جامعة الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رؤى اقتصادية

مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة

تهتم بالرؤى الاقتصادية في مجال القضايا الاقتصادية المعاصرة و موضوعات التنمية المستدامة

العدد الحادي عشر ديسمبر 2016

11

ISSN 2253-0088 E-ISSN: 2437-0789 Legal deposit: N° 1125/2011

1. سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات –تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.
2. الاستثمار الاجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة: تحليل وتقييم اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية .
3. استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة .
4. النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة: 2000-2012 .
5. تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية الفترة (2005-2014).
6. مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014).
7. مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر ـ دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015 .
8. سياسة حرب العملات الدولية وانعكاساتها على سعر صرف العملة الوطنية في الجزائر.
9. استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق المالي .
10. تنامي دور الاتفاقيات التجارية العملاقة مقابل النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف "رؤية تحليلية ".
11. الأسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها .
12. تشخيص تسيير العلاقة مع الزبون في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بحسب الموارد البشرية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية .
13. طاقة الكتلة الحيوية بين إشكالية الأمن الطاقوي ومعضلة ارتفاع أسعار الغذاء .
14. الأنظمة التجزينية السوقية كأداة لتسهيل فهم المنظمة لزبائنها .
15. العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك في إتخاذ قرار شراء المنتج الأخضر دراسة حالة مصابيح الإقتصاد في الطاقة .
16. تمكين العاملين وأثره على تنمية الإبداع في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة فرتيال لصناعة الأسمدة البتروكيميوية في الجزائر .
17. دور تدريب العنصر البشري في الرفع من القدرات الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز سطيف .
18. دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل عملية التخطيط –دراسة ميدانية لمؤسسة كوندور برج بوعريريج- الجزائر .
19. قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA" .
20. أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية ، دراسة ميدانية بمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.
21. تطور قطاع التأمين في الجزائر .
22. مخاطر مهنة الراجعة على جودة المراجعة دراسة تحليلية لآراء عينة من المراجعين الخارجيين في الجزائر .
23. العمارة البيئية كأحد أهمّ الابتكارات التسويقية في مجال السياحة المستدامة– مدينة مَصدَر نموذجا .
24. السياحة كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية ، استراتيجية تنمية القطاع ومتطلبات النجاح ـ
25. الثقافة السياحية ودورها في تنشيط السوق السياحي في الجزائر ـــ ولاية جيجل نموذجا ـــ
26. دور موضع الضبط في العلاقة بين حواجز الاستخدام و نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان .
27. مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي : دلائل تجريبية من ماليزيا
28. *L'influence des réseaux sociaux numérique sur le comportement d'achat du consommateur .*
29. *Développement des systèmes financiers : Quelle réalité pour les pays de la zone MENA .*

www.univ-eloued.dz/roa/

رؤى اقتصادية مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة الوادي العدد الحادي عشر ديسمبر 2016م

11

جامعة الوادي
Université D'El Oued

Roa Iktissadia Review

International and specialized academic journal, semi-annually published by:

the Faculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of Hamma Lakhther Eloued- ALGERIA

مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي. بواسطة Roa Iktissadia Review

الناشر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر

مجلة رؤى اقتصادية

مجلة دولية نصف سنوية علمية محكمة، متخصصة، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي

العدد الحادي عشر ـ ديسمبر 2016 ـ

Roa Iktissadia Review

International and specialized academic journal, semi-annually published by:
the Faculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of Hamma Lakhther Eloued- ALGERIA

P-ISSN: 2253-0088 E-ISSN: 2437-0789 Legal deposit: N° 1125/2011

الرئيس الشرفي

أد. عمر فرحاتي

مدير المجلة

د. فوزي محيريق

رئيس التحرير

د. عقبة عبداللاوي

مدير النشر

د. نور الدين جودي

هيئة التحرير

د. الأزهر عزة

د. إلياس شاهد

د. سعيد بوشول

د. مفيد عبد اللاوي

د. هشام غربي

د. نذير غانية

أ. عبد الحليم الأسود

رئيس تحرير مجلة رؤى اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر

تلفاكس: 0021332133519

كل الأعمال والأبحاث ترسل وفقط عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة

roa.iktissadia@gmail.com

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia
العدد الحادي عشر / ديسمبر 2016

الهيئة العلمية للمجلة

أد. أحمد بلوافي (جامعة الملك عبد العزيز / السعودية)
أد. أحمد لعماري (جامعة الحاج لخضر / الجزائر)
أد. بختي إبراهيم (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. بلقاسم زايري (أحمد بن بله / الجزائر)
أد. جميلة الجوزي (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. رابح زبيري (جامعة الجزائر)
أد. عبد الغني دادان (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. عبد السلام مخلوفي (جامعة طاهري محمد بشار/ الجزائر)
أد. عبد اللطيف مصيطفى (جامعة غرداية/ الجزائر)
أد. عبد المجيد قدي (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. علي كساب (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. علي يوسفات (جامعة أحمد دراية/ الجزائر)
أد. عمر عزاوي (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. كمال لدرع (جامعة الأمير عبد القادر / الجزائر)
أد. محمد المكليف (جامعة محمد الخامس/المغرب)
أد. محمد براق (المدرسة العليا للتجارة / الجزائر)
أد. محمد قويدري (جامعة عمار ثليجي / الجزائر)
أد. مداني بن بلغيث (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. مراد زايد (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. مسعود بوضياف (جامعة المنار/ تونس)
أد. منور أوسرير (جامعة امحمد بوقرة / الجزائر)
أد. يحي سعيدي (جامعة محمد بوضياف/ الجزائر)

أد. لخضر مرغاد (جامعة محمد خيضر/ الجزائر)
أد. عبد القادر خليل (جامعة يحي فارس/ الجزائر)
أد. رابح بوقرة (جامعة محمد بوضياف/ الجزائر)
د. إلياس الشاهد (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. ظاهر القشي (جامعة جدارا/ الأردن)
د. برزان ميسر الحامد (جامعة الموصل/ العراق)
د. خالد عبد الوهاب البنداري (جامعة العلوم والتكنولوجيا/ مصر)
د. نوال بن عمارة (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
د. نورالدين حامد (جامعة محمد خيضر/ الجزائر)
د. عيسى دراجي (جامعة الجيلالي بونعامة/ الجزائر)
د. فوزي محيريق (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. كمال أقاسي (جامعة عبد الرحمن ميرة / الجزائر)
د. لخضر عدوكة (جامعة مصطفى اسطمبولي/ الجزائرذ)
د. مراد علّة (جامعة زيان عاشور/ الجزائر)
د. محمد الناصر حميداتو (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. محمد أوضبجي (جامعة القاضي عياض/المغرب)
د. هشام لبزة (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. ياسر المشعل (جامعة دمشق / سورية)
د. يوسف ناصر (الجامعة الإسلامية العالمية / ماليزيا)
د. يونس زين (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. فرحات عباس (جامعة محمد بوضياف/ الجزائر)
د. الأزهر عزه (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)

الرؤيا العامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

ترمي مجلة رؤى اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة والمراجعات العلمية، في مجالات البحوث والدراسات في الاقتصاد والتسيير والتجارة.

اهتمامات المجلة

تعنى المجلة بنشر ما يأتي:

1. البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص.
2. البحوث والدراسات النقدية التي تتصل بالإصدارات في مجالات التخصص التي تعنى بها المجلة.
3. البحوث والتقارير والترجمات العلمية، وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها.

شروط النشر

1. أن يكون البحث أصيلا، ولم يسبق نشره، ويقدم الباحث تعهداً بذلك.
2. ألا يكون البحث مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
3. لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة رؤى اقتصادية إلاّ بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
4. موافقة الباحث على نقل حقوق نشر البحث كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشره، فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
5. حصول الباحث على الإذن المناسب لاستخدام مادة سبق نشرها.
6. تعريف الباحث بمصادر دعم بحثه.

7 . يمنح الباحث نسخة ورقية ونسخة الكترونية من المجلة ومستلتين من بحثه.

8. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي من طرف محكمين، ويبّلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور استلام ردود كل المحكمين.

9 . أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردَ سواء نشرت أم لم تنشر.

10. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

11. ترسل المقالات وتوجه المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني: roa.iktissadia@gmail.com

12. على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة. *www.univ-eloued.dz/roa/*

لغة النشر: تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

متطلبات النص المقدم للنشر

1. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة عشرون صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية. كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات .

2. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

3. أن يحوي البحث ملخص بلغة البحث وباللغة الإنجليزية في صفحة واحدة في حدود (150) كلمة لكل ملخص، كما يجب تقديم عنوان المساهمة البحثية باللغتين. ويجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php
http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

4. تقدم البحوث مطبوعة وفقا لقالب المقال الموجود بموقع المجلة، مع ضرورة الالتزام بالشروط والخصائص المنهجية والشكلية المفصلة والموضحة ضمن قالب المجلة. لتحميل القالب أنظر أحد الرابطين الآتيين:

تحميل القالب للغة العربية

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/M%20Ar.doc

تحميل القالب للغة الأجنبية

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/M%20LA.doc

5. يفضل تحرير المقال وفق النمط *IMRAD*، بحيث يشتمل على (تمهيد ، الطريقة، النتائج ومناقشتها ، الخلاصة ، الملاحق، الإحالات والمراجع)، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD
http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD

6. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤهما والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

7. توضع الهوامش في آخر الدراسة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها، يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المبادئ التوجيهية المشار إليها في قالب المقال.

الوثائق المطلوب تسليمها

1. تقدم البحوث نسخة الكترونية من خلال البريد الالكتروني وفق متطلبات النص المقدم للنشر وعلى برنامج *Microsoft Word* وفقاً لشروط النشر المبينة في موقع المجلة على شبكة الانترنت.

2. يرفق الباحث استمارة المعلومات المفصلة الموجودة ضمن صفحة شروط النشر بموقع المجلة على شبكة الانترنت.

يمكن تحميل استمارة المعلومات من الرابط الآتي

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/info.doc

3. رسالة طلب نشر البحث، وتعهد بالالتزام بأخلاقيات وشروط النشر.

يمكن تحميل التعهد من الرابط الآتي:

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/pro.doc

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia

العدد الحادي عشر/ ديسمبر2016

المحتــويات

1. سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات –تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية-	د. مطاي عبد القادر / جامعة الشلف ، الجزائر أ..راشدي فتيحة / جامعة الشلف ، الجزائر	21-09
2. الاستثمار الاجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة: تحليل وتقييم اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية	أ. وليد حفاف / جامعة قالمة – الجزائر	39-23
3. استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة	د. غانية نذير / جامعة الوادي ، الجزائر	56-41
4. النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة: 2000- 2012 .	د. لطفي مخزومي / جامعة الوادي، الجزائر أ. عصام جوادي / جامعة الوادي، الجزائر د. عقبة عبداللاوي / جامعة الوادي، الجزائر	75-57
5. تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية الفترة (2005- 2014) .	أ. عبد القادر عبيدلي / جامعة الوادي ، الجزائر د. محمد لحسن علاوي / جامعة ورقلة ، الجزائر	93-77
6. مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. دراسة تطبيقية للفترة (1990- 2014).	د. طارق قدوري / جامعة الوادي ، الجزائر	110-95
7. مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر - دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين (1964- 2015)	د.لبـاز الأمـــين / جامعة الجلفة ، الجزائر	130-111
8. سياسة حرب العملات الدولية وانعكاساتها على سعر صرف العملة الوطنية في الجزائر.	د. علي صاري / جامعة سوق أهراس ، الجزائر د محمد مولود غزيل / جامعة غرداية ، الجزائر	147-131
9. استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق المالي .	د. علام عثمان / جامعة البويرة ، الجزائر أ.حملة عز الدين / جامعة البويرة ، الجزائر	165-149
10. تنامي دور الاتفاقيات التجارية العملاقة مقابل النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف "رؤية تحليلية " .	د. نشوى مصطفى على محمد/ جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	177-167
11. الأسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها.	د. بن أحمد أحمد/ جامعة الوادي ، الجزائر	200-179
12. تشخيص تسيير العلاقة مع الزبون في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بحسب الموارد البشرية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية .	د. براهيمي عبد الرزاق / جامعة المسيلة ، الجزائر	218-201
13. طاقة الكتلة الحيوية بين إشكالية الأمن الطاقوي ومعضلة ارتفاع أسعار الغذاء .	أ. بوكرة كميلية/ جامعة أم البواقي ، الجزائر أ.د/ عبد الوهاب شمام / جامعة قسنطينة 2، الجزائر	230-219
14. الأنظمة التجزيئية السوقية كأداة لتسهيل فهم المنظمة لزبائنها .	أ. قاطر فارس/ جامعة تبسة – الجزائر	238-231

مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي. بواسطة Roa Iktissadia Review
http://www.univ-eloued.dz/roa/

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia

العدد الحادي عشر/ ديسمبر2016

المحتـــويات

15. العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك في إتخاذ قرار شراء المنتج الأخضر دراسة حالة مصابيح الإقتصاد في الطاقة	أ . قورين خديجة / جامعة الأغواط، الجزائر د. قويدري محمد / جامعة الأغواط، الجزائر	258-239
16. تمكين العاملين وأثره على تنمية الإبداع في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة فرتيال لصناعة الأسمدة البتروكيموية في الجزائر	أ. دايرة عبد الحفيظ / جامعة الجزائر3، الجزائر أ.د/ كيسرى مسعود / جامعة الجزائر3، الجزائر	275-259
17. دور تدريب العنصر البشري في الرفع من القدرات الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز سطيف	د. معاوي عبدالعظيم / جامعة سطيف ، الجزائر	295-277
18. دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل عملية التخطيط –دراسة ميدانية لمؤسسة كوندور برج بوعريريج- الجزائر	أ. رحماني سناء / جامعة المسيلة ، الجزائر أ.د رحماني موسى / جامعة بسكرة ، الجزائر	311-297
19. قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA" دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2010- 2015	د.أحلام بوعبدلي / جامعة غرداية، الجزائر أ. أحمد عمان / جامعة غرداية ، الجزائر	328-313
20. أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية ، دراسة ميدانية بمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار .	د. زوبيدة محسن ، أ. حمزة بن الزين ، أ. عمر الفاروق زرقون / جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر	342-329
21. تطور قطاع التأمين في الجزائر .	أ. بالي مصعب / جامعة الوادي ، الجزائر أ.د صديقي مسعود / جامعة ورقلة ، الجزائر	360-343
22. مخاطر مهنة الراجعة على جودة المراجعة "دراسة تحليلية لآراء عينة من المراجعين الخارجيين في الجزائر" .	د. زين يونس / جامعة الوادي ، الجزائر أ. زين عيسى / جامعة بسكرة ، الجزائر	381-361
23. العمارة البيئية كأحد أهمّ الابتكارات التسويقية في مجال السياحة المستدامة– مدينة مَصْدَرْ نموذجا–	حمزة رملي / جامعة ميلة – الجزائر نسرين عروس / جامعة سطيف – الجزائر	401-383
24. السياحة كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية ، استراتيجية تنمية القطاع ومتطلبات النجاح .	د. حليمي حكيمة / جامعة سوق اهراس – الجزائر	421-403
25. الثقافة السياحية ودورها في تنشيط السوق السياحي في الجزائر ،- ولاية جيجل نموذجا .	أ .يوسف خروبي / جامعة جيجل ، الجزائر	433-423
26. دور موضع الضبط في العلاقة بين حواجز الاستخدام و نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الإعلان .	د. عبدالحفيظ علي حسب الله / جامعة القصيم ، السعودية د. صديق بلل ابراهيم / جامعة السودان ، الخرطوم حسن علي محمد مدني /جامعة السودان ، الخرطوم	453-435
27. مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا	إسماعيل مومني / جامعة سطيف 1 – الجزائر فيصل شياد / جامعة سطيف 1– الجزائر	473-456
28. *L'influence des réseaux sociaux numérique sur le comportement d'achat du consommateur*	*ABELHAK Soumia /Sidi Bel Abbes* *Dr. GRAA Amel /Sidi Bel Abbes* *BARAKA Hayat/ Sidi Bel Abbes*	489-475
29. *Développement des systèmes financiers : Quelle réalité pour les pays de la zone MENA.*	*GHANEM Yasmina/ / Bejaia* *ACHOUCHE Mohamed / Bejaia*	508-491

مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي. بواسطة Roa Iktissadia Review
http://www.univ-eloued.dz/roa/

سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات

-تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية-

د. مطاي عبد القادر
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف / الجزائر
profmettai@gmail.com

أراشدي فتيحة
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف / الجزائر
fati.eco2013@gmail.com

Quantitative easing policy as a way to manage a modern monetary policy in times of crisis

-free Trial would both Japan and the United States, USA-

Dr.Mettai Abdelkader & Rachedi Fatiha

University of Hassiba Ben Bouali Chlef / Algeria

Received:10 May2016 *Accepted: 03 Dec 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أحد أهم السياسات التي تستخدمها الدول للقضاء على ظاهرة الانكماش التي تسود اقتصادياتها ألا و هي سياسة التيسير الكمي التي تعتبر أداة غير تقليدية للسياسة النقدية ، حيث يقوم البنك المركزي بموجبها بإصدار النقود وشراء السندات الحكومية بهدف تخفيض معدل الفائدة وزيادة السيولة في الاقتصاد ، وهذا بهدف التأثير على الاقتصاد الحقيقي والمالي بواسطة مجموعة من القنوات .

إن تطبيق سياسة التيسير الكمي يكون أساسا حسب حالة اقتصاد البلد ، علما أم اليابان كانت السباقة في تطبيقها سنة 1999 و انتشر تطبيقها في مختلف بلدان العالم كالولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي و حتى بعض الدول العربية إثر أزمة الرهن العقاري 2008 التي هزت الإقتصاد العالمي .

الكلمات المفتاحية: سياسة التيسير الكمي ، السياسة النقدية ، الازمات.

رموز jel: *E5, F3, G2*

Abstract:

we are trying through this paper highlight one of the most important policies used by countries to eliminate the phenomenon of deflation, which dominates their economies, that is quantitative easing policy, which is a tool unconventional monetary policy, where the central bank which issued coins and buy government bonds in order to reduce interest rate and increased liquidity in the economy, and this is the aim of influencing the real and the financial economy through a variety of channels.

The application of the quantitative easing policy is mainly depending on the status of the country's economy, note or Japan was the first to be applied in 1999 and spread application in different countries of the world like the United States of America and the Aruban Union and countries, even some Arab states following the mortgage the 2008 crisis that shook the global economy.

Key Words : *quantitative easing policy, monetary policy, crises*

(JEL) Classification : *E5, F3, G2*

تمهيد:

تعتبر حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها الدول المتقدمة خلال أزمة الرهن العقاري سنة 2008 أساسا لتطبيق أساليب حديثة لمعالجة الأزمة و هذا في ظل عدم نجاح السياسات النقدية التقليدية في علاجها ، حيث تعتبر سياسة التيسير الكمي أداة من الأدوات الحديثة للسياسة النقدية غير أن اليابان كانت السباقة في تطبيقها منذ 1999 وتبعتها باقي الدول على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بعد أزمة الرهن العقاري 2008 و دول الاتحاد الأوروبي بعد أزمة الدين التي تشهدها دول منطقة الأورو و انعكاساتها السلبية على اقتصادياتها وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

"كيف تساهم سياسة التيسير الكمي في علاج الأزمات ؟ وما مدى نجاعة استخدامها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان؟"

بغية الوصول إلى نتائج اكثر دقة استخدمنا في هذه الورقة البحثية المنهج الاستنباطي بأداته الوصف من خلال وصف الظاهرة المدروسة حتى نتمكن من تحليل الاحصائيات و المؤشرات الرقمية و من ثم استنباط نتائج أكثر دقة يمكن الإعتماد عليها في الدراسات اللاحقة في مثل هذه الظواهر العلمية التي تؤثر على مختلف الاقتصاديات العالمية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح مدى استعمال الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية و المتمثلة في سياسة التيسير الكمي في القضاء على الانكماش و الكساد خاصة في وقت الأزمات المالية و يتجلى ذلك في أن أغلب اقتصاديات دول العالم متقدمة او نامية قامت باستخدامها لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية و توضيح معالمها نعالج المحاور الآتية:

- **المحور الأول:** ماهية سياسة التيسير الكمي.
- **المحور الثاني:** آليات و محددات تطبيق سياسة التيسير الكمي.
- **المحور الثالث:** قنوات تأثير سياسة التيسير الكمي في الاقتصاد.
- **المحور الرابع:** مخاطر و آثار تطبيق سياسة التيسير الكمي.
- **المحور الخامس:** استعراض تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق سياسة التيسير الكمي.

أولا: ماهية سياسة التيسير الكمي:

تعتبر سياسة التيسير الكمي أسلوب حديث لإدارة الأزمات رغم أن ظهوره سبق تطبيقه في الدول بسنوات إلا أن الأزمة المالية لسنة 2008 حفزت معظم الدول على انتهاجها كأسلوب لحل الأزمة.

1) نبذة حول أزمة 2008:

بدأت بوادر الأزمة منذ صيف 2007 ، عندما انفجرت فقاعة الرهن العقاري ، التي انجرت عن عجز العائلة الأمريكية عن سداد أقساط القروض العقارية متدنية الجودة والتي بلغت قيمتها 2 تريليون دولار ، وهذا ما أدى إلى خسائر لأكبر مؤسستين في الرهن العقاري " فريديريك ماك" و"فاني ماي"، حيث خصص البنك الفيدرالي 200 مليار دولار لمساعدتهما[1].

فبداية الأزمة المالية الحقيقية التي ضربت الاقتصاد العالمي كانت يوم الاثنين 17 سبتمبر 2008 ، حيث أن أغلب الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية كانت في بنك "ليمان براذرز"، الذي أعلن إفلاسه وهو رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدر أصوله بـــ639 مليار دولار ، وديونه ب613 مليار دولار، وكان إفلاسه نتيجة الخسائر الكبيرة التي تعرض لها خلال الربع الثالث من 2008 حيث بلغت 3.93 مليار دولار.[2]

فبعد بنك "ليمان براذرز" أعلن بنك **"Banc of American"** شراء بنك **"Merill Lynch"** بـ**4** مليار دولار .

في **22 سبتمبر 2008** تحولا بنكا" ***مورجان ستانلي***" و"***جولدمان ساش***" إلى شركتين بنكيتين قابضتين بعدما كانا بنكا استثمار.

في **26 سبتمبر2008** ، اشترى بنك **"J.P Morgan"** منافسه **"Washington Mutual"** بمساعدة البنك الفيدرالي .

في **27 سبتمبر 2008** ، أعلن بنك**"J.P Morgan"** عن شرائه لبنك "**ليموتشوال**" ب**1.9 مليار دولار**، بلغ الشلل في الأسواق المالية ذروته في **29 سبتمبر** ، بسبب رفض مجلس النواب الأمريكي خطة الإنقاذ المقترحة ، حيث سجل مؤشر"داو جونز" انخفاض بمقدار **778 نقطة**[3].

في الفاتح من أكتوبر 2008 ، وافق مجلس الشيوخ على خطة إنقاذ بقيمة 700 مليار دولار ، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مؤشرات الأسواق المالية بحيث سجل مؤشر"داو جونز" ارتفاعا بنسبة 3.35 % ، في 3 أكتوبر 2008 أعلن بنك"ويلز فارجو" اندماجه مع بنك "واتشوفيا كورب" ، في 29 أكتوبر 2008 خفّض البنك الفيدرالي سعر الفائدة إلى 1% وهو أدنى معدل منذ 2004 ، وفي 10 نوفمبر استثمرت الحكومة الأمريكية 40 مليار دولار إضافية في "إي آي جي" مقابل الحصول على أسهم تفضيلية في المجموعة التأمينية ، وفي 16 ديسمبر خفض البنك الفدرالي سعر الفائدة في نطاق 0% و0.25 %[4].

وليس فقط البنك الفيدرالي الذي اتبع هذه السياسة بل معظم البنوك المركزية كالبنك الإنجليزي وبنك اليابان ، والبنك المركزي الأوروبي حيث خفضوا نسبة الفائدة إلى 0%[5] ، و من الأسباب التي ساهمت في انتشار الأزمة هو قيام البنوك الأوروبية بشراء السندات من الأسواق المالية الأمريكية للاستفادة من أسعار الفائدة المتدنية

في الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل بلغت أسعار الفائدة في حدود 11% في اوروبا ، إضافة إلى أن الترابط الكبير بين الأسواق المالية ساهم في انتشار الأزمة فعند انخفاض مؤشر سوق لندن ب2.09 % انخفض مؤشر باريس ب1.5 % ، كما قامت الحكومة البريطانية بتأميم بنك "نورذرن روك" بسبب الخسائر التي تكبدها ، كما تأثرت الدول الآسيوية تأثرا بالغا بما حدث في الأسواق الأمريكية فتراجعت البورصة اليابانية وامتدت عدوى الانهيار الاقتصادي إلى كل من البورصات الآسيوية الكبرى "هونغ كونغ" و"شنغهاي"، حيث أعلنت اليابان في 30 أكتوبر 2008 عن خطة إنقاذ بقيمة 276.33 مليار دولار لتشجيع الأسر على الاستهلاك وخفض الضرائب على القروض العقارية لمدة 10 سنوات ، وفي 20 نوفمبر 2008 أعلنت الصين عن ضخ 588 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد كما ضخت الهند في 7 سبتمبر 2008 ما قيمته 4 مليار دولار في إطار خطة إنفاق ب61 مليار دولار ، كما خفض بنك اليابان المركزي سعر الفائدة إلى 0.1 %[6] وتواصل انخفاض سعر الفائدة في اليابان حتى وصل إلى 0 %.

إلى غاية 2001 كانت اليابان البلد الوحيد الذي يطبق سياسة سعر الفائدة الصفري لتبدأ بعدها السياسة البديلة لسعر الفائدة الصفري وهي سياسة التيسير الكمي لتتبعها باقي دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والإتحاد الأوروبي[7].

2) تعريف سياسة التيسير الكمي :

نظرا لأن سياسة التيسير الكمي من المواضيع الحديثة إرتاينا أخذ أكبر قاعدة من التعاريف من وجهات نظر مختلفة:

- تعني سياسة "التيسير الكمي" ضخ البنوك المركزية للأموال بشكل مباشر في الاقتصاد عبر شراء سندات الدين الحكومية وسندات الشركات المهمة للاقتصاد ، حتى تخفف عليها الأعباء المالية المترتبة على جداولها الائتمانية، وبالتالي تتمكن الشركات من الاستثمار و النمو و تتمكن الدول من الإنفاق في القطاعات الاقتصادية، وعادة ما يقوم البنك المركزي الذي يشتري السندات لاحقاً ببيع السندات التي اشتراها بعد حدوث التحسن الاقتصادي. وربما يحقق أرباحاً حينما تعود دورة الاقتصاد للانتعاش الاقتصادي ، مثلما هو الحال بالنسبة لمصرف الاحتياط الفيدرالي الذي حقق أرباحاً ضخمة من مبيعات السندات التي اشتراها إبان الأزمة المالية من البنوك والشركات المتعثرة.
- عرّفت سياسة التيسير الكمي على أنها:" الزيادة في القروض الصافية والتي تتم بمجموعة من الطرق الممكنة:
- زيادة قروض البنك المركزي ، زيادة القروض المقدمة من الدولة (القروض العامة) وزيادة قروض البنوك التجارية للجمهور"[8].
- كما عرّفت بأنها:"أداة من أدوات السياسة النقدية الحديثة حيث يقوم البنك المركزي بشراء السندات لزيادة المعروض النقدي"[9].

◆كما عرّفت بأنها :"السياسة التي تجعل من سعر الفائدة الصافي مساوي أو قريب من الصفر"[10].

◆كما عرّفت بأنها " عملية توسيع القاعدة النقدية من خلال شراء السندات الحكومية وزيادة حجم الائتمان" [11].

◆كما عرّفت بأنها:" قيام البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي عن طريق شراء السندات الحكومية"[12].

◆كما عرّفت بأنها "هي عبارة عن أداة من الأدوات الحديثة للسياسة النقدية والتي تطبق من طرف البنوك المركزية في ظروف اقتصادية خاصة كالأزمات المالية والاقتصادية عن طريق زيادة المعروض النقدي".

◆كما عرّفت بأنها " هي عملية شراء السندات الحكومية طويلة الأجل من قبل البنك المركزي بهدف ضخ المزيد من الكتلة النقدية في الاقتصاد".

◆"هي سياسة نقدية يطبقها البنك المركزي بشراء سندات حكومية من المؤسسات المالية بما فيها البنوك التجارية مما يدعم عملية الإقراض وزيادة الإئتمان ما يؤدي إلى خلق النقود"[13].

◆" هي عبارة عن أداة من أدوات السياسة النقدية تطبق من قبل لبنوك المركزية بشراء السندات الحكومية وهذا بهدف تخفيض معدل الفائدة " [14].

كتعريف شامل لسياسة التيسير الكمي :" يمكن القول على أنها عبارة عن أداة غير تقليدية للسياسة النقدية حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض القيود المفروضة على الكميات المصدرة من النقود و استخدام هذه الأخيرة في شراء أوراق مالية (السندات الحكومية) لتضاف إلى محفظة الأصول التي يمتلكها فيرتفع جانب الأصول في ميزانية البنك المركزي وتسجل النقود المصدرة في جانب الالتزامات"

3) نشأة وتطور سياسة التيسير الكمي :

الدراسات الأولى لأدوات السياسة النقدية كانت من قبل جون ميلر كينز سنة 1930 والتي وضعت الأساس لوجود سياسة التيسير الكمي.

طبقت سياسة التيسير الكمي لأول مرة في اليابان ، وهذا بعد حالة الانكماش التي عرفها الاقتصاد الياباني سنة 1990 ، حيث أن السياسات النقدية التقليدية والمتفق عليها عموما تركز على أسعار الفائدة قصيرة الأجل والتي تطبق عن طريق سياسة السوق المفتوحة عن طريق شراء وبيع السندات الحكومية ، أو عن طريق الاحتياطي لدى البنك المركزي ففي الحالات العادية تعتبر هذه الأدوات ناجحة ، بينما في حالة عدم نجاحها في حل الأزمات لابد من البحث عن سياسات جديدة تعتبر أكثر نجاعة و منها سياسة التيسير الكمي التي تعتمد على سعر الفائدة الصفري ، فالبنك المركزي الياباني طبق هذه السياسة عن طريق بيع السندات الحكومية للقطاع المالي بما فيها القطاع المصرفي وزيادة نسبة الاحتياطي و بالتالي الرفع من القروض المقدمة للاقتصاد الحقيقي مما يزيد من السيولة بهدف تخفيف حدة الانكماش[15] ، ففي سنة 1990 خفض البنك المركزي الياباني

سعر الفائدة من 7 % في بداية السنة إلى 0% مع نهاية نفس السنة [16] ، ومع أزمة 2008 ، أعلن البنك الفيدرالي الأمريكي تبنيه لسياسة التيسير الكمي كأداة لمعالجة الأزمة ، فبعدما بدأت معظم الدول في تطبيق سياسة التيسير الكمي لا يزال الإتحاد الأوروبي يحاول التطبيق منذ 2008 وهذا نظرا لما للإتحاد الأوروبي من خصوصية وهي التعامل مع جميع أعضاء الحكومات المختلفة ناهيك على تركيز البنك المركزي الأوروبي على إبقاء التضخم تحت السيطرة [17].

ثانيا: آليات ومحددات تطبيق سياسة التيسير الكمي من طرف البنك المركزي:

إن تطبيق سياسة التيسير الكمي يتطلب مجموعة من المعايير لابد من الالتزام بها و إلا تحولت هذه السياسة من أداة لحل الأزمة إلى أداة لابد من التحوط منها باعتبارها سبب من أسباب الأزمة و أكبر خطر تواجهه الدول المطبقة لهذه السياسة ففي أوقات الكساد تعمل البنوك المركزية على خفض معدلات الفائدة و عندما تصل إلى 0 % يفقد البنك المركزي فرصته في تشجيع الإئتمان و بالتالي يطبق سياسة التيسير الكمي كبديل عن أدوات السياسة النقدية التقليدية ، فيقوم البنك المركزي بشراء السندات طويلة الأجل و تخفيض معدلات الفائدة على احتياطات البنوك التجارية التي يحتفظ بها مما يؤدي إلى تقليل إقبال البنوك على الاحتفاظ بفائض السيولة لدى البنك المركزي و بالتالي زيادة حجم الإئتمان ما يساعد على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحقيقية [18].

وعليه يمر تطبيق سياسة التيسير الكمي بمرحلتين أساسيتين: [19]

- شراء البنك المركزي من البنوك التجارية و باقي المؤسسات المالية السندات الحكومية مما يرفع من أسعارها بسبب زيادة الطلب عليها وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل.
- إصدار أدوات دين قصيرة الأجل وتوسيع القاعدة النقدية في الاقتصاد عن طريق الإصدار النقدي.

ثالثا : قنوات تأثير سياسة التيسير الكمي في الإقتصاد:

إن الهدف الأساسي من تطبيق سياسة التيسير الكمي هو نقل تأثير هذه السياسة إلى الاقتصاد الحقيقي للقضاء على الأزمة أو التخفيف من حدتها عن طريق مجموعة من القنوات نوجزها فيما يلي:

1) **قناة توازن المحافظ المالية:**

حيث تقوم على فرض أن الأدوات المالية ليست بديلة لبعضها البعض بشكل مطلق في محافظ المستثمرين ، وبالتالي فإن التغيرات في صافي العرض المتاح من هذه الأدوات للمستثمرين يؤثر على معدل العائد الذي تحققه و كذلك على تلك الأدوات المالية البديلة لها.

فقيام البنك المركزي بشراء السندات طويلة الأجل تؤدي إلى تقليل معدلات العائد عليها نتيجة لانخفاض العرض وبالتالي ارتفاع أسعارها الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى شراء سندات مشابهة في الخصائص من حيث

المخاطرة و مدة الاستحقاق وهو ما يخفض من معدل العائد على الأصول الأخرى أيضا مما يزيد من حجم الإقراض [20].

2) **قناة الندرة:**

إن الزيادة في شراء الأصول طويلة الأجل والمتمثلة أساسا في السندات الحكومية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في مقابل انخفاض أسعار الأصول الأخرى وثبات العائد يؤثر على عرض السندات، وهذا ما يسهم في الاتجاه نحو الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل و الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي خاصة ، تعتبر هذه القناة جزء من قناة المحفظة إلا أنها تضم الأصول طويلة الأجل فقط[21].

3) **قناة التحذير:**

تشير هذه القناة على ضرورة تغطية الإقتصاد الحقيقي مستقبلا لكمية النقود المطبوعة في الإقتصاد الحالي أي أنه على سياسة التيسير الكمي أن تكون فاعلة في الإقتصاد مستقبلا بحيث تؤثر بشكل إيجابي وبالشكل المطلوب ، أي يجب على سياسة التيسير الكمي أن تخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل حاليا.

ففي حالة أن سياسة البنوك المركزية أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل فعليه زيادة الأصول طويلة الأجل المشتراة وهذا ما يدفع أسعار الفائدة إلى الانخفاض وعلى هذه السياسة أن تكون فعالة على المدى البعيد ما يؤثر على الإقتصاد الحقيقي مستقبلا وهكذا يكون البنك المركزي قد قام بدوره بفعالية.

4) **قناة السيولة:**

من خلال قيام البنك المركزي بتوفير السيولة للبنوك في مقابل الأصول طويلة الأجل ما يسهم في إقبالهم على زيادة تقديم القروض للمستثمرين من أفراد وشركات.

5) **قناة التضخم:**

فضخ السيولة من قبل البنك المركزي يؤدي إلى زيادة التضخم المتوقع في المستقبل وهذا ما يحفز المستثمرين على الاستثمار في الوقت الحالي.

6) **قناة علاوة الأمان:**

زيادة الطلب على علاوة الأمان المدفوعة على الأصول طويلة الأجل في السوق يخفض الطلب على هذه الأصول و هذا ما يخفض من الأصول طويلة الأجل المكونة لمحفظة المستثمرين ، و بتطبيق سياسة التيسير الكمي تنخفض عرض علاوة الأمان بسبب انخفاض عرض الأصول طويلة الأجل و بالتالي توجه المستثمرين نحو الاستثمار في الإقتصاد الحقيقي باعتباره أكثر أمانا.

7) **قناة علاوة الخطر المدفوعة مسبقا:**

يقوم البنك المركزي بخفض علاوة الخطر المدفوعة مسبقا على السندات طويلة الأجل و بالتالي ينخفض الطلب على السندات طويلة الأجل وزيادة الطلب على السندات قصيرة الأجل مما يخفض في سعر الفائدة طويلة الأجل.

8) **قناة خطر عدم السداد:**

تعمل سياسة التيسير الكمي على خفض خطر عدم السداد من قبل المستثمرين من خلال تخفيض عرض علاوة خطر عدم السداد المطلوبة من طرف المستثمرين مما يخفض في العائد على الأصول المعنية .

رابعا : مخاطر و آثار تطبيق سياسة التيسير الكمي:

من أهم مخاطر تطبيق هذه السياسة هو خطر ارتفاع أسعار بعض الأصول خاصة السلع والأسهم العادية ، كما قد تساهم في تخفيض العوائد على الاستثمارات ما يسبب زيادة نسبة البطالة.

كما أن انخفاض معدل الفائدة وزيادة السيولة يؤدي إلى احتمال حدوث التضخم في المستقبل باعتبار أنه لا توجد وسيلة دقيقة تحدد كمية ضخ النقود المناسبة للإقتصاد و التي لا تؤدي إلى حدوثه.

كما أن الزيادة في طبع النقود يؤدي إلى فقدان العملة لقيمتها و لثقة الجمهور بها و بالتالي يسارع المستثمرون إلى التخلص من الأصول المالية المرتبطة بالعملة مما يزيد في حدة التضخم ، ومن أهم آثار التضخم هو الارتفاع في أسعار السلع التي تدفع حصيلتها الدول المستوردة ، [22] كما يمكن تلخيص آثارها في :

1) **الآثار المالية:**

تؤثر سياسة التيسير الكمي على القطاع البنكي من خلال تأثيرها على القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية كما و نوعا ، فشراء البنك المركزي للسندات الحكومية وزيادة ضخ النقود تجعل البنوك التجارية تتمتع بسيولة كبيرة ما يجعلها ترفع من حجم القروض الممنوحة خاصة القروض الاستهلاكية بهدف الحصول على عائد أكبر من معدل الفائدة على السندات طويلة الأجل. [23]

تؤثر سياسة التيسير الكمي على القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية و تؤثر على الودائع فودائع البنك المركزي تتركز أساسا على السندات الحكومية طويلة الأجل المشتراة ، والتي تقابل قيمتها قيمة الأوراق النقدية المطبوعة ، وتخفيض البنك المركزي لنسبة الاحتياطي للبنوك التجارية لديه نتيجة انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى زيادة السيولة لدى البنوك .[24]

و من الآثار المالية أيضا تأثيرها على مكونات المحفظة المالية للمستثمرين و على نسبة السيولة في الأسواق المالية و على معدلات الفائدة بالانخفاض وعلى قيمة عملات الدول المطبقة لسياسة التيسير الكمي بالإنخفاض نتيجة زيادة المعروض النقدي.

2) **الآثار الاقتصادية:**

إن تطبيق سياسة التيسير الكمي من قبل البنك المركزي بشراء السندات الحكومية و زيادة المعروض النقدي يساهم في زيادة الاحتياطي في البنوك التجارية و بالتالي زيادة السيولة و هذا بسبب معدل الفائدة الصفري مما يساهم في زيادة القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للمستثمرين للحصول على معدل فائدة و هذا بالضرورة ما يسهم في خلق مناصب شغل.[25]

تؤثر سياسة التيسير الكمي على الطلب وعلى التضخم باعتبار أن هذه السياسة تعمل على ضخ النقود في الاقتصاد [26]، كما أن الهدف الأساسي لسياسة التيسير الكمي هو تحقيق النمو الاقتصادي في كافة مجالاته والخروج من حالة الكساد فمعدل الفائدة المنخفض يحث البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي وإعادة الإقراض للأفراد و المؤسسات لتمويل الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري و بالتالي زيادة الطلب الكلي ما ينعش الإقتصاد.[27]

خامسا: تجربتي كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر اليابان أول دولة قامت بتطبيق سياسة التيسير الكمي حيث ظهرت آثار هذه الأخيرة على اقتصادها ، إلا أن الأزمة المالية 2008 جعلت بقية الدول تلجأ لسياسة التيسير الكمي .

1) **التجربة اليابانية:**

بين سنتي 1990 و1991 حدث انهيار في المستوى العام للأسعار بعد انفجار فقاعة أسعار السندات ما أدى إلى حدوث ركود في الاقتصاد الياباني، ففي سنة 1995 خفضت الحكومة اليابانية معدل الفائدة إلى 0.5 %، وهذا بفضل السياسة النقدية غير التقليدية التي طبقها البنك المركزي الياباني منذ 1990 لكن بصورة بطيئة، حيث وصل معدل الفائدة الإسمي سنة 1999 إلى 0.03 % ، سنة 2000 ارتفع المعدل العام للأسعار ب2.8%، وارتفع معدل الفائدة الإسمي إلى 0.25 % و في هذا الوقت قام البنك المركزي الياباني بطرح سياسة التيسير الكمي كأداة لمواجهة هذا الارتفاع[28] ، مابين 1990 و2000 انخفض معدل الفائدة الإسمي من 0.02 % و 0.03% إلى 0% .[29]

بدأ البنك المركزي الياباني في استخدام هذا المفهوم الجديد لمواجهة حالة الركود الاقتصادي و الانكماش الذي بدأ منذ عام 2001 و استمر حتى بعد 2006 حتى وصلت أسعار الفائدة إلى 0٪ ليلجأ البنك المركزي الياباني إلى خطة إقتصادية بديلة لمواجهة الأزمة.

طبق البنك المركزي الياباني سياسة التيسير الكمي لأول مرة في 19 مارس 2001 وكان هدفه الأساسي هو منع انخفاض الأسعار و دعم النمو الاقتصادي، حيث بدأ تطبيق سياسة التيسير الكمي بضخ 5 تريليون ين ، و مع 2004 ارتفع إلى ما بين 30 و 35 تريليون ين ، كما انخفض مؤشر نيكي الياباني بنسبة 28% بين 2002 و

2004 ، وبفضل زيادة السيولة في الاقتصاد ارتفع المؤشر بحوالي 20% مع مارس 2006 ، [30] قام البنك المركزي الياباني بالخطوات التالية لتطبيق سياسة التيسير الكمي:[31]

- قام البنك المركزي الياباني برفع الحساب الجاري من 5 تريليون ين إلى 35 تريليون خلال 4 سنوات(2001-2004).
- قرر البنك المركزي الياباني شراء ما يعادل 5 تريليون ين من الأصول طويلة الأجل في أكتوبر2010.
- قرر البنك المركزي الياباني رفع المعروض النقدي من 40 تريليون ين إلى 50 تريليون ين في أوت 2011.
- قرر البنك المركزي الياباني توسيع قيمة شراء الأصول طويلة الأجل من 5 تريليون إلى 55 تريليون ين في أكتوبر 2011.
- سنة 2013 ضخ البنك المركزي الياباني 80 تريليون ين حيث سجل الإقتصاد نموا بلغ 1.5%.
- و مما سبق تميزت ميزانية البنك المركزي الياباني بالارتفاع مابين 2011 و 2013.

2) **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :**

قام البنك المركزي الفيدرالي بمضاعفة ميزانيته بعد ثلاثة أشهر الأولى من أزمة سبتمبر 2008 ، فقبل الأزمة قام البنك الفيدرالي بضخ ما يقارب 700 بليون دولار من الخزينة من خلال السوق المفتوحة أي بمعدل 100 مليون دولار أسبوعيا ، أما بعد الأزمة قام البنك الفيدرالي بضخ 2 تريليون دولار من الخزينة متبوعا بشراء 10 بليون دولار من السندات الحكومية طويلة الأجل شهريا.

قام البنك الفيدرالي بتطبيق الخطة الأولى من سياسة التيسير الكمي **QE1** التي بدأت في شهر نوفمبر 2008 حيث ركزت على شراء سندات الرهن العقاري التي بلغت قيمتها 100 بليون دولار شهريا ، ومع انتهاء **QE1** سنة 2010 كان البنك الفيدرالي يحتجز 1.25 تريليون دولار من سندات الرهن العقاري المسترجعة و300 بليون دولار من السندات الحكومية و 175 بليون دولار من ديون الوكالات.

وفي نوفمبر 2010 بدأ تطبيق الخطة الثانية من سياسة التيسير الكمي **QE2** قام خلالها البنك الفيدرالي بشراء 85 بليون دولار من السندات الحكومية و تواصلت حتى جوان 2011.

وفي سبتمبر 2012 قرر البنك الفيدرالي إتباع الخطة الثالثة من سياسة التيسير الكمي **QE3** والتي طبقت حتى ديسمبر 2013 ، حيث تقرر التخفيض من السندات الحكومية المشتراة ب10 بليون دولار فمن سبتمبر 2012 إلى ديسمبر 2013 قام البنك الفيدرالي بشراء 85 بليون دولار من السندات منها : 45 بليون دولار سندات حكومية و 40 بليون دولار سندات الرهن العقاري المسترجعة [32].

كما أن مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي استخدم سياسة التيسير الكمي عدة مرات بعد الأزمة المالية العالمية، بدءاً بالخطة الأولى في نوفمبر 2008، وانتهاء بالأخيرة التي انتهت قبل شهرين من نهاية عام 2014،

وذلك بضخ نحو 4.4 تريليون دولار قبل إعلان المجلس نهاية 2014 وقف الخطة ، ليبدأ التمهيد للعكس باتجاه السياسة التوسعية برفع سعر الفائدة.

بدأ البنك الفيدرالي الأمريكي حاليا تطبيق سياسة التراجع عن تطبيق سياسة التيسير الكمي من خلال الطرق التالية:[33]

- حث المقترضين على تقليص حجم القروض المطلوبة.
- تسوية القروض عن طريق الخصم.
- الرفع من سعر الفائدة على الودائع لتشجيع المستثمرين على إيداع أموالهم لدى البنوك.
- الرفع من نسبة الاحتياطي للبنوك التجارية لدى البنك المركزي.

استرجاع قيمة السندات عن طريق بيعها من خلال عمليات السوق المفتوحة.

3) **أثر تطبيق سياسة التيسير الكمي في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على سعر الفائدة :**

الجدول التالي يبين أثر تطبيق سياسة التيسير الكمي على سعر الفائدة في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية:

الجدول رقم(1): أثر سياسة التيسير الكمي على سعر الفائدة في كل من الو.م.أ واليابان(%)

البلد	الفترة	قبل	أثناء	بعد	الفرق
الولايات المتحدة الأمريكية	QE1نوفمبر2008	3.9	3.3	2.7	1.1-
الولايات المتحدة الأمريكية	QE2نوفمبر2010	2.8	2.9	3.5	0.7
الولايات المتحدة الأمريكية	حتى سبتمبر2011	3.2	2.4	2.0	1.2-
الولايات المتحدة الأمريكية	QE3سبتمبر2012	1.8	1.6	1.7	0.1-
اليابان	أفريل2013	0.6	0.8	0.7	0.1

SOURCE : Daniel Gros and others,opcit,p15

نلاحظ من خلال الجدول في الولايات المتحدة الأمريكية انخفاض معدل الفائدة إلى 1.1 % بعد تطبيق QE1 لكن لم يستمر هذا الانخفاض بعد تطبيق QE2 وسجل ارتفاع خلال الفترة مابين نوفمبر 2010 وجوان 2011 بسبب قرار البنك الفيدرالي بالتطبيق التدريجي لسياسة التيسير الكمي تحوطا منه من التضخم بسبب القاعدة النقدية التي دعم بها الإقتصاد خلال الفترة الماضية ، وهذا ما ظهر في الفترة مابين جوان2011 حتى سبتمبر 2012 حيث سجل معدل الفائدة انخفاضا قدر ب1.2 % وبعد تطبيق QE3 نلاحظ انخفاض في سعر الفائدة قدر ب0.1 % و هو يعتبر أقل نسبة انخفضت إليها سعر الفائدة بسبب قرار البنك الفيدرالي تخفيض السندات المشتراة خلال هذه الفترة .

نلاحظ ان سعر الفائدة في اليابان خلال فترة أفريل 2013 حقق ارتفاعا قدر ب0.1 % بسبب النمو الاقتصادي الذي عرفته اليابان خلال هذه الفترة .

خلاصة:

استطاعت خطة التيسير الكمي، إضافة إلى برامج التحفيز الأخرى ، تحسين أوضاع أسواق الائتمان بصورة جوهرية ، وأخذت معدلات النمو ترتفع على نحو واضح، حتى خرج الاقتصاد الأمريكي بالفعل من حالة الكساد ، غير أن الأوضاع الاقتصادية الكلية حاليا يحيط بها عديد من المخاطر ، بصفة خاصة تلك المرتبطة بضغوط سوق العمل ، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة على نحو غير مسبوق منذ الكساد العالمي الكبير ، نتيجة ضعف معدلات النمو ، وقد أدى ارتفاع معدل البطالة إلى تقييد دخول القطاع العائلي ، ومن ثم أثار قدرا كبيرا من عدم التأكد حول درجة أمان الوظائف ، وانخفضت بالتالي درجة الثقة في الأوضاع الاقتصادية الكلية ، ولا شك أن البطالة تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي ، كما أن خفض معدلات البطالة سيتطلب المزيد من الوقت قبل أن تعود إلى مستوياتها في الأجل الطويل ، لكن ما إن يبدأ الاقتصاد يقوى و تؤمن الشركات بأن استعادة النشاط تأخذ النمط المستدام ، فإن معدلات التوظيف والنمو سترتفع ، وحتى يحدث ذلك لا بد للاحتياطي الفيدرالي من التحرك على نحو فعال.

نتائج الدراسة :

يظهر من متابعة مجريات الاقتصاد العالمي ، إن رهان الدول الكبرى على نجاح سياسة التيسير الكمي يعتمد أولاً على أسواقها المحلية و ليس على زيادة صادراتها فقط ، فمع تسابق الدول الكبرى على خفض عملاتها - بطريقة غير مباشرة - يبقى الرهان على نجاحها في تحسين أرقام البطالة وخلق فرص العمل من خلال تعزيز الإنفاق والاستثمار داخل البلد ، وهو ما نجحت فيه الو م أ ، إذ انخفض حجم البطالة فيها إلى 5.5 % سنة 2014، وهي التي كانت تزيد على 10 % أواخر 2009 ، كما نجحت اليابان - إلى حد اليوم على الأقل - في تحسين نمو الناتج (وإن كان بنسبة أقل من المتوقع) ، و يبقى انتظار ما تسفر عنه خطة التيسير الكمي الأوروبية لتحقيق نسب نمو جيدة ، وخفض البطالة البالغة 11.2 % في المتوسط لدول منطقة اليورو حالياً.

تهدف جميع الدول إلى تطبيق سياسة نقدية تحقق لها النمو الاقتصادي فكان هدف اليابان من تطبيق سياسة التيسير الكمي لأول مرة هو معالجة حالة الكساد الذي كان يعانيه اقتصادها فقامت بداية بشراء السندات الحكومية بهدف خفض معدل الفائدة طويل الأجل إلى الصفر ، وبعدها قامت بضخ السيولة في الإقتصاد بهدف تنشيط الاستثمار ، فبعد نجاح اليابان في معالجة حالة الكساد وبعد دراسة لآثار سياسة التيسير الكمي المالية والاقتصادية و بعد أزمة 2008 لجأت إلى تطبيقها معظم الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية حيث طبقتها على مراحل ، غير أن الاتحاد الأوروبي لازال متخوفا من التضخم و لم يصل أعضاؤه إلى قرار التطبيق بعد ، غير أن هذه السياسة لا تخلو من المخاطر وأكبر خطر قد تواجهه الدول المطبقة لهذه السياسة هو خطر التضخم باعتبار عدم وجود معايير دقيقة تحدد كمية السيولة اللازمة للإقتصاد دون أن تؤثر سلبا بالتضخم.

المراجع والإحالات:

[1]. Patric Artus et autre , la crise des subprimes, Christine Carl, Paris, 2008 ,p12
[2]. Katla àsgeirsdottir, Quantitative easing –economic and financial effects and unconventional monetary policy-, masters thesis,M. sc economics and business administration, Copenhagen business school,2014,p5
[3]. Orlowski Lucjan T,Stages of the 2007/2008 global financial crisis-is there wandering asset- price bubble?,USA, 2008,p11.
[4]. Yvan Mayeur et autres, Crise mondiale des marchés financiers, Institut Emile Vandervelde, 2008,p18
[5]. Michael Promobis,Monetary policy of ECB the right reponse to the euro zone crisis,19th International scientific conference, economics and management,2014 ,p1
[6]. S.Grammenos, La crise bancaire et l'emploi,centre de politique et économiques européenne ASBL,Bruxelle,2008,pp :2,3
[7]. John .C Williams, Lessons from the financial crisis for unconventional monetary policy, Federal Reserve Bank, San Francisco,2013,p2.
[8]. Dimitri O Lenderyov and Victor O Lenderyov,To the problem turbulence in quantitative easing transmission channel and transactions net work channels at quantitative easing policy implementation by central banc,www.arxiv.org,2013,p3
[9]. Stephen D.Williamson and Scace Collateral, the term premium and quantitative easing,Federal Reserve Banc of ST.Louis,2014,p2.
[10]. Fumio Hayashi and Junko Koela, Aregime switshing SVAR analysis of quantitative easing,Hitotsubashi university ,Japan,2013,p6.
[11]. Quantitative easing explained, Economic Information news letter,2011,p11.
[12]. Quantitative easing explained, Economic Information news letter,2011,p11.
[13]. Chris Brghtman,Whats up ?quantitative easing and inflation ,Research Affiliates Advisor perspectives,2015, p1.
[14]. Lance Vought, the effect of quantitative easing on long term interest rate, Eastern Michigan university honor college.2011,p1
[15]. Micheal Joyce and others, Quantitative easing and unconventional monetary policy-an introduction-,The economic journal, Black well publishing,USA,2012,p274.
[16]. Loch Rayan Collins and others, Strategic quantitative easing: stimulating investment to rebalance the economy, new economic foundation ,UK,2013,p10.
[17]. Amanda A.Schaible, Quantitative easing□s effect on shadow banking,Scholarship@cuc.clarement.edu,2014, p10.
[18]. Dimitri O.Ledenyov and Victir O.Ledenyov,opcit,p :3,16.
[19]. Katla Asgeirsdottir, opcit,p9.
[20]. Jens H.E Christinsen and James M.Gillan,Does quantitative easing affect market liquidity?, Federal Reserve bank of San Francisco,USA,2015,p8.
[21]. Ines Bou Abdallah,The transmission mechanism for quantitative easing –Evidence from the United States at the zero lower bound-,thesis supervisor Master specialization international economics,Eramus university Rotterdam,2015,p34.
[22]. Strategic quantitative easing: stimulating investment to rebalance the economy, opcit,p28.
[23]. Marco Spartlo,The impact of quantitative easing and capital requirements on banc lending-an ecometric analysis-,Thesis of the requirements for the degree of doctor of philosophy, university of London, 2013kp75.
[24]. Micheal AS Joyce and Marco Spartlo, Quantitative easing and banc lending- a panel data approach, banc of England, 2014,p7.
[25]. Fullwiler Scott and Randall Wray.L, Quantitative easing and proposals for reform of monetary policy operations, Levy economics institute of Bard college,2010,p5.
[26]. Daniel Gros and others, lessons from quantitative easing: much ado about so little ?,centre for European policy studies, Brussels,2015,p20.
[27]. Katla Asgeirsdottir,opcit,p53.
[28]. Heike Schenkelberg and Sebastian Watzka,Real effects of quantitative easing at the zero lower bond: structural VAR based evidence from Japan, Leibniz institute for economic research at the university of Munich,2001,p:5-7.
[29]. Shigenori Shiratsuka, Size and composition of the central banc balance sheet: revisiting Japans experience of the quantitative easing policy, Insitute for monetary and economic studies, banc of Japan,2009,p84.
[30]. Katla Argeisdottir,opcit,p25.
[31]. Dimitri O.Ledenyov and Victor O.Ledenyov,opcit,p6.
[32]. Amanda A.Schaible,opcit,p :5-6.
[33]. Alan S.Blinder, Quantitative easing: Entrance and exit strategies, Prince ton university,2010,p12.

الاستثمار الاجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة

تحليل وتقييم اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية

أ . وليد حفاف

جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر

Walid_haffaf@yahoo.fr

Foreign direct investment and the World Trade Organization

analysis and evaluation convention measures of investment related to tread on developing countries

Prof :walid haffaf

University of: 8 May 1945 Guelma

Received:15 Jan 2016 *Accepted: 09 Aug 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

يعد اتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بوصفه أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري للجات ومنظمة التجارة العالمية، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، يتمتع هذا الاتفاق بأهمية خاصة كونه يعالج موضوع العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة، وكذا الآثار المحتملة لهذا الاتفاق على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى نمط التجارة الدولية وكذا آثاره على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل أحكام هذا الاتفاق من أجل التعرف على الآثار المحتملة لهذا الاتفاق على اقتصاديات البلدان النامية، كما سنسعى إلى تقييم هذا الاتفاق من خلال التطرق إلى مواطن الضعف والنقص فيه، كما سنناقش مدى ملاءمة منظمة التجارة العالمية لتناول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، المنظمة العالمية للتجارة، اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

رموز jel: *F23 . F21 . F13*

Abstract:

Convention measures of investment trade-related are the first international convention, which put the rules for the treatment of foreign direct investment in the host countries, in the framework of the trading system of the GATT and the WTO Agreement. This agreement has a particularly important and It is treated the subject of the relationship between multinationals and host countries, As well as the potential effects of this convention on foreign direct investment and international trade pattern ,as well as its effects on economic development in developing countries. This paper seeks to study and analyze the provisions of this convention and to identify the potential effects on economies of developing countries, as well as the evaluation of this agreement by addressing the weaknesses and deficiencies, will also be discussion of the appropriateness of the World Trade Organization to address the issue of foreign direct investment.

Key Words : *Foreign Direct Investment, World Trade Organization, Agreement on Trade-Related Investment Measures (TRIMs)*

(JEL) Classification *: F13. F21. F23*

تمهيد:

نظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، جرت العديد من المحاولات لإقرار اتفاقيات متعددة الأطراف تتعلق بإيجاد الظروف المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة دون أية معاملات تمييزية أو ممارسات غير عادلة، وقد جرت بعض تلك المحاولات في إطار الأمم المتحدة، كما جرى بعضها الآخر في إطار البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وكذا بعض المحاولات في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكان أهم تلك المحاولات ما تم بجولة أورجواي 1994، وهي إحدى جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT، تعد جولة أورجواي من أهم جولات الجات نظرا لأنها تناولت مجالات جديدة لم تتناولها الجولات السابقة، وكان من أهم تلك المجالات الجديدة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما سمي باتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.

جاء اتفاق إجراءات الاستثمار والتجارة من منطلق الاعتقاد بأن هناك اجراءات استثمارية معينة تضعها البلدان المضيفة تؤدي إلى آثار تقييدية ومشوهة للتجارة العالمية، ما ينعكس على حرية التجارة الدولية، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات)، وقد كان اقتراح هذا الموضوع من قبل الدول المتقدمة وهذا رغبة منها في إزالة العراقيل والمعوقات أمام انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر ودخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية، إلا أن الدول النامية تحفظت على هذا المقترح واعتبرت الموضوع ينتقص من سيادتها الوطنية ويضر بمصالحها الاقتصادية ويخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية الفقيرة لوجود الشركات المتعددة الجنسيات بالدول المتقدمة، إلا أنه بعد المشاورات العديدة تم التوصل إلى الاتفاق ودخل حيز التنفيذ مع بقية اتفاقيات الجات الأخرى عام 1995.

وبناءا على ماسبق سنحاول الاجابة على بعض التساؤلات الهامة اثناء معالجتنا لهذا الموضوع، وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

ماهي اثار اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية؟ وماهي مواطن الضعف والنقص في هذه الاتفاقية ؟ وهل المنظمة العالمية للتجارة ملاءمة لتناول موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر؟

سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا: ماهية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

ثانيا: إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في ظل النظريات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية

ثالثا: أثر اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) على الدول النامية

رابعا: تقييم تطبيق اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية

أولا: ماهية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:

لم تكن إجراءات الاستثمار ضمن القضايا التي تناقشها الجات قبل جولة أورجواي، ولكن بعد الانتهاء من دورة طوكيو 1978 طالبت الدول المتقدمة بضرورة اخضاع إجراءات الاستثمار لقواعد وآليات الجات، حيث أن هذه الإجراءات ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية، وبالتالي يجب فحصها بالتفصيل في إطار المواد القائمة للاتفاقية العامة.

سنتناول في هذا المحور مفهوم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وأهميته والأحكام الرئيسية المتعلقة بهذا الاتفاق.

1) مفهوم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

يقصد بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية[1]، حيث تفرض حكومات الدول المختلفة عادة مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم أسلوب التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتحقق ذلك من خلال تقرير عدد من المزايا والحوافز لجذب تلك الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى مجالات وأنشطة معينة تتمتع بأولوية خاصة وفقا لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية التي تطبقها الدولة، وحينما يكون لهذه التدابير والاجراءات ارتباطا بحركة التبادل التجاري الدولي فإنها تعرف بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة[2].

لكن ما يلاحظ على اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS أنها لم تقدم تعريفا ل "إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة" ولكنها بدلا من ذلك تقدم قائمة توضيحية ملحقة بها تضم أمثلة لنوع الإجراءات والسياسات التي يمكن اعتبارها اجراءات استثمارية متعلقة بالتجارة ، وأكثر من ذلك أنها تركتها للدول الأعضاء لكي تحددها وتحدد منها القانوني وغير القانوني، وذلك سمح بمجال واسع من النقاش والتفاوض بين الدول الأعضاء حول تلك الإجراءات ما لم تتعارض مع مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ حظر القيود الكمية.

وبصفة عامة تنقسم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى نوعين هما:

- **النوع الأول:** يتعلق بالإجراءات التي تتخذ شكل حوافز الاستثمار وهي مجموعة الاجراءات التي تعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة للاستثمار فيها، كالإعفاءات الجمركية أو الضريبية أو الاعانات ومنح الاستثمار التي تقدم إلى قطاع أو صناعة معينة.
- **أما النوع الثاني:** من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة فيتخذ صورة ما يعرف بمتطلبات الأداء، بمعنى صياغة مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، مثل ذلك العمل على خلق فرص عمل جديدة أو الاحلال محل الواردات أو تنمية وتشجيع الصناعات الانتاجية المحلية، وتتمثل تلك الاجراءات أو

الشروط مثلا في استخدام نسبة من المكون المحلي في المنتوج النهائي، أو تصدير حصة من الانتاج إلى الخارج، أو نقل التكنولوجيا ...إلخ.

وقد اقتصرت الاتفاقية في معالجتها لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على النوع الثاني، وغضت الطرف عن النوع الأول، كون أن النوع الثاني تستخدمه الدول النامية بشكل أكبر من الدول المتقدمة، حيث يعتبر ضرورة من ضروريات التنمية الاقتصادية بها، كما أنه يساعدها في مواجهة الممارسات التجارية التقييدية للشركات متعددة الجنسيات.

هذا وقد أظهرت دراسة معينة أن هذه الاجراءات الاستثمارية المتصلة بالتجارة تميل إلى التركيز على صناعات بعينها كالسيارات والكيميائيات والبتروكيمياويات والحاسوب والمعلوماتية، ففي صناعة السيارات يغلب اشتراط الأداء التصديري، غير أنها تقل أهمية في مجال الحاسوب والمعلوماتية، أما بالنسبة للصناعات الكيميائية والبتروكيميائية فإن المكونات المحلية ومتطلبات الأداء التصديري تكون على نفس القدر من الاهمية[3].

كما أن اتفاق إجراءات الاستثمار لا يشمل مجمل اجراءات الاستثمار بصفة عامة وتحرير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كافة القيود المفروضة عليها، وإنما يتعلق بالمعالجة الجزئية لمجموعة الاجراءات المتصلة فقط بالتجارة الدولية، ولهذا يوصف هذا الاتفاق TRIMS بأنه اتفاق جزئي لتحرير حركة الاستثمار الأجنبي المباشرة .

كما يلاحظ ان إجراءات الاستثمار تمت معالجتها في هذا الاتفاق تقتصر على التجارة في السلع فقط، أما ما يختص بالتجارة في الخدمات فقد عولج في اتفاق الخدمات GATS.

2) أهمية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:

يتمتع هذا الاتفاق بأهمية خاصة، حيث حظي باهتمام كبير من جانب الاقتصاديين والمستثمرين المهتمين بشؤون التجارة الدولية، وذلك لعدة أسباب يتعلق أحدها بالآثار الهامة والمتشعبة لهذا الاتفاق على العلاقة بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن الآثار المحتملة لهذا الاتفاق على خريطة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي، وهذا المصدر الهام والحيوي لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية[4]، وثاني هذه الأسباب أن الاتفاق هو أحد الاتفاقات المتعلقة بالمكونات الأساسية للتجارة الدولية بمفهومها الواسع، وهو ما يشير إلى الجهود الدولية المبذولة لتوسيع دائرة التبادل الدولي عن طريق إدخالها للمفاهيم والمحددات الخاصة بالحركات الدولية لرؤوس الأموال، واخضاعها لنفس قواعد منظمة التجارة العالمية.

وترجع أهمية هذا الاتفاق أيضا إلى أنه قد فتح المجال واسعا حول السبل المختلفة للتحرير الكامل لرؤوس الأموال، فعلى الرغم من أن اتفاق التريمز trims قد تضمن تحريرا جزئيا فقط لحركات رؤوس الأموال الدولية، لأنه اقتصر على تناول الشق الخاص من تحرير حركة رؤوس الأموال المتصلة بالتجارة الدولية فقط، إلا أنه ترك الجوانب الأخرى من تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية للمفاوضات المستقبلية وذلك خلال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية[5].

3) الأحكام الرئيسية لاتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:

لقد أظهرت مفاوضات جولة أورغواي رغبة الدول المتقدمة الأعضاء وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في إدخال تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في إطار الجاتّ، وقد تباينت أسباب تلك الرغبة بين الدول الأعضاء بحسب اختلاف توجهاتها الاقتصادية، حيث لاقى هذا الاتجاه استحسان الدول المتقدمة، إلا أنه واجهت معارضة شديدة من حكومات الدول النامية، وقد تم حسم هذا الخلاف من خلال التوصل إلى البنود المكونة لاتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كما يلي:

يتكون اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS من تسع مواد وملحق للاتفاق، وتتمثل الأحكام التي نص عليها هذا الاتفاق فيما يلي:

ذكرت المادة الأولى من الاتفاق نطاق تطبيقه، فنصت على أن ينطبق هذا الاتفاق على تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في السلع (البضائع) وحدها، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا ينطبق على إجراءات الاستثمار غير المتصلة بالتجارة.

أما الإجراءات المحضورة في هذا الاتفاق فقد أوضحت المادة الثانية من الاتفاقية أنه لا يجوز لأي عضو أن يطبق أي إجراء للاستثمار يتصل بالتجارة لا يتفق مع مبدأ الالتزام بالإلغاء العام للقيود الكمية من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وقد نصت الفقرة الأولى من هذا الملحق على تدبيرين لا يتفقان مع الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية وهذان التدبيران هما[6]:

- **شرط المكون المحلي**: اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية المنشأ، سواء كان الشراء محدد بمنتجات بعينها أو بحجم معين أو بقيمة مطلقة للمنتجات، أو في شكل نسبة مئوية عن إنتاجها المحلي.
- **شرط التوازن التجاري**: تقييد استيراد المشروع الأجنبي أو استخدامه لمنتجات مستوردة على كمية معينة، تمثل نسبة محددة من حجم أو قيمة ما يصدره المشروع من منتجات محلية.

كما تضمنت الفقرة الثانية من ملحق الاتفاق ثلاثة تدابير لا تتفق مع الالتزام بالإلغاء العام للقيود الكمية وهذه التدابير هي:

- **شرط التوازن التجاري المؤدي إلى التقييد الكمي للواردات**: تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدمها في الإنتاج المحلي بصفة مطلقة أو بكمية تتناسب مع حجم أو قيمة المنتجات التي تصدرها.
- **شرط توازن العملات الاجنبية**: تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي أو ترتبط بهذا الإنتاج، عن طريق تقييد حصوله على النقد الأجنبي بمبلغ يتناسب مع قيمة النقد الأجنبي التي تتدفق إليه في البلد المضيف.
- **شرط حدود التصدير**: تقييد المشروع الأجنبي بتصدير منتجات أو بيعها بقصد التصدير سواء كان ذلك محددا بمنتجات بعينها أو بحجم أو قيمة معينة من المنتجات أو بنسبة من حجم أو قيمة الإنتاج المحلي للمشروع.

وطبقا للمادة (5) من الاتفاق تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإخطار مجلس التجارة في البضائع بكافة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي يطبقونها التي لا تتفق مع أحكام هذا الاتفاق، وذلك خلال 90 يوما من بدأ نفاذ الاتفاق، كما يتعين على كل عضو إلغاء جميع الإجراءات التي تم الإخطار عنها خلال عامين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا، ويجوز لمجلس التجارة في البضائع مد الفترة الانتقالية المحددة لإلغاء الاجراءات الاستثمارية في الدول النامية والمتخلفة في حالة مواجهتها لعقبات ومصاعب خاصة مع مراعاة موقف التنمية والاحتياجات المادية والتجارية للدولة العضو التي تقدم طلب المد[7].

وطبقا للمادة (6) من الاتفاق تلتزم الدول الأعضاء المطبقة لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بكافة بنود اتفاقات التجارة في السلع، وخاصة الالتزامات المتعلقة بالشفافية والإخطار الواردة في المادة (10) من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا: إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في ظل النظريات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية:

سنتطرق في هذا المحور إلى نظريتان أساسيتان تناولتا تحليل أثر إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على التجارة الدولية والتنمية وهما كل من النظرية النيوكلاسيكية ونظرية التجارة الاستراتيجية، كما سنتطرق إلى العلاقة بين إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة واستراتيجية التنمية من خلال ثلاث إجراءات هي شرط المكون المحلي، شرط التصدير، شرط الملكية المحلية، وتبيان أثر كل واحد منهم على الاقتصاد الوطني.

1) إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والنظريات الاقتصادية:

هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول أثر إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على التجارة الدولية وكذلك على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، يرى أنصار نظرية التجارة الاستراتيجية أنها تلعب دورا هاما في التنمية

الاقتصادية للدول الآخذ في النمو، وكذلك فهي تساعد بشكل كبير في تصحيح الآثار التشويهية الناتجة عن الممارسات التقييدية للشركات متعددة الجنسيات.

أ) **إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في النظرية النيوكلاسيكية:**

ترتكز هذه النظرية أساسا على افتراض المنافسة الكاملة في الأسواق الدولية، حيث تعارض فكرة تدخل الدولة في السوق، فهي تفضل أن يقتصر دور الدولة على توفير مناخ اقتصادي ملائم دون التدخل بوضع سياسات محددة للتأثير على هيكل الإنتاج والصناعة، وترى أن الوضع الطبيعي هو اتباع مبادئ السوق الحر والاعتماد على السوق في توزيع موارد المجتمع، وأن تدخل الحكومة في السوق هو استثناء ينبغي أن يقتصر على حالات فشل السوق في تأدية وظائفه المعتادة من توزيع للموارد بالشكل الأمثل، ويحدث ذلك في حالة عدم وجود وفرات خارجية، أو وفورات المعلومات، وكذلك في حالة حماية الصناعات الوليدة[8].

وترى هذه النظرية أن تطبيق إجراءات الاستثمار خاصة شرط المكون المحلي، وكذلك شرط أداء الصادرات، أنها تؤدي إلى تشويه نمط التجارة الدولية وكذلك تدفق الاستثمار الأجنبي، فالشروط الخاصة بالمكون المحلي تنطوي على إجبار الشركة الأجنبية العاملة في الدولة المضيفة على استبدال المكونات المستوردة الرخيصة بغيرها من المكونات المحلية من البضائع والخدمات والتي تتسم بعلو تكلفتها أو قلة جودتها أو الاثنين معا، وهو ما يعني تحقيق عدم الكفاءة في الإنتاج، ما يؤدي لإرتفاع الأسعار وقلة الاستهلاك ورداءة المنتج النهائي، أما من حيث الأثر على تخفيض الموارد فيؤدي استخدام شرط المكون المحلي إلى سحب الموارد الاقتصادية من القطاعات التي تكون فيها أكثر إنتاجية للقطاعات المحمية الأقل إنتاجية، أي أنه يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد.

وإذا صاحب تطبيق شرط المكون المحلي تطبيق شرط أداء الصادرات فإن المشكلة تزداد تعقيدا، فطبقا لنموذج النظرية النيوكلاسيكية تكون تكاليف الإنتاج في السوق المحلي أعلى من الأسعار العالمية أو فروع الشركات الأجنبية المنافسة، وبالتالي لكي تتمكن هذه الشركات من المنافسة في الأسواق العالمية تضطر حكومات الدول المضيفة إلى تقديم إعانات لتحفيز هذه الشركات للقيام بالتصدير، وهذه الإعانات يتم تمويلها عن طريق فرض ضرائب إضافية تحصل من المستهلكين مما يترتب عليه تخفيض الدخل الممكن التصرف فيه، ويؤدي هذا إلى مزيد من تخفيض الاستهلاك ومزيد من سوء تخفيض الموارد، وهذه هي النتيجة التي أشار إليها Gene grossman حيث توصل إلى أن شرط المكون المحلي الذي تتبناه حكومات الدول المضيفة لتحسين وضع الميزان التجاري قد يؤدي ي النهاية إلى وضع أسوء بتقليل الصادرات المتوقعة لهذه الدول[9].

يتضح من التحليل السابق أن النظرية النيوكلاسيكية تنتقد إجراءات الاستثمار الخاصة بشروط المكون المحلي أو شروط أداء الصادرات لما ينتج عنها من سوء تخصيص للموارد وظهور آثار غير مرغوبة فيها لكل من

الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الدولة الأم، وأيضا على المستوى العالمي، فهي إعاقة للتنمية وحرمان الدول بما فيها الدول المضيفة من الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها.

ب) إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة ونظرية التجارة الاستراتيجية:

يرتكز تحليل نظرية التجارة الاستراتيجية في بيان إجراءات الاستثمار على التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية على أن السوق الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات هو سوق منافسة احتكارية وليس سوق منافسة كاملة كما افترضت النظرية النيوكلاسيكية، بل أن تتمتع هذه الشركات بمزايا احتكارية تمكنها من زيادة عوائدها ومنافسة المنتجين المحللين في الدول المضيفة يعتبر شرطا ضروريا لقيام هذه الشركات بالاستثمار في الخارج.

ترى هذه النظرية أنه في حالة فرض الدولة قيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن المنافع التي قد تعود على الدولة من التقدم التكنولوجي وزيادة رأس المال والقيمة المضافة للتصدير قد تزيد في حجمها عن المنافع التي يمكن أن تعود على الشركة الأجنبية صاحبة الاستثمار، ومن ثم فوجود العوائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر التي هدفها تنظيم عمله ليس بالأمر غير المرغوب فيه، فضلا عن ذلك فإن منظري تلك المدرسة يرون أن تكاليف الإنتاج النسبية يمكن أن تلعب دور هام في قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار أم لا، ويعلل المنظرين ذلك الطرح بالقول إن غياب المنافسة الدولية أضعف مما تشير إليه المدرسة النيوكلاسيكية، فالمنافسة غير الكاملة توفر للشركات متعددة الجنسيات فرص أفضل أو مساحة يمكنهم فيها تحديد أنشطتهم، ويمكن في هذا الصدد أن تلعب الشركات متعددة الجنسيات دور الموفر وليس دور معظم الفوائد[10].

يتضح أنه وفقا لنظرية التجارة الاستراتيجية في ظل ظروف المنافسة غير الكاملة أن آثار السياسات التقييدية من جانب الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية ليست بالضرورة آثار مرغوب فيها أو آثار مشوهة، كما ذهبت إليه النظرية النيوكلاسيكية، بل على العكس من ذلك قد يكون لها آثارها النفعية في تحسين الرفاهية للدول المضيفة خاصة إذا تم بناء هذه السياسات بشكل ملائم.

2) إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة واستراتيجيات التنمية:

اختلفت أهداف استراتيجية التنمية من اقتصاد لآخر وبالتالي اختلفت الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، ولكن الهدف النهائي لأي استراتيجية تنمية هو رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الدولة، ويتبلور هذا الهدف وتتم ترجمته في رفع متوسط دخل الفرد، ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في هذا المجال لما يحدثه من تغيرات فنية وتكنولوجية، كما يساهم في تحسين مستوى الجودة وتكوين كلا من رأس المال البشري والمادي، وفي هذا الصدد يمكن لإجراءات الإستثمار تحقيق الأهداف التالية[11]:

- تخصيص الموارد

- ضمان تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر
- إعادة توزيع العوائد المتولدة عن نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات للدولة المظيفة

فبالنسبة للهدف الأول وهو تخصيص الموارد تلعب حوافز الاستثمار دورا هاما ليس فقط في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن أيضا في توزيع هذه الاستثمارات جغرافيا، فمثلا في حالة رغبة دولة في تشجيع قطاع معين وفي إقليم معين، فمن الممكن استخدام مزيد من حوافز الاستثمار وإيرادات الاستثمار لتحقيق هذا الهدف، ولتحقيق بقية الأهداف الأخرى سنتناول بعض إجراءات الاستثمار بالتفصيل والأكثر استخداما عن جانب الدول النامية وهي شرط المكون المحلي، شرط أداء الصادرات، شرط الملكية المحلية.

أ) **شرط المكون المحلي:**

ان الإطار النظر الذي تستمد منه الشروط الخاصة بالمكون المحلي جذورها هو نفس الإطار الذي ترتكز عليه حجة الصناعات الناشئة إذ أن هذه الشروط تمكن من الاستفادة من التعلم بالممارسة واكتساب الخبرة الناتجة عن إدارة الإنتاج كبير الحجم، ولكي تؤدي هذه الإيرادات نتائجها المرجوة فيجب توافر سوق داخلي كبير ليسمح للمشروعات أن تستفيد من اقتصاديات الحجم وهذا ما لا يتوافر في معظم الدول الآخذة في النمو.

والمبرر الثاني للشروط الخاصة بالمكون المحلي، هو تمتع المستثمر الأجنبي بقوة احتكارية وقدرة عالية على المساومة والتي غالبا ما يوظفها في تخفيض أسعار السلع الوسطية التي يمده بها الموردون المحليون، في مثل هذه الحالات يمكن استخدام شرط المكون المحلي لتصحيح هذا الوضع مما يؤدي إلى تحسين رفاهية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر[12].

ولتقييم أثر شرط المكون المحلي على رفاهية الدولة المضيفة يجب حصر الآثار الإيجابية والسلبية على الاقتصادي الوطني، وهي على النحو التالي:

- بالنسبة للآثار الإيجابية تتمثل في زيادة فائض الموردين المحليين، تكوين رأس المال البشري والمادي، اكتساب الخبرة من خلال التعلم بالممارسة.
- أما بالنسبة للآثار السلبية فهي تتمثل في نقص فائض المستهلك نتيجة ارتفاع أسعار السلع النهائية بسبب ما تتمتع به من حماية من الدولة المضيفة، فقدان الحكومة لجزء من إيراداتها المتمثلة في الضرائب الجمركية التي كانت ستحصل عليها إذا ما سمحت للشركات الأجنبية باستيراد السلع الوسطية من الخارج[13].

ب) **شرط أداء الصادرات:**

يعني شرط أداء الصادرات أن الدولة المضيفة تفرض على الشركات الأجنبية أن تقوم بتصدير جزء من إنتاجها، وذلك بتحديد حد أدنى من الإنتاج يجب تصديره أو تحديد نسبة من الإنتاج للتصدير، وتستخدم الدول المضيفة هذه الشروط لتحقيق عدة أهداف هي:[14]

- تحسين وضع الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات واستغلال قدرة هذه الشركات على اختراق الأسواق التي لا يستطيع المنتجون المحليون اختراقها
- زيادة حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية بها
- تقليل المعروض من هذه المنتجات في السوق المحلي وتوجيهها إلى الأسواق الخارجية مما يتيح للمنتجين المحليين فرصة تصريف منتجاتهم في الأسواق المحلية، مما يساعد هذه الصناعات على النمو وإحداث ما يعرف بالروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المرتبطة.
- تمكين الدول المضيفة من مواجهة بعض الممارسات الاحتكارية من جانب الشركات متعددة الجنسيات مثل تقسيم الأسواق، رفض التعامل.

ج) شرط الملكية المحلية:

شرط الملكية المحلية يهدف إلى ضمان مساهمة رأس المال المحلي في ملكية الشركة بنسب معينة تختلف حسب أهمية القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتتوقف هذه الأهمية على اعتبارات كثيرة مثل الأمن الوطني، الأمن الغذائي وغيرها، وعادة يكثر استخدام هذا الشرط في الدول التي تنتهج سياسة التوجه إلى الداخل[15].

ويختلف شرط الملكية المحلية عن إجراءات الاستثمار السابق تحليلها في أن تأثيرها على التجارة يكون تأثير غير مباشر إذ أنه لا يتضمن إلزام الشركة بسلوك تجاري معين سواء بالتصدير أو الاستيراد، وعلى الرغم من هذا فقد يكون له تأثير غير مباشر على سلوك الشركة التجاري كأن يستخدم كحافز للشركات لحثها على التصدير، حيث وجد أن معظم الدول تعفى الشركات من هذا الشرط في حالة قيمها بتصدير نسبة 100 % من إنتاجها.

على الرغم من أن تأثير شرط الملكية المحلية غير مباشر على التجارة كما سبق توضيحه، فإنه يسهم في تحقيق الآتي[16]:

- ضمان استفادة الاقتصاد المحلي من المزايا المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات مثل المعرفة الفنية، نقل التكنولوجيا، المعرفة بأسواق التصدير والتي يصعب الحصول عليها بدون المشاركة في ملكية هذه الشركات.
- يعتبر شرط الملكية المحلية من أكثر إجراءات الاستثمار كفاءة في الحد من قدرة هذه الشركات على نقل أرباحها لخارج الدولة المضيفة باستخدام آلية أسعار التحويل فباستخدام هذا الشرط تكون النسبة الكبيرة من الأرباح خاضعة للضرائب المحلية.

ثالثا: أثر اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) على الدول النامية

يشير العديد من المحللين الاقتصاديين إلى أن قرار الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما، هو قرار يتحكم فيه بالأساس معطيات حجم ونمو السوق في تلك الدولة، وهو ما يجعل معطيات أخرى مثل الحوافز والقيود على الاستثمارات تلعب دورا هامشيا في قرار المؤسسة بالاستثمار، من هنا، فإن اتفاقية التريميز لن يكون لها دورا رئيسيا في عملية صنع قرار المؤسسة بالاستثمار أم لا في دولة معينة، ويضيف البعض أن قيود الاستثمار بشكل عام لا تشكل عائقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ما لم تساهم تلك القيود في تقليل العائد من الاستثمار.

وعلى الرغم من ذلك فإن إزالة إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة يقلل من القوة التفاوضية للدول المضيفة أمام الشركات الأجنبية، كما يقلل من هامش ربحها من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، ونظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الخسارة المحتملة للعوائد أو المنافع بالنسبة للدولة المضيفة، يشكل تكلفة بالنسبة للدول النامية، وتزيد تلك التكلفة المحتملة في حالة دول مثل الهند والصين، والتي تجذب استثمارات أجنبية مباشرة بأحجام كبيرة.

وتبقى دراسة أثر الاتفاقية قد يكون من الصعوبة بمكان نظرا لأن الاتفاقية ليس لها أثر اقتصادي مباشر، إلا أن افتراض وجود الأثر لتلك الإجراءات عند تطبيقها يعني امكانية وجود أثر إلغائها، ويلاحظ أن الأثر الاقتصادي لمحو إجراءات التريمز يظهر بشكل أساسي وأولي في كمية المنتجات أكثر من تأثيره على سعرها أو جودتها، وقد حاول oliver Morrissey وضع خريطة يمكن من خلالها التنبؤ بأثر إلغاء إجراءات الترميز على الدول النامية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1):اثر الغاء اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية

	قيود الاستيراد	متطلب التصدير	شرط المكون المحلي
الصادرات (القيمة)	غ م ◆	- سل ◆◆	ع م
الواردات (القيمة)	+ ◆◆◆	غ م	+
الميزان التجاري	- سل	- سل	- سل
الروابط المحلية	- سل	؟ ◆◆◆◆	- سل
الإنتاج المحلي	- سل	؟	- سل
العمالة المحلية	- سل	؟	- سل
الدخل	- سل	؟	- سل
الفقر	+؟	؟	+؟
الأثر الكلي	- سل	؟- سل	- سل
الأهمية	نعم	نعم	نعم

Source: oliver Morrissey, "Investment and competition policy in developing countries: Implications of and for the WTO, research paper No: 00/2. Centere for research in economic development and international trade, university of notting ham 2000, p 11.

◆غ م: غير قابلة للتطبيق

◆◆- سل: تعني أن النتيجة سلبية وتنموي على تقلص في القيمة

◆◆◆+: تعني أن النتيجة إيجابية وتنطوي على زيادة في القيمة

◆◆◆◆؟: تعني أن النتيجة يغر معروفة ولا يمكن تقديرها سواء بالسلب أو بالإيجاب

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اثر إزالة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والمتعلقة بإزالة قيود الاستيراد أو شرط المكون المحلي، أن كلاهما ينطوي على زيادة في الواردات وتدهور في الميزان التجاري، وفي كلا الحالتين أيضا أن الإنتاج المحلي سوف يتناقص، كما تتناقض العمالة المحلية والدخول، وعليه يزيد الفقر، أما ما يتعلق بأثر إزالة متطلبات التصدير، فإنه ينطوي على انخفاض في معدل التصدير نتيجة للأثر الذي يخلقه موازنة التجارة، ولكن في نفس الوقت يتزايد الإنتاج المحلي ويعوض أثر قلة التصدير للخارج.

من خلال الآثار السابقة أبدت العديد من الدول النامية قلقها إزاء تطبيق إتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، وأنه يجب مراجعة الاتفاقية مرة أخرى بهدف حصر نطاق تغطيتها بما يسمح بمساحة أكبرك للتحرك بالنسبة للدول الأعضاء في وضع السياسات الداخلية الملائمة لاحتياجات التنمية، وفي هذا السياق تقدمت كل من البرازيل والهند بطلب لمنظمة التجارة العالمية لإعادة فتح الاتفاقية للمفاوضات، بهدف منح الدول مزيد من الحرية في تنفيذ سياسات التنمية الخاصة بها بالأدوات التي تراها ملائمة[17].

كخيار في هذا الشأن تم اقتراح دراسة متطلبات المكون المحلي ومتطلبات توازن التجارة على أساس ظروف كل حالة على حدى وتحديد ما إذا كان لها تأثير كبير وعكسي على التجارة يزيد من تأثيرها التنموي الإيجابي أم لا، وبناء عليه يتم تحديد أحقية الدولة في فرض تلك المتطلبات من عدمه.

وقد أكد الطلب على أهمية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة بالنسبة للبلدان النامية، لزيادة نصيبهم من التجارة الدولية في القطاعات عالية التكنولوجيا ومواجهة القوة المتزايدة للشركات الدولية، وتحفيز أهداف التنمية الإقليمية والحفاظ على البيئة ومواجهة الصعوبات المالية، كما اقترح الطلب تعديل المادة الرابعة❖ من الاتفاقية بما يسمح للبلدان النامية بمزيد من الاستثناءات ومزيد من المرونة في تنفيذ السياسات التنموية.

لاقى هذا الطلب معارضة من مختلف الدول المتقدمة، حيث انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية الطلب وقللت من أهمية اتفاقية التريمز مشيرة إلى أنها لا تتعدى أن تكون تأكيد لبعض أحكام اتفاقية الجات 1994، كما أبدى الاتحاد الأوربي تحفظه من الطلب، والعكس من ذلك ترى بعض الدول المتقدمة ضرورة وضع المزيد من القيود على استخدام متطلبات الأداء في إطار اتفاقية التريمز، فعلى سبيل المثال طلبت الو.م أ زيادة قائمة متطلبات الأداء التي تحظرها الاتفاقية لتشمل أيضا الصادرات ونقل التكنولوجيا.

من خلال ما سبق يتضح وجود تباين كبير بين مواقف الدول المتقدمة والنامية بشأن موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر في اطار المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي حال في النهاية دون التوصل إلى اتفاق بشأن أساليب التفاوض في موضوع كانكون عام 2003، وقيام المجلس العام لمنظمة التجارية العالمية بالاتفاق على تجنب موضوع الاستثمار من مفاوضات دولة الدوحة، وفي ظل هذا التباين في مواقف الأطراف، فإنه من المتوقع أن أي مفاوضات جديدة متعددة الأطراف حول الاستثمار سوف تشهد صعوبات عديدة في المستقبل.

رابعا: تقييم تطبيق اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية

يرى بعض المحللين أن معالجة الاتفاق لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة جاءت ضعيفة وغير متوازنة، وذلك لعدم استهدافها إجراءات الاستثمار بصفة عامة، فالاتفاق اقتصر على تناول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية فقط، كذلك فإن الاتفاق لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة كالإعانات والمنح بينما شمل الاتفاق معظم إجراءات الاستثمار السائدة في الدول المتقدمة وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري، وذلك رغم تماثل تأثير الإجراءات في الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم على تحرير حركة التجارة الدولية، والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية[18]، وهذا يعد منافيا لأسس وقواعد الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، والتي تهتم بإحداث التوازن بين التزامات وحقوق كل طرف من الأطراف.

كما يتضح من الاتفاق أنه ينشئ التزامات على الدول المضيفة خاصة الدول النامية دون أن تقابلها أي التزامات على الشركات الأجنبية حيث لم يتناول الاتفاق أي إجراء من الممارسات التقييدية للشركات الأجنبية ولا للدولة الأم، بالرغم من أن هذه الممارسات لها تأثير مباشر على تدفق التجارة الدولية، وبالتالي كان من المنطقي أن تخضع هذه الممارسات لآليات وقواعد منظمة التجارة العالمية، ومن ناحية أخرى فإن الإجراءات التي تستخدمها الدول النامية تستخدم في الأساس لتحييد هذه الممارسات التي تفرضها الشركة الأم على شركاتها بالخارج، هذا الاختلال بين الحقوق والالتزامات يمكن أن يؤدي إلى زيادة عوائد الشركات الأجنبية على حساب اقتصاديات الدول النامية، وإضعاف قدراتها على توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية بها.

لكن على الرغم من أن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة تعد هي الضمان الوحيد للدول النامية في مواجهة قيود ممارسة الأعمال التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنها قد لا تستخدم تلك التدابير بشكل كامل في المستقبل، حيث المنافسة بين الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تقلل من أهمية تلك الإجراءات والتدابير[19]، حيث يلاحظ ان هناك توجه كبير نحو سياسات تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر في السنوات الاخيرة من خلال تقديم الحوافز الاستثمارية المختلفة من اجل استقطاب اكثر للاستثمار

الاجنبي المباشر، ففي عام 2015 ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2016 لاتزال معظم التدابير السياسية للاستثمار موجهة نحو تحرير الاستثمار وتشجيعه، فقد اعتمدت 46 دولة في جميع ارجاء العالم 96 تدبيرا سياساتيا اثر في الاستثمار الأجنبي من هذه التدابير 71 تدبيرا متعلقة بتحرير الاستثمار وتشجيعه، في حين بلغت عدد سياسات الاستثمار التقييدية او التنظيمية 13 قيدا، وقد بلغت نسبة تحرير الاستثمار 85% من مجموع التدابير وكانت معظمها في الاقتصاديات الاسيوية النامية[20]، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (2): التغيرات في سياسات الاستثمار الوطنية (2008- 2015) (عدد التدابير)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد البلدان التي ادخلت تغيرات	40	46	54	51	57	60	41	46
عدد التغيرات التنظيمية	68	89	116	86	92	88	72	96
تحرير/ التشجيع	51	61	77	62	65	64	52	71
التقييد/ التنظيم	15	24	33	21	21	21	11	13
محايد	2	4	6	3	6	3	9	12

Sours : UNCTAD, World investment report,années 2016, p 90, du site, http://www.unctad.org/fdistatistics

وتستخدم الحكومات حوافز الاستثمار على نطاق واسع كأداة من ادوات السياسات العامة لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر، على الرغم من الانتقادات المستمرة التي تصف هذه الحوافز بانها غير فعالة من الناحية الاقتصادية وتؤدي الى اساءة توزيع الاموال العامة، في الاخير بالرغم ما قد يسفر عن تنفيذ هذا الاتفاق من أعباء إضافية على الدول النامية لتعديل سياستها وتشريعاتها الوطنية لتتلاءم مع أحكامه إلا أنه قد يخدم في النهاية مصالح هذه الدول عن طريق توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اللازمة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها ودعم النشاط التصديري في الأجل الطويل.

من خلال ما سبق حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار المنظمة العالمية للتجارة وبسبب الاختلاف الواضح بين أهداف الدول المتقدمة وأهداف الدول النامية فيما يتعلق باتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة يطرح السؤال التالي: ما مدى ملائمة منظمة التجارة العالمية لتناول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهل يمكن معالجة قضايا التجارة والاستثمار بهذه الطريقة ذات الارتباط المباشر بينهما، أو من الأفضل فصلهما أي إقامة نظام مكتمل جديد من التحكم في الاستثمار الأجنبي المباشر يكون منفصلا عن إطار المنظمة العالمية للتجارة ولكنه يسير في موازاته، وهل ينبغي أن توجد اتفاقية جديدة عامة للاستثمار الدولي أو الأعمال الدولية.

يرى البعض أن المنظمة العالمية للتجارة بحكم لديها عضوية معظم دول العالم، وبالتالي ينظر إليها على أنها المنتدى المثالي للتفاوض على القضايا الحساسة مثل الاستثمار، كما أنها تمكن الدول من التفاوض بأسلوب botton up للتعامل مع موضوعات الاستثمار، مما يمكنها من مراعات الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية، كما تضمن المنظمة الترابط والتناسق بين الاتفاقية الخاصة بالاستثمار والاتفاقات الأخرى الخاصة بمنظمة التجارة

العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن أحد أسباب فشل مفاوضات الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار MAI في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان استبعاد الدول النامية من عملية التفاوض وقصرها على الدول الأعضاء بالمنظمة OCED، وعلى العكس من ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية تعتمد على فكرة الإجماع في اتخاذ القرارات، ويمكن لأي عضو سواء من الدول المتقدمة أو النامية من إثارة مخاوفه واهتماماته وتوجيه نتائج المفاوضات لصالحه[21].

أما الرأي الآخر يدل على أن المنظمة العالمية للتجارة عليها التركيز على الموضوعات المتعلقة بالتجارة فقط وعدم التدخل في موضوعات انتقال رؤوس الأموال، وقد عبرت الهند عن هذا الرأي في ورقة تم تقديمها لمجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار لمنظمة التجارة العالمية في أكتوبر 2002[22].

يضاف إلى ذلك أنه قد يكون من الصعب تطبيق نفس المبادئ وأساليب التفاوض المطبقة في إطار منظمة التجارة العالمية على اتفاقيات الاستثمار، فعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين التجارة والاستثمار إلا أن هناك أيضا اختلافات كبيرة بينهما ولا ينبغي تبسيطها أو تجاهلها، فالاستثمار المباشر يرتبط بالعديد من المتغيرات داخل المجتمع مثل العمالة والبيئة المحلية وحقوق الإنسان والسياسات المحلية، وهي علاقات معقدة مقارنة بعلاقة التجارة بتلك المتغيرات، وبالتالي فإنه من الصعب تطبيق نفس المبادئ على الحالتين، فبعض المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية سوف يكون لها آثار سلبية على البلدان النامية في حالة تطبيقها في مجال الاستثمار، ومثال ذلك المبادئ الخاصة بالمعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية، ففي العديد من البلدان يشعر الاستثمار المحلي بالتحيز ضده لصالح المستثمر الأجنبي، وهناك جدل بشأن المزايا الممنوحة للمستثمر الأجنبي وبأنها تهدد تنمية مجتمع الأعمال المحلي خاصة الصناعات المحلية الصغيرة، كما أن شرط الدولة الأولى بالرعاية يحد من قدرة الدول النامية على منح إحدى الدول مزايا أفضل من غيرها، كما أن آلية فض المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية تختص بالمنازعات بين الحكومات، وان المنظمة ستحتاج إلى إجراء تعديلات كثيرة إذا ما رغبت في تولي نزاعات الاستثمار بين المستثمرين والحكومات، بالإضافة إلى مبدأ cross retaliation يمكن أن يؤثر سلبا على البلدان النامية في حالة تطبيقه في مجال الاستثمار[23].

دعما للرأي الثاني يرى البعض أنه من الأفضل إنشاء منظمة دولية مستقلة تتولى تنظيم موضوع الاستثمار يكون لها مبادئها المستقلة عن منظمة التجارة العالمية بما يتوافق مع طبيعة موضوع الاستثمار، وأهم ما يجب مراعاته بالمنظمة الجديدة هو أن تكون ذات رؤية تنموية وأن تعمل على تحقيق هدف تشجيع وحماية الاستثمار من خلال هذه الرؤية.

الخاتمة

يمكننا القول بأن اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وإن كان قد تضمن بنودا أسهمت في تحقيق ضمانة ما لاستثمارات الدول المتقدمة، إلا أنه لم يلقى أي اهتمام بحماية الدول النامية المضيفة لتلك الاستثمارات سواء بتقديم ضمانات تتناسب مع قدراتها على الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المتقدمة أو بتقديم تدابير تتخذها للحماية من منافسات وممارسات الشركات متعددة الجنسيات بأسواقها المحلية، وعليه فإن هذا الاتفاق بحاجة إلى ادخال تعديلات جوهرية عليه بحيث يغطي كافة القيود المفروضة عليه لاسيما تلك التي يتم فرضها بواسطة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات وعلى الأخص قيود ممارسة الدولة الأم على شركاتها بالخارج، وعليه نقترح مايلي:

ضرورة العمل على وضع تعريف معين لإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة وتوضيح إذا ما كانت تلك الاتفاقية قائمة بذاتها أم أنها تأتي في إطار تفسيري لمبدأ المعاملة الوطنية الوارد ذكره في اتفاقية الجات، ويتأتى ذلك من خلال التعاون والتفاهم والتنسيق بين الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مع ضرورة العمل أيضا على تضمين فصل في الاتفاقية ينص على الإجراءات التي على الشركات الأجنبية اتخاذها منعا لسوء استعمال مناخ الحرية المتوفر لها في غير صالح الدولة التي تستثمر بها.

ضرورة العمل على أخذ متطلبات وشكاوى الدول النامية بخصوص الاتفاقية في الاعتبار وتضمينها في جلسات الحوار، خاصة وأن الدول النامية تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر كقاطرة للتنمية ومصدر من مصادر النقد الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة، ما يجعل التغيرات في هيكل عملية الاستثمار أبعد أثرا وأعمق تأثيرا عليها دون غيرها من الدول المتقدمة.

ضرورة ألا تقتصر البلدان النامية نشاطها في موضوع الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي فقط، فلا بد من التعاون على المستوى الثنائي والاقليمي، فلا شك أن الوصول إلى اتفاقية على المستوى الدولي لن يكون أمرا سهلا، فمن الصعب توقع موافقة البلدان المتقدمة والمصدرة لرأس المال على وضع التزامات عليها وعلى شركاتها بالخارج وبالتالي فإن التعاون على المستوى الاقليمي والثنائي سيمكنها من مواجهة التحديات التي تفرضها عليها العولمة والشركات متعددة الجنسيات، وحتى تتمكن من التكيف مع التطورات الاقتصادية المعاصرة والتعامل معها بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تلك التطورات وتحييد آثارها السلبية.

يبقى في الأخير ضرورة إدراك البلدان النامية أن ترتيب الأوضاع من الداخل هو حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة وأن التعاون على المستوى الدولي أو الاقليمي أو الثنائي ليس بديلا عن ذلك، بل ان هذا التعاون لن يؤتي النتائج المرجوة بدون توافر الأوضاع الداخلية المواتية، هذا بالإضافة إلى ضرورة إدراك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يكون بديلا عن الاستثمارات المحلية في تحقيق التنمية بل مكملا لها.

المراجع والإحالات:

1. عبد المقصود عيسى، اتفاق تدابير الاستثمار المرتبطة بالجدارة في إطار اتفاقية الجات 1994، المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، الاسكندرية، 29-31 ماي 1995، ص 315.

2. صفوت عبد السلام عوض، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مصر، 2004، ص 1790.

3. patrick Low and arvind subramanian, "TRISM in the Uruguay Round ",An unfinished Business, world Bank, discussion, paper, no 307, 1995, p 416.

4. Morrissey oliver and yogesh rai, the GATT agreement on trade related investment measures: Implications for developing countries, and their relationship with transnational corporation, the journal of development studies, vol, 31, no, 5, June 1995, p p 702-703.

5. صفوت عبد السلام عوض، مرجع سبق ذكره، ص 1789.

6. نفس المرجع السابق، ص 1797.

7.عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص ص 71 72.

8. رشا جلال الدين حسن، الإطار المؤسسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ضوء دراسة عدد من الاتفاقيات الدولية ومتعددة الأطراف، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص 63.

9. Gene grossman, "the theory of domestic content protection and content preference", Quarterly journal of economics, November, 1981, p p 583, 604.

10. Paul krugman and Alasdair smith (eds), empirical, of strategic trade policy, newyork: national bureau of economic research project report, 1994, pp : 2-8.

11. David greenaway, "trade Related investment measures and development strategy, world development, vol 19 no 9.1992, p: 145.148.

12. Hardeep puri and delfino, trims, development aspects, and the general agreement, Uruguay round: further paper on selected issues, un newyork, 1990, p 68.

13. David greenaway, op-cit, pp: 150-153.

14. Hardeep puri and delfince, op-cit, p 65.

15. David greenaway, op-cit, p 155.

16. V.N, Balasubramanyam, putting TRIMS to good use, world development, vol, 19 No 9, 1992, pp: 1220-1222.

17. المادة الرابعة هي مادة خاصة بالدول النامية الأعضاء بالمنظمة حيث تمنحهم الحق في عدم الالتزام بشكل مؤقت بأحكام المادة الثانية من الاتفاق، وهي المادة الخاصة بالالتزامات المعاملة الوطنية ومنع القيود الكمية في حالة وجود مشكلات بميزان المدفوعات.

18. إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 75

19. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 79.

20. UNCTAD, World investment report, années 2016, p 90, du site, http://www.unctad.org/fdistatistics

21. رشا جلال الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 170.

22. WTO, communication from India, development, WT/WGTI/W/148, 7 October 2002.

23. رشا جلال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 171.

استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة

د. غانية نذير
جامعة الوادي – الجزائر
nadhir-ghania@univ-eloued.dz

The Orientation to Attracting Foreign Direct Investment, a suitable alternative for Algeria to avoid rentier Economy,

In the current international evolutions

Dr. Ghania nadhir

El-oued university- Algeria

Received: 11 Feb2016 *Accepted: 17 Oct2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى محاولة تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كآلية من أجل الخروج بالاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال عرض لمحة عامة حول الاقتصاد الوطني، ثم المزايا والمخاطر التي يجنيها الاقتصاد جراء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وصولا إلى واقع المناخ الاستثماري الجزائري، مبرزين أهم المعوقات التي حالت دون استقطاب الاستثمارات الأجنبية. ثم حاولنا في الأخير تقديم مجموعة من السياسات والاستراتيجيات كمقترح لتعزيز قدرة الجزائر لأن تكون منطقة جاذبة لاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفق الإستثمار الوارد، الإستثمار خارج قطاع المحروقات، سياسات واستراتيجيات الاستثمار، الاقتصاد الجزائري.

رموز jel: H5 .E6 . E2.

Abstract:

The objective of this study is to put Algerian experience in the field of the attraction of foreign direct investment, as a mechanism for the exit of the national economy from dependence on the hydrocarbon sector. And then, the benefits and risks of flow of foreign direct investment until the reality of the domestic investment climate. We high light the most important obstacles to foreign investment. Finally we have a set of policies and strategies as a proposal for advancement the national economy becomes an area attracting foreign direct investment.

Keywords: *Attracting Foreign Direct Investment, a flow of incoming investment, Investment outside the Hydrocarbon Sector, Policies and investment strategies, Algerian economy.*

(JEL) Classification: *E2 . E6 .H5.*

تمهيد:

يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعتبر عاملا مكملا للإستثمار المحلي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، لذا تتنافس معظم البلدان على إستقطاب الإستثمار الأجنبي بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه، ويحقق التوافق مع الإمكانيات والأهداف الوطنية للبلدان المضيفة له. ولتحقيق هذه الغاية شرعت العديد من الدول في سن التشريعات وتنفيذ السياسات الجاذبة للإستثمار بهدف تحسين المناخ العام لإستثمار، وقد أدت هذه العوامل إلى تركيز تدفقات الإستثمارات الأجنبية في الدول التي حققت نتائج إيجابية وقطعت أشواطا معتبرة في تطبيقها لمتطلبات التحول في المناخ الإستثمار العالمي.

والجزائر من ضمن الدول التي بدأت منذ السنوات الأخيرة بالسير فعلا في هذا الإطار إذ باشرت حكومتها مختلف الإصلاحات الهيكلية، المالية، التجارية والإستثمارية بعدما أدركت الفشل الذريع الذي منيت به الإستراتيجية التنموية التي كانت تنظر إلاّ للداخل والتي جرى إتباعها في الماضي، إلى جانب ضرورة بناء إقتصاد يتسنى تكييفه بكل كفاءة وإيجابية مع التحولات العالمية ومن ثم الإندماج في الإقتصاد العالمي، وحاجتها لتحفيز نمو الاقتصاد وتعزيز حيويته وتقليص الفقر وخلق المزيد من فرص العمل وتطوير مستوى المهارة والإنتاجية لدى القوى العاملة وجلب التكنولوجيا من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية.

ومن أجل تحقيق ذلك، أصبحت الجزائر تعي أن ما من سبيل سوى إفساح المجال للإستثمار المباشر الأجنبي، وعيا منها بأن تشجيع هذا الأخير والحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الإعتماد فقط على إستخراج الثروات الباطنية، وتدعيما للإستثمار المحلي، وبديلا لأشكال التمويل الكلاسيكي وتحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات وخدمة لكل الأهداف المرجوة من وراء ذلك.

إشكالية الدراسة: تعتبر قضية تخفيف التبعية لقطاع المحروقات تحديا يجب أن يولى إهتماما كبيرا في الاقتصاد الوطني الجزائري بالبحث عن السبل التي قد تساهم في تعزيز مختلف القطاعات الاقتصادية؛ ومن أهم الركائز التي يمكن الإعتماد عليها في هذا المجال هو إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وطبقا لما تقدم فإن إشكالية هذه الدراسة تنصب في الإجابة عن السؤال التالي:

ما مدى تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر؟، وإلى أي مدى يمكن إعتباره بديل فعال للخروج بالاقتصاد الوطني من مرجلة التبعية لقطاع المحروقات إلى مرحلة التنويع؟.

أولا: تعاظم تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ومخاطر الإعتماد عليه:

عند إلقاء نظرة على الاقتصاد الجزائري تفضي إلى حقيقية لا جدال فيها كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا نظرا لإعتماده الأساسي على عائدات النفط المتأتية من قطاع واحد هو قطاع المحروقات، في حين أن مساهمة القطاعات الأخرى وخصوصا الصناعة والزراعة والسياحة تكاد تكون منعدمة[1]. وعليه يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري بإعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، وتشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة، وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40 % من الناتج الوطني المحلي، وأكثر من 60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية، ويساهم بـ 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية[2].

إن الأهمية البالغة للمحروقات تجعل من السوق الدولي للمحروقات سوقا ذات أهمية كبرى، ويجعل من تحليل العرض والطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما؛ فمن جهة أن إرتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى إرتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، ومن ثم إرتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية بإعتبارها دول إستهلاكية غير مصنعة؛ ومن جهة أخرى يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى إنخفاض أسعار النفط، وبالتالي إنخفاض عائدات صادراته بالنسبة للدول المصدرة له، ويظهر أثر ذلك جليا على الإقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير. والجزائر بإعتبار تركيزها الشبه الكلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة، ومن ثم إستعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد إقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات. وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة إقتصادها ومحاولة الابتعاد عن التبعية للمحروقات، وإنشاء إقتصاد متين يعتمد بشكل كبير على التنويع في مصادر الدخل[3].

ثانيا. الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدوافع والمخاطر بالنسبة للدول المضيفة:

1) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **صندوق النقد الدولي (*FMI*):** عرفه على أنه ذلك النوع من الاستثمارات الدولية الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الدولة المضيفة والمستثمر المباشر، بالإضافة إلى تمتع هذا الأخير بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[4].

◆ **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (*UNCTAD*):** هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل 10 % من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع، سواء كان المشروع جديدا أو عاملا وقائما بالفعل[5].

◆ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*):** كل شخص طبيعي، كل مؤسسة حكومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم ارتباط فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي[6].

◆ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*):** هو اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة، حيث تكون استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية، كما أن المساهمة في رأسمال المؤسسة يكون في شكل مساهمات نقدية أو عينية[7].

2) **دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:**

◆ يساهم في تنمية التجارة الخارجية وتحقيق التقدم الاقتصادي والحصول على التكنولوجيا؛

◆ يساعد على إنشاء صناعة حديثة ومتطورة، والانفتاح على الاستثمار في قطاعات أخرى[8]؛

◆ يمكن أن يوفر فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تشتد حاجة الدول النامية إليه نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض اليد العاملة غير المحدودة وغير المؤهلة، كما يساعد في إكساب العاملين للمهارات والقدرات التنظيمية؛

◆ الإسهام في تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية بفضل وجود قدر واسع من الموارد والطاقات الإنتاجية غير المستغلة؛

◆ يساهم في توفير عملات أجنبية من خلال إقامة مشاريع إنتاجية لأغراض التصدير أو التي تقام بهدف إحلال الواردات؛

◆ توسيع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال إعادة استثمار جزء من أرباحها داخل الدولة المضيفة؛

◆ نتيجة لما سبق يمكن أن تحقق إنتاج أكثر ودخول أعلى، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى[9].

3) **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:**

◆ تعمل الشركات الأجنبية على الحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة لمنعها من منافسة الشركة الأم في الأسواق الدولية، أو قد تسمح لها بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى بالشروط التقييدية؛

- رغبة الشركات المستثمرة الدائمة وسعيها الخبيث والسيطرة على السوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم؛
- عند إنهاء الشركات المستثمرة من هيمنتهم على الاقتصاد يبدؤون في توجيه تدخلهم في القرار السياسي للبلد بما يخدم مصالحهم عن طريق الضغط على حكومات هذه البلدان لتقديم مزيد من التنازلات؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى ازدهار المنتوج الأجنبي الذي يتميز بالجودة على حساب المنتوج المحلي؛
- بعد تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المحلي، ولإكمال استثماراته فإنه يعمد إلى استغلال الإمكانيات المحلية للبلد عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية عوض تدعيم من الخارج[10]؛
- أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع والخدمية والاستهلاكية فقط، حيث الربح السريع والذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا، ويتفادون الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية والثقيلة؛
- من شروط قدوم الاستثمار الأجنبي هو حرية تحويل الأرباح إلى الخارج، مما يعني حتمية حدوث استنزاف احتياطات البلد المضيف من النقد الأجنبي عن طريق تحويل عوائده إلى الخارج على شكل نقد أجنبي[11].

الشركات المستثمرة لا تراعي الإستغلال العقلاني ولا المحافظة على ثروات الأجيال القادمة خدمة للتنمية المستدامة للبلد المضيف[12].

ثالثا. أسباب التوجه نحو تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر كخيار للخروج بالاقتصاد الوطني من تبعية للنفط:

من أهم الأسباب التي دفعت بالإقتصاد الوطني الجزائري إلى الإنفتاح نجد:

1) الإخفاق التنموي:

منذ الاستقلال وإلى غاية الثمانينات طبقت الجزائر سياسة التصنيع وإعتمدتها كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وإنشاء قاعدة إنتاجية حقيقية بغرض تحقيق تكامل بين القطاعات الاقتصادية والرفع من مستويات الدخل لذلك كان إختيار نموذج الصناعات المصنعة؛ غير أن هذه السياسة المجسدة لم تحقق الأهداف المرجوة منها ولا حتى تحقيق قاعدة إنتاجية متطورة. وأمام هذه الوضعية عمدت السلطات إلى توقيف الإستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة ومتابعة الإستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز، كما وجهت الإستثمارات الجديدة في تدعيم المنشآت القاعدية وإلى قطاعات الصناعة الخفيفة وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني.

كما أن الا عتماد المطلق على تصدير منتوج واحد وهو النفط جعل الاقتصاد الوطني يستجيب للصدمات الخارجية خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط، وهذا ما أثبتته الصدمة البترولية التي عرفها العالم سنة 1986 نتيجة إنهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، فبينت مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري، وإنعكست سلبا على الحياة الإجتماعية، حيث أدت إلى إرتفاع حجم المديونية ومعدل التضخم وإنخفاض القدرة الشرائية وإرتفاع حاد

للأسعار، وبما أن البترول والغاز الطبيعي يشكلان أكثر من 90 % من قيمة السلع التي تصدرها الجزائر فمن المنتظر أن تتأثر التنمية مباشرة بهذا التدهور في أسعار المحروقات. وهذا ما نخشاه على الاقتصاد الوطني الجزائري في الوقت الراهن خاصة بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية[13].

2) **الضغوطات الخارجية:**

إن التغيرات والتطورات الاقتصادية التي ميزت الاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة، كالهيمنة الأمريكية على الصعيد السياسي والاقتصادي، وإرتقاء التكتلات الاقتصادية وبروز قوتها كالاتحاد الأوروبي مع تصاعد موجة العولمة من خلال ضرورة الإندماج في الاقتصاد العالمي وما يسايره من سياسات التحرير التجاري والمالي وفتح الأسواق وإزالة العوائق التي يحتمل أن تعيق هذا التحرر، بالإضافة إلى الدور القوي للمنظمات الدولية، والذي يعمل على تكريس الإندماج في مختلف المجالات وتجنيد الإتجاه العالمي نحو تحرير المبادلات التجارية والمالية، كل هذا جعل خريطة العالم الاقتصادية تتغير، وبدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية.

والجزائر لم تكون بعيدة عن هذه التطورات وإنعكاساتها، وهذا ما يبرر أن تلك التطورات والتغيرات شكلت ضغوطا حقيقية على الاقتصاد الجزائري، والتي أجبرته على إعادة النظر في سياسته الاقتصادية التنموية، وإنتهاجه سياسة تتماشى مع هذه التطورات العالمية الجديدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الإنفتاح أكثر عبر السماح للشركات الاجنبية للأستثمار المباشر فيها. وفي ظل عدم وجود خيارات بديلة وأمام التحديات الخارجية ومنها تحرير حركة رؤوس الأموال والتجارة وفتح الأسواق، أصبحت الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية تعي جيدا أنه يجب عليها التأقلم معها ومن ثم بذل المزيد من الجهود للإندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي[14].

رابعا. واقع إستقطاب الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر:

1) **تدفقات حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:**

حسب تقديرات الأونكتاد فقد بلغت أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2015 نحو 26.2 مليار دولار، حيث تمثل نسبة 0.1 % من إجمالي أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم والمقدر بـ 24983 مليار دولار خلال نفس الفترة، أما عن تدفقات الإستثمار فقد شهدت الجزائر إستثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار، حيث تمثل نحو 18 % من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال العام.

جدول رقم (01): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة 2011-2015

الوحدة: مليون دولار

الإستثمار الأجنبي المباشر	2011	2012	2013	2014	2015
الأرصدة	22120.6	23620.0	25312.9	26819.6	26232.3
التدفقات♦	/	**1499.4**	**1692.9**	**1506.7**	**-587.3**

♦ تدفق السنة الحالية = رصيد السنة الحالية – رصيد السنة التي تسبقها

.La Source: United Nations Conference On Trade Ana Development (UNCTAD),World Investment Report, 2013, PP 167-168

2) نشاط الجزائر على صعيد إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة:

1.2. تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

إستقطبت الجزائر العديد من مشاريع الإستثمار الأجنبي، حيث بلغت 375 مشروعا بتكلفة إجمالية مقدر بـ 68 مليار دولار، يتم تنفيذها من قبل 22 شركة أجنبية، موفرا بذلك نحو 93 ألف منصب شغل؛ ويرجع سبب ذلك التطور إلى طبيعة القوانين والتشريعات الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية والتي تضمنت عدة مزايا جمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية، هذا إضافة سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى عديد الإتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع عديد الهيئات والمنظمات الدولية. وبالرغم من إستقطاب الجزائر العديد من المشاريع إلا أنه لم يرق إلى تطلعات وآمال السلطات العمومية الجزائرية فيما يخص نظرتها إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم (02): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003 - ماي2015

السنة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف
2003	23	5046.3	4732
2004	19	857.2	3334
2005	45	10545.3	11049
2006	50	9686.6	9491
2007	29	4070.1	5711
2008	75	16408.2	27305
2009	32	2605.1	5872
2010	21	1367.4	3797
2011	27	1431.6	2565
2012	18	2376.8	4951
2013	16	4284.6	7298
2014	13	535.5	2130
2015	07	8825.3	4918
الإجمالي	**375**	**68040**	**93153**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2016، ص 119.

2.2. توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة:

من خلال النتائج المعروضة نلاحظ سيطرة الشركات الفرنسية على الحجم الأكبر من حيث عدد الشركات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر بـ 81 شركة وهذا لظروف جغرافية وتاريخية، أما عن تواجد البلدان العربية في الجزائر كدول مستثمر فيمكن تفسيره للتسهيلات التي قدمتها الجزائر للمستثمرين العرب في الولوج إلى السوق الوطنية بحكم الإتفاقيات المشتركة، حيث تأتي الامارات في الصدارة بـ 26 مشروعا.

جدول رقم (03): أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003- ماي 2015

	الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
01	فرنسا	81	5950	10011	62
02	الولايات	34	3303	3210	31
03	الإمارات	26	15280	11561	25
04	إسبانيا	24	7860	6702	20
05	المملكة	24	3738	2033	18
06	ألمانيا	17	669	4922	14
07	الصين	12	2658	9566	12
08	سويسرا	12	4538	5874	07
09	مصر	11	4178	7350	09
10	تركيا	5	1941	4628	05
	باقي الدول	129	17925	27296	103
	الإجمالي	**375**	**68040**	**93153**	**306**

المصدر: **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات**، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015، الكويت، 2015، ص 119.

3.2. توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الشركات المستثمرة:

من خلال الجدول رقم (04) الذي يمثل أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر، تصدرت شركة الإمارات للإستثمارات الدولية القائمة، حيث تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة إستثمارية تقدر بنحو 5 مليارات دولار، موفرا بذلك نحو ثلاثة ألاف منصب شغل.

جدول رقم (04): أهم عشرة شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003- ماي 2015

	الشركة	عدد المشروعات	التكلف (مليون دولار)	عدد الوظائف
01	Emirates Internationqal Investment Company	01	5000	3000
02	Vietnam Oil and Gas Corporation (Petrovietnam)	02	4743	1999
03	Repsol SA	02	3565	839
04	Jelmoli Holding AG	05	3539	4500
05	Total Co	03	3465	961
06	Orascom Group	06	2814	3541
07	Arcelor Mittal	03	2447	4349
08	British Petroleum	03	2384	485
09	Grupo Ortiz Construccion u Servicios Del Mediterraneo	04	2049	2434
10	China National Petroleum (CNPC)	02	1991	291
	باقي الشركات	**344**	**36043**	**70754**
	الإجمالي	**375**	**68040**	**93153**

المصدر: **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات**، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015، الكويت، 2015، ص 119.

4.2. توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات المستثمرة فيها:

حسب التوزيع القطاعي أخذ قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي الحجم الأكبر من حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بإعتباره القطاع الأهم جذبا لهذه الاستثمارات، وقد هذا القطاع تحصل على نسبة تقدر بـ 28.1 % من مجموع حجم الإستثمارات الأجنبية المسجلة بالجزائر لغاية سنة 2015 بمجموع 28 مشروع إستثماري أجنبي. ثم يليه قطاع المعادن والعقارات بنسبة تقدربـ 20.1 % و19.6 % من مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة بالجزائر (على التوالي).

جدول رقم (05): أهم عشرة قطاعات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003- ماي 2015

	القطاع	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
01	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	28	19130	6489	22
02	المعادن	21	14371	16486	17
03	العقارات	19	13343	14199	14
04	المواد الكيميائية	14	7294	3863	12
05	الفنادق والسياحة	12	2678	5826	08
06	البناء ومواد البناء	14	2238	3726	09
07	خدمات الأعمال	39	1599	1814	39
08	صناعة المعدات الأساسية	28	1252	14728	20
09	المنسوجات	09	997	3678	09
10	التخزين	03	669	1786	02
	باقي القطاعات	**188**	**4282**	**20558**	**159**
	الإجمالي	**375**	**68040**	**93153**	**306**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015، الكويت، 2015، ص 119.

رابعا. معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

منذ تشريع الحكومة الجزائرية العديد من قوانين الاستثمار، أعربت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها في الإستثمار بالجزائر من خلال تسجيلها لدى وكالة تدعيم أو متابعة وترقية الإستثمارات، هذا التدفق الهائل للمستثمرين أعطى إنطباعا بأن الجزائر مقبلة على تحولات وتطورات إقتصادية كفيلة بتحقيق معدلات نمو إيجابية تسمح لها بتحسين وضعها المالي والاقتصادي، إلا أنه وبالمقارنة بين ما تم الإعراب عنه من نيات وما تم تحقيقه فعلا من إستثمارات يمثل مفارقة كبيرة تطرح عدة تساؤلات عن ماهية العوائق التي تحول دون تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

1) **العراقيل القانونية والتنظيمية: يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية لعل أبرزها:**

- عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية وتطبيقها بصفة انتقائية ومتباينة من جهة إدارية إلى أخرى؛
- غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط؛
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية؛
- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ [14] إجراء، يستغرق 24 يوما، وتكلف 21.5 % من دخل الفرد؛
- عدم توفر البنية التحتية في مواقع الاستثمار كخدمات الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف[15]؛
- ثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار[16]؛
- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاء في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء أكثر من 387 يوما مقارنة مع 7 أيام في تونس[17].

2) **مشكلة العقار الصناعي:**

يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقفت العديد من المشاريع الإستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، حيث أظهرت التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود حوالي 30 % من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، كما بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م^2، بينما حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار قدر بـ 80 مليون م^2، ولهذا يتبين أن الازمة ليس في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراض[18].

3) **الرشوة والفساد الإداري:**

وينتج هذا الأمر من البيروقراطية والروتين الإداري، وكذا إنعدام أنظمة معلوماتية تلاءم القيام بالعمل الإستثماري مما يؤدي في النهاية إنتشار الرشوة، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الإستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 % من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والإستفادة من بعض المزايا والخدمات [19].

4) **مشكلة الحصول على التمويل:**

إن هذا العائق سببه النظام البنكي الجزائري الذي لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الكفاءة في التقييم المشاريع، وكذا سيطرت القطاع العمومي وهيمنته على النظام البنكي في الجزائر، وبالتالي فإن عملية الحصول على القروض البنكية تشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، وعليه فتمويل الإستثمارات يعاني من بطء شديد[20].

5) **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:**

إن انتشار المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى إنتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات، وبالتالي يصبح الإختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما الإنسحاب من السوق أو التعرض للإفلاس[21].

6) **الاستقرار السياسي:**

نظرا للوضعية الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الإستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لخطر البلاد قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، إضافة إلى الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية في جعل المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الإستثمار فيها[22].

7) **معوقات اجتماعية:**

انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الإدخار ومجالات الإستثمار المختلفة، إضافة إلى ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة لما لها أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية[23].

8) **معوقات أخرى:**

- تفشي ظاهرة القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة، حيث يتجاوز حجم الاقتصاد غير الرسمي **30 %** من إجمالي الناتج الداخلي الخام حسب تقديرات البنك الدولي؛
- عدم كفاءة الترويج للفرص الاستثمارية[24]؛
- رغم ما أصدرته الجزائر من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والإقتصاد الوطني؛

◆ ما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاسترداد هو الغالب، وهو ما ينعكس بالسلب على الاستثمار المحلي، وبطبعة الحال المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في دوله[25].

خامسا. السياسات المقترحة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى لجزائر:

1) السياسات المتعلقة بالإطار التنظيمي والتشريعي للإستثمار الأجنبي المباشر:

عموما يفضل المستثمرون الأجانب البلدان التي تتوفر على قوانين تكفل الآمان والضمان والتي تتمتع بالحماية التي تكفلها القوانين الوطنية أو المعاهدات، وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة، وتوفر الشفافية اللازمة التي تشجع الأجنبي وتقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها عند إتخاذه قرار الإستثمار. كما ترتبط معاملة وحماية الإستثمار الأجنبي بموقف البلد من الأجانب مقارنة بالمعاملة الوطنية والنزيهة والمنصفة، وعدم التمييز في تحويل الأموال ونزع الملكية وتسوية المنازعات[26].

وتتوقف كفاءة مرونة الاطار المؤسسي والتنظيمي للإستثمار على عدد الهيئات التي تتعامل مع المستثمرين، وكذلك على عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما قل عدد الإجراءات وإنخفضت التكاليف والوقت المستغرق لقيام المشروعات[27].

2) السياسات المتعلقة بانتهاج التدابير الاستباقية وتقنيات الترويج المستهدف للإستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر إستخدام الترويج الإلكتروني وإستخدام تكنولوجيا الإتصالات من الأساليب الحديثة في تقنيات الترويج، حيث يجب أن تراعي الهيئات المكلفة بالترويج إلى هذا العنصر مع عرض البيانات بعدة لغات، حيث يتمكن زوار الموقع الالكتروني عل إختلاف جنسياتهم من الإطلاع والإستفادة من الإحصائيات والبيانات المعروضة، كما يمكن ربط الموقع الشبكي بمواقع الوزارات والهيئات وقواعد البيانات، وباقي الجهات الحكومية التي لها صلاحيات تقديم الخدمات للمستثمر.

وخلاصة القول، إن الجهود الترويجية للفرص الإستثمارية للبلد تعتبر من الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يجب أن تتوفر أولا عوامل الجذب الرئيسية التي تساعد على تدفق الإستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، لأن عدم توفرها لا يساعد على نجاح إستراتيجيات الترويج المعتمدة، فالمستثمر الأجنبي يقوم بإتخاذ قراره الإستثماري بناء على مجموعة من المعطيات الاقتصادية والتي عادة ما تكون قابلة للقياس وليس على مجرد ترويج تقوم به الدولة، وهذا الوضع كمن يسوق لسلعة عديمة القيمة وفاسدة وغير قابلة للاستهلاك[28].

3) **السياسات المتعلقة بتحسين بيئة الإستثمار العام:**

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار، إستقرار السياسة الاقتصادية الكلية بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري وإستقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم؛ كما أن تفاعل وتداخل عناصر المناخ الإستثماري العام تؤثر بشكل كبير على فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة معينة وتترجم محصلة ذلك التفاعل والتداخل إلى عناصر جذب وعناصر طرد للإستثمار، فكلما تحسنت عوامل الجذب في المناخ الإستثماري كلما زادت فرص الإستثمار الأجنبي المباشر، وكلما ضعفت تلك العناصر زادت بالمقابل عوامل الطرد، مما يؤدي إلى إنخفاض التدفقات المحتملة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[29].

4) **السياسات المتعلقة بتقديم الحوافز الجيدة والإعفاءات الموجهة للإستثمار الأجنبي المباشر:**

على الرغم من الاتجاه السائد في معظم البلدان النامية يذهب إلى منح المزيد من الإعفاءات والضمانات والحوافز لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الواقع العلمي أثبت أن رأس المال الأجنبي قد إتجه في كثير من الأحيان إلى دول شحيحة في منح هذه الحوافز أكثر من إتجاهه إلى الدول التي كانت أكثر سخاء وكرما في منح هذه الحوافز، ولهذ فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة ترشيد الحوافز وتوجيهها وربطها بالأولويات الإقتصادية التي تخدم أهداف التنمية الوطنية بحيث تصبح عامل جذب حقيقي للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ويجب أن ينظر إليها على أنها من عوامل الجذب المكملة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وليست من العوامل الرئيسية لقرارات الإستثمار[30].

سادسا. مقومات نجاح سياسات وإستراتيجيات دعم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بعد التعرف على واقع وسياسات الإستثمار الأجنبي في الجزائر، أصبح من الضروري إدراج أهم المقومات التي تؤدي إلى نجاح تلك السياسات والإستراتيجيات، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- توفر الإرادة السياسية على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية، والحاجة إلى صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية واضحة تترجم في الواقع العملي من خلال وضع القوانين الملائمة وتبسيط الإحراءات الحكومية واستقرار اللوائح التنظيمية، وتوفير الشفافية وتقليل المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وليست متناقضه معه؛
- تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن تحديد الهدف يؤدي إلى تحديد الحافز، ومن ثم تكون الحوافز موجهة مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على الخزينة الدولة[31]؛
- توفير خارطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها؛
- تعزيز التنمية البشرية وتوفير العمالة المدربة في مختلف القطاعات الاقتصادية؛

◆تكوين سمعة جيدة لدى المستثمرين الأجانب والتركيز على الإستثمارات طويلة المدى بدلا من الإستثمارات قصيرة المدى، وفي هذا السياق فإن وضع حوافز على درجة عالية من الكفاءة سيؤدي إلى تشجيع المستثمرين على البقاء لفترات أطول مما يحقق مزيدا من التدفقات، كما أن الإهتمام بالجيل الأول من المستثمرين الأجانب قد يخلق انطباعا إيجابيا لباقي المستثمرين؛

◆الاعتماد على سياسة منح الحوافز والاعفاءات الموجهة التي تؤدي الى تقليل التكاليف على الميزانية العامة للدولة من جهة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية من جهة ثانية[32].

الخاتمة:

يمكن القول أن الجزائر تتمتع بالعديد من القدرات الإقتصادية والعوامل الآخرى الجاذبة للإستثمار، بإضافة إلى كل الإمتيازات والضمانات الواسعة النطاق التي قدمتها من خلال مختلف القوانين والتشريعات مما يجعلها دولة مستقطبة ومرغوب فيها لدى الأجانب، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، إذ أنه كما لاحظنا فحجم الإستثمارات المباشرة المسجلة في الجزائر لم يكن يتناسب بأي حال من الأحوال مع المستوى والتطلعات المرجوة، وربما يعود ذلك إلى العقبات التي تم ذكرها سابقا، مما يستدعي الأمر إنتهاج مختلف السياسات والإستراتيجيات بهدف إستغلال الإمكانيات والمؤهلات الخاصة، وبالتالي خلق مناخ مناسب لزيادة إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

وختاما، فإن سياسة دعم الإستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تكون جزءا من السياسة العامة الداعمة لمناخ الإستثمار عموما، ويجب أن تراعي الجزائر إلى الإستثمار الأجنبي على أنه مكمل للإستثمار المحلي وليس بديلا عنه، كما أن بيئة الإستثمار التي لا تشجع المستثمر الوطني هي بالضرورة بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

◆ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في القضاء على البطالة، كما أنه وسيلة فعالة للرفع من القدرات التصديرية للبلد المضيف.

◆ تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ضعيفة وغير كافية ودون المستوى المطلوب بالنظر إلى إمكاناتها والفرص الاستثمارية المتاحة لدبها.

◆ يعزى هذا الإخفاق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات، ولعل أهمها مشكلة الفساد والبيروقراطية وانعدام الشفافية.

◆ إن الاستمرار في منح الإعفاءات الجبائية والجمركية دون وجود دفتر شروط مسبق قد يؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري مجددا وزيادة العبء المالي للدولة.

- يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأكبر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- لقد أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير الاستثمار، وذلك من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي وسن التشريعات والقوانين وبعث المؤسسات والهيئات المؤطرة له وتخصيص الأموال اللازمة له، هذه الجهود حملت معها الكثير من الامتيازات والحوافز المشجعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي.
- بالرغم من أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ استثماري ملائم وجذاب للاستثمار الأجنبي.

الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج السابقة، وإدراكا منا بالأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وجب علينا اقتراح توصيات التالية:

- ضرورة العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تدارك النقائص والقوانين المنظمة له، حتى يتم الوصول إلى مناخ استثماري ملائم يرفع من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه الاقتصاد الوطني.
- العمل على القيام بإصلاحات اقتصادية أكثر عمقا، وذلك بتخلص الدولة نهائيا من التدخل في تسيير الاقتصاد والإكتفاء بدور الموجه، إضافة إلى ضرورة تسريع عملية إصلاح المنظومة المالية والمصرفية بما يتماشى مع مستوى التقدم العالمي مما يعطي الثقة والآمان للمستثمر الاجنبي .
- التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر عن طريق الدبلوماسية الخارجية، وإبرام المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب.
- محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول، والإستفادة من تجارب بعض الدول التي إستطاعت جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

المراجع والإحالات:

1.IEA, World Energy Outlook 2007, Stedi Media, Paris, France, p 87.

2 . Hilel Hamadache, Rente Pétroliére et évolution du secteur agricile en algérie – syndrome hollandais et échangeabilité, Thése de Master of Science, Montpellier, france, 2010, p 34.

3. سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن والعالم ماضيا وحاظرا**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2007. ص08.

4. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005. ص251.

5. United Nations Conference On Trade Ana Development (UNCTAD),World Investment Report, New york et geneva: Nations Unies,2013.

6. Organisation de coopération et de développement économiques(OCDE), Définitions de référence détailles des investissements internationaux, Paris, 1983, P14.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، الأمر رقم 01- 03 من القانون 01- 10، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

8. فريد نجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الج**امعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 36.

9. صالح مفتاح – دلال بن سهيلة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية – حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 44، 2008، ص 114.

10. عبد الكريم كاكي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010، ص ص 95- 96.

11. موسى سعيد مطر وآخرون، **المالية الدولية**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص 182.

12. زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 1998، ص 37.

13. فاطمة الزهراء قندوز، **الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال التسعينات**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 21.

14. عبد الكريم كاكي، **أثر العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 2006/1970**، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008/2007، ص ص 107- 108.

15 Banque Mondiale (BM), Rapport annuel 2007, New york et geneva: Nations Unies, 2007

16 World Bank (WB),Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2003. In www.worldbank.org

17United Nations Conference On Trade Ana Development (UNCTAD),Examen de la Politique de L'investissemnt de Algérie, New york et geneva: Nations Unies, 2004, P40.

18 CNES, La Configuration du Foncier en Algérie: Une Contrainte au developpement économique, 20éme Session Pléniére, mai2004, PP60-64. In www.cnes.dz

19 World Bank (WB),Pilot Algeria Investment Climate Assessment, Op.cit, P 24.

20 .محبوب بن حمودة – إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 05، 2007، ص 62.

21. بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة شلف، الجزائر، العدد 05، 2006، ص 85.

22. علي همال – فاطمة حفيظ، **آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل إتفاق الشراكة الأورو- متوسطية**، مجلة الاقتصاد والمناجمانت، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 04، 2005، ص 387.

23. إسماعيل إسماعيل رجب إبراهيم، **دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستمارات في مصر**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر، 1997، ص 78.

24 World Bank (WB),Pilot Algeria Investment Climate Assessment, Op.cit, P 24.

25. بولعيد بعلوج، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مرجع سابق الذكر، ص ص 79- 81.

26. الاونكتاد، **فعالية التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر**، أفريل 2003، نيويورك وجنيف، 2003، ص06.

27. مجلس الوزراء المصري، **السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**، مطبوعات مركز المعلومات وإتخاذ القرار، جويلية 2004، ص 21.

28. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/2007، ص 164.

29 C.MICHELET, La Séduction des Nations ou Comment Attirer les Investissement, Edition Economica, Paris, 1999, PP 72-82.

30. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)**، مرجع سابق الذكر، ص 165.

31. هودة عبو، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2006/1970**، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008/2007، ص 133.

32. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)**، مرجع سابق الذكر، ص 167.

النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد

دراسة قياسية للفترة: 2000-2012

د/ لطفي مخزومي
جامعة الوادي، الجزائر
lotfimekhzoumi39@gmail.com

أ/ عصام جوادي
جامعة الوادي، الجزائر
issam0djouadi@gmail.com

د/ عقبة عبداللاوي
جامعة الوادي، الجزائر
okbabde@gmail.com

Institutional quality and economic growth in Arab countries with rich resources

Econometric study for the period: 2000-2012

Lotfi Mekhzoumi & Issam Djouadi & Okba Abdelaoui
University of Echahid Hamma Lakhdar -Eloued

Received: 12 May 2016 *Accepted: 26 Nov 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تناول البحث العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية، وتوصل الى أن هناك علاقة موجبة بين الدخل الفردي والنوعية المؤسساتية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، أيضا تعتبر هذه الأخيرة أهم عامل مفسر لفروقات الدخل الفردي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، كما أن النوعية المؤسساتية لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعة في الدول العربية النفطية.

الكلمات المفتاحية: النوعية المؤسساتية، النمو الاقتصادي، الدخل الفردي، الموارد الطبيعية.

رموز JEL: *O40, C50*.

Abstract:

This research deals the relationship between the institutional quality and the economic growth in the oil-producing Arab countries. It concluded that there is a positive relationship between the per capita income and the institutional quality, this is consistent with the economic theory, this last is the most important factor for explained differences in per capita income and economic growth in the long term, also the institutional quality has the greatest impact on economic growth, followed by the degree of ownership of natural resources in the oil-producing Arab countries.

Key Words: *institutional quality, economic growth, per capita income, natural resources.*

(JEL) Classification : *O40, C50* **.**

تمهيد:

تعتبر المؤسسات من أبرز محددات التنمية من خلال تحقيقها للكفاءة الاقتصادية، بتوفير الفرص المتكافئة ورفع المشاركة في الحياة الاقتصادية بتحفيز الاستثمار في راس المال، وكذا تطوير مسار التنمية البشرية، مما يجعلها تشكل الركيزة الأساسية للنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات الدخل، ومن هنا يبرز دور المؤسسات ذات النوعية الجيدة والفعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وأدت وفرة الموارد الطبيعية في الدول العربية النفطية إلى شيوع ظاهرة البحث عن الريع الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسساتية. ويتطرق هذا البحث لمحاولة إيجاد العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية باستخدام التحليل الكمي عن طريق نماذج البانل.

أولا: مفاهيم عامة حول المؤسسات والنوعية المؤسساتية

1.تعريف المؤسسات:

المؤسسات من وجهة نظر نورث دوغلاس هي القيود التي استنبطها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتضمن قيود غير رسمية (العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد ولوائح السلوك) وقوانين رسمية (الدساتير، القوانين وحقوق الملكية) كان الهدف من إنشاءها تقليص مستوى عدم التيقن في التبادل -تخفيض تكاليف الصفقات -بحيث توفر هيكل الحوافز لاقتصاد ما1. كما يعرفها في موضع أخر: "المؤسسات هي قواعد اللعب في المجتمع وهي القيود المبتكرة إنسانيا من أجل تنسيق رد فعل العمل الإنساني[2]" حيث يعتبر هذا التعريف الأكثر شهرة على الباحثين. ويعرف نورث المؤسسات أيضا بأنها "مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية" .[3]

2.أنواع المؤسسات:

1.2.المؤسسات الرسمية:

حسب *نورث* **1990** فإن المؤسسات الرسمية هي القواعد والتشريعات المشكلة بواسطة السلطات السياسية والتشريعية لتعريف التفاعل في المجتمع،[4] وقسم *دوغلاس* هذه المؤسسات إلى ثلاثة أصناف[5]:

- ***القواعد السياسية*** : وهي التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدريجي للسياسة وقاعدة هيكل قراره الأساسي؛
- ***القواعد الاقتصادية*** : وهي التي تعرف حقوق الملكية وهي حزمة من الحقوق على استعمال الملكية والدخل المشتق عنها والقدرة على نقل الأصل أو المورد؛
- ***العقود*** : وهي التي تتضمن مثلا ترتيبات خاصة في التبادل وتسهّل هذه القواعد مع بعضها التبادل الاقتصادي والسياسي.

2.2.المؤسسات الغير رسمية:

عرف نورث دوغلاس المؤسسات غير الرسمية على أنها منتوج النماذج العقلية الذهنية لأفراد معينين،[6] والمتجسدة في شكل العادات والتقاليد والأعراف والقيم الأخلاقية واللغة والديانة.

3. النوعية المؤسساتية:

1.3تعريف النوعية المؤسساتية:

يعتبر ***داني رودريك*** 2004 أن النوعية المؤسساتية هي الضامن لسيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم والتي تشير إلى اختلاف معدلات النمو بين البلدان[7]، أما ***نورث دوغلاس*** فيرى أن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة توفر الحوافز من أجل الإنتاج وكذا نظاما سياسيا الذي يرسي منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقات بتكلفة منخفضة[8]، أما ***دارون أسيمنغلو*** فيعتبر النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تتوفر على الخصائص التالية[9]:

- توفير حقوق ملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية؛
- وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعة المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين؛
- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة المنتجة.

2.3.النوعية المؤسساتية السياسية:

يرى كل من ***أسيمنغلو وروبنسون*** أن المؤسسات السياسية هي التي تحد من قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين وأن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تضمن بما يكفي من القيود على القادة بأنهم لن ينحرفوا عن الصالح العام[10]، فالمؤسسات السياسية الضعيفة تقود إلى عدم المساواة أما قوة الالتزام تصد النخبة والسياسيين من نهب وسلب الدولة[11].

3.3.النوعية المؤسساتية الاقتصادية:

إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة حسب ***أسيمنغلو وروبنسون*** 2000 ***وأسيمنغلو*** 2003، هي التي تفرض بالقوة حقوق الملكية وتقدم حوافز الاستثمار للأفراد وتضع قيودا على أفعال النخبة والسياسيين كما تقيد قدرتهم على مصادرة مداخيل واستثمارات الآخرين[12]. إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة تقود إلى الأداء الجيد للاقتصاد[13]، بحيث تحدد نوعية الإطار المؤسساتي الاقتصادي والدرجة التي يرغب بها القطاع الخاص

بالاشتغال في النشاطات الإنتاجية والاستثمارات طويلة الأجل ليتعارض مع أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الأخرى غير المنتجة[14].

4.3. أسباب اختلاف النوعية المؤسساتية بين الدول:

هناك عدة عوامل تدخل في تحديد النوعية المؤسساتية أهمها:

1.4.3 الدولة:

إن علاقة الدولة في تحديد النوعية المؤسساتية يقودنا إلى الحديث عن دور الدولة في الاقتصاد في فكر المدرسة المؤسسية الجديدة[15]، فهذه المدرسة تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد تماما كما ينادى الفكر الكلاسيكي لكن هذا لا يعني أن تترك الأمور في أعتها فالسوق أساسا هي ترك لحرية الأفراد و المشروعات في إطار قواعد عامة متعارف عليها فمن وجه نظر المؤسسيين الجدد أن السوق لا تعمل إلا في ظل دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي و تحدد الشروط المناسبة لهذا النشاط وتحول دون الخروج عنه وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد. وبذلك يقتصر دور الدولة على ضمان تطبيق واحترام القواعد التي تضعها في السوق[16]. إن الحديث عن القواعد التي تنظم السلوك الاقتصادي يقودنا إلى الاهتمام بالنظم والصيغ القانونية والدستورية، حقوق الملكية والأنظمة القضائية بحيث لا يمكن تحقيق أداء اقتصادي جيد إلا في ظل منظومة قانونية ودستورية، قوانين ملكية وأنظمة قضائية مستقرة، واضحة، فعالة، سليمة توفر الحوافز وتحدد العقوبات وتضمن تنفيذ العقود بأقل تكلفة. مما سبق يتضح لنا أن دور الدولة في الاقتصاد في فلك هذه المدرسة هو دور مؤسسي يتمثل في إيجاد وخلق المؤسسات المناسبة لعمل الأسواق فالسوق في نظر المؤسسين الجدد لا تعمل من فراغ وإنما في ظل عدد من المؤسسات المناسبة. إذن فالدولة تعتبر مسؤولة بشكل كبير على النوعية المؤسساتية وبالخصوص نوعية المؤسسات الرسمية.

2.4.3 التاريخ والإرث الاستعماري:

بحسب ***داني رودريك*** 2002 فإن المؤسسات الجيدة هي ميراث لقرارات السياسية الماضية الجيدة[17]، فالعديد من الدول النامية لها باع كبير مع الاستعمار ومؤسساته وبالتالي فإن المؤسسات لها علاقة وطيدة مع التاريخ خصوصا في الدول المُستَعمَرة[18]. وقد طرح ***دارون أسيمنغلو*** سؤال فيما يتعلق بالمؤسسات وعلاقتها بالتاريخ والذي مفاده لماذا قام الأوربيون بخلق مؤسسات جيدة في مُستَعمَرات ومؤسسات رديئة في مُستَعمَرات أخرى[19]؟ ويجيب الباحث ***أسيمنغلو*** على هذا السؤال بكل بساطة والتي هي كالتالي: لقد قام الأوربيون بخلق هذه المؤسسات لإفادة أنفسهم[20]، فالمُستَعمَرات التي عرفت قبولا للأوروبيين و الذي وجدوا فيها محيطا جيدا للاستقرار قاموا بنسخ المؤسسات الموجودة في بلدانهم الأصلية في تلك البلدان و التي تتميز بحماية حقوق الملكية واستمرت تلك المؤسسات حتى بعد الاستقلال[21]، و أشار كل من ***أسيمنغلو*** و ***جونسون*** و ***روبنسون*** إلى أن الغرس المؤسساتي

كان مفيدا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و أستراليا حيث إن هذه الدول لم تخترع مؤسساتها و إنما ورثتها من بريطانيا[22]. أما الدول التي قوبل فيها الأوربيون بالرفض اعتبروها سيئة وغير مشجعة على الاستقرار واتصفت بالمحيط المريض ولهذا قام الأوربيون بخلق مؤسسات سيئة تسهل استخراج الثروات المادية وتستغل الثروات البشرية أبشع استغلال وهذا الغرس المؤسساتي لا يتفق مع المؤسسات التي تقدم الحقوق الاقتصادية وتحمي الملكيات واستمرت هذه المؤسسات بعد الاستقلال[23]، وبذلك يرى أسيمنغلو أن المحيط التاريخي المريض هو الذي حدد قرارات الأوربيين حو الاستقرار وبالتالي نوعية المؤسسات[24].

3.4.3 الموارد الطبيعية والجغرافيا:

إن توفر الموارد الطبيعية في بلد ما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البحث عن الريع الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسساتية. ولقد أشار كل من ***جونز وهال*** 1999 إلى أن الجغرافيا لها دور في تحديد النوعية المؤسساتية، حيث تعرف الدول التي لها بعد أكبر عن خط الاستواء نوعية مؤسسات جيدة بينما الدول القريبة منه تعرف نوعية مؤسساتية رديئة.

ثانيا: أبرز أدبيات العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي

1.دراسة AJR 2005 "المؤسسات باعتبارها السبب الرئيسي للنمو على المدى البعيد":[25]

في هذا البحث حاول كل من ***دارون أسيمنغلو وجيمس روبنسون وسيمون جونسون*** البحث عن إجابة لأكثر الأسئلة طرحاً في مجال النمو التنمية: لماذا توجد دول بكل هذا الغنى ودول بكل هذا الفقر؟ فمن وجهة نظرهم تتمثل الإجابات الأولى على هذا السؤال في نماذج النمو التقليدية، أما المساهمات التالية للإجابة عن هذا السؤال فتمثلت في نماذج النمو الداخلي، إن هذا البحث يؤكد على وجهة نظر كل من ***توماس ودوغلاس*** 1973" إن عوامل: الابتكار، اقتصاديات الحجم، التعليم، تراكم رأس المال ليست هي أسباب النمو الاقتصادي بل هي النمو بذاته" إن عاملي التراكم والابتكار ما هما إلا مقاربة لأسباب النمو أسباب وسيطية، فالحالة الأساسية للتفسير الفروقات في الدخل والنمو هي الفوراق المؤسسية.

إن فرضية الاختلاف في المؤسسات الاقتصادية هي المحدد الأساسي للاختلافات في النمو الاقتصادي تستند على فكرة أن البشر أنفسهم يقررون تنظيم مجتمعاتهم، وهذا العامل هو الذي يحدد رخائهم أو شقائهم. حيث تعتبر المؤسسات مهمة للنمو الاقتصادي لأنها تشكل الحوافز للأعوان الاقتصاديين، فهي تؤثر في الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، التكنولوجيا وتنظيم الإنتاج، وعلى الرغم من أن الثقافة والجغرافيا عاملان مهمان للنمو إلا أن الاختلاف في نوعية المؤسسات الاقتصادية يعتبر أهم عامل لتفسير الفروقات في النمو والرخاء عبر العالم. إن المؤسسات الجيدة والتي توفر حماية حقوق الملكية لشريحة واسعة من الأفراد في المجتمع هي عامل

أساسي للنمو على المدى البعيد. كما أن المؤسسات الاقتصادية لا تحدِّد فقط إمكانات الإنتاج بل تحدِّد أيضا مجموعة من النتائج الاقتصادية في المستقبل، توزيع الثروة، رأس المال البشري والمادي، فبعابرة أخرى فإنها لا تؤثر على حجم الكعكة بل على تقسيمها بين مختلف الأفراد في المجتمع.

إن المؤسسات الاقتصادية هي عوامل داخلية، حيث أنها مصممة كخيارات جماعية من المجتمع، وهذا الأخير الذي يحدد جزء كبير منه الآثار الاقتصادية، و مع ذلك ليس هنالك أي شيء يضمن أن جميع الأفراد و الجماعات في المجتمع سيفضلون نفس المؤسسات الاقتصادية، لأن المؤسسات الاقتصادية المختلفة تؤدي إلى توزيعات مختلفة للموارد، ونتيجة لذلك سيكون هناك تضارب في المصالح بين مختلف الجماعات و الأفراد في اختيار المؤسسات الاقتصادية، إذن كيف يتحدد توازن المؤسسات الاقتصادية في حالة وجود مجموعتين لهما تفضيلات مؤسسية مختلفة أي تفضيل مؤسسي سيسود، إن الإجابة على هذا التساؤل يتعلق بالسلطة السياسية للمجموعتين فالسلطة السياسية لها الحكم النهائي في تفضيلات المؤسسات الاقتصادية، فمن له قوة سياسية أكبر له قدرة أكبر على تحديد تفضيلات المؤسسات الاقتصادية.

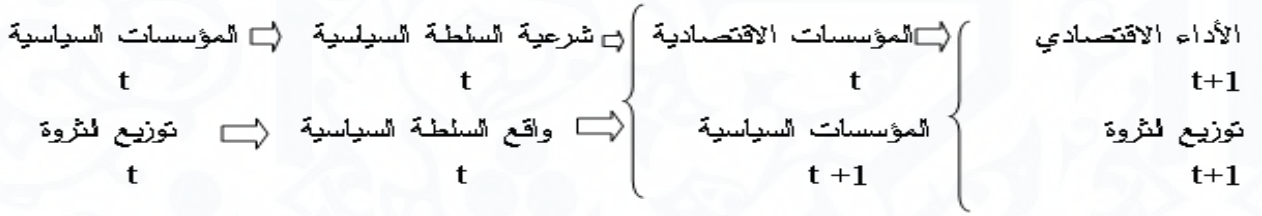
إن فكرة تحديد السلطة السياسية للمؤسسات الاقتصادية تنطوي على فكرة أن هنالك مصالح متضاربة حول توزيع الموارد، لكن لماذا الفئات ذات المصالح المتضاربة لا توافق على المؤسسات التي تحفز النمو ومن ثم تستخدم سلطتها السياسية ببساطة لتحديد توزيع المكاسب، لماذا تؤدي ممارسة قيادة السلطة السياسية إلى الفقر وعدم الكفاءة الاقتصادية، الإجابة عن هذه الأسئلة تكمن في مشاكل الالتزام الكامنة في استخدام السلطة السياسية فالأفراد الذين لديهم السلطة السياسية لا يمكنهم أن يلتزموا بعدم استخدامها لصالحهم.

توزيع السلطة السياسية في المجتمع هو أيضا عامل داخلي، وتجد الإشارة إلى التميز بين مكونين من مكونات السلطة السياسية:

- ***الشرعية السياسية*** : وتعني القوة التي تنبع من المؤسسات السياسية في المجتمع، المؤسسات السياسية تحدد الحوافز والقيود المفروضة على الجهات الفاعلة الرئيسية في المجال السياسي، ومن أمثلة هذه المؤسسات الديمقراطية مقابل الأوتوقراطية، مدى القيود التي تفرض على السياسيين والنخب السياسية؛
- ***واقع السلطة السياسية:*** وهذا يعني قدرة مجموعة من الأفراد في استعمال القوة من أجل تملك السلطة السياسية مثل: القيام بثورة، استخدام الأسلحة واستئجار المرتزقة أو الاحتجاجات السلمية، وهذا النوع من السلطة السياسية يعتمد على مصدرين، الأول يعتمد على قدرة المجموعة في حل المشاكل الاجتماعية أما الثاني فقوة المجموعة تعتمد على مواردها الاقتصادية والتي تحدد قدرتهم على استخدام أو عدم استخدام المؤسسات السياسية القائمة.

إن هذا التحليل يقودنا إلى تطور واحد من متغيرات الدولة الرئيسية وهو المؤسسات السياسية. المتغير الأخر هو توزيع الموارد. المؤسسات السياسية و توزيع الموارد هي متغيرات الدولة في هذا النظام الدينامكي فهي تتغير ببطء نسبيا، والأهم من ذلك فهي تحدد بشكل مباشر و غير مباشر المؤسسات الاقتصادية و الأداء الاقتصادي، حيث إذا وضعت المؤسسات السياسية السلطة السياسية في يد فرد أو مجموعة صغيرة تصبح المؤسسات الاقتصادية والتي توفر الحماية للحقوق الملكية وتكافؤ الفرص صعبة الاستمرار، حيث تحدد المؤسسات السياسية توزيع شرعية السلطة السياسية وهذا بدوره يؤثر على المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات السياسية وعلى الرغم من تغيرها البطيء إلا أنها هي أيضا عامل داخلي، حيث أن الأفراد أو المجموعات الذين لديهم نفوذ السلطة السياسية يؤثرون على تطور المؤسسات السياسية كما يؤثر واقع السلطة السياسية في المؤسسات السياسية أيضا. إن المؤسسات السياسية تضع الضوابط على الذين يسيطرون على السلطة هذه المؤسسات مفيدة لظهور مؤسسات اقتصادية جيدة فبدون ضبط السلطة السياسية سيتم اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والتي تعود بالنفع على أصحاب السلطة وسوف تفشل هذه المؤسسات الاقتصادية بحماية حقوق الملكية، كما أنه بدون المؤسسات السياسية لا يوجد حد لأصحاب السلطة في استخراج الريع والاستفادة منه لأن مداخيل الريع تشجعهم على خلق مؤسسات اقتصادية تجعل من مصادرة أملاك الآخرين أمرا ممكنا، ويلخص البحث هذه الأفكار في الشكل التالي:

شكل رقم 01: تأثير المؤسسات في الأداء الاقتصادي عبر الزمن.



Source : Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), op.cit, p392.

ومن أجل تأكيد هذه الفرضية قام الباحثون بإجراء علاقة انحدار مابين مؤشر حماية حقوق الملكية في الفترة 1985-1995 المقدم من طرف مؤسسة المخاطر السياسية والدخل الفردي لعام 1995، حيث أظهرت سحابة النقاط أن البلدان ذات المؤسسات الاقتصادية الجيدة –حقوق ملكية أمنة. تمتلك دخل فردي عال، إن تأمين حقوق الملكية يسبب الازدهار، ومع ذلك هناك مشاكل معروفة عند الأخذ بهذا الاستدلال: أولا يمكن أن تكون هناك علاقة سببية عكسية بلدان حققت ثروة تسعى لتأمين حقوق الملكية، والأهم من ذالك مشكلة التحيز في التقدير حيث أثبت بارو و كيفر و كانغ بأن استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة يعطى تقديرات متحيزة، بسب أن المؤسسات الاقتصادية عوامل داخلية، ومن أجل ذلك قام الباحثون بإيجاد متغير أداتي له علاقة

بالمؤسسات الاقتصادية و لا يؤثر على النتائج الاقتصادية، حيث أكد البحث على دور وفيات المعمرين كمتغير أداتي، حيث أن هذا المتغير يرتبط ارتباطا قويا سالبا مع مؤشر حماية حقوق الملكية ولا علاقة له بالأداء الاقتصادي، فمن وجهة النظر هذه يعتبر هذا المتغير أحسن متغير أداتي من أجل تقدير العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والنمو، والخلاصة في هذا النموذج أن الباحثين يثبتون أن الجغرافيا والثقافة ليست أسباب فروقات النمو، فكما لاحظنا سابقا كوريا دولة واحدة، منطقة جغرافية واحدة، ثقافة واحدة، مؤسسات مختلفة بين الشمال و الجنوب، هذه المؤسسات جعلت من الجنوب ثريا والشمال فقيرا. مؤسسات جيدة في الجنوب وسيئة في الشمال. كما أكد الباحثون على دور الاستعمار في خلق المؤسسات، فإن الدول التي حظيت بقبول الأوروبيين مثل الولايات المتحدة، أستراليا، كندا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات جيدة مشجعة للنمو، أما المناطق التي قوبل فيها الأوروبيون بالرفض فتم خلق مؤسسات مشجعة لاستخراج الموارد وغير مشجعة للنمو الاقتصادي وهذه الدول كثير مثل دول إفريقيا أو أمريكا الجنوبية.

2. دراسة هال وجونز 1999" لماذا تنتج بعض البلدان ناتجا أكثر لكل عامل من غيرها"[26]:

في هذا البحث يحاول كل من هال وجونز تفسير الاختلافات الشاسعة في الناتج للكل عامل ما بين البلدان، حيث ينطلقان في تحليلهما من دراسة MRW 1992[27] والتي تؤكد أن الاختلافات في الناتج لكل عامل هي نتيجة للاختلافات في تراكم رأس المال المادي والبشري، الإنتاجية الكلية للعوامل، كما يبرر الباحثان استعمالهما للناتج لكل عامل بدلا من معدلات النمو للأسباب التالية:

- مستويات الناتج تلتقط الفروقات في أداء الاقتصاديات على المدى الطويل ولها صلة مباشرة مع الرفاهية؛
- إن المساهمات الأخيرة في أدبيات النمو الاقتصادي تركز على مستوى الناتج بدلا من معدلات النمو، حيث أثبت هذه البحوث وجود ارتباط منخفض نسبيا في معدلات النمو عبر العقود، الأمر الذي يوحي بأن الاختلافات في معدلات النمو عبر البلدان قد تكون في الغالب مؤقتة؛
- إن النماذج الحديثة والقائمة على فكرة التدفق عبر البلدان مثل بارو وسلا مارتن 1995 والتي تعني أن جميع البلدان سوف تنمو بمعدل نمو مشترك على المدى الطويل، إن نقل التكنولوجيا يبقي الدول قريبة من بعضها البعض في مستويات الناتج.

فعلى مستوى محاسبة النمو إن الاختلافات في الناتج للكل عامل هي بسب الاختلافات في رأس المال المادي والبشري والاختلافات في الإنتاجية، لكن لماذا رأس المال والإنتاجية تختلف عبر البلدان؟ إن الفرضية الأساسية في هذا البحث هو أن المحددات الأساسية للأداء الاقتصادي على المدى الطويل لبلد ما راجع لما سماه جونز وهال بالبنية التحتية الاجتماعية و التي يعنيان بها المؤسسات والسياسات الحكومية، حيث توفر الحوافز

للأفراد و الشركات في الاقتصاد، يمكن لهذه الحوافز أن تشجع الأنشطة الإنتاجية مثل تراكم رأس المال، المهارات، تقنيات الإنتاج كما يمكن أن تشجع سلوك البحث عن الريع، الفساد، إن الأنشطة الإنتاجية من وجهة نظر الباحثين هي عرضة للافتراس ومن أجل حماية الأنشطة من هذا الخطر لابد من توفر الرقابة الاجتماعية، فهذه الأخيرة توفر فائدتين: أولا في مجتمع خال من الأنشطة المنحرفة تتم مكافئة الوحدات الإنتاجية بالقيمة الكاملة لإنتاجها، الرقابة الاجتماعية عامل فعال وأقل تكلفة لأجل تفادي الأنشطة المنحرفة، ومن أجل تفعيل هذه الرقابة يجب تعليم الأفراد بأن الأنشطة المنحرفة أمر خاطئ ومعاقبة كل من يمارس هذه السلوكيات بكل مصداقية.

ويرى الباحثان أن الحكومة هي الوسيلة الطبيعية لمكافحة الأنشطة المنحرفة، القدرة على جعل وإنفاذ قواعد تجعل من الحكومة نفسها عونا في محاربة الأنشطة المنحرفة، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الإيرادات من اجل تنفيذ عملية الردع. إن أشهر أشكال الأنشطة المنحرفة هي عملية السعي وراء الريع، حيث توجد هذه الأنشطة في كل الدول من جميع الأنواع، فيحتمل وجود أفراد منتجون يسعون إلى التأثير على عمل الحكومة، ففي المستوى العالي يضغطون على السلطة التشريعية من اجل تقديم خدمات لعملائهم أو وكلائهم، أما في المستوى الأدنى فإنهم يستغلون الوقت والحكومة للبحث عن الموارد، كما يستعلمون الإدعاء العام لاستخراج القيم والفوائد من القطاع الخاص ويستفيدون من غموض حقوق الملكية. إن البلدان التي تحتوي على المسؤولين الحكوميين الفاسدين هذه العوامل تشكل عقبات أمام التجارة، وتؤدي إلى إضعاف العقود وتدخل الحكومة في الإنتاج مما يجعل البلدان غير قادرة على تحقيق مستويات هامة من الإنتاج للفرد. ويلخص الباحثان محددات الفروقات في الأداء الاقتصادي فيما يلي:

البنية التحتية الاجتماعية تؤثر في المدخلات والإنتاجية والتي بدورها تحدد الناتج للكل عامل.

ومن أجل إثبات هذه الفرضية قام الباحثان بتحدير لوغاريتم الناتج لكل عامل مع مؤشر البنية التحتية الاجتماعية، هذا الأخير هو عبارة عن المتوسط الحسابي لمؤشري السياسات الحكومة ضد الأنشطة المنحرفة و مؤشر تدابير الانفتاح، حيث يمثل المؤشر الأول المتوسط الحسابي للمتغيرات التالية: حكم القانون، نوعية البيروقراطية، الفساد، خطر مصادرة الملكية، عدم التزام الحكومة بتنفيذ العقود، هذه المؤشرات مأخوذة من مؤسسة المخاطر السياسية خلال الفترة 1986-1995، قيم هذا المؤشر تغير مابين الصفر والواحد، حيث يمثل الأخير سياسية فعالة ضد الأنشطة المنحرفة أما الأول فالعكس. أما المؤشر الثاني فقد استعمل الباحثان معطيات ***ساكس ووانرز***[28] 1995 والذي يمثل مدى انفتاح البلد على التجارة الحرة والذي يقاس بعدد سنوات الانفتاح على التجارة الحرة خلال الفترة 1950-1994، حيث يمثل الصفر بلد مغلق أما الواحد بلد منفتح على التجارة الحرة. إن

مؤشر البنية التحتية الاجتماعية يأخذ قيما ما بين الصفر والواحد، حيث يمثل الأول بنية تحتية مشجعة للأنشطة المنحرفة (البحث عن الريع) أما الواحد فيمثل بنية تحتية اجتماعية مشجعة للإنتاج (الابتكار، نقل التكنولوجيا).

كما يرى الباحثان أن مؤشر البنية التحتية الاجتماعية متغير داخلي، حيث إن المؤسسات تصنع البيئة الاقتصادية، كما أن المؤشر السابق هو مؤشر مقدر حيث أن هذا التقدير يمكن أن يوقعنا في أخطاء القياس ومن أجل هذا استعمل الباحثان المتغيرات الأداتية، والتي تعكس تأثير أوربا الغربية في العالم حيث روجت الثقافة الأوربية أفكار أدم سميث حول أهمية حقوق الملكية والنظام الرأسمالي، الدول التي تأثرت بهذه الثقافة كانت أكثر عرضة لبناء بنية تحتية اجتماعية مواتية وهذه المتغيرات:

- نسبة السكان الناطقين بلغات أوربا الغربية في الوقت الحالي، عدد السكان الأصلين الناطقين بالغة الانجليزية كلغة أم؛
- المسافة على خط الاستواء: حيث يبرر الباحثان اختيارهما لهذا المتغير بسبب أن القارة الأوربية كانت أكثر المناطق عرضة لهجرة سكانها، فالمناطق من العالم الجديد والتي كان فيها المناخ شبيها بالمناطق الأوربية قام الأوربيون ببناء بنية تحتية جيدة مثل الولايات المتحدة، كندا، أستراليا وهذه المناطق بعيدة عن خط الاستواء أما المناطق القريبة من خط الاستواء فقد عزف عنها الأوربيون وقاموا باستغلال مواردها.

كما استعمل الباحثان أيضا المتغير المعطى من طرف ***فراكل وورمر*** 1996 والذي يعبر عن لوغاريتم توقع حصة التجارة في الاقتصاد. هذه المتغيرات مرتبطة مع البنية التحتية الاجتماعية وغير مرتبطة مع عنصر الخطأ. والنتيجة التي يخرج بها الباحثان هي أن الاختلافات في البنية التحتية الاجتماعية تفسر الفروقات في الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، فإن الدول التي تأثرت بثقافة أوربا الغربية لديها بنية تحتية اجتماعية جيدة تؤدي إلى مستويات عالية من الناتج للكل عامل.

3. النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد:

لقد أجرى الاقتصاديون دراسات عديدة حول النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد، حيث أثبت بريبيش وسنجر أن هذه الدول تعاني من تدهور معدلات التبادل وهذا ما يؤثر بدوره سلبا على النمو الاقتصادي، كما أثبت *باغواتي* أن التخصص في إنتاج هذه المواد سيوقع البلد ضحية النمو المفقر وهذا بسبب تدهور معدل التبادل، أما كوردن فقد أثبت أن انتعاش أسعار المواد الأولية سيوقع البلد ضحية المرض الهولندي، والملاحظ من هذه الدراسات أن أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار المواد الأولية سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

لقد تمخض عن هذه الآراء الدراسة التي أجراها ***ساكس و وانرز*** 1995 والتي بعنوان "وفرة الموارد و النمو الاقتصادي" والتي توصل فيها الباحثان إلى أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج المحلي لسنة 1971 تتجه لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة خلال الفترة 1971-1989 كما استنتجا أيضا هو أن هذه الدول تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بالدول التي لا تمتلك موارد، إن الارتباط بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي يبدو للولهة الأولى كأنه لغز، فلا يعقل أن تؤدي وفرة الموارد إلى تراجع النمو بل تؤدي هذه الوفرة إلى زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، لكن التاريخ الاقتصادي يؤكد على النظرة السلبية ففي القرن السادس عشر كانت كل من جنيف، لندن وأمستردام أهم المدن في العالم رغم أنها كانت مدنا صناعية متخصصة في النسيج ولا تمتلك موارد على خلاف مدن أخرى مثل مدريد ولشبونة والتي على الرغم من استقبالها لكميات كبيرة من الذهب والفضة من مستعمراتهما إلا أنهما لم تكونا مدنا عالمية.

إن هذه الأبحاث والتي تناولت الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد أكدت هذه المقاربة وقوع هذه البلدان ضحية ما يسمى بلعنة الموارد، لكن عند ملاحظتنا للأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد وجدنا أن بعض الدول كان لها أداء جيد على مستوى النمو مثل النرويج، بوتسوانا، ماليزيا، الشيلي، تايلاند، فكيف تمكنت هذه الدول من التخلص من هذه اللعنة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في مايلي:

تمكنت هذه الدول من التخلص من لعنة الموارد بفضل النوعية المؤسساتية التي تمتلكها، بينما الدول التي تمتلك مؤسسات رديئة لم تساعدها هذه المؤسسات على تجنب اللعنة، ومن أجل إيضاح هذه الأفكار لابد من شرح المفاهيم التالية[29]:

- ***سلوك البحث عن الريع:*** هو عبارة عن توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات الريعية، حيث يبرز هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة الزمر الحاكمة في عملية توزيع الريع الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الريع التي تستفيد منها كل فئة من فآت الشعب؛
- ***الاستيلاء على الدولة:*** ويعني استيلاء المجموعات النافذة في القطاع الخاص على جهاز الدولة التشريعي، التنفيذي والقضائي لتحقيق المصالح الشخصية ويحدث هذا بتواطؤ مع الموظفين العموميين والسياسيين مقابل تحقيق مصالح خاصة؛
- ***الدولة الريعية:*** وهي الدولة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منها إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد استخدام هذه الثروة على غالبية السكان حيث تصب هذه الموارد مباشرة في خزينة الدولة.

إن المؤسسات الجيدة في كل من بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، تايلاند حدت من سلوك البحث عن الريع وشكلت قيود على أصحاب السلطة السياسية فهذه العوامل ساعدتها على تجنب نقمة الموارد، أما الدول الأخرى والتي تملك مؤسسات ضعيفة ساعدت وفرة الموارد في تنامي ظاهرة البحث عن الريع والاستيلاء على الدولة وفي هذا السياق يميز الاقتصاديون بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد:

- ***المؤسسات الصديقة المنتجة:*** أين يكون هناك تكامل بين أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية فهذه المؤسسات تعزز النمو الاقتصادي عندما تجذب وفرة الموارد المشروعات نحو مجالات الإنتاج؛
- ***المؤسسات الصديقة المهيمنة:*** أين يكون هنالك تنافس ما بين أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية، فهذه المؤسسات تشجع على توسع الأنشطة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية، غياب استقلال وكفاءة القضاء وانتشار البيروقراطية والفساد مما يجعل لهذا النوع المؤسساتي تداعيات خطيرة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية[30].

إن أنشطة السعي وراء الريع تعتبر مكلفة جدا بالنسبة للنمو الاقتصادي وهذا لسببين:

- هذه الأنشطة تدر عائدا طبيعيا وبالتالي فإن أي زيادة في هذه الأنشطة سوف يجعل من السعي لتحقيق الريع أكثر جاذبية من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، وهذا قد يؤدي إلى توازنات متعددة في الاقتصاد وأسوأ توازن فيها هو الذي يتميز بمستوى مرتفع من السعي لتحقيق الريع وانخفاض الإنتاج؛
- إن السعي لتحقيق الريع من قبل الحكومة يقلل من الإبداعية أكثر من أي أنشطة أخرى وبما أن الإبداع والتكنولوجيا يمثلان أهم محرك للنمو فإن السعي إلى تحقيق الريع من جانب الحكومة يمثل العامل الأكثر كبحا للنمو، وبالتالي فهذه الدول تميل إلى تهميش تراكم رأس المال المادي والبشري[31].

كما أن وفرة الموارد تساهم في ظهور الدولة الريعية، حيث تستخدم الحكومات الموارد الطبيعية لتخفيف الضغوطات الاجتماعية المطالبة بزيادة المسائلة، حيث يتم هذا عبر ثلاثة قنوات:

- ***أثر الضرائب:*** حين تستمد الحكومات مداخيل كافية من بيع الموارد الطبيعة تميل إلى فرض ضرائب أقل على سكانها وتحقيق دولة الرفاه وهذه بمثابة رسالة واضحة للناس بأن الخير الذين تعمون فيه هو مرتبط بوجود هذه الأنظمة، وفي هذه الحالة يصبح الناس أقل ميلا للمطالبة بالمسائلة والشفافية والتمثيل في الحكومة؛
- ***أثر المحسوبية:*** إن الثروة المتولدة من مداخيل الموارد الطبيعية تؤدي إلى إنفاق أكبر على المحسوبية التي تخفض الضغط لأجل الإصلاحات، فيلجأ موظفو الدولة والمواطنون العاديون على حد سواء إلى الطبقة ذات الريع لكي يحصلوا على مكاسب من الريع دون الحاجة إلى وجود مؤسسات قوية؛

◆ ***أثر تكوين المجموعة:*** حيث تقول هذه الفرضية أنه حين تقدم الموارد الطبيعية مدخولا كافيا للحكومة تستخدم هذه الأخيرة الهبات من أجل عدم تكوين مجموعات اجتماعية مستقلة من الدولة.[32]

ثالثا: قياس أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية:

1. تقديم النموذج:

بناء على النظريات والأبحاث التجريبية والتي درست العلاقة بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي وخصوصا المتعلقة بالدول الغنية بالموارد نحاول في الورقة البحث عن العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد الطبيعية وهذا بالتركيز على دراسة ***ساكس ووارنز*** 1995، حيث تتميز هذه الدول بوفرتها في الموارد وخصوصا النفط الأمر الذي جعلها تمتلك مستويات دخل فردي عالي بالمقارنة مع الدول العربية غير النفطية، حيث ستقوم في بادئ الأمر بتقدير النموذج بدون مؤشر النوعية المؤسساتية من أجل التعرف على المفسرة للفوارق في الدخل الفردي مابين الدول العربية النفطية، ثم نقدر النموذج مع مؤشر النوعية المؤسساتية وهذا لأجل معرفة أثره على النمو الاقتصادي وكذا مدى مساهمته في شرح الفوارق في الدخل مابين الدول العربية النفطية.

وبحسب ما سبق يكتب النموذج على الشكل التالي:

$$Ly1_{it} = b_1 + b_2 invgdp1_{it} + b_3 Techange1_{it} + b_4 Rngdp1_{it} + b_5 gouvernace1_{it} + a_i + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

حيث:

$Ly1_{it}$: لوغاريتم الدخل الفردي وفق تعادل القوى الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأميركي سنة الأساس 2005، حيث اعتمدنا على هذا المتغير بدلا من معدل النمو استناد إلى دراسة هال وجونز 1999؛

$invgdp1_{it}$: نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الخام (إجمالي تكوين رأس المال الثابت مضاف إليه التغير في المخزون)؛

$Techange1_{it}$: معدل التبادل والذي يعبر عن نسبة مؤشر سعر الصادرات إلى مؤشر سعر الواردات سنة الأساس 2005؛

$Rngdp1_{it}$: نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم، إيرادات المعادن والغابات)؛

$gouvernace1_{it}$: مؤشر النوعية المؤسساتية وهو عبارة عن المتوسط الحسابي لمؤشرات إدارة الحكم الستة (الصوت والمسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد والمقدم من البنك العالمي والمعد من طرف ***دانيال كوفمان***)[33]؛

a_i: الأثر الفردي وε_{it} : حد الخطأ.

نستعمل في تحليلنا هذا معطيات سنوية معتمدين على قاعدة بيانات البنك العالمي لسنة 2015 لعينة مكونة من 9 دولة عربية نفطية كالتالي: الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، قطر، السعودية، الإمارات خلال الفترة 2000-2012. وتنص أدبيات الاقتصاد القياسي لبيانات بانيل أو المعطيات الطويلة على القيام باختبارات تحديد الآثار الفردية قبل تقدير النموذج، هل نقدر نموذج آثار فردية ثابتة أم نموذج آثار فردية عشوائية لهذا نقوم باختبار *هوسمان*:

2.**اختبار هوسمان** Hausman test:

- ***الفرضية الصفرية***: نموذج الآثار الفردية العشوائية؛
- ***الفرضية البديلة***: نموذج الآثار الفردية الثابتة.

نتائج الاختبار نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم 01*: نتائج اختبار *هوسمان* في الدول العربية *النفطية

الإحصائية المحسوبة	الإحصائية المجدولة(5%)	درجة الحرية	احتمال قبول الفرضية الصفرية
0	9.35	3	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 13

القرار نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة أقل من الإحصائية المجدولة ومنه نقبل الفرضية الصفرية وجود الآثار الفردية العشوائية.

3.**نتائج التقدير**:

بعد أن توصلنا إلى وجود الآثار الفردية العشوائية نقدر النماذج بواسطة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، باعتبارها أفضل الطرق في تقدير هذه النماذج، حيث نلخص نتائج التقدير في الجدول التالي:

جدول رقم 02: نتائج التقدير أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية[34]

	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4	النموذج 5	النموذج 6	النموذج 7	النموذج 8
الثابت	10.31 (26.42)	10.43 (32.09)	10.46 (34.35)	10.40 (29.19)	10.48 (34.59)	10.40 (30.69)	10.23 (28.13)	10.58 (80.89)
Invgdp1	0.0373 (0.69)	.	.	0.0177 (0.34)	.	0.0530 (1.02)	0.0737 (1.43)	.
Téchange1	0.0005 (1.83)	0.0003 (0.93)	.	0.0007 (2.80)	0.0005 (1.75)	.	.	.
Rngdp1	0.0014 (1.12)	0.002 (1.48)	0.0026 (2.10)	.	.	.	0.0026 (2.38)	0.0031 (2.33)
Gouvernance1	.	.	.	.	.	.	.	0.6670 (6.56)
R^2	0.0055	0.0011	0.0014	0.0024	0.0001	0.0019	0.0078	0.8263
Wald[35]	10.31	5.31	4.41	8.95	3.05	1.04	6.74	47.44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 13

4. تحليل النتائج المتحصل عليها:

1.4.التقييم الاقتصادي:

من خلال نتائج الجدول السابق وجود علاقة موجبة بين الدخل الفردي و المتغيرات التالية: نسبة الاستثمار، معدل التبادل، نسبة الموارد الطبيعية في النماذج المقدرة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث تودي زيادة الاستثمارات إلى تعزيز النمو الاقتصادي، كما أن تحسن شروط التجارة عامل يساهم في زيادة الدخل الفردي والنمو الاقتصادي، كما تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما نلاحظ من خلال النموذج العاشر أن هناك علاقة موجبة بين الدخل الفردي والنوعية المؤسساتية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية أيضا حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم عامل مفسر لفروقات الدخل الفردي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، كما نستنتج أيضا أن النوعية المؤسساتية لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي في الدول العربية ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعة في الدول العربية النفطية.

2.4.التقييم الإحصائي:

بالنسبة لمعنوية المعالم فمن خلال من الجدول السابق نلاحظ أن كل معالم النماذج: الأول، الثاني، الخامس، السادس، غير معنوية عند مستوى 5% ما عدا الحد الثابت، أما في النموذجيين الرابع والسابع فلاحظ عدم معنوية معلمة نسبة الاستثمار عند مستوى 5%، كما نلاحظ أيضا معنوية كل المعالم المقدرة بالنسبة للنموذجين الثالث و الثامن عند مستوى 5%، أما فيما يتعلق بالمعنوية الكلية للمعالم فقد أثبت الاختبار المستعمل وجود عدم المعنوية الكلية للمعالم في النماذج التالية: الثاني، الخامس، السادس عند مستوى معنوية 5% ، كما أثبت الاختبار أيضا المعنوية الكلية للمعالم عند مستوى معنوية 5% في النماذج التالية: الأول، الثالث، الرابع، السابع، الثامن.

أما في ما يتعلق بمعامل التحديد فنلاحظ من خلال الجدول السابق نلاحظ الضعف الكبير لمعامل التحديد في جميع النماذج المقدرة بدون مؤشر النوعية المؤسساتية وهذا يعني أن متغيرات هذه النماذج لا تفسر الاختلافات في الدخل الفردي بين الدول العربية النفطية، كما أن النماذج السابقة الذكر تحتوى على معالم غير معنوية، كما نلاحظ أن الضعف الكبير لمعامل التحديد ما بين الدخل الفردي ودرجة تملك الموارد الطبيعية إلا أن هذا النموذج يعتبر الوحيد المعنوي بدون متغير النوعية المؤسساتية إذن فدرجة تملك الموارد الطبيعة متغير مهم في تفسير فروقات الدخل الفردي في الدول العربية النفطية على الرغم من ضعف معامل التحديد، وعند إضافة النوعية المؤسساتية إلى متغير درجة تملك الموارد الطبيعية يصبح هذه المتغيران يفسران 82% من هذه الاختلافات في الدخل الفردي والذي يعني أن النوعية المؤسساتية لها أهمية كبيرة في تفسير شرح الفوارق في الدخل الفردي والنمو الاقتصادي، إن لم نقل أنها المتغير الوحيد المفسر للفوارق في الدخل الفردي والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية.

الخاتمة:

بعد القيام بالتقييم الاقتصادي والإحصائي لنتائج الدراسة التطبيقية على مجموعة الدول العربية النفطية في الفترة من 2000 الى 2012، نستنتج أن كل من النوعية المؤسساتية ودرجة تملك الموارد الطبيعية هي العوامل المفسرة للاختلافات في الدخل الفردي في الدول العربية النفطية، فكل من: قطر، الإمارات، الكويت، عمان و البحرين دول تتميز بنوعية مؤسساتية جيدة مقارنة بالدول النفطية الأخرى كما أنها أحسن الدول الغنية بالموارد في الدخل الفردي حيث إن النوعية المؤسساتية الجيدة ساهمت في رفع الدخل الفردي في هذه الدول وتخلصها من لعنة الموارد، بالمقارنة من كل من العراق، ليبيا والجزائر حيث تعتبر هذه الدول أضعف الدول الغنية بالموارد من ناحية الدخل الفردي كما تمتلك هذه الدول نوعية مؤسساتية رديئة ساهمت هذه النوعية الرديئة في وقوع هذه الدول في لعنة الموارد الطبيعية.

الملاحق: مخرجات برنامج stata 13

الملحق1: نتائج تقدير النموذج الأول

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       112
Group variable: panel                           Number of groups   =         9

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0910                                         min =         9
     between = 0.0027                                         avg =      12.4
     overall = 0.0055                                         max =        13

                                                Wald chi2(3)       =     10.31
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0161
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
invgdpl	.0373886	.0543296	0.69	0.491	-.0690953	.1438726
techangel	.0005962	.0003257	1.83	0.067	-.0000422	.0012346
rngdpl	.0014123	.0012622	1.12	0.263	-.0010616	.0038862
_cons	10.31094	.3902687	26.42	0.000	9.546029	11.07585
sigma_u	1.0596226					
sigma_e	.12990943					
rho	.98519189	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق2: نتائج تقدير النموذج الثاني

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       117
Group variable: panel                           Number of groups   =         9

R-sq:  within  = 0.0470                         Obs per group: min =        13
       between = 0.0000                                        avg =      13.0
       overall = 0.0011                                        max =        13

                                                Wald chi2(2)       =      5.31
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0703
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
techangel	.000325	.0003479	0.93	0.350	-.0003569	.0010068
rngdpl	.0020689	.0013954	1.48	0.138	-.000666	.0048038
_cons	10.43869	.3252695	32.09	0.000	9.801169	11.0762
sigma_u	.96753849					
sigma_e	.15263544					
rho	.97571723	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق3: نتائج تقدير النموذج الثالث

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       117
Group variable: panel                           Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.0392                        Obs per group: min =        13
       between =  0.0003                                       avg =      13.0
       overall =  0.0014                                       max =        13

                                                Wald chi2(1)       =      4.41
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.0358
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
rngdpl	.0026403	.0012578	2.10	0.036	.0001751	.0051056
_cons	10.46363	.3045967	34.35	0.000	9.866635	11.06063
sigma_u	.90377182					
sigma_e	.1525373					
rho	.97230279	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق 4: نتائج تقدير النموذج الرابع

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       112
Group variable: panel                           Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.0800                        Obs per group: min =         9
       between =  0.0018                                       avg =      12.4
       overall =  0.0024                                       max =        13

                                                Wald chi2(2)       =      8.95
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.0114
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
invgdpl	.0177765	.0517029	0.34	0.731	-.0835594	.1191124
techangel	.0007847	.0002804	2.80	0.005	.0002352	.0013342
_cons	10.40193	.356325	29.19	0.000	9.703551	11.10032
sigma_u	.96851634					
sigma_e	.1300455					
rho	.98229008	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق5: نتائج تقدير النموذج الخامس

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       117
Group variable: panel                           Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.0276                        Obs per group: min =        13
       between =  0.0048                                       avg =      13.0
       overall =  0.0001                                       max =        13

                                                Wald chi2(1)       =      3.05
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.0807
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
techangel	.0005512	.0003156	1.75	0.081	-.0000674	.0011698
_cons	10.48922	.3032828	34.59	0.000	9.894796	11.08364
sigma_u	.9017181					
sigma_e	.15346035					
rho	.97185179	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق6: نتائج تقدير النموذج السادس

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       112
Group variable: panel                           Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.0099                        Obs per group: min =         9
       between =  0.0048                                       avg =      12.4
       overall =  0.0019                                       max =        13

                                                Wald chi2(1)       =      1.04
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.3072
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
invgdpl	.0530916	.051998	1.02	0.307	-.0488225	.1550057
_cons	10.40711	.3391083	30.69	0.000	9.742469	11.07175
sigma_u	.8965291					
sigma_e	.13424709					
rho	.97806939	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق7: نتائج تقدير النموذج السابع

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       112
Group variable: panel                           Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.0613                        Obs per group: min =         9
       between =  0.0039                                       avg =      12.4
       overall =  0.0078                                       max =        13

                                                Wald chi2(2)       =      6.74
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.0343
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
rngdpl	.0026077	.0010972	2.38	0.017	.0004572	.0047582
invgdpl	.0737017	.0513908	1.43	0.152	-.0270223	.1744258
_cons	10.23662	.3638961	28.13	0.000	9.523392	10.94984
sigma_u	.9675927					
sigma_e	.1313576					
rho	.98190352	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق8: نتائج تقدير النموذج الثامن

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       108
Group variable: panel                           Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.1619                        Obs per group: min =        12
       between =  0.8614                                       avg =      12.0
       overall =  0.8263                                       max =        12

                                                Wald chi2(2)       =     47.44
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.0000
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
rngdpl	.0031608	.0013573	2.33	0.020	.0005005	.0058211
gouvarnacel	.6070322	.092586	6.56	0.000	.4255669	.7884975
_cons	10.5865	.1308726	80.89	0.000	10.32999	10.84301
sigma_u	.33044903					
sigma_e	.14528758					
rho	.83800718	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق9: نتائج اختبار هوسمان

	Coefficients (b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
invl	.0019197	.0019215	-1.89e-06	.0003984
techangel	.0005693	.0005691	1.27e-07	.0000561
rngdpl	.0014899	.0014901	-1.51e-07	.000221

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

            chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                    =          0.00
          Prob>chi2 =        1.0000
```

المراجع والإحالات:

1 نورث دوغلاس، المؤسسات، منبر الحرية، 2006، ص2.

2 Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth". In P. Aghion and S. Durlauf (eds.) Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland, p388.

3 Hali Edison, qualité des institutions et résultats économique un lien vraiment étroit, Finance et Développement, FMI, Juin 2003, p 36.

4Economic and Social Commission For Western Asia" Survery Of Economic And Social Development In The ESCWA Region 2001-2002:partII ,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies "Published By United Nations ,Printed in ESCWA ,Beirut, Lebanon ,March, 2003.p2.

5Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema "Economics and the Law: From Posner to Post Modernism" Published By Princeton University Press, New Jersey, USA, 1997, p132.

6 Christopher J.Coyne "After War: The Political Economy of Exporting Democracy" Published by the Board of Trustees of the Leland Stanford Junior University, Stand ford, California, USA, 2008, p56.

7 Chifford D. Clark and Jung Chao Liu "The Media, The Judiciary, The Banks and The Resilience of East Asian Economics" in "Productivity and Economic Performance in The Asian- Pacific Region" Edited by Tsu- Tan Fu and Chiff j. Huang and C. A .Knox Lovell, Institute of Economics Academia Sinica, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, 2002, p 46.

8 نورث دوغلاس، أسس الاقتصاديات المؤسسية الحديثة، معهد CIPE، الموقع الالكتروني: www.developmentinstitue.org، ص3.

9 شكوري سيدي محمد؛ شيبي عبد الرحيم، العدالة؛ التنمية المستدامة؛ والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول؛ حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، المجلد الخامس العدد الثاني عشر، جويلية 2012، ص22.

10 Abhijit W. Barnerjee and Esther Duflo "Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty" Published By Public Affairs A Member Of The Persens Books Group in USA, 2011, p238.

11 Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz" Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF" in IMF Staff Papers, IMF Third Annual Research Conference, Volume 50,Special Issue Published by IMF, Washing ton , USA, 2003,p24.

12 Athur Schneider"Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited" Published by Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA, 2008, p70.

13 Dani Rodrik "One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth" Published by Princeton University Press, New Jersey, USA, 2007, p188.

14 Hamid R. Davoodi and Ulric Erickon Von Alleman "Demographics and Long-Term Growth in Palestinian Economy" in" West Bank and Gaza :Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges" Edited by Rosa A. Valdivieso, ultric erikson von allemen, Geoffrey j. bannister ,hamid r.davoodi, felix fisher, Eva Jenkner, Mona Said ,Middle Eastern Department, International Monetary Fund ,Production IMF Graphics Section, Washington, USA, 2001 , p 44.

15 تعتبر هذه المدرسة من أحد أهم روافد التيار الليبرالي الحديث حيث كانت هذه المدرسة ترى في فريدريك هايك الأب الروحي لها، والذي يعتبر من أشهر المدافعين عن الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد منذ نشره لكتابه الطريق إلى الرق في نهاية الحرب العالمية الثانية وكذا كتابته عن الحرية ودولة القانون التي يحذر فيها من خطر التدخل الحكومي على الأفراد وحقوقهم

16 حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص 68 -69.

17 John Cubbin-City University and Jon Stern,-London Business School "Regulatory Effectiveness's and The Empirical Impact of Variations in Regulatory Governance: Electricity Industry, Capacity and Efficiency in Developing Countries" World Bank Policy Research Working Paper 3535, Published by WB, London, March, 2005, p2.

18 Kenneth A. Reinert "An Introduction to International Economics: New Perspectives on the World Economy" Published by Cambridge University Press, New York, USA, 2012, p382.

19James A. Robinson "The Latin American Equilibrium" in "Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State" Edited by Francis Fukuyama, Published by Oxford University Press, New York, USA, 2008, p 173.

20 James A. Robinson, op.cit, p 174.

21 Jana Stoever "On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development -Quantifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability" Journal of Economic Behavior & Organization 81(2012) 794-801, Hamburg University& Hamburg Institute of International Economics, Germany, Published by Elsevier, 2011, p795.

22 Simon Djan Kov, Rafael LaPorta, Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer "Appropriate Institutions" in "Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda" Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern , A Co- publication of the World Bank (Washington) and Oxford University Press (New York), USA, 2003,p292.

23 James A. Robinson, op.cit, p 174-175.

24 James A. Robinson, op.cit, p 176.

25 Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", op.cit, p388-407.

26 Hall, R. E. and Jones, C.I. (1999). "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" Quarterly Journal of Economics 114(1): 83-116.

27 Mankiw, Romer and Weil 1992, A Contribution to the Empirics of Economic Growth.

28 Sachs J.D. &Warner A.M., «Natural Resource Abundance and Economic Growth», National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995.

29 شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص35.

30 شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص34.

31 شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص36.

32 البنك العالمي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعزيز التضمنية والمسائلة، ترجمة دار الساقي، 2004، النسخة الأصلية 2003، ص300 -302.

33 Kaufmann, D, Kraay, A, and Mastruzzi, M. (2010) "The Worldwide Governance Indicators", World Bank Policy Research Working Paper No. 5430. Washington, D.C.: World Bank.

34 الأرقام مابين قوسين تعبر عن إحصائية ستودنت.

35 اختبار والد يتبع توزيع كاي مربع حيث تمثل درجة الحرية عدد المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر.

تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية

الفترة (2005-2014)

أ .عبد القادر عبيدلي
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي/الجزائر
abkader30@gmail.com

د. محمد لحسن علاوي
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة/الجزائر
elhassen.allaoui@gmail.com

Assessment the Evolution of the Economic Competitiveness of Arabic

Countries (2005-2014)

Abdelkader ABIDLI & ALLAOUI MED LAHCENE

University Echahid Hamma Lakhdar /Eloued-Algeria & University Kasdi Merbah /Ouargla-Algeria

Received:03 Mar 2016 *Accepted: 11 Oct 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات عشر دول عربية متمثلة في كل من الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان، المملكة العربية السعودية، الجزائر، المغرب، تونس، مصر والاردن خلال الفترة (2005-2014)، باستخدام مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره سنويا المنتدى الاقتصادي العالمي كمقياس للتنافسية الاقتصادية للدول المدروسة، ولذلك تم الاعتماد على ثلاث متغيرات تتمثل في متوسط مؤشر التنافسية العالمي، مجال التغير للمؤشر (المدى) ومحصلة التغيرات السنوية للمؤشر، وخلصت الدراسة الى ان افضل تطور للقدرة التنافسية كان للمغرب تم الجزائر وأسوأ تطور كان لتونس.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، تطور القدرة التنافسية، مؤشر التنافسية العالمي، متوسط مؤشر، مجال التغير (المدى)، محصلة التغيرات السنوية.

رموز jel: O10

Abstract:

The main purpose of this study is the assessment of the Evolution of Economic Competitiveness (EEC) of 10 Arabic countries (Kuwait, Qatar, U.A.E, Oman, Saudi Arabia, Algeria, Morocco, Tunisia, Egypt and Jordan) during the period 2005-2014, using the Global Competitiveness Index (GCI) published annually by the World Economic Forum (WEF). The assessment is based on three variables (the Average of the GCI (AV), the Spread (SP), the Outcome of the Annual Changes (OAC)). The results show that although the AV of some countries is highest but their EEC is not so, such as Qatar and U.A.E. Morocco represents the best EEC in first and Algeria in second, but Tunisia records the worse EEC.

Key Words : *Competitiveness, Evolution of economic competitiveness (EEC), Global Competitiveness Index (GCI), the Average of the GCI (AV), the Spread (SP), the Outcome of the Annual Changes (OAC)*

(JEL) Classification : *O10*

تمهيد:

أدى تطور فكرة الميزة النسبية، وتحريرها من كونها ساكنة نتيجة لظروف موروثة ترتبط بطبيعة وفرة وندرة الموارد الاقتصادية، الى اعتبارها ديناميكية يمكن اكتسابها وحتى انتقالها ما بين الدول، نتيجة لتغير مفهوم عوامل الانتاج، الى زيادة العلاقات التجارية الدولية وتعقيدها نتيجة سعي الشركات ومن بعدها الدول الى التنافس التجاري على نطاق عالمي.

إن نتائج التنافس التجاري ما بين الشركات والدول – ممثلة في صافي العلاقات التجارية للدولة مع بقية العالم والمعبر عنها بالميزان التجاري - ادى الى ظهور فكرة التنافسية، التي لازمت اولا الشركات والمؤسسات لتتطور في ما بعد وترتبط باقتصادات الدول.

إن التطور في فكرة التنافسية من مستوى الشركة الى صعيد الدولة اسهم في ايجاد منظمات دولية تهتم بهذا الشأن من خلال البحث عن اليات لتصنيف الدول وترتيبها حسب اداءها التنافسي، وظهرت بذلك تقارير دورية دولية، اصبحت مرجعا لرجال الاعمال والحكومات في تقييم الوضع التنافسي لدول العالم.

يعتبر مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره السنوي احد اهم المؤشرات لقياس تنافسية اقتصادات الدول، كما انه من بين التقارير الاكثر شمولا لدول العالم ومنها الدول العربية.

تهتم هذه الدراسة بتقييم طبيعة التطور في مؤشر التنافسية العالمي السنوي لبعض الدول العربية وهي الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان، المملكة العربية السعودية، الجزائر، المغرب، تونس، مصر والاردن خلال الفترة 2005-2014، وهذا من خلال التطرق الى النقاط التالية:

- **أولا:** الاطار المفاهيمي للتنافسية.
- **ثانيا:** منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في تقييم التنافسية للدول.
- **ثالثا:** استعراض تطور مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية محل الدراسة وتحليل طبيعة هذا التطور.

أولا: الاطار المفاهيمي للتنافسية:

1) مفهوم التنافسية:

في الحقيقة يبدو انه من الصعب تحديد تعريف محدد لمفهوم التنافسية نظرا للتباين الواضح بين مختلف الهيئات والمعنيين بهذا الموضوع، وبهذا يعد هذا المفهوم معقدا لتعدد جوانبه ولارتباطه بالتطورات الاقتصادية العالمية، كما ان مفهوم التنافسية يختلف حسب طبيعة التحليل الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي او الكلي، اي ان مفهوم التنافسية على مستوى الشركة او المؤسسة يختلف على مفهومها على مستوى الدولة او القطاع الاقتصادي، ويختلف مفهوم التنافسية حسب الفترات التاريخية فهو يتميز بالديناميكية، وبالتالي التنافسية ليست

معرفة بشكل واضح اذ تتراوح بين مفهوم ضيق يركز على تنافسية السعر والتجارة وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاط الاقتصاد والمجتمع[1].

1.1. تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية للتنافسية:

يمكن توضيح مفهوم التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الادارية في اربعة مستويات[2]:

- **الكفاءة:** ان الفهم الاولي للتنافسية يعني ان الفرد يكون افضل من الاخرين، والافضلية تكون من خلال الكفاءة التي تتحدد عبر الانتاجية، الا ان الكفاءة لا تعني القدرة على التنافس. وهذا ما اشار اليه **بيتر دراكر Peter Drucker** حينما قال **" من العبث ان تنجز بكفاءة شيئا لا يحتاجه احد"**.
- **الاختيار:** ان التنافسية تنطوي على الاختيار الاستراتيجي للاختصاصات التي يمكن من خلالها تحقيق قيمة مضافة، وبالتالي فان الاستراتيجية التنافسية لا تعني فقط ما الذي يمكن فعله وانما ايضا ما الذي يجب فعله، اي اخذ الاختيار الذي يجعل من القيمة المضافة المحتملة في السوق الدولية اكبر من بقية المتنافسين.
- **الموارد:** التنافسية تتوقف على تعبئة الموارد المختلفة لتجسيد الاختيارات، وتتأتى هذه الموارد من الحكومة، البنية التحتية، التكنولوجيا، التعليم.....الخ.
- **الاهداف:** يتفق الاقتصاديون على ان التنافسية ليست هدفا في حد ذاتها وانما هي وسيلة اقتصادية لتحقيق الاهداف المتوخاة من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين في الدولة،

بناء على هذا يمكن صياغة مفهوم التنافسية في اطار تحقيق اهداف محددة من خلال الاستغلال الكفء للموارد التي تم تعبئتها ضمن استراتيجية محددة، فالأهداف ترتبط بتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستوى رفاهية افضل للأفراد باتباع استراتيجية واضحة ومحددة تسهم في توفير العوامل المؤدية الى تحسين انتاجية الموارد المتاحة اي الاستغلال الامثل لها، وعليه يقدم هذا المعهد تعريفين للتنافسية:

- **التعريف الموجز:** التنافسية هي تحليل كيفية ادارة الدول والشركات لقدراتها لبلوغ الربح او الرفاهية.
- **التعريف الاكاديمي**: تنافسية الدول هي مجال النظرية الاقتصادية التي تحلل السياسات والحقائق التي تشكل قدرة الدولة على خلق بيئة تسهم في استدامة خلق مزيد من القيمة من قبل المؤسسات ومزيد من الرفاهية للمواطنين والحفاظ عليها.

2.1. تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية:

يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على انها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في الدولة التي بدورها تحدد معدلات العوائد الناجمة عن الاستثمار في اقتصاد ما، وبما ان عوائد الاستثمار تشكل محوكا للنمو الاقتصادي فان الاقتصاد الأكثر تنافسية هو الاقتصاد الاقدر على النمو في المديين المتوسط والبعيد[3].

3.1. **تعريف المعهد العربي للتخطيط للتنافسية:**

التنافسية هي الاداء النسبي الحالي والاداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في اطار القطاعات والانشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الاجنبية ويعتبر قطاعا التجارة الخارجية والاستثمارات الاجنبية من اكثر المجالات المباشرة التي يتجلى فيها تزاحم الدول فيما بينها، ويميز صندوق النقد العربي بين نوعين من التنافسية[4] :

- التنافسية الجارية التي تركز على الاداء الجاري او الحالي والعوامل التي تؤثر عليه مثل الاسواق ومناخ الاعمال.
- التنافسية الكامنة وتتمثل في القدرات بعيدة الاثر على التنافسية متمثلة في البنية التحتية .

بناء على ما سبق يبدو ان التعاريف السابقة للتنافسية لا تخرج من اطار وصف للمنافسة كحالة، اي وصف لبيئة ومناخ الاعمال او وصف للمنافسة كعملية، وعليه يقدم الباحثين تعريفا لمفهوم التنافسية على انها الكفاءة في عملية المنافسة، وينطوي مفهوم الكفاءة على عنصري الاهداف والتكاليف، وعليه فان التنافسية هي التحقيق الكفء لأهداف المنافسة بأقل التكاليف.

2) **عناصر تحليلية لمفهوم التنافسية.**

1.2. **مستويات التنافسية.**

ترتبط التنافسية على ثلاث مستويات وهي الشركة، القطاع الاقتصادي والدولة، فعلى **مستوى المؤسسة او الشركة** يرتبط مفهومها بقدرة الشركة او المؤسسة على التوصل الى طرق انتاجية جديدة، قابلة للتجسيد، اكثر فعالية من الطرق الانتاجية المتاحة لدى بقية المتنافسين في السوق الدولية، اي الوصول الى ابداع انتاجي[5]. اي ضرورة اعتماد الشركة على التكنولوجيا من خلال الابداع والابتكار في العملية الانتاجية لإنتاج منتجات تتماشى واذواق المستهلكين على المستوى المحلي والعالمي، وهذا طبعا في سياق الحرية التجارية واختفاء مظاهر الدعم والحماية.

ان نجاح الشركة في الاستمرار على المنافسة دوليا يستمد من خلال الزيادة في انتاجية عوامل الانتاج، وتعد تلبية احتياجات السوق المحلي القائمة على الجودة والنوعية الخطوة الاولى في المنافسة الدولية وتلبية الطلب العالمي، وتقاس قدرة الشركة على التنافس او تنافسيتها من خلال ارباحها ونموها خلال فترة زمنية حصتها في السوق الدولي من خلال صادراتها، وبالتالي فان تعريف التنافسية على مستوى الشركة في اطار التحليل الجزئي يرتبط بالاطار النظري المحدد للسلوك الامثل للشركة القاضي بخفض التكاليف وتعظيم الارباح.

على **مستوى القطاع الاقتصادي**[6]، لا يمكن الحكم على تنافسية القطاع من خلال نجاح احدى شركات القطاع في تطوير قدراتها التنافسية، فعليه يتوجب مبدئيا تحديد فروع القطاع الاقتصادي محل الدراسة كالحديث مثلا عن تنافسية قطاع الادوية والمنتجات الصيدلانية كأحد فروع القطاع الصناعي او السياحة الطبية كأحد فروع قطاع الخدمات، ثم تقييم القدرات التنافسية لهذا الفرع من خلال قدرة الشركات والمؤسسات

المكملة لبعضها البعض على مستوى الفرع في تحقيق مزايا تنافسية تتجسد من خلال قدرتها على الحفاظ وزيادة مكانتها في السوق الدولية دون الاعتماد على اشكال الدعم والحماية، وتقاس تنافسية الفرع من خلال عدة مؤشرات اقتصادية كرصيد الميزان التجاري والارباح المحققة من طرف شركات الفرع لاقتصادي ومحصلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الفرع... الخ، ويشكل القطاع الصناعي اهم القطاعات المدروسة والتي تم على اساسها تم التنظير للتنافسية خاصة من قبل **بورتر** الذي تحدث عن كيفية بناء الاستراتيجية الصناعية وبالتالي تحقيق المزايا التنافسية وقدم مفاهيم القوى التنافسية الاساسية، الاستراتيجيات التنافسية والتسلسل القيمي [7]، ولقد لاقى القطاع الصناعي اهتماما كبيرا من حيث التنافسية وتطويرها، وهذا ما جعل الامم المتحدة تصدر تقريرا حول تنافسية الاداء الصناعي[8].

اما على **مستوى الدولة** فترتبط التنافسية ، على الرغم من الجدل القائم حول هذا المفهوم في هذا المستوى، بعدة عوامل كقدرة الدولة على الاستمرار في تحقيق معدلات دخل مرتفعة لأفرادها، او القدرة على التصدير مع ضمان مناصب عمل وجذب استثمارات اجنبية، كما انه مرتبط بالمستوى المتوقع لنصيب كل فرد قادر على العمل من اجمالي الناتج الداخلي[9]، الا ان هناك من الاقتصاديين من يعارض فكرة التنافسية على مستوى الدولة ويعتبرها خطرة وعلى رأسهم **بول كروجمان** [10]، والذي بدوره لاقى بعض الانتقادات حول انتقاداته لهذا المفهوم خاصة من قبل **مالكولم دان** من جامعة فرانكفورت بألمانيا [11].

ان الاختلاف بين المدارس والمفكرين الاقتصاديين حول امكانية تعميم مفهوم التنافسية من مستوى الشركات والقطاعات الى مستوى الدول اوجد اتجاهان غير متفقان بهذا الشأن وهما المدرسة الكلاسيكية ومدرسة المناجمنت[12].

3) **ابعاد التنافسية**.

ينطوي مفهوم التنافسية على عدة ابعاد تحليلية واهمها[13]:

- **مستوى التحليل:** يتمثل في المستويات الثلاثة المشروع، القطاع والدولة.
- **الشمول:** يتمحور حول شمول الفاعلية او الكفاءة وهي تحقيق الاهداف بأقل التكاليف، والفعالية التي تمثل الاختيار الصحيح للأهداف.
- **النسبية:** والقاضي بمقارنة اقتصاد بالنسبة لآخر او فترة زمنية بالنسبة لأخرى.

1.3. مفاهيم مرتبطة بالتنافسية.

◆ **الميزة النسبية والميزة التنافسية:**

هناك ترابط هام ما بين الميزة النسبية والميرة التنافسية[14]، فالميزة التنافسية تعد امتدادا وتطورا لمفهوم الميزة النسبية الذي يشير الى تمتع الدولة بوفرة في احد عوامل الانتاج التقليدية (العمل، راس المال والارض)، اي ان الميزة النسبية ترتبط بإنتاج سلع منافسة لانخفاض سعرها الناجم عن استخدام عوامل انتاج رخيصة، الا انه ربما من غير الممكن صمودها وبقائها في المنافسة على مستوى السوق العالمي وحتى السوق المحلي وهذا ما تهتم به الميزة التنافسية التي تعبر عن تمتع الدولة بميزة في انتاج سلعة معينة من خلال توفرها لعنصر الانتاج الحديث المتمثل في التكنولوجيا[15]، ومع التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في النصف الثاني من القرن الماضي والاتجاه المتزايد نحو العولمة وتحرير الاسواق الدولية في اطار النظام التجاري العالمي الحديث ادى الى ظهور القدرة التنافسية التي تشير الى قدرة الدولة –وليست المنشأة – في تلبية احتياجات السوق العالمية من السلع والخدمات تماشيا مع متطلبات وذوق السوق الى جانب تحقيق مستوى معيشي افضل لمواطني الدولة على المدى الطويل[16].

بناء على ما سبق نلاحظ ان الميزة النسبية ترتبط بجانب العرض من خلال انتاج سلع منافسة سعريا باستخدام عوامل انتاج تقليدية في حين ترتبط الميزة التنافسية بجانب العرض والطلب القاضي بتلبية حاجيات واذواق المستهلكين بسلع ذات جودة ونوعية عالية وهذا ما يترتب عليه استخدام عوامل انتاج تتميز بالتدريب وروح الاختراع والتجديد باستخدام التكنولوجيا[17].

◆ **المنافسة والتنافسية:**

ان المنافسة هي الشروط التي يتم وفقها الانتاج والتجارة في بلد ما[18]، فهي تهتم بحالة السوق من خلال توصيف هياكل السوق وسلوك الافراد والاعمال فيه، وبهذا تكون المنافسة تعبير عن حالة او وضعية محددة للسوق، في حين تهتم التنافسية بتقييم اداء الشركات والدول ومقارنته في ظل اسواق تتميز بظروف منافسة معينة[19].

حسب ما سبق نلاحظ ان المنافسة تشير الى حالة معينة للسوق فهي بذلك وصف ساكن او ستاتيكي لحالة السوق، اما التنافسية فهي ممارسة المنافسة في ظروف وبيئة معينة خلال فترة معينة وبالتالي تحليل ديناميكي وتقييم لأداء اقتصادي للشركات او الدول خلال فترة ما، وهذا ما يجعلنا نعتقد ان المنافسة تعبر عن حالة في حين التنافسية تعبر عن فعل او ممارسة، وكأن المنافسة عبارة عن صورة فوتوغرافية والتنافسية عبارة عن فيديو.

◆ **التنافسية والتنمية:**

مما لا شك فيه ان هناك فرق بين التنافسية والتنمية التي يعني تعريفها الكلاسيكي قدرة الاقتصاد الذي ظلت ظروفه الاقتصادية الاولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في اجمالي الناتج الوطني بمعدلات تتراوح ما بين 05% و 07% او اكثر[20]، فانه نظرا للانتقادات المتعلقة بتحديد مفهوم واضح للتنافسية وتداخل تعريف التنافسية مع مفهوم النمو، وعليه فالتنافسية مهما كان تعريفها ما هي الا وسيلة او هدف اولي وليس نهائي لضمان استمرارية النمو وتحقيق الرفاه لأفراد المجتمع من خلال زيادة معدلات انتاجية عوامل الانتاج، وعليه فان تحسين القدرات التنافسية لاقتصاد ما غايته تحقيق التنمية من خلال استمرار النمو وشموله لكافة الافراد وبذلك يمكن اعتبار التنافسية كأحد المداخل للتنمية الاقتصادية.

◆ **قياس التنافسية.**

ان اختلاف مستويات التنافسية من الشركة الى القطاع الى الدولة فان هذا يعني بالضرورة اختلاف ادوات ومؤشرات التقييم والتحليل حسب طبيعة مستوى التحليل، وبالتالي فسيتم التطرق فقط الى مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الدولة، فقياس التنافسية لأي بلد يقتضي الاخذ بعين الاعتبار كل العوامل والمتغيرات التي تعكس اوجه التنافسية بشكل مباشر او غير مباشر، وكما سبق الذكر فانه وبناء على صعوبة تحديد تعريف واضح ودقيق للتنافسية وتشعب اوجهها وتعدده، فانه لا يمكن باي حال من الاحوال قياس الاداء التنافسي لأي بلد من خلال مؤشر واحد وبالتالي عكفت المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة على بناء مؤشر مركب يمثل تقييما كميا لظاهرة يفترض انها متعددة الابعاد ويوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الابعاد المختلفة لهذه الظاهرة[21]، ويتكون هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تندرج ضمنها مجموعة من المتغيرات او المؤشرات الاولية التي تجرى لها عملية تنميط لسبب اختلاف وحدات قياسها واختلاف اتجاه تأثيرها على التنافسية، كما ان عملية التنميط تمكن من اجراء العمليات الحسابية عليه.

ان عملية بناء المؤشر المركب هي نموذج مكون من ثلاث خطوات: مدخلات النموذج، وعملية لمعالجة هذه المدخلات، ومخرجات النموذج، حيث تعتبر المدخلات هي المؤشرات الفرعية، والتي يتوقف اختيارها على أراء المحللين والخبراء والاتجاهات السياسية، ثم تتوجه هذه المدخلات (المؤشرات الفرعية) إلى مرحلة التطبيع، والوزن، والتجميع ليتم في النهاية الحصول على المؤشر المركب الذى يمثل المخرج النهائي من هذه العملية[22].

وبناء على ما سبق فان قياس التنافسية بمؤشر مركب يعكس التوجهات الفكرية للجهة المصدرة له على التنافسية واهم مكوناتها الفرعية والعوامل المحددة لها، وهذا ما سيتم التطرق له في لاحقا له اثناء عرض بناء مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر التنافسية العربية للمعهد العربي للتخطيط[23].

ثانيا: التنافسية في اطار المنتدى الاقتصادي العالمي

المنتدى الاقتصادي العالمي هو تجمع اقتصادي عالمي كبير تأسس في مدينة دافوس السويسرية سنة 1971 وكان اسمه عند التأسيس منتدى دافوس، يضم هذا المنتدى اغلب دول العالم، يجتمع سنويا في دافوس واحيانا ينعقد في مدن اخرى كنيويورك سنة 2002 ويحضره رؤساء الدول الكبرى او رؤساء حكوماتها وممثلي الشركات متعددة الجنسيات وكبار رجال المال والاعمال، يناقش المنتدى القضايا الاقتصادية العالمية ويضع الخطط لمجابهة الازمات الراهنة والمحتملة في اطار الحرية الاقتصادية والتجارية، يلاقي المنتدى معارضة من قبل مناهضي العولمة الذين اسسوا منتدى عالميا نقيضا اسمه المنتدى الاجتماعي العالمي ينعقد بالتوازي مع المنتدى الاقتصادي العالمي للتشهير واظهار ان المنتدى الاقتصادي العالمي احد ادوات الرأسمالية لاستغلال الشعوب والدول الاقل نموا.

1) **تعريف التنافسية:**

تعرف التنافسية من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، على انها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في الدولة التي بدورها تحدد معدلات العوائد الناجمة عن الاستثمار في اقتصاد ما، وبما ان عوائد الاستثمار تشكل محوكا للنمو الاقتصادي فان الاقتصاد الأكثر تنافسية هو الاقتصاد الاقدر على النمو في المديين المتوسط والبعيد[24].

من خلال هذا التعريف نلاحظ ان المنتدى الاقتصادي العالمي يقوم بتقييم شامل لبيئة ومناخ الاعمال في البدان محل التقييم، فهو بذلك يتعدى دراسة تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الى توصيف وتقييم مناخ الاستثمار بغية معرفة قدرة الاستثمارات في هذه البيئة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الانتاجية، فكلما تحسنت بيئة الاعمال بالتماشي مع المؤشرات الكلية كلما ادى الى زيادة قدرة الدولة على التنافس وبالتالي تحسن في مؤشر التنافسية.

2) **منهجية بناء مؤشر التنافسية:**

لتقييم تنافسية الدول يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا سنويا يتم فيه تقييم تنافسية اغلب دول العالم حيث يتم ترتيب الدول تنازليا حسب مؤشر التنافسية لكل دولة، ويستخدم المنتدى الاقتصادي العالمي منذ 2005 هذا المؤشر الذي يعرف بمؤشر التنافسية العالمي ويعرف اختصارا (GCI) وهو اختصار لتسميته باللغة الانجليزية Global Competitiveness Index ، ينحصر المؤشر في المجال 1-7، اي كلما اقترب من 7 فيعنى ان الدولة اكثر قدرة على التنافس وكلما انخفض دل على ضعف القدرة التنافسية للدولة[25] ويغطي هذا المؤشر بأوزان مرجحة الترابطات بين مجموعة من المكونات التي يعكس كل منها احد اوجه التنافسية، وقد تم تصنيف هذه المكونات الى 12 عنصرا وفق الاتي[26]:

المؤسسات، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطور قطاع الاعمال، الابتكار.

يتم تجميع هذه العناصر في ثلاث مجموعات وهي[27]:

- **المتطلبات الاساسية:** وتضم 04 عناصر وهي المؤسسات، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية والصحة والتعليم الابتدائي.
- **معززات الكفاءة:** وتضم 06 عناصر وهي التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية وحجم السوق.
- **عوامل الابتكار:** وتضم 02 عنصر وهي قطاع الاعمال والابتكار.

يعبر عن المجموعات الثلاثة بمؤشرات تشكل مؤشرات فرعية يتم من خلالها تكوين المؤشر العام للتنافسية لكل دولة، اي ان مؤشر التنافسية العالمية يحتسب بتجميع ثلاث مؤشرات فرعية، حيث يتم ترتيب الدول حسب كل مؤشر فرعي.

ان العناصر السابقة الذكر ليست منفصلة عن بعضها البعض فهي مترابطة ومتداخلة ويقوي بعضها البعض، فالاختراع والابتكار غير ممكن في دولة تتسم بضعف المنافسة بين الشركات واقل حماية لحقوق الملكية الفكرية، كما ان تحسن المستوى التعليمي سيساهم في رفع مستوى الانتاجية في ظل سوق عمل اكثر مرونة، كما روعي حقيقة اختلاف اهمية ابعاد التنافسية للدول[28] وبالتالي يتم التعامل مع الدول وفقا لمراحل التطور، حيث تم تقسيم الدول الى ثلاث مجموعات حسب مراحل النمو[29] وترجح فيها المجموعات الثلاثة بمعاملات مختلفة، وتتمثل هذه المراحل في[30]:

- **المرحلة الاولى: الاعتماد على عوامل الانتاج.**
  - نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في هذه المرحلة اقل من 2.000 دولار امريكي.
  - معاملات الترجيح: المتطلبات الاساسية بمعامل 60%، معززات الكفاءة بمعامل 35% وعوامل الابتكار 05%.
- **المرحلة الانتقالية من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية.**
  - نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي يتراوح ما بين 2.000 و 2.999 دولار امريكي.
  - معاملات الترجيح: المتطلبات الاساسية في المجال 40-60% ، معززات الكفاءة ما بين 35-50%، عوامل الابتكار ما بين 05-10% .
- **المرحلة الثانية: الاعتماد على الكفاءة.**
  - نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي الى 3.000-8.999 دولار امريكي.
  - معاملات الترجيح: المتطلبات الاساسية الى 40%، معززات الكفاءة 50% ، عوامل الابتكار 10%.

❖ **المرحلة الانتقالية من المرحلة الثانية الى المرحلة الثالثة.**

- نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي يتراوح ما بين 9.000 و 17.000 دولار امريكي.
- معاملات الترجيح: المتطلبات الاساسية 20-40% ، معززات الكفاءة 50% ، عوامل الابتكار 10-30%.

◆ **المرحلة الثالثة: الاعتماد على الابتكار.**

- نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي اكثر من 17.000 دولار امريكي.
- معاملات الترجيح: المتطلبات الاساسية الى 20%، عوامل الابتكار 50%، عوامل الابتكار 30%.

3) **مصادر البيانات:**

من اجل بناء هذه المؤشرات فان المنتدى الاقتصادي العالمي يميز بين مصدرين للحصول على البيانات، فحوالي ثلث المؤشرات والمعطيات يتم الحصول عليها من طرف المؤسسات والهيئات الدولية المعترف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.....الخ وتمثل مؤشرات احصائية ، اما بقية المعطيات فيتم الحصول عليها من خلال المسح السنوي لآراء الفاعلين الاقتصاديين ورجال الاعمال في مختلف الدول حول مناخ الاعمال، ويتم هذا المسح بالتنسيق مع مختلف الهيئات الشريكة في دول العالم[31]، وهذا من اجل تقييم مختلف الاوجه النوعية للتنافسية والابعاد الذي يشملها المؤشر العالمي للتنافسية وغير متاحة في مصادر الدول[32]، وبالتالي نلاحظ ان طبيعة المعطيات التي يتم من خلالها بناء المؤشر معطيات رقمية ذات مصادر محددة ومعروفة تشكل الثلث ومعطيات وصفية غير محددة المصادر عبارة عن اراء تشكل الثلثين.

ثالثا: تطور مؤشر التنافسية العالمي لبعض الدول العربية.

لتقييم طبيعة التطور في مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية المدروسة، تم الاعتماد على ثلاثة معاملات للتقييم وهي: متوسط المؤشر، محصلة التغيرات السنوية للمؤشر ومجال تغير المؤشر (المدى).

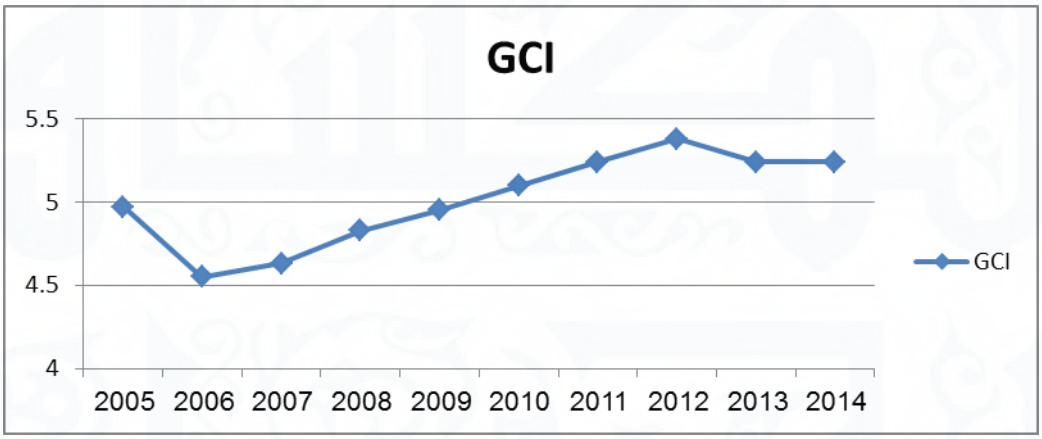
يعبر متوسط المؤشر عن قسمة مجوع قيم المؤشر خلال الفترة 2005-2014 على عدد السنوات (10 سنوات)، في حين يبين المدى او مجال التغير مقدار التغير **القيمي** في مؤشر التنافسية خلال فترة الدراسة فكبر المدى يوحي اما الى وجود تحسن في مؤشر التنافسية يعكس قدرة الاقتصاد على التحسين المضطرد لمستوى التنافسية خلال الفترة، او تذبذب في مؤشر التنافسية وعدم الحفاظ على مستوى جيد للتنافسية نتيجة وجود صدمات تسهم في اضعاف التنافسية للدولة، اما انخفاض المدى فيعكس استقرار التنافسية ربما نتيجة جمود الاقتصاد وعدم القدرة على تحسين التنافسية او الوصول الى مستوى تنافسية يتناسب مع الطاقة القصوى للاقتصاد وبالتالي استنفاذ الامكانات اللازمة لتحسين التنافسية، ولمعرفة الطبيعة **الكيفية** لهذه التغيرات القيمة تم اعتماد محصلة التغيرات السنوية الذي يشكل محصلة التغيرات الايجابية والسلبية لمؤشر التنافسية فكلما زادت هذه التغيرات في الاتجاه الموجب فهذا يعني ان التنافسية تتحسن باضطراد وكلما اتجهت الى الانخفاض فهذا يعكس التدهور في

التنافسية، وبالأخذ بمتغيري مجال التغير (المدى) ومجموع التغيرات نستطيع الوصول الى حكم عام حول قيمة وطبيعة التغير في التنافسية للدولة، وبالتالي سيتم ادراج ثلاث دول من عينة الدراسة في حين ان التحليل شمل 10 دول المذكورة.

1) **قطر:**

تعتبر قطر من افضل الدولة العربية تنافسية حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث شهد المؤشر تحسنا مضطردا خلال الفترة 2006 - 2012، والشكل البياني يوضح هذا التحسن، وتشكل سنة 2006 ادنى قيمة له حيث بلغ 4.55 ليبلغ 5.38 افضل قيمة له سنة 2012، بمحصلة تغير ايجابية طوال الفترة بلغت 0.27 نقطة ومجال تغير 0.83 وهذا يعني ان التنافسية لقطر في حالة تحسن مستمر وهذا ما يعكسه كذلك متوسط المؤشر الذي بلغ 5.01 نقطة خلال الفترة 2005-2014، وهو يعتبر افضل متوسط لدول العينة.

الشكل رقم (01): تطور مؤشر التنافسية العالمية لقطر الفترة 2005-2014



المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول رقم (01):معاملات مؤشر التنافسية العالمية لقطر الفترة 2005-2014.

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	محصلة التغيرات السنوية	مجال التغير (المدى)
2005	4.97	5.01	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 0.83+	اعلى قيمة للمؤشر 5.38
2006	4.55		0.42-		
2007	4.63		0.08+		
2008	4.83		0.20+		
2009	4.95		0.12+		
2010	5.10		0.15+	مجموع التغيرات السلبية 0.56-	ادنى قيمة للمؤشر 4.55
2011	5.24		0.14+		
2012	5.38		0.14+		
2013	5.24		0.14-		
2014	5.24		0.00		
				0.27+	0.83

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

2) الامارات العربية المتحدة:

الشكل رقم (02): تطور مؤشر التنافسية العالمية للإمارات العربية المتحدة الفترة 2005-2014



المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول رقم (02):معاملات مؤشر التنافسية العالمية للإمارات العربية المتحدة الفترة 2005-2014.

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	محصلة التغيرات السنوية	مجال التغير (المدى)
2005	4.99	4.90	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 0.86+	اعلى قيمة للمؤشر 5.33
2006	4.66		0.33-		
2007	4.50		0.16-		
2008	4.68		0.18+		
2009	4.92		0.24+		
2010	4.89		0.03-	مجموع التغيرات السلبية 0.52-	ادنى قيمة للمؤشر 4.50
2011	4.89		0.00		
2012	5.07		0.18+		
2013	5.11		0.04+		
2014	5.33		0.22+		
				0.34+	0.83

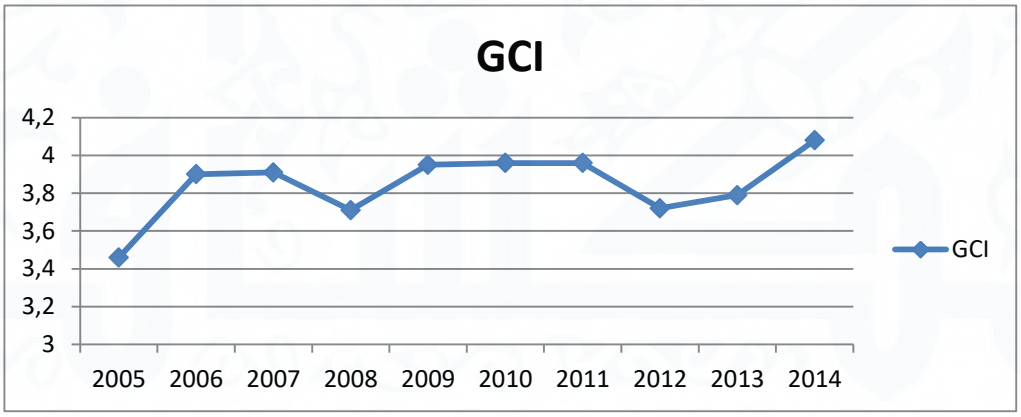
المصدر: من اعداد الباحثين بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

تعتبر الامارات العربية المتحدة من افضل الدول العربية من حيث التنويع الاقتصادي والتخلص من الاعتماد الريعي القائم على تصدير النفط، كما ان مؤشر التنافسية لها شهد خلال الفترة 2007-2014 تحسنا عاما، حيث انتقل من القيمة 4.50 سنة 2007 ليصل الى 5.33 سنة 2014 كما ان متوسط الفترة بلغ 4.99 في حين كانت طبيعة التغير خلال الفترة 2005-2014 ايجابية بلغت +0.34 في مجال او مدى واسع بلغ 0.83.

3) **الجزائر:**

يلاحظ من خلال الشكل البياني ان مؤشر التنافسية للجزائر يشهد اضطرابا تراوح بين تحسن في فترات 2005-2006 و 2012-2014 وتدهورا في فترات اخرى 2007-2008 و 2011-2012 وشبه استقرار في الفترة 2009-2011 ، ورغم ان متوسط الفترة يعتبر محتشما مع بقية دول العينة حيث بلغ 3.84 الا ان مدى التغير كان معتبرا حيث بلغ 0.62 بمحصلة ايجابية كذلك بلغت 0.62 وهذا ما يعطي فكرة بقدرة الاقتصاد الجزائري على تحسين التنافسية الا انه ما يلبث ان يتراجع وهذه في الحقيقة هشاشة تعود ربما لتأثير الصدمات خاصة الخارجية المرتبطة بسعر النفط على التنافسية للجزائر.

الشكل رقم (03): تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر الفترة 2005-2014.



المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

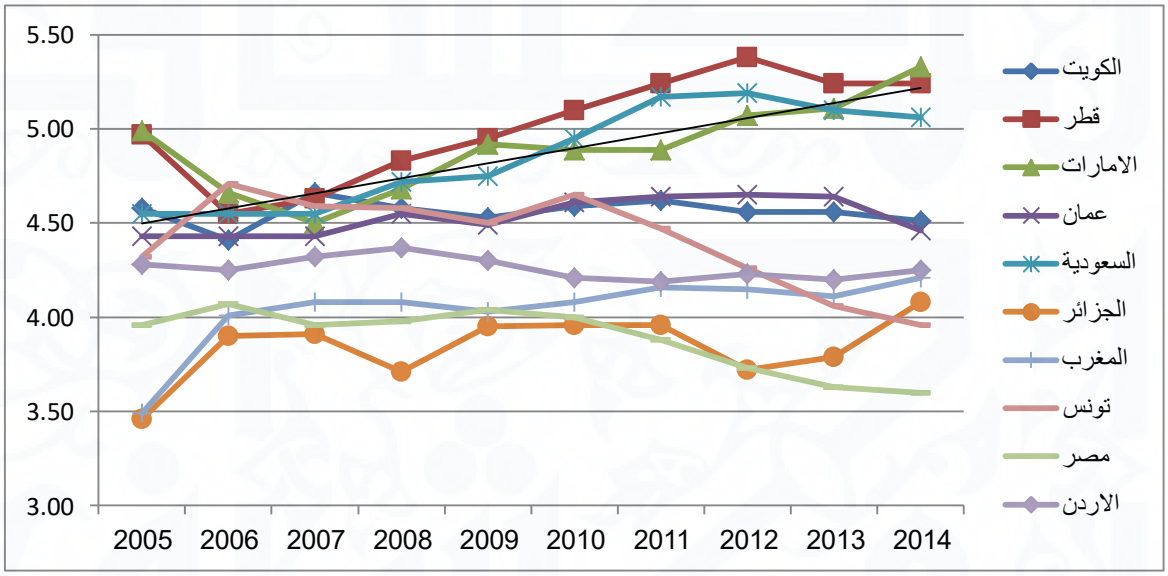
الجدول رقم (03): معاملات مؤشر التنافسية العالمية للجزائر الفترة 2005-2014.

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	محصلة التغيرات السنوية	مجال التغير (المدى)
2005	3.46	3.84	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 1.06+	اعلى قيمة للمؤشر 4.08
2006	3.90		0.44+		
2007	3.91		0.01+		
2008	3.71		0.20-		
2009	3.95		0.24+		
2010	3.96		0.01+	مجموع التغيرات السلبية 0.44-	ادنى قيمة للمؤشر 3.46
2011	3.96		0.00		
2012	3.72		0.24-		
2013	3.79		0.07+		
2014	4.08		0.29+		
				0.62+	0.62

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

4) ملخص تطور مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية.

الشكل رقم (04): تطور مؤشرات التنافسية العالمية للدول العربية الفترة 2005-2014



المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

كما يبين الشكل البياني فان الجزائر في اخر المجموعة الى غاية 2012، في حين هناك ريادة لقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ابتداء من سنة 2008، في حين تقاربت كل من الكويت وعمان عند نفس المستوى، اما المغرب والاردن فيلاحظ الاستقرار النسبي في مؤشريهما، في حين يبدو التدهور الواضح في مؤشري كل من تونس ومصر ابتداء من سنة 2010 .

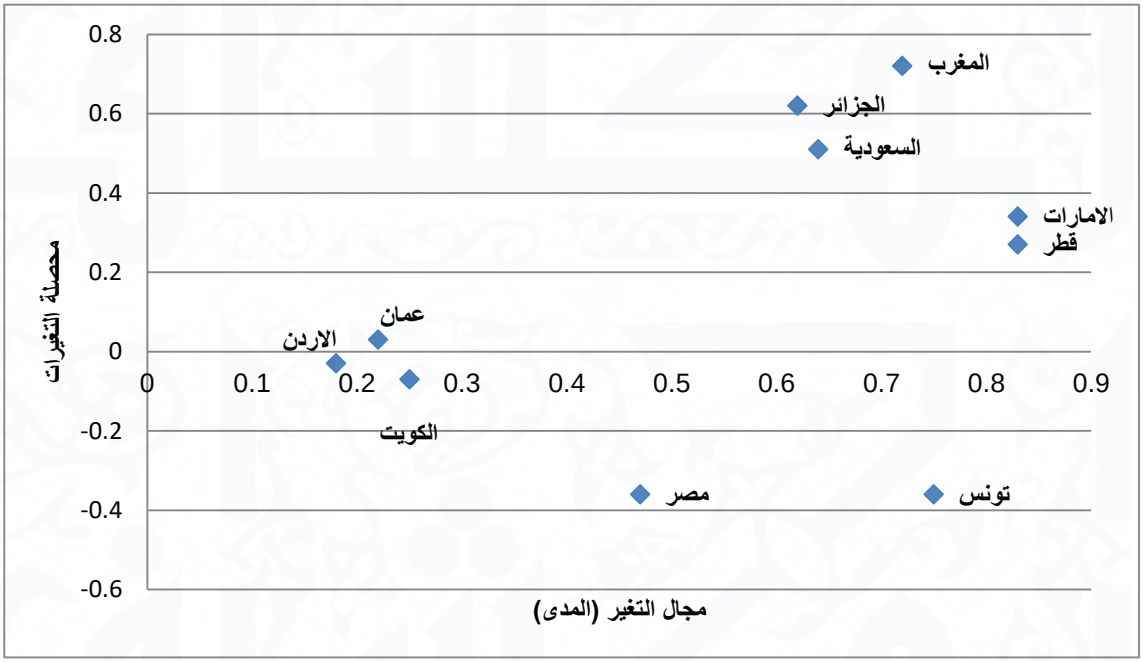
من اجل تعميق التحليل ومعرفة طبيعة هذا التطور، وليس تحليل اسبابه، سيتم مقارنة هذه الدول من خلال مؤشري مجال التغير (المدى) ومحصلة التغيرات السنوية.

الجدول رقم (04):ملخص متغيرات الاداء التنافسي للدول العربية الفترة 2005-2014.

	متوسط المؤشر	محصلة تغيرات المؤشر خلال الفترة	مجال التغير خلال الفترة(المدى)
قطر	5.01	0.27+	0.83
الامارات العربية المتحدة	4.90	0.34+	0.83
المملكة العربية السعودية	4.85	0.51+	0.64
الكويت	4.56	0.07-	0.25
عمان	4.53	0.03+	0.22
الجزائر	3.84	0.62+	0.62
تونس	4.41	0.36-	0.75
الاردن	4.26	0.03-	0.18
المغرب	4.04	0.72+	0.72
مصر	3.88	0.36-	0.47

المصدر: من اعداد الباحثين

الشكل رقم (05): متغيرات الاداء التنافسي للدول العربية الفترة 2005-2014



المصدر: من اعداد الباحثين

يبين الشكل البياني اعلاه التوليفة البيانية لمجال او مدى تغير التنافسية ومحصلة التغير الكلية خلال الفترة 2005-2014، فمحور الفواصل (الافقي) يبين المدى او مجال التغير في حين يبين منحنى التراتيب (العمودي) محصلة التغيرات للفترة 2005-2014 ، وعليه كلما كانت الدولة في اعلى اليمين في الشكل البياني فهذا يعني ان مجال التغير واسع قيميا ومحصلة التغير كانت ايجابية ومعتبرة، اي ان التنافسية تحسنت وبسرعة وهي افضل منطقة وكلما اتجهت الدولة الى اعلى اليسار فهذا يعني انه رغم انخفاض مجال التغير (المدى) الا ان محصلة التغيرات ايجابية اي ان التنافسية تحسنت ببطء وفي مجال محدود، اما اذا تواجدت الدولة في اسفل اليمين فهذا يعني ان هناك مجال او مدى تغير كبير بمحصلة ضعيفة مما يشير الى تذبذب الاداء التنافسي وتعرضه للصدمات ان التنافسية تتحسن ثم تتدهور، وكلما اتجهت الى اليسار فهذا يعنى انخفاض مجال التغير (المدى) مرفقا بمحصلة تغيرات ضعيفة توحى بسكون الاداء التنافسي وضعفه، كما ان حجم الكرات المبينة للدول يعكس قيمة متوسط المؤشر فكلما كان المتوسط كبيرا كلما كانت الكرة اكبر كما هو الحال بالنسبة لقطر، وكلما كان المتوسط ضعيفا كلما كانت الكرة اقل كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

بناء على ما سبق وبترجيح محصلة التغيرات السنوية على مجال التغير (المدى)، فإننا نلاحظ ان افضل تطور للأداء التنافسي كان للمغرب (0.72+، 0.72) تليها الجزائر (0.62+، 0.62) ثم المملكة العربية السعودية (0.51+، 0.64)، ورغم ان متوسط المؤشر لدولة قطر كان اولا بقيمة 5.01 فان تطور اداءها التنافسي كان خامسا (0.27+، 0.83) بعد الامارات العربية المتحدة (0.34+، 0.83)، ثم تأتي عمان (0.03+، 0.22) ثم الاردن (0.03-، 0.18) ثم الكويت (0.07-، 0.25) ثم مصر(0.36-، 0.47) واخيرا تونس (0.36-، 0.75).

الخاتمة:

مما لاشك فيه ان موضوع التنافسية لا يزال محل نقاش وجدل بين الاقتصاديين والمفكرين، لأنه موضوع ديناميكي يتغير مفهومه حسب الحقب الاقتصادية وحسب مستويات التحليل كنا انه يرتبط بعدة مفاهيم اقتصادية اخرى.

ان الاختلاف الجوهري بين الاقتصاديين حول التنافسية يكمن في مستوى التحليل اذ ان هناك اتفاق حول هذا المفهوم على مستوى الشركة او القطاع في حين بقي الجدل قائما على مستوى الاقتصاد ككل او الدولة.

ان قياس التنافسية للدول حسب المنظمات الدولية يتم من خلال مؤشرات مركبة تتكون من مؤشرات فرعية تعكس تصور وفلسفة الجهة التي تقوم بالقياس لمفهوم التنافسية ومحدداتها والعوامل المؤثرة فيها.

ان الدول العربية وفي سياق مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي حافظت تقريبا على نفس المركز النسبي لها طوال الفترة 2005-2014 ، حيث تصدرت دولة قطر الصدارة بمتوسط مؤشر للفترة بلغ 5.01 في حين تذيلت الجزائر المجموعة بمتوسط مؤشر للفترة بلغ 3.84.

ان متوسط المؤشر للفترة لا يعكس حقيقة تطور الاداء التنافسي، وعليه فبإدخال متغيري محصلة التغير السنوي ومجال التغير (المدى) مع ترجيح متغير محصلة التغير السنوي على متغير مجال التغير (المدى) فإننا وجدنا ان افضل تطور للأداء التنافسي كان مخالفا حيث اصبحت المغرب في الريادة تليها الجزائر ثم المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر، عمان، الاردن، الكويت، مصر واخيرا تونس.

المراجع والإحالات:

1. محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، دورية جسر التنمية، العدد 24، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص 05.
2. Stephane Garelli, **The Fundamentals and History of Competitiveness,** IMD world competitiveness yearbook 2014, Lausanne: IMD, 2014, P 488.
3 .The Arab World Competitiveness Report 2013: World Economic Forum (WEF) and the European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), Geneva, 2013, p 7.
4. تقرير التنافسية العربية، الاصدار الاول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 25.
5. M Porter; **Choix Stratégiques et Concurrence (Traduction Philipe de la vergne)**, édition Economica, 1982, P 48.
6. يتمثل القطاع الاقتصادي في مجموعة الشركات والمؤسسات التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي الرئيسي، ويقسم الاقتصاد تقليديا الى ثلاثة قطاعات رئيسية هي القطاع الزراعي (القطاع الاول)، القطاع الصناعي (القطاع الثاني) وقطاع الخدمات (القطاع الثالث)، لمزيد من التفاصيل انظر:
- محمد بشير علية، **الموسوعة الاقتصادية الحديثة (فرنسي -انجليزي -عربي)**، تونس: مركز النشر الجامعي ودار سحر للنشر، 2013، ص 486.
7. Dan A.Seni, **Analyse Stratégique et Avantage Concurrentiel**, Canada, Presses de l'université du Québec, 2013, P 28.

8. Shyam Upadhyaya and Shohreh Mirzaei Yeganeh, **Competitive Industrial Performance 2014**, WP 12/2014,Vienna: UNIDO, 2015.
9. Michael E.Porter and others, **The Determinants of National Competitiveness**, WP 18249, Cambridge: NBER, on line (www.nber.org/papers/w18249), 2012,P 09.
10. Paul Krugman, **Competitiveness : A Dangerous Obsession**, Foreign Affaires, 73, 12, on line (https://www.foreignaffairs.com/articles/1994-03-01/competitiveness-dangerous-obsession) 1994, p 28.
11. Malcolm H.Dunn, **Do Nations Compete Economically**, Intereconomics, November 1994, on line (www.uni-potsdam.de/.../**Do_Nations_Compete_Economically**.pdf*), 1994, P 303.*
12. A.J.Smit; **The competitive advantages of nation: is Porter's Diamond Framework a new theory that explains the international competitiveness of countries?**, southern African business review, Vol 14, Num 01,2010.

13. نفس المرجع، ص 08.

14. تشكل الميزة النسبية الاساس الذي اعتمد علية الكلاسيك وفي طليعتهم **ديفيد ريكاردو** في تفسير اسباب قيام التجارة الدولية والتخصص الدولي للعمل، وانطلقت من فكرة التكلفة النسبية القائمة على اساس الوفرة او الندرة النسبية لعوامل الانتاج التي كانت في الاساس عوامل طبيعية (هبات) وليست عوامل مكتسبة.

15. تجدر الاشارة الى ان النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية من خلال نموذج الفجوة التكنولوجية قد فسرت اسباب التجارة في السلع كثيفة التكنولوجيا الى وجود فجوة تكنولوجية بين اطراف التبادل التجاري ولم تقدم تفسير اسباب هذه الفجوة التكنولوجية.

16. سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 282

17. للتفصيل في العلاقة ما بين اسس الميزة النسبية والميزة التنافسية يمكن الاطلاع على:
- Satya Dev Gupta, **Comparative advantages and competitive advantages: an Economics Perspective and a synthesis,** Canada: St Thomas university, (http://www.stu.ca/academic/econ/gupta/publications.htm), May 2009.

18. محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 08.

19. رياض بن جليلي، **من التنافسية على الصعيد الدولي الى المنافسة على الصعيد الوطني**، دورية جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط،

20. ميشيل تورادو، **التنمية الاقتصادية (تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)**، الرياض: دار المريخ للنشر، 2006، ص 50.

21. بلقاسم العباس، **المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول**، دورية جسر التنمية، العدد 75، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2008، ص 04.

22 . مها عز الدين سيد و مدى محمد حافظ، **دليل تكوين المؤشرات المركبة**، مصر: كجلس الوزراء، 2006، ص 08.

23. تجدر الاشارة الى وجود عدة منظمات دولية تصدر تقارير دولية دورية حول التنافسية كالمعهد الدولي للتنمية الادارية بلوزان **(IMD)** الا ان الدراسة ولأسباب منهجية اهمها عدم تغطية تقارير هذه المنظمة لجل المنطقة العربية خلال فترة الدراسة اقتصرت على منظمتين دوليتين وهما المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد العربي للتخطيط.

24. The Arab World Competitiveness Report 2013:op cit, p 7.

25. التقارير متاحة على الموقع الالكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي: www.weforum.org

26. The Arab World Competitiveness Report 2013, Op. Cit, p7.

27. للاطلاع على اكثر تفاصيل مكونات المجموعات الثلاثة والمعاملات او الاوزان الترجيحية انظر:
- The Global Competitiveness Report 2013-2014: World Economic Forum (WEF), Geneva, 2013, pp 49-51.

28. فحتى تتسم الدولة بالنمو الاقتصادي المستمر يجب ان تتميز سلعها وخدماتها بالجودة المستمرة بما يسمح باستدامة مستويات الانتاجية اللازمة للحفاظ على مستويات اجور اعلى.

29. يراعى في تحديد هذه المراحل عاملين هما: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي واهمية الموارد الطبيعية للدولة من خلال نسبة صادرات المواد الاولية الى اجمالي الصادرات.

30.The Global Competitiveness Report 2013-2014, Op. Cit, p 10.

31. في الجزائر يتم المسح بالتنسيق مع مركز البحوث الاقتصادية التطبيقية للتنمية والمعرف باسم كرياد (**CREAD).**

32. The Arab World Competitiveness Report 2013, Op.cit, P 8.

مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)

طارق قدوري
جامعة حمه لخضر الوادي - الجزائر
Tarek_kaddouri@yahoo.fr

Contribution to Rationalizing Government Spending on Economic Development in Algeria.

Applied for the study period (1990 – 2014)

Tarek kaddouri University of of elchahid hamma lakhdar – Algeria

Received: 14 Jan 2016 *Accepted: 09 July 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص :

تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومعها كافة أدوات السياسة المالية، وانعكس هذا التطور على مفهوم الإنفاق العام إذ أنه الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية.وقد استخدام المنهج الوصفي والأساليب القياسية لمعرفة حجم وهيكلة الإنفاق الحكومي في الجزائر.

وخلصت الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج أهمها تزايد الإنفاق الحكومي في الجزائر انعكاسا لتوجه الدولة الاجتماعي،كما تبين أن للإنفاق الحكومي أهمية في توجيه محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر.مما يستدعي ترشيد هذا الإنفاق وتوجيهه نحو مجالات تخدم التنمية الشاملة ، والتأكيد على ضرورة التوجه نحو المزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم لما لهم من قوة دافعة لتنمية ، مع الاستمرار في بناء قاعدة صلبة من البنية التحتية والمادية والاجتماعية المحفزة للنمو لتحقيق تنمية حقيقة عادلة ومستدامة .

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية ، ترشيد الإنفاق الحكومي، الميزانية العامة، نظام تحليل التكلفة والعائد، نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

رموز Jel : *E62, H50*

Abstract:

The evolution of the role of the State in economic activity developed with all the financial and policy instruments reflected the evolution of the concept of public spending as it means used by the State in achieving economic objectives, and may use a descriptive and standard techniques to illustrate the evolution of the size and structure of government expenditure in Algeria. The paper concluded that a group of the most important outcomes of increased government spending in Algeria with capped state social importance of government spending in Algeria in targeting the determinants of economic development, which calls for streamlining this spending towards areas serve the overall development, and emphasize the need to move towards more spending on health and education for their driving force for development, while continuing to build a solid base of infrastructure, material and social drivers of growth for the development of fair and reality Sustainable.

Keywords: *Economic development, Financial policy, The general budget, Rationalization of government spending.*

(JEL) Classification : E62, H50

تمهيد:

تمثل التنمية هدفاً تسعى جميع الأمم بمختلف ثقافاتها وأيدلوجياتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل. ولأهميته عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك للوصول إلى المتغيرات التفسيرية لطبيعة التنمية.

ويعد الإنفاق الحكومي ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤكد كثير من الدراسات التطبيقية على أهميته باعتباره أحد المتغيرات المحددة لعملية التنمية. ويوضح الإنفاق العام البرامج الحكومية في المجالات كافة في صورة أرقام وإعتمادات تخصص لكل جانب منها. ولقد تبلورت صيغة لتعريف للإنفاق العام وهي : مبلغ من المال يخرج من ذمة شخص إداري سدادا لحاجة عامة.

ولقد شهدت معظم دول العالم زيادة ملحوظة في نفقاتها العامة بشقيها الاستثماري والجاري، وذلك نتيجة للاعتماد عليه في تمويل الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة التي تقدم لأفراد المجتمع الذين يعدون وسيلة فعالة في التنمية الاقتصادية وهدفا لها في الوقت نفسه.

ويهدف البحث إلى معرفة حجم الذي يلعبه الإنفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي في الجزائر. وتحديد أي أنواع النفقات أكثر دفعا لنمو وبالتالي إمكانية تحديد أولوية الإنفاق العام وترشيده لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة. مع تحليل توزيع الإنفاق العام على الاستخدامات المختلفة في الجزائر ، وذلك لمعرفة اتجاهات الإنفاق العام التي تعكس مستوى إنتاجيته وفاعليته. وصول إلى اقتراح منهج لتحديد أولويات الإنفاق العام في الجزائر. واقتراح آليات لترشيد الإنفاق الحكومي من خلال الاحتكام إلى المعايير المستخدمة في توجيه الإنفاق العام والبعد عن الإسراف والتبديد والاستغلال، والانحياز إلى معايير الكفاءة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للألفية.

و الملاحظ أن في كل مراحل التنمية في الجزائر كان للإنفاق الحكومي الدور البارز في توفير متطلبات التنمية، وتعد العلاقة بين الإنفاق العام وفعاليته وأثاره على التنمية الاقتصادية من الدراسات التي لم تتوصل إلى استنتاجات حاسمة ومنه يثار تساؤل رئيسي وهو محور مشكلة الدراسة:

هل ساهم تدخل الدولة في توجيه الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للألفية في الجزائر للفترة 1990 -2014 ؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسية أسئلة فرعية أخرى تركز الدراسة مضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها:

- ماهي خصائص التنمية الاقتصادية في الجزائر وأهم محددتها ؟
- ماهية الإنفاق العام وما هي آليات ترشيد الإنفاق الحكومي لتحيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر؟
- ما هو الإنفاق القطاعي الأكثر دفعا لأهداف التنمية في الجزائر؟

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة التي قد تطرح في مثل هذه الدراسة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه.

1 - اختلفت سياسات الإنفاق العام على قطاعات الاقتصاد الوطني باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية والأهداف المتبناة في كل مرحلة وارتبط ذلك بمدى وفرة موارد تمويلها.

2 - غياب إستراتيجية واضحة لأولويات الإنفاق العام في الجزائر وعدم ترشيده انعكس على كفاءته وفاعليته في تحقيق أهداف التنمية.

3 - الإنفاق على التعليم والبحث العلمي والصحة والضمان الاجتماعي هي نفقات تدعم عمليات التنمية البشرية ومكافحة الفقر في الجزائر.

وتعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي وذلك لتحديد المشكلة ووصفها والرصد النظري لأدبيات الموضوع.كما اعتمد على أسلوب التحليل المقارن باستخدام السلاسل الزمنية للإنفاق العام وعناصره المختلفة مع استخدام نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين بنود الإنفاق العام وتأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية (التعليم ،الصحة ،العدالة ،النقل والمواصلات) ونموذج لبيان الأثر الإنفاق الكلي على المتغيرات الاقتصادية (الدخل ،سعر الفائدة، عجز الموازنة، حجم التوظيف) .

وسنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي والديوان الوطني لإحصائيات وتقارير صندوق النقد الدولي في إعداد السلاسل الزمنية للفترة 1990 -2014 م.

ومن الدراسات الرائدة دراسة حديثة لـ **Ling pinghan**[خ] بعنوان : الإنفاق الحكومي وراء نمو غرب الصين مقاطعة كنموذج. قامت بدراسة تأثير برامج التنمية المختلفة على مكونات الإنفاق العام واهتمت بتحليل ومقارنة برامج الإنفاق العام في الصين قبل وبعد برامج التنمية.وتوصلت إلى حدوث تراكم للإنفاق العام في كل من مجالات البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي كما تم إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات في الإنفاق التي تخدم الأنشطة التي تتميز بعائد اقتصادي مرتفع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية الأخرى مثل تحسين توزيع الدخل والرعاية الصحية، والتعليم والبحث العلمي.

و في دراسة بعنوان : التنمية الاقتصادية والإنفاق العام في الاقتصاد اليوناني لـ: [ر] **Nikolaos Dritsakis** وهدفت الورقة في بناء نموذج اقتصادي قياسي للتحقق من العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية. النموذج المستخدم يحتوي على نظام لخمس وظائف والمكونات الثلاثة التي تفسر الأجور والبطالة ، والأسعار والاستهلاك وتحديد الاستثمار في الاقتصاد اليوناني. تم الحصول على التقديرات والمعادلات في هذا النموذج باستخدام ، طريقة المربعات الصغرى المتطورة وبيانات تغطي الفترة من عام 1961 إلى عام 2000. وقد توصلت الدراسة وبصفة عامة أن التغيرات في الإنفاق العام تأثيرات ايجابية في جميع المتغيرات الاقتصادية ولاسيما تلك المتعلقة بتنمية الاقتصادية.

ومن الدراسة العربية نجد يسرى حسين طاحون دراسة تحت عنوان [ش]: أوليات الإنفاق العام واثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1992 -2011. هدف البحث إلى دراسة هيكل الإنفاق العام في السعودية وقياس العلاقة بين بنود الإنفاق العام في السعودية وبين معدل النمو الاقتصادي

بكافة أبعده . وفي ضوء ذلك وطبقا للنتائج المتحققة، وُضع هيكل مقترح لأولويات الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية بما يخدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

وفي دراسة للاقتصاد السوري لـ محمد صقر و آخرون بعنوان [24]: الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري ، وقف البحث عند سياسة الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية ومالها من دور في عملية التنمية الاقتصادية، ويظهر الدور الذي لعبته هذه السياسة بشقيها الجاري والاستثماري في المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري ، كما يقوم بدراسة الدعم الحكومي والرواتب والأجور ، وجهين من أوجه الإنفاق العام ، ويتوقف بذلك عند التحديات التي تواجه سياسة الدعم ، ودراسة سياسة الرواتب والأجور وعرض المشاكل المتعلقة بها. كما التوقف عند الإصلاحات الواجب القيام بها لتقوم سياسة الإنفاق العام بدورها كأداة مالية دافعة لعملية التنمية الاقتصادية ،من ضرورة التنسيق بين الجهات المسئولة عن الإنفاق العام ، إلى العمل بمبدأ إنتاجية النفقة، والإسراع بتفعيل سوق الأوراق المالية في سورية وتطوير الأجهزة المصرفية و المالية .

وفي دراسة خاصة بالاقتصاد المصري لـ فتحي على سعد عبد النبى بعنوان [25]: توزيع الإنفاق العام في مصر وتأثيره على العدالة الاجتماعية. تناولت الدراسة الإنفاق العام وعلاقته بالعادلة الاجتماعية في النظرية الاقتصادية . وخصص القسم الثاني لتأثير توزيع الإنفاق العام على الاستخدامات المختلفة على العدالة الاجتماعية في مصر خلال الفترة الممتدة من 1983 إلى 2004. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الإنفاق العام كالنسبة لناتج المحلي تراجعت خلال فترة الدراسة باستثناء الدين العام المحلى . مع ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق العام على كل من الصحة والتعليم إلى حد ما، إلا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة السكانية. مع تسجيل عدم عدالة في توزيع الإنفاق العام على الصحة في مصر حيث تميز لصالح الإدارة المحلية وإهمال الرعاية الصحية العلاجية .أما بالنسبة للإنفاق على التعليم فتبين أن الإنفاق العام الاستثماري في الخدمات التعليمية مسئول عن 22.14 % من عدم العدالة الاجتماعية .

ومن أهم الدراسات الحديثة التي عالجت الاقتصاد الجزائري نجد دراسة بن عزة محمد بعنوان [26]: " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف". دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر للفترة 1963 -2013. ويؤكد أن تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير. وفي المدى الطويل أكد لنا أن زيادة الإنفاق العام أثره محدود على الناتج المحلي الإجمالي، ومن نتائجه أن مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام.

ثانيا : ترشيد الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية:

2-1 : مفهوم التنمية الاقتصادية و مؤشراتها:

أكد الاقتصادي Todaro [27] أن التنمية هي عبارة عن مجموعة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية أو التنظيمية ينتقل بواسطتها المجتمع بأسره من وضع غير مرضي إلى وضع أخر يعتبره الأفراد، ماديا وروحيا، أفضل وأكثر إنسانية. وقد عرف البنك الدولي في تقريره عام 1991 التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات معتمدة في

التغيير الهيكلي للاقتصاد القومي بهدف التحسين في حياة الأفراد ليس فقط من ناحية الدخول المرتفعة ولكنها تضم أيضا مستوى أفضل من التعليم ومستويات مرتفعة من الصحة و انخفاض و اختفاء الفقر. والتنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل تفاعل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية.

وقد استخلص (Hicks&Streeten1979) [8] نتيجة مراجعتهم لقصور في أداء الـGNP في قياس التنمية باستعمال المؤشرات الاجتماعية والبشرية هو أكثر المكملات لـ GNP أهمية. واقترح الباحثون من مختلف النظم العلمية مؤشرات متنوعة لتنمية وذلك في محاولة لإيجاد مقياس مناسب منهم معهد بحوث الأمم المتحدة. وحديثا أجرى معهد الأمم المتحدة تعديلا في تركيب ومكونات دليل مستوى المعيشة وأسماه مؤشر مستوى المعيشة الموحد (Level Of Liviving Unitary Index) . وضع هذا الدليل استجابة إلى الشعور بأنه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقيرة اقتصاديا فإن النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد. واعتماد ثلاثة اهتمامات اعتبرت كونية هي : رغبة الناس في إنقاص وفيات الرضع ، وفي إطالة أمد الحياة ،وفي إزالة الأمية.

2-2 : أهداف السياسة المالية وأدواتها :

تعرف السياسة المالية بأنَّها استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني،والعمالة، والادخار والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية،نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى العام للأسعار ومستوى الدخل الوطني .

ويعتبر الإنفاق الحكومي أداة مهمة التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع حاجات المجتمع العامة وتحقيق أهدافه،وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها وإدارتها إلا أن حجم هذا الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

وقد اختلفت طرق تقسيم الإنفاق العام حسب الهدف المرجو تحقيقه من ذلك التقسيم ومن أهم هذه التقسيمات،التقسيم الاقتصادي و التقسيم الإداري،فالتقسيم الاقتصادي الهدف منه معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي. وينقسم إلى قسمين الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي[لح لخ]. أما بالنسبة للتقسيم الإداري فالهدف منه توضيح العلاقات المالية المختلفة التي تقوم بها الحكومة، كما يساعد هذا التقسيم على إعداد الميزانية العامة للدولة.

ويصنف الإنفاق الحكومي طبقا لإحصاءات مالية الحكومة الصادرة من الصندوق النقد الدولي إلى نوعين من التصنيفات هما الاقتصادي والتصنيف الوظيفي. ووفقا لتصنيف الأول يقسم إجمالي الإنفاق الحكومي إلى المكونات رئيسية، الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري وصافي الإقراض.كما يصنف الإنفاق الجاري اقتصاديا إلى الأجور والرواتب،والإنفاق على شراء السلع و الخدمات ،مدفوعات الفائدة والدعم و المدفوعات التحويلية.أما التصنيف الثاني هو التصنيف الوظيفي الذي من خلاله يقسم الإنفاق الحكومي طبقا لوظائفه، كالإنفاق على الخدمات العامة والإنفاق على الأمن والدفاع، الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة والإنفاق على الضمان الاجتماعي، والإنفاق على السكن.

2-2-1 : ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

أكد التاريخ الاقتصادي للسنوات الـ 150 الفائتة أن النمو الاقتصادي ترافق وارتفاع الإنفاق العام منذ منتصف القرن التاسع عشر[لخ لخ]. وقد عرف هذا الارتباط الطويل الأمد " بقانون واغنر ". وفي دراسة قام بها (Wiseman&Peacock) عن تطور النفقات العامة في المملكة المتحدة خلال الفترة (1890 -1955) [12]. توصلت إلى القول بأن النفقات العامة في المملكة المتحدة تخضع للقانون العام والمحور الرئيسي لهذه الفرضية أن الإنفاق الحكومي ينمو نتيجة لنمو الإيرادات. إلا أن هذه الفرضية ركزت على عوامل سياسية وغير اقتصادية مثل الاضطرابات والحروب والهزات الاجتماعية التي ينتج عنها تزايد في الإنفاق العام بشكل قفزات وزيادة غير منتظمة في الإنفاق، وقد ارجع (Wiseman&Peacock) هذه الزيادة إلى أثر الإحلال أن الزيادة في النفقات العامة نتيجة لحدوث الهزات الاجتماعية والاضطرابات والحروب. وأثر التركيز يقصد به الزيادة في الإنفاق العام ترجع إلى الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمات العامة ،وارتفاع مستوى كفاءة الأجهزة الحكومية التي تقدم هذه الخدمات. ولكن في الواقع العلمي نجد أن التقدم الاقتصادي و التغيرات الهيكلية في الاقتصاد أحدثت زيادات كبيرة ومنظمة في حجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة.

كما قام كل من (Musgrave&Rostow)[13] في إطار نماذج التنمية في تحليل نمو الإنفاق العام ،بربطه بمراحل النمو الاقتصادي للدولة حيث بين أنه في المرحلة المبكرة من مراحل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يكون الاستثمار العام النسبة الأكبر من الاستثمار الكلي،لأن القطاع العام في تلك المرحلة ،يجب عليه إنشاء البنية التحتية مثل خدمات (الطرق والمواصلات ،والعدالة والأمن ،الصحة والتعليم ..الخ). وهذا النوع من الاستثمارات ضروري في مرحلة الانطلاق في مرحلة المتوسط من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد (رستو) على أنه عندما يصل الاقتصاد مرحلة النضوج ينتقل الإنفاق العام من إنفاق على البنية التحتية إلى الإنفاق على التعليم والصحة والسلع الترفيهية. وفي مرحلة الاستهلاك الكبير التي تتميز باتجاه القطاعات القيادية إلى إنتاج السلع المعمرة ،يزداد طلب أفراد المجتمع على هذه السلع مثل السيارات و الأجهزة الكهربائية المختلفة فتتجه الاستثمارات نحو توفير هذه السلع.

2-2-2 : مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي و متطلبات نجاحه:

لقد كان التشريع المالي الإسلامي صاحب الفضل والسبق في تحديد مضمون كلمة الترشيد ووضع قواعده،فقد جاء في سورة الفرقان قوله تعالى : " والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما " الفرقان آية 67. أي الذين ليسوا بمبذرين في إنفاقهم ،فيصرفون فوق الحاجة ،ولا بخلاء على أهليهم فيقصرون في حقهم ،وخير الأمور أوسطها (ابن كثير).

وعن طريق هشام بن عروة عن زوجته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء بنت أبي بكر قالت : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : انفق هكذا وهكذا و هكذا ، ولا توعي فيوعي الله عليك ،ولا توكي فيوكي الله عليك . صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم. أي لا تحبسوا الأموال في أوعية البخل ، ولا تشدوا عليه الوكاء، وهو ما يشد به رأس القربة[14] .

ولقد نشأ مصطلح الرشاد الاقتصادية والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية ،ولو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام ، فهو يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها. هو العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.من خلال حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تقوم بها الدولة وتلك التي يقوم بها القطاع الخاص. مع استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع. وبذلك فإن الهدف الرئيس من عملية ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق الحكومة الأهداف المحددة باستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن .[15]

وبالإضافة إلى الميزانية و بنودها وتطورها إلى موازنة البرامج والأداء لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ظل ترشيد الإنفاق الحكومي، أنظمة تساعد صناع القرار في القطاع العام على تطبيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية في توجيه الموارد النادرة منها نظام تحليل التكلفة والعائد كأداة لدراسة الجدوى الاجتماعية للمشاريع العامة ،حيث تبحث هذه الأداة في تكاليف وعوائد البدائل التي أمام صناع القرار بحيث يستطيع أن يحيط بآثار تلك البدائل، وبالتالي الوصول إلى البديل الذي يحقق مبدأ الكفاءة الاقتصادية.هذا الأسلوب التحليلي يعتبر نموذجا توجيهيا، حيث أنه ليس وصفا لجميع نتائج أو أثار البدائل التي أمام صناع القرار فقط ،وإنما يحدد أيضا بعض القواعد التقريرية للاختيار من بين تلك البدائل على ضوء تفضل صناع القرار.[16]

ثالثا : دور الانفاق العام في التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2014 :

بعد مرحلة من التذبذب السياسي ترتب عليه تذبذب اقتصادي واجتماعي لعشرية كاملة، ومع تحسن الوضعية الاقتصادية وتوفر ملائة مالية نتيجة لتحسن في الجباية البرولية المصدر الاساسي للايردات الميزانية. وضعت خطط تنوية مرحلية ومترابطة إبتداء ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ،أو المخطط الثلاثي (2001 - 2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار(حوالي7ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار(16مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.ثم اتبع بالبرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول (2005 -2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في بداية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني (2010 -2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار(286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار11.534 مليار [17].

انعكس ذلك على معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1990 -2014) وانتقل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد من 1543 دولارا أمريكيا 1994 إلى 5803 دولار أمريكي سنة 2014. هذه الزيادة في متوسط الدخل انعكست على الكثير من فئات المجتمع الجزائري خلال المرحلة الأخيرة ، ولا تزال معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بشكل وثيق بقطاع الهيدروكربون، ويتميز هيكل إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات المسوقة و خدمات الإدارات العمومية ،حيث تمثلان معا أكثر من نصف إجمالي الناتج الداخلي خارج المحرقات 55.3٪ نسبة محسوبة سنة 2012. و يبقى قطاع الفلاحة الأكثر تقلبا،ويوضح الجدول التالي تطور كل من الناتج المحلي الحقيقي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الجزائر.

جدول1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للاقتصاد الوطني للفترة (1990 -2014).

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
RGDP %	1.2	-1.2	-1.6	-2	-.9	3.84	3.8	1.1	5.1	3.2	2.1	2.7	4.7
NGDP per capita	34,1	17,8	7,53	18,2	24,2	20,5	6,01	0,21	11,5	20,0	0,97	5,07	12,48
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
RGDP	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.43	3.28	2.47	3.06	3.42	3.38	
NGDP per capita	13,0	17,3	8,4	7,4	8.6	16.6	-11.4	17.9	17.9	6.8	3.8	2.7	

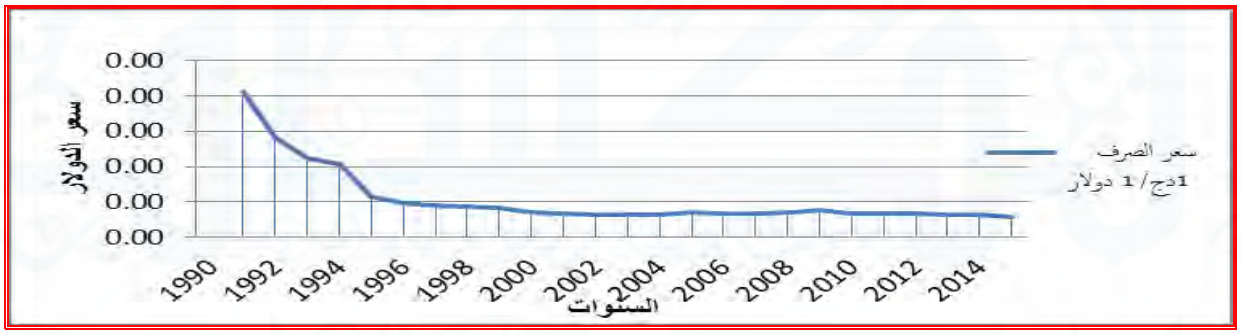
المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات. إضافة إلى Copyright: ©IMF, 2015 Source: World Economic Outlook Outlook -

3- 1 : تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2014 :

استمرت النفقات العامة في الجزائر بتزايد مستمر في حجمها المطلق بالأسعار الجارية، حيث تضاعفت (700) مرة خلال فترة الدراسة، إذا ارتفعت من 140012 مليون دينار سنة 1990 إلى 1255567 مليون دينار سنة 2000 لتبلغ سنة 2014 مبلغ 7656166 مليون دينار. والملاحظ ارتفاع النفقات الحقيقية كان بمعدلات مقبولة وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.24 % للفترة 1990 -1998 ليرتفع إلى9.11% للفترة 1999 - 2006. مستقرا في 4.46% للفترة 2007 -2014. والملاحظ أنه بعد استبعاد أثر التضخم الزيادة المقبولة في النفاقات العامة الحقيقية وبمعدلات أقل منها في النفقات محسوبة بالاسعار الجارية.

ساهم تخفيض قيمة العملة الوطنية من حيث السعر في التاثير على الانفاق العام الجاري، وهذا ما أظهر تحليل اختبار بيرسون وجود علاقة ارتباط عسكية متوسطة بين قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والانفاق الحكومي بالاسعار الجارية، في حالة بقاء العوامل الاخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها.حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون -0.46 ٪، ولها دلالة احصائية بمستوى ثقة5%. وهو ما يتفق مع التفسير الاقتصادي لزيادة في حجم الانفاق الحكومي في الجزائر. و الشكل التالي يوضح منحى تطور قيمة الدينار الجزائري .

الشكل 1 : تطور قيمة الدينار مقابل الدولار للفترة 1990 -2014.



المصدر : من إعداد الباحث اعتماد على معطيات بنك الجزائر.

كما تشير النتائج القياسية إلى قوة العلاقة بين التغيرات في الزيادة السكانية والنفقات العامة، حيث يبين أن التغيرات في السكان قادرة على تفسير97% من التغيرات في النفقات العامة، في حالة بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها. في حين تشير قيمة المرونة إلى أن تغير السكان بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير النفقات العامة بمقدار8.71 وحدة.

$$\log G = -30.013 + 8.719 \log (P) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

S.E = (-22.76) (29.74)

$R^2 = 0.975$ D.W = 0.489

وتعتبر الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة وخاصة أن الجزائر تعتمد على سياسة اجتماعية بامتياز، فقد شرعت الحكومة الكثير من القوانيين والمنح التي استهدفت رفع الكفاءة واتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من خدمات الصحة والتعليم.

ففي المادة 53 من الدستور الجزائري تنص[18] : الحق في التعليم مضمون، وتسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم، والتكوين المهني.

كما نصت المادة 54: بأن الرعاية الصحية حق للمواطنين.

تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية وبمكافحتها. لهذا عملت الجزائر على توفير الخدمات الصحية من خلال التكوين الايطارات و فتح مستشفيات و مراكز العلاج عبر التراب الوطني اخذاتا في الحسبان التوزان الجهوي و التقرب من خدمة المواطن.

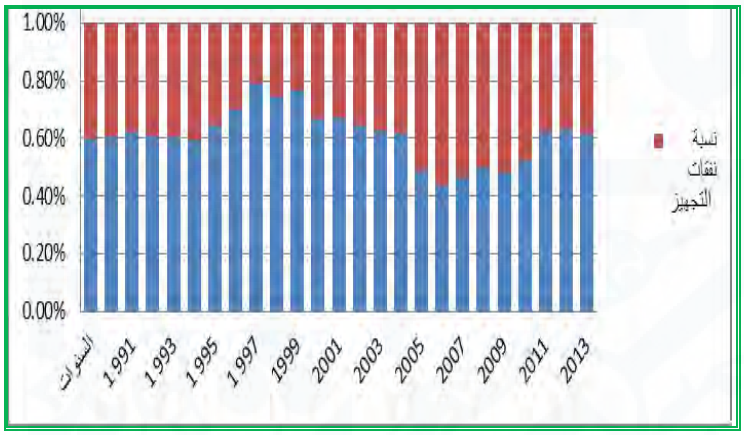
وأكد المشرع الجزائري في المادة55: أن لكل المواطنين الحق في العمل. لهذا عملت مختلف الحكومات المتعاقبة على العمل على توفير مناصب عمل في صيغها المختلف وتجسد ذلك في العديد من برامج الإدماج والدعم وخلق الصيغ المختلفة للشغل. في اطار مايضمنه القانون أثناء العمل من الحق في الحماية، والأمن، والنظافة،والحق في الراحة مضمون.

وفي المادتين 58 و59 والتي تنص على ان الأسرة تحظى بحماية الدولة والمجتمع. وأن ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لا يستطيعون القيام به والذين عجزوا عنه نهائيا، مضمونة. تجسد ذلك في تخصيص وزارتين الأسرة والطفل، ووزارة التضامن الاجتماعي، وما خصص لهما من اعتمادات لتغطية

البرامج المختلفة الخاصة. يتضح مما تقدم أن التطور في مجال الخدمات الاجتماعية صحية أو تعليمية أو غيرها أدى إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة في الجزائر .

ومن حيث هيكل النفقات العامة مثلت النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، حيث قدر متوسط نسبتها خلال فترة الدراسة بـ 61 %. ويرجع هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العمومي. وفي المقابل سجلت النفقات التجهيز ما نسبته 39% من اجمالي الإنفاق العام، وقد عرفت ارتفاعا في نسبتها من 21.7 % من حجم الإنفاق الإجمالي سنة 1998 إلى 51.23 % سنة 2006 لتتجاوز هذه النسبة 50% سنة 2009 وهو تطور ناتج عن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة منذ سنة 2001 تعتمد على التوسع في الانفاق الحكومي الاستثماري. و الملاحظ انه هناك تحول واضح لصالح النفقات التجهيز ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2008 وهي فترة البرنامج التكميلي للانعاش الاقتصادي، الا ان معدل النمو السنوي المركب لنفقات التسيير قدر للفترة 1990 - 1998 بـ 31.94 %، مقابل معدل نمو سنوي مركب قدره 12.38% لنفقات التجهيز. هذا التباعد انحصر للفترة 1999 -2014 مسجل معدل نمو سنوي مركب قدره 17.85 %، 16.95% لنفقات التسيير و نفقات التجهيز على التوالي. و الشكل التالي يوضح تطور هيكل الانفاق الحكومي في الجزائر.

الشكل 2 : هيكل النفقات العامة في الجزائر 1990 -2014.



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على القوانين المالية لفترة الدراسة .

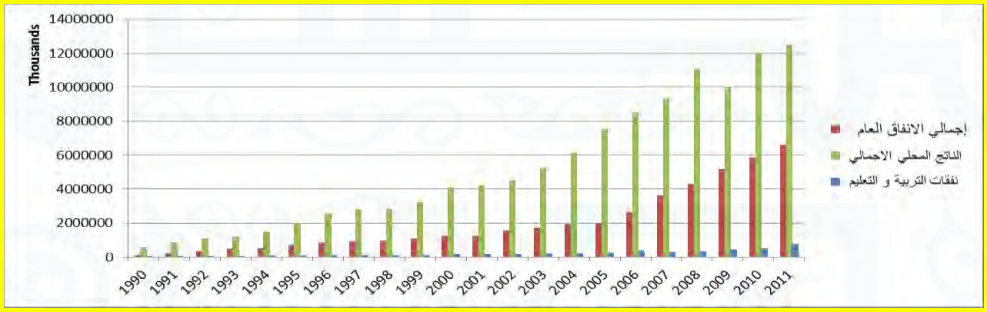
3-2- تطور الإنفاق الحكومي على القطاعات التنمية الاجتماعية في الجزائر:

3-2-1 : تطور الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر :

يضطلع التعليم بدور محوري في العملية التنموية، ذلك أنه أهم وسيلة يتسنى من خلالها فعليا تحقيق أهداف التنمية. ومنذ الاستقلال أولت الحكومة الجزائرية قطاع التربية والتعليم أهمية كبيرة□لخ ،ورغم ان نفقات التربية والتعليم بقيت تتزايد بشكل منتظم تقريبا تماشيا مع التوسع السنوي في قطاع التربية والتعليم. إلا أن الانخفاض في نسبة نفقات التربية التعليم إلى النفقات العامة و التي تتراوح بـ 21.1 %، سنة 1990 إلى11.7% سنة2002. لتبلغ سنة2011 نسبة 11,4% ،يرجع إلى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي، حيث كانت الزيادة في نفقات العامة

أكبر من الزيادة في نفقات التربية والتعليم. والشكل التالي يوضح تطور الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في الجزائر.

الشكل 3 : تطور الانفاق على التعليم و اجمالي الانفاق العام إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990 -2011.



المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجداول ذات العلاقة .

و برجوع إلى المعايير الدولية لرصد التعليم للجميع الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لتربية والتعليم نجد أن الجزائر حققت ارقاما متباينة وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2 : المؤشرات العالمية لتربية والتعليم لسنوات 2010.

مؤشرات التنمية الخاصة بالتعليم	الجزائر	مصر	تركيا	الدول العربية	دول العالم
معدل محو امية الكبار (15 سنة فما فوق) %	73	72	91	75	84
الرسوب في مرحلة التعليم الابتدائي والتسرب منها .	7.5	3.7	1.8		
نسبة التلاميذ إلى المعلمين في الإبتدائي.	23	26			
الإنفاق الحكومي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	4.4	3.7	3.0	4.5	4.8
الإنفاق على التربية والتعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي الإجمالي.	20.3	11.9	-	16.7	14.0

المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، منظمة الامم المتحدة لتربية و التعليم.

3-2-2: تطور الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية في الجزائر للفترة 1990-2014:

اصبح قطاع الصحة يشكل نسبة كبيرة من الاقتصادي الوطني، كما ان هذه النسبة تاخذ في التزايد من عام إلى اخر. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، ارتفعت نسبة الانفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي الاجمالي من 5.1 % عام 1980 إلى 12.2 % عام 1990 ثم وصلت إلى 15.9 % عام 2000.لح بر

وفي الجزائر وضعت العديد من الخطط الصحية وعلى فترات متتالية، من أجل الإرتقاء بصحة المواطن. انعكس في ارتفاع عدد الأطباء لكل فرد بتحسن حيث بلغ مقبل كل طبيب 640 فرد سنة 2010. وتعتبر وفيات الأطفال من المؤشرات الأساسية التي تبين الحالة الصحية ليس للأطفال فقط وإنما لمجموع السكان في أي بلد، فالمعلوم أن الأطفال يشكلون قاعدة الهرم السكاني وبالتالي فهم قوة العمل المستقبلية و أن زيادة وفياتهم تؤدي إلى خسارة في الطاقة الإنتاجية المستقبلية.

الجدول 3 : تحسن وضع الولادات في الجزائر للفترة 1990 -2014.

السنة	عدد الوفيات الرضع	معدل وفيات الرضع اجمالي /1000	المزاليد اموات	معدل المواليد اموات اجمالي ل 00	احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولاد	عدد الوفيات (بالالاف	المعدل الخام للوفيات
1990	36270	46,8	16691	21,4	66,9	151	6,03
2000	21072	36,9	14891	24,7	72,5	140	4,59
2008	20793	25,5	16588	19,9	75,6	153	4,42
2009	21076	24,8	15937	18,4	75,5	159	4,51
2010	21046	23,7	16444	18,2	76,3	157	4,37
2011	21055	23,1	15480	16,7	76,5	162	4,41
2012	22088	22,6	15795	15,9	76,4	170	4,53
2013	21586	22,4	15009	15,4	77	168	4,39
2014	22282	22	15077	14,6	77,2	174	4,44

المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للاحصاءات www. Ons.dz

وانطلاقا من هذا التوسع في الخدمات الصحية من قبل الحكومة فقد ارتفعت نفقاتها من000 384 الف دج سنة 1990 إلى 365946753 ألف دج سنة 2014 و بمعدل نمو سنوي مركب قدره 24.46 % للفترة الاجمالية اعتمادا على سنة 1991. وكمعدل نمو سنوي مركب للفترة 2000 -2014 قدره18.52%.

رغم التطورات التي شهدها القطاع الصحي في الجزائر طليت فترة الاستقرار الاقتصادي الا ان الخدمات الصحية لا تزال دون مستوى الحاجات السكانية كما و كيفا، ويبرز ذلك من خلال العديد من المؤشرات الصحية مثل احتمال وافيات الاطفال دون الخامسة 41 لكل الف مولود حي، في حين بلغ الرقم 20 في الاردن و15 الاجنتين في حين بلغ في 6 في كند و 4 في فرنسا و المانيا و ايطاليا [21].

في حين بلغ نسبة وفيات الامومة لكل 100.000 مولود حي 180 بعيد على الارقام المسجلة في الدول المشابهة حيث بلغ في المكسيك 60 و في 4 في اسبانيا و المانيا في حين بلغ 1 أيرلندا. وبلغ معدل وفيات حديثي الوالدة (24 لكل1000مولود حي)، في حين بلغ في البرازيل 11 و في بلجيكا 2 ، مع تحسن في نسبة الولادة بالاشراف عاملين مختصين ذو معرفة من77% 1990 -1999 إلى59% للفترة 2000 -2008.

و بمقارنة الانفاق الصحي للحكومة والقطاع الخاص والقطاع الخارجي، والمواطنون من جيوبهم مع باقي دول العالم و المعدل العالمي .

جدول 4 : يقارن نسب اللانفاق على الصحة في الجزائر مع دول العالم 2007

نسبة الانفاق الصحي	الجزائر	الاردن	الدول العربية	دول العالم
إجمالي الانفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	4.4	8.9	4.1	9.7
الانفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق على الصحة	81.6	60.6	55.5	59.6
الانفاق الخاص على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق على الصحة	18.4	39.4	44.5	40.4
الانفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق الحكومي	10.7	11.4	7.5	15.4
الموارد الخارجية المكرسة للصحة كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق على الصحة	0.1	4.7	1.8	0.2
نصيب الفرد من إجمالي الانفاق على الصحة حسب متوسط معدل سعر الصرف (بالدولار)	173	248	416	802
نصيب الفرد من الانفاق الحكومي على الصحة بمتوسط سعر الصرف (بالدولار الامريكي)	141	150	282	478

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير منظمة الصحة 2010.

رغم الاستثمارت المهمة في قطاع الصحة و التطور الذي شهده في الجزائر والاقتراب من المعدلات العالمية، ورغم النقائص المسجلة والإختلات منها التباين في التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في البلاد بين المنطاق الداخلية والصحراوية، والمدن الساحلية، وتركز معظم التخصصات في العاصمة وبعض المدن الكبرى.

كما يعتبر غياب التخطيط الصحي من المعوقات الأساسية للتنمية الصحية الشاملة في البلاد، وعامل للعديد من المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي. ذلك ان التخطيط الصحي ينبغي أن يستهدف تلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان من الخدمات الصحية، من خلال تعبئة الموارد المتاحة حاليا وتوجيهها نحو معالجة المشاكل الصحية للمجتمع القائمة فعلا والمتوقعة وبما فيها الجوانب التي تساهم في تشكيل الوضع الصحي أو تؤثر فيه .

رابعا : أفاق ترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق أهداف التنمية في الجزائر:

إن قفز تكاليف مخطط الإنعاش الاقتصادي2004 -2009 من150إلى280 مليار دولار، بنسبة 87%، دليل عن تباعد بين التخطيط الموازني و لاولويات القطاعية، وتأخير في الانجاز مما يتسبب في زيادة التكاليف. وماغياب التدخل الموازني الفعال بسبب تفكك الميزانية، والناجم أصلا عن فصل ميزانية التسير عن ميزانية التجهيز[22].

هذا يدل على عدم فعالية وسائل التنفيذ لدى المؤسسات المكلفة في اطار الانظمة الموازنية المعمول بها، ومن أجل تجسيد السياسات القطاعية على أرض الواقع وتحقيق فعالية لاستعمالات الموارد العامة، طلب رئيس الجمهورية بالإسراع في عملية إصلاح نظام المالية العامة. وبصدور التعلمية رقم 02 المؤرخة في22 جوان2010 من قبل الوزير الاول، والتي يطالب من خلالها أعضاء الحكومة على ترشيد الإنفاق في قطاعاتهم. وفي زيارته للجزائر أكد المدير المركزي للبنك العالمي،على ضرورة الاصلاح الموازني وترشيد النفقات العامة للجزائر، وضرورة الإسراع في تجسيد مشروع الاصلاح الموازني كضرورة ملحة لترشيد النفقات العامة. من خلال مكانيزمات جديدة ذات صلة بمسار النفقة وبالتحديد فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والالتزامات وتسيير المعلومات، ونظم المراقبة وغيرها.

كما تبين أن مساهمة الاستثمارات خاصة في القطاع الصناعي في الجزائر تتميز بضعف كفاءة التوزيع بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث حظي قطاع الخدمات خاصة النقل بنسبة مرتفعة من إجمالي المشروعات الإستثمارية المرخصة والمنفذة وقيد التنفيذ، مقابل انخفاض حصة القطاعين الزراعي والصناعي منها.

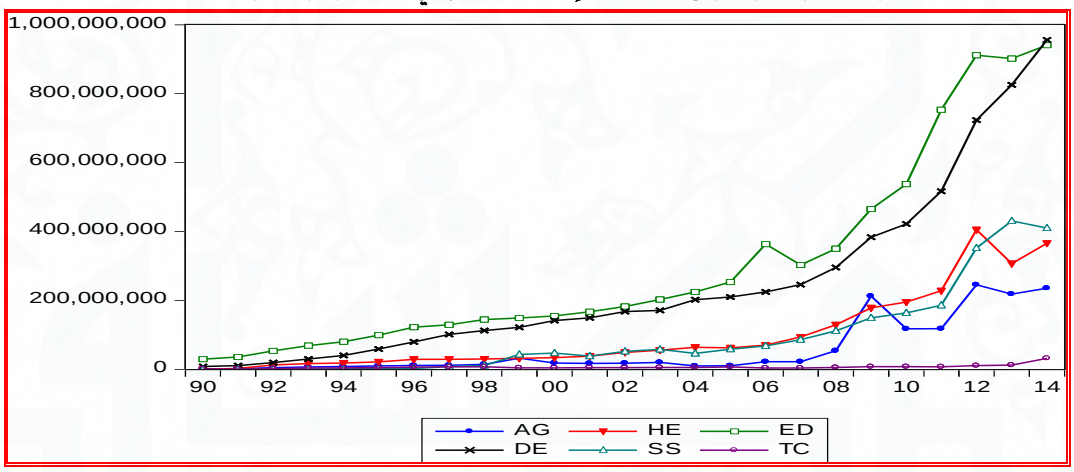
4-1 : نحو نموذج قياسي لترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر:

وفي نموذج يدرس اثر أصناف الإنفاق الحكومي في تعزيز أهداف التنمية الاقتصادية وكيف تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة ، مثل الزراعة ، والبنية التحتية ، الصحة والتعليم ، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs). معتمدين على طريقة المربعات الصغرى البسيطة (OLS)، من خلال الربط بين الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، و أصناف الإنفاق الحكومي الخمسة، الإنفاق على التعليم(ED) والإنفاق على الصحة(HL)، والإنفاق على الاتصالات والنقل، والإنفاق على القطاع العسكري ، والإنفاق على الجانب الاجتماعي والتضامن

الوطني. مع استخدام بيانات من التقارير المالية لسنوات 1990 إلى 2014 ، إضافة إلى إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء ONS ، للقطاعات المختلفة، والاستعانة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإحصاءات المالية (الحكومة GFS). و بتركيز على القطاعات الحيوية، الزراعة،والتعليم والصحة،والضمان الاجتماعي، والاتصالات والنقل،و الدفاع.

ويظهر الشكل أدناه تركيبة الإنفاق الحكومي في الجزائر وأهمية كل صنف مع المراكز الأولى الإنفاق على التعليم يليها الإنفاق العسكري و أخيرها الإنفاق على النقل والاتصالات.

الشكل 4 : ترتيب المراكز الأولى لأصناف الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة : 1990- 2014 .



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المختلفة لنموذج.

و باعتماد على الدالة : $\ln Y = \beta_0 + \beta_1 \ln G + \beta_2 \ln I + U$

كانت النتائج و فق النموذج الحديث (GMM) كما هو موضح في الملحق رقم 1.

تحصلنا على الدالة التالية :

$$\log GDP = 4.74 + 0.91 \log G - 0.21 \log I + U$$

] -1.34 [ ] 11.40[ ] 2.28 [

R^2 : 0.75. D-W:2.30

وتؤكد النتائج على الدور الفعال للإنفاق الحكومي الإجمالي في تفعيل الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المعلمة موجبة ومرتفعة حيث تغير وحدة واحدة في إجمالي الإنفاق الجكومي يؤدي إلى تغير 0.91 وحدة في الناتج المحلي الإجمالي .

وبتقدير دالة ديناميكية التنمية الاقتصادية في الجزائر معبر عنها GDP وإضافة إلى النموذج القطاعات الأساسية للإنفاق الحكومي، وذلك باستخدام الإنفاق على قطاع التالية : التعليم والصحة ،والزراعة ،والضمان والتضامن الاجتماعي وقطاع النقل وتكنولوجيا الاتصلات وباستخدام أسلوب المحكات الحديث (GMM).

وكانت المخرجات على شكل المعادلة التالية :

LogGDP = 35.81 -0.57 LogAG +2.46LogED - 8.7LogDE+ 1.95LogHE +2.09LogTC+ 2.74LogSS.

R^2 : 0.166. D-W:1.84

وتدل المخرجات على أن مرونة كل من التعليم وقطاع الصحة والضمان الاجتماعي موجة ومرتفعة . و هذا يدل على المساهمة الفعالة في تحفيز النمو في الجزائر مما يؤكد على دور الانفاق الاجتماعي ولما له من أثر على التنمية البشرية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة. ومن المنطقي أن تكون مرنة الإنفاق على القطاع العسكري سالبة ويجب إعادة هيكلة الإنفاق العسكري ليتسق مع أسلوب الاستهلاكي المحفز لنمو، ولكن نتيجة مرونة القطاع الفلاحي والتي كانت (-0.57) ، مما يستوجب مراجعة السياسات الفلاحية في الجزائر خاصة وأنه قطاع مهم في إحلال الواردات وتنويع المنتجات الداخلية وممشجع ومنافس في السوق العالمية.

الخلاصة :

كانت الأسباب الاجتماعية و الإدارية و السياسية اثر بالغ الأهمية في زيادة حجم النفقات العامة في الجزائر، وذلك بسبب التوسع في تقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع لتحسين الظروف الاجتماعية للطبقات ذات الدخل المحدود. و يمكن القول أن الاعتماد على موارد المحروقات اعتمادا كبيرا يشكل في الحقيقة ثغرة مهمة في إستراتيجية التنمية في الجزائر.

لذلك وجب زيادة مساهمة الضرائب في تمويل الميزانية التقديرية من خلال حصر الأوعية الخاضعة للضريبة والحد من التهرب الضريبي. واعتماد سياسة إنفاق يكون هدفها تطوير الاقتصاد الوطني بكل جوانبه وأخذُ بنظر الاعتبار الظروف الموضوعية والذاتية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع ، واعتماد مبدأ الأولويات في الإنفاق حسب طبيعة المشاكل الموجودة في الاقتصاد الجزائري ، إضافة إلى اعتماد مبدأ أكبر منفعة بأقل نفقة.

وعند اتخاذ قرارات رفع المستوى المعيشي أفراد المجتمع يجب الأخذُ بنظر الاعتبار ضرورة توازي رفع الأجور زيادة عرض السلع والخدمات المحلية بالدرجة الأولى، واستيراد السلع الضرورية فقط والتي لا يكفي الإنتاج المحلي لسدها منعا لاستيراد التضخم من الخارج.

برغم من كبر حجم النفقات العامة في الجزائر إلا أنها تتطلب المزيد من الإنفاق العام الاجتماعي في مجال مكافحة الفقر وتحسين التعليم والصحة ، وإلى ترشيد الإنفاق الحالي ليكون أكثر إنتاجية اجتماعية ويوجه إلى الطبقات والمناطق الأكثر فقرا.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

النموذج 1: العلاقة القياسية بين الناتج المحلي والإنفاق الحكومي و إجمالي الاستثمار .

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Generalized Method of Moments
Date: 09/22/15 Time: 21:19
Sample: 1990 2014
Included observations: 25
Linear estimation with 1 weight update
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix
Instrument specification: GDP G I
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.742493	2.071195	2.289738	0.0320
LOG(G)	0.913034	0.080088	11.40045	0.0000
LOG(I)	-0.212174	0.157734	-1.345139	0.1923
R-squared	0.759893	Mean dependent var		22.39537
Adjusted R-squared	0.738065	S.D. dependent var		1.281375
S.E. of regression	0.655803	Sum squared resid		9.461701
Durbin-Watson stat	2.307813	J-statistic		2.077863
Instrument rank	4	Prob(J-statistic)		0.149449

المصدر : من إعداد الباحث ، مخرجات Eveiws 8.1

النموذج2 : نموذج التنمية الاقتصادية ومختلف الإفاق الحكومي القطاعي1990 -2014.

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Generalized Method of Moments
Date: 09/22/15 Time: 21:45
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments
Continuously updating weights & coefficients
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix
Convergence achieved after 12 iterations
Instrument specification: GDP C ED DE HE TC SS AG

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(AG)	-0.570299	0.470385	-1.212408	0.2430
LOG(DE)	-8.768168	17.82043	-0.492029	0.6294
LOG(ED)	2.467548	8.337977	0.295941	0.7711
LOG(HE)	1.954630	1.379842	1.416561	0.1758
LOG(TC)	2.097475	3.781186	0.554713	0.5868
LOG(SS)	2.748654	4.941936	0.556190	0.5858
C	35.81528	33.63945	1.064681	0.3028

R-squared	0.162092	Mean dependent var	22.57287
Adjusted R-squared	-0.152124	S.D. dependent var	1.172622
S.E. of regression	1.258658	Sum squared resid	25.34750
Durbin-Watson stat	1.849479	J-statistic	1.324787
Instrument rank	8	Prob(J-statistic)	0.249735

قائمة المراجع:

*1 - **Liang pinghan** ,The changes in structure of public expenditure behind the western china development program " The empirical study base of on provincia public expenditure ".Southwestern University of Finance and Economics ; School of Finance ; china . March 2005.*

*2 - **Nikolaos Dritsakis** , Economic Development and Public Expenditure In the Greek Economy . http://users.uom.gr/~drits/publications/Economic_Development_Public_Expenditure.pdf*

[3] - **يسرى حسين طاحون**، أولويات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1992 -2011 ، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد الثاني ، العدد الأول 2013 ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ص 374.

[4] - **محمد صقر** ، سمير شرف، هيفاء غدير غدير، الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3) 2008. ص 141.

[5] - **فتحي على سعد عبد النبى** ، توزيع الإنفاق العام في مصر وتأثيره على العدالة الاجتماعية ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة بنها، 2007 .

[6] - **بن عزة محمد** ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان، سنة 2015/2014.

7- Todaro Michael , Stephen C. Smith , Econimie Development in the Third World, 11 ed Edition , 2012 , Library of Congress Cataloging-in-Publication Data , p.14. http://eco.eco.basu.ac.ir/BasuContentFiles/57/57304a77-1269-4081-bd5b-4c66b84b06a4.pdf.

8- **محمد عدنان وديع** ، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNPإلى HDI ، ندوة : متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية ،معهد التخطيط القومي، ص233.

9 - **شيبي عبد الرحيم** ، سمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر : مقاربة تحليلية وقياسية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثاني عشر - العدد الأول - يناير 2010 ، 40.

10 - **عادل احمد حشيش**، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1992. ص44.

11 - **دافيد هال**، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام ، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة،جامعة غرينتش ،أكتوبر 2010، ص15.

12 - **خالد عبد الوهاب البنداري** ، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية التجارة و إدارة الأعمال قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية جامعة حلوان، 2007. ص 98.

13 - **جمعة أحمد الزيادات**، الإنفاق الحكومي و أثره على الاستثمار الخاص في الأردن ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة آل البيت، الأردن، 2000 ، ص23 .

14 - **محمد صادق حامد ربابعة** ، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية ، أطروحة دكتوراه في فلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، سنة 2010، ص 46.

15 - **محمد شاكر عصفور**،أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، 2008 ، ص39 .

[16]-*David Pearce, Giles Atkinson, Susana Mourato, Cost-Benefit Analysis and the Environment ,RECENT DEVELOPMENTS, OECD 2006, P 17.*

17 - **محمد مسعي ،** سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث - عدد 2012 / 10، ص 147.

18 - الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

19- **فيصل بوطيبة،** العائد من التعليم في الجزائر، دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2010، ص 24.

20 - **حسنى إبراهيم عبد الواحد** ، إنتاجية النفقات العامة الصحية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، جامعة حلوان ، 2007 ص 66.

21 - **الإحصاءات الصحية العالمية**، 2010، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (احتمالات وفاتهم قبل بلوغهم الخامسة لكل 1000 مولود حي) ، منظمة الصحة العالمية، ص 24.

22 - **الأسود الصادق** ، مساهمة المحاسبة العمومية، في ترشيد النفقات العامة – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2011، ص 155.

مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر

دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 2015.1964

الدكتور: لبـاز الأمـــين
أستاذ محاضر ' ب ' جامعة الجلفة - الجزائر
lebbazelamine@gmail.com

The path of the exchange rate policy in Algeria

An analytical study of systems and results between 1964.2015

Dr lebbaz elamine

Maitre de conférences - B - Université de djelfa algerie

Received: 19 Apr 2016 *Accepted: 14 Nov 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى تتبع مسار سياسة سعر صرف الدينار الجزائري ابتداء من تاريخ اصدار العملة الوطنية في أفريل 1964 الى غاية ديسمبر 2015، والوقوف على اهم ملامح السياسات المتبعة في تحديد قيمة الدينار الجزائري.

لقد انطلقت الدراسة بجزء نظري وقفنا من خلاله على اهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف من سياسات ونظريات ونظم كي نوفر قاعدة نظرية تسمح لنا بفهم أعمق للظواهر المفسرة لسعر الصرف، ومن ثم اسقاطها على حالة الجزائر.

كما خصصنا الجزء الثاني لدارسة مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر بشيء من التحليل، تتبعنا فيه اهم الإجراءات والإصلاحات التي عرفتها سياسة سعر الصرف واهم نتائجها على الدينار الجزائري.

وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات والاقتراحات كانت تصب أساسا في تحقيق الشروط الأساسية لتعويم العملة والوصول بها الى مستوي تحرير مقبول، بالإضافة الى إجراءات تعميق ورفع كفاءة سوق الصرف في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، الدينار الجزائري، الإصلاحات، التثبيت، التعويم، كفاءة سوق الصرف

رموز jel: F31

Abstract:

This paper aims to track the Algerian dinar exchange rate policy from the date of issuance of the national currency in April 1964 until December 2015, and standing on the most important features of the followed policies in determining the value of the Algerian dinar.

The study has started with a theoretical part of which we checked the most important concepts related to the exchange rate like policies, theories and systems in order to provide the theoretical base allows us a deeper understanding of the phenomena interpreted the exchange rate, and then project it of Algeria case; Then we have devoted the second part to study the track of exchange rate policy in Algeria with some analysis, we keep track the most important measures and reforms that have defined the exchange rate policy and their most important effects on the Algerian dinar.

The study was concluded by a set of recommendations and suggestions that aimed primarily at achieving the basic conditions to float the currency in order to reach an acceptable level of liberation, as well as procedures that deepen and raise the efficiency of the exchange market in Algeria.

Key Words : Exchange rates, the Algerian dinar, repairs, installation, flotation, efficient exchange market

(JEL) Classification: F31

تمهيد:

تحتل سياسة سعر الصرف مكانة خاصة في الفقه الاقتصادي من خلال ما تستطيع تحقيقه في المجالات الاقتصادية المتعددة، حيث تستخدمها السلطات النقدية كأداة للحفاظ على قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا، الشيء الذي ينعكس وبشكل مباشر على القدرة الشرائية داخل الدولة والتي ستؤثر بدورها على العديد من المتغيرات الاقتصادية الحقيقية التي تدخل في صلب عملية الإنتاج.

ان هذه الأهمية التي اكتسبها سعر الصرف لم تكن لتتحقق الا من بعد اتساع العلاقات التجارية بين الدول وبحث هذه الأخيرة رفقة الهيئات النقدية والمالية العالمية على سبل تسوية منطقية لهذه المعاملات وفق نظم ومناهج علمية تحدد بشكل عادل قيم العملات التي تقوم من خلالها عملية التسوية، الشيء الذي افرز اطروحات فكرية كثيرة نتج عنها مجموعة من النظريات والنظم التي فتحت المجال امام السلطات النقدية في مختلف الدول كي تختار النظام الأنسب في تحديد سعر صرف عملتها.

وكباقي دول العالم سعت الجزائر منذ استقلالها الى انشاء عملة وطنية قوية تستطيع من خلالها بسط سيادتها على الاقتصاد الوطني وامداده بأداة لتسوية المعاملات تعوض عملة المستعمر التي دام التعامل بها الى غاية أفريل من سنة 1964، وبعد هذا التاريخ اقرت الجزائر مجموعة من السياسات الاقتصادية كان أهمها سياسة سعر الصرف التي تهدف أساسا الى الحفاظ على قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى التي تمثل عملات الشركاء التجاريين للجزائر.

لقد اخضعت الجزائر الدينار الجزائري بعد الاستقلال لمجموعة من السياسات كانت تبحث من خلالها على اعطاء القيمة المنطقية له دون الخروج عن الملامح العامة للنظام الاقتصادي السائد ، وكما هو معروف فقد اعتمدت الجزائر النظام الاشتراكي كمنهج اقتصادي دام قرابة الثلاثون سنة كان على سياسة الصرف ان تتكيف معه بكل حيثياته الاقتصادية و السياسية ، وبعد ان اختارت التخلي على هذا النظام كان ولابد ان تعيد تكييف سياسة سعر الصرف مع النظام الاقتصادي الجديد الذي فرض عليها تحولات جذرية في سياستها المتعلقة بسعر الصرف ، وفي اطار مواكبة التطورات العالمية الحاصلة أخيرا سعت الجزائر الى إعادة النظر مجددا في نظام الصرف من اجل إعطاء الدينار الجزائري المرونة الكافية لمواجهة التغيرات الحاصلة التجارة العالمية .

من خلال ما سبق يتبين ان الجزائر بعد استقلالها والى غاية يومنا هذا شهدت تحولات عميقة في النظام الاقتصادي العام الذي افرز تحولات كبيرة على مستوى نظم أسعار الصرف الشيء الذي دفعنا الى طرح إشكالية دراستنا و المتمثلة في :

ماهي اهم التحولات التي شهدتها سياسة سعر الصرف في الجزائر واثارها على الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1964- 2015 ؟

وللإجابة على هذا السؤال ارتأينا ان نقسم هذه الدراسة الى قسمين رئيسيين هما :

- أولا : مدخل مفاهيمي حول سياسة سعر الصرف.
- ثانيا : تطورات سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1964-2015

أولا. مدخل مفاهيمي حول سياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف احدى اهم واعقد السياسات الاقتصادية في بنائها الفكري وهذا لارتباطها بكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الى جانب تعدد الاطروحات النظرية المكونة لها، الشيء الذي دعانا في بداية دراستنا هاته الى المرور بشكل مختصر على اهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف من خلال هذا الجزء، وفيما يلي اهم الأفكار النظرية المتعلقة بسعر الصرف.

1) ماهية سياسة سعر الصرف:

لم يدخل مصطلح السياسة للعلوم الاقتصادية و المالية إلا حديثا . فقبل الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1962 لم يكن للدولة أي دور في النشاط الاقتصادي سوى الرقابة عليه ، الشيء الذي لم يدع للدولة أي فرصة لرعاية مصالح الناس الاقتصادية .

ومع بداية تأخر الفكر الكلاسيكي في العالم وانطلاق التحليل الكينزي أصبح للدولة دور فعال جدا في النشاط الاقتصادي من خلال تدخلها لإصلاح الاختلالات في الاقتصاد الوطني بواسطة مجموعة من السياسات الاقتصادية كان أهمها في ذلك العصر هي السياسة المالية، وإلى جانب هذه السياسة و لتحقيق التوازن الاقتصادي العام كان ولا بد على الدولة أن تتحكم في الشق النقدي للاقتصاد الوطني من خلال سياستين اثنتين لهما الأثر البالغ في تحقيق التوازن الاقتصادي العام وهما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف .

وفي هذا المقام سنحاول التركيز على سياسة سعر الصرف و التعرف عليها بشكل دقيق لفهم أعمق لأثارها على النشاط الاقتصادي عموما وحالة الجزائر بشكل خاص.

أ) مفهوم سياسة سعر الصرف:

لم يكن سعر الصرف يوما أداة فردية في يد الأفراد و المؤسسات ، بل كان دائما عبارة عن إرادة جماعية توجهها الحكومات من خلال هيئات رسمية لها القدرة على فهم المتغيرات المحيطة به ، الشيء الذي يجعلنا لا نستطيع الكلام على سعر الصرف دون أن نعرج على المصطلح الذي يسبقها وهو مصطلح السياسة، و الذي يعني في مفهومه الواسع قيام الشخص أو الهيئة برعاية أمور المجموعة حيث يستطيع أن ينتقل هذا المصطلح بين عديد

العلوم و المجالات، وفي هذا الصدد نستطيع القول أن مفهوم سياسة سعر الصرف يحتوي في جوهره على تكفل الدول برعاية مصالح الاقتصاد الوطني و أعوانه في مجال صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية .

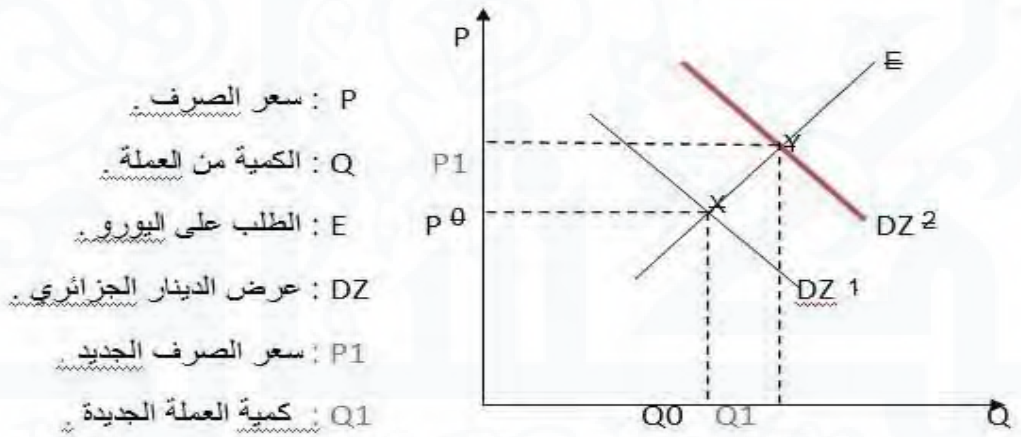
◆ **تعريف سعر الصرف** : يعبر الاقتصاديون عن الصرف بسعر الصرف في تعريفاتهم له ، فسعر الصرف عندهم هو بمثابة نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية في سوق النقد ، وسعر صرف عملة ما هو سعر مبادلتها بوحدات عملة أخرى ، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى[1].

كما يعرف سعر صرف على أنه : " عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخر أجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات [2].

مما سبق يمكن القول أن سعر الصرف هو الألية التي من خلالها يمكن تسوية المدفوعات الدولية وربط أسعار السلع و الخدمات المحلية بنظيرتها الدولية وذلك بتحديد المقدار المساوي لوحدة نقدية محلية واحدة من النقود الأجنبية.

◆ **طريقة تحديد سعر صرف عملة** : ينشأ سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى - عموما – جراء وجود علاقات تعاقدية في السلع و الخدمات و بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات النقدية الداخلية و التي يترتب عليها عملية تسوية نقدية، هذه الأخيرة هي من تحدد قيمة العملة الأولى بالنسبة للعملة الثانية من خلال الطلب الذي تقدمه الدولة المستوردة على عملة الدولة المصدرة (إذا افترضنا ثبات عرض عملة الدولة المصدرة)، الشيء الذي يحدد سعرا جدا لصرف العملتين ، ولتوضيح أكثر نقترح الشكل البياني التالي :

الشكل 01 : عرض وطلب



المصدر : من إعداد الباحث .

العملة

من خلال المنحنى نستطيع القول ان التغير في عرض العملة الوطنية من DZ1 الى DZ2في ضل ثبات عرض العملة الأجنبية E افرز نقطة جديدة لسعر صرف الدينار مقابل الدولار، فبعد ان كان سعر الصرف P0 عند

مستوى عرض DZ1، تغير سعر الصرف ليصبح P1بعد تغير مستوى عرض العملة المحلية ووصله الى DZ2 ، الشيء الذي يعود أساسا الى زيادة كمية المعروض النقدي من العملة المحلية.

2) أنواع سعر الصرف:

ينطوي سعر الصرف على مجموعة من الأشكال والأنواع تتحدد وفق العلاقة التي تربط النقد المحلي بمجموع الإجراءات الحكومية المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية للدولة والإجراءات التجارية الحمائية و لعل أهم هذه الأنواع ما يلي:

أ) **سعر الصرف الإسمي :**

يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية ، و المقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي ، أي سعر العملة الجاري، و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين [3]ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلاد فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى [4].

ان سعر الصرف الإسمي يعتبر متغير تابع لقوى سوق العملات الشيء الذي يجعله شديد التأثر بالتغيرات التي تحدث على طلب وعرض العملات محل التبادل، بالإضافة إلى السياسات النقدية في الدولتين واللتان لهما أثر بالغ في تغيير القدرة الشرائية للعملة داخليا ومن ثم قيمتها خارجيا، الشيء الذي يخلق سوقين للعملة أحدهما رسمي تراقبه السلطة النقدية واخر موازي يخضع لقوى السوق الغير خاضعة للسلطة النقدية ما يجعل سعر الصرف الإسمي ينقسم إلى قسمين هما:[5]

- **سعر الصرف الرسمي:** وهو السعر المعمول به في المبادلات الجارية والرسمية ويستند على أسعار معلنة بالفعل رسمية ويتم التعامل عليها وفقا لما هو معلن بالفعل وكلما كان هذا السعر عادلا كلما كان السوق متوازنا توازنا فعالا.
- **سعر الصرف الموازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية يخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر متغير من عملية إلى أخرى، ومن عميل إلى اخر، كما أنه سعر غير ثابت وغير معلن عليه رسميا بل يتم إعلانه بشكل شخصي مما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في البلاد.

يمكن ان نجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد وفي الواقع لا يهم المتعاملين الاقتصاديين مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحتويه من قوة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

ب) سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة [6].

كما يعرف سعر الصرف الحقيقي بين عملتين لبلدين ما على أنه القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين حيث القوة الشرائية لعملة تساوي مقلوب مستوى الأسعار في بلد هذه العملة [7].

إن سعر الصرف الحقيقي ينطوي على تحديد القدرة الشرائية للوحدة النقدية الأجنبية داخليا (في بلدها) وخارجيا (في الدولة الأخرى) ولتحديد هذه القدرة الشرائية وجب الاستعانة بسعر الصرف الإسمي ومؤشري الاسعار في الدولتين، فلو أخذنا على سبيل المثال دولتين وهما الجزائر وأمريكا يمكننا حساب سعر الصرف الحقيقي بالطريقة التالية:[8]

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1} = \frac{TCN/PUs}{PDz}$$

حيث: TCR= سعر الصرف الحقيقي.

TCN= سعر الصرف الإسمي.

Pus = مؤشر الاسعار بأمريكا.

Pdz = مؤشر الأسعار بالجزائر.

1 = واحد دولار أمريكي.

ج) سعر الصرف الفعلي :

بحكم المعاملات التجارية متعددة الأطراف تنشأ في سوق الصرف مجموعة من العلاقات الثنائية بين العملات التي يصعب تحديد سعر صرفها إلا بتحديد علاقاتها بمجموعة أخرى من العملات المتقاطعة فيما بينها بعلاقات ثنائية أو متعددة الأطراف الشيء الذي نتج عنه ما يسمى بسعر الصرف الفعلي.

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشرات الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى [9].

ويأخذ سعر الصرف الفعلي شكلين من حيث علاقة العملة المحلية بنظيراتها الأجنبية هما: [10]

◆**أسعار الصرف الفعلية الثنائية:** هو مفهوم يمثل " السعر الحقيقي " للنقد الأجنبي لأنه يأخذ في الحسبان تدابير السياسية التجارية، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار الصادرات والواردات كالتعريفات والرسوم والدعوم.

وبهذا الشكل فإن سعر الصرف الفعلي " هو عد وحدات العملة المحلية التي تدفع أو تحصل فعليا ، مقابل ما قيمته دولارا واحدا مثلا من الصادرات أو الواردات " غير أنه نظرا إلى أن مختلف المعاملات تخضع لضرائب

وتدابير مختلفة فإنه من الواضح على وجه العموم أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد فقد عمدت الدراسات التجريبية إلى تعرف سعر الصرف الفعلي للواردات، ومتوسط اخر للصادرات نبينها في ما يلي :

- **سعر الصرف الفعلي للصادرات** (EERx): هو عدد وحدات العملة المحلية التي يمكن أن تحصل مقابل قيمة دولار واحد من الصادرات، مع مراعاة ما يرتبط بهذه الصادرات من رسوم ودعوم وجبايات إضافية، وأسعار صرف خاصة، ودعوم عناصر الإنتاج الداخلية في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في الصادرات.
- **سعر الصرف الفعلي للواردات** (EERm): هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل قيمة دولار واحد من الواردات، على أن تؤخذ في الحسابات التعريفات الجمركية والرسوم والجبايات الإضافية وكذا الفوائد إلى ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر الواردات.
- **أسعار الصرف الفعلية متعددة الأطراف :** إن فكرة سعر الصرف الفعلي قد تبلورت عن محاولة إجراء تعديلات على سعر الصرف الإسمي، أي سعر الصرف بين العملة المحلية وبين عملة أخرى أجنبية لمراعاة أثر الضرائب وغيرها من التدابير الحكومية التي تؤثر على السعر المحلي للصادرات و الواردات ، فقد أدت مرونة أسعار الصرف منذ أوائل السبعينات إلى زيادة الاهتمام بوضع مؤشرات يمكن أن تقيس متوسط التغير في سعر الصرف البلد المعني بالمقارنة مع عدد من العملات الأخرى ، خلال فترة زمنية معينة ويسمى هذا المفهوم أي مفهوم متوسط العلاقة بين عملة معينة بالعملات الأخرى " سعر الصرف الفعلي " لأن الصيغ الأكثر شيوعا المستخدمة في إنشاء مؤشر لسعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف هي :
  - **سعر الصرف الفعلي الإسمي.**
  - **سعر الصرف الفعلي الحقيقي.**

3) **نظريات وأنظمة سعر الصرف:**

تعتبر النقاشات التي أثيرت حول سعر الصرف وطرق تحديده هي الأساس الفكري الذي انبثقت منه عديد النظريات، والتي بدورها أفرزت عد تطبيقها مجموعة من الأنظمة تستطيع التكيف مع الحالات المختلفة للاقتصادات سواء كانت اقتصادات نامية أو متطورة، وفيما يلي محاولة لتلخيص أهم النظريات والأنظمة المتعلقة بأسعار الصرف.

أ) **النظريات المفسرة لسعر الصرف:**

تعتبر المجالات المتعددة للاقتصاد ومكوناته الكثيرة إلى جانب التباين الصارخ بين الاقتصادات الدولية أساس ظهور نظريات متعددة سعت إلى تحديد سعر الصرف تحديدا يناسب مقومات كل عملة وخصوصيات كل علاقة ثنائية بين عملتين أو أكثر، فمنهم من ركزت على المتغيرات النقدية كسبب رئيسي وعامل وحيد في

تحديد أسعار الصرف، ومن النظريات من أرجعت ذلك إلى كفاءة سوق الصرف، في حين ذهبت بعض النظريات إلى تحديد سعر الصرف بالعودة لإنتاجية الاقتصاد الوطني ورصيد ميزانه للمدفوعات وفيما يلي سرد مختصر لأهم النظريات التي عالجت كيفية تحديد أسعار الصرف:

◆**النظريات القائمة على أساس نقدي :** ذهبت بعض النظريات لتحديد أسعار الصرف على أساس نقدي من خلال شرح العلاقة بين القوة الشرائية للنقود وأسعار الصرف إلى جانب توضيح العلاقة بين أسعار الفائدة السائدة وأسعار الصرف، وفيما يلي توضيح لذلك :

◆ **نظرية تعادل القوة الشرائية:** طبقا لهذه النظرية فإن سعر صرف عملة ما مقابل عملة أخرى يتحدد بقوتها الشرائية للسلع والخدمات داخل اقتصادها وفي اقتصاد العملة الأخرى، أي أن الدولار الأمريكي يتحدد سعر صرفه مقابل الدينار الجزائري بقدرته الشرائية في الولايات المتحدة والجزائر، الشيء الذي يدفع الدولة صاحبة الأسعار المرتفعة نسبيا للاستيراد من الدولة صاحبة الأسعار المنخفضة نسبيا.

إن هذه النظرية ورغم مجهوداتها في تفسير سعر الصرف إلا أنها أغفلت مجموعة من العناصر لها أثر كبير في تحديد العلاقة بين عملتين لعل أهمها:

◆تباين دوال الإنتاج بين الاقتصادات؛

◆اختلاف تكلفة عناصر الانتاج ومدى وفرتها؛

◆اختلاف أساليب وطرق حساب التضخم في دولة أخرى؛

◆التباين في الأنظمة الجبائية والإعفاءات التي قد تمس منتج وتترك اخر؛

◆اختلاف مستويات الطلب على السلع نتيجة تباين أذواق المستهلكين وعاداتهم .

◆ **نظرية تعادل أسعار الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة المتغير الأكثر أثرا في تخصيص الموارد المالية بين الاستخدامات، فارتفاع أسعار الفائدة في دولة ما سيوجه أصحاب الدخول إلى الاستثمار دون الاستهلاك وهذا طمعا في تحقيق عوائد أكبر.

وتلعب أسعار الفائدة نفس الدور على المستوى الدولي حيث يسعى المستثمرون إلى تتبع أسعار الفائدة المرتفعة عبر الأقطار والتوجه للاستثمار فيها ، فيقومون بطلب عملة الدولة ذات أسعار الفائدة المرتفعة مقابل عرضهم للعملة المحلية الشيء الذي يساهم وبشكل كبير وملاحظ في ارتفاع اسعار صرف عملة الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع أمام عملة المستثمرين المحلية.

◆ **نظرية كفاءة السوق:** يقصد بالسوق الكفء كل سوق يسهل الحصول فيه على المعلومة المناسبة للتوقيت المناسب ومدى قدرة هذه المعلومة على توجيه قرارات المستثمرين أو المضاربين إلى وجهة تحقق لهم أكبر أمان وأكبر ربحية ممكنة.

وبالإسقاط على سوق الصرف فإن سهولة الحصول على المعلومة الصحيحة المناسبة في التوقيت المناسب يوفر للمتعاملين في سوق الصرف قدرة أكبر على اتخاذ القرارات المتعلقة ببيع وشراء العملات، ومن ثم تتحدد الأسعار الحقيقية الصحيحة للعملات بالنظر للظروف الاقتصادية والمالية وحتى السياسة السائدة في دولة تلك العملة.

ومنه يصبح سوق الصرف الكفء يتميز بـ: [11]

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الأني على أسعار الصرف الانية والآجلة؛
- تكاليف المعاملات ضعيفة؛
- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

- **نظرية مستوى الإنتاجية** : ذهب العديد من المفكرين إلى أن لإنتاجية الاقتصاد الوطني أثر بالغ في تحديد أسعار صرف العملة المحلية، حيث أن ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني يشجع المستثمرين الأجانب على ولوج هذا الاقتصاد من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة عن الحركية الكبيرة لرؤوس الأموال داخل هذه الدولة التي تتميز بارتفاع إنتاجية قطاعاتها الاقتصادية، الشيء الذي يجعل هؤلاء المستثمرون يضاربون على اكتساب عملة هاته الدولة مقابل تقديم عملتهم، الشيء الذي يفضي الى ارتفاع قيمة عملة الدولة المستقبلة لهم على عملتهم المحلية .

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة و إلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية ينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار لانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث او تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924.[12]

- **نظرية الأرصدة:** تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية [13] .

ب) أنظمة سعر الصرف:

تعتبر أنظمة سعر الصرف الجزء التطبيقي الفعلي للأفكار المتعلقة بأسعار الصرف، حيث تعتبر أنظمة الصرف مجموع القواعد التي تنظم أدوار الفاعلين والمتدخلين في سوق الصرف في ظل إملاءات السلطة النقدية وتوجيهاتها، وعلى العموم توجد ثلاث أنظمة أساسية لسعر الصرف هي:

◆نظام الصرف الثابت.

◆نظام الصرف العائم (نظام الصرف المرن).

◆**نظام الصرف الثابت**: يتأسس هذا النظام لسعر الصرف على تدخل الدولة ممثلة في السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف الرسمي والمحافظة على مستوياته في حدود معينة وتلجئ له الحكومات لعدة أسباب لعلها: [14]

◆تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار للصرف والذي يؤثر على القدرات الاقتصادية مثل الاستثمار والإنتاج؛

◆أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل، وتقلبات اسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية؛

◆يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة وذلك بتغيير الأسعار النسبية وبالتالي نصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الإسمية؛

◆أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلبا على مجريات الاقتصاد.

ولا يمكن تثبيت أسعار صرف عملة ما إلا بربطها بعملة أخرى تتميز هذه الأخيرة بالثبات النسبي في قيمتها ولها أدوات قوية تستطيع من خلالها حكومة تلك الدولة إعادة توازن العملة في حال حدوث أي أزمة، أو ربطها بمجموعة من العملات القوية التي تتميز بنفس الخصائص سابقة الذكر والتي نصطلح عليها بسلة من العملات، ويتم اختيار نمط الربط انطلاقا من العلاقات التجارية للدولة محل العملة المراد ربطها، إلا أن نمط الربط بسلة من العملات أثبت فعاليته بالنسبة لنمط الربط بعملة واحدة وهذا راجع لتدني الأخطار المحيطة بالصرف نتيجة تنوع العملات، ففي حالة الربط بعملة واحدة تصبح العملة المثبتة بهذه العملة خاضعة لكل التغيرات والأزمات التي يخضع لها اقتصاد العملة المربوط بها، عكس حالة سلة من العملة التي تحقق للعملة المثبتة تنوعا يحميها من الأزمات التي قد تضرب عملة بمفردها .

ولا تستطيع أي دولة ربط عملتها بعملة أخرى سواء كانت عملة واحدة أو سلة من العملات إلا بتفويض قانوني من الدولة صاحبة العملة المراد ربطه بها.

◆نظام الصرف العائم : يقصد بتعويم العملة إخضاعها لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف، ولم يكن هذا متاحا إلا بعد انهيار نظام بروتن وودز سنة 1971 وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة العملة النهائية المغطاة بالذهب والقابلة للتحويل له في أي وقت.

ولا يعني تعويم العملة تركها تصارع قوى السوق دون رقابة أو توجيه بل في كل الحالات يجب تدخل السلطة النقدية لإعادة تقييم وتقويم العملة صعودا ونزولا حسب الحالة وبمختلف الطرق المباشرة منها وغير المباشرة، في حدود هامش بسيط لا يؤثر سلبا على اداء وقرارات المتدخلين في سوق الصرف، ودون المساس بمرونتها لقوى السوق.

ويمكن تمييز نوعين من التعويم هما: [15]

◆ **التعويم المدار**: وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس وضعية ميزان المدفوعات.

◆ **التعويم الحر**: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعادة السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها ان تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيدا.

ثانيا. تطورات سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1964-2015:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 كان من الصعب أو شبه المستحيل إقرار عملة جديدة بالكامل وذلك لعدم توفر مقابلات الإصدار النقدي، إلى جانب انعدام وجود الهيئات القادرة على إصدار العملة ومراقبتها.

ورغم إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 بقي الاقتصاد الوطني يتعامل بعملة المستعمر (الفرنك الفرنسي) إلى غاية أفريل 1964 أين اصدرت العملة الوطنية للجزائر المستقلة المسماة بالدينار الجزائري والمغطاة كليا بالذهب بمقدار(0.18 غرام) لكل دينار واحد أي ما يساوي في ذلك الحين (01) فرنك فرنسي، وبعد إصدار الدينار الجزائري أصبح من مهام البنك الجزائري مراقبته وتحديد السياسات المناسبة لكل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني .

وفيما يلي سرد لأهم محطات سياسة سعر الصرف التي شهدها الدينار الجزائري حسب كل فترة زمنية وخصائصها الاقتصادية.

1) سياسة سعر الصرف الثابت 1964-1987:

قبل الانطلاقة الفعلية للدينار الجزائري، وفي سنة 1963 اعتمد البنك المركزي الجزائري مجموعة من الإجراءات تحضيرا لإطلاق الدينار الجزائري وتفاديا لهروب رؤوس الأموال للخارج كان أهمها:[16]

◆التقليل من إمكانية تحويل الدينار ومراقبة صرف الدينار على كل العمليات؛

◆الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وتسيير السياسة النقدية وسعر الصرف بصفة مستقلة.

وباعتبار أن الجزائر في تلك الفترة كانت قد انضمت إلى صندوق النقد الدولي حديثا ما ألزمها ذلك تبني ما جاء في اتفاقية بروتن وودز، وأجبرها على تغطية عملتها بالذهب الشيء الذي نتج عنه تكافؤ الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي وأصبح الدينار الجزائري يساوي الفرنك الفرنسي، وقد اتبعت الجزائر خلال هذه الفترة (1964-1987) نظامين في صرف الدينار كانا: [17]

أ) نظام تكافؤ الصرف الثابت 1964-1973:

بقي سعر صرف الدينار ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي وذلك إلى غاية سنة 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10%، واستمرار ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي، رغم أن الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيضه.

عرف الدينار في هذه الفترة ثباتا تاما في قيمته مقابل أهم العملات الاجنبية الأخرى وعلى راسها الدولار الأمريكي، ورغم الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي الا ان الدينار الجزائري بقي سعر صرفه ثابتا بالنسبة للدولار الأمريكي الشيء الذي قد يكون مرده لعدم الارتباط المباشر بالدولار، بالإضافة الى ضعف المعاملات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الحين، والجدول التالي يبين ذلك بوضوح.

الجدول01: سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1964- 1973

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
سعر الصرف	4.937	4.937	4.937	4.937	4.937	4.937	4.937	4.912	4.480	3.962

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: http:// data.worldbank.org/country/algeria ?view

ومع انهيار نظام بروتن وودز المبني على أساس ثبات أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار وهو نظام الترجيح.

ب)نظام الترجيح 1974-1987:

بعد انهيار نظام بروتن وودز، وتعميم تعويم العملات لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، وذلك قصد الحفاظ على استقراره، وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك لإيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة أساس في:

- عدم الخضوع لتسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل؛
- عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة عملات من ضمنها الدولار الامريكي، والذي يعتبر عملة المرور Monnaie de passage، منحت لكل عملة ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات.

وفي نهاية هذه المرحلة من حياة الدينار الجزائري، وتحديدا سنة 1986 شهدت الدول البترولية (ومنها الجزائر) انخفاضا حادا في مواردها المالية جراء انخفاض أسعار البترول ما أفرز محاولة إصلاح النظام الاقتصادي بصفة عامة والنظام المالي بصفة خاصة الشيء الذي انعكس على العملة الوطنية من خلال محاولة جعل الدينار الجزائري يتميز بمرونة أكبر وبقيمة حقيقية تعكس اداء الاقتصاد الوطني الشيء الذي تجسد فعلا خلال الفترة اللاحقة 1988-1994 .

والجدول التالي يوضح اسعار صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 1974-1987

الجدول 02 : سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1974- 1987

السنة	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
سعر الصرف	4.180	3.949	4.163	4.146	3.965	3.853	3.837	4.315	4.592	4.788
السنة	1984	1985	1986	1987						
سعر الصرف	4.983	5.027	4.702	4.849						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: Http:// data.worldbank.org/country/algeria ? view

خلال هذه الفترة وبعد اعتماد نظام الترجيح شهد الدينار تذبذبات بسيطة جدا صعودا ونزولا لم تكن بالحدة والحجم المتوقع، حيث بقي الدينار الجزائري محافظ على متوسط سعر صرف مقبول جدا، والذي قد يعود لممارسة الجزائر لسياسات حمائية على التجارة الخارجية والعملة، الى جانب سيطرة الخزينة العمومية على المشهد المالي والمصرفي وتحييد دور البنك المركزي في تسيير الكتلة النقدية وحجم الائتمان اللذان لهما دور كبير في تحديد القدرة الشرائية للدينار داخليا ومن ثم قيمته خارجيا.

2) سياسة الرقابة على الصرف 1988-1994:

عرفت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر الاقتصادي بمرحلة التحضير للانتقال من المنهج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ، حيث شهدت هذه الفترة أكبر وأعمق الاصلاحات على كل المستويات ، ولعل أهم هذه الاصلاحات الاقتصادية الاصلاحات التي مست النظام المالي و النقدي للدولة و التي جاءت في مضمون كل من القانون (88- 01) الصادر في 1988/01/12 المتضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية والذي حدد ونظم مهام النظام المصرفي، والقانون (90-10) و المتعلق بالنقد و القرض و الذي جاء بإجراءات تتعلق بالرقابة على الصرف.

ان هذه الاصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني جاءت بأثار مباشرة على العملة الوطنية حيث شهد الدينار في هذه الفترة انخفاضات متتالية تعود أساسا إلى أخطاء في تقدير قيمته سابقا، ما دفع بالسلطة النقدية إلى جعله قابلا للتحويل في المعاملات الجارية الدولية، حيث ان التعديلات التي مست الدينار الجزائري في هذه المرحلة كانت بهدف إيصاله إلى مستوى توازني يحقق العلاقة المنطقية بين الطلب الوطني على السلع والخدمات المستوردة وحجم الاحتياطات من العملة الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي، وقد شهد الدينار الجزائري شكلين من التخفيض خلال هذه المرحلة هما :

أ) الانزلاق التدريجي (نظام الربط الزاحف) (1991-1988) :

سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف الذي طبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991 ، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و31 مارس 1991 بنحو 210%، وبقي بعد ذلك سعر الصرف (دينار مقابل الدولار) مستقرا خلال بعض الشهور، ثم تم تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر 1991 في إطار اتفاق"stand-bay " الرابط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، والأجدر بالذكر، هو ان النظام يحقق مرونة لقيمة التعادل للدينار، و التي تعتبر مفيدة في حالة تواجد صدمات خارجية .[18]

لقد شهدت مرحلة الانزلاق التدريجي انخفاضات تاريخية للدينار الجزائري لم يسبق لها مثيل خاصة ان هذه الفترة كانت الفترة الانتقالية للدخول في اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث سيصبح الاقتصاد الجزائري اكثر انفتاحا على العالم من خلال علاقاته التجارية الجديدة التي ستفرز ارتباطا منطقيا بين الوافد من السلع والخدمات والصادر من عملات تسوية تلك الصفقات، الشيء الذي سيحدد قيمة الدينار بشكل جديد عكس ما كان سائد من قبل، والجدول التالي يبين اهم محطات انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار خلال هذه الفترة :

الجدول 03: سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال فترة الانزلاق التدريجي.

تاريخ عملية الانزلاق	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الملاحظة
ديسمبر 1988	6.636	بداية عملية الانزلاق التدريجي
ديسمبر 1989	8.112	
سبتمبر1990	9.3	مواصلة عملة الانزلاق سيرا مع تطبيق الاصلاحات الهيكلية
أكتوبر 1990	9.5	
نوفمبر 1990	10.1	
جانفي 1991	13.581	
فيفري 1991	16.33	استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار وتحرير التجارة الخارجية
مارس 1991	17.142	
أكتوبر 1991	22.64	استقرار عند المستوى لمدة 6 اشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22 ٪ بموجب اتفاق FMI واستمرار التخفيض إلى غاية 1994

المصدر : دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها ، دراسة حالة الجزائر،** أطروحة دكتوراه ، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014 .2015،ص ص 169.170 .

إن هذا الانخفاض الذي عرفه الدينار الجزائري لم يكن على المستوى الرسمي فقط بل كان بشكل أكبر في السوق الموازية والتي لا يمكن تجاهلها لحجم التداول الكبير فيها للعملة الأجنبية، فبعد أن كان سعر الصرف الموازي مساوي تماما لسعر الصرف الرسمي بداية السبعينات، أصبح بداية من سنة 1988 يفوقه بعدة اضعاف، وقد يعود ذلك الى بداية انعدام ثقة المتعاملين المحلين في أداء الاقتصاد الوطني او تخوفهم من المستقبل في ظل تبني الجزائر منهج اقتصادي جديد كليا، والجدول التالي يبين الفرق في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي في السوقين الرسمية والموازية :

الجدول 04: سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي في السوقين في فترة الانزلاق التدريجي .

	1988	1989	1990	1991
سعر الصرف الرسمي	1.2	1.5	1.8	3.75
سعر الصرف الموازي	5.0	6.0	6.8	7.0

المصدر : قارة ملاك، **اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر** ، اطروحة دكتوراه، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 143.

ب) **التخفيض الصريح : (1994-1992)** :

ابتداء من سنة 1991، وللظروف الاقتصادية الخاصة للجزائر أصبح من الضروري إعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري بطريقة صريحة ومباشرة، ما انعكس سلبا على قيمة الدينار الذي شهد انهيارات كبيرة لم يعرفها من قبل، وقد يعزى هذا الى ضعف الانتاج الوطني وتراجع الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى العجز المزمن في ميزان المدفوعات الذي ميز المرحلة كاملة.

فقد اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10، بتخفيض نسبة تفوق 40.17%، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار ما يقارب 36 دج /دولار.19

والجدول التالي يبين المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة الممتدة بين 1992 و1994

الجدول 05: سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة

السنة	1992	1993	1994
سعر الصرف	21.83	23.34	35.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: Http:// data.worldbank.org/country/algeria ?view

3) **سياسة التحرير الجزئي للدينار بعد 1994:**

سعت الجزائر ابتداء من سنة 1994 إلى إضفاء مرونة أكبر في تحديد قيمة الدينار الجزائري حيث سعت إلى إزالة القيود المتعلقة بالصرف وأصبح لعرض الدينار والطلب عليه أثر كبير في تحديد قيمته، وهذا من خلال قيام بنك الجزائر بتثبيت سعر صرف الدينار أسبوعيا من خلال ما يدعى بجلسات التثبيت التي تقوم بتحديد صرف الدينار مقابل العملات الصعبة بدون إغفال حجم عرض الدينار والطلب عليه.

حيث يقوم بنك الجزائر عند كل جلسة أثناء اليوم الواحد بعرض مبلغ من العملات الأجنبية معبرا عنها بالدولار الأمريكي، ويعلن عن سعر صرف أدنى يرغب فيه، وبعد الاطلاع يعبر كل بنك عن رغبته في المبلغ الذي يريد الحصول عليه بسعر الصرف الذي يراه ملائما، وبعد المقارنة بين المبلغ المعروض من بنك الجزائر وذلك المعروض من البنوك و المؤسسات المالية المشاركة، و إذا كان العرض متقاربا أو أكبر من الطلب، فإنه يتم تحديد وتثبيت سعر الصرف على أساس سعر أدنى من بين تلك العروض المقدمة ، أما إذا بقي العرض أقل من الطلب، فيقوم بنك الجزائر بمراجعة وتعديل المبلغ المعروض وسعر الصرف المرغوب فيه حتى يحدث التوازن بين العرض والطلب ومنه تحديد سعر الصرف لذلك الأسبوع الممتد بين يومي الأحد والخميس .[20]

إن هذه العملية التي تم من خلالها تحديد سعر الصرف الأسبوعي لم يشارك فيها إلا البنك المركزي و المؤسسات المصرفية في غياب بعض الفاعلين وذلك لعدم وجود سوق صرف يراعي جميع المتدخلين والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، الشيء الذي يثبت أن سعر صرف الدينار لا يزال مدار رغم محاولة تحريره التي جاءت في إطار سياسات التعديل الهيكلي، التي تسعى لإعطاء القيمة الحقيقية للدينار وفق قوى السوق، و التي قد تكون وفقت إلى حد بعيد في إضفاء بعض الديناميكية على سعر صرف الدينار وإخراجه من الصرف الإداري الجاف.

لقد شهدت الفترة التي لحقت هذه الاصلاحات تراجع كبير في قيمة الدينار الجزائري على الصعيد الدولي كنتيجة حتمية لهذه السياسة ما انعكس سلبا على قدرته الشرائية داخليا وهذا للارتباط شبه التام للاقتصاد الوطني آنذاك بالخارج والعجز المزمن في ميزان المدفوعات، حيث سجل الدينار الجزائري انخفاضا كبيرة جدا ابتداء من سنة 1994 إلى غاية سنة 2002 حيث كان الانخفاض بين هاتين السنتين يفوق (43%)، والجدول التالي يوضح بدقة أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1994-2002

الجدول 06: سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال 1994-2002:

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف	35.05	47.66	54.74	57.70	58.73	66.57	57.25	77.21	79.68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: Http:// data.worldbank.org/country/algeria ?view

سنة 2002 شهد الدينار الجزائري شبه تذبذبات بسيطة في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي ميز الفترة الممتدة بين 2002-2011 حيث لاحظنا تحسن في سعر صرفه ابتداء من سنة 2004 اين اصبح الدولار يساوي 72.06 دينار بعد ان كان سنة 2003 يساوي 77.39 أي بتحسن في سعر صرف الدينار قدره 05 دنانير تقريبا ،

وتواصل التحسن الى غاية سنة 2008 حيث سجل الدينار احسن مستوى له مقابل الدولار في هذه الفترة بسعر صرف قدره 64.58، ليعود ويسجل الدينار انخفاضات كبيرة متتالية ابتداء من سنة 2009 دون العودة للمعدلات السابقة والتي كان مردها لسياسات الحكومة الرامية الى الحد من الاستيراد الذي تفاقم في سنوات البرامج التنموية الممتدة بين سنتي 2001 و2014 ، وقد جاءت هاته السياسة في اطار حماية الاقتصاد الوطني من التبعية المطلقة للخارج خاصة بعد بداية ظهور بوادر ازمة في الموارد المالية التي قد تمس الجزائر جراء تراجع معدلات النمو العالمي والذي يفضي الى انخفاض أسعار البترول التي تعتبر جبايته هي المورد الشبه وحيد للميزانية العامة للدولة، والجدول التالي يبين بشكل تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري بين سنتي 2003 و 2015 .

الجدول 07: سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال 2003-2015

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38	72.93	77.53	79.36
السنة	2014	2015									
سعر الصرف	80.57	100.69									

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: Http:// data.worldbank.org/country/algeria ?view

ورغم هذه الانخفاضات الكبيرة التي شهدها الدينار في قيمته مقابل العملات الأخرى و التي لم يرضى عنها الكثيرون بسبب تأثيرها المباشر على القدرة الشرائية للدينار داخليا، إلا أنها كانت أساس التقييم الحقيقي للدينار الجزائري بالإضافة إلى كونها الطريقة الوحيدة لتقييم العلاقات التجارية للجزائر مع الشركاء التجاريون، الشيء الذي يدعونا الان إلى إعادة النظر في مسببات هذه الانخفاضات ذات الطابع الحقيقي و ليس النقدي فقط.

كما لا يفوتنا في هذا الصدد ان نشير الى الدور الكبير الذي لعبته التجارة الخارجية في تخفيض أسعار صرف الدينار من خلال الارتفاع الغير مسبوق لفاتورة الاستيراد والتي كان يجب ان يقابلها حجم كبير من العملة الأجنبية التي ستغطي هذه المعاملات الخارجية ما يفضي الى عرض اكبر للدينار الجزائري ومن ثم انخفاض أسعار صرفه في الأسواق العالمية، وبالمحصلة انخفاض القدرة الشرائية له داخليا.

خلاصة:

تعتبر الجزائر من الدول النامية الأكثر سعيا إلى إصلاح نظامها المالي والنقدي إيمانا منها أنه أحد أهم ركائز النظام الاقتصادي الكلي، ورغم المشاكل والعراقيل التي واجهتها خلال الفترة التي لحقت استقلالها إلا أنها باشرت العديد من الاصلاحات من أجل تحقيق التوازنات الكبرى على المستوى الحقيقي والنقدي على حد سواء.

وباعتبار أن العملة الوطنية تعتبر إحدى أهم عناصر النظام النقدي في الدولة فقد شهدت هي الأخرى محاولات جاءت لتقييمها من أجل الوصول إلى قيمتها الحقيقية التي تعبر وبصدق عن العلاقة القائمة بين الأصول المالية والنقدية الأجنبية الموجودة في الدولة و الطلب على السلع والخدمات الأجنبية ، الشيء الذي يحدد وبصفة دقيقة قدرتها الشرائية داخليا كما يحدد علاقة الاقتصاد الوطني بشركائه الأجانب

فمنذ الاستقلال وبعد إنشاء العملة الوطنية تميز الدينار الجزائري بقوة كبيرة استمدها من التثبيت المباشر بالفرنك الفرنسي ومن الغطاء الذهبي المرتفع، الشيء الذي لم يدم طويلا ولم تستطيع الجزائر المواصلة في هذا النظام الذي تخلى عنه العالم بمجرد سقوط نظام بروتن وودز، حيث أصبح إلزاميا على الجزائر أن تعيد تقييم الدينار الجزائري بشكل صادق وحقيقي ولم يتسنى لها هذا إلا من خلال ربط الدينار بسلة من العملات الأجنبية القوية، حيث قامت الجزائر باعادة النظر في نظام تثبيت عملتها بعملة واحدة الذي لم يكن له القدرة على تحديد القيمة الحقيقية للدينار، توجهت مباشرة إلى نظام التثبيت بسلة من العملات مكونة من 14 عملة قد يكون لها أثر إيجابي في حماية العملة الوطنية الاختلالات التي قد تصيب عملة لوحدها .

وفي منتصف الثمانينيات وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وجدت الجزائر نفسها أمام تحدي التخلي عن النظام الاشتراكي و التوجه لاقتصاد السوق الذي فرض عليها إرساء إصلاحات على العديد من الأصعدة كان نظام سعر الصرف أحد أهمها، الشيء الذي استدعى إحداث إصلاحات على النظام المالي والنقدي والذي أفرز بعد فترة من المخاض تدهور شديد في سعر صرف الدينار لم يعرفه من قبل فبين ديسمبر 1988 واكتوبر 1991 فقد الدينار (29.3%) من قيمته أمام الدولار، وواصل الدينار انخفاضه حتى وصل سنة 2013 إلى حد (78.15) دينار جزائري مقابل دولار واحد بعد أن كان سنة 1988 يساوي (6.63) للدولار الواحد، وبقي الدينار يسجل انخفاضات كبيرة إلى غاية بداية سنة 2016 حيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري نهاية شهر أكتوبر 2016 110.75 دينار للدولار الواحد في السوق الرسمية وهذا الذي لم يكن في الحسبان خاصة بعد السياسات التنموية التي عرفتها الجزائر خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة والتي كان متوقع منها أن تغير الكثير خاصة على الصعيد الحقيقي .

مقترحات :

إن المتتبع لمسار سياسة الصرف يلاحظ أن الجزائر رغم تخليها عن نظام تثبيت العملة ومحاولتها تحرير سعر صرفها إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التعويم التي لم توفر لها الجزائر يوما القاعدة المناسبة لإقرار هذا النظام، كما يجب على أي نظام اقتصادي يريد أن يحرر العملة توفير مجموعة من الشروط لم تستطيع الجزائر تحقيقها إلى حد هذه الساعة لعل أهمها :[21]

- سوق للنقد الأجنبي بالعمق والسيولة؛
- سياسة متماسكة تحكم تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي (ممارسات شراء أو بيع العملة المحلية للتأثير في سعرها أو في سعر الصرف)؛
- ركيزة إسمية ملائمة تحل محل سعر الصرف الثابت ؛

◆نظم فعالة لتقييم و إدارة مخاطر سعر الصرف في القطاعين العام و الخاص .

إن هذه الشروط سالفة الذكر كلها ترتكز على مدى كفاءة وعمق سوق الصرف الذي يعتبر أساس تحديد أسعار الصرف في النظام الحار و الذي تولي له كل الهيئات النقدية و المالية اهتماما كبيرا باعتباره المحرك الأساسي لقوى السوق ولن يتحقق هذا العمق وهذه الكفاءة إلا بإرساء مجموعة من الإجراءات أهمها : [22]

◆السماح ببعض المرونة في سعر الصرف (ضمن نطاق للتقلب حول سعر الربط، على سبيل المثال) لحفز نشاط الصرف الأجنبي، وينبغي أن تعمل السلطات أيضا على بث الشعور بأن سعر الصرف ينطوي على مخاطر في اتجاهين متقابلين مخاطر ارتفاع قيمة العملة أو انخفاضها بهدف تشجيع المشاركين في السوق على اتخاذ مراكز مكشوفة واخرى مغطاة، وخلال الفترة من 1995 إلى 2001 ارتفع حجم التداول في أسواق النقد الأجنبي لدى البلدان التي اعتمدت نظما أكثر مرونة بينما انخفض حجم التداول في البلدان التي اعتمدت نظما أقل مرونة؛

◆تقليص دور البنك المركزي في صنع السوق وذلك بالحد من تعاملاته مع البنوك وتدخله لإتاحة المجال أمام صانعي السوق الاخرين، ولا ينبغي للبنك المركزي التعامل مع عملاء من غير الجهات المالية ؛

◆زيادة المعلومات المتاحة في السوق عن مصادر النقد الأجنبي واستخداماته وعن اتجاهات ميزان المدفوعات الرامية إلى تمكين المشاركين في السوق من تكوين اراء فعالة ذات مصداقية عن سعر الصرف والسياسة النقدية وتسعير النقد الأجنبي، وينبغي كذلك للسلطات التأكد من قدرة نظم المعلومات وصالات التداول على إعلان أسعار البيع والشراء في سوق التداول بين البنوك في الوقت الحقيقي؛

◆الإلغاء التدريجي أو التخلص من القواعد التنظيمية التي تقيد نشاط السوق، ومن التدابير المهمة في هذا الصدد إلغاء شروط تسليم حصيلة النقد الأجنبي للبنك المركزي، والضرائب والرسوم الاضافية على المعاملات بالنقد الأجنبي المجزأة، وتخفيف القيود المفروضة على الحسابات الجارية وبعض الحسابات الرأسمالية بهدف زيادة مصادر النقد الاجنبي واستخداماته في السوق، غير أنه ينبغي تخفيف ضوابط رأس المال تدريجيا، وليس قبل استيفاء بعض الشروط الاقتصاد الكلية والمؤسسية المسبقة؛

◆توحيد وتبسيط قوانين النقد الأجنبي وتجنب إجراء التغيرات المتكررة والمتخصصة في القانون لزيادة شفافية السوق وخفض تكاليف المعاملات؛

◆تحسين البنية الجزئية للسوق من خلال الحد من تجزئته، وزيادة فعالية وسطاء السوق وتوفير نظم التسوية ذات الموثوقية والكفاءة.

المراجع والإحالات:

[1]. الطاهر قانة، **اقتصاديات صرف النقود والعملات**، دار الخلدونية، الطبعة الاولى، الجزائر 2009، (ص ص 10.11).

[2]. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، (ص 103).

[3]. بن قدور علي، **دراسة قياسية سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، أطروحة دكتوراه، دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012- 2013، (ص 15).

[4]. عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، (ص 103).

[5]. بغداد زيان، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013، (ص 16).

[6]. عبد المجيد قدي، **المرجع نفسه**، (ص 104).

[7]. صحراوي سعيد ، **محددات سعر الصرف ، دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر** ، مذكرة ماجيستير ، ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2009-2010 ، (ص 10).

[8]. عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، (ص 104).

[9]. عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ، (ص 105).

[10]. بن قدور علي، **مرجع سبق ذكره**، (ص ص 17 18)،**(بتصرف)** .

[11]. عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، (ص ص 122.123).

[12]. بغداد زيان، **مرجع سبق ذكره**، (ص 46).

[13]. عبد المجيد قدوي،**المرجع نفسه**، (ص 123).

[14]. بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط العدد (23)، الكويت، نوفمبر 2003، (ص 18).

[15]. عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، (ص 116).

16. Youcef debboub، **le nouveau mécanisme économique en Algérie** ، OPU ، Alger ،2000، p 67.

[17]. بن قدور علي، **مرجع سبق ذكره**، (ص 127)**(بتصرف)**.

[18]. صحراوي سعيد ، **مرجع سبق ذكره**، (ص ص 128، 129)، **(بتصرف)**.

[19]. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، (ص 218).

[20]. ليندة بلحارث، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، دكتوراه في القانون، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، (ص 252).

[21]. روبا دوتا غوبتا واخرون، **التحرك نحو مرونة سعر الصرف كيف ومتى وبأي سرعة**، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، و م أ ،2006، (ص 01).

[22]. روبا دوتا غوبتا واخرون، **مرجع سبق ذكره**، (ص ص 6.7).

سياسة حرب العملات الدولية وانعكاساتها على سعر صرف العملة الوطنية في الجزائر.

د. علي صاري
جامعة سوق أهراس – الجزائر-
sariali83@yahoo.com:Email

د. محمد مولود غزيل
جامعة غرداية – الجزائر-
mghezail@yahoo.fr: :Email

International currency war policy and its impact on the national currency exchange rate in Alegria.

Dr. Sari ali & Dr. Mohamed Muloud ghezail
University–Souk-Ahras & University ghardaia

Received:16 May 2016 *Accepted: 02 Sept 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

أصبحت أسعار صرف العملات العالمية إحدى قنوات التصادم والتضارب الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى، حيث أصبحت تلك الدول تتدخل في أسعار صرف عملاتها بطرق شتى، بهدف التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية، كعجز الحساب الجاري، والميزان التجاري، والمديونية، وقيم الأصول وغيرها من المؤشرات؛ ففي حال سمح للحكومات بالمنافسة في مجال أسعار الصرف عن طريق خفض أسعار الفائدة، أو تغيير مسميات الضرائب، أو تطبيق سياسات مالية لخفض قيمة عملاتها، أو التسيير الكمي لعرض نقودها، فإن حرب العملات ستبدأ وقد لا تنتهي. مما تنعكس على اسعار صرف عملات الدول الاخرى المرتبطة بسلة العملات الدولية، والجزائر كمثال على ذلك.

الكلمات المفتاحية: قيمة العملة، الاحتياطات الدولية، حرب العملات، أسعار الصرف.

رموز jel: E4، E42، E52، E31.

Abstract:

The currency global exchange rates have Become one of the economic channel collision and inconsistency between the major industrialized countries. Where that countries interfere in the exchange rates values by money ways, in order to influence some of the economic indicators, such as some current account and trade balance, indebtedness, and the values of assets and other indicators. As the deficit of current account, trade balance, indebtedness, and the values of assets and other indicators. In the case it allowed the governments of competition in the field of exchange rates by lowering interest rates, or change the names of the tax, or the application of financial policies to reduce the value of their currencies, or quantitative management to offer her money, the currency war will have no end Which reflected on the currencies of other countries linked to a basket of international currencies Exchange, Algeria as an example for that

.**Key Words** : *Value of the currency, international reserves, currency wars, exchange rates.*

(JEL) classification*: E4 ،E42 ،E52 ،E31.*

تمهيد:

يعد استقرار سعر صرف العملة من أولويات السلطات النقدية في مختلف الدول، وذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساساً لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاظم هذا الدور في الدول النامية بشكل خاص؛ لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصاداتها بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضه للأزمات والمصدمات الخارجية، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيها.

وفي هذا الصدد تميل دول العالم اليوم للاحتفاظ بكميات أكبر من العملات الأجنبية مقارنة بما سبق، فقد أصبحت البنوك المركزية أكثر سيولة وأقدر على تدبير احتياجاتها من النقد الأجنبي كنسبة من الناتج أو الواردات، غير أن التوزيع الدولي للاحتياطيات من النقد الأجنبي يختلف حول العالم بشكل عام، حيث تتركز الزيادة في احتياطيات النقد الأجنبي في الدول الناشئة والنفطية والنامية بشكل عام، التي تحتفظ حاليا بنحو 70 في المائة من احتياطيات العالم من النقد الأجنبي، وعلى رأسها الصين.

ولكن على الرغم من هذا النمو الكبير في الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، إلا أن مصادر القلق التي تحيط بهذه الاحتياطيات تنشأ أساسا من تركز هذه الاحتياطيات في الدولار الأمريكي (نحو 62 في المائة)، هذا التركز في عملة واحدة أو اثنين يحمل مخاطر عديدة، حيث عرفت السنوات الأخيرة بعد الازمة المالية جنوح بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية الى انتهاج أدوات غير تقليدية في تسيير السياسة النقدية من أجل دفع علميات النمو الاقتصادي والتقليل من نسبة البطالة، هذه الادوات غير التقليدية لسياسة النقدية تعمل على تخفيض قيمة الدولار من أجل تشجيع الصادرات من السلع الامريكية على حساب الدول الاخرى، وهو ما جعل هذه الدول المتضررة من هذا التصرف تصف هذه العملية بحرب العملات التي اطلقتها الولايات المتحدة وتبعتها بعد ذلك كل من الصين واليابان ودول الاتحاد الاوربي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من اجل معرفة الانعكاسات التي يمكن ان تحدث لسعر صرف العملة الوطنية نتيجة سياسة حرب العملات الناشئة بين الاقتصاديات الرئيسية في العالم، ولذلك بهدف معرفة هذه الانعكاسات والعمل على تقييم العوامل المساعدة على حماية واستقرار قيمة العملة المحلية داخلياً وخارجياً ودور بنك الجزائر في ذلك.

أهداف الدراسة: إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- محاولة توضيح علاقة سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الاجنبية.

- محاولة معرفة مدى انعكاس سياسة حرب العملات بين الدول على العملة الوطنية.

مشكلة الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على إشكالية أساسية مفادها: ما مدى انعكاس سياسة حرب العملات الدولية على سعر صرف العملة الوطنية، باعتبار أن سعر صرف الدينار الجزائري مرتبط بسلة عملات أجنبية؟.

فرضية الدراسة: بنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك مجموعة من الانعكاسات لسياسة حرب العملات الدولية القائمة بين الدول المتقدمة على اسعار صرف عملات الدول النامية، ومن بينها سعر صرف العلمة الوطنية الذي شهد حالة عدم استقرار خلال السنوات الأخيرة.

أولاً: العملة وعوامل تحديد قيمتها.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يصاحبه التدخل النقدي أي التوجيه النقدي، وهو ما يسمى بإدارة كمية النقود، ويقصد به التأثير على قيمة العملة عن طريق التحكم في كمية النقود على أساس اعتبارين هما:

- المحافظة على ثبات مستوى الأسعار(ضبط التضخم) من جهة.
- والمحافظة على قيمة النقود من التدهور من جهة اخرى.
- وتقوم الدولة بفرض رقابتها على وسائل الدفع التي تقبل في السوق من حيث الكمية والنوع، لأن كمية وسائل الدفع هاته إذا لم يصاحبها حجم أمثل من الإنتاج وحسن الاستعمال، تنعكس أثارها على الاقتصاد الوطني ككل وبداية بقيمة العملة ذاتها.

1) **تحديد قيمة العملة:**

يطلق اصطلاح قيمة العملة على معاني متعددة يختلف كل منها عن الآخر و يجب تحديد كل معنى عن الآخر تحديداً دقيقاً[1].

1.1. فقد يراد بتعبير قيمة العملة: السبب أو الأساس الذي يجعل للعملة قبولاً في الحياة الاقتصادية، فهناك الأساس المعدني لقبول العملة في التداول (نقود سلعية) وهناك الأساس الحكومي لقبول العملة في التداول لأنه من صنع أو إصدار الدولة (إلزامية)، وهناك الأساس المبني على ثقة الأفراد بالعملة[2].

2.1. وقد يراد بقيمة العملة: القيمة التنظيمية أو الشرعية للعملة، ويقصد بذلك قيمة العملة في النظام النقدي الداخلي (العملة مقياس للقيم الاقتصادية) والتي تتمتع بخاصيتي القانونية والنهائية في النظام النقدي الداخلي[3].

3.1. وقد يراد بقيمة العملة: القيمة الخارجية لها، أي نسبة المبادلة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، وهو ما يعرف بسعر الصرف، والذي يبين قيمة العملة الوطنية في النطاق الدولي أو الخارجي، وهذه القيمة الخارجية تحدد مقدرة العملة الوطنية على شراء السلع الأجنبية، وأسعار الصرف التي تقاس بها قيمة العملة سواء كانت ثابتة أو متغيرة، تعتبر مؤشر لقيمة العملة الوطنية في الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يؤثر التغير في القيمة الخارجية للعملة الوطنية على القيمة(القوة الشرائية) الداخلية لها.

2) **طرق تحديد قيمة العملة**: يتم تحديد قيمة العملة بقيمة السلع والخدمات بطريقتين[4]:

- **طريقة مباشرة** تتمثل في أن تقوم الدولة بوضع حد أقصى لكمية العملة المصدرة من بنك الإصدار؛
- **وطريقة غير مباشرة**، تتم عن طريق تحديد نوع الغطاء الواجب توفره في مقابل كل كمية يتم إصدارها.

وعلى هذا الأساس لكي تؤدي العملة وظائفها، فلا بد من توافر شرط هام، هو استقرار قيمة العملة وقوتها الشرائية، وهو ما يعني استقرار مقدار السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد، وأن هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة والكمية المعروضة منها.

ثانياً: قيمة العملة وكمية الاحتياطيات الدولية:

لقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الاحتياطيات الدولية international reserves وتداخل هذا المفهوم مع مفهوم السيولة الدولية international liquidity، الذي اعتبره بعض الباحثين مرادفاً لمفهوم الاحتياطيات الدولية، في حين اعتبر بعضهم الآخر الاحتياطيات الدولية مفهوما ضيقا للسيولة الدولية[5].

1) **تعريف الاحتياطات الدولية**: يمكن تعريف الاحتياطات الدولية كما يلي:

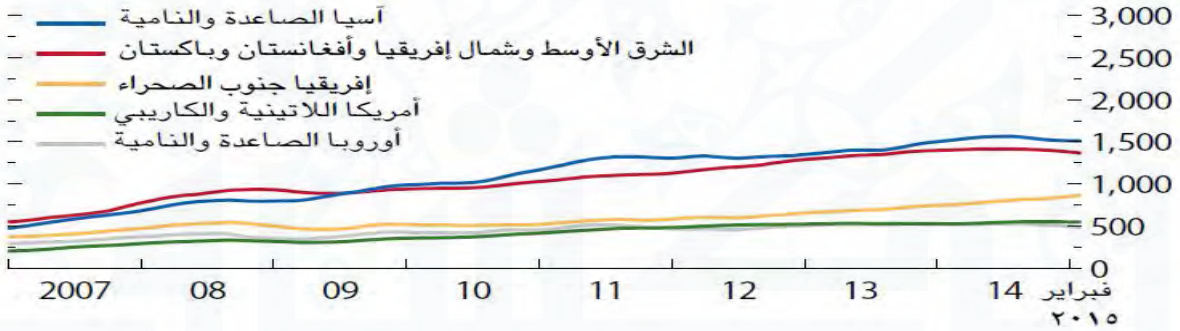
- **التعريف الأول: تعرف الاحتياطيات الدولية**[6]: بأنها الودائع والسندات من العملة الأجنبية فقط، التي تحتفظ بها المصارف المركزية والسلطات النقدية؛ كما يشمل المصطلح في الاستخدام الشائع صرف العملات الأجنبية والذهب، واحتياطي حقوق السحب الخاصة(SDR) وتستخدم في وفاء الديون، مثل العملة المحلية المصدرة، ومختلف إيداعات احتياطي المصارف مع المصرف المركزي، من قبل الحكومة أو المؤسسات المالية.
- **بينما عرفت الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات** الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ الاحتياطيات الدولية لدولة ما بأنها: " تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى"[7].

2) **قيمة العملة المحلية وعلاقتها بكمية الاحتياطات الاجنبية:**

يسمح الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية للحكومة بالتحكم في أسعار صرف عملاتها لتوفير بيئة اقتصادية مواتية، حيث تؤدي عمليات صرف العملات الأجنبية إلى توسع أو تقلص كمية العملة المحلية في التداول، مما يؤثر مباشرة على السياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف المستهدف وبالتالي على قيمة العملة المحلية، وللحفاظ على نفس سعر الصرف في حالة الزيادة في الطلب، فإن البنك المركزي يمكن أن يبيع المزيد من العملة المحلية ويشتري العملات الأجنبية، الأمر الذي سيزيد من مجموع الاحتياطي من العملات الأجنبية. في هذه الحالة تتقهقر قيمة العملة المحلية حيث يزداد عرض العملية المحلية بطبع النقود، فتنخفض قيمة العملة المحلية نسبيا إلى قيمة السلع والخدمات.

كما يمكن لكمية الاحتياطي النقدي الأجنبي أن تتغير عندما يطبق المصرف المركزي سياسة نقدية معينة، وقد ويواجه المصرف المركزي الذي يطبق سياسة سعر الصرف الثابت وضعاً معيناً حيث يدفع العرض والطلب قيمة العملة للانخفاض أو للارتفاع، فزيادة أو نقصان الطلب على العملة من شأنه أن يرفع من قيمتها أو ينقصها، وهو ما يدفع البنك المركزي الى الدخول الى السوق النقدية بائعاً أو مشترياً للعملة الاجنبية للحفاظ على سعر الصرف المستهدف ضمن الحدود المقررة في اهداف السياسة النقدية للبنك؛ وفي هذا الاطار تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تبيع وتشتري الدولار من أجل المحافظة على قيمة اليوان الصيني عند مستوياته المنخفضة.

الشكل رقم(1): حجم الاحتياطات الدولية في مجموعة من مناطق العالم.



المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، افريل 2015، ص 18.

ثالثا: حرب العملات والتلاعب بقيمة العملات الدولية:

لا تزال الدول الصناعية التي تعاني من تبعات الأزمة المالية الراهنة تقول: بأن السياسات النقدية المتبعة والتي تساهم في إضعاف عملاتها أصبحت من الخيارات القليلة المتبقية أمامها لتنشيط النمو الاقتصادي، فيما تقول الدول الناشئة مثل البرازيل وتركيا إن هذه السياسات تضر بها لأنها تجعل صادرت الدول النامية أغلى ثمناً وبالتالي أقل تنافسية في سوق الدولية؛ ففي عام 2010، اتهم وزير المالية البرازيلي **غيدو مانتيغا** الولايات المتحدة بإشعال "حرب العملات"، مشيرا إلى أن الأسواق الناشئة تعاني بسبب هبوط سعر صرف الدولار الذي زاد من تنافسية الصادرات الأميركية في السوق. كما ارتفع وان كوريا الجنوبية بنسبة 30% مقابل الين منذ منتصف عام 2013.

1) **حرب العملات، وأدوات تنفيذها:**

إن الجبهة الأبرز في حرب العملات في الوقت الراهن هي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث تتهم الأولى الثانية بأنها تتعمد الحفاظ على عملتها اليوان أو الرينمنبي بأقل من قيمته بنسب تقدرها ما بين 25%-40% فيما لو ترك ليتحدد وفق قوى السوق؛ لتحقيق مكاسب على حساب الاقتصاد الأمريكي؛ إلى جانب خلافات

أوروبية حول سعر صرف اليورو الذي شهد ارتفاعات كبيرة، حيث بلغ سعر اليورو 1.37 دولار أمريكي في أوائل سنة 2013 م. مع المخاوف بشأن تفاقم جديد في أزمة الديون الأوروبية[8].

أ) **تعريف حرب العملات:** تشير حرب العملات الى تخفيض قيمة العملة في سوق الصرف حيث تقرر الدولة تخفيض عدد من وحدات النقد الأجنبي المعادلة لوحدة النقد الوطني، أو عندما تقرر إنقاص وزن الذهب الذي تمثله وحدة النقد الوطنية. حيث تعتبر عملية تخفيض قيمة العملة من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، وذلك حسب الأولويات و خصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو، والتي تهدف أساسا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى[9].

كما تعرف حرب العملات أيضا بأنها: "قيام الدول بالتلاعب بقيمة عملاتها وتخفيضها أو منعها من الارتفاع في محاولة منها لتشجيع صادراتها وخفض وارداتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تحقيق الفوائض فيه، ومن ثم رفع مستويات التشغيل ورفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو"[10].

ويرى الدكتور صلاح عبد الرحمن الطالب[11]: أن حرب العملات هي حرب اقتصادية يقصد بها التلاعب بسعر صرف عملة واستخدامها كسلاح سريع المفعول للضغط وإلحاق الضرر باقتصاديات دولة ما أو بمجموعة دول وإجبارها علي إعادة النظر بسياساتها وإجراءاتها المالية والاقتصادية بما يعود بالنفع على معالجة أزمة المهاجم الاقتصادية؛ وهذه الحرب لا يمكن تحريكها إلا من دول كبرى في استخدام عملتها الدولية كسلاح في مواجهة المقابل.

أي أن حرب العملات ظاهرة تشير إلى التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل مُستورداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولاً، وتحريكاً للاستثمار في الدول المخفضة ثانياً ، وسعياً لخلق مزيد من فرص العمل للعاطلين عنه[12].

الجدول رقم (01): أسعار صرف بعض العملات مقابل الدولار.

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجنيه الاسترليني	1,564	1,546	1,604	1,585	1,564	1,572
الين الياباني	0,011	0,011	0,013	0,013	0,010	0,0098
اليورو	1,393	1,327	1,391	1,286	1,328	1,329
الريال البرازيلي	3,81	3,97	3,84	4,12	3,96	3.78
الليرة التركية	2.69	2.77	2.81	2.89	2.90	2,92
الدينار الجزائري	72.22	74.04	72,85	77,55	79,38	83,17

المصدر: United Nations, World Économic Situation and Prospects(Eurostat) data base, April 2014 **وتقارير بنك الجزائر** -2010-2014.

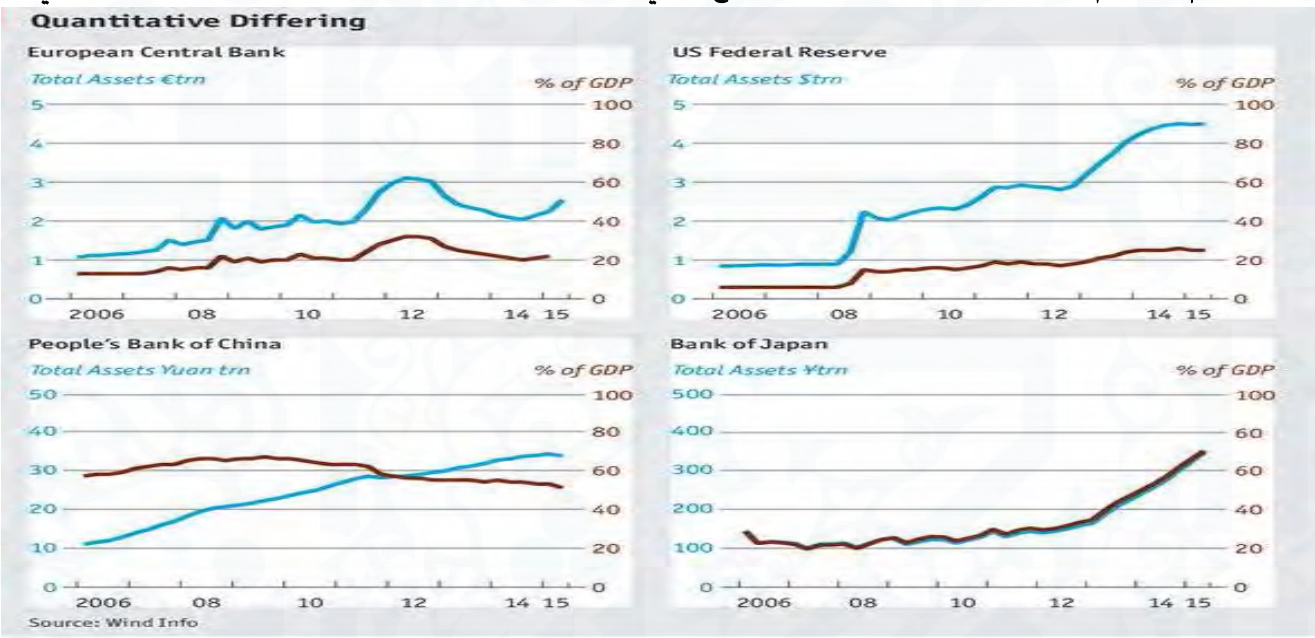
ب)**أدوات حرب العملات**: إن حرب العملات هي في الأساس في حرب التبادل التجاري، وهي امتداد للأزمة المالية العالمية، وهي دليل على فشل الولايات المتحدة الأميركية في الخروج من هذه الأزمة وفي اتخاذ كل الخطوات النقدية والمالية والتجارية من أجل إيجاد حل لمشكلتها الأساسية، وأن السبب يكمن في القرارات الخاصة بالسياسة التمويلية غير المجدية المعتمدة في مثل هذه الظروف[13]. وبالتالي تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات غير التقليدية وهي:

- **التيسير الكمي Quantitative Easing أو(QE):** وهو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة؛ حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع للأصول المالية من اجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد(معدلات فائدة صفرية أو حتى سالبة) [14].

فقد تبنى بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي برنامجا سمي ببرنامج التيسير الكمي والذي يقوم على أساس طرح كميات كبيرة جدا من الدولار الأميركي(إصدار 4000 مليار دولار دون رصيد أو مقابل) للتداول من قبل الحكومة لإعادة شراء سندات الحكومة الأميركية بهدف التأثير(تخفيض) على سعر صرف الدولار لجعل السلع الأميركية المعدة للتصدير رخيصة لمنافسة الدول الناشئة؛ فالولايات المتحدة تخفض قيمة الدولار عمدا، حيث تقول فوربس " إن تراجع أسعار الدولار هو شكل من أشكال التلاعب بالعملة"[15].

هذا ويعمل التيسير الكمي بطريقتين على قيمة العملة[16]: الأولى أنه يشجع المضاربين على تخفيض قيمة العملة. والثاني أن وجود أكبر مبلغ من المال في التداول يخفض أسعار الفائدة، هذين الطريقتين(تخفيض قيمة العملة، وتخفيض أسعار الفائدة) يمكن من خلالهم للشركات المحلية اقتراض المال في البلاد وتقديمه(استثماره أو توظيفه) في بلد آخر حيث سعر الفائدة أعلى، وتحقيق ربح من خلال الفرق في أسعار الفائدة، كما أنه من الناحية الفنية، فهي تبيع العملة الوطنية في السوق الدولية، مما يقلل من قيمتها(حرب عملات بطريقة ذكية).

الشكل رقم(2): حجم التسهيلات الكمية كنسبة من الانتاج المحلي(GDP) في الولايات المتحدة، اليابان، الصين، الاتحاد الاوروبي.



المصدر: أ.د: ابراهيم السقا، حجم التسهيلات الكمية في البنوك الاربعة (الامريكي، الاوربي، الياباني، الصيني)، متاح على:
http://www.aleqt.com/22/09/2015/article_459118.html

◆ **أسعار الفائدة الصفرية:** أجريت عدة دراسات لبيان أسباب تغير سعر صرف العملات الأجنبية و بيان أثر تغير نسبة الفائدة على أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث أن المنطق يوحي بأن المستثمرين يتوجهون لبيع العملة ذات الفائدة القليلة وشراء العملة ذات الفائدة المرتفعة، مما يؤثر سلبا على سعر الأولى وإيجاباً على الثانية وبالتالي يؤثر على أسعار صرف هذه العملات[17].

وتشير التطورات في أسعار الفائدة لدى المصارف المركزية العالمية والإقليمية خلال الربع الثاني من العام 2015 إلى حدوث بعض التغيرات على أسعار الفائدة لدى بعض تلك المصارف وثباتها دون تغير يذكر لدى مصارف أخرى، فقد أبقى الاحتياطي الفدرالي على سعر الفائدة الأساس عند 0.25٪ دون تغير للعام الخامس على التوالي[18].

وفي المقابل أبقت المصارف المركزية في كل من اليابان، والمملكة المتحدة، وسويسرا على أسعار الفائدة كما هي دون أية تغيرات منذ سنة 2008، علمًا بأن تلك الأسعار متدنية أصلا وقريبة من الصفر في تلك البنوك[19]. كل ذلك من اجل تنشيط الانتاج المحلي والعمل على التأثير على مردودية استثمار احتياطات الصرف الأجنبية لديها[20].

الجدول رقم (2): أسعار الفائدة المطبقة في مجموعة من الدول المتقدمة.

الدولة	2012		2013		2014		2015	آخر تعديل
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	
الولايات المتحدة	0,25	0,25	0,25	0,25	0,25	0,25	0,25	2008/12/16
منطقة اليورو	0,75	0,75	0,75	0,50	0,15	0,05	0,05	2014/01/04
المملكة المتحدة	0,50	0,50	0,50	0,50	0,50	0,50	0,50	2009/03/05
سويسرا	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	-0,725	-0,725	2014/12/03
اليابان	0,10	0,10	0,10	0,10	0,10	0,10	0,10	2008/12/19
نيوزلندا	2,25	2,25	2,25	2,25	3,50	3,50	3,50	2014/07/23
الصين	6,00	6,00	6,00	6,00	6,00	5,60	5,35	2014/11/21
البرازيل	7,50	7,25	7,25	8,00	11,00	11,75	12,75	2014/12/03
تركيا	5,75	5,50	5,50	4,50	8,25	7,75	7,50	2014/12/20
مصر	9,25	9,25	9,25	9,75	8,75	8,75	8,75	2013/09/19
إسرائيل	2,25	2,00	1,75	1,25	0,25	0,25	0,10	2014/09/14

المصدر: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، نشرة الأسواق العالمية، العدد السادس، تموز 2013، ص4.والعدد الثالث عشر، نيسان2015، ص4.

رابعاً. حرب العملات وانعكاسها على أسعار صرف العملات الاخرى:

1) مفهوم سعر الصرف:

نظرا لأهمية سعر الصرف والدور الذي يلعبه في الاقتصاد، فان الكثير من الاقتصاديين والمؤلفين تناولوا هذا المصطلح بالتعريف والتحليل، حيث هناك من يعرف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى[21].

كما أن هناك من يرى أن سعر الصرف هو عبارة عن سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة و العملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[22].

2) حرب العملات وأسعار الصرف:

أصبحت أسعار صرف العملات العالمية إحدى قنوات التصادم والتضارب الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى، حيث أصبحت تلك الدول تتدخل في أسعار صرف عملاتها بطرق شتى، بهدف التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية، كعجز الحساب الجاري، والميزان التجاري، والمديونية، وقيم الأصول وغيرها من المؤشرات.

كما أن حرب العملات ظاهرة تشير إلى التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل مُستورداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولاً، وتحريكاً للاستثمار في الدول المخفضة ثانياً، سعياً لخلق مزيد من فرص العمل للعاطلين عنه[23].

وعليه فإن الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية يسمح للحكومة بالتلاعب بأسعار الصرف لتحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات الوطنية لتوفير بيئة اقتصادية مواتية على وجه أكبر. فمن الناحية النظرية، يوفر التلاعب في أسعار صرف العملات الأجنبية استقرارا يوفره معيار الذهب.

3) عرض النقود (التيسير الكمي) وأسعار الصرف:

تتمتع الدولة صاحبة العملة الرئيسة في الاحتياطيات الدولية مثل أمريكا بميزة غير عادلة مقارنة بدول العالم الأخرى، خصوصا فيما يتعلق بقدرتها على إصدار أدوات دين تتجاوز الحدود الآمنة دوليا، فضلا عن قدرتها على طباعة المزيد من عملتها دون أن تصاحب ذلك آثار كبيرة على المستوى الكلي بها، على سبيل المثال يمكن هذا الوضع المتميز لأمريكا من أن تمطر العالم بمئات المليارات من الدولارات المطبوعة دون أن يصاحب ذلك تلك الآثار المتوقعة بين النمو في عرض النقود والتضخم، ذلك أن جانبا كبيرا من هذه النقود الإضافية سيتم تداوله والاحتفاظ به خارج الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، فإن مثل هذا الوضع المتميز يمكن الولايات المتحدة من أن تتجاوز القيود المالية المفروضة عليها وتحتفظ بعجز كبير في ميزان مدفوعاتها وكذلك في ميزانيتها العامة، في الوقت الذي يمكن أن تتمتع فيه بدين عام كبير وبتكاليف تعد محدودة نسبيا مقارنة بباقي دول العالم.

وفي هذا الصدد وبالنسبة لتطورات أسعار صرف العملات العربية خلال الفترة 2010-2014 شهدت العملات العربية المثبت قيمتها مقابل الدولار استقرار نسبياً في سوق الصرف مع تدخل بعض البنوك المركزية في السوق بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار الذي شهد انخفاضاً في قيمته؛ وفي المقابل تراجعت قيمة العملات المثبتة بالدولار مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها اليورو مقابل الدولار خلال العام، أما فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف، فقد تحسنت قيمتها مقابل الدولار، وتراجعت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لعدد كبير من العملات العربية خلال عام 2011، بما يعكس ارتفاع مستويات تنافسية هذه العملات نتيجة ارتداد (انعكاس) سياسة التلاعب بالعملات الدولية على عملات الدول الاخرى. فرغم تباين الآراء حول جدوى وفاعلية سياسة أسعار الصرف خصوصا في البلدان النامية، إلا أن تلك السياسة تبقى إحدى أهم نصائح صندوق النقد الدولي للبلدان التي تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها[24].

خامسا. انعكاس سياسة حرب العملات على سعر الصرف في الجزائر.

تميز نظام سعر صرف الدينار الجزائري بمرحلتين مختلفتي، مرحلة نظام الصرف الثابت، ثم مرحلة نظام الصرف المرن؛ حيث تبنت الجزائر خطوات تدريجية من أجل الانتقال بسعر صرف الدينار الجزائري من حالة الربط الى الاتجاه نحو سعر الصرف المدار، ومن هنا اصبح الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجياً من اولويات وأهداف السياسة النقدية في البلاد[25]؛ هذا التعويم الموجه للعملة الوطنية ترتب عنه تقلبات

سنوية في سعر صرف الدينار الجزائري وعدم استقرار قيمته الخارجية مقابل مختلف العملات الدولية، خاصة مقابل العملة الاوربية الموحدة وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الواردات المقومة بالأورو مقابل انحصار الصادرات في قطاع المحروقات والمقومة بالدولار؛ هذه التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري ساهم في نشوء التضخم المستورد الذي يحدث عندما لا يستطيع(عدم استقرار) سعر الصرف امتصاص هذا النوع من التضخم باعتباره احد محدداته[26].

غير أن تطبيق بنك الجزائر لحزمة من الإجراءات التي من ضمنها استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي كان من أهمها عمليات السوق المفتوحة التي تمت من خلال مزادات العملة الأجنبية، وخيارات إدارة السيولة المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية وحوالات البنك المركزي والإقراض ما بين المصارف، مما ساهم في استقرار نسبي ملموس في سعر صرف الدينار الجزائري على امتداد مدة الدراسة.

الجدول رقم (3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو2000-2014م.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدولار مقابل دج US/DA	77,58	75,64	78,89	67,93	71,93	73,17	71,07	67,01	70,69	72,22	74,04	76,05	78,10	79,32	83,17
الاورو مقابل دج EUR/DA	69,87	67,39	80,38	83,52	96,29	86,66	93,86	97,62	95,39	105,5	97,86	106,5	102,9	101,3	107,9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

هذا ونتيجة للأثر الناتج عن ارتباط الاقتصاد الوطني بمداخيل النفط من العملة الصعبة المقومة بالدولار الأمريكي؛ وأن التغيرات في الأرصدة النقدية الحقيقية تلعب دورا هاماً في تفسير التقلبات في سعر صرف الدينار الوطني مقابل العملات الدولية الأخرى في الأجل القصير، وأن التغيرات طويلة الأجل في سعر الصرف يمكن تفسيرها بالأثر التراكمي لتغير المستوي العام للأسعار وخاصة الأسعار المستوردة.

وبما أن تحقيق الاستقرار النقدي يعد أحد أهم الشروط لتحقيق استقرار القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية من خلال استقرار المستوي العام للأسعار، وتغير العرض النقدي الأسمى بمعدل يقترب من معدل تغير الإنتاج الحقيقي، كما أن إصدار أصول مالية - من خلال تنشيط السوق المالية الوطنية- مقيمة بالعملة المحلية يعطي معدل عائد تنافسي، مقارن بالعائد علي الأصول البديلة(المقومة بالعملات الأجنبية) من أهم عوامل حفز الأفراد علي حيازة العملة المحلية، وإحلالها محل العملة الأجنبية في محافظ أصولهم، ومن ثم تدعيم القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية؛ ومن هنا يمكن تفسير العلاقة بين تغيرات عرض النقود وسعر الصرف وفق فترتين الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل الطويل.

1) صافي الأصول الخارجية وعلاقتها بقيمة العملة الوطنية في الجزائر:

تمثل الاصول الخارجية في الجزائر مقابل من مقابلات الكتلة النقدية، وتشمل مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطاً أساسا بالصادرات من البترول أساساً، لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط[27] مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس. حيث تمثل الاحتياطيات الخارجية للجزائر مصدر أمان يمكنها اللجوء إليه لسد العجز الحادث في ميزان مدفوعاتها سواء كانت هذه الاحتياطيات ذهباً أو عملات أجنبية، وهذا لكي لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها أو الاقتراض بتكلفة باهظة.

ويتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية هي: حجم المداخيل من الصادرات النفطية، مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية، والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات. ولقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديدا كبيرا للاقتصاد الجزائري، إذ نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات، وهو ما يعكس الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة. إلا أنه بعد إعادة جدولة الدين الجزائري وبدءا من سنة 1996بدأ تحسن محسوس في مستوى الاحتياطات، أين بلغ أوجه سنة 1997 ، حيث وصل إلى ما يعادل 12 شهر واردات تقريبا ، غير أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بالانخفاض بنسبة 15% حيث تم استخدامها لمواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر.

الجدول رقم 4: جدول تطور الكتلة النقدية والناتج الوطني وصافي الأصول الخارجية في الجزائر "2000-2014" . الوحدة مليار دج

المتغير السنة	الكتلة النقدية M2	PIB الناتج الوطني	سيولة الاقتصاد M2/PIB	الأصول خارجية NFA	نسبة التغير	أسعار الصرف US/DA	أسعار الصرف EUR/DA
2000	2022.5	4123.5	49.04	775.9	343.85	69,87	77,58
2001	2473.5	4257.0	58.1	1310.8	68.94	67,39	75,64
2002	2901.53	4541.9	63.88	1755.7	33.94	80,38	78,89
2003	3354.42	5266.82	63.68	2342.6	33.42	83,52	67,93
2004	3738.03	6127.5	61.00	3119.2	33.15	96,29	71,93
2005	4146.9	7564.6	55.0	4179.4	33.98	86,66	73,17
2006	4933.7	8512.2	58.0	5515.05	31.95	93,86	71,07
2007	5977.97	9408.3	63.7	7402.64	34.22	97,62	67,01
2008	6955.9	11042.8	63.0	10246.9	38.18	95,39	70,69
2009	7173.1	10034.3	71.5	10885.7	6.23	105,5	72,22
2010	8280.7	12049.5	68.7	11996.5	10.2	97,86	74,04
2011	9929.2	14384.8	69.0	13922.41	16.05	106,5	76,05
2012	11067.6	16160.0	68.48	14940.4	7.31	102,9	78,10
2013	11945,81	19089,4	71,6	15225,16	1,82	101,3	79,32
2014	**12858,75**	17205,1	79,4	15337,84	0,74	107,9	83,17

المصدر: الحسابات من طرف الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

حيث يلاحظ من خلال الجدول أنه مقدار نمو الأصول الخارجية سجل في سنة أعلى نسبة سنة 2000م بمعدل فاق 343.85% أي أن الأصول الخارجية قد تضاعفت سنة 2000م بـ 4.45 مرة عن سنة 1999م، ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية في السنوات الأخيرة نمواً مستمراً بمعدل تقريبي ثابت في مستوى 33% وبمبلغ 5515.05 و7402.64 مليار دج سنتي 2006، 2007 على التوالي[28]. بينما كانت أدني نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة 2000م هي 6,23%سنة 2009، و7,31%سنة 2012 وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية التي رافقها انخفاض في الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار خلال هذه الأزمة[29].

وسجل الحساب الجاري الخارجي الذي يعتبر عنصرا أساسيا في ميزان المدفوعات فائضا بـ10,8 مليار دولار في ظل تحسن الميزان التجاري و المداخيل الصافية في إطار التحويلات. كما بلغت المداخيل الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة اقل بقليل من مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2012 في حين استقرت قيمة ميزان المدفوعات في 10,32 مليار دولار مع نهاية سنة 2012.

2) دور بنك الجزائر في تسيير احتياطيات الصرف :

يرتكز تسيير بنك الجزائر لاحتياطيات الصرف الرسمية على أساس تنويع مزيج تركيبتها وسيولتها واستثمارها بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن واقل خسارة ممكنة وذلك عن طريق توزيع المخاطرة؛. كما يعمل بنك الجزائر على الاحتفاظ بالاحتياطيات الخارجية على شكل ودائع مصرفية في بنوك دولية وعلى شكل سندات متعددة الأطراف (السندات التي يصدرها بنك التسوية الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد العربي في بعض الأحيان) كما يقوم بنك الجزائر بتوظيف هذه السندات، ومن أهم صلاحياته في ذلك ما يلي:

- يدير احتياطيات الصرف ويوظفها في السندات والبنوك الدولية؛
- يجوز لبنك الجزائر الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية محررة بعملات أجنبية لدى الأسواق المالية الدولية؛
- يقوم بنك الجزائر بتسيير احتياطيات الصرف.

وعليه يتضح أن تسيير الاحتياطي من العملة الصعبة يرتكز على ثلاثة معايير هي الأمن، السيولة والمردودية؛ فيتم توظيفها على شكل ودائع مصرفية في بنوك دولية أو الاكتتاب في الهيئات المالية الدولية المتعددة الأطراف، ويتم ذلك مقابل معدلات فائدة تحقق مردودية ملائمة في ظل أدنى حد من المخاطرة؛ ولتحقيق ذلك لابد من حسن اختيار المزيج المناسب من العملات المكونة لاحتياطيات الصرف.

3) **إجراءات الجزائر لضبط الاحتياطيات واستقرار سعر الصرف:**

بما أن احتياطيات الجزائر دائما شديدة الحساسية لتقلبات أسعار البترول، لذلك وجب على الجزائر الاحتراس من مثل هذه المخاطر، فعمدت إلى اتخاذ إجراءات مكنتها من ضبط التأثيرات الحساسة لتقلبات أسعار البترول في انتظار تغيير عميق لهيكل جهازها الإنتاجي، حيث عمدت الجزائر في هذا المجال إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر أداة ذات أهمية في ضبط وادارة الفوائض المالية من العملة الاجنبية، وكان على الجزائر تعزيز مصداقيته بالضبط في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار البترول، هذا ما يسمح بتراكم الادخار المالي لما له من علاقة بتذبذب أسعار البترول حيث وصل معدل الادخار المالي2.6% بسبب ارتفاع الأجور في سنة 1992 ثم انخفض إلى 2.1% بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 1998 ليرتفع إلى 12% سنة 2000 لأن أهمية الادخار المالي تظهر لتعبئة الديون العمومية الخارجية والتكفل باتجاه تقلبات أسعار البترول، حيث وصلت إيرادات البترول سنة 2004إلى 24.8 دولار ثم بلغت أسعار البترول 43.8 دولار ثم ارتفعت نسبة الإيرادات إلى 26 دولار سنة 2005 حيث بلغ سعر البرميل 45 دولار، وواصلت هذه النسبة في الارتفاع حيث بلغت 56 دولار سنة 2006 حيث وصل سعر البرميل في هذه السنة إلى 75 دولار للبرميل..... وقد صنف المعهد العالمي للصناديق السيادية لشهر جوان 2013 صندوق ضبط الإيرادات الجزائري من بين الصناديق السيادية الـ15 الأولى في العالم من مجموع الصناديق السيادية الـ67 عبر العالم، و يأتي صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في المركز الـ14 بقيمة تعادل77.2 مليار دولار حتى جوان الماضي.

4) **سعر الصرف والتوازن الخارجي الوطني:**

يعد الاقتصاد الوطني من الاقتصاديات النامية الريعية، منفتح على العالم الخارجي، ويطبق في معاملاته الدولية نظام سعر الصرف شبه الثابت، وفي ظل هذه الخصائص تأتي أهمية دراسة العلاقة بين تذبذب قيم العملات الدولية وسعر الصرف الوطني، من خلال وصف وتحليل للاقتصاد ميزان المدفوعات، خاصة وان المرحلة قيد الدراسة2000-2014 شهدت ظروف متنوعة خلفت أثرها في التوازن الخارجي.

الجدول رقم (5): تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط ومعدل تغير صافي الاصول الخارجية 2000-2014.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل سعر النفط/ دولار للبرميل	28,5	24,8	25,24	29,03	38,66	54,64	66,05	74,66	99	61,6	79,9	103	111	8،،110	108
رصيد ميزان المدفوعات/ مليار دولار	8,93	7,06	4,36	8,84	11,12	16,94	17,73	29,56	37	3,67	15,58	20,14	12,06	00,13	5,88-
معدل التغير في صافي الاحتياطات الأجنبية	43,85	38,94	33,12	33,42	33,15	33,98	31,95	34,22	38,18	6,23	10,2	13,5	7,31	1,82	0,74

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

حيث يتضح من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات الجزائري تأثر بالأزمة الخارجية وهذا- بتراجع رصيده من 37 مليار دولار سنة 2008 إلى3,67 مليار دولار سنة 2009، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2007 و25,17% سنة 2008، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2009 إلى0,28%، وهو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، وسجل ارتفاع طفيف بـ 15,33 و20,06 مليار دولار سنتي2010 و 2011 على التوالي، وكان هذا بسبب تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة احتياطيات الجزائر من الصرف الأجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر ب29,88% سنة2008 إلى 4,06% و 8,93% على التوالي سنتي2009 و2010 محققا بذلك ما قيمته 148,91 مليار دولار.

هذا ويعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هي الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية بعد دخول الاقتصاد مرحلة الانفتاح على العالم، والتحسن في أسعار النفط، ونمو الاحتياطي الأجنبي، والتوسع في الإنفاق وخفض قيمة العملة المحلية أمام أهم العملات الدولية، مما قد يدفع بالاقتصاد الوطني إلى مشاكل التضخم المحتملة المصاحبة لمثل هذه السياسات.

الخلاصة والنتائج:

يعتبر تخفيض العملة من الوصفات الأساسية والدائمة لصندوق النقد الدولي والذي يكون جزءاً رئيسياً من برنامج الإصلاح الاقتصادي لجميع الدول التي تطبق هذه البرامج تحت إشراف الصندوق، حيث ترجع أهمية تخفيض قيمة العملة في البلدان التي تحدث فيها أزمات اقتصادية تؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وبالتالي هروب رؤوس الأموال إلى خارج البلد، فيأتي قرار هذه الدول بتخفيض قيمة عملتها المحلية في محاولة منها لاستعادة رؤوس أموالها الهاربة، كإحدى الغايات لهذا التخفيض، إلا أن نسبة هذا التخفيض يختلف من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة الوضع الاقتصادي لهذه الدول. كما يسمح الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية للحكومة بالتلاعب بأسعار الصرف - عادة لتحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات الأجنبية لتوفير بيئة اقتصادية مواتية.

وفي هذا الصدد عمل بنك الجزائر على تسيير احتياطيات الدولة من العملة الصعبة وذلك بإتباع معايير الأمن والسيولة والمردودية، والعمل على إدارتها بأفضل الطرق ومحاولة تحقيق أقصى ربح وأدنى خسارة عن طريق تنويع مزيج العملات المستثمر فيها بهدف تفادي تآكلها إذ تعتبر مؤشر لقياس مدى حاجة الدولة من عدمها للمساعدات الدولية، ونجاح بنك الجزائر في تحقيق استقرار نسبي لأسعار صرف الدينار أدى إلى تكوين مستوى معين من الاحتياطيات أدى استغلالها في تمويل استثمارات الدولة إلى تخفيض حاجة الدولة للقروض الخارجية.

نتائج الدراسة و التوصيات:

- تمثل سياسة حرب العملات تسابق مختلف دول العالم نحو تخفيض قيمة عملاتها بهدف تخفيض أسعار صادراتها في الأسواق العالمية، وهو ما يعطيها ميزة نسبية في مقابل صادرات باقي الدول الأخرى في العالم، الأمر الذي يشجع صادرات هذه الدولة في الدول المستوردة. من ناحية أخرى، فإن تخفيض عملة الدولة يجعل وارداتها من شركاءها في التجارة أكثر تكلفة نسبيا، وهو ما يقلل من واردات هذه الدولة من شركاءها في التجارة، وبالتالي يرتفع صافي الصادرات، ويعد صافي الصادرات أحد مكونات الطلب المحلي، وعندما يرتفع هذا الصافي ترتفع مستويات الطلب الكلي ومن ثم معدلات النمو.
- ساهمت السياسة النقدية الحذرة لبنك الجزائر في تكوين احتياطيات كافية بالعملة الأجنبية لمواجهة أزمة احتمالات طارئة قد يتعرض لها التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني بسبب احتمالات المضاربة بالعملة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج بشكل مفاجئ، فضلا عن التحسس لأي مفاجآت ضارة أخرى قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني الناجمة عن صدمات قوية بسبب التحركات المالية الخارجية الضارة وهو ما لمسه محافظ بنك الجزائر من خلال ارتفاع حجم الواردات إلى أكثر من 60 مليار دولار لسنة 2013م، فعمد بذلك إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية (بنسبة16%).
- يجب على بنك الجزائر أن يعمل على تنويع احتياطاته من مختلف العملات الأكثر تداولا على المستوى الدولي وعدم اقتصار مصدرها على عائدات البترول إذ أن ارتباطها بهذه الأخيرة يعرضها للانخفاض في حالة وقوع أزمات مشابهة أو أكثر حدة من أزمتي 1986 و 1998 واخيرا ازمة 2015؛ خاصة إذ أدى انخفاض سعر البترول إلى تدهور او تآكل قيمة هذه الاحتياطيات.
- على الجزائر العمل على تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات الذي ظل لعهد طويل أساس تنميتها، وذلك بالعمل على تطوير وإعادة هيكلة جهازها الإنتاجي والرقي باستثماراتها لمنافسة مختلف الاستثمارات الخارجية.
- يجب وضع إطار تحليلي علمي يساعد على تحديد مستوى الاحتياطيات التي يمكن ترشيدها من حيث التأمين ضد الصدمات الخارجية الكبيرة، كما يجب على بنك الجزائر باستمرار زيادة كمية الاحتياطات الاجنبية للحفاظ على نفس القدرة على المحافظة على أسعار الصرف. باعتبار ان احتياطي النقد الأجنبي هو مؤشر هام على القدرة على تسديد الديون الخارجية والدفاع عن العملة، ويستخدم لتحديد التصنيفات الائتمانية للدول.
- يجب إصلاح النظام النقدي والمالي العالمي في ما يخصّ العملات، وهو ما أكده مدير صندوق النقد الدولي «دومينيك شتراوس كان» بأن بقاء الوضع القائم أي الاستمرار في الدولار كعملة أساسية في الاحتياط ولكن مع تنويع وتعزيز الاحتياطات بالعملات الأخرى سواء اليورو أو الين أو اليوان، وكذلك تعزيز دور عملة صندوق النقد الدولي(حقوق السحب الخاصة).

◆ عزز التراجع المستمر للعملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية في الأعوام الأخيرة مطالب الأوساط الاقتصادية والتجارية بمراجعة السياسات النقدية والتخلص من وطأة الارتباط بالدولار الأمريكي الذي يغذي ما يعرف بالتضخم المستورد بفعل الواردات الضخمة لدول النامية من الأسواق ذات العملات المرتفعة.

المراجع والإحالات:

1. محمد لبيب شقر، **اقتصاديات النقود**، مكتبة النهضة، القاهرة2005، ص186.

2. احمد زهير شامية، **النقود و المصارف**، مؤسسة زهران لطباعة والنشر، الأردن 1993، ص79.

3. زينب عوض الله، **أسامة محمد الفولي**، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحبلى الحقوقية، الاسكندرية2003، ص208.

4. حسن احمد عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود و البنوك**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة لنشر و التوزيع، القاهرة2008، ص 33.

5.د طالب أبو عواد، موقع **المستشار في الاقتصاد والمصارف الإسلامية**: http://www.elmostashar.net/index.php/ar/doc

6 . http://ar.wikipedia.org/wiki/

7. زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطات الدولية في الجزائر**، مجلة شمال افريقيا، العدد السابع 2010، ص46.

8. فرانسو دوبوي، ايف سانت موريس، **توقعات حرب العملات**، ديجاردان للنشر 2013، ص5، مقال مترجم.www.desjardins.com

9. Chaffel Jean, Marc Montoussé, Serge d' Agostino, Alain - Marc Huart, **100 fiches pour comprendre la mondialisation** , Editions Bréal, 2006,p 172.

10. حسين احمد السلوم، **حرب العملات**، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد10، سنة 2013، ص17.

11 . الدكتور صلاح عبد الرحمن الطالب، **محاضرة في ندوة حول حرب العملات وأثرها على أداء الأسواق المالية**، سوق مسقط للأوراق المالية، عمان 10 يناير 2011.

12 . Rashmin Chandulal Sanghvi , **Currency Wars,** Executive Summary of the Paper Currency Wars, 24th January, 2011 at: http://www.rashminsanghvi.com/articles/economics-& investment/Indian _economics/currency_wars .html, sthash.ShtvrXQF.dpuf(09-02-2014)

13 . DEMIRGUC-Kunt. Asli, **"The Disastrous Consequences of Weak Financial Sector Policies"**, All About Finance, World Bank Group Chief Economist Financial & Praivate Sector Development Network, Wed, 2010-03-10

14 .URI DADUSH aned Vera eldelman. **CURRENCY WARS**.carnegie endowmeet 2011.P13.

15. Kristie Pelletier and Michael Coffman, **The Global Financial Death Spiral?. Part II—China, Currency Wars and the U.S. Dollar,** 26August 2013, P3.

16 . RONALD McKinnon, and Zhao Liu, **Modern Currency Wars,** The United States versus Japan, ADBI Working Paper Series, October 2013, P437.

17. عبد العزيز فريد صايمة، **نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة والتذبذب الضمني مجتمعين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية 2009، ص4.

18. دائرة الابحاث والسياسات النقدية، **نشرة الاسواق العالمية**، سلطة النقد الفلسطينية، العدد السادس، الربع الثاني، تموز 2013، ص4.

19. جريدة القبس الاقتصادي، **حرب العملات تطل برأسها مجددا**، يناير 2013، العدد 14245.

20. محمد لكساسي، **وضعية الاقتصاد العالمي و تطور الاقتصاد الكلي في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر امام لجنة المالية و الميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، اكتوبر 2013.ص 8.

21. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2003، ص 96.

22. عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ص 177 .

23 . Rashmin Chandulal Sanghvi , **Currency Wars,** Executive Summary of the Paper Currency Wars, 24th January, 2011 at: http://www.rashminsanghvi.com/articles/economics-& investment/Indian _economics/currency_wars. html, sthash.ShtvrXQF.dpuf(09-02-2014).

24. دوتاغوبتا رويا، وآخرون، **التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وبأي سرعة** ، قضايا اقتصاديا، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية 2006، ص15 .

25. تنص المادة 35 من قانون النقد والقرض (90/10) على أنه « تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير افضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد».

26 . S. ben naceur, **understanding inflation in algeria** , Algeria: selected issus paper, imf country report no. 13/48, February 2013.

27. ارتفاع الأصول الخارجية في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة لا يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط فقط وإنما كذلك إلى زيادة حجم الصادرات من البترول وانخفاض قيمة الدولار.

28. 27/04/2008 http//: www.Banque of Algérie « statistiques Monétaires ».

29.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2009, p159.

استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق المالي

د. علام عثمان
جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر
Athmaneeco@gmail.com

أ.حملة عز الدين
جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر
azeddinehamla89@gmail.com

The use of financial derivatives in the financial market risk management

Allam othman & Hamla azeddine

ElBouira University ; Algeria

Received:06 May 2016 *Accepted: 12 Sept 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

مما لا شك فيه أن الخطر جزأ لا يتجزأ من حياة الإنسان ومعاملاته، خاصة في معاملاته المالية والإقتصادية التي تتميز بالمرونة وسرعة التغير، وعلى غرار باقي المعاملات المالية في الأسواق المختلفة، نجد السوق المالي يهتم بدرجة أكبر بعامل الخطر، حيث تصاعدَ إهتمام السوق المالي منذ بداية السبعينيات بتقلبات حادة في معدلات الفائدة، أسعار الصرف وأسعار الأسهم، حيث تزايدت حدة المخاطر في الثمنينيات وبشكل واضح في التسعينيات مع تنامي اللجوء إلى عملية التمويل من خلال الأسواق المالية الدولية، هذا التفاقم للمخاطر من جهة وعجز مختلف الوسائل التقليدية (التأمين، التنويع...إلخ) من جهة أخري دفع المهندسين لابتكار أدوات مالية جديدة لتقليل من حدة المخاطر وإدارتها، وكانت ما يعرف بالمشتقات المالية، حيث ظهرت بصورة بسيطة ثم تطورت بشكل هائل لتشمل المشتقات المختلطة، الهجينة، ومشتقات القروض، وجاءت هذه الورقة البحثية لمحاولة الإلمام بمختلف المشتقات المالية واستخداماتها لتحوط وإدارة المخاطر في السوق المالي باعتبار ذلك مهم للغاية للإستمرار والتطور والرُقِي للسوق ولاقتصاد أفضل.

الكلمات المفتاحية: السوق المالي، الهندسة المالية. المشتقات المالية، المعاملات المالية.

رموز jel: G

Abstract:

There is no doubt that the risk is an integral part of human life and transactions, especially in the economic and financial transactions characterized by flexibility and speed of change, like the rest of the financial transactions in different markets, we find the financial market cares more a factor of risk, since the escalation of interest financial market since the beginning of the seventies sharp fluctuations in interest rates, exchange rates and stock prices, which have increased risks in The eighties clearly in the nineties with the growing recourse to financing through international financial markets, the aggravation of the risks on the one hand and the inability of the various conventional means (insurance, diversification ... etc) on the other hand, pay engineers to invent new financial instruments to reduce the risks and management, it was what is known as derivatives, which appeared more simple then evolved tremendously to include hybrid derivatives, hybrids, and derivatives of loans, came this paper to try to familiarity various financial derivatives and their use for hedging and risk management in the financial market as it is very important to continue the development and sophistication of the market and the economy better.

Keywords: *financial market, financial derivatives and financial engineering, and financial transactions*
(JEL) Classification : G

مقدمة:

يتنامى الاهتمام بالأسواق المالية في مختلف دول العالم، وذلك لأنها وسيلة لتنفيذ وتمويل المشروعات الفردية وخطط التنمية الإقتصادية القومية، ولذلك هناك تنوع في السوق المالي، وفي الأدوات المالية التي تتناسب مع فئات مختلفة من المستثمرين، هذا لا شك له أهمية بالغة في الحياة الإقتصادية لأي دولة، وباعتبار المناخ الإقتصادي يتأثر بسرعة بسبب مختلف التغيرات في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، هذا لا شك يعرض السوق للمخاطر عديدة، ومن المهم للغاية تحديد هذه المخاطر المالية وإدارتها، ونتيجة لانفتاح الإقتصاد لأسواق المال إزداد الإهتمام بإدارة المخاطر المالية والعمل على إيجاد أنسب وسيلة للتحوط من هذه المخاطر ومعالجتها في حالة حدوثها، ولوحظ في السنوات الأخيرة إزدياد الإهتمام بالمشتقات المالية باعتبارها من الأدوات المالية الحديثة المبتكرة، حيث يشير قوة نمو المشتقات المالية إلى أن المشاركين في السوق تجدها أدوات مهمة ومفيدة ومن أنسب الأدوات لإدارة المخاطر. ومن هذا الطرح يمكن صياغة **الإشكالية التالية:**

كيف يتم استخدام المشتقات المالية في إدارة مختلف مخاطر السوق المالي؟

وللإحاطة بجوانب الإشكالية تم دعمها بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسوق المالي وما هي مختلف أنواعه ؟
- ما هي المشتقات المالية؟ وما هي أهم أنواعها واستخداماتها ؟
- ما المقصود بإدارة المخاطر وكيف يتم التعامل معها ؟
- كيف نستطيع التحوط من مخاطر السوق المالي بواسطة المشتقات المالية ؟
- ما هي الاستراتيجيات المختلفة لإدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية ؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراستنا في النقاط الآتية:

- التعرف علي السوق المالي وأنواعه، وظائفه، أهميته.
- الاطلاع على مفهوم مصطلح إدارة المخاطر وأهم الجوانب للتعامل معها.
- التعرف على المشتقات المالية ومختلف أنواعها.
- الاطلاع على أهمية المشتقات المالية كأالية لإدارة المخاطر في السوق المالي.

وللإلمام بجوانب هذا العمل ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذا العمل إلي المحاور التالية:

- **المحور الأول**: الملامح الأساسية لسوق المالي؛
- **المحور الثاني**: أساسيات لتعريف بإدارة المخاطر؛
- **المحور الثالث**: المشتقات المالية واستخداماتها لإدارة المخاطر.

المحور الأول: الملامح الأساسية للسوق المالي:

تعتبر سوق المالية قاعدة رئيسية للنمو الاقتصادي، ومرآة للاقتصاد الوطني و لا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق نتائج ملموسة دون رواج هذا السوق، حيث تعتبر قناة مهمة لتمويل لكونها تمثل سوقاً لتراكم رأس المال وذلك لقدرتها على توظيف رؤوس الأموال، كما هو عليه الحال في المجالات الاستثمارية من جهة ولارتباطها الوثيق والمهم باقتصاديات السوق من جهة أخرى، إلى جانب بروز ظاهرة تقويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة على الصعيد الدولي، والذي أدى في الكثير من الأحيان إلى عدم وجود أية عوائق أمام تدفقات رؤوس الأموال بهيئة أدوات ائتمانية وادخارية متنوعة وعملات أجنبية ، ومن هذا فقد اختلفت التعاريف المتضمنة لهذا السوق وسنحاول في هذا المحور تحديد مختلف ملامح هذا السوق من تعاريف، أنواع وأهمية ووظائف.

أولا: مفهوم السوق المالي

تعتبر السوق المالي همزة وصل بين أصحاب الفائض التي تملك فائضا ماليا سواء أفراد اثرياء، الشركات المحققة للارباح، المشاريع الفردية الناجحة، واصحاب العجز المالي التي لا تكفيها مواردها الذاتية سواء أفراد، مؤسسات، حكومة، وذلك لما تحتاج إليه لتحقيق رغباتها ومشاريعها، هذا الدور التي تقوم به السوق المالية لا شك أنه بالغ في الأهمية بل هو جوهري لصحة الإقتصاد ونموه وحيويته. وفي هذا الإطار سيتم تناول مختلف تعاريف السوق المالي، أنواعها.

1) تعريف السوق المالي:

يقال أن أول من عرف الأسواق المالية هم الرومان في القرن الخامس بل الميلاد ثم ما لبث أن تطور مفهوم هذه الأسواق مع تطور حياة الأمم وتلاقيها وقد بدأت الأسواق المالية تأخذ ملامحها الحالية بداية من العصور الوسطى، ومن بين مجموع التعاريف التي صادفناها، يمكننا ذكر التعاريف أدناه كل حسب مفهومه من اجل تشكيل فكرة جامعة لمفهوم هذه الأسواق، تتمثل هذه التعاريف في:

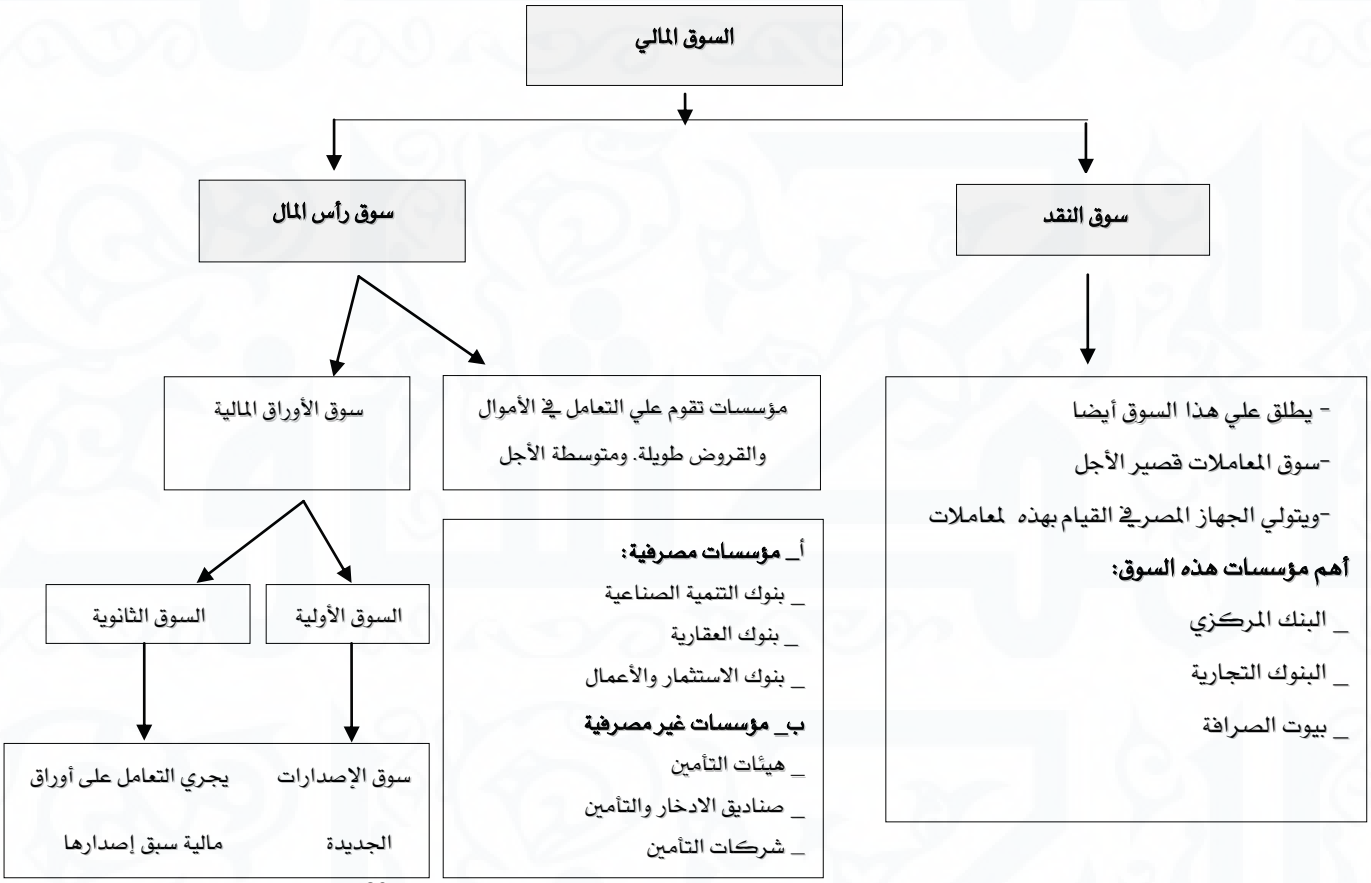
- مفهوم السوق المالية يشمل جميع الأصول المالية، سواء تلك التي تتسم بالسيولة المالية أي النقود ،أو الأصول المالية التي تتميز بالسيولة المؤجلة[1].
- تعتبر السوق المالية بمنزلة القلب النابض في الجهاز المالي حيث تقوم بضخ الأموال (مخرات وحدات الفائض) فتقرر بذلك حجم الائتمان والسيولة المتاحة وتجتذب المدخرات وتعمل على تقرير معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية، ومعظم المدخرات التي يتم ضخها بواسطة الأسواق المالية تذهب إلى الاستثمارات بأنواعها وبالتالي إلي أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات[2].
- الأسواق المالية هي أماكن التبادل التي تسمح لعارضي وطالبي الاوراق المالية بتنفيذ صفقاتهم المالية عليها، وبطريقة سريعة وأسعار عادلة[3].

وقد عرف على أنه ذلك الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة التي ترغب بالاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة الى الاموال لغرض الاستثمار عبر فئات متخصصة عاملة في السوق بشرط تتوفر قنوات اتصال فعالة[4].

ومن خلال التعاريف المختلف لسوق المالي يظهر أن السوق المالية هي تنظيم يجمع بين المقرضين والمساهمين والمقترضين (المستثمرين) حتي تتوفر هنالك موارد مالية وسيولة اللازمة للمنشئات لإقامة وتوسع في المشاريع، ويتحقق في المقابل عائد للمقرضين والمساهمين وهذا مقابل التنازل علي نقودهم، فالسوق المالية همزة وصل مهمة للغاية بين المقرض والمقترض، وهذا كفيل علي تحويل جانب من مدخرات المجتمع الى استثمارت فعالة وهي بذلك تساهم في خلق رأس المال الذي يعتبر أهم عامل.

2) **أنواع الأسواق المالية :**

يتم تصنيف الأسواق المالي من عدة جوانب تبرز أهمها في: أجل الأدوات التي يتم التعامل بها، كيفية التعامل وصفة الإصدار، تنظيم التعامل، زمن تنفيذ الصفقة ويتم ايضا تصنيفها من خلال الكفاءة. وتتضمن السوق المالي سوقين السوق رأس المال، السوق النقدي[5]: حيث تتعامل في هذه السوق بمجموعة من المنتجات منها الودائع الدولارية الشهرية، شهادات الإيداع الشهرية والسنوية الصناديق الحكومية، أذونات الخزانة، ولتوضيح اكثر أنواع السوق المالي نأخذ الشكل الآتي:



المصدر: زياد رمضان، مروان شموط، الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

من الخصائص المميزة لسوق رأس المال أنه أقل اتساعا من سوق النقد لكنه في الوقت نفسه أكثر تنظيما، كما يمتاز المتعاملون فيه بكونهم من الوكلاء المتخصصين في الصفقات المالية الكبيرة، مما يجعل البعض يطلق على هذا السوق اسم سوق الصفقات الكبيرة، ويتحكم هؤلاء الوكلاء بحركة التداول في سوق رأس المال إلي حد كبير، وذلك عن طريق تكييف سياساتهم في الإحتفاظ بالأوراق المالية أو طرحها للتداول بناءا على التقلبات الحادثة في أسعار الفائدة. أما السوق النقدي تتميز الأدوات المالية المتداولة فيها بأنها قصيرة الأجل؛ فعادة ما يكون آجالها أقل من سنة، تتميز أيضا بسيولتها العالية وذلك لسهولة تحويل الأدوات المتداولة فيها إلى نقود، وكذلك تنخفض درجة المخاطرة في تعاملات هذه الأسواق، لذلك يميل عائدها إلى الانخفاض، كذلك قابلية الأدوات النقدية للخصم وذلك لأنها تباع عادة بأقل من قيمها باستثناء الودائع المصرفية.

ثانيا: وظائف الأسواق المالية وأهميتها :

تكمن أهمية الأسواق المالية بشكل عام في الدور الأساسي الذي تلعبه في حياة الأفراد وجميع نواحي الحياة الاقتصادية في الاستثمار والادخار والمدفوعات والسياسات النقدية بشكل خاص، فهي تساعد على نقل مدخرات افرد ومؤسسات وحكومات (وحدات الفائض) إلى من يحتاجونها من الأفراد والمؤسسات (وحدات العجز) وهذا الدور بالغ الأهمية لصالح الاقتصاد وصحته ونموه. أما بخصوص الوظائف فهناك عدة وظائف تتميز بها السوق المالي باعتبارها أداة مهمة في استقرار وتطوير الإقتصاد لأي دولة وفيما يأتي أهم هذه الوظائف:

- تعد سوق المال أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية لتؤدي الحكومة مهامها في الوصول الى الاستقرار الاقتصادي، وتجنب التضخم أو الكساد، وذلك من خلال التأثير في معدلات الفائدة، وبالتالي تغير مستويات الاقتراض والاستثمار في الاقتصاد.
- من أهم الوظائف التي توفرها سوق المال هي توفير السيولة، بمعنى إمكانية تحويل الأدوات المالية بسهولة وسرعة إلى نقدية سائلة في حالة رغبة مالكها بالسعر السائد في السوق، ومن ثم حرية الانتقال من استثمار المالي إلى استثمار آخر عن طريق البيع وفقا لنظم وقواعد السوق[6].
- **تشجيع الادخار**: تشجيع الأفراد والمؤسسات علي الادخار، وذلك عن طريق سهولة تحويل مدخراتهم إلي استثمارات في الأسهم والسندات وغيرها من أدوات التعامل في الأسواق المالية للحصول مردود ملائم علي مستوي مخاطر ملائمة[7].
- **تسهيل الحصول علي الائتمان** : المقصود به اقتراض النقود مقابل وعد بالوفاء في المستقبل حيث تتيح الأسواق المالية أدوات متعددة للائتمان والحصول عليه لمن يطلبه ممن تتوفر فيهم شروط الحصول عليه.
- تعمل الأسواق المالية على تخفيض كل من تكلفة البحث وتكلفة المعلومات اللازمة للتعامل في الأوراق المالية.

◆ المساعدة في تحويل الأموال من الفئات التي لديها فائض (المقرضين) إلى الفئات التي لديها عجز (المقترضين). فالمقرضون يقومون بتخفيض نفقاتهم الاستهلاكية الحالية مقابل الحصول على دخول أعلى في المستقبل عند حلول آجال استحقاق تلك القروض، وعندما يقوم المقترضون باستخدام تلك الأموال المقترضة في شراء وتأجير عناصر الإنتاج، فإنهم سوف ينتجون دخولا أعلى، وبالتالي زيادة مستوى المعيشة ليس فقط للمقترضين بل لكل فئات المجتمع[10].

◆المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية؛ وهو ما يصاحبه نمو وازدهار اقتصادي للدولة[11].

المحور الثاني: أساسيات لتعريف بإدارة المخاطر

هناك اخطار عديدة تهدد الجانب الإقتصادي والمالي وبقية الجوانب الأخري لذلك كان لابد من وضع خطط وإستراتيجيات تعمل على إدارة هذه المخاطر وتجنبها وكل باحث لديه وجهة نظر حول مفهوم الخطر وإدارة هذا الخطر وفيما يلي أهم جوانب التعريف بالمخاطرة وتعاريف المختلفة حول إدارة المخاطر وتطورها وأهم جوانب مسببات المخاطرة وطرق التعامل معها.

أولا: مدخل لتعريف بالمخاطرة

هناك خطر اين ما ذهبت وتختلف المخاطر من زاوية لاخري والكتاب إختلفو حول مفهوم المخاطر فكل شخص يعرفه حسب إختصاصه وزاوية معرفته، فمفهومه لدي الاقتصاديين ليس هو نفسه عند الإختصاصين في المالية وليس هوعند المتخصصين في التأمين وليس هو مفهوم الخطر عند المتخصصين في القانون وغيرهم، فبعضهم يعبر به عن الخسائر المالية، والبعض الأخر يستعمل الخطر ويجعله في الوقائع المادية في حين يستخدمه آخرون للدلالة على حالات معنوية، وإن كان ثمة قدر مشترك بين الجميع. وفيما يلي عدد من التعاريف سنحاول من خلالها نستشف تعريف شامل للخطر، بالإظافة إلي محاولة الإلمام بأهم جوانب مسببات هذا الخطر.

1) **تعريف المخاطرة:**

يمكن أن نميز بين عدة تعريفات للمخاطرة أهمها ما يلي:

◆ يمكن تعريف المخاطرة بشكل عام على أنها الظاهرة التي تحمل عاملين أساسيين هما :عدم التأكد وإمكانية الحدوث بمعني: إمكانية أو احتمال الحدوث، نتائجها أو آثارها إذا حدثت[12].

◆تعريف محمد مطر" احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار"[13].

◆ تعريف سامي بن إبراهيم سويلم: " احتمال وقوع الخسارة " [14]

◆ تعريف الدكتور سمير رضوان: عن الكاتب الشهير **Madura** المخاطرة هي احتمال اختلاف النتائج عن التوقعات ويعد هذا التعريف أفضل التعريفات حيث يفيد هذا التعريف أن الخطر لا يتعلق فقط بالخسارة، وإنما يتعداه ليشمل أيضا انخفاض العائد المتوقع عن استثمار ما[15].

◆ وهناك من يعرفها على أنها عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.

كما أن لكل استثمار درجة معينة من المخاطر، وأن ما يسعى إليه المستثمر العادي هو تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول لديه من المخاطر يتحدد وفق طبيعة المستثمر[16].

◆ تعرف كلمة مخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه، وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مرغوبة كما ينظر إليها على أنها توقع اختلافات في العائد بين المخطط المطلوب والمتوقع حدوثه، وهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العوائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة.

◆ الخطر من المنظور القانوني: هو احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه[17].

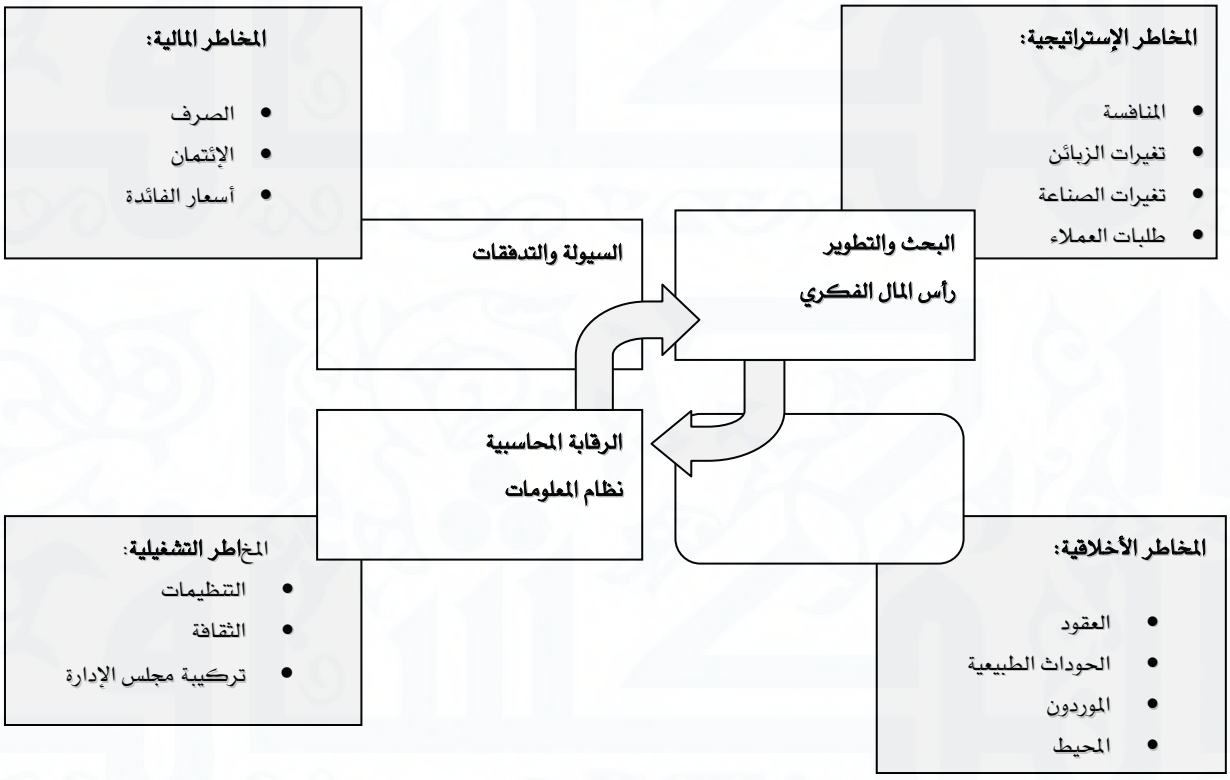
الخطر من المنظور المالي: تعرف المخاطرة من المنظور المالي بأنها إمكانية حدوث إنحراف في المستقبل بحيث تختلف نواتج الرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل نتيجة لقرار يتخذه المستثمر في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي[18].

وبشكل عام الخطر حدوث شيء غير مرغوب فيه، وحدوث إنحراف عن الطريق المخطط له بشكل يؤثر سلبيا على حياة المشروع، ويمكن القول انه يتمثل في درجة الاختلافات في تدفقه النقدي عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع، وكلما زاد مدى هذه الاختلافات كان ذلك معناه زيادة الخطر.

2) مسببات المخاطرة:

يمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي متعامل مالي وأنشطته من عوامل داخلية أو خارجية. ويلخص الشكل التالي أمثلة لأهم الأخطار الناتجة عن هذه العوامل، كما أن هناك بعض المخاطر قد تنتج من عوامل خارجية وداخلية معا، وبالتالي تظهر متداخلة في الرسم. ويمكن تقسيمها إلي أنواع من المخاطر مثل استراتيجية، مالية، تشغيلية، بيئية....إلخ.

الشكل رقم02: أهم مسببات المخاطر



المصدر: بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 332.

ثانيا: إدارة المخاطر وتطورها

إن غاية كل مستثمر تحقيق عائد عالي، وتقليل حدة أو درجة المخاطر التى يتعرض لها استثماره وللوصول إلى ذلك لا بد عليه من قياس درجة المخاطر ودرجة العائد المتوقعة من ذلك الإستثمار، المخاطرة تعتبر فرصة تكبد خسارة أو انحراف عن العائد المتوقع، وبذلك لا بد من تحديد طبيعة إدارة المخاطر. وبالتالي سنحاول تحديد مفهوم مصطلح إدارة المخاطر والتطرق لمختلف أساليب التعامل مع الخطر.

1) **تعريف إدارة المخاطر:**

هناك عدة تعاريف تتضمن التعريف بإدارة المخاطر وفيما يلي أهمها:

- هي العملية التي يتم بموجبها قياس وتقييم المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة المالية ومحاولة السيطرة عليها وتخفيضها أو نقلها إلى جهة أخرى أو تجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها[19].
- تعبر إدارة المخاطر عن الأسلوب أو الطريقة المنتظمة لتعريف وتحليل المخاطر المحتملة وتطبيق الإستجابة المناسبة لها، فإذا كان التحليل هو تحليل أو معرفة ماذا يمكن أن يكون خطأ مقارنة مع التوقعات، فإن الإدارة هي معرفة ما يجب عمله، وبالتالي فإن إدارة المخاطر تعتبر إدارة للرقابة والتحكم في المخاطر المختلفة بحثا عن تحقيق العلاقة المثلى للعائد والمخاطرة[20].

◆ ورد تعريف المخاطر بانها تنظيم الحياة مع توقع أحداث مستقبلية تؤدي إلي تأثيرات غير ملائمة. وعرفها عرفت علي أنها الوسائل المنظمة لتحديد وقياس المخاطر مع تطوير واختيار إدارة الخيارات الملائمة للتعامل معها[21].

◆ عبارة عن منهج او مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد الأدنى[22].

◆ يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف استراتيجية العمل، ولتحديد المخاطر التي ستتعرض لها، وإعطاء قيم لهذه المخاطر ولفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والسيطرة عليها.

◆ وتعرف أيضا علي أنها " هي نظام شامل يضم عملية تهيئة البيئة الملائمة لإدارتها، ودعم قياسها وتخفيف آثارها ورصدها وخلق الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية "[23]

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الآتي الذي يتفق مع أغلب التعاريف في مجال إدارة المخاطر" :يقصد بإدارة المخاطر عملية تحديد وتقويم المخاطر، واختيار وإدارة التقنيات، للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها.

2) **التعامل مع الأخطار:**

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

◆ **النقل**: وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية، التأمين وهو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود. وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.

◆ **التجنب**: وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، ومثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية، إن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه، ويعتبر أسلوبا سلبيا وغير إيجابي في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب (تجنب المخاطرة) يعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطاء[24].

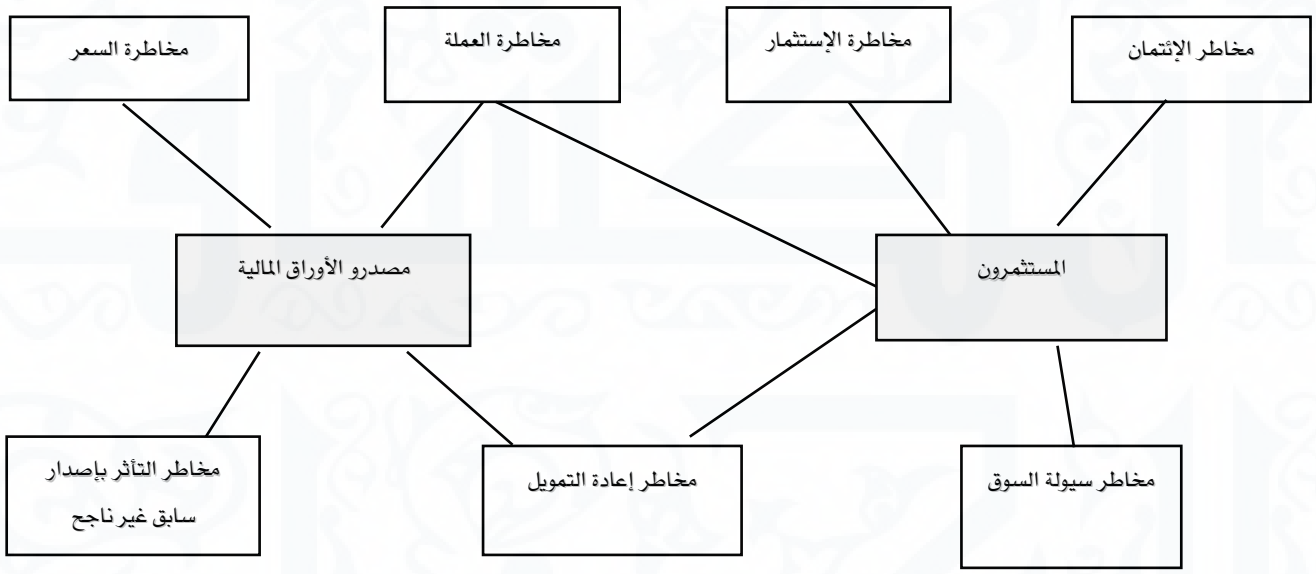
◆**التقليص**: وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة، ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.

◆ **القبول**: وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، إن هذه الطريقة تعتبر استراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر، كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها، وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب[25].

ثالثا: إدارة مخاطر وأسواق رأس المال

لا بد أن يتعرض المشاركون في أسواق المال جميعهم إلي أنواع من المخاطرة التي ينبغي إدارتها بصورة صحيحة، تنتج المخاطرة عن احتمال مباشر بحدوث خسارة نتيجة لعقد صفقة أو اتخاذ وضع مالي أو استثماري معين، والشكل التالي يوضح المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها سوق رأس المال.

الشكل رقم 03: مخاطر سوق رأس المال



المصدر: برايان كويل، نظرة عامة على الأسواق المالية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، إعداد ترجمة: قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة، 2006، ص: 149.

قد يتعرض المستثمرون لأكبر المخاطر، فيمكن أن يعاني المستثمر من خسائر ناجمة عن المعاملات غير العادلة أو غير الأمينة بواسطة مصدري الأوراق المالية والوسطاء وغيره من المستثمرين[26]، في حين مخاطر الإئتمان تنشأ عن احتمال عجز مصدر الأوراق المالية عن دفع المبالغ المستحقة للمستثمرين بالكامل أو عجزه عن دفعها في تاريخ استحقاقها.[27] بينما مخاطر العملة يتعرض لها في حالة انخفاض قيمة العملة في مقابل العملة المحلية للمستثمر فإن قيمة السوق للاستثمار في عملة المستثمر تنخفض ويعاني المستثمر بالتالي من الخسارة[28]، وفيما يخص مخاطر السيولة قد يواجه المستثمرون مخاطرة وجود سوق ثانوية لا تتمتع بالسيولة للأوراق المالية التي يتداولونها[29].

المحور الثالث: المشتقات المالية واستخداماتها لإدارة المخاطر

أولا: مفهوم المشتقات المالية

المشتقات المالية هي عقود تشتق قيمتها من قيم الأصول الاستثمارية كالأسهم أو السندات أو السلع أو العملات الأجنبية، وتسمح المشتقات المالية للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد. وهناك عدة التعاريف في هذا الشأن سنحاول الإلمام بها مع الإشارة إلى أنواعها.

1) **تعريف المشتقات المالية: *تعرف المشتقات المالية باعتبارها*:**

- المشتقات المالية هي عقود تعطي لأحد الطرفين الحق في أصل معين، في تاريخ محدد وتلزم الطرف الآخر باحترام التزام مماثل، العقد قد يتعلق بأصل مالي أو مبلغ من العملات، أو كمية من المواد الأولية، كما قد يتعلق بمؤشر من المؤشرات. العقد قد يربط الطرفين بطريقة ملزمة أو يعطي لواحد منهما إمكانية تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه، ويعتمد السعر السوقي للمشتقات على سعر الأصل المتعاقد عليه منذ نشأة العقد[30].
- عبارة عن عقود مالية تتعلق ببنود خارج الميزانية وتحدد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من الموجودات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها[31].
- تعرف الأدوات المالية المشتقة على أنها نوع من العقود المالية التي تشتق قيمتها من قيمة أصل آخر يطلق عليه الأصل الأساسي، أو المرتبط كالأسهم أو السندات أو السلع[32].
- المشتقات المالية هي عقود يجري تسويتها في تاريخ مستقبلي يتحمل المتعامل بها تكلفة لكنها متواضعة مقارنة بقيمة العقد فضلا عن ذلك تتوقف المكاسب أو الخسائر لأطراف المشتقة علي الأصل المالي محل العقد.
- وتعرف المشتقات أيضا أنها مطالبات محتملة وإنشاء المشتقة كونه خيارا مرنا للمستثمر والمدخر يترتب عليه تكلفة لكنه يعطي في الوقت نفسه فرصة لتحقيق عائد أو تجاوز مخاطر كان يصعب تحقيقها دون خيار المشتقة المالية.

يمكن تعريف المشتقات المالية على أنها عقود تشتق قيمتها من الأصول الأصلية موضوع العقد(اسهم، سندات، وكذلك سلع وعملات أجنبية.....إلخ) وبالتالي فإن أداء العقد مشتق من أداء الأصل المالي موضوع العقد. ومن أهم المشتقات المالية، عقود الخيارات، عقود الأجلة، عقود المستقبلية، عقود المبادلات[33].

2) **أنواع المشتقات المالية: هناك أنواع متعددة من المشتقات المالية، نعالجها كما يلي :**

- **عقود المستقبليات:** عقد المستقبليات هو اتفاق بين طرفين لتداول أصل معين، بتاريخ مستقبلي محدد. يحدد هذا العقد: نوع الأصل المتداول، كمية الأصل التي يمكن تداولها ، التاريخ الذي يتم فيه التبادل بين الأصل والمبلغ، السعر الواجب دفعه للأصل، وعلى خلاف العقود الآجلة، يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكنا تحدد البورصة سمات معيارية معينة في العقد[34].وتعد عقود المستقبليات من أقدم العقود إذ

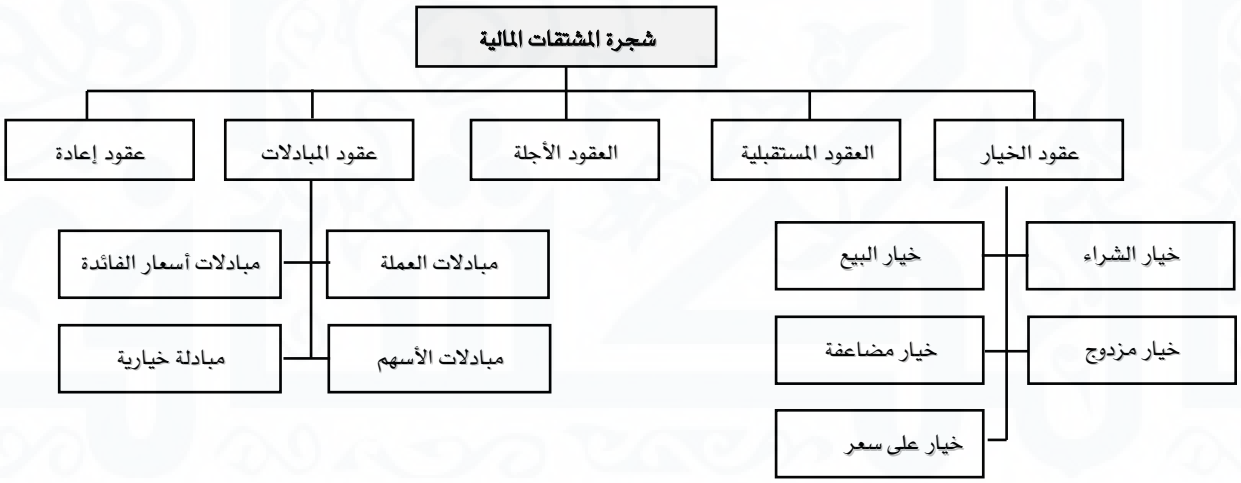
تعود إلي مصر القديمة، حيث كانت تتركز في المحاصيل الزراعية الغذائية الأساسية، مثل القمح والذرة، وبدأت هذه العقود في الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين في الأسواق المالية[35].

◆**عقود الآجلات:** عقد يبرم بين طرفين، مشتري وبائع للتعامل على أصل ما، على أساس سعر يتحدد عند التعاقد، على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق[36]، وهي عقود غير قابلة للتداول تعطي لحاملها الحق والالتزام الكامل معا لترتيب مبادلة على أصل معين في وقت مستقبلي يحدد مسبقا، وبصورة عامة إن عقود الآجلات ليست أدوات استثمارية بمفهومها التقليدي بل أنها نوع من الاتفاقيات التجارية تعقد بين طرفين لتبادل معين سيتم تنفيذه في وقت أخر في المستقبل[37].

◆**عقود المبادلات:** عقود المبادلة هي العقود التي تحتوي على مبادلة معدل فائدة مقابل معدل فائدة آخر لفترة متفق عليها مقدما وتكون هذه المبادلة عن طريق: معدل ثابت مقابل معدل متغير، معدل متغير مقابل معدل ثابت أو مؤشر مرجعي مقابل مؤشر مرجعي آخر، يجب الإشارة إلى أن مبادلة معدل ثابت مقابل معدل ثابت آخر ممنوع بحسب القوانين، هذا التبادل يمكن أن يسري خلال كل المدة المتبقية للقروض المغطاة أو على جزء منها[38].

◆ **عقود الخيارات:** هي اتفاقيات تجري بين طرفين بغرض تداول أصول حقيقية او أدوات مالية كالأسهم والأدوات ذات العوائد الثابتة وعملات أجنبية أو بعض المؤشرات، وذلك لتنفذ في وقت لاحق بسعر يتفق عليه الطرفان يعرف بسعر الخيار[39]. وبالتالي فإن المشتقات المالية تتنوع بعقود مختلفة سالفة الذكر والشكل الموالي يوضح ذلك أكثر.

الشكل رقم04: أنواع المشتقات المالية



المصدر: بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 340.

ثانيا: استخدام المشتقات المالية لإدارة المخاطر

المشتقات المالية أداة مهمة تتيح ظروف للتغطية ضد المخاطر مقارنة بالسبل التقليدية التي قد يستحيل استخدامها للتغطية ضد مخاطر تغير الأسعار، وفي مقدمتها التأمين، حيث إلى جانب التنويع في التغطية ضد

المخاطر المنتظمة، قد تسهم المشتقات التي هي منتج من منتجات الهندسة المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، من خلال قدرها على إدارة التقلبات في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأوراق المالية وأسعار المدخلات، أي من خلال قدرتها على إدارة المخاطر[40].

وكثير ما يتردد ان المشتقات المالية تنقل المخاطرة من الراغبين في تقليلها إلي الطرف الأقدر على تحملها وهو افتراض بحت، فهناك فرق جوهري بين الرغبة في تحمل المخاطرة وبين القدرة على ذلك، فالطرف المجازف في المشتقات لا ريب أنه راغب في تحمل المخاطرة، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه قادر بالفعل على تحملها كما أشار لذلك ألان جرينسبان الرئيس السابق لمجلس الإحتياطي الفيدرالي حين قال " إن رؤيتنا لاحتواء المخاطر قائمة على اساس نقل المخاطرة إلى أولئك الذين لديهم الرغبة ويفترض أن لديهم القدرة على تحملها " وبطبيعة الحال فإن هذا الإفتراض لا يلزم تحققه بالضرورة، يوجد من المجازفين من يملك الرغبة في تحمل المخاطرة مع كونه الأقل قدرة علي تحملها. وحيث أن المشتقات تولد له دخلا حاضرا لطرف المجازف، فالحاجة الأنية قد تدفعه لتحمل مخاطر لا يستطيع احتمالها بسبب نقص السيولة[41].

1) **استراتيجية إدارة المخاطر الاستثمارية في الأسواق المالية والنقدية:** يمكن تلخيص استراتيجية المستثمر لتجنب (الوقاية) من المخاطر[42]:

- **حالة التنويع**: في حالة المخاطر المنتظمة يجب أن يركز المستثمر في هذه الحالة على التنبؤ بحركة السوق وخاصة المخاطر الاقتصادية العامة ومخاطر سوق المال مثل التغير في أسعار الفائدة والتغير في أسعار الصرف ومخاطر القوى الشرائية لوحدة النقد، وإذا توقع صعود السوق فعلية زيادة مكونات المحفظة من الأوراق المالية ذات البيتة المرتفة، أما إذا توقع هبوط السوق فعلية زيادة مكونات المحفظة من الأوراق المالية ذات البيتا المنخفضة.
- **في حالة عدم التنويع**: إن المستثمرين الذين يريدون الحصول على مكاسب نظير التعرض للمخاطر غير المنتظمة أو غير السوقية من خلال التحليل الدقيق الصارم للأسهم الفردية يحب أن يركزوا على مختلف مكونات المخاطرة غير المنتظمة والتي تكون غير مرتبطة ببعضها البعض وتخضع أيضا لتأثير عناصر المخاطر المنتظمة مثل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2) **المشتقات المالية للتحوط من مخاطر السوق المالي:**

يهتم المتحوطون بالتقليل من المخاطر التي يوجهونها بالفعل ويتضح دور المشتقات المالية في التحوط من خلال استخداماتها، فمثلا استخدام العقود المستقبلية للوقاية من تقلب الأسعار السوقية للسلع ولأذونات الخزانة أو السندات أو القروض وحتى لأسعار الفائدة كما تستخدم لتقليل خطر تذبذب أسعر الصرف (العملات) في الأسواق العالمية[43].

ولتوضيح الفكرة نفترض حالة مستثمر أخذ مركزا طويلا في السوق الحاضر على سهم ما، أي اشترى السهم من سوق الأوراق المالية بسعر50 دولار، ويخشى أن تنخفض قيمته عندما يقرر بيعه، وقد تحققت المستثمر إذ انخفض سعر السهم إلى 30 دولار، ومن ثم فقد مني بخسائر قدرها 20 دولار، ونفترض من ناحية أخرى أن المستثمر قد قام بشراء عقد خيار بيع، وذلك فور شرائه للسهم ونفترض من ناحية أخرى أن المستثمر قد قام بشراء عقد خيار بيع، وذلك فور شرائه للسهم، يعطيه الحق في بيع السهم المحرر بسعر التنفيذ المحدد في العقد، خمسون دولار، أي بذات السعر الذي اشترى به السهم، وتاريخ تنفيذ هو ذاته التاريخ المقرر أن يباع فيه السهم، مقابل مكافأة قدرها ثلاثة دولارات، هنا يصبح المستثمر مالكا لمحفظة تتكون من سهم وعقد خيار يتم تصفية كل منهما في سوق مستقل[44].

3) **استخدام التوريق في إدارة المخاطر:**

يستخدم التوريق كإستراتيجية أساسية للتحوط ضد المخاطر، خاصة مخاطر السيولة ومخاطر الإفلاس، ويمكن إبراز بعض ذلك من خلال ما يلي[45]:

- انحسار احتمالات تعرض المستثمرين للأخطار المالية، وإنعاش سوق الديون الراكدة.
- تخفيف وطأة المديونية مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاية رأس المال.
- تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات وبطاقات الائتمان، كما أن انخفاض سعر الفائدة يمكن أن يوفر مناخا مناسبا للقيام بنشاط التوريق[46].
- تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات وخلق علاقات ارتباطية تمويلية بين القطاعات أخري كقطاع السكن وسوق الأوراق المالية.
- تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول.

التوريق أداة تساعد على شفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق لإنجاح التمويل.

خلاصة:

بما أن الخطر جزأ من حياة الإنسان لا بد منه، وإذا كانت أي معاملة تنطوي على مخاطرة فإن العمل على التحوط منها وإدارتها يعتبر مطلبا بارز الأهمية، لهذا جاءت هذه الورقة البحثية التى تبحث في إستخدامات أداة من الأدوات المالية ألا وهي المشتقات المالية للتحوط وإدارة المخاطر في السوق المالي، وقد إبتدأنا هذه الورقة بعدة تعاريف تخص السوق المالي ومختلف أنواعه، قبل أن نعرج على إدارة المخاطر وأهم طرق لتعامل مع الخطر سواء بالتحويل، النقل أو القبول....إلخ، ثم تناولنا المشتقات المالية باعتبارها أدوات جديدة مستحدثة، والإشارة إلى

أنواعها، وجاء العنصر الأخير من المقالة ليشمل إستخدامات هذه المشتقات فى التحوط والتعامل وإدارة المخاطر حيث أن المشتقات المالية المتمثلة في عقود الخيار، عقود المستقبلية، عقود الأجلة، عقود المبادلات، من أهم منتجات الهندسة المالية، وهي تستخدم في إدارة مختلف المخاطر المالية التي تواجة السوق المالي خاصة ما يتعلق بمخاطر سعر الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم. وعلى غرار أن المشتقات المالية ظهرت لأول مرة بغية استعمالها في تحوط وتغطية المخاطرة وفي تقلبات أسعار الفائدة، الصرف، الأسهم، إلا أنها لم تنحصر فى ذلك فقط بل أنها إستخدمت أيضا في المضاربة من طرف المستعملين يفتقدون الفهم العام لهذه الأدوات بسبب تعقدها وتحديات الكبيرة التى تطرحها المشتقات لإدارة المخاطر، ما أدي إلى تسببها في الأزمات في كثير من الأحيان، لذلك لا بد على المشاركين في السوق تطوير وتنمية هذا السوق للتصدي لهذه التحديات فى إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- السوق المالي أصبح أمر غاية الأهمية ووسيلة لا بد منها للوصول إلي تنمية إقتصادية وتحقيق إقتصاد قائم على مبادئ راسخة تحد من المخاطر التي تواجهه.
- تعتبر المشتقات المالية والمتمثلة في كل من عقود الخيار، العقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود المبادلات من أهم منتجات الهندسة المالية، وهي تستخدم في إدارة مختلف المخاطر المالية وتغطيتها، خاصة ما يتعلق بمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم.
- التحوط من الخطر وإدارته بالمشتقات المالية بشكل أفضل يكون من الحد من التعامل في السوق غير منظمة.
- استراتيجيات التغطية باستخدام المشتقات المالية تكون فاعلة إذا تم استخدامها بشكل صحيح وذلك أن المخاطر التي تصاحب المشتقات المالية لا تعود إلا المشتقات في حد ذاتها وإنما ترجع إلي المتعاملين الذين يعملون لتحقيق عوائد كبيرة متجاهلين عنصر المخاطرة من خلال المضاربة.
- تعتبر المشتقات المالية من أهم أدوات التحوط ضد الخطر إلا أن المجازفة أمر غالب عليها ولذلك فهي تعتبر غالبا من أسباب الأزمات المالية.
- لم تتوصل الهيئات الرقابية إلى اكتشاف تركزات المخاطر وراء طفرة الابتكارات المالية وعليه، فإن احتواء المخاطر الناجمة عن الإبداع وزيادة الرفع المالي والتي ظلّت تتراكم لسنوات طويلة أمر صعب.

الإقتراحات والتوصيات:

- ضرورة وضع أُسس واضحة للابتكارات المالية مع تبيان حدودها، حتى لا يتم فتح المجال للحيل المؤدية إلى الوقوع في مشاكل مالية، سواء عمدا أو خطأً، تُخل بالاستقرار المالي والاقتصادي.

- ضرورة إدخال عقود المشتقات المالية إلى أسواق الأوراق المالية بهدف تشجيع أكبر عدد من المستثمرين علي الدخول للسوق.
- لابد أن تحافظ المصارف والمؤسسات الأخرى على دورها كمحتاطة ، و أن تبتعد عن دور المضارب.
- وضع نظام معلوماتي متطور لمراقبة أداء المشتقات المالية التي تم اختيارها مع وضع تنبؤات لنتائجها المستقبلية.
- لابد من إيجاد أدوات مالية إسلامية أقل مخاطرة واستحداث مشتقات مالية إسلامية بعيدة عن عالم الرهان والمضاربة حيث أن التعامل في المشتقات المالية لا يكون على مستوي الاقتصاد الحقيقي وإنما يتم علي أساس الرهان والمضاربة.
- تحديد أنواع المخاطر التي تواجه السوق المالي ومسبباته (أسعار الفائدة، أسعار الصرف...)، ومن ثم إختيار ما يناسب من أدوات المشتقات لمجابهة هذه المخاطر وإدارتها، لا بد أن يكون ذلك مبني على خبرة في هذا الشأن لضمان نجاح ومعالجة الخطر والتحوط منه في المستقبل.
- يجعب فهم عمل المشتقات المالية بنقل أو تحويل أو تجنب المخاطرة لأن التعقيدات التي تضمن المشتقات تتسبب في نتائج سلبية عكس النتائج المتوقع منها لذلك لا بد من هذا الجانب المهم والعمل على مراعاته.

المراجع والإحالات:

1. بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 41.
2. زياد رمضان، مروان شموط، **الأسواق المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007، ص: 12.
3. أحمد بن محمد الخليل، **الأسهم و السندات و أحكامها**، دار إبن الجوزي، بدون طبعة، الرياض، السعودية، 2005 ، ص: 3.
4. أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، **الإستثمار بالأوراق المالية - تحليل وإدارة** - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2004، ص: 10.
5. فريد راغب النجار، **أسواق المال والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية الإبراهمية، الإسنكدرية، مصر، 2009، ص: 184.
6. رشيد هولي، **مدي فعالية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة، دراسة حالة الجزائر وتونس والمغرب**، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماجستير، علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص ص: 16_17.
7. هيئة السوق المالية، **الإستثمارات المالية وأسواق الأسهم**، 2016/06/28_18:45، الإطلاع من موقع: http://www.aleqt.com/2011/03/28/article_519953.html
8. زيان رمضان، مروان شموط، **الأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
9. مدونة حول وظائف الأسواق المالية، 2016/06/29 _11:13، الإطلاع من موقع: http://stardust-rise.blogspot.com/2012/03/blog-post_18.html
10. صلاح الدين حسن السيسي، **الأسواق المالية، الأزمات المالية العالمية (الأسباب - التداعيات - سبل المواجهة)**، دار الفكر العربي، 2008، ص: 152.
11. صالح محمد القرا، مدونة العلوم المالية والإدارية، 2016/06/29_15:31، الإطلاع من موقع: https://sqarra.wordpress.com/bursah
12. عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، مداخلة ضمن فعالية الملتقي العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يوم 20/21 أكتوبر2009، ص: 8.
13. محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل ، عمان، 2013 ، ص: 52.
14. سامي بن إبراهيم السويلم، **التحوط في التمويل الإسلامي**، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2007 ، ص: 62.
15. عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 9.
16. **المخاطرة وأنواع المخاطر التي تواجهها الأوراق المالية الحكومية**، وزارة المالية، 2016/06/30_11:57، الإطلاع من موقع: www.syrianfinance.gov.sy/assets/files/20032.doc
17. بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، جامعة الشلف، عدد 07/ 2009_2010، ص: 331.
18. عبد السلام، ناشد محمود، **إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية الأصول العلمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، طبعة الأولي، 1989، ص: 37.
19. طارق الله، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)**، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003، ص:141.

20. حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية -**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراهفي العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص: 63.
21. بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 335.
22. عبد الكريم أحمد قندوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل للهندسة المالية**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الملك فيصل، السعودية، العدد 9، 2012، ص: 13.
23. خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011 ص: 30.
24. بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 335.
25. دراسات، إدارة المخاطر، مفاهيم إدارية حديثة، 15:59_2016/06/26، الإطلاع من موقع:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/1516.htm
26. برايان كويل، **نظرة عامة علي الأسواق المالية**، مرجق سبق ذكره، ص: 150.
27. محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية**، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2005، ص: 67.
28. حسن محمد الرفاعي، **سوق الاوراق المالية من المخاطر إلي الأزمات**، مداخلة مقدّم إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2010، ص: 7.
29. برايان كويل، مرجع نفسه، ص: 152.
30. طارق حماد عبد العال، **المنتجات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001 ،ص: 05.
31. سمير عيد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، مصر، 2005 ص: 58.
32. بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، مرجع سبق ذكره، ص: 66.
33. محمود محمد الداغر، الاسواق المالية - **مؤسسات، أوراق، بورصات -**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص: 125.
34. عبد القادر شلالي، علال قاشي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية**، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقي الدولي الأول حول، إدارة المخاطر المالية واثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، يومي26_2013/11/27، ص: 11.
35. هوشيار معروف، **الإستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، عمان، 2003، ص: 152.
36. سميرة محسن، **المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: بنوك وتامينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص: 54.
37. هوشيار معروف، مرجع نفسه، ص ص: 154_155.
38. ربيع بوصبيع العائش، **دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية - تحليل دور استراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق المالي القطري للفترة 2007_2011 -**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية الأسواق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011_2012، ص: 47.
39. هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 158.
40. سميرة محسن، **المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 43.
41. عيساوي سهام، مرغاد لخضر، **استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2014، ص: 157.
42. رسمية أحمد أبو موسى، **الأسواق المالية والنقدية**، جامعة البلقاء التطبيقية للمعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004 ص: 211.
43. ساسية جدي، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية - دراسة حالة ماليزيا والسودان -**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص: 74.
44. بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 340.
45. بلعزوز بن علي، مرجع نفسه، ص: 341.
46. منال فايز، **كفاءة التوريق أمل البورصة للإنتعاش**، البورصة المصرية، عدد 272، جويلية 2002، ص: 10.

تنامي دور الاتفاقيات التجارية العملاقة مقابل النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف

"رؤية تحليلية "

نشوى مصطفى على محمد
جامعة الملك سعود ، المملكة العربية
nmohamed@ksu.edu.sa

The Growing role of Mega-Regional Trade Agreements versus Multilateral World Trade System

"Analytical Vision"

Nashwa Mohamed
King Saud University ; Saudi Arabia

Received: 03 June 2016 *Accepted:10 Nov 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تخضع العلاقات الاقتصادية الدولية لقواعد تحكمها المنظمات الدولية. وتنطوي هذه العلاقات على التبادل التجاري، والذي تنظمه قواعد منظمة التجارة العالمية في إطار نظام عالمي متعدد الأطراف. ورغم أهمية الدور الذي تقوم به هذه المنظمة ، إلا أنه أصبح قاصرا عن الوفاء بالتطورات المعاصرة والقضايا المتجددة والمتشابكة. مما دفع بكثير من الدول إلى ابرام اتفاقيات تجارية عملاقة تتجاوز فكرة ضرورة التقارب الاقتصادي والجغرافي والفرص المتكافئة للأعضاء إلى شراكات عميقة تقوم على دور فاعلين رئيسين في الاقتصاد العالمي، وعلى إحياء النظام المعتمد على السلطة مقابل تهاوي النظام المعتمد على القواعد. وهو ما يعني عدم التماثل بين الدول، أي أن هناك دولا قوية وأخرى تابعة وضعيفة، الأمر الذي يشكل تحديا هاما أمام الدول النامية وخاصة العربية منها. وفي هذا الصدد ، حاولت هذه الورقة البحثية الوقوف على أهمية الاتفاقيات التجارية العملاقة مقابل دور منظمة التجارة العالمية ، سعيا لوضح رؤية استراتيجية للسبل الممكنة لمواجهة التحديات المصاحبة.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية- الاتفاقيات التجارية – النظام التجاري العالمي

رموز *jel*: F13-F15-F53

Abstract:

International economic relations are subject to the rules governed by international organizations. These relations involve trade, which is organized by the rules of World Trade Organization within the framework of a multilateral world system. Despite the importance of the role played by this organization, it has become a minor to meet contemporary developments, renewable interlinked issues. Prompting many countries to implement a mega trade agreements which go beyond the idea of necessary economic and geographic proximity and equal opportunities for all members, to deep partnerships based on the role of the main actors in the global economy, and to revive the power-based system against the erosion of the rules-based system. Which means asymmetry between states, hence, few are strong and the other are weak and followers. This situation poses a significant challenge to developing countries, especially Arab ones. In this regard, this paper tried to stand on the importance of the mega trade agreements versus the role of the WTO, in pursuit of broad strategic vision of possible ways to address the challenges associated with

Key Words : *WTO – Trade Agreement – World trade system*

(JEL) Classification : *F13-F15-F53*

تمهيد:

تشهد الساحة الاقتصادية في الآونة الأخيرة تراجعا في معدلات نمو التجارة العالمية وانخفاضا مرونتها لإجمالي الناتج المحلي العالمي؛ بسبب انخفاض التجارة المصنعة وتباطؤ عملية تجزئة الإنتاج على المستوى الدولي إلى سلاسل العرض العالمية. وهو ما يُعزى، بصفة خاصة، إلى تقلص مستوى النشاط الاقتصادي والاستثمارات والتحول في مكونات الطلب العالمي نحو السلع التي تنخفض فيها كثافة الاستيراد.[1]

ورغم تفاؤل التنبؤات حول الأداء الاقتصادي العالمي في 2015 مقارنة بعام 2014 فقد أدت انتكاسة النشاط في الربع الأول من عام 2015، والتي كانت أكثر وضوحا في أمريكا الشمالية، إلى تخفيض هذه التنبؤات تخفيضا طفيفا مقارنة بما ورد في عدد إبريل 2015 من تقرير" آفاق الاقتصاد العالمي". [2] كما زادت المخاوف بشأن دخول الاقتصاد العالمي في حالة من التباطؤ والركود تقوده الصين ثان أكبر اقتصاد على مستوى العالم، في ظل ما تشهده أسواق الأسهم العالمية من تقلبات حادة، مع انخفاض اسعار النفط والسلع الأولية الأخرى.

وفي خضم ذلك، تنامي عدد الأقاليم الاستثمارية والتجارية العملاقة التي تضم عددا كبيرا من الدول عبر القارات.[3] في مقابل التراجع المستمر لدور النظام المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. بما يعد إيذانا بتحول النظام التجاري الدولي إلى سلسلة من الاتفاقيات الإقليمية البديلة.

ومن هنا يثار عدة تساؤلات، والتي تشكل إشكالية البحث:

- ما هي النماذج الاقتصادية المعنية بدارسة الاتفاقيات الإقليمية التجارية العملاقة؟
- ما الذي يميز اتفاقيات الأقاليم التجارية العملاقة عن غيرها من الاتفاقيات التجارية؟
- ما مدى قدرة اتفاقيات الأقاليم التجارية العملاقة على رفع حجم التجارة الدولية وتعزيز مستوى النشاط الاقتصادي العالمي؟
- إلى أي مدي يعد نمو اتفاقيات الأقاليم التجارية العملاقة بديلا عن النظام التجاري متعدد الاطراف؟
- ما هي التداعيات المحتملة على الدول خارج هذه الاتفاقيات؟
- ماهي الرؤية المقترحة حتى تستطيع الدول النامية، ومصر تحديدا، التعامل مع هذا الاتجاه المتصاعد؟

وتقتضي الإجابة على هذه التساؤلات تقسيم العرض التالي إلى عدة عناوين: تختص بتوضيح نماذج دراسة الاتفاقيات العملاقة، ثم التطرق لماهية وأهمية هذه الاتفاقيات، يلي ذلك تسليط الضوء على العلاقة بين الاتفاقيات العملاقة والنظام التجاري متعدد الأطراف، وأخيرا، وضع رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات الاتفاقيات العملاقة.

أولا: نماذج دراسة الاتفاقيات الإقليمية التجارية العملاقة:

تعد نماذج التوازن العام المحسوبة Computable General Equilibrium (CGG) هي النماذج الأنسب لدراسة الاتفاقيات الإقليمية التجارية العملاقة من خلال التركيز على مجالاتها مثل الخدمات والاستثمار والقضايا الأخرى خلف الحدود. غير أنه رغم تطوير نماذج التوازن العام لاستيعاب التغيرات في خصائص الاتفاقيات التجارية إلا أن هناك بعض المجالات التي لا تركز عليها. أولها: أن نماذج التوازن تركز على التجارة السلعية والخدمية، ولكن لا تعني بتحركات العمل الدولية أو الاستثمار الأجنبي المباشر. ثانيا: تركز هذه النماذج على دور السلع الوسيطة ولكن أغفلت دور القيود التعريفية وغير التعريفية على سلاسل القيمة المضافة. ثالثا: لم يتم قياس الأثر الكمي لقواعد المنشأ على التجارة. وبالتالي فهذه النماذج تحتاج إلى نماذج أخرى مكملة، مثل نموذج الجاذبية Gravity Models والذي يفسر التجارة البينية بناء على حجم الشركاء التجاريين والمسافة الجغرافية بينهم، ونماذج التوازن الجزئي للأغراض العامةGeneral Purpose Partial Equilibrium Models الذي تم تطويره لمحاكاة آثار التجارة على منتجين محددين أو قطاعات معينة، ونماذج التوازن الجزئي لأغراض معينة Special Purpose Models، والتي تستخدم لنمذجة الإنتاج الزراعي والتجارة على المستوى العالمي والإقليمي. فضلا عن نماذج الإحصاءات الكافية Sufficient Statistics Models، والتي تشير إلى إمكانية قياس التغيرات في الرفاهية المرتبطة بتحرير التجارة من خلال نوعين من الإحصاءات، الأولى عن التغير في نصيب النفقات على السلع المحلية، والثانية عن مرونة الواردات الثنائية بالنسبة لتكاليف التجارة.[4]

واعتمادا على النماذج السابق الإشارة إليها، تناولت عددا من الدراسات التطبيقية الحديثة تأثير الاتفاقيات الإقليمية العملاقة على الدول الأعضاء، حيث اشارت دراسة Ecorys(2009) إلى أن التخفيض في الإجراءات غير التعريفية بنسبة 50% سيحسن الدخل القومي والأجور الحقيقية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، على أفضل تقدير، بنسبة 0.3% و0.7% على التوالي في الأجل الطويل.[5] ولقد استخدم Fontagne et al. (2013) تقديرات مختلفة معتمدة على نماذج التوازن العام للإجراءات غير التعريفية، ووجد أن انخفاض هذه الإجراءات بنسبة 25% المقترن بالإلغاء التام للرسوم التعريفية، يمكن أن يولد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3%، في حين قد تكون الزيادة في إجمالي الصادرات بنسبة 10% في الولايات المتحدة و8% في الاتحاد الأوربي.[6]

تركز أغلب النماذج والدراسات التطبيقية على البحث في آثار هذه الاتفاقيات. ولكن يفتقر الأدب الاقتصادي إلى التنظير لأسباب تخلي الدول الأعضاء عن الحماية لصناعتها وتعريضها للمنافسة الدولية حال الانضمام إلى هذه الاتفاقيات.

ثانيا: ماهية وأهمية الاتفاقيات الإقليمية العملاقة:

تعتبر السمة الأبرز للتحولات الجارية في النظام الاقتصادي العالمي هي زيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتي بلغت 253 اتفاقية وضعت موضع التنفيذ.[7] كان من أهمها الاتحاد الأوربي (EU) ومنطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والمنطقة الحرة لجنوب شرق آسيا (ATFA).[8]

فلقد اتجهت عدة دول منذ عدة عقود ماضية، خاصة منذ نشأة منظمة التجارة العالمية 1995، إلى التعاون فيما بينها لإنشاء كيان أكثر تكاملا تراوح ما بين اتفاقيات التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، إلى السوق المشتركة. ولقد عرفت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات) منطقة التجارة الحرة بأنها اتفاق بين اثنين أو أكثر من المناطق الجمركية على إلغاء الرسوم والقيود على أغلب التجارة السلعية. هذه الاتفاقيات عرفت في إطار منظمة التجارة العالمية باتفاقيات التجارة الإقليمية (RATs) Regional Trade Agreements لتمييزها على الاتفاقيات التفضيلية من جانب واحد.[9]

وقد تكون هذه الاتفاقيات في صورة اتفاقيات تجارة حرة، أو اندماج بين اتفاقيات التجارة الإقليمية من خلال ضم أعضاء جدد أو الاندماج مع اتفاقيات أخرى مثلthe Tripartite Free Trade Area in Africa، أما الصورة الأهم في عالم اليوم فهي الاتفاقيات التجارية الإقليمية العملاقة.

ينظر بعض الاقتصاديين إلى الاتفاقيات الإقليمية العملاقة باعتبارها محاولة لترشيد وتنظيم العدد الكبير من الاتفاقيات الاقليمية، والتي أطلق عليها الاقتصادي Jagdish Bhagwati بأنها "Spaghetti bowl"، في إشارة منه لتعدد وتشابك هذه الاتفاقيات.

فوفقا لما ساقه Lawrence(1996) تعد الأقاليم العملاقة اتفاقيات "عميقة Deep" بينما اتفاقيات التجارة الحرة هي اتفاقيات "سطحية Shallow". نظرا لأن الأخيرة تكون غالبا حول التعريفات الجمركية، بينما الأقاليم العملاقة تغطي بالإضافة لذلك مدى واسع من الإجراءات والقواعد التي تنظم سلاسل القيمة المضافة العالمية.[10]

وتُعرف الأقاليم العملاقة بأنها شراكات تكامل عميق بين الدول أو الأقاليم، لها نصيب كبير من التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يكون لطرفين أو أكثر الدور المهيمن، أو أنهما يعدان بمثابة مراكز في سلاسل القيمة المضافة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، واليابان، والصين) وتهدف إلى زيادة الروابط التجارية وتحقيق التوافق التنظيمي وتوفير إطار قائم على قواعد تنهي الاختلافات في المناخ الاستثماري والتجاري بين الدول أطراف الإقليم.[11]

يعد التكامل الاقتصادي العميق الذي يركز على مدى واسع من السياسات المرتبطة بالتجارة عاملا مؤثرا في تكوين سلاسل العرض العالمية وتنويع الأداء التجاري للدول.[12] كما تعد وسيلة لتسهيل التجارة القائمة وفتح

آفاق جديدة لمزيد من التجارة، كما تمكن الدول الحكومات والمستثمرين في الدول الأعضاء من مواجهة التحديات التنافسية العالمية.

ويعرفها Draper et al. (2014)، بأنها مفاوضات بين ثلاث دول أكثر أو بين مجموعات إقليمية، بحيث يشكل نصيب أعضاءها مجتمعين 25٪ أو أكثر من التجارة العالمية، والمواد التي يتم التفاوض عليها تكون خارج القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية.[13]

وتتمحور أهم المفاوضات حول أربعة اتفاقيات إقليمية تجارية عملاقة:

- *الأولى*: الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للاطلسي Trans-Atlantic Trade & Investment (TTIP) بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي. حيث بدأت المفاوضات حول هذه الاتفاقية في 2013 لإزالة ليس فقط القيود التجارية ولكن أيضا لتنسيق التنظيمات وإتاحة مزيد من الوظائف وإرساء معايير دولية مرتفعة. ويعبر عن أهمية هذه الاتفاقية أنها تشكل 44% من الناتج المحلي العالمي، و60% من رصيد الاستثمارات الأجنبية، وأن حجم التجارة المتبادلة السنوي يبلغ 700 بليون يورو.[14] ويعتبرها البعض وسيلة لتقويض قوة التكتل الاقتصادي لشرق آسيا والذي يضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا و المتمركز حول قوة الاقتصاد الصيني.
- *الثانية*: الشراكة العابرة للباسفيك Trans-Pacific Partnership (TPP) والتي تضم 12 دولة هي الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك، وتشيلي، والبيرو، واستراليا، واليابان، ونيوزلندا، وبروناى، وماليزيا، وفيتنام. وتهدف إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتغطي أيضا الاستثمار والإجراءات غير التعريفية. وتضم دول متنوعة اقتصاديا وديموجرافيا. ويمكن أن تؤثر هذه الاتفاقية على ديناميكيات التجارة العالمية، حيث تقدر التجارة السلعية بين الدول الأعضاء بما يتجاوز 2 تريليون دولار في عام 2012.[15]

ومما يميز اتفاقية TTP واتفاقية TTIP أن الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيهما معا، وهو ما أولته الإدارة الأمريكية أولوية خاصة بعد موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي. فضلا عن أنه سينتج عنهما سوقان متكاملان، كل منهما بمفرده يستحوذ على 40% على الأقل من التجارة العالمية.

- *الثالثة*: اتفاقية التجارة في الخدمات لأربعة وعشرين طرف the 24-party Trade in Services Agreement (TISA)، والتي تعد من أكبر المحاولات لتحرير التجارة في الخدمات. حيث يشكل أعضاء هذه الاتفاقية سوقا ضخما للخدمات بما يمثل 1.6 مليار نسمة، ويتجاوز نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي 50 تريليون دولار في 2013 بما يقارب حوالي ثلثي الاقتصاد العالمي، كما تبلغ الصادرات الخدمية لهذه الدول اكثر من 3,6 تريليون دولار. وتضم هذه الاتفاقية 24 دولة هي استراليا، كندا، شيلي، كولمبيا، كوستاريكا، الاتحاد الأوربي، هونج كونج(الصين)، تايبي الصينية، أيسلندا، إسرائيل، اليابان، ليختنشتاين، كوريا *الجنوبية*،

نيوزلندا، النرويج، المكسيك، باكستان، بنما، باراجواي، بيرو، سويسرا، تركيا، الولايات المتحدة، وأورجواي. وترحب هذه الاتفاقية بمزيد من أعضاء منظمة التجارة العالمية إليها.[16]

◆ *الرابعة*: الشراكة الاقليمية الاقتصادية الشاملة Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP) والتي تضم 16 دولة من شرق آسيا واليابان واستراليا ونيوزلندا، ويقارب عدد سكانها نصف سكان العالم، ورغم أهمية هذه الاتفاقية إلا الاجندة الخاصة بها قد يراها بعض المحللين تقليدية جدا في الوصول إلى الأسواق والتنظيمات المرتكزة عليها ليست بالقوة الكافية (Draper,2014).

وتتسم الاتفاقيات التجارية الإقليمية العملاقة بخصائص تميزها عن غيرها من الاتفاقيات تتمثل في:[17]

◆ أن اثنان على الأقل من الاقتصاديات المشاركة تمثل مركزا لسلاسل القيمة المضافة العالمية، بسبب نصيبهم الكبير في تجارة السلع الوسيطة والمهام في الإقليم أو الأقاليم الداخلة.

◆ تغطي الاتفاقية مدى أعمق واشمل من المتاح في إطار منظمة التجارة العالمية حتى عام 2013.

◆ بعض الدول المنضمين، لعديد من الاتفاقيات مع ثلث اقتصاديات العالم ويتمتعون بحجم كثيف من المبادلات التجارية والاستثمارية مع غير الأعضاء في الاتفاقيات العملاقة، سيتجهون إلى الدول الأعضاء، مما يجعل من الاتفاقيات العملاقة وسيلة لتحويل التجارة Trade-diversion.

لقد كانت الاتفاقيات التجارية في الماضي تتحدد بالعوامل الجيوسياسية، ولكن الاتجاه الجديد هو التركيز على الروابط التجارية والتكامل الأكثر عمقا. ورغم أهمية الاعتبارات الجغرافية في هذه الاتفاقيات إلا أنها غير كافية بدون الاعتبارات الاقتصادية والتجارية. وتتمثل أهم الدوافع الاقتصادية للاتفاقيات التجارية الإقليمية في توسيع الأسواق، وتنويعها وتنويع المخاطر المرتبطة بها، ودفع الإصلاحات الاقتصادية الداخلية، فضلا عن تحقيق اقتصاديات الحجم وتعزيز التنافسية، وتحقيق النمو الموجه بالتصدير وبناء سلاسل العرض العالمية.[18]

ثالثا: العلاقة بين الاتفاقيات العملاقة والنظام التجاري متعدد الأطراف:

لقد حققت منظمة التجارة العالمية نجاحا في التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي الإندونيسية في ديسمبر عام 2013، والتي أعطت زخما للعمل على جدول أعمال الدوحة للتنمية (DDA) في عام 2014، وذلك حول مجموعة من القضايا التي أُطلق عليها "باقة بالي Bali Package" وتغطي تسهيلات التجارة، وبعض القضايا الزراعية والقطن، وغيرها من القضايا التي تعزز من تجارة الدول الأقل نموا.[19] إلا أن هذا التقدم على مستوى المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف لا يقارن بالتقدم المتسارع في مجال مفاوضات الاتفاقيات الإقليمية.[20]

ومما يعظم من أهمية هذه الاتفاقيات أنها تضم دولا تمثل مصدرا لغالبية التجارة العالمية، بما يمكن أن يشكل مسارا متنافسا للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وينظر بعض الاقتصاديين إلى الاتفاقيات الإقليمية العملاقة باعتبارها وسيلة لتفادي جمود وعجز مفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار أجندة الدوحة للتنمية.

وقد تكون هذه الاتفاقيات داعمة أو معوقة للنظام التجاري متعدد الأطراف، حيث قد تسهم في مزيد من تحرير التجارة، وتوليد أفكار جديدة تعزز النظام متعدد الأطراف. إلا أنه من ناحية أخرى، قد ينتج عنها معاملة تميزية ضد الدول غير الأعضاء، وهو ما يخالف مبادئ النظام الذي تم التأسيس له منذ جولة أورجواي والذي يكفل لجميع الدول الأعضاء فرصة متساوية في تحقيق مصالحهم وعدم اتخاذ قرارات لا يرضي عنها الجميع. في حين أن هذه الاتفاقيات تضمن لأطرافها التحرك قدما للأمام وترك الآخرين ورائها.

إلا أن التنامي في عدد الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية وتضارب المصالح فيما بينها، خاصة بين الدول المتقدمة والدول الناشئة قد يقلل من قدرة المفاوضات متعددة الأطراف على الوصول إلى قرارات مرضية ، فضلا عن التحديات العالمية التي تواجهها منذ الأزمة المالية العالمية 2008.[21] ومن ناحية أخرى، فإنه في عالم لا علاقة فيه لمنظمة التجارة العالمية بالتطورات الديناميكية في التجارة مثل سلاسل العرض والقيمة المضافة العالمية، فإنه لا مجال لدعم التعاون متعدد الأطراف في قضايا أخرى.

ولعل أهم ما يميز الاتفاقيات الإقليمية العملاقة، عن مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول التخفيضات الجمركية، أنها تركز على التعامل مع القضايا التنظيمية خلف الحدود behind- the borders وتلك التي تتعلق بالأسواق، مثل سياسات المنافسة وتنظيمات الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، والتنظيمات الجمركية والتسهيلات التجارية.

يكمن الخطر في إضعاف الأقاليم العملاقة لدور منظمة التجارة العالمية من خلال صياغة قواعد جديدة للتجارة، خاصة فيما يخص القواعد الضرورية لتعزيز العلاقات التجارية الاستثمارية والخدمية. ويبرر ذلك أن قواعد منظمة التجارة العالمية مقبولة ومحترمة من جميع الدول، في حين أن الاتفاقيات الإقليمية العملاقة تقوم على عدم التماثل بين الدول، فهناك دول قوية ودول أقل تأثيرا في الاقتصاد العالمي وصياغة القواعد الجديدة.

حيث تقوم هذه الاتفاقيات على إحياء النظام المعتمد على السلطة A power-based system في مقابل تهاوى النظام المعتمد على القواعد The rule-based multilateral system لمنظمة التجارة العالمي.[22] ولقد أشار عدد من المحللين (Bollyky and Bradford, 2013) إلى أن TTIP و TPP ستؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي هما صانعي المعايير "Standard makers" وليسوا آخذوا المعايير "Standard takers" في الاقتصاد العالمي.[23]

رابعا: تداعيات الاتفاقيات الإقليمية التجارية العملاقة على الدول غير الأعضاء:[24]

تؤكد الاتفاقيات الإقليمية التجارية العملاقة على دور بعض الفاعلين الرئيسين في الاقتصاد العالمي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين، بدلا من مشاركة هذا الدور مع بقية الدول. وبالتالي سيوجد مزيد من التوجه من قبل المنتجين، عالميا، نحو معايير هذه الدول تحديدا، والتي لا تكون بالضرورة متوافقة مع مصالح الدول النامية، بل وقد تؤثر في قدرتهم على توسيع تجارتهم.

ومن جانب أخر، أن من الأهداف الرئيسية، لاتفاقيات التجارية الإقليمية العملاقة، تحقيق التقارب والتنسيق بين المعايير والإجراءات والتنظيمات، وهو ما يحد من القيود الفنية للتجارة ويخفض من التكاليف. وهذا لن يحقق مكاسب فقط للدول الأعضاء ولكن أيضا للدول غير الأعضاء في هذه الاتفاقيات؛ حيث سيكون لديهم القدرة على الوصول إلى أسواق الدول الأعضاء بمعايير موحدة، هذا رغم تفاوت حجم هذه المكاسب، فالانخفاض في التكاليف بالنسبة للدول الأعضاء أكبر من الانخفاض المتحقق لغير الأعضاء.[25] وبالتالي فإن تأثير توليد التجارة Trade creation قد يفوق تأثير تحويل التجارة Trade diversion نتيجة لإنشاء هذه الاتفاقيات. حيث إن النمو الاقتصادي الذي سيتحقق في الدول الأعضاء في الاتفاقيات الإقليمية العملاقة سيكون دافعا لزيادة الطلب على السلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.[26] إلا أن ذلك قد يرد عليه أن تحقيق ميزة تسهيل الدخول إلى أسواق الدول الأعضاء، قد يجد بعض المقاومة من المنتجين المحليين بسبب ارتفاع درجة المنافسة.[27]

ولقد أشارت عدة دراسات للآثار المحتملة للاتفاقيات الإقليمية التجارية العملاقة، وخاصة TPP وTTIP على الدول غير الأعضاء، حيث أوضحت أنه من المتوقع أن يكون الأثر بسيطا. وفي هذا الصدد تشير نتائج دراسة Cheong's (2013) إلى أن إنشاء TPP سوف ينتج عنها نقص بنسبة 0,7% في بقية إجمالي الناتج المحلي العالمي، بصفة رئيسية بسبب تحويل التجارة Trade Diversion من المنتجين الأكثر كفاءة غير الأعضاء في الاتفاقية إلى المنتجين الأقل كفاءة المنتمين للدول الأعضاء في الاتفاقية.[28] ولقد توصلت التقديرات التي تمت بواسطة معهد بيترسون the Peterson Institute أن تنفيذ TPP يؤدي إلى انخفاض بنفس النسبة السابقة في عام 2025،[29] في حين أشارت تقديرات معهد بيرتلسمان the Bertelsmann Institute أن أثرTTIP قد يكون سالبا بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية ومنخفضة الدخل، حيث من المحتمل ان يتغير نصيب الفرد من الناتج ما بين 0,5% و-7,4% بسبب تحرير التعريفة الجمركية، وينخفض الدخل بنسب تتراوح ما بين -0,1% و7,2% إذا كان التحرير أعمق بحيث يشمل مجالات أخرى بخلاف التعريفة الجمركية.[30] وعلى نقيض هذه النتائج توصلت دراسة the EU commission إلى أن هناك مكاسب محتملة من هذه الاتفاقيات تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,2% إلى 0,9%، والتي تعود إلى أثر خلق التجارة Trade Creation وآثار الانتشار "Spill-over effects" وإلى التقارب في المعايير بين الدول الأعضاء.[31]

ورغم عدم التأكد من نتائج الاتفاقيات الإقليمية العملاقة على الدول الإفريقية جنوب الصحراء إلا أن من المحتمل أن تتأثر قدرة هذه الدول على الدخول إلى أسواق الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات، وتكامل اقتصاداتها في سلاسل القيمة المضافة العالمية وجذب الاستثمارات. وهو ما سيتحدد باستجابة صانعي القرار والشركات في

أفريقيا من خلال استعدادها للإذعان للقيود الفينة وغير الفنية التي ستفرضها هذه الاتفاقيات على الدول غير الأعضاء والتي تختلف عن القواعد التقليدية للسياسات التجارية.[32]

وتتسم المنطقة العربية بضعف طاقتها التصديرية وانخفاض تنوعها وضآلة القيمة المضافة والمكون التكنولوجي، بما أضعف من مشاركتها في سلاسل العرض العالمية وقدرتها على الدخول في مثل هذا النوع من الاتفاقيات.[33]

خامسا: رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات الاتفاقيات الاقليمية:

يتحتم على الدول النامية أن تولي مزيدا من الاهتمام لهذه الاتفاقيات للتعرف على توجهاتها وتأثيرها على النظام التجاري متعدد الأطراف والدول الأعضاء فيه. حيث قد تواجه الدول التي ليست طرفا في هذه الاتفاقيات العملاقة مشكلات كبيرة، تتمثل في تحويل التجارة Trade Diversion من الدول خارج الاتفاقية إلى الدول أطراف الاتفاقية والتي يشملهم معاملة تمييزية. كما أن الدول أطراف هذه الاتفاقيات التجارية العملاقة بإمكانها رسم السياسة التجارية العالمية دون اعتبار لمصالح الدول النامية غير الأعضاء أو إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن رأيهم في صياغة هذه السياسة.

وفي مواجهة ما قد تحمله هذه الاتفاقيات الإقليمية التجارية العملاقة من تداعيات على الدول النامية بشكل عام، ومصر بشكل خاص، فإنه يمكن إتباع بعض الاستراتيجيات، والتي تتمثل في:

- عمل إصلاحات تنظيمية لتزويد المنشآت المحلية بالقدرة على مواجهة المنافسة المتزايدة والمعايير الأكثر صرامة، واتساع الأسواق العالمية.
- السعي نحو الانضمام إلى هذه الاتفاقيات أو ربما يكون الخيار الأكثر واقعية هو الدخول في مفاوضات ثنائية مع الأطراف الفاعلة وهى الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والصين.
- الدخول في ترتيبات أو اتفاقيات إقليمية منافسة أو إنشاء اتفاقيات جديدة.
- العمل في إطار منظمة التجارة العالمية لتحقيق التوافق بين القواعد الجديدة التي تفرضها هذه الاتفاقيات والتطورات الديناميكية العالمية في مجالات التجارة والاستثمار والخدمات من ناحية، وقواعد منظمة التجارة من ناحية أخرى.

وتوافقا مع هذه الاستراتيجيات ينبغي العمل على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيداً لإقامة الاتحاد الجمركي، ثم السوق العربية المشتركة في 2020. غير أن التوجه نحو العالم العربي يعرقله عديد من التحديات المتمثل أهمها في استمرار تواضع القواعد الإنتاجية والتصديرية، وضعف كفاءة التجارة[34]، والافتقار إلى آليات التكامل، والإمكانيات الفنية والمادية للتنفيذ. فضلا عن الصراعات والإضرابات السياسية والأمنية والاقتصادية، خاصة مع الانخفاض في أسعار النفط وانعكاساته السلبية على موازنات الدول العربية النفطية، وبالتالي على التدفقات المالية والاستثمارية إلى بقية دول المنطقة، والتي تعد من أهم دعائم تعزيز خطط التنمية في بقية الدول العربية ورفع قدراتها على تحقيق نوعا من التنسيق والتقارب في سياساتها الاقتصادية.

وبناء عليه، تعد فرصة التوجه نحو القارة الأفريقية تعد هي الأكثر نجاحا بسبب معدلات النمو المرتفعة التى تملكها كثير من الدول الأفريقية بالإضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية والقرب الجغرافي. حيث بات استكمال منطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية the African Tripartite Free Trade Area (TFTA) ضروريا في مواجهة الاتفاقيات الإقليمية التجارية العملاقة. وقد تم التوقيع عليها في 10 يونيو 2015 في مصر، لتُستكمل في عام 2017. وتضم ثلاث تكتلات اقتصادية إقليمية وهى: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) والتي تعد مصر عضوا فيها، اتحاد شرق أفريقيا the East African Community (EAC)، والاتحاد الإنمائي للجنوب الإفريقي the Southern African Development Community(SADC)، لتكون منطقة التجارة الحرة تمهيدا لإقامة الاتحاد الجمركي الإفريقي بحلول عام 2019. ويعد تطوير البنى التحتية في مصر والدول الأفريقية وتوفير وسائل النقل والمواصلات من أهم المقومات لتسهيل التجارة وتعزيز الاتفاقيات التجارية.[35]

خلاصة:

تأخذ الاتفاقيات التجارية العملاقة بعدا أعمق من اتفاقيات التجارة الحرة، وتهدف إلى زيادة الروابط التجارية وتحقيق التوافق التنظيمي وتوفير إطار قائم على قواعد تنهي الاختلافات في المناخ الاستثماري والتجاري بين الدول أطراف الإقليم. وتتمحور أهم المفاوضات حول أربعة اتفاقيات إقليمية تجارية عملاقة وهى: الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي، والشراكة العابرة للباسفيك، و اتفاقية التجارة في الخدمات لأربعة وعشرين طرف، و الشراكة الاقليمية الاقتصادية الشاملة.

وتتسم الاتفاقيات التجارية الإقليمية العملاقة بأن اثنان على الأقل من الاقتصاديات المشاركة تمثل مركزا لسلاسل القيمة المضافة العالمية، كما أنها تغطي الاتفاقية مدى أعمق واشمل من المتاح في إطار منظمة التجارة العالمية حتى عام 2013. فضلا عن كونها تركز على التعامل مع القضايا التنظيمية خلف الحدود وتلك التي تتعلق بالأسواق، مثل سياسات المنافسة وتنظيمات الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، والتنظيمات الجمركية والتسهيلات التجارية. وتعمل هذه الاتفاقيات على إحياء النظام المعتمد على السلطة في مقابل تهاوى النظام المعتمد على القواعد لمنظمة التجارة العالمي. حيث تؤكد الاتفاقيات الإقليمية التجارية العملاقة على دور بعض الفاعلين الرئيسين في الاقتصاد العالمي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين، بدلا من مشاركة هذا الدور مع بقية الدول. وبالتالي سيوجد مزيد من التوجه من قبل المنتجين، عالميا، نحو معايير هذه الدول تحديدا، والتي لا تكون بالضرورة متوافقة مع مصالح الدول النامية. ومن جانب أخر، أن من الأهداف الرئيسية، لاتفاقيات التجارية الإقليمية العملاقة، تحقيق التقارب والتنسيق بين المعايير والإجراءات والتنظيمات، وهو ما يحد من القيود الفنية للتجارة ويخفض من التكاليف. وهذا لن يحقق مكاسب فقط للدول الأعضاء ولكن أيضا للدول غير الأعضاء في هذه الاتفاقيات. ورغم عدم التأكد من نتائج الاتفاقيات الإقليمية العملاقة على الدول الإفريقية جنوب الصحراء والدول العربية إلا أن من المحتمل أن تتأثر قدرة هذه الدول على الدخول إلى أسواق الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات. وفي مواجهة هذه التحديات، ينبغي على الدول النامية عمل إصلاحات

تنظيمية لتزويد المنشآت المحلية بالقدرة على مواجهة المنافسة، والسعي نحو الانضمام إلى هذه الاتفاقيات أو الدخول في مفاوضات ثنائية مع الأطراف الفاعلة وترتيبات إقليمية منافسة أو إنشاء اتفاقيات جديدة. فضلا عن العمل في إطار منظمة التجارة العالمية لتحقيق التوافق بين القواعد الجديدة.

المراجع والإحالات:

1. صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن—عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل"، ابريل 2015.

2. صندوق النقد الدولي، "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، يوليو 2015.

3. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، "استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل زخم التحولات والمتغيرات"، التقرير السنوى الثامن، إبريل 2015.

4. Narayanan, G., Ciuriak, D., & Singh, H. V., "Quantifying the Mega-regional Trade Agreements: A Review of the Models", 2015.

5. BV, ECORYS Nederland, et al. Non-tariff measures in EU-US trade and investment–An economic analysis. Report Number OJ 2007/S 180, 2009, 219493.

*6. FONTAGNÉ, Lionel, et al. , "Transatlantic trade: Whither partnership, which economic consequences". **CEPII** Policy Brief, 2013, 1.*

7. منظمة التجارة العالمية، وثيقة المدير العام، 2015.

8. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سبق ذكره.

9. *WEF, "Mega-regional Trade Agreements Game-Changers or Costly Distractions for the World Trading System?", Cologne & Geneva: World Economic Forum, 2014.*

10. مشار إليها في: WEF, Op. Cit.

11. Ibid.

12. World Economic Forum, "Global Enabling Trade Report", 2014.

13. Draper, P., Lacey, S., & Ramkolowan, Y, " Mega-regional Trade Agreements: Implications for the African", Caribbean, and Pacific Countries. ECIPE OCCASIONAL PAPER, No. 2/2014.

14. Eliasson, L. J., " International Standards: Past Free Trade Agreements and the Prospects in the Transatlantic Trade and Investment Partnership. Baltic Journal of European Studies, Vol.5, Issue 1, Feb. 2015.

15. Draper, Op. Cit.

16. Foreign Affairs, Trade and Development Canada, http://www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/topics-domaines/services/tisa-acs.aspx?lang=eng

17. WEF, Op. Cit.

18. Ibid.

19. WTO (2015), Annual Report.

20. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 2015 .

21. WEF, Op. Cit.

22. Hirst, T. , "What are mega-regional trade agreements?", **World Economic Forum Agenda**, July 2014.

23. Bollyky, Thomas J. and Anu Bradford. "Getting to Yes on Transatlantic Trade". **Foreign Affairs**, 10 July 2013.

24. أنظر:

*-Lim, C. L., "Overcoming the Geneva Impasse: How Regional Trade Agreements Can Help Global Trade". **OMFIF Bulletin**, 6(4), 12., 2015.*
*-Wilson, J. , "Mega-Regional Trade Deals in the Asia-Pacific: Choosing Between the TPP and RCEP?". **Journal of Contemporary Asia**, 45(2), 2015, 345-353.*
*-Palit, A. , "Mega-RTAs and LDCs: Trade is not for the poor". **Geoforum**, 58, 2015, 23-26.*
25. WEF, Op. Cit.
26. Eliasson, Op. Cit.
*27. Das, S. B. , "The regional comprehensive economic partnership: new paradigm or old wine in a new bottle?". **Asian Pacific Bulletin**, No. 301, 2015*
28. Cheong, I., "Negotiations for the Trans-Pacific Partnership Agreement: Evaluation and Implications for East Asian Regionalism", July 2013, available on the ADBI website: http://www.adbi.org/files/2013.07.11.wp428.
29. Peterson Institute for International Economics, available at http://www.iie.com/publications/wp/wp.cfm?ResearchID=171
30. the Bertelsmann Institute website: http://www.bfna.org/sites/default/files/TTIPGED%20study%2017June%202013.pdf
31. European Commission "Transatlantic Trade and Investment Partnership, The Economic Analysis Explained", September 2013, available at: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2013/september/tradoc_151787. pdf
32. WEF, Op. Cit.

33. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سبق ذكره.

34. عتبر الحجم النسبي للتجارة العربية ضئيلاً جداً إذا يقل إجمالي ما تصدره الدول العربية من السلع والمنتجات غير النفطية عن إجمالي صادرات دولة أوروبية واحدة مثل فرنسا حيث لا تتعدى التجارة البينية 10% من إجمالي التجارة الخارجية.

35. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "الاتحادات النقدية والتجارة الإقليمية في أفريقيا"، يوليو 2014.

الأسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها

د. بن أحمد أحمد

جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي /الجزائر

Benahmedahmed20@yahoo.fr

World prices of natural gas and its future

Dr Ben Ahmed Ahmed

University of hamma lakhdhar el oued –Algeria

Received: 16 Mar 2016 *Accepted: 03 Dec 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

ظل تسعير الغاز الطبيعي مرتبطا بتسعير النفط، وظلت ومازالت الدول المصدرة للغاز تطالب بفك هذا الارتباط على أن يكون للغاز سوقا منفصلة عن السوق العالمية للنفط، وكان من نتائج هذا الارتباط أن انخفاض أسعار النفط في القرن 90 كان له تأثير سلبي على أسعار الغاز رغم ما يتكلفه إنتاج الغاز من استثمارات باهظة. وقد ناقشت الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي ربط سعر الغاز بسعر النفط في المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالنفط والغاز، والتي كانت تعقد في العديد من الدول: مثل مؤتمر الغاز المنعقد بالإمارات سنة 1996، ومؤتمر الشرق الأوسط للغاز والنفط بأبو ظبي والتي نادت بضرورة تكوين رابطة لمنتجي الغاز على غرار منظمة الأوبك، تظم معظم الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للغاز مثل: روسيا، إيران، قطر، الإمارات، الجزائر، ماليزيا، اندونيسيا وغيرها لتنسيق التعاون في مسألة تسعير الغاز وصناعته. كما ناقشت الجزائر خلال المنتدى العاشر للدول المصدرة للغاز والذي أنعقد في سنة 2009 بوهران مسألة تسعير الغاز، وأكدت على ضرورة مراجعة أسعار الغاز في الأسواق العالمية لإيجاد سعر عادل من خلال اللجوء إلى الاتفاق بخصوص تخفيض الإنتاج، لإيجاد آليات تضمن سعرا حقيقيا للغاز.

الكلمات المفتاحية: الغاز الطبيعي، أسعار الغاز الطبيعي، الطاقة .

تصنيف jel: *Q43 Q41* .

Abstract:

The indexing of natural gas remained tied with the price of oil, the exporting countries of the gas suggests and denounces this dependency, for that the gas market has become independent of the oil market , among the consequences of this dependence in the years 90 , is when the price of oil will fall automatically , the price of gas also changes , despite the fact that the gas production costs of investments it's expensive. The Exporters of the gases have discussed long this dependence in the congresses and seminars such as in the UAE 1996 and in the Middle East Congress of the gas and oil in Abu Dhabi or the participants called for the requirement to base a league producers of gas outside of OPEC ,which brings together the countries such : Russia ,Iran ,Qatar ,UAE ,Algeria ,Malaysia, Indonesia ...etc. to coordinate cooperation concerning the indexation of gas and its industry. As well in the 10 th Forum of the exporting countries of the gas to Oran in 2009, or the recommendations was the need for the revision of the price of gas in the global markets in order to arrive at a fair price with a consensus of decrease of production , and to find mechanisms that ensure a real gas price.

Keywords*: natural gas, and natural gas prices, energy* **.**

Jel Classification Codes*: Q41, Q43.*

تمهيد:

عند العودة قليلا إلى خلفية هذا الموضوع، سنجد بأن الاهتمام العالمي قد تركز بصورة رئيسية خلال معظم القرن العشرين على النفط الذي كان هدفا لعمليات الاستكشاف والتطوير في العالم، حتى سمي ذلك القرن العشرين " قرن النفط ". أما الغاز الطبيعي فلم يلقى اهتماما مماثلا، بل أن العثور على بئر غازي كان يعتبر فشلا استكشافيا، وكان بعض الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط، يستخدم بالدرجة الأولى لأغراض العمليات الحقلية لإنتاج النفط وما زاد عن ذلك يحرق في معظمه في المشاعل، حيث لم تكن لا التكنولوجيا الموجودة آنذاك، ولا الجدوى الاقتصادية تسمح باستغلاله، فمنذ بداية السبعينات من القرن الماضي، تضافر العديد من العوامل لجذب الاهتمام العالمي للغاز الطبيعي والنظر إليه كمصدر طاقة مستقبل، وليس كمنتج ثانوي للنفط ومن أهم هذه العوامل:

- الإدراك العالمي لقضايا البيئة؛
- استعادة الدول المنتجة للنفط سيطرتها على ثرواتها النفطية؛
- تعديل أسعار النفط في عام 1973 وارتفاعها لاحقا؛
- رغبة الدول المستهلكة للنفط في تنويع مصادرها من الطاقة؛

وحصلت زيادة كبيرة في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي وتوسعت استخداماته بصورة لافتة للنظر، وبالأخص خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، نظرا للميزة البيئية الجيدة للغاز ولكونه مصدر طاقة نظيف، وللتقدم التكنولوجي الذي أفضى إلى انخفاض في تكاليف إنتاج ونقل الغاز.

ومن أسباب الاهتمام بالغاز الطبيعي وفرة الاحتياطات المؤكدة منه، اثر اكتشاف حقول ضخمة منه، وتشجيع البلدان المستهلكة الرئيسية لشركاتها الكبرى للاستثمار في مشاريع الغاز، حتى ولو كانت في مناطق نائية أو مهجورة سابقا وذلك وفق اتجاه سياسي شق طريقه في البلدان الغربية يدعو إلى تقليل اعتماد تلك البلدان على النفط بصورة عامة ونفط أوبك والنفط العربي بصورة خاصة.

أولا: مستقبل الأسعار العالمية للغاز الطبيعي:

1- طبيعة وأنواع الأسعار:

تتميز أسعار الغاز الطبيعي في العالم بطبيعة إقليمية بحيث تختلف من منطقة إلى أخرى، أو ربما أحيانا من استخدام إلى آخر في المنطقة نفسها، بسبب المحددات الخاصة بصناعة وسوق الغاز، ولا تزال كميات الغاز الداخلة في التجارة العالمية تشكل نسبة منخفضة نسبيا، حيث أن الجزء الأعظم من إنتاج الغاز في العالم يستهلك محليا وبنسبة وصلت إلى حوالي 75% في سنة 2004 (باستثناء كميات الغاز المحروق والمعاد حقنه في

المكامن)، وبالتالي فإن كمية الغاز المتاجر بها عالميا لم تشكل سوى نحو 25% من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز في تلك السنة، وفي الوقت نفسه وصلت نسبة تجارة النفط إلى حوالي 60% من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط خلال السنة المذكورة، وبخصوص أسعار الغاز المحلية، فهي تختلف من دولة إلى أخرى، بناء على الظروف الاقتصادية والسياسات المختلفة للدول في مجال الطاقة، كما أنها تتميز في أكثر الأحيان، وخصوصا في الدول النامية المنتجة للغاز بمستويات منخفضة مقارنة بالأسعار العالمية، فمثلا، قدرت أسعار الغاز المحلية في منطقة الشرق الأوسط (معظمه غاز مصاحب) بحوالي 0.75 إلى 1.25 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية، أما أسعار الغاز العابر للحدود والداخل في التجارة البينية في المنطقة (غاز أنابيب ومعظمه من النوع غير المصاحب) فإنها تتراوح ما بين 1.30 إلى 3.0 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية، وذلك تبعا للاختلاف في الكمية وفترة العقد في الأسواق الرئيسية في العالم.

وعلى العموم فإن أسعار تصدير الغاز الطبيعي لا تكون منشورة على نطاق واسع، كما هو عليه الحال في أسعار النفط، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى أن الغاز كان يعامل دائما بمرتبة ثانية بعد النفط في أسواق الطاقة، كما أن الغاز يعاني من مشاكل النقل، وتقليديا فإن حدود تداول الغاز ينحصر غالبا بين طرفين – المنتج والمستهلك فقط – وبذلك كان الغاز يتحرك في ظل النفط فحسب، إضافة إلى ذلك تفتقر أسعار عقود الغاز إلى الشفافية، بل إن بعض العقود قد تتضمن مادة السرية ، ولهذا لا يوجد سعر إشارة عالمي للغاز الطبيعي أو سعر معلن، مثل الذي درجت عليه بعض الدول المصدرة للنفط التي تعلن عن معادلاتها السعرية لصادراتها من النفط الخام بصورة شهرية، أو كما تقوم بذلك بعض الدول المصدرة لغاز البترول المسيل – أو الغاز السائل بإعلان أسعار العقود وبصورة شهرية لصادراتها من غازي البر وبان والبيوتان كما هو عليه الحال لشركة " أرامكو" السعودية أو شركة النفط الكويتية. وتتأتى قيمة الغاز من قدرته الحرارية أي المحتوى الحراري، الذي يعبر عنه بالوحدة الحرارية البريطانية (*Btu*) والمساوية لحوالي 252 سعره حرارية، وهو المقدار المطلوب لرفع درجة حرارة رطل انجليزي من الماء بدرجة فهرنهايت واحدة. التي أدت إلى بروز الأسواق الفورية والأسواق المستقبلية للغاز الطبيعي وهي سوق: *Nymex* في نيويورك وسوق *IPE* في لندن، بالإضافة إلى أسواق فورية في أوربا، كما أن مركز زيبورج *Zeebrugge* في بلجيكا، وتنشر أسعار تلك الأسواق (بالأخص الأسواق المستقبلية) بدرجة عالية من الشفافية، وتتصف تلك الأسعار بالتذبذب الحاد في بعض الأحيان، وتتغير يوميا وشهريا وحسب الفصول، متأثرة بعوامل مختلفة مثل: العوامل الجيوسياسية والمناخية والمضاربات، بالإضافة إلى عوامل العرض والطلب التقليدية.

2- تطور أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق المختلفة:

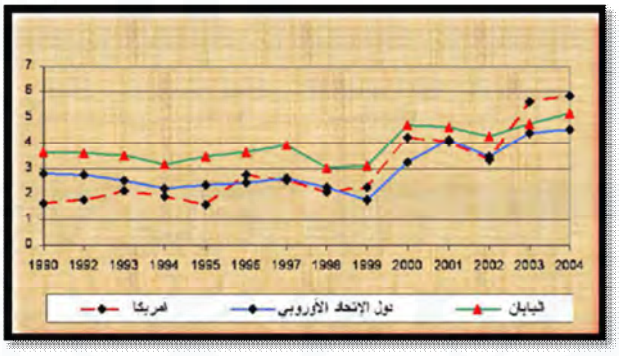
تتحدد أسعار الغاز الطبيعي في كل من الأسواق الرئيسية الثلاث في العالم (أوربا وأمريكا واليابان)، بصورة منفصلة عن الأسواق الأخرى وإلى حد كبير، وذلك وفقا لظروف تلك السوق فيما يخص اقتصاديات الطاقة ونمط صناعة الغاز في تلك السوق (منها نسبة إنتاج الغاز المحلي إلى الاستيراد، نسبة الغاز من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية ونسبة كل من غاز الأنابيب والغاز المسيل) ، كما تختلف الأسعار من سوق لأخرى وبصورة عامة، كلما كانت السوق أبعد جغرافيا عن مصدر الغاز كلما كانت الأسعار أعلى.

كانت أسعار الاستيراد في اليابان من الغاز المسيل ، التي تعتبر الأعلى في العالم، تليها أسعار السوق الأوربية – التي تعتمد بصورة رئيسية على غاز الأنابيب المستورد من روسيا والجزائر ومن دول أوربية أخرى بينما كانت أقل الأسعار في السوق الأمريكية التي تعتمد بصورة رئيسية على غاز الأنابيب المحلي والمستورد من كندا والمكسيك.

وعند ملاحظتنا لسيرورة أسعار الغاز لاحظنا أن أسعار الغاز واصل اليابان بلغت 3.64 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية في سنة 1990 بزيادة حوالي 29% عما كانت عليه الأسعار في أوربا وحوالي 122% مقارنة بالأسعار الأمريكية في نفس السنة، أما خلال سنة 1991 فقد زادت أسعار الغاز في اليابان لتصبح أعلى من الأسعار الأمريكية بحوالي 168% بينما تقلصت فجوة الزيادة إلى 25% فقط مقارنة بالأسعار الأوربية في نفس السنة. واستمرت الأسعار في اليابان أعلى من الأسعار الأمريكية لغاية سنة 2003 عندها أصبحت الأسعار الأمريكية ولأول مرة، أعلى من الأسعار في اليابان واستمرت على النمط نفسه خلال سنة 2004، ومن جهة أخرى وخلال الفترة 1990- 1995 كانت أسعار الغاز الطبيعي في أمريكا أقل من الأسعار الأوربية، وفي سنة 1996 حدث التحول وارتفعت الأسعار الأمريكية إلى مستوى أعلى من الأسعار الأوربية ثم ما لبثت الأسعار أن تراجعت خلال سنة 1997 وحدث تغيير في المواقع لأكثر من مرة خلال الفترة اللاحقة لتنتهي الأسعار الأمريكية في سنة 2004 إلى مستوى أعلى من الأسعار الأوربية بحوالي 28%.

الشكل رقم (01): المعدلات السنوية لأسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الرئيسية

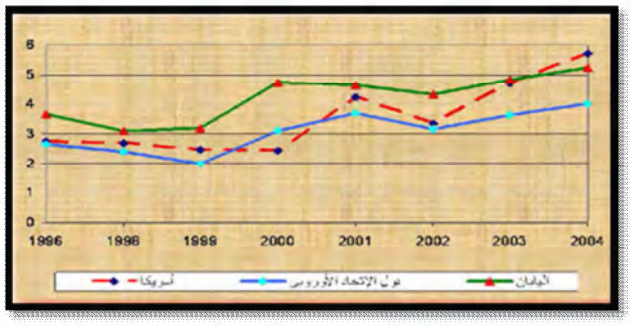
(دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية)



Source: BP, Statistical Review of World Energy, 2005.

ولمزيد من التفصيل يمكن حصر المقارنة ما بين أسعار الغاز المسيل في الأسواق الرئيسية، وسنبين في الشكل الموالي بأن أسعار الغاز المسيل لليابان حافظت على مستويات أعلى من أسعار الاستيراد للغاز المسيل في كل من أمريكا وأوروبا خلال الفترة 1996- 2004 ، باستثناء سنة 2004 حيث زادت الأسعار الأمريكية بواقع حوالي 9% مقارنة بأسعار اليابان خلال السنة المذكورة، فيما حافظت أسعار الغاز المسيل الأمريكي على أعلى مستوى من الأسعار الأوربية منذ 2001.ويتضح من الشكل أعلاه أن أسعار غاز الأنابيب في أمريكا بدأت بمستوى أقل من أسعار الاستيراد في أوربا لغاية سنة 1998، إلا أنه ومنذ سنة 1999 ولغاية سنة 2004 (باستثناء سنة 2002) حافظت الأسعار الأمريكية على مستوى أعلى من أوربا، ويتبين من الشكل أعلاه والشكل الموالي الفرق بين أسعار استيراد الغاز بالأنابيب والغاز المسيل في كل من السوق الأوربية والأمريكية.

الشكل رقم (02): المعدلات السنوية لأسعار استيراد الغاز المسيل للأسواق الرئيسية للفترة 1996- 2004 (دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية)



Source: IEA, Energy Statistics and Taxes, Quarterly Statistics, various Issues.

عند مقارنة أسعار غاز الأنابيب مع أسعار الغاز المسيل المستورد، أن تتم إضافة تكاليف إعادة السائل إلى حالته الغازية وتخزينه في بلد المستورد، وقد بلغت في سنة 2002 ما بين 0.25 و 0.5 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية ، وعموما، اتجهت أسعار الغاز الطبيعي (الأنابيب والغاز المسيل) في العالم نحو الزيادة وبالأخص خلال السنوات القليلة الماضية، فمثلا يشير الجدول الموالي إلى حصول زيادة واضحة خلال الفترة 1990- 2004 وبدرجات متفاوتة في السواق المختلفة لتعكس الظروف الخاصة بتلك الأسواق، فقد ازدادت الأسعار في سوق اليابان بحوالي 42% ما بين سنتي 1990 و 2004، وازدادت في السوق الأوربية بحوالي 62% خلال تلك الفترة واتصفت أسعار الغاز الفورية في مركز هنري *Henry Hub* في أمريكا بزيادة حادة بحيث زادت معدلات الأسعار في سنة 2004 بواقع 257% مقارنة بمعدلات أسعار 1990، وفي كل الأحوال، أصبحت أسعار الغاز في الأسواق المختلفة أكثر تقاربا في مستوياتها من ذي قبل .

الجدول رقم (01): المعدلات السنوية لأسعار الغاز الطبيعي للفترة 1990–2004

(دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية)

السنة	السعر في مركز هنري (غاز أنابيب)	السعر الاتحاد الأوربي CIF (غاز أنابيب)	السعر اليابان (غاز مسيل) CIF	معدل السعر للنفط الخام المستورد في بلدان OECD
1990	1.64	2.82	3.64	3.82
1991	1.49	3.18	3.99	3.33
1992	1.77	2.76	3.62	3.19
1993	2.12	2.53	3.52	2.82
1994	1.92	2.24	3.18	2.70
1995	1.69	2.37	3.46	2.96
1996	2.76	2.43	3.66	3.54
1997	2.53	2.65	3.91	3.29
1998	2.08	2.26	3.05	2.16
1999	2.27	1.80	3.14	2.98
2000	4.23	3.25	4.72	4.83
2001	4.07	4.15	4.64	4.08
2002	3.33	3.46	4.27	4.17
2003	5.63	4.40	4.77	4.89
2004	5.85	4.56	5.18	6.27

Source: BP, Statistical Review of World Energy, 2005.

3- الأسعار الفورية والمستقبلية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي:

شهد المتوسط الشهري للسعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال شهر جانفي 2012 انخفاض في مستواه بمعدل 0.5 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية أي بنسبة 15.6% مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 2.7 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية، ولدى مقارنة المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي بالمتوسط الشهري لخام غرب تكساس المتوسط من جهة، وبأسعار زيت الوقود ذو المحتوى الكبريتي المنخفض من جهة أخرى يتضح انخفاض أسعار الغاز الطبيعي عن الأول بنحو 14.6 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية، وانخفاضه عن الثاني بحوالي 16.5 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أسعار الغاز الطبيعي، وخام غرب تكساس وزيت الوقود في السوق الأمريكي 2012-2013

(دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية)

الشهر	ابريل 2012	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر
الغاز الطبيعي*	1.9	2.5	2.4	2.9	2.8	2.8	3.3
خام غ تكساس**	17.8	16.3	14.2	15.1	16.2	16.3	15.4
زيت وقود منخفض الكبريت(0.3%)	20.1	18.1	16.4	17.2	18.6	18.7	18.0
الشهر	**نوفمبر**	**ديسمبر**	**يناير 2013**	**فبراير**	**مارس**	**أبريل**	**/**
الغاز الطبيعي*	3.5	3.4	3.3	3.3	4.0	4.2	/
خام غ تكساس**	14.9	15.2	16.3	16.4	16.0	15.9	/
زيت وقود منخفض الكبريت(0.3%)	17.5	17.5	19.0	21.0	18.3	17.1	/

Source: World Gas Intelligence May 8, 2013.

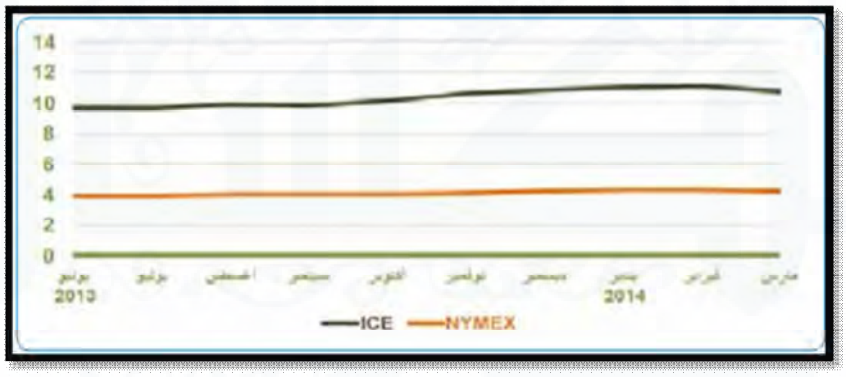
❖ كما هو في مركز هنري.

❖❖تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون وحدة حرارية بريطانية على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون وحدة حرارية بريطانية.

وتشير الأسعار المستقبلية للغاز الطبيعي المسجلة في السادس من شهر فبراير 2012 أن مستوياتها في سوق التبادل القاري في لندن *ICE* سوف تفوق مثيلاتها في سوق نايمكس *NYMEX* في الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من شهر مارس 2012 إلى شهر ديسمبر 2012 ليصل أعلى مستوى للفروقات إلى 7.7 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية خلال شهر ديسمبر 2012، كما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): الأسعار المستقبلية المسجلة في العاشر من شهر ماي 2013

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)



Source: World Gas Intelligence ;May 15, 2013.

4- أسباب ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة:

شهدت المعدلات السنوية لأسعار الغاز زيادات طفيفة خلال سنتي 1996 و 1997 في كل من أوربا واليابان، كما تميزت تلك الفترة بزيادات في أسعار الغاز الطبيعي الأمريكي سميت " فقاعات متقطعة "، وعلى مستوى المعدلات السنوية ازدادت الأسعار في السوق الأمريكية سنة 1996 بأكثر من 63% مقارنة بسنة 1995، ثم ما لبثت وأن انخفضت قليلا بحوالي 8% في السنة التالية، ويعود ارتفاع أسعار الغاز في السوق الأمريكية، وبشكل رئيسي إلى العوامل الاقتصادية المتمثلة باختلال التوازن ما بين العرض والطلب على الغاز، فخلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي تميزت السوق الأمريكية بوفرة في إمدادات الغاز المحلية وبأسعار منخفضة نسبيا تراوحت معدلاتها السنوية في مركز هنري من حوالي 1.5 إلى حوالي 2.5 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية وبمستويات تقل كثيرا عن أسعار النفط، حيث شكلت تلك الأسعار ما يعادل حوالي عشر (10/1) سعر النفط في حينه ، وأدت الأسعار المنخفضة إلى التوسع في استهلاك الغاز وانتشار استخداماته، وفي الوقت نفسه أثرت

أسعار الغاز المنخفضة بصورة سلبية، لا سيما خلال الفترة 1998- 1999، على حركة الحفر في أمريكا مما أدى إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية للغاز وانخفاض احتياطيات الغاز الأمريكية إلى 4.74 تريليون متر مكعب في سنة 2000 بالمقارنة مع 5.78 تريليون متر مكعب في سنة 1982، وقد اعتمدت أمريكا على استيراد الغاز من كندا الذي شكل حوالي 94% من إجمالي وارداتها من الغاز خلال سنة 1999، إلا أن إنتاج كندا من الغاز أخذ يتراجع هو الآخر، نتيجة لانخفاض احتياطاتها الغازية إلى 1.73 تريليون متر مكعب سنة 2000 مقارنة مع 2.82 تريليون متر مكعب سنة1986 ، كما تقلص عمر تلك الاحتياطيات من حوالي 20 سنة في سنة 1990 إلى حوالي 10 سنوات فقط في سنة 2000، بحيث أصبح مقاربا لعمر احتياطيات الغاز في أمريكا والذي يقدر بحوالي 9 سنوات، وفي الوقت نفسه ازداد الطلب المحلي على الغاز وبالأخص لاستخدام في إنتاج النفط غير التقليدي من رمال القار الكندية للتعويض عن النقص في احتياطاتها النفطية التقليدية.

وبعكس إمدادات الغاز الطبيعي في السوق الأمريكية الآخذة في الانخفاض سواء من الإنتاج المحلي أو المستورد من كندا (وإلى درجة أقل من المكسيك)، فإن الطلب الأمريكي على الغاز كان يتزايد خلال تلك الفترة، ليس بسبب انخفاض أسعاره فحسب، بل لأسباب أخرى أيضا أهمها :

- ✓ الأداء الجيد للاقتصاد الأمريكي؛
- ✓ المزايا البيئية المفضلة للغاز الطبيعي بوصفه مصدر طاقة نظيف؛
- ✓ عوامل مناخية، كالجفاف الذي أصاب منطقة الغرب الأمريكي؛
- ✓ الازدياد الكبير في استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء ؛

وعلى المستوى العالمي، حصلت زيادة كبيرة نسبيا في الطلب على الغاز خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، لأسباب بيئية وتكنولوجية بالدرجة الأساس، إضافة إلى رغبة الدول المستهلكة في تنويع تجهيزاتها من الطاقة، بحيث توسع إستهلاك الغاز وتغلغل في مختلف القطاعات وبالأخص في توليد الكهرباء الذي يستحوذ على حوالي 60- 70% من الزيادة في الطلب العالمي على الغاز، حيث زاد استهلاك الغاز في العالم بحوالي 25% ما بين سنتي 1995 و 2004، مقارنة بزيادة حوالي 16% بالنسبة للنفط خلال تلك الفترة، وبالتالي فإن زيادة الطلب على الغاز كان عاملا مهما في ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، كما تزامن ارتفاع الأسعار العالمية للغاز في الأسواق الرئيسية الثلاث مع الزيادة التي حدثت في مستويات أسعار النفط العالمية خصوصا بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا سنة 1998. ويذكر أن الزيادة في أسعار الغاز وبالأخص في أمريكا اعتبرت كأحد العوامل وراء ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال السنوات الماضية ووصولها إلى مستويات قياسية خلال سنتي 2004 و 2005، وهكذا أصبح سعر الغاز يتأثر ويؤثر في الوقت نفسه في سعر النفط بعد أن كان بتحرك في ظل أسعار النفط قبل ذلك.

5- تذبذب أسعار الغاز الطبيعي:

ينظر عامة إلى ظاهرة تذبذب الأسعار في العالم وعدم استقرارها باعتبارها حالة مرادفة لنظام أسعار السوق، وهي حالة تتصف بها أسعار معظم مصادر الطاقة حاليا وإن بدرجات متفاوتة حسب المصدر والسوق، وتتميز أسعار الغاز العالمية بدرجة عالية من التذبذب نسبيا مقارنة بأسعار مصادر الطاقة الأخرى، لذلك نال موضوع تذبذب أسعار الغاز تغطية واسعة في الأدبيات المتخصصة التي اهتمت بمستوى ذلك التذبذب وعلاقته بمعدل الأسعار أو اتجاهها، وبصورة عامة فإن تضافر الاختناقات الطبيعية والفنية والاقتصادية جعلت أسعار الغاز الطبيعي عالية التذبذب على الأمد القصير حيث يتغير الطلب خلال اليوم والشهر والسنة ويعتمد بصورة أساسية على ظروف الطقس، من جهة أخرى يتصف العرض بقلة المرونة بحيث أصبح غير قادر على الاستجابة السريعة للتغيرات التي تطرأ على ظروف السوق، ومما زاد في مستوى تذبذب الأسعار طبيعة الطلب على الغاز، الذي يتصف بدرجة عالية من الموسمية في بعض الأسواق، ومن بين الأسواق تميزت السوق الأمريكية بدرجة شديدة من التذبذب وعدم الاستقرار اليومي والموسمي خلال الفترة الأخيرة لأسباب عديدة منها:

- التحول الكبير الذي شهدته سوق الغاز الأمريكية بعد إعادة تنظيم وهيكلة سوق الغاز؛
- حالة الشد والقلق التي تعاني منها سوق الغاز والفجوة الناجمة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب؛
- يتصف الطلب على الغاز بكونه أكثر حساسية تجاه التقلبات المناخية إذ ما قورن بالنفط؛
- من المتوقع أن يؤدي تزايد استخدام الغاز الطبيعي في محطات توليد الكهرباء إلى رفع درجة تذبذب أسعار الغاز يوميا، نظرا لصعوبة الاعتماد على معظم تلك المحطات في سد الحاجة الأساسية اليومية من الكهرباء؛
- دور المضاربين، وبالأخص الصناديق الاستثمارية وبيوت المال غير النفطية أو الغازية وتحولها للمضاربة في الأسواق المستقبلية والفورية للغاز واستغلال حالة التذبذب في أسعاره لجني الأرباح، ولأن هذه الجهات تملك قدرات مالية عالية، فهي تستطيع تحريك السوق وتستحدث تذبذب الأسعار عند بيعها أو شراءها كميات كبيرة من الغاز أو النفط، ولأن حالة التذبذب تجتذب المضاربين فإن ما ينجم عن ذلك في الغالب هو المزيد من التذبذب في الأسعار وبدرجة أعلى.

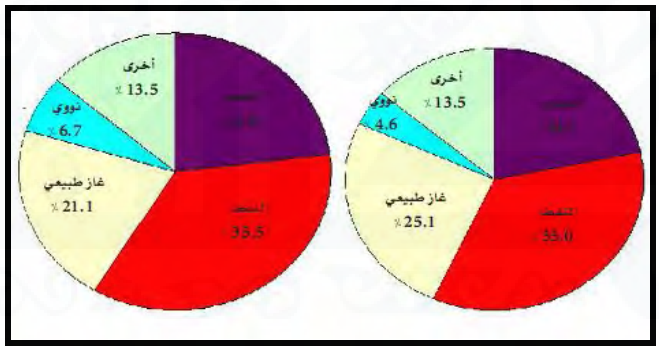
وتتوقع بعض المصادر في ضوء التحديات التي تجابه تجارة وصناعة الغاز العالمية والظاهرة الموسمية للطلب على الغاز أن تشهد أسعار الغاز بصورة عامة، وبالأخص في أمريكا، مزيدا من التذبذب في المستقبل.

6- مستقبل أسعار الغاز الطبيعي في العالم:

مثل ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، الذي بدأ في سنة 2000، بداية عهد جديد سمي عصر " الغاز الرخيص" وتشير التوقعات إلى أن أسعار الغاز على المستوى العالمي سوف تحافظ على المستويات التي بلغتها في سنة 2006 وحتى سنة 2010، ويتوقع لها أن تستمر في الازدياد لغاية سنة 2030، وذلك بالتوازي مع أسعار النفط. وعلى المدى البعيد تتراوح توقعات ثماني جهات مختصة باستشراف مستقبل الأسعار، أن يكون معدل أسعار الغاز التقريبية للولايات المتحدة الأمريكية (باستثناء ألاسكا) وعلى أساس فوهة البئر، ما بين 3.6 و 5.0 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية لسنة 2015 وما بين 3.8 و 5.6 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية لسنة 2025، وذلك بدولارات سنة 2003، بينما تتوقع مصادر أخرى ارتفاع مستويات أسعار الغاز الأمريكية وبنسب زيادات متواضعة وتدريجية وبدون أي انخفاض في سنة 2006، هناك عدة عوامل كثيرو وعديدة ستقود إلى تحديد أسعار الغاز في المستقبل، منها طبيعة الموازنة ما بين العرض والطلب على الغاز مستوى أسعار مصادر الطاقة البديلة، وبالأخص النفط، والتقدم التكنولوجي بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الظروف المناخية والجيوسياسية الدولية والمضاربات، فبالنسبة للطلب مثلا، تشير بعض المؤسسات المختصة باستشراف مستقبل الطاقة بأنه يتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الغاز بحوالي 2.3% سنويا ما بين سنتي 2002 و 2030، متفوقا بذلك على النفط (1.6%) وعلى الفحم (1.5%) بحيث يزداد استهلاك الغاز الطبيعي في العالم بحوالي 90% خلال تلك الفترة، وليصبح في المرتبة الثانية بعد النفط، وسيتفوق على مستوى الفحم في سنة 2020 ليشكل حوالي 25% من إجمالي مصادر الطاقة الأولية في العالم سنة 2030 مقارنة بحوالي 21% في سنة 2002، وذلك كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): نسب مصادر الطاقة الأولية المختلفة من الإجمالي العالمي لسنة 2002 والمتوقعة لسنة 2030

(%) 2030 2002



Source IEA, World Energy Outlook, 2004.

ستنجم عن تلبية الزيادة العالية المتوقعة في الطلب العالمي على الغاز في المستقبل زيادة كبيرة في إنتاج وتجارة الغاز العالمية وهو أمر سيؤدي بدوره إلى زيادة في التكاليف، كما أن توزيع تلك الاحتياطات أكثر انتشارا نسبيا في العالم مقارنة بالنفط، على رغم أن أكثر من 56% منها تقع في ثلاث دول وهي: روسيا، إيران وقطر، إلا أن

معظم تلك الاحتياطات توجد عمليا في مناطق بعيدة عن المراكز الرئيسية لاستهلاك الغاز في العالم، بحيث أن نسبة منخفضة منها فقط يمكن استغلالها بصورة مربحة، ويتوقع أن يتركز النمو الكبير في إنتاج الغاز في روسيا ودول بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط وكذلك في إفريقيا ودل أمريكا اللاتينية، ويتوقع لها أن يخصص الجزء الأعظم من الزيادة في الإنتاج ليصدر إلى أسواق أمريكا وأروبا وآسيا، وتعتبر تكاليف الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط- ويتوقع لها أن تتبوأ المركز الأول بين مصدري الغاز في العالم بحدود 2030- هي الأقل في العالم، خاصة بالنسبة لإنتاج الغاز غير المصاحب.

ساعد صعود أسعار الغاز في تحسين اقتصاديات مشاريع الغاز غير التقليدية، ويمكن اعتبار الاستثمار في تلك المشاريع عالية التكلفة نسبيا، مقارنة بالغاز التقليدي، عاملا مهما في دعم استمرار ارتفاع مستويات أسعار الغاز مما يعني بأن أسعاره مرشحة عالميا للصعود في المستقبل أكثر مما هي مرشحة للانخفاض، كما يتوقع أن يكون هناك تقارب أكثر بين أسعار الغاز وأسعار النفط، كنتيجة طبيعية لزيادة استخدام الغاز وزيادة درجة التنافس مع النفط في مختلف القطاعات، وبالأخص خارج قطاع توليد الكهرباء، ويتوقع من جهة أخرى، حدوث تقارب أكبر بين أسعار الغاز في الأسواق المختلفة خلال العقود الثلاثة القادمة مع المضي قدما في إعادة هيكلة الأسواق في بعض الدول واتجاهها نحو مزيد من الانفتاح والمنافسة، إضافة إلى توقع زيادة حصة الصفقات الفورية والعقود قصيرة الأجل في الأسواق العالمية، وكذلك ازدياد نسبة مساهمة الغاز المسيل في إجمالي الطلب على الغاز وبالخص في أمريكا وأروبا حيث يتوقع أن تزداد نسبته في أمريكا من 1.6 إلى 11.4 % ما بين 2003 و 2020 وفي أوربا من 7.5 إلى 19.3% خلال الفترة نفسها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): توقعات نسب الغاز المسيل من إجمالي الطلب على الغاز 2020 (%)

السنة	أمريكا الشمالية	أوربا	آسيا / المحيط الهادي
2003	1.6	7.5	64.2
2010	8.8	10.2	61.3
2020	11.4	19.3	57.1

Source: Petroleum Economist,November,2004.

7- الانعكاسات المحتملة لأسعار الغاز المرتفعة:

تمثل أسعار الغاز المرتفعة فرصة لتحسين اقتصاديات مشاريع الغاز سواء كانت مشاريع جديدة لتصدير غاز الأنابيب أو الغاز المسيل، أو توسيع المشاريع القائمة بإضافة خطوط إنتاج جديدة، إضافة إلى ذلك، فإنها ستؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الغاز وبالتالي تحسين موقف الميزان التجاري للدول المصدرة لتلك السلعة، وممن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار الغاز يؤثر سلبا على الطلب عالمي عليه، كما يمكن أن تؤدي مستويات الأسعار العالية (بحدود 5 دولار / مليون و.ح.ب) إلى تحول بعض المستهلكين من الغاز إلى مصادر أخرى وخصوصا زيت الوقود في كل من القطاع الصناعي وقطاع التوليد بما في ذلك محطات التوليد المركبة، وعموما، يعتمد التغيير في الطلب

على الغاز والناجم عن تغيير في الأسعار (مرونة الطلب السعري) على عوامل عديدة منها: مستوى سعر الغاز مقارنة بأسعار مصادر الوقود البديلة ، ومدى توفر تلك المصادر محليا، ونوع المستهلك وطبيعة الاستخدام. ومن جانب آخر، فإن أسعار الغاز المرتفعة قد لا تشجع التوسع في استغلال الغاز في بعض المشاريع، كتحويله إلى مقطرات سائلة (GTL) إذ تساوت أسعار الغاز بأسعار النفط أو زادت عنها، كونها منافسة للمنتجات النفطية.

وبالنسبة للأقطار العربية، فإن الارتفاع في أسعار الغاز الطبيعي قد يقود إلى إعادة النظر بنمط استخداماته الداخلية وتقويمها، ويؤثر ارتفاع أسعار الغاز أيضا على التجارة البينية للغاز بعد أن بدأت تنمو خلال السنوات الأخيرة كما هو الحال بالنسبة لمصر والأردن وسوريا ولبنان وما بين أقطار الخليج العربي، وبذلك فإن اتجاهات المستقبلية لأسعار الغاز ستكون محط اهتمام على مستوى الأقطار الأعضاء في أوابك سواء المصدرة للغاز الجاف عبر الأنابيب أو الغاز المسيل أو الساعية لتحويله إلى مقطرات سائلة، أو على مستوى السوق المحلية للدول المستهلكة لتلك المادة، مستوردة كانت هذه الدول أو منتجة، خصوصا وان بعض تلك الأقطار تعتمد أساسا على الغاز لتلبية متطلباتها من الطاقة أو أنها تتبنى سياسة زيادة اعتمادها على الغاز في مختلف القطاعات.

ثانيا: المحددات الرئيسية للطلب المستقبلي على الغاز الطبيعي:

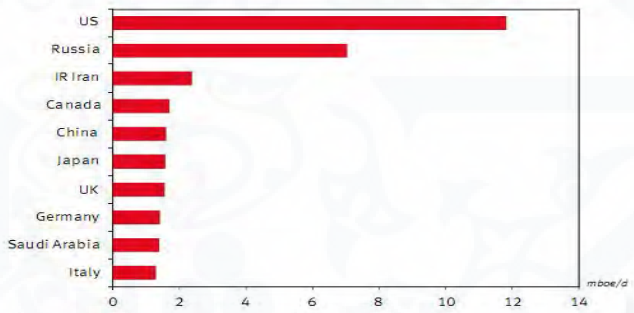
سوف يزداد مستوى الطلب على الطاقة في العالم بالتأكيد مع زيادة النشاط الاقتصادي واستمرار النمو الاقتصادي وفق معدله العالمي خلال السنوات العشرين الماضية والبالغ نحو 3% سنويا، ويحجب هذا الأمر الاختلاف بين الدول الصناعية والدول الأقل نموا، ما يقتضي من الدول الصناعية نموا يقل عن ذلك المعدل، فيما يقتضي من الدول الأقل نموا، نموا يتراوح بين 7و10% سنويا، وفي بلدان ذات التخطيط المركزي، انخفض الناتج الإجمالي المحلي بصورة حادة وتبعه بالطريقة نفسها الاستهلاك في الطاقة، على أن معدل النمو في الطاقة صار أكثر اعتدالا من جراء الفاعلية وصار أكثر اعتدالا نتيجة الفاعلية ومبادرات حفظ الطاقة، بحيث إن النمو في استهلاك الطاقة انخفض في الدول الصناعية إلى أقل من مستوى النمو الاقتصادي، في حين أنه في الدول الأقل نموا كان في العادة أعلى من المستوى الاقتصادي.

وتبدو الأنماط القديمة ستستمر على الأرجح، وهذا يعني أن حصة الدول الأقل نموا من استهلاك الطاقة سوف تزداد في حين ستنخفض حصة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، وسوف يكون الغاز هو الوقود المفضل للدول الأقل نموا لو توافرت محليا، نظرا لأن الكثير من الطلب الاستهلاكي النهائي في هذه الدول سيكون على شكل طاقة نهائية، حيث يوفر الغاز المحلي، المنتج للكهرباء باستخدام الغاز في توربينات الغاز ذات الدائرة المؤتلفة، أسرع طاقة كهربائية وأرخصها.

كذلك تتحرك بعض الدول الأقل نموا باتجاه استغلال المزيد من الغاز الباهظ المستورد – عن طريق أنابيب الغاز أو الغاز الطبيعي المسال – لأنها ترى أن النقص المزمن في الطاقة الكهربائية يعمل على إبطاء طموحاتها في النمو الاقتصادي، وهنا يبدو تجاوز المشكلات الاقتصادية والتغلب عليها أكثر صعوبة، وبخاصة عندما تسعى سياسات التسعير التي تحددها الشركات الموزعة للطاقة إلى تحقيق أهداف سياسية اجتماعية من خلال هياكل الأسعار التي فشلت في تغطية التكاليف، ومثل هذه التشوهات يكون لها نتائج عكسية، إذ تؤدي دائما إلى اتخاذ قرارات اقتصادية سيئة تتعلق بالاستثمارات المهمة. وعلى أي حال، تؤدي مثل هذه القرارات ، في الصين والهند حيث يعد الفحم غالبا وقودا بديلا، إلى انخفاض ضئيل في انبعاث غازات الدفيئة.

وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تميل معظم قرارات اختيار الوقود الحالية المتعلقة بتوليد الكهرباء إلى تفضيل الغاز الطبيعي، وهو ما يعد استجابة للقلق بشأن انبعاثات غازات الدفيئة، ولكنها تعود كذلك لأسباب اقتصادية سليمة. إن القدرة على توفير سنة أو سنتين من فترة تصميم وإنشاء مرافق الطاقة، مقارنة بالمرافق المعتمدة على توربينات البخار المزودة بالفحم، تستحق إنفاق أموال طائلة على شكل أرباح مبكرة للمستثمرين.

الشكل رقم (05): الطلب على الغاز الطبيعي 2009 (أعلى 10 بلدا)



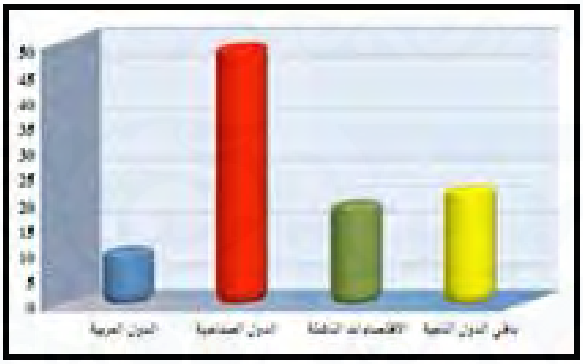
Source: BP, **BP Statistical Review of World Energy**, June 2010.

1- استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية:

بذلت العديد من الدول العربية البترولية جهودا كبيرة في عملية تطوير استغلال الغاز الطبيعي الذي يشكل المصدر الأساسي الثاني في تلبية استخدامات الطاقة فيها، وانعكست هذه الجهود في ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدل تجاوز 6% سنويا خلال الفترة 2006- 2010 ، وبذلك ارتفعت حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية من 44.9% سنة 2006 إلى 45.4% في سنة 2010، ووصلت معدلات الزيادة السنوية في استهلاك الغاز الطبيعي إلى ذروتها سنة 2008، حيث سجلت معدلا قارب 11.1% ثم تراجع هذا المعدل إلى 4.1% في سنة 2009 وإلى 2.9% في سنة 2010.

وبلغت حصة الدول العربية 10.1% من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في سنة 2009، وبلغت حصة الدول الصناعية 49.1%، ووصلت حصة الاقتصاديات الناشئة إلى 21.8% وإلى 19% في دول الاتحاد السوفياتي السابق، ويمكن أن نوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(06): استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى (%)

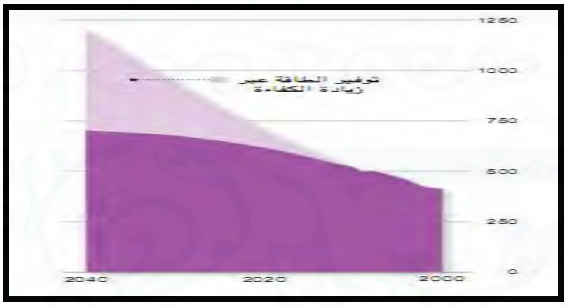


المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، الكويت، 2010، ص: 78.

2- الطلب العالمي على الطاقة:

إن زيادة عدد سكان العالم بملياري نسمة بحلول سنة 2040 ستؤدي إلى المزيد من متطلبات القدرة على التنقل، وازدياد الطلب على الكهرباء في المنازل والأبنية الأخرى، والمزيد من إمدادات الطاقة لتغذية القطاع الصناعي، ومن المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بمعدل سنوي يبلغ 2.8% بين سنتي 2010 و 2040، وسيطلب النمو الاقتصادي وارتفاع سوية المعايير المعيشية المرافق له المزيد من إمدادات الطاقة، وستستمر كفاءة الطاقة بلعب دور أساسي في التصدي لتحديات الطاقة، وستساعد ممارسات وتكنولوجيا توفير الطاقة دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على المحافظة على موازنة استهلاك الطاقة حتى مع نمو الناتج الاقتصادي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمعدل 80%، وسيرتفع الطلب على الطاقة في الدول النامية (خارج منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي) بمعدل 65% بحلول سنة 2040، مقارنة بسنة 2010، ما يعكس ازدهار وتوسع الاقتصاديات، ويمكن توضيح الطلب العالمي على الطاقة في آفاق 2040، في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (07): الطلب العالمي على الطاقة (الوحدة: كوادريليون وحدة حرارية بريطانية)



المصدر: التوقعات العالمية للطاقة 2013، نظرة إلى عام 2040، ص 02.

وفي الجدول التالي، يمكننا توضيح بالأرقام التوقعات المستقبلية للطاقة في آفاق 2030:

الجدول رقم (04): التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة

الوحدة: (مليون طن مكافئ نفط)

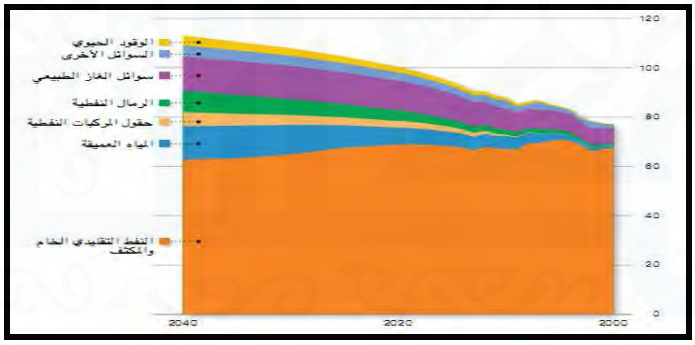
مصادر الطاقة / السنوات	2000	2010	2020	2030
الفحم	2355	2702	3128	3606
النفط	3604	4272	5003	5769
الغاز الطبيعي	2085	2794	3531	4203
الطاقة النووية	674	753	719	703
الطاقة الهيدروليكية	228	274	327	366
الطاقات المتجددة الأخرى	233	336	457	618
طلب الطاقة الأولية	9179	11131	13165	15265

Source: International energy agency « World energy outlook 2010" September 2010 Paris, p:410.

3- الإمدادات المستقبلية من الطاقة:

ستستثمر مصادر الطاقة في التطور والتنوع مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة، و سيحتل الغاز الطبيعي المركز الثاني كمصدر للوقود بحلول سنة 2040، بدلا من الفحم بفعل التحسينات على التكنولوجيا في الحفر والتنقيب، ويتوقع أن يحافظ النفط على المرتبة الأولى في هذا المجال، في حين ستحتل مصادر الطاقة البديلة كالطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي دورا متعاظما في تلبية الاحتياجات العالمية للطاقة في المستقبل، وسوف يورد النفط والغاز نحو 60% من الطلب العالمي للطاقة بحلول سنة 2040، وذلك ارتفاعا من 55% في سنة 2010. والشكل البياني التالي يوضح الإمدادات السائلة حسب نوعها:

الشكل رقم (08): الإمدادات السائلة حسب نوعها (الوحدة: مليون برميل من معدل النفط يوميا)



المصدر: التوقعات العالمية للطاقة 2013، نظرة إلى عام 2040. ص 08.

تلعب إمدادات الوقود غير التقليدي دورا متزايدا في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، وبعد استخدام النفط المعزز بالتكنولوجيا وغيره من إمدادات السوائل الأخرى ذات أهمية بالغة في تلبية الطلب المتزايد، وبحلول سنة 2040، لن تتجاوز الإمدادات السائلة حول العالم المستخرجة من إنتاج النفط الخام التقليدي نسبة 55%.

حوالي 60% من النمو في الغاز الطبيعي يأتي من الموارد غير التقليدية، والتي تقترب من ثلث إمدادات الغاز العالمية بحلول سنة 2040، بالإضافة إلى ذلك، 20% من إنتاج الغاز العالمي سوف يحدث في أمريكا الشمالية.

مع نمو الطلب العالمي على الطاقة بنحو 35% بين سنتي 2010 و 2040، ستكون ثمة حاجة لمزيد من الوقود بالتنوع والموثوقية والكفاءة من حيث التكلفة، من أجل توفير الطاقة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

4- صناعة الغاز الطبيعي العالمية .. الآفاق المستقبلية والتحديات

إجمالي الطلب على الغاز في جميع أنحاء العالم انخفض في عام 2009 نتيجة للانكماش الاقتصادي، كما أن عدم اليقين بشأن مستوى الطلب العالمي على الغاز في المستقبل هو حاليا في أعلى مستوياته منذ عقود، حيث إن توقعات النمو في الطلب العالمي على الغاز غير مؤكدة وتخضع لعدد من العوامل غير المؤكدة، بما في ذلك قوة وسرعة النمو الاقتصادي العالمي، أسعار الغاز في المستقبل، سياسات الدول في مجال الطاقة وأمن الإمدادات، وتأثير التكنولوجيا الجديدة.

وفقا لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الغاز بمعدل 1.5 % سنويا حتى عام 2030. من شأن هذا أن يرفع حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة الأولية بصورة طفيفة من 20.9 في المائة في عام 2007 إلى 21.2 % في سنة 2030. كما هو متوقع، فإن معظم النمو في الطلب على الغاز من المرجح أن يحدث في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، لكن درجة نمو الطلب على الغاز في الصين وبلدان آسيوية أخرى هو أيضا عامل غير مؤكد، كما أن حالة عدم اليقين حول درجة الالتزام العالمي بالغاز الطبيعي باعتباره جزءا مهما وأساسيا في استراتيجية الحد من الكربون في العالم هي الأخرى غير مؤكدة. قطاع توليد الطاقة هي المحرك الرئيس لنمو الطلب على الغاز في معظم مناطق العالم.

الولايات المتحدة بذلت جهودا متزايدة لزيادة الطلب على الغاز الطبيعي، خصوصا فيما يتعلق باستخدام الغاز الطبيعي كوقود في قطاع النقل والمواصلات، كما تطرقنا في مقالة سابقة، لكن، في غياب حدوث تغييرات كبيرة في فرضيات نمو الطلب على الغاز، الطلب المتوقع على واردات الغاز الطبيعي المسال لأمريكا الشمالية انخفض بصورة كبيرة والشحنات الإضافية التي كان من المتوقع أن تتدفق على أمريكا الشمالية سيتم توجيهها إلى الأسواق الأخرى.

الصين التي هي في حاجة ماسة إلى الطاقة ستكون الزبون الرئيس لإمدادات الغاز الطبيعي المسال في المستقبل، خصوصا من أستراليا، حيث من المتوقع أن يتضاعف الطلب على الغاز الطبيعي في الصين بحلول عام 2020 وفقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، لكن حتى مع هذا النمو المتوقع في استخدام الغاز الطبيعي، حصة الطلب على الطاقة الأولية في الصين التي سيتم توفيرها عن طريق الغاز الطبيعي ستظل نحو 5 في المائة فقط في عام 2030، ذلك أن ما يقرب من نحو ثلثي الاحتياجات الحالية للصين من الطاقة الأولية يتم توفيرها من الفحم الحجري.

استخدام الغاز الطبيعي كوقود لتوليد الطاقة في الصين كان محدودا حتى الآن لعدم توافر إمدادات الغاز بصورة كافية من داخل الصين ووفرة إمدادات الفحم الحجري الرخيص الثمن، لكن انخفاض أسعار الغاز الطبيعي في الآونة الأخيرة زاد من جاذبية الاستثمار في محطات توليد الطاقة العاملة بالغاز الطبيعي، حيث تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب على الغاز كوقود لتوليد الكهرباء في الصين سينمو بمعدل سنوي في متوسط قدره نحو 6.7 % حتى عام 2030.

لكن النمو الفعلي في الطلب على الغاز سيتأثر بعدد من العوامل غير المؤكدة، كما أشرنا سابقا بما في ذلك قوة وسرعة الانتعاش الاقتصادي، أسعار الغاز الطبيعي في المستقبل، سياسات الدول في مجال الطاقة والبيئة، وتأثير التكنولوجيا الجديدة.

توقعات إمدادات الغاز الطبيعي في المستقبل هي الأخرى تجابه القدر نفسه من عدم اليقين في التنبؤ. تقدر وكالة الطاقة الدولية مجموع احتياطيات العالم المؤكدة من الغاز بنحو 180 تريليون متر مكعب، يمثل الغاز الطبيعي من المصادر غير التقليدية نحو 4 % من هذا المجموع.

مصطلح مصادر الغاز الطبيعي غير التقليدية يطلق عادة لوصف تجمعات الغاز الطبيعي الموجودة في التكوينات الصخرية واطئة النفاذية جدا أو عديمة النفاذية *Formation ckRo Impermeable*، مثل الغاز الموجود في طبقات الرمال المتراصة أو المحكمة *Sands Tight*، في طبقات السجل الغازي أو الميثان من طبقات الفحم الحجري *CDM - Methane Bed Coal*. مصادر الغاز الطبيعي غير التقليدية من الممكن أن تكون أعلى بكثير من تقديرات وكالة الطاقة الدولية، لكن مدى تأثيرها على الأسواق المحلية والدولية ليس واضحا بعد.

الإمدادات العالمية من الغاز الطبيعي ستدعم بزيادة إمدادات الغاز الطبيعي المسال من المشاريع الجديدة التي تم اعتمادها عندما كانت أسعار الغاز أكثر مرونة، هذه الإمدادات من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم مشكلة وفرة العرض في المدى القصير. لكن على المدى الطويل الإمدادات الإضافية سيمكن استيعابها بسهولة من النمو

المتوقع في الطلب على الغاز من الأسواق الآسيوية. سيكون هناك أيضا المزيد من الطلب على الغاز الطبيعي المسال من الشرق الأوسط وأوروبا، إذا ما فشلت هذه المناطق في التوصل إلى حلول أخرى؛ للحد من الاعتماد على الواردات المتزايدة.

قدرت وزارة الطاقة في الولايات المتحدة *Energy of Department US* الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في طبقات السجل الغازي في الولايات المتحدة في نهاية عام 2008 بنحو 32.8 تريليون قدم مكعب، أي ما يزيد قليلا على 13 % من إجمالي احتياطيات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي. لكن هذه الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في طبقات السجيل الغازي تشكل نسبة صغيرة مقارنة مع إجمالي الاحتياطيات القابلة للإنتاج من الناحية التقنية. لقد تم تحديد موارد الغاز الطبيعي في طبقات السجيل الغازي في معظم الولايات 48 السفلى في الولايات المتحدة، لكن نحو 66 % من جمالي الاحتياطيات المقدرة توجد في ولاية تكساس.

الأساليب الرئيسة التي أسهمت في هذا المجال هي تقنيات الحفر الأفقي وتقنيات التكسير *Fracturing Techniques* الحديثة. حيث إن هذه التقنيات تؤدي إلى زيادة كبيرة في مساحة الصخور المكشوفة؛ مما يسمح للغاز بالتدفق بحرية منها، وقد أتاحت هاتان العمليتان في تطوير طبقات السجيل الغازي في المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها وغير اقتصادية.

لقد قدرت وزارة الطاقة في الولايات المتحدة إنتاج الغاز الطبيعي من طبقات السجيل الغازي في نهاية عام 2008 بنحو ستة مليارات قدم مكعب يوميا، نحو ثلثي تلك الكمية قادمة من ولاية تكساس. النمو الحالي في إنتاج الغاز الطبيعي من طبقات السجيل الغازي أثر سلبيا على أسعار الغاز على المدى القصير في أمريكا الشمالية، احتمالات استمرار النمو في الإنتاج بالوتيرة نفسها أو بصورة أكبر، سواء في أمريكا الشمالية أو في مناطق أخرى، من المحتمل أيضا أن يضع ضغوطا على توقعات أسعار الغاز على المدى المتوسط والطويل.

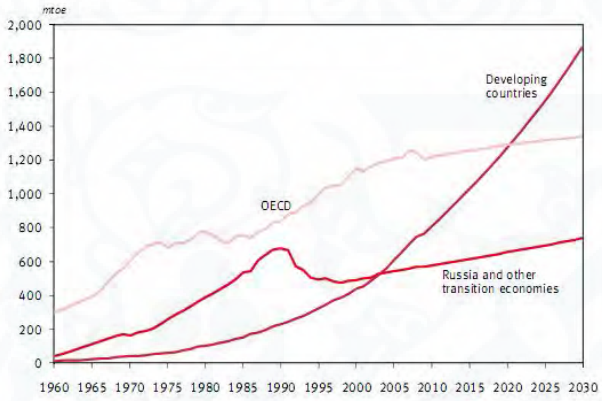
في أحدث توقعاتها للطاقة على المدى الطويل، تتوقع وزارة الطاقة أن يصل إنتاج الغاز الطبيعي من طبقات السجيل الغازي إلى أكثر من 12 مليار قدم مكعبة يوميا بحلول عام 2020، إلى نحو 17 مليار قدم مكعب يوميا بحلول 2035، نمو إنتاج الغاز الطبيعي من طبقات السجيل الغازي والمصادر غير التقليدية الأخرى من المحتمل أن يحل محل الغاز الطبيعي المسال في أسواق أمريكا الشمالية، حيث من المتوقع أن يكون الغاز الطبيعي من طبقات السجيل الغازي منافسا بصورة خاصة للغاز الطبيعي المسال العالي التكلفة في حوض الأطلسي، إضافة إلى ذلك، مع فك ارتباط أسعار النفط والغاز، ستكون هناك أيضا ضغوط عالية على أي أسعار للغاز مرتبطة بأسعار النفط.

العامل الرئيس الذي من المرجح أن يؤثر على النمو المتوقع في إنتاج الغاز من طبقات السجيل الغازي هو التشريعات البيئية الجديدة، على وجه الخصوص، يشعر واضعو الأنظمة وصانعو القرار بالقلق من التهديدات المحتملة لإمدادات المياه المحلية على الصحة العامة نتيجة عمليات التكسير الهيدروليكي للصخور، حيث تتضمن هذه العمليات ضخ كميات كبيرة بضغوط عالية جدا من خليط المياه، البخار والمواد الكيماوية إلى طبقات السجيل الغازي. ويتم حاليا إجراء دراسة شاملة من قبل الوكالة الأمريكية لحماية البيئة لدراسة تأثير عمليات التكسير الهيدروليكي على نوعية المياه والصحة العامة. حيث إن الاستثمار في تطوير مصادر الغاز من طبقات السجيل الغازي يمكن أن يتراجع بصورة كبيرة جدا إذا ما تم حظر عمليات التكسير الهيدروليكي أو خفضها بشكل ملحوظ

تطوير مصادر الغاز من طبقات السجيل الغازي على المديين القصير والمتوسط سيؤثر في المقام الأول على التوازن بين العرض والطلب على الغاز في حوض الأطلسي، ويقوم بتحويل انتباه الموردين الصغار والرئيسين للغاز، خصوصا روسيا والشرق الأوسط، نحو الأسواق الآسيوية.

ويمكن أن نوضح تطور الطلب على الغاز خلال الفترة: 1960- 2030 ، من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (09): الطلب على الغاز 1960- 2030



Source: BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2010.

خلاصة :

يزداد استخدام الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة النووية والمتجددة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة لتوليد الكهرباء، في حين يتناقص استخدام الفحم والنفط.، كما يحظى الغاز الطبيعي، الذي يتسبب بانبعاثات أقل بنسبة 60% من الفحم عند استخدامه لتوليد الكهرباء بالنسبة العظمى من النمو، حيث يشكل بحلول سنة 2040 نسبة 30% من الطاقة المستخدمة عالميا لتوليد الكهرباء، بالمقارنة بنسبة 20% اليوم، ستستثمر مصادر

الطاقة في التطور والتنوع مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة، و سيحتل الغاز الطبيعي المركز الثاني كمصدر للوقود بحلول سنة 2040، بدلا من الفحم بفعل التحسينات على التكنولوجيا في الحفر والتنقيب، ويتوقع أن يحافظ النفط على المرتبة الأولى في هذا المجال، في حين ستحتل مصادر الطاقة البديلة كالطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي دورا متعاظما في تلبية الاحتياجات العالمية للطاقة في المستقبل، وسوف يورد النفط والغاز نحو 60% من الطلب العالمي للطاقة بحلول سنة 2040، وذلك ارتفاعا من 55% في سنة 2010. تلعب إمدادات الوقود غير التقليدي دورا متزايدا في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، وبعد استخدام النفط المعزز بالتكنولوجيا وغيره من إمدادات السوائل الأخرى ذات أهمية بالغة في تلبية الطلب المتزايد، وبحلول سنة 2040، لن تتجاوز الإمدادات السائلة حول العالم المستخرجة من إنتاج النفط الخام التقليدي نسبة 55%.

حوالي 60% من النمو في الغاز الطبيعي يأتي من الموارد غير التقليدية، والتي تقترب من ثلث إمدادات الغاز العالمية بحلول سنة 2040، بالإضافة إلى ذلك، 20% من إنتاج الغاز العالمي سوف يحدث في أمريكا الشمالية.

مع نمو الطلب العالمي على الطاقة بنحو 35% بين سنتي 2010 و 2040، ستكون ثمة حاجة لمزيد من الوقود بالتنوع والموثوقية والكفاءة من حيث التكلفة، من أجل توفير الطاقة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

السوق الغازية سوف تتبع لا محالة مثيلتها البترولية، بالرغم من الفاصل الكبير الموجود بينها، ومن خلال الاكتشافات المتقاربة المحققة لحقول البترول حاسي مسعود والغاز الطبيعي حاسي الرمل في نهاية الخمسينيات استطاعت الجزائر أن تلعب الدور القيادي في المجال الغازي من حقل حاسي مسعود اتجاه أوربا، قد تم الشروع فيه أثناء حرب التحرير الوطنية، بالرغم من جميع الصعوبات، الأمر الذي يسمح بعد الاستقلال لشركة سوناطراك باكتشاف تجربة متينة وأكيدة في هذا المجال، كما أن مشروع إنشاء أول معمل للغاز الطبيعي المميع في بداية الستينيات، أي قبل الدول الأخرى بحوالي 20 سنة، خاصة باللجوء إلى تكنولوجيا فريدة ومتقدمة يعكس حقيقة الإدارة القوية في خوض غمار هذه الصناعة رغم كل الصعوبات التي واجهتها الجزائر آنذاك.

وإذا اتجهنا في التحليل إلى لغة الأرقام من حيث الكمية، نلاحظ أن السوق الغازية العالمية لم تسجل سنة 1970 سوى 45 مليار متر مكعب منها 96%، حولي 42% مليار متر مكعب تم نقلها بواسطة خطوط الأنابيب، و 04% عبارة عن غاز طبيعي مميع، وبلغ هذا المستوى 121 مليار متر مكعب سنة 1975، ليصل حوالي 200 مليار متر مكعب بداية الثمانينيات، وتؤكد هذه الإحصائيات أن السوق الغازية اعتمدت في مجملها على الغاز الطبيعي في حالته الغازية، وأضف إلى ذلك تلك المنافسة بين الغاز الطبيعي والبترول والتي بدأت بوادرها تتجلى حينها في الميزان الطاقوي العالمي اعتمادا على السعار المشجعة لإحلال البترول والمصادر الطاقية الأخرى، سيما

الفحم خاصة أنها تفتح مجالات ممكنة لتنويع مفصل، سواء من حيث استقرا السوق عقود طويلة الأجل أو من حيث التوزيع الجغرافي للتموينات، بالإضافة إلى العامل التكنولوجي باعتبار أن الغاز الطبيعي مورد طاقوي نظيف ونقي .

تعرضت أسواق الغاز الطبيعي العالمية لتغيرات غير مسبوقة خلال العامين الماضيين، نتيجة التراجع الكبير على الطاقة، مدفوعاً بالركود العالمي والزيادات الكبيرة في إمدادات الغاز غير التقليدي في الولايات المتحدة الأمريكية. كما تتحدد أسعار الغاز الطبيعي في كل من الأسواق الرئيسية الثلاث في العالم (أوربا وأمريكا واليابان)، بصورة منفصلة عن الأسواق الأخرى وإلى حد كبير، وذلك وفقا لظروف تلك السوق فيما يخص اقتصاديات الطاقة ونمط صناعة الغاز في تلك السوق (منها نسبة إنتاج الغاز المحلي إلى الاستيراد، نسبة الغاز من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية ونسبة كل من غاز الأنابيب والغاز المسيل) ، كما تختلف الأسعار من سوق لأخرى وبصورة عامة، كلما كانت السوق أبعد جغرافيا عن مصدر الغاز كلما كانت الأسعار أعلى.

مثل ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، الذي بدأ في سنة 2000، بداية عهد جديد سمي عصر " الغاز الرخيص" وتشير التوقعات إلى أن أسعار الغاز على المستوى العالمي سوف تحافظ على المستويات التي بلغتها في سنة 2006 وحتى سنة 2010، ويتوقع لها أن تستمر في الازدياد لغاية سنة 2030، وذلك بالتوازي مع أسعار النفط، وعلى المدى البعيد تتراوح توقعات ثماني جهات مختصة باستشراف مستقبل الأسعار، أن يكون معدل أسعار الغاز التقريبية للولايات المتحدة الأمريكية (باستثناء ألاسكا) وعلى أساس فوهة البئر، ما بين 3.6 و 5.0 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية لسنة 2015 وما بين 3.8 و 5.6 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية لسنة 2025، وذلك بدولارات سنة 2003، بينما تتوقع مصادر أخرى ارتفاع مستويات أسعار الغاز الأمريكية وبنسب زيادات متواضعة وتدريجية وبدون أي انخفاض في سنة 2006، هناك عدة عوامل كثيرو وعديدة ستقود إلى تحديد أسعار الغاز في المستقبل، منها طبيعة الموازنة ما بين العرض والطلب على الغاز مستوى أسعار مصادر الطاقة البديلة، وبالأخص النفط، والتقدم التكنولوجي بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الظروف المناخية والجيوسياسية الدولية والمضاربات، فبالنسبة للطلب مثلا، تشير بعض المؤسسات المختصة باستشراف مستقبل الطاقة بأنه يتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الغاز بحوالي 2.3% سنويا ما بين سنتي 2002 و 2030، متفوقا بذلك على النفط (1.6%) وعلى الفحم (1.5%) بحيث يزداد استهلاك الغاز الطبيعي في العالم بحوالي 90% خلال تلك الفترة، وليصبح في المرتبة الثانية بعد النفط، وسيتفوق على مستوى الفحم في سنة 2020 ليشكل حوالي 25% من إجمالي مصادر الطاقة الأولية في العالم سنة 2030 مقارنة بحوالي 21% في سنة 2002.

المراجع :

أولا: باللغة العربية:

1- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2004.

2- نعمت أبو الصوف، **صناعة الغاز الطبيعي العالمية .. الآفاق المستقبلية والتحديات**، معهد الميثاق، على الرابط الالكتروني: www.almethaq.info/news/article4474.htm 31-10-2011 14:32:21.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، الكويت، 2010.

4- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الإدارة الاقتصادية، تقرير شهري حول : **التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار الأعضاء**، فبراير 2012، الكويت.

5- علي رجب، **أساسيات تسعير الغاز في الأسواق العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي**، المجلد الثالث والثلاثون، العدد 120، شتاء 2007 .

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- BP, Statistical Review of World Energy, 2005.
2- Mees, May 7, 2001.
3- A .M.Samsam Bakhtiari, The Price of Natural Gas, OPEC Review, Dec , 2001.
4- British thermal units.
5- Flecher J. Sturm, A Non – Technical Guide , Trading Natural Gas, Pennwell, 1997.
6- Peter Enav , Natural Gas in the middle East and North Africa , Financial Times Energy Publishing, 1997.
7- David M. Sweet, The LNG Renaissance Delivering Sustainability from Global Gas Distribution n 19thWorld Energy Congress, Australia, September, 2004.
8- IEA, World Energy Outlook, 2004.
9- Morten Frisch, LNG in Europe and The Americas, Mees, April 5, 2002.
10- PIW, February 12, 2005.
11- American Gas Foundation, Natural Gas Energy Volatility, Energy and Environmental Analysis INC, Oct 2003.
12- Michael D, Tusiani , Revival and Growth in the Atlantic Basin, Fundamentals of the Global LNG industry, Petroleum Economist, 2004.
13- BP, Statistical Review of World Energy, 2003.
14- EIA ,NATURAL Gas Annual, 2003.
15- Credit suiss/first Boston, Global Oil and Gas Equity Research, May 14, 2002.
16- David M Sweet The LNG Renaissance – Delivering Sustainability From Global Gas to local Distribution, 19 th World Energy Congress Australia, September, 2004.
17- Robert Skinner, Notes For Deloitte Presentation, LNG" Filing Gaps and Flying Kites – Towards a Global Gas Markets ", Oxford Institute For Energy Studies,2004.
18- BP, Statistical Review of World Energy, 2005.
19- Joseph P Mathew, Gas Price Volatility: Friend or Foc؟PMA online Magazine, 2003/01.
20- David Longand Gay Wenban (Editors),Gas Trading Manual, Wood Head Publishing Limited , 2003.
21- David M Sweet The LNG Renaissance – Delivering Sustainability From Global Gas to local Distribution, 19 th World Energy Congress Australia, September, 2004.
22- Robert Skinner, Notes For Deloitte Presentation, LNG" Filing Gaps and Flying Kites – Towards a Global Gas Markets ", Oxford Institute For Energy Studies,2004.
23- EIA, Annual Energy Outlook, 2005(Altox,DB, PIRA,EVA,EEA,GII,EIA).
24- Robert J,Beck , World wide Petroleum Industry Outlook, 2004.
25- Energy Economist, Issue 282, April , 2005.

تشخيص تسيير العلاقة مع الزبون في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بحسب الموارد البشرية

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية

د. براهيمي عبد الرزاق

جامعة المسيلة، الجزائر

abdobrahimi07@gmail.com

Diagnose the CRM in the economy enterprise Algerian according the human resources

Brahimi Abderazak

University of M'sila. Algeria

Received:04 Feb2016 *Accepted: 15 Nov2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تعتبر مسالة استمرارية تطوير الموارد البشرية قضية استراتيجية حرجة في اغلب التنظيمات وهي تحدي صعب جدا يعطي تغيرات نوعية في الاستراتيجية. ضمن هذه الورقة البحثية نركز على تبيان ضرورة وجود مناخ مناسب لتفعيل تسيير العلاقة مع الزبون، وكنقطة انطلاق فان ارادة أصحاب القرار في المؤسسة تعتبر أهم منطلق كما أن هذه الارادة من المؤكد ان تكون نتاج معارف ومدركات تسهم في تفعيل توجه المؤسسة بناء على الزبون وتوفير المتطلبات الضرورية لضمان تحقيق النتائج بعد توفير الوسائل. كم انه كلما زاد عدد العمال المتعلمين والمحترفين زادت مساهمتهم في اتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، تسيير العلاقة مع الزبون،

رموز jel: A13. L10. M14. M54.

Abstract:

The continued development of human resources is a critical strategic issue in most organizations and a particularly difficult challenge given the specific shifts in strategy, In this study paper we focus to show the importance of having a fit internal climate to effect the CRM , so the first dot is the will of managers in the enterprise, this will which include a lot of reasons as knowledge and background...etc, to give a shari in the effect of the enterprise to orientation by customer and drive it to make a better result after it had the tools, Further, larger numbers of workers are better educated and many are professionals. As a result, they expect to participate more in decision making

Key Words : *human resources, Customer Management Relationship*

(JEL) Classification : *A13. L10. M14. M54.*

تمهيد :

تم التحول من تسيير المعاملات الذي يركز على المنتج أو العلامة إلى تسيير العلاقة مع الزبون من أجل تحقيق الأمثلية في الشروط والتدفقات المتبادلة بين المؤسسة والزبون. بدلا من المقاربة التحليلية التقليدية التي تركز على حصة السوق برفع حجم المبيعات ضمن سلوك هجومي للتسويق. [1]

شهدت الفترة الأخيرة اهتمام كبير بتسيير العلاقة مع الزبون سواء من ناحية التنظير أو من ناحية الممارسة ففي بريطانيا وحدها نجد حتى سنة 2000 أن 6000 من مراجع الإدارة تطرقت لمفهوم تسيير العلاقة مع الزبون و6048 مقال ضمن السياق نفسه، وما يزيد عن 442 مقال قبل سنة 1998. [2]

في سياق تقديم مفهوم دقيق وكشف أي لبس في هذا المفهوم يجب تجاوز عقبة التفرقة بين الجانب التقني والجانب الاستراتجي بالإجابة على السؤال التالي :

هل تسيير العلاقة مع الزبون هي تقنية أم استراتيجية ؟

نجد أن العديد من المؤسسات ما تزال تعتقد بأن تسيير العلاقة مع الزبون تقودها التقنية، كما أن مجموعة كبيرة من الأبحاث المنجزة في السنوات القليلة الماضية تأخذ نفس المنحى. وبالرغم من أن أغلب المؤسسات لها النية الصحيحة من ناحية المنطلق حول تفعيل تسيير العلاقة مع الزبون إلا أنهم يركزون على التقنية بدلا من الاستراتيجية أو الزبائن. زيادة على أنهم يعتبرونها حلا سريعا يجب تفعيله لمواجهة المنافسين؛ معتقدين بأن تسيير العلاقة مع الزبون هي مشروع لتكنولوجيا المعلومات بدلا من كونها مفهوما لإستراتيجية تسويقية. فهي ليست حلا تكنولوجيا بل هي قضية أعمال وتتعلق بسيرورة وإستراتيجية الأعمال ومنه يمكن اعتبار أن ثمانون بالمئة منها يتعلق بالأعمال والباقي يتعلق بالتقنية كما نؤكد هذه الفكرة من خلال أن المؤسسة لا تركز من ناحية المنطلق على التكنولوجيا بقدر ما تهدف إلى تحقيق ربح اقتصادي معتمدة على تسييرها لأحسن علاقة مع الزبائن3 مع عدم انكار وجود تداخل بين خصائص تسيير العلاقة مع الزبون وتقنيات تسيير قواعد البيانات لكنه يكفي أن نقول في هذه النقطة أن التقنية المستعملة في قواعد البيانات التسويقية هي جد ضرورية لتطوير برامج تسيير العلاقة مع الزبون بشكل فعال. [4]

يتفق Chris Todman مع هذا الرئي بدرجة كبيرة بحيث يؤكد على أن " تسيير العلاقة مع الزبون هي إستراتيجية تحقق الأمثلية في قيمة الزبائن"[5] . وقد أجاب كل من Adrian payne , lynette ryals على مفهوم تسيير العلاقة مع الزبون باعتبارها فلسفة للتسويق بالعلاقات انطلاقا من توفير الالتزامات المادية والبشرية في البناء التنظيمي ومعالجة البيانات نحو توجه حقيقي في تسيير العلاقة مع الزبون

الاشكالية : ضمن المفاهيم والممارسة المتعلقة بتسيير العلاقة مع الزبون نجد ضرورة تكامل جانب التكوين بمنظور قبلي مع جانب التقنية والاستراتيجية بمنظور بعدي أي ان الموارد البشرية في المؤسسة يجب ان يكون لها الزاد المعرفي الذي يضمن التوجه السليم ومن بعد يجب مكاملته بالجانب المادي الملموس ان كانت هذه المؤسسة لها توجه لتفعيل تسيير العلاقة مع الزبون .

ومنه ضمن هذا السياق يمكن ان نبحث في تشخيص حالة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في بعد التنظير بمعنى المرحلة القبلية لتطبيق فعلي لتسيير العلاقة مع الزبون . لتصاغ الاشكالية بالشكل التالي :

هل تملك الموارد البشرية مقومات دعم تفعيل تسيير العلاقة مع الزبون في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟.

تم تقسم هذه الورقة البحثية الى المحاور التالية:

- **أولا** : مفهوم تسيير العلاقة مع الزبون؛
- **ثانيا** : المناخ المطلوب داخل المؤسسة لتسيير العلاقة مع الزبون؛
- **ثالثا** : دراسة علاقة الموارد البشرية بتسيير العلاقة مع الزبون ضمن عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

أولا: مفهوم تسيير العلاقة مع الزبون :

1) تعريف تسيير العلاقة مع الزبون :

يظهر هذا المصطلح إرادة المؤسسة في التبني والتكيف مع التوجه بالزبون[6] فجوهره هو أن تغير المؤسسة من التركيز على المنتج إلى التركيز على الزبون[7] في سياق تكامل كل من التكنولوجيا واستراتيجيات المؤسسة لحضور بعد مشاركة كل الوظائف وكل العناصر الداعمة لمركز الزبون، وأتمتة قوة البيع.

يعرف مصطلح تسيير العلاقة مع الزبون من خلال وصف كيفية التفاعل وجذب وتسيير العلاقة مع زبائن المؤسسة، فهو نشاط مهم خصوصا في بناء نظام حقيقي للثقة يطبق مع الزبائن لحل مشاكلهم، وتشجيعهم على اقتناء المنتجات والخدمات المقدمة، وكذا التفاعلات المطلوبة في التعاملات المالية، ومنه فهي باختصار كل سمات تفاعل المؤسسة مع الزبون.[8]

2) أهمية تسير العلاقة مع الزبون بالنسبة للمؤسسة :

تزيد اهمية نشاط تسيير العلاقة مع الزبون يوم بعد يوم كجزئية أساسية في تفعيل وتحقيق إستراتيجية المؤسسة وتمكينها من الاحتفاظ والاتصال بمختلف الأجزاء المستهدفة كل حسب أهميته دون الدخول في عزلة مع أي من هذه الأجزاء ويمكن أن نورد النقاط التالية لتبيان ضرورة تفعيل تسيير العلاقة مع الزبون :

تضمن التحول من الاهتمام بالصفقة والتركيز على العلامة والمنتج إلى تسيير العلاقة مع الزبون لتحسين ظروف التدفقات بين المؤسسة والزبون والانتقال من منظور غزو الزبائن إلى الاحتفاظ بهم.[9] أنها المسؤول الأول قبل عملية بيع المنتج إلى الزبون باعتبار أن الحلول التي تقدمها تمس كل الأقسام وكل الأنشطة بالمؤسسة.

يرجع سبب ظهور و تحمس المؤسسات إلى تبني فلسفة تسيير العلاقة مع الزبون إلى اجتماع ثلاث عناصر أساسية لتحقيق أفضل النتائج في مجال الأعمال بصفة عامة هي [10] :

- فهم سلوك الشراء للزبائن من أجل استهداف أفضل عرض؛
- انتشار معلومات الزبائن داخل المؤسسة تسمح للأفراد الذين لهم علاقة مباشرة مع الزبون من التعامل مع الزبائن بفاعلية أكبر؛
- خلق فاعلية أكبر في النشاطات العملية للمؤسسة من أجل تقليل وتدنيت النفقات بصفة عامة.

عند دخول المؤسسة في بناء علاقة مع الزبون تواجهها مشكلة التداخل بين مختلف الزبائن حيث توجد وبالضرورة اختلافات جزئية بين كل الزبائن. ومنه كان لزاما على المؤسسة في هذه الحالة تجنب الضوضاء المسببة لأي خطأ فكان الحل بالاستغلال الأمثل لتطور تكنولوجي الاتصال وبرامج معالجة قاعدة البيانات، التي هي من أهم مكونات تسيير العلاقة مع الزبون لتتمكن المؤسسة من اتصال مخصص ومعالجة دقيقة للمعلومات المرتدة من قبل الزبون.

ثانيا : المناخ المطلوب داخل المؤسسة لتسيير العلاقة مع الزبون

1) احداث التغيير المطلوب داخل المؤسسة :

يتم نضج مفهوم تسيير العلاقة مع الزبون داخل المؤسسة بقبول وتفعيل والاعتراف بضرورة تبني التقنية وأتمتة كل الأنشطة وبالأخص ما يتعلق بعلاقة المؤسسة مع الزبون. ونشير هنا إلى أن هذا هو أمر ضروري لكل أنواع المؤسسات أو أحجامها وأن تلبية احتياجات الزبون هي القوة الدافعة نحو التغيير بالمؤسسة.

- **إدماج تسيير العلاقة مع الزيون ضمن تنظيم المؤسسة** :لقد أثبتت البحوث والدراسات الأكادمية ثبوت العلاقة بين رضا العاملين ورضا الزبون ومنها :

Phipps, 2001; Scarpello & Campbell, 1983; Zerbe, et.al 1998; Tornow & Wiley, 1991

وهي نتائج ليست مفاجئة بحيث تتوافق مع دراسة جد معمقة قام بها Tornow & Wiley سنة 1991 على 667 عامل و 663 زبون عبر 30 وحدة عمل لمؤسسة دولية لصناعة الحواسيب بعد دراسة اجريت سنة 1985 لإظهار العلاقة السببية بين اجراءات وأساليب الخدمة التنظيمية للعمال على ردود الزبائن وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين رضا الزبون ورضا العمال.[11]

2) **إنشاء ثقافة العلاقة داخل المؤسسة :**

ضمن أبعاد ثقافة المنظمة فهي الميراث الذي يمكن المؤسسة من احداث التغير في عملياتها ونظمها وصولا إلى ثقافتها بحد ذاتها بحيث أن التركيز على الزبون يضمن تحقيق نتائجه من خلال الانتقال من التركيز على خطوط المنتج من ناحية العمليات والتنظيم إلى حضور الزبون. هذا يتطلب تغيير ثقافي كنقطة انطلاق وإعادة ترتيب كل شيء حول الزبون وتجديد الأدوات والعمليات على هذا الأساس.

تستعمل المؤسسة المعلومات التي تتحصل عليها من قبل الزبائن في تدريبها للعمال[12] وهذا يدعم تكامل جزئيات كثيرة فيما بينها. كما ينظر إلى قيمة العلاقة مع الزبون بعين الرضا من الناحية التسويقية غير أنه قد تواجه بتصادم مع التطبيق الفعلي لإستراتيجية المؤسسة من قبل مستويات ادارية معينة. بحيث أن التنظير يختلف بدرجة ما على التطبيق الفعلي لإستراتيجية المؤسسة. لذا فإنه يجب توفر مجهود تسويقي داخل المؤسسة ضمن سيرورة العلاقة مع الزبون من خلال التأثير في الأفراد العاملين بالمؤسسة من أجل تسليم قيمة حقيقية وذات جودة عالية للزبون بالاعتماد على التحسين المستمر في معارف العمال. والجدول التالي يبرز الفرق بين المنظور التسويقي والناحية العملية في تطبيق استراتيجية المؤسسة بشكل عام.

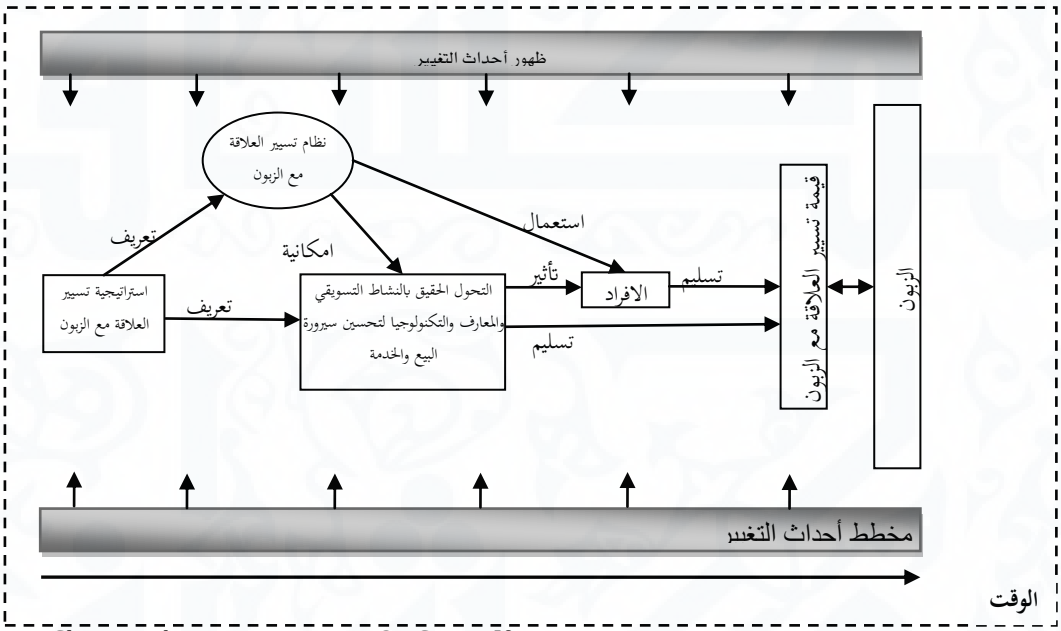
الجدول رقم (01) متطلبات عملية لتفعيل تسيير العلاقة مع الزبون

	التسويق	عمليا
الغرض	الربحية ورضا الزبون	التسيير بنجاعة
النتائج المطلوبة	العائد رضا الزبون جودة الخدمة	التكاليف النجاعة جودة الخدمة
جودة الخدمة	تركيز الوظائف على توقعات الزبون	توفير الجانب التقنية بشكل روتيني أو مألوف
الزبائن	هم مركز وجود ونجاح المؤسسة	ازاحت كل ما من شانه أن يسبب ازعاج خلال عملية التسيير
العمال	عناصر لتسليم الخدمة ومخولون لتمثيل المؤسسة	محاربة كل اسبب الفشل أو عدم المهنية أو التراجع في الاداء

المصدر : من اعداد الباحث

يعتمد نشاط تسيير العلاقة مع الزبون على ثلاث نقاط أساسية هي الحصول على الزبائن وتقوية العلاقة معهم والاحتفاظ بهم وهي عناصر متكاملة فيما بينها تتطلب كذلك تكامل كل مكونات المؤسسة وتوجيهها في هذا المنحى. فيجب تعريف الأهداف هذه وتبيان أسباب التغيرات الحاصلة بهدف تحقيقها ، كما يجب سبق ما يمكن أن يحدث من مقاومة للتغيير والتغلب عليه بدفع روح الإبداع وشحذ الهمم في هذا الاتجاه بتوفير البنية التحتية المطلوبة من معارف وتكنولوجيا لاستعمالها وتكاملها من أجل تسليم أعلى قيمة للزبون، والتي هي بدورها قيمة للمؤسسة ولبنة اضافية في بناء الثقافة التنظيمية في المؤسسة وهذا ما يظهره الشكل التالي.

الشكل رقم (02) مراحل فهم التنظيم للتغيير المطلوب من أجل نجاح تسيير العلاقة مع الزبون



Source: Eric K. Clemons, Thomas H. Davenport, Op-Cit, P : 58.

بحيث تعرف استراتيجية تسيير العلاقة مع الزبون معالم التحول الحقيق للممارسة التسويقية وتفعيل البعد التكنولوجي في الحصول على توافق بين أهداف الزبون والعمال في ظل استراتيجية المؤسسة. ومن أجل هذا التفاعل يجب تهيئة الأفراد في هذا الاتجاه وتمكينهم من الاستفادة من نظم تسيير العلاقة مع الزبون وجن ثمارها بتسليم قيمة حقيقية للزبون.

3) دعم الممارسات الإدارية التي تؤثر في الأفراد:

وجب القيام بتدقيق تسويقي[13] مستمر كما يجب تعيين الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة بناءا على المؤهلات الواجب توفرها مما يؤدي إلى تنمية حس الإبداع لديه، وتجنب النتائج السلبية. ومنح الفرد الحرية وإعطائه الفرصة لكي يقرر بنفسه كيف ينفذ المهمة المسندة إليه، فذلك ينمي الحافز الذاتي وحاسة الملكية لديه خصوصا مع وجودة العدالة في توزيع أهم موردين وهما الوقت والمال والتشجيع نحو تنمية المهارات وتقديم الأفضل للمؤسسة والشعور بالانتماء التام إليها.

ودعم المؤسسة بحيث أن تشجيع المشرفين يبرز الإبداع، خصوصا عندما يدعم ويهتم قادة المؤسسة الذين عليهم أن يضعوا نظاما أو قيما مؤكدة لتقدير المجهودات الإبداعية واعتبار أن العمل المبدع هو قمة الأولويات، كما أن المشاركة في المعلومات وفي اتخاذ القرارات والتعاون من القيم التي ترعى الإبداع.[14]

كما أنه كلما كان فريق العمل متآلفا ومتكاملا كلما أدى ذلك إلى مزيد من صقل مهارات التفكير الإبداعي وتبادل الخبرات من خلال: [15]

- الرغبة الأكيدة للعضو في تحقيق أهداف الفريق؛
- مبادرة كل عضو إلى مساعدة الآخرين وخاصة في الظروف الصعبة؛
- ضرورة تعرف كل عضو على المعلومات المتخصصة التي يحضرها الأعضاء الآخرون للنقاش.

4) تحديات نجاح نشاط تسيير العلاقة مع الزبون:

أورد Michael Gentle [16] **تحديات تسيير العلاقة مع الزبون** في العناصر التالية:

- **الكثير من المستشارين والموظفين الخاصين:** يتطلب تفعيل هذه الفلسفة توفير الوقت والمال والكفاءات لإحداث التغيير المطلوب وتوفير أرضية الانطلاق، مع التسليم بضرورة تقديم نتائج ايجابية وسريعة وهذا أمرٌ ليس مسلم به في كل الحالات.
- **التغيير التنظيمي وسياسة المؤسسة:** يدعم Silvio Wilde ضرورة دعم العلاقة بين الزبون والعامل من خلال تحليل سلوك الزبون ورفع الوعي لدى العمال وتنويع عرض المؤسسة ضمن المستويات الاستراتيجية.[17]
- **مقاومة التغيير التنظيمي:** أصبح التغيير صفة ملازمة للمؤسسة الهادفة إلى الاستمرار والنجاح وليس ردة فعل تجاه مواقف أو معطيات معينة بقدر ما هو شرط لازم وضروري للاستمرار؛ لذا يجب سريان فكرة التغيير التنظيمي والإداري والتقني والفني ...الخ، والإجرائي كثقافة داخل المؤسسة لتجاوز أو تفادي أي سلوك ناتج عن معتقدات تراكمية خاطئة تجاه التغيير.

ونعرف هنا التغيير في المؤسسات على أنه جهد طويل المدى يسير ويدعم من قبل الإدارة العليا لتطوير الرؤية المستقبلية للمؤسسة والتمكين والتعلم وحل المشكلات بواسطة العمليات الجماعية المستمرة لتسيير ثقافة المؤسسة مع التركيز بصفة خاصة على فرق العمل والتحديات السلوكية والابتكار وتطوير وتغيير ثقافة المؤسسة في سبيل تحسين مستمر لقدراتها لتحقيق رسالتها وأهدافها. في حين تبرز مقاومة التغيير من خلال المقاومة والامتناع وبالتالي المحافظة على الوضع الراهن أو رفض التغيير بواسطة عمليات مناقضة ومنافية لعمليات التغيير في المؤسسة نتيجة لعوامل تنظيمية ونفسية مرتبطة بالمؤسسة والعاملين. [18]

وفي حالة النظر إلى ضرورة تفعيل نشاط تسيير العلاقة مع الزبون يجب المرور على تفعيل البعد التكنولوجي في الاتصال بين المؤسسة والزبون الذي يتطلب مهارات وكفاءة مؤهلة للتعامل مع التوجهات الاستراتيجية الحالية والوسائل التكنولوجية المعتمدة، مع توفير أرضية مناسبة لتجاوز كل أنواع المقاومة بسريان ثقافة موازية في المؤسسة وهي التكوين وترقية الأفراد العاملين في المؤسسة.

◆ **استعمال النظرة الشاملة أو النظرية الشلال :** من متطلبات تفعيل تسيير العلاقة مع الزبون المشاركة الشاملة بين مختلف المستويات الادارية. وهذا لتحديد التغيرات والتحسينات اللازمة من خلال العمل الجماعي. لأن تحقيق التفوق التنافسي في خدمة الزبون مسؤولية الجميع. بدلا من التنافس السلبي الناشئ بين فِرق العمل سواء الذين هم في الواجهة الخارجية أو الواجهة الداخلية. الكل يسهم في تحقيق مصلحة المؤسسة التي تتحقق مع الطرف الثاني لعملية التبادل والذي بدوره له دور مهم بمشاركته في بناء رأس مال علامة المؤسسة وسمعتها لتحقيق البقاء والاستمرار.

يعد امتلاك قاعدة بيانات حول الزبائن والقدرة على استعمالها أمران مهمان بالنسبة للمؤسسة خصوصا في بيئة تتميز بشدة المنافسة. ومن بين الشروط لذلك القدرة على التخزين والاستخراج فترى Linda Gorchels ضمن هذا السياق أن تسيير موجودات الزبون هو ضمان تسيير العلاقة معه.[19]

التسويق يتضمن إشباع حاجات ورغبات الزبائن ومهمة الأعمال هي تحقيق الأرباح من خلال الوصول إلى قيمة الزبون المتميزة، في ظل الاقتصاد القائم على المنافسة الشديدة، وزيادة وعي الزبون مقابل الخيارات المتعددة من المنتجات. بحيث أن المؤسسة تستطيع أن تتفوق فقط من خلال الوصول إلى قيمة الزبون واختيار أفضل قيمة وتناقلها وتداولها.[20]

إن تسيير العلاقة مع الزبون تشمل كل أنشطة إيجاد الزبون واكتسابه والاحتفاظ بأفضلهم وأكثرهم ربحية وتعرض نظمها كل الوسائل التقنية والآلية لأتمتة العلاقة مع الزبون، سواءا على الشبكة أو عن طريق الوسائل أو القنوات التقليدية، فهي استراتيجية قيادية في مجال الأعمال في الالفية الأخيرة كما أنها تشمل كل أنواع التفاعل مع الزبون من فهم وتأثير وتقاس بجملة من المتغيرات مثل الرضا وتعتمد بشكل كبير على العمل الالكتروني.

ثالثا . دراسة علاقة الموارد البشرية بتسيير العلاقة مع الزبون ضمن عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

1) **مجتمع الدراسة وعينته:**

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في عدد من الولايات هي: **بسكرة، المسيلة، برج بوعريريج**، زيادة على مؤسسة من **بجاية** ومؤسسة من **العاصمة** ومؤسسة من **سيدي بلعباس.** توجه الباحث إلى 56 مؤسسة بغرض الحصول إلى اجابة للاستبيان المصمم لهذا البحث غير أن المؤسسات المستجيبة كان عددها 48 مؤسسة. واستلمت هذه المؤسسات 196 استمارة استعمل مناها الباحث 152 استبيان.

2) **مدى الاعتماد على أداة جمع البيانات** Reliability Test:

الجدول رقم (02) نتائج الفاكرونباخ للمتغيرات الواردة

المتغير	عدد الأبعاد	عدد المؤشرات	الفا كرونباخ
تسيير العلاقة مع الزبون	5	39	0,927

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (03) نتائج الفاكرونباخ لأبعاد المتغير المستقل والتابع

الأبعاد	عدد المؤشرات	الفا كرونباخ
رضا الزبون	8	0,745
قيمة الزبون	7	0,758
صوت الزبون	7	0,878
ولاء الزبون	6	0,755
الجدارات الجوهرية	11	0 ,860

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

إن نسبة الفاكرونباخ لكل الأبعاد سواء المتعلقة بالمتغير المستقل أو التابع هي نسبة ثبات جيدة لكونها عموما تفوق 0,6 وهي تتراوح بين 0,713 و 0,878 . ومنه يمكن الاعتماد على كل هذه الأبعاد دون استثناء نظرا لنسبة الثبات العالية المتوصل اليها . كما أن الباحث قد اطلع على نسب الثبات لكل المؤشرات وهي مقبولة كلها زيادة على أن الباحث قد قد وضع المؤشرات على محك كيزر وقام بتدويرها واستخلص بها 17 عامل وكانت كل المؤشرات مقبولة .

3) **الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خصائص أفراد العينة:**

من الضروري وصف العينة من خلال المرور على جانب الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والمتمثلة في كل من الخصائص التالية:

- **الجنس :** كثيرا ما يتم تناول هذا المؤشر بالدراسة وفي نفس الوقت نلاحظ أنه توجد موجة جديدة تقول بأن هذا العنصر غير ضروري وروده، ومع ذلك فإن الباحث يعتقد أن الفروقات الموجودة بين أفراد العينة من الضروري التطرق اليها لعدت أسباب قد يكون من أبرزها أن نتائج هذه الدراسة من المفروض أنها معيارية وقابلة إلى أن تحقق نفس النتائج في حالة تكرار التجربة.

جدول رقم (04): توزيع أفراد العينة تبعا للجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	126	82,9
انثى	26	17,1
المجموع	152	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة الذكور تفوق نسبة الاناث بشكل كبير جدا ونشير هنا إلى أن طبيعة اختيار مكونات العينة كان لها تأثير على هذه النتائج؛ إذ أن مدير المؤسسة أو مدير الانتاج، هي عادة ما تكون مناصب تميل إلى أن يأخذها الرجال، وهذا على مستوى عالمي بحيث أن الباحث اطلع على دراسة خاصة بقضية الجنس وعلاقته بالمناصب العلية في المؤسسات في فرنسا وكانت نتائجها جد مذهلة بحيث أن العنصر النسوي لا يشغل نسبة تكاد تذكر في المناصب العلم للإدارة في المؤسسات الاقتصادية.[21]

كما أن وجود العنصر النسوي في عينة الدراسة وبهذه النسبة هو في الحقيقة يرجع إلى شمول الدراسة على مسؤول المصلحة التجارية التي قد يأخذ البعض التوجه نحو منح هذا المنصب إلى العنصر النسوي من باب أنهن أكثر قبول للعمل من هذا النوع، الذي يشمل بدرجة كبيرة الاستقبال.

◆ **السن:** من المؤكد أن متوسط سن العمال بالمؤسسة عامل مهم في تحديد الاستراتيجية العامة من حيث التوظيف وسياسة التكوين وتحويل الخبرات ومعالم ادارة التغيير بالمؤسسة وغيرها من أسس إدارة الموارد البشرية. أما من ناحية موضوع البحث فإنه من الأفضل امتلاك طاقة تمكن من التحكم في الجانب التكنولوجي بشكل خاص، وضرورة القدرة على الاعتماد عليها لمدة طويلة، ضمن مفهوم الاستثمار في المورد البشري.

الجدول رقم (05) الفئات العمرية لأفراد العينة بالترتيب التنازلي

الفئات بالسنة	التكرار	النسبة	التجميع
من 26 إلى 35	58	38,2	38,2
من 36 إلى 45	46	30,3	68,4
أكبر من 45	37	24,3	92,8
أقل من 25	11	7,2	100,0
المجموع	152	100,0	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ما يميز هذه العينة، أنها شابة بشكل جيد، إذ أن ما يقارب 40 % من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 26 و35 سنة. زيادة على أن 30 % من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 36 إلى 45 سنة وهو كذلك سن مهم من حيث توفر الخبرة والتمكن.

ومنه فإن الفئة من 26 إلى 45 سنة هي تقريبا 70 % من أفراد العينة وفي حال التركيز على أن العينة جد شابة. نظيف فئة الأقل من 25 سنة، لتكون 77 % من أفراد العينة لا يفوقون سن 45 سنة.

أقل فئة ضمن أفراد العينة هم الأقل من 25 سنة، وهو أمر جد منطقي لعدة عوامل قد يكون من أهمها تأدية بعض الالتزامات من تكوين أو دراسة بصفة عامة إلى تأدية الخدمة الوطنية إلى المرور بمرحلة من البطالة ضمن مفهوم البحث عن عمل. كما أن هذا الترتيب من حيث أعمار الفئة المشمولة بالدراسة يتفق مع النسبة المرتفعة لحاملي الشهادات الجامعية في العينة الذين من المؤكد أن أعمارهم نسبيا سوف تكون ضمن فئة 26 إلى 35 سنة.

في حال البحث في تأثير المستوى التعليمي على تبني تسيير العلاقة مع الزبون نقوم هنا بدراسة امكانية وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابة أفراد العينة حول مرتكزات تسيير العلاقة مع الزبون أم لا.

وبالتالي تكون في **اختبار الفرضية الصفرية** التي تصاغ على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول متوسطات اجابات أفراد العينة تعزى لمتغير السن.

أما **الفرضية البديلة** فتتمثل في وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات أفراد العينة تعزى لمتغير السن.

الجدول رقم : (06) اختبار التباين

		مجموع مربعات الفروق	df	متوسط مربعات الفروق	F	Sig.
رضا الزبون	بين المجموعات	10,149	3	3,383	15,091	,000
	في المجموعات	33,176	148	,224		
	المجموع	43,325	151			
قيمة الزبون	بين المجموعات	17,363	3	5,788	10,267	,000
	في المجموعات	83,431	148	,564		
	المجموع	100,794	151			
صوت الزبون	بين المجموعات	19,662	3	6,554	10,667	,000
	في المجموعات	90,937	148	,614		
	المجموع	110,599	151			
ولاء الزبون	بين المجموعات	7,348	3	2,449	4,413	,005
	في المجموعات	82,139	148	,555		
	المجموع	89,488	151			
الجدارات الجوهرية	بين المجموعات	7,425	3	2,475	4,023	,009
	في المجموعات	91,056	148	,615		
	المجموع	98,481	151			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الملاحظ من الجدول أعلاه أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α = 0,05) تعزى لمتغير السن فيما يخص كل أبعاد المتغير المستقل .

لقد تفاجئ الباحث بهذه النتيجة الغير متوقعة بحيث أن سن أفراد العينة له تأثير بليغ في الاختلاف بين متوسطات هذه الفئات حول مرتكزات تسيير العلاقة مع الزبون. اذ أن مستويات الدلالة كلها مقبولة أي دالة مع كل أبعاد المتغير المستقل. بناءا على هذه النتيجة فإن أفراد المستويات العلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يختلفون في ادراكهم لمتغيري الدراسة ، مما يعكس انعدام الانسجام التام في فهم مرتكزات تسيير العلاقة مع الزبون أو أبعاد تصميم المنتج الناتج . وهذا قد يكون في مفاهيم أخرى سواء في التسويق أو الادارة وينعكس سلبا على الأداء العام للمؤسسة .

ومنه نقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية في أبعاد المتغير المستقل. لذا يجب تحديد لصالح أي فئة تميل هذه الفروق بالنسبة لكل بعد مكون لتسيير العلاقة مع الزبون.

جدول رقم (07) الاختبار البعدي شفيه لبعد رضا الزبون وفقا لمتغير السن للكشف عن الفروق الاحصائية

	المتوسطات	أقل من 25 سنة	بين 26 و 35 سنة	بين 36 و 45 سنة	أكبر من 45 سنة	الفروق لصالح
أقل من 25 سنة	4,3750				0,51	أقل من 25 سنة
بين 26 و 35 سنة	4,5086			0,35	0,65	بين 26 و 35 سنة
بين 36 و 45 سنة	4,1495		-0,35			بين 26 و 35 سنة
أكبر من 45 سنة	3,8581	-0,51	-0,65			بين 26 و 35 سنة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الملاحظ من هذا الجدول هو وجود فرقات ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير السن فيما يتعلق ببعد رضا الزبون لصالح الفئتين الأولى والثانية ، أي الأقل من 35 سنة.

وبالتالي فان عامل السن مهم في توجهات الطاقم الاداري في المؤسسة نحو تفعيل رضا الزبون ضمن استراتيجية المؤسسة عموما .

جدول رقم (08) الاختبار البعدي شفيه لبعد قيمة الزبون وفقا لمتغير السن للكشف عن الفروق الاحصائية

	المتوسطات	أقل من 25 سنة	بين 26 و 35 سنة	بين 36 و 45 سنة	أكبر من 45 سنة	الفروق لصالح
أقل من 25 سنة	3,8745					
بين 26 و 35 سنة	4,0961			0,51	0,84	بين 26 و 35 سنة
بين 36 و 45 سنة	3,5807		-0,51			
أكبر من 45 سنة	3,2548		-0,84			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الملاحظ من هذا الجدول هو وجود فرقات ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير السن فيما يتعلق ببعد قيمة الزبون لصالح الفئة الثانية، أي بين 26 و 35 سنة .

جدول رقم (09) الاختبار البعدي شفيه لبعد صوت الزبون وفقا لمتغير السن للكشف عن الفروق الاحصائية

	المتوسطات	أقل من 25 سنة	بين 26 و 35 سنة	بين 36 و 45 سنة	أكبر من 45 سنة	الفروق لصالح
أقل من 25 سنة	3,7532					
بين 26 و 35 سنة	4,2709			0,47	0,91	بين 26 و 35 سنة
بين 36 و 45 سنة	3,7981		-0,47			
أكبر من 45 سنة	3,3514		-0,91			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الملاحظ من هذا الجدول هو وجود فرقات ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير السن فيما يتعلق ببعد صوت الزبون لصالح الفئة الثانية، أي بين 26 و 35 سنة .

جدول رقم (10) الاختبار البعدي شفيه لبعد ولاء الزبون وفقا لمتغير السن للكشف عن الفروق الاحصائية

	المتوسطات	أقل من 25 سنة	بين 26 و 35 سنة	بين 36 و 45 سنة	أكبر من 45 سنة	الفروق لصالح
أقل من 25 سنة	3,9545					
بين 26 و 35 سنة	3,6897					
بين 36 و 45 سنة	3,9674				0,57	بين 36 و 45 سنة
أكبر من 45 سنة	3,3964			-0,57		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الملاحظ من هذا الجدول هو وجود فرقات ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير السن فيما يتعلق ببعد ولاء الزبون لصالح الفئة الثالثة، أي بين 36 و 45 سنة .

جدول رقم (11) الاختبار البعدي شفيه لبعد الجدارات الجوهرية وفقا لمتغير السن للكشف عن الفروق الاحصائية

	المتوسطات	أقل من 25 سنة	بين 26 و 35 سنة	بين 36 و 45 سنة	أكبر من 45 سنة	الفروق لصالح
أقل من 25 سنة	3,6777					
بين 26 و 35 سنة	3,7492				0,56	بين 26 و 35 سنة
بين 36 و 45 سنة	3,5850					
أكبر من 45 سنة	3,1862		-0,56			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الملاحظ من هذا الجدول هو وجود فرقات ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير السن فيما يتعلق ببعد الجدارات الجوهرية لصالح الفئة الثانية، أي بين 26 و 35 سنة .

من خلال الجداول السابقة المتعلقة بتحديد اتجاهات الفروق الخاصة بأبعاد تسيير العلاقة مع الزبون التي تعزى لمتغير السن فان بعد رضا الزبون كان لصالح الفئة الأولى والثانية بمعنى الذين تقل أعمارهم عن 36 سنة. في حين أن كل من بعد قيمة الزبون وبعد صوت الزبون وبعد الجدارات الجوهرية كلها كانت الفروقات فيها لصالح الفئة الثانية والذين تتراوح أعمارهم بين 26 و35 سنة. ليتميز بعد ولاء الزبون بالفئة المحصورة بين 36 و 45 سنة. المهم هنا هو أن أهم فئة هي فئة الذين تتراوح أعمارهم بين 26 و35 سنة والتي أخذت ثلاثة أبعاد منفردة هي قيمة الزبون وصوت الزبون والجدارات الجوهرية واشتركت مع فئة الأقل من 25 سنة في بعد رضا الزبون، ويتفرد بعد ولاء الزبون بالفئة من 36 الى 45 سنة. وغياب فئة الأكثر من 45 سنة .

بناءا على ما سبق فان تفعيل تسيير العلاقة مع الزبون يعتمد على الفئات الشابة. وبما أن الاستبيان موزع على الاداريين عموما فان الفارق في تقدير الباحث هو في المؤهل العلمي خصوصا وأن أربعة أخماس أفراد العينة لهم مستوى شهادة البكالوريا فما فوق.

◆ **المؤهل العلمي :** تم التطرق إلى المؤهل العلمي ضمن العينة وهو وارد في الجدول التالي. وهو عنصر جد مهم في الدراسة نظرا لطبيعة الموضوع اذ ان تسيير العلاقة مع الزبون تعتمد على الجانب النظري في فن المعاملة والاتصال وهي في نفس الوقت تعتمد على الجانب التقني المتمثل في كل من جمع ومعالجة البيانات وتحليلها بمساندة تكنولوجيا الاعلام والاتصال عموما . زيادة على أن التصميم يعتمد بشكل كبير على توفر خبرات لها مستوى جيد .

جدول رقم (12) توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية	
ليسانس	65	42,8	42,8
مهندس	36	23,7	66,4
بكالوريا فما دون	31	20,4	86,8
TS	10	6,6	93,4
ماستر	7	4,6	98,0
ماجستير	3	2,0	100,0
المجموع	152	100,0	
$X^2 = 110,105$, DF = 5 , P = 0,000			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

تتميز العينة ومن خلال نتائج الجدول السابق بأن المستوى العلمي للكوادر بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية جيد ، بحيث أن نسبة أفراد العينة الحاملين لشهادات جامعية تفوق مستوى البكالوريا تقارب 80 % ، وهي نسبة مهمة وتعكس مستوى تعليمي مرتفع في المستويات الادارية في المؤسسة الجزائرية كخطوة مهمة في مواكبة التطورات الراهنة سواء على مستوى وطني أو دولي .

لقد شهدت الجزائر في المدة الأخيرة زيادة كبيرة في نسبة خريجي الجامعات مما يعني أن سوق العمل في الجزائر يملك عرض عمل جيد من حيث المؤهل العلمي، وهنا يجد الباحث أن المؤهل العلمي الجيد مهم في الدراسة لكونه يسهم في فهم الأسئلة أولا ، ولكون هذه الكوادر تمارس المفاهيم الحديثة للإدارة بشكل عام وقد لمس الباحث هذه النقطة في دخوله إلى المؤسسات سواء العمومية أو الخاصة، فهناك لافتات كتب عليها معا ، وهناك شعارات، وهناك سلم اداري جد محترم، وهناك سياسات مكتوبة ، وغيرها من أسس ممارسة علم الادارة عموما. وقد كانت من أبرز المؤسسات التي زرتها ولاحظت أنها في مستوى جد متقدم في تطبيق علم التسيير هي مجموعة بن حمادي بكل فروعها ، كما أن استقبالهم لنا كان في مستوى جيد ، أما اذا رجعنا إلى الجانب التسويقي فإن الباحث قد اندهش لكون المؤسسات لديها خرجي جامعات تخصص تسويق بعدد معتبر ولها سعي حثيث نحو الدخول في الممارسة التسويقية وليست التجارية وإن كانت في مراحلها المتقدمة. وبالأخص مؤسسات ولاية برج بوعريريج.

كما أن أفراد العينة يمارسون تسيير العلاقة مع الزبون من الناحية الاستراتيجية عن قناعة تامة من منطلق المستوى العلمي كزاد معرفي ومن الخبرة التي تمكن من تكوينها خلال سنوات العمل بالمؤسسة.

تم ملاحظة جزئية مهمة ضمن الحوارات الهامشية التي أجريت مع المدراء إذ لاحِظ أنهم يمارسون الجانب التقني من تسيير العلاقة مع الزبون وإن بشكل بسيط، وقد يكون دون علم أحيانا فمنهم من يقوم بعمل شخصي لم يكلف به أصلا تمثل في وضع قوائم خاصة بالزبائن تحوي معلومات مفصلة ودقيقة يتم الرجوع إليها عند الحاجة بالاعتماد على برامج ليست بمتخصصة في تسيير العلاقة مع الزبون غير أنها تؤدي الغرض بشكل أو بأخر، وإن أخذت مجهود إضافي أو وقت أكثر أو ...الخ، المهم أنها تعكس الخطوات الأولى نحو تفعيل الجانب التقني من تسيير العلاقة مع الزبون .

◆ **الخبرة** : تم أخذ الخبرة ضمن بناء الاستبيان لكونها تعكس الاستقرار بالمؤسسة، الذي بدوره يظهر نسبيا درجة الانتماء نظرا لكون هذه المناصب نوعية ومهمة وتتطلب خبرة إلى جانب الشروط الأخرى، كما أن أصحاب هذه المناصب يمكن لهم التحول إلى المؤسسات المنافسة نسبيا في حالة وجود عروض أفضل. والجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة طبقا لمدة الخبرة والجنس.

الجدول رقم (13) : توزيع أفراد العينة تبعا لمدة خبرتهم والجنس

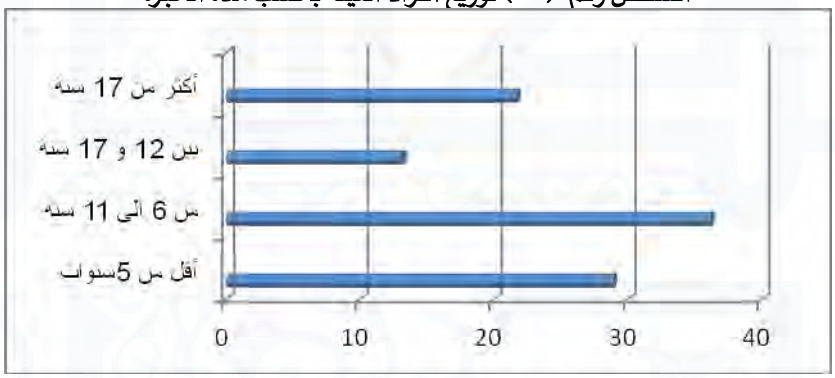
فئات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية	التجميع	الذكور	الاناث	$كا^2$ التقاطع	Sig
من 6 إلى 11 سنة	55	36,2	36,2	50	5	42,526	**0,000**
أقل من 5سنوات	44	28,9	65,1	23	21		
أكثر من 17 سنة	33	21,7	86,8	33	0		
بين 12 و 17 سنة	20	13,2	100,0	20	0		
المجموع	152	100		126	26		
$كا^2$ الخبرة	**P = 0,000**		**DF = 3**		**X^2 = 17,737**		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

توجد فروق ذات دلالة احصائية لمتغير الخبرة المهنية تعزى الى الجنس وذلك بناء على النتائج الظاهر في الجدول والتي تبين ان قيمة المعنوية اقل من 0,05

من أهم الملاحظات في ما يخص الخبرة المسجلة لدى أفراد العينة هو التقارب النسبي بين كل الفئات المطروحة كما هو ظاهر في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03) توزيع أفراد العينة بحسب مدة الخبرة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ومع ذلك تتميز الفئة من 6 إلى 11 سنة خبرة بأنها الفئة الأوسع ضمن مكونات العينة المشمولة بالدراسة .

ومنه يمكن تقديم قراءة دقيقة للنتائج الظاهرة في الشكل السابق على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعيش نوع من التجديد في الكفاءات في السنوات العشر الأخيرة التي تشهد نوع من الاستقرار الأمني والاقتصادي في السوق الجزائرية والذي من الضروري أنه قد انعكس على السياسات الاستثمارية سواء للمؤسسات القديمة أو المؤسسات الحديثة وذلك نظرا لوجود نوع من القطيعة في ترتيب الفئات بحيث أن الذين لهم خبرة أقل من 11 سنة يمثلون ما يفوق 65 % ، ليتم التراجع في الخبرة بين 12 و17 سنة ، ثم يجد الباحث أن فئة الأكثر من 17 سنة خبرة مرتفعة مما يعني أن سياسة التوظيف للفئات الشابة طبعا كانت في السنوات الأخيرة فقط. بحيث أنه توجد قطيعة أو تراجع في سياسة التوظيف قبل 12 سنة من تاريخ إجراء هذه الدراسة وهو أمر اجتهد الباجث في تفسيره بناءا على الظروف الأمنية والاقتصادية التي كانت تعيشها البلاد قبل هذا التاريخ. بل أنه توجد انطلاقة جيدة للحركة الاقتصادية بحسب متغيرة التوظيف منذ سنة 2001 تقريبا. ومن الضروري أن تكون خبرة أفراد العينة كبيرة لكونهم يشغلون مناصب مهمة تتطلب خبرة كبيرة.

أما العنصر النسوي فانه في الغالب لا تتجاوز مدة عملهن في المؤسسات الجزائرية الخمسة سنوات بحسب نتائج هذه الدراسة ، ويرجع الباحث السبب الكامن وراء قصر مدة العمل بالنسبة للعنصر النسوي في المؤسسات المدروسة الى طبيعة المؤسسات المشمولة بالدراسة والتي هي اقتصادية وأغلبها في القطاع الخاص زيادة على عادات وتقاليد المجتمع الجزائري.

بالاعتماد على هذا التحليل فإن الخبرات الحديثة من المفروض أنها تعي أهمية الممارسة التسويقية بصفة عامة ، كما أنها ضمن الجيل الذي عايش التطور التكنولوجي الحاصل على مستوى تكنلوجيا الاعلام والاتصال، وبناءا على جزئية التكوين وأن السلوك هو نتاج المعتقد فمن المتوقع وجود مبادرات

وإن كانت فردية في اتجاه دعم تسيير العلاقة مع الزبون بكل المستويات وتقديم منتج مصمم بالطريقة التي يطلبها الزبون وان كان الأمر بمستويات ضعيفة.

من نتائج المقابلات والملاحظات التي قام بها الباحث نجد أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتسق مع الزبون في تحديد معالم المنتج حتى في الاسم مثل منتج اسمه **العولة** أو منتج اسمه **الداي** بحيث أن الأول هو لفرع مطاحن **رياض سطيف** بالمسيلة أما الثاني فهو لمنتج قدمته **مؤسسة الحضنة للحليب** بالمسيلة.

ومن أجل تقديم تحليل أكثر عمق لجزئية امتلاك المورد البشري المؤهل وذو الخبرة الجيدة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ندرس إجابة أفراد العينة بخصوص امتلاك مؤسستهم لأفراد مؤهلين لتسيير العلاقة مع الزبون على أكمل وجه وذلك من خلال حساب المتوسط والوسيط للسؤال رقم 36 التابع للجدارات الجوهرية والذي كانت صياغته كما يلي :

نمتلك المورد البشري المؤهل لتسيير العلاقة مع الزبون .بلغ متوسط هذا المؤشر 4,03 بينما بلغ الوسيط 4 مما يعني أن رؤية أفراد العينة تجاه امتلاك مؤسستهم إلى المورد البشري المؤهل لتسيير العلاقة مع الزبون جيدة ولكنها لم تبلغ مستوى مرتفع.

النتائج :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في مستوى دون المطلوب من حيث توفر الجدارات الجوهرية لتسيير العلاقة مع الزبون نتاج غياب الجانب التقني خصوصا في البرمجيات ومنه الأشخاص المؤهلين لتأدية هذا الدور في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .

تفتقد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى المورد البشري المؤهل جزئيا في تسيير العلاقة مع الزبون وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة الخنساء سعادي في مؤسسة اتصالات الجزائر [24] .

المراجع والإحالات:

1. Lars Meyer-Waarden :Les Sources D'efficacité Des Programmes De Fidélisation – Une Etude Empirique Sur La Base D'un Panel Single Source, Doctorat Es Sciences De Gestion , Académie De Bordeaux Université De Pau Et Des Pays De L'adour – Iae , 2002, P : 15 , 16 .

2. Simon Knox , and other : Customer Relationship Management Perspectives from the Marketplace , Butterworth-Heinemann , Great Britain , 2003, P : 01.

3. Lin, Yaonan : Information privacy concerns in the customer relationship management context : A Comparison of Consumer Attitudes in the .U.S., China, and Taiwan , Doctor of Business Administration , Golden Gate University , 2005, P : 17.

4. George E. Belch Michael A. Belch :Advertising and Promotion an integrated marketing communications perspective , Sixth Edition , Mcgraw−Hill,USA, 2003, P : 469.

5. Chris Todman : Designing a Data Warehouse Supporting Customer Relationship Management, Prentice Hall PTR, 2000, P : 32.

6. Laurent Hermel : Centre d'appels Centre de relation client , AFNOR , Francis ,2005 P 10 .

7.Jonghyeok Kim : A Model For Evaluating The Effectiveness Of Crm Using The Balanced Scorecard , Journal Of Interactive Marketing • Volume 17 / Number 2 / Spring 2003 , P : 05.

8. Michael J. Cunningham : Customer Relationship Management , Capstone Publishing , United Kingdom , 2002 , P : 06.

9. Lars Meyer-Waarden, Op-Cit, P . 15.

10. FREDERICK NEWELL: Why CRM Doesn't Work How to Win by Letting Customers Manage the Relationship , Bloomberg Press, New Jersey, 2003 , P : 09.

11. Frank L. Eichorn, Frank L. Eichorn : Applying Internal Customer Relationship Management (IntCRM) Principles for Improving Business / IT Integration and Performance, Doctorate of Management, University of Maryland, 2004, P : 45.

*12. Sarah Cook , Sarah Cook : **Customer care excellence how to create an effective customer focus**, Fifth Edition, Kogan Page, Great Britain, 2008, P : 185.*

13. تلقى عملية التدقيق قليلا من الاهتمام في الأدب التسويقي، وظهر المصطلح في سنة (1982) مشتقا من الكلمة اللاتينية Audity ومعناها يستمع والتدقيق بمفهومه اللغوي يعني الفحص من حيث سلامة التصرف والمطابقة أو الاختلاف مع النموذج الذي يمثل في ذهن الفاحص على الأقل الحالة الصحيحة، أما في معناها المهني فيتلخص في فحص السجلات والدفاتر والمستندات فحص اً دقيق اً بحيث يتمكن المدقق من الاقتناع بأن هذه النتيجة تعطي صورة . مماثلة عن نتيجة الأعمال فهو مراجعة نظامية مستقلة مهمة غير متحيزة لكافة أو بعض العمليات التسويقية منها والأهداف الرئيسية والسياسات والعمليات والبرامج والأداء التسويقي." بكونه مراجعة رسمية ونظامية لتنفيذ خطة است ا رتيجية تسويقية وتأخذ إحدى صورتين :التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ويتم ذلك بواسطة (Dibb et. al, خبير مستقل أو أحد الأعضاء في المنظمة"، أما (1994فيعرف التدقيق التسويقي بأنه" :اختبار رسميP576 : لأنشطة الب ا رمج التسويقية والغرض من ذلك تشخيص نقاط القوة والضعف في العمليات انظر :

موسى أحمد السعودي، محمد عواد الزيادات : **تدقيق البرامج التسويقية وأثرها على الاداء التسويقي *دراسة تطبيقية على الشركة العربية لصناعة الادوية***، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلّد39 ، العدد 2 ، الجامعة الاردنية، 2012، ص : 153.

14 . عطية خلف الموسوي : **تأثير الابداع التكنولوجي في تطوير منتجات الشركة *دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات الكهربائية***، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثامن والسبعون، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص ص :65 -66 .

15. المرجع نفسه، ص ص :65- 66 .

16 . Michael Gentle : The CRM PROJECT MANAGEMENT HANDBOOK *Building realistic expectations and managing risk* , Kogan Page, Great Britain, 2002, P: 149.

17 .Silvio Wilde : Customer Knowledge Management *Improving Customer Relationship Through Knowledge Application* , Springer , New York , 2011 , P : 06.

18. صالح بن سليمان الفائز : الا**ستراتيجيات القيادية في إدارة التغيير التنظيمي والتعامل مع مقاومته دراسة ميدانية على قيادات قطاع وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية**، دكتوراه فلسفة، جامعة نايف العربية للدراسات الامنية، الرياض، 2008، ص : 13 .

19 .Linda Gorchels : The Product Manager's Handbook *The Complete Product Management Resource*, Second Edition, Mcgraw-Hill, Usa, 2000, P : 56.

20 . أضواء كمال حسين : **أخلاقيات العمل الإداري ودورها في تعزيز أهداف إدارة علاقات الزبون دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الأثاث المنزلي / نينوى**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد السابع والثلاثين، كلية الحدباء الجامعة ، العراق، 2012، ص : 49 .

21. أنظر المرجع التالي :

CAPITALCOM : La representativite des femmes dirigeantes dans les grandes entreprises franeaises, Paris, le 6 mars 2007

22 . أي التباين البيني

23. أي التباين الداخلي

24 . الخنساء سعادي : **التسويق الالكتروني وتفعيل التوجه نحو الزبون، من خلال المزيج التسويقي -دراسة تقييمية لمؤسسة بريد الجزائر-** ماجستار في التسويق ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006 ، ص : 155.

طاقة الكتلة الحيوية بين إشكالية الأمن الطاقوي ومعضلة ارتفاع أسعار الغذاء

أ/ بوكرة كميلية
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر
kamiliaboukra@yahoo.fr

أ.د/ عبد الوهاب شمام
جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر
ab_chemmam@yahoo.fr

Biomass energy between the energy security problem and the dilemma of rising food prices

Abd el wahab Chamam & Boukra Kamilia
University Constantine 2 , Algeria & University Oum El Bouaghi, Algeria

Received: 04 Mar 2016 *Accepted:10 Nov2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تشكل طاقة الكتلة الحيوية حوالي 50% من إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة، ويرتكز الاعتماد عليها في الدول النامية فقد عرف استخدامها ارتفاعا سنويا بمعدل 1,5% خلال الفترة 1990-2008 ، ويتم إنتاجها عادة من مواد زراعية أو منتجات غابية أو منزلية، هذا ما يثير إشكالية مدى مساهمة الكتلة الحيوية في الأمن الطاقوي من جهة وتسببها في ارتفاع أسعار الغذاء من جهة أخرى، ومن خلال هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على هذه الإشكالية، بالتعرض إلى ماهية طاقة الكتلة الحيوية وأهم أنواع الوقود المستخلص منها، بالإضافة إلى مكانة الطاقة الحيوية ضمن موارد الطاقة الأخرى والاشتباك بين ملف الطاقة الحيوية وملف الغذاء.

الكلمات المفتاحية: طاقة الكتلة الحيوية، الوقود الحيوي، الأمن الطاقوي، الأمن الغذائي

رموز Jel: O13

Abstract:

Biomass accounts for about 50% of the total renewable energy production and its accreditation is based in developing countries and its use has increased annually at a rate of1.5%during the period1990-2008,and is usually produced from agricultural and forestry raw materials or household products, this raises the problem of measuring the contribution of biomass to energy security on the one hand and caused the rise in prices of the other foods. Through this article we will try to shed light on this problem, exposure to the nature of the biomass energy and fuels are most important, in addition the position of bioenergy (vital energy) in the other energy resources, and the clash between the record of bioenergy and the food.

Key Word: *Biomass energy , bio-fuels , the energy security, food security*

Jel Classification*: O13*

تمهيد:

عرف الطلب العالمي على الطاقة ارتفاعا مستمرا بفعل زيادة عدد سكان العالم الذي يتوقع أن يصل إلى 09 ملايير نسمة سنة 2020 ، مدفوعا كذلك بالنمو الاقتصادي العالمي وبداية ظهور بوادر الانتعاش الاقتصادي العالمي، وفي ظل ما يطرحه الاعتماد على الوقود الأحفوري من قضايا بيئية خطيرة إضافة إلى ما يميز الاكتشافات الحالية للنفط من تكاليف عالية لتموقعها في مناطق صعبة وأكثر عمقا ، فإن كل ذلك يدعم التوجه نحو الطاقات المتجددة كونها لا تتعرض إلى احتمال النضوب ولا تطرح فكرة التلوث البيئي بل تساهم في التخفيف من حدة ظاهرة الاحتباس الحراري، هذا ما يجعل هذه المصادر المتجددة حسب رأي الكثيرين صديقة للمجتمع.

الكتلة الحيوية واحدة من المصادر المتجددة حيث تشكل 50% من إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة، وتتنوع الطاقة المستخرجة من الكتلة الحيوية بحسب المصدر المعتمد عليه في ذلك، ويجمع الكثير من الاقتصاديين على أن الوقود الحيوي هو الأقرب لأن يكون البديل للوقود المستخلص من النفط بعد الغاز الطبيعي، كون المصادر المتجددة الأخرى لا تتيح استخدامها كوقود للنقل، في نفس الوقت فإن الاعتماد على طاقة الكتلة الحيوية يمكن له أن يخلف آثارا يصعب معالجتها مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية، لاستخدام بعض المنتجات الغذائية في استخلاص الطاقة وكذلك فإن أساليب الاستخلاص ينتج عنها بعض من المضار البيئية المحتملة.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أن الكتلة الحيوية مصدر للطاقة في الكثير من الدول النامية وينحصر استخدامها في الأغراض المنزلية ولأغراض الطهي بهذه الدول بنسبة 60%، أما في الدول المتقدمة فإن إنتاج الكتلة الإحيائية التجارية يصل إلى 40% من إجمالي إنتاج الكتلة الإحيائية، وتشترك الكثير من المنتجات المستخدمة في إنتاجها في كونها مصدر للغذاء كما هي مصدر للطاقة في نفس الوقت، هذا ما يجعل استخدامها كمصدر للطاقة يرفع من الطلب عليها وبالتالي يساهم في ارتفاع أسعارها ، هذا ما سيتم إلقاء الضوء عليه بإبراز أهم أنواع طاقة الكتلة الحيوية ومساهمتها في الأمن الطاقوي من جهة ومدى مساهمتها في نفس الوقت في ارتفاع أسعار الغذاء.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- التعرض إلى أهم أنواع طاقة الكتلة الحيوية
- إبراز مكانة الكتلة الحيوية كمصدر للطاقة ضمن المصادر المتجددة وضمن المصادر الأخرى
- إبراز أهم القضايا التي يطرحها الاعتماد على الكتلة الحيوية وأهمها: الاشتباك بين ملف الغذاء وملف الطاقة وكذا ما يطرحه ذلك من قضايا بيئية يمكن لها ان تكون خطيرة.

مشكلة البحث: انطلاقا مما سبق تبرز لنا إشكالية هذا البحث:

إلى أي مدى تدعم الكتلة الحيوية الأمن الطاقوي؟ وهل ذلك يساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية؟

الأسئلة الفرعية: ينتج عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ما مدى مساهمة الكتلة الحيوية في الأمن الطاقوي؟
- ما هي أهم استخدامات الكتلة الحيوية؟
- هل يساهم هذا الاستخدام في رفع أسعار الغذاء؟
- هل لهذه الاستخدامات مضار بيئية؟

الفرضيات: تصور الإجابة على التساؤلات السابقة يضعنا أمام مجموعة من الفرضيات:

- تساهم الكتلة الحيوية في توفير العديد من أنواع الطاقة أهمها الوقود الحيوي
- تستخدم الكتلة الحيوية في الطهي والتدفئة والأغراض المنزلية أكثر أي الطاقة الحيوية التقليدية
- استخدام الكتلة الحيوية يرفع من الطلب على المنتجات الغذائية الطاقوية وبالتالي يساهم في رفع أسعارها ترتبط المضار البيئية للكتلة الحيوية في اتباع الطرق غير الرشيدة للاستغلال.

منهجية البحث: سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للتمكن من عرض ماهية طاقة الكتلة الحيوية، وأهم أنواع الطاقة المستخلصة من الكتلة الحيوية، كما سنعتمد على المنهج الإحصائي لتبيان مكانة الكتلة الحيوية ضمن المصادر المتجددة وضمن إجمالي المصادر وكذا التعرض لتطور إنتاج الكتلة الحيوية.

أولا: ماهية طاقة الكتلة الحيوية والوقود الحيوي

1) **تعريف طاقة الكتلة الحيوية:**

تقسم منظمة الأغذية والزراعة أنواع الوقود البيولوجي (الحيوي) بحسب مصدر الكتلة البيولوجية المستخدمة في الإنتاج - سواء كانت غابات، مواد زراعية أو منزلية- وبحسب نوع المنتجات. لذلك فإن الطاقة الكتلة الحيوية تشمل الوقود الخشبي، الوقود الزراعي والمنتجات الثانوية المنزلية، وتنقسم كل واحدة من هذه المجموعات إلى أنواع سائلة أو جامدة أو غازية يمكن استخدامها في الحصول على الحرارة أو الكهرباء أو توليد الطاقة[1]، ويمكن إدراج الاستخدامات الرئيسية للكتلة الحيوية ضمن فئتين واسعتين:

1.1. **الكتلة الحيوية التقليدية منخفضة النجاعة مثل:**

الخشب والقش والروث وغير ذلك من أنواع السماد الطبيعي (الفضلات الحيوانية) للطهي والإنارة وتدفئة الأماكن، ويستخدمها عادة السكان الأكثر فقرا في البلدان النامية وغالبا ما يجري حرق هذا النوع من الكتلة الحيوية، مما يؤدي إلى آثار سلبية خطيرة على الصحة والظروف المعيشية، وما فتىء الفحم النباتي يغدو ناقلا للطاقة الثانوية بإطراد في المناطق الريفية وتلوح في الأفق فرص لاستحداث سلاسل إنتاجية؛

2.1. تستخدم الطاقة الحيوية الحديثة عالية النجاعة مواد صلبة وسائلة وغازية:

كناقلات للطاقة الثانوية لتوليد الحرارة والكهرباء ولتوليد الحرارة والطاقة المشترك ولوقود النقل لقطاعات متنوعة، وتشمل أنواع الوقود السائل الحيوي كل من الإيثانول والديزل الحيوي للنقل على الطرقات وبعض الاستخدامات الصناعية، وتستخدم الغازات المشتقة من الكتلة الحيوية لاسيما الميثان الناتج عن المعالجة اللاهوائية للمخلفات الزراعية ومعالجة النفايات الحضرية الصلبة لتوليد الكهرباء أو الطاقة الحرارية أو كلتيهما، ويستند الإسهام الأهم لخدمات الطاقة هذه على المواد الصلبة، مثل نشارة الخشب، الحبيبات والخشب المستخلص الذي سبق استخدامه وغير ذلك، ويشمل توليد الحرارة تدفئة الاماكن والتدفئة بالمياه الساخنة، مثلما يحدث في نظم تدفئة المدن.

2) أنواع الوقود المستخلص من الكتلة الحيوية: فيما يلي إيجاز لأهم أنواع الوقود الناتج من الكتلة الحيوية[2]:

1.2. الكتلة الحيوية الصلبة:

في الأغلب تتكون من وقود التدفئة من أخشاب وفحم حجري وفضلات الحيوان وبقايا المحاصيل الغذائية، ويحتوي روث الأبقار على حوالي ثلثي الطاقة الأصلية التي استهلكها الحيوان، ويصعب من الناحية العملية استخدام هذه المواد الصلبة كوقود للمركبات ويفضل عليها الوقود السائل لاحتوائه على كثافة طاقة عالية وبالإمكان نقله وضخه بسهولة. أما حرق الخشب لأغراض الطبخ والتدفئة فهو من أكثر الأمثلة شيوعا على الكتلة الحيوية الصلبة، وهناك أكثر من ملياري شخص حول العالم يطبخون غذاءهم ويدفئون منازلهم في الشتاء يوميا باستخدام طاقة الكتلة الحيوية الصلبة، وهم بذلك يعدون المساهمين الأساسيين في عملية تغير المناخ والاحتراز الكوني والدخان الأسود الذي ينتقل من آسيا إلى الجليد القطبي ليسبب ذوبان الثلج قبل حلول فصل الصيف، وفي القرن 19 م كان الخشب وقود المحركات التي تعمل على البخار ليساهم بشكل فاعل في الثورة الصناعية، والفحم نوع آخر من أنواع الكتلة الحيوية التي أخذت بالتراكم والضغط على بعضها البعض منذ آلاف السنين، ويمكن الآن تحويل الخشب ومنتجاته إلى وقود حيوي مثل غاز الخشب (Wood gas) والميثانول أو وقود الإيثانول، ولايزال الطريق طويلا لجعل هذه المواد عملية التطبيق وقليلة الكلفة، وتجري الآن عمليات تطوير الاستفادة من أشجار الحور والصفصاف المتوفرة بكثرة وذات دورة الحياة القصيرة، وكذلك الحشائش الحولية مثل: Phalaris ; Switch Grass ونبتة Miscanthus التي لا تحتاج إلى عمليات زراعية معقدة وتتطلب كمية من النتروجين أقل مما تتطلبه المحاصيل الحقلية. لقد بينت التجارب الأولية أن حرق هذه الكتل الحيوية ينتج كمية وفيرة من الطاقة الكهربائية تقدر بـ 17,4 مليون جول لكل كغ، وأن كمية الكحول المنتجة من سليلوز أشجار الحور والصفصاف يعادل 5,2 كغ لكل كغ من السليلوز (أي حوالي 60 غالون للطن) وكما يمكن تحويل الكتلة الحيوية الصلبة إلى غاز الخشب يمكن أيضا تحويلها إلى الغاز الحيوي (Biogas).

2.2. لغاز الحيوي:

هذا الغاز يمكن إنتاجه بسهولة من النفايات ولاسيما نفايات مصانع الورق والسكر ومن المياه الثقيلة (مياه الصرف الصحي) وروث الحيوانات.....، ويتم إنتاجه الآن بتحويل محطات معالجة الصرف الصحي إلى مصانع بيوغاز حيث يستخلص الميثان وتبقى مخلفات صلبة يستفاد منها كسماد عضوي لا يضر التربة ولا البيئة، والطريقة البديلة لإنتاج البيوغاز تتم من خلال أنظمة معالجة متطورة لمياه الصرف الصحي بما يسمى المعالجة الميكانيكية البيولوجية، ويتم من خلالها استخلاص العناصر القابلة للتدوير في مياه الصرف المنزلية وتعالج الأجزاء التي يمكن تحليلها بيولوجيا بمخمرات لاهوائية، والغاز الحيوي كطاقة متجددة هو بيوغاز معالج ليعطي خواص الغاز الطبيعي وأصبح الآن قابلا للتوزيع إلى الأسواق من خلال شبكات توزيع بديلة.

3.2. الوقود الحيوي السائل:

وهو إما كحول حيوي كالإيثانول أو زيت حيوي كالبيوديزل الذي تستخدمه محركات الديزل بتحوير صغير أو بلا تحوير، ويحضر من الخضروات أو نواتجها إضافة إلى دهون الحيوانات، ويذكر أن محركات الديزل صممت أصلا لتعمل على زيوت نباتية وليس زيوت أحفورية ومن محاسن هذا الوقود قلة انبعاثاته ولاسيما أول أوكسيد الكربون وبقية الهيدروكربونات، حيث يختزلها إلى أقل من 20%وتستخدم دول أوروبية نبات الذرة وسيقانه لإنتاج الإيثانول (الذي يسمى أحيانا كحول الحبوب) وهو سائل قابل للاشتعال يستخدم كوقود لمحركات الاحتراق الداخلي وخلايا الوقود النشيطة، ويعرف الكحول E85 بأنه يحتوي على 85% إيثانول و15% غازولين وحاليا يعد منتجا تجاريا. أما البيوثانول فقد طور ليكون بديلا للإيثانول وهناك انتقادات متصاعدة الحدة ضد الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية من ناحية الأمن الغذائي والأثر البيئي.

ثانيا: اقتصاديات طاقة الكتلة الحيوية

1) طاقة الكتلة الحيوية مورد هام للطاقة:

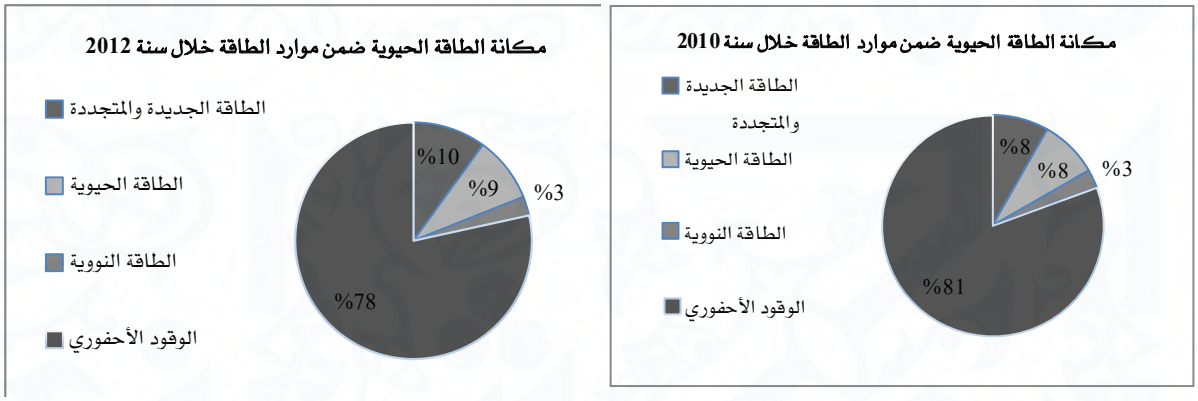
1.1. مكانة الطاقة الحيوية ضمن موارد الطاقة الأخرى:

تساهم الكتلة الحيوية بأكثر من 10% من إنتاج الطاقة الأولية في العالم، وبلغ إجمالي الإنتاج سنة 2013 حوالي 56.6 إكساجول أي ما يعادل 1.35 مليار طن مكافئ نفط تمثل الكتلة الحيوية التقليدية حوالي 60% من حجم الإنتاج الإجمالي يستهلك معظمها في الدول النامية حيث تعتمد حوالي 500 مليون أسرة في هذه الدول على الكتلة الحيوية الصلبة لتغطية احتياجاتها الحرارية (التدفئة والطبخ) فيما تعتمد 25 مليون أسرة على الغاز الحيوي، أما 40% فتمثل الكتلة الحيوية التجارية والتي يستهلك معظمها في الدول الصناعية.

كما تمثل الكتلة الحيوية أهم مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي حيث بلغت مساهمتها حوالي 10% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة عالميا و50% من مساهمة الطاقات المتجددة معظمها من الكتلة

الحيوية التقليدية، مع الإشارة إلى ارتفاع نسبة مساهمة الكتلة الحيوية التقليدية من 13% سنة 2006 إلى 09% سنة 2013 مقابل زيادة مساهمة الكتلة الحيوية التجارية التي ارتفعت من أكثر 0.3% سنة 2006 إلى أكثر من 0.8% خلال سنة 2013[3]، والشكل الموالي يوضح تطور مكانة الطاقة الحيوية ضمن موارد الطاقة الأخرى:

الشكل 01: تطور الاعتماد على طاقة الكتلة الحيوية خلال سنتي 2010، 2012 ومكانتها ضمن الموارد الأخرى:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- *REN21, Rapport Mondial 2012 : Sur les énergies renouvelables, UNEP, Paris, France, 2012,P :12*

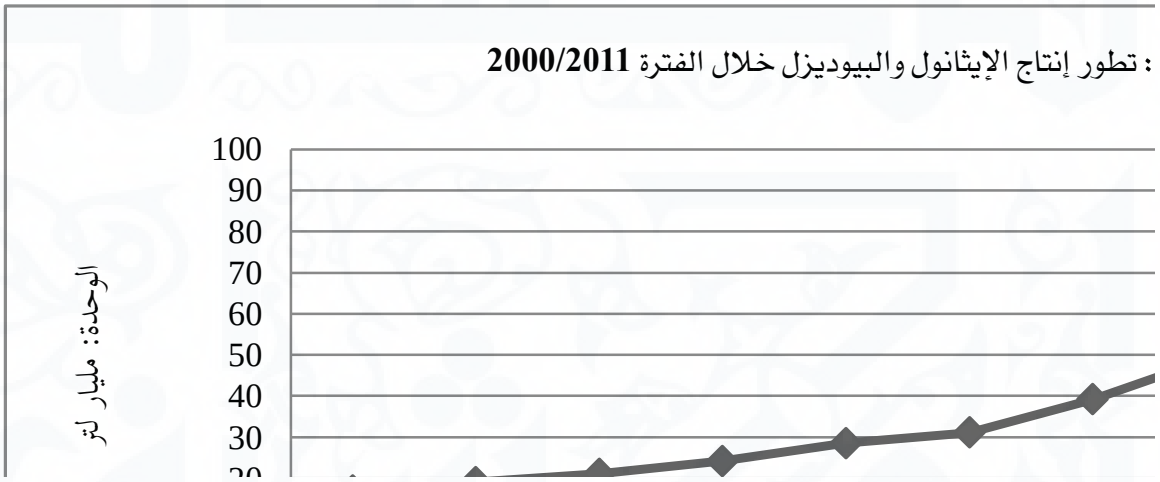
– فاتح بن نونة، كفاءة الوقود الحيوي كتثمين لطاقة الكتلة الحيوية، **الملتقى الدولي الثاني حول: الطاقات البديلة :خيارات التحول وتحديات الانتقال**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، أيام 19/18 نوفمبر 2014، ص 06

2.1. إنتاج الوقود الحيوي:

يصنف إنتاج الوقود الحيوي استنادا إلى أجيال متتابعة في إطار التطوير المستمر وصلت إلى أربعة أجيال، ويشكل الجيلان الأول والثاني معا ما نسبته 90% من الإنتاج الكلي للوقود الحيوي المتداول حتى عام 2010، وقد دخل بالفعل الجيل الأول منها طور الإنتاج الاقتصادي الواسع ويساهم في الشطر الأكبر من التجارة الدولية للوقود الحيوي وهو يعتمد على العديد من المحاصيل الزراعية والزيتية وثمار الأشجار، يتم معالجتها وتنقيتها في إطار من التقنيات المتاحة، وتتركز منتجاته الأساسية في البيوإيثانول (أو الإيثانول الحيوي) ويستخرج من جميع المحاصيل السكرية والنشوية (الحبوب) مثل قصب السكر والبنجر (الشمندر) والذرة والقمح والشعير والبطاطس وغيرها، والبيوديزل (الديزل الحيوي) ويستخرج من المحاصيل الزيتية مثل دوار الشمس وفول الصويا وبذور اللفت وزيت النخيل وزيت جوز الهند والخروع وثمار أشجار الجاتروفا والبونغاميا وغيرها، إضافة إلى منتجات أخرى مثل البيوغاز والميثانول والبيوتانول وغيرها، تمثل مجتمعة نحو 10% من الإنتاج الكلي للوقود الحيوي. يلحق الجيل الثاني بالأول في خطوات بطيئة على نطاق الأسواق، ويعتمد على إنتاج الوقود من المخلفات النباتية والطحالب، وتتجه بالفعل العديد من استثمارات البحث والتطوير في الدول المتقدمة وبعض الدول الصاعدة إلى الجيل الثاني، ورغم تأخر مقومات ترويجه اقتصاديا فمن المتوقع أن يساهم هذا الجيل في العرض العالمي للطاقة بدءا من عام 2020، أما الجيلان الثالث والرابع فالمرحلة لم تزل قيد التجريب والاستخدام التجاري غير متاح حاليا، ويعتمدان

على التطور المستمر في مجالات الهندسة الوراثية والكيمياء الحيوية بغرض تلافي نقائص الأجيال السابقة المتعلقة بنمط تخصيص الموارد وبالتكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذا التخصيص[4]، والشكل الموالي يوضح تطور إنتاج الإيثانول والبيوديزل خلال الفترة 2011/2000:

: تطور إنتاج الإيثانول والبيوديزل خلال الفترة 2000/2011



***Ressource** : REN21, Rapport Mondial 2012 : Sur les énergies renouvelables,OPCIT, P :15*

و تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإمدادات من الكتلة الحيوية الأولية للطاقة الحيوية الحديثة يبلغ 11,3 إكسغل/سنويا، وتناهز الطاقة الثانوية المقدمة للاستخدام النهائي للمستهلكين زهاء 6,6 إكسغل/سنويا. علاوة على ذلك فإن قطاع الصناعة مثل صناعات لباب الأخشاب والورق والحراجة والأغذية تستهلك نحو 7,7 إكسغل من الكتلة الحيوية سنويا، تستخدم أساسا مصدرا لبخار العمليات الصناعية[5]، والجدول الموالي يوضح النسب المئوية لمساهمة كل مصدر من مصادر الطاقة الحيوية في إنتاج الطاقة عالميا لسنة 2011:

الجدول 01: نسبة مساهمة كل مصدر من مصادر الطاقة الحيوية في إنتاج الطاقة عالميا لسنة 2011 (%):

حطب	فحم نباتي	مخلفات حراجية	كحول أسود	مخلفات صناعية خشبية	أخشاب مستدرة	منتجات زراعية			المخلفات الصلبة للعواصم وغاز مدافن القمامة
						منتجات ثانوية حيوانية	منتجات ثانوية زراعية	محاصيل الطاقة	
67	7	1	1	5	6	3	4	3	3

المصدر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC، وحدة الدعم الفني للفريق العامل الثالث معهد Potsdam لبحوث تأثير المناخ، مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ، دار النشر Cambridge UniversityPress، 2011، ص 46

2) **تطور استخدام الطاقة الحيوية:**

لقد ارتفع استخدام الطاقة الحيوية بين عامي 1990-2008 بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 1,5% فيما يتعلق بالكتلة الحيوية الصلبة، بينما زاد استخدام الكتلة الحيوية للوسائط الثانوية من السوائل بمعدل 12,1 والغازات بمعدل 15,4، ونتيجة لذلك بلغ نصيب الوقود الحيوي في صناعة النقل عالميا 2% سنة 2008، وزاد إنتاج الإيثانول بمقدار 10% والديزل الحيوي بمعدل 9% عام 2009 أي 90 مليار لتر، وبذلك تكون مساهمة الوقود الحيوي 3% تقريبا في قطاع النقل عام 2009، وأدت السياسات الحكومية في عدة بلدان إلى زيادة بمقدار خمسة أضعاف في

إنتاج الوقود الحيوي عالميا خلال الفترة 2000-2008 حيث ساهمت طاقة الكتلة الحيوية بما يمثل 1% من إنتاج العالم من الكهرباء وهو ضعف ما أنتج منذ عام 1990[6]. ورغم ذلك من المرجح أن يظل نصيب الوقود الحيوي السائل من سوق الطاقة الإجمالي محدودا حيث نجد الإيثانول الأمريكي مثلا يمثل 54,6% من الإنتاج العالمي لعام 2010 فيما لا يساهم إلا بأقل من 8% من الاستهلاك الامريكي للبنزين في الوقت الذي يوجه لإنتاجه نحو 30٪ من محصول الذرة الأمريكي (النقي)، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الذرة لأكثر من 60% ما بين عامي 2005-2007، وباستثناء البرازيل فمن المتوقع ألا يساهم الوقود الحيوي إلا بنسبة ضئيلة في تحسين أمن الطاقة[7].

ثالثا: إنتاج الوقود الحيوي وأهم القضايا التي يثيرها

لإنتاج الطاقة الحيوية خاصة الوقود الحيوي السائل والغازي آثار معقدة تتداخل مع النظم الاجتماعية والبيئية الأخرى، وتتباين بواعث القلق للاعتماد على طاقة الكتلة الحيوية ولعل أهمها حينما تنتج الكتلة الحيوية لأغراض الطاقة مفضلة في ذلك على تلبية الاحتياجات الغذائية وغيرها من متطلبات الزراعة وتربية المواشي، ولعل أهم القضايا المطروحة عن الاعتماد على هذا النوع من الطاقات نجد:

1) الاشتباك بين ملف الطاقة وملف الغذاء:

في إطار تحول العديد من المحاصيل الزراعية من مصدر للغذاء إلى مصدر للوقود أي من غذاء للإنسان إلى غذاء للآلة حيث نجد كمثال الولايات المتحدة الامريكية قد وجهت ثلث إنتاجها من الذرة لإنتاج الإيثانول، فيما يوجه الاتحاد الأوروبي نصف إنتاجه من الزيوت النباتية إلى إنتاج البيوديزل خلال العقد الاول من الألفية الثانية، هذا ما يلقي الضوء على تأثير الوقود الحيوي في الأمن الغذائي والذي تتجاوز مساهمته في تحقيق أمن الطاقة. من المفترض أن يؤدي إنتاج الوقود الحيوي من القطاع الزراعي على المدى الطويل إلى المساعدة في ضمان الأمن الغذائي حيث يتوقع أن يؤدي ارتفاع الطلب على مدخلاته الزراعية إلى دفع المنتجين في التوسع في النشاط والمزيد من توفير فرص التشغيل، بما يحقق النهوض بالمجتمعات الزراعية وزيادة دخول المزارعين وبخاصة في الدول النامية. غير أنه في المدى القصير قد سجل تأثر كل من مستهلكي ومنتجي الغذاء –وبخاصة صغار المزارعين- بارتفاع أسعار الغذاء بفعل العديد من العوامل يأتي ضمنها الارتفاع المستمر في الطلب على الوقود الحيوي حيث يستخدم سنة 2009 عالميا ما حصته 7% من الحبوب الخشنة (يتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 12% بحلول سنة 2018) و9% من استخدام الزيوت النباتية (يتوقع أن تصبح 20% سنة 2018) و2% من الأراضي المحصولية العالمية (يتوقع ارتفاع هذه النسبة إلى 4% سنة 2030)[8]، وبخاصة على الدول المنخرطة في إنتاجه مثل: الصين، الهند، البرازيل والبنغلاديش.

إن الاستخدام المتزايد للمنتجات الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي يعد عاملا ضمن العديد من العوامل وراء ارتفاع أسعار السلع الزرا عية (من بينها زيادة أسعار الطاقة، الطلب المتزايد على الغذاء، تغير نمط الاستهلاك، انخفاض المخزون في أهم الدول المصدرة للحبوب والتقلبات المناخية والمضاربة...) ومن المتوقع أن يظل الوقود الحيوي يمارس تأثيرا ضاغطا على الأمن الغذائي، ويظل عنصرا مؤثرا في الأسواق الزراعية خلال الحقبة المقبلة، حيث ستتأثر كل البلدان بنمو الطلب على الوقود الحيوي بصرف النظر عن مساهمتها في نمو إنتاجه، وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب التحديد الكمي الدقيق لمساهمة الوقود الحيوي السائل في ارتفاع أسعار السلع الزراعية الأساسية، حيث يظهر التباين الشديد في التقديرات المرتبطة بمدى مساهمته في رفع أسعار الغذاء فحسب وزارة الزراعة الأمريكية تصل مساهمته إلى 3% ولكن بحسب المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ترتفع النسبة إلى 30% وهذا وفقا لتقديرات سنة 2008، إلا أنه من المتوقع مع استمرار تزايد الطلب على المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي السائل أن يسهم هذا التزايد في ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة تتراوح ما بين 12-15% حتى عام 2017[9].

2) مدى مساهمة الوقود الحيوي في الأمن الطاقوي:

ازداد إنتاج الوقود الحيوي خاصة بالنسبة للإيثانول والديزل الحيوي المستخدم في قطاع النقل بمقدار ثلاثة أمثال ما كان عليه منذ سنة 2000، ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى خلال العقد المقبل، جاء الجانب الأكبر من هذه الزيادة بفعل سياسات الدعم في البلدان المتقدمة التي تسعى من أجل التخفيف من حدة تغير المناخ وتعزيز الأمن الطاقوي، ولكن مساهمة الوقود الحيوي في الأمن الطاقوي لحد الساعة تبقى محدودة لأن أنواع الوقود الحيوي السائلة مازالت تمثل جانبا ضئيلا من استهلاك الطاقة –نحو 1,5% من مجموع الوقود المستخدم في النقل البري سنة 2008 ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 5% سنة 2030 بينما تشير تقديرات المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية إلى أن هذا الرقم يمكن أن يصل إلى 8% بحلول سنة 2050 تبعا للسياسات المطبقة والتكنولوجيات المستخدمة و0,2% من مجموع استهلاك الطاقة لسنة 2008-[10]وبحسب وكالة الطاقة الدولية سيكون الوقود الحيوي رابع أكبر مساهم في مصادر الطاقة خلال العقدين المقبلين بمعدل استهلاك يصل إلى 1800 مليون طن سنويا مقابل 5000 مليون طن لكل من النفط والفحم، و3800 مليون طن للغاز و1000 مليون طن للطاقة النووية ولن تتجاوز مساهمة جميع مصادر الطاقة المتجددة الأخرى خلال الفترة نفسها أكثر من 400 مليون طن[11]. وبالرغم من ذلك فإن الاعتماد على الوقود الحيوي في تحقيق الأمن الطاقوي يبقى محدودا، ولعل من أهم أسباب ذلك ارتفاع تكلفته مقارنة بكلفة استخراج الوقود من النفط حيث أن إنتاج لتر من البنزين من الإيثانول تصل تكلفته إلى أكثر من 60 سنت أمريكي بينما إنتاج نفس الكمية انطلاقا من النفط بأسعاره لسنة 2011 هو 44 سنتا فقط، كما أن إنتاج الوقود الحيوي لا يزال مقتصرا على الدول المتقدمة التي تمتلك التكنولوجيا المطلوبة

لصناعته فنحو 90% من الإيثانول منتج في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وحدهما، كذلك فإن البنية التحتية المؤهلة لاستهلاك الوقود الحيوي لا تزال بدورها محصورة بشدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وآسيا الشرقية التي تمتلك نماذج سيارات قادرة على استهلاكه في محركاتها[12]. إضافة إلى ما سبق فإن العائد الصافي لطاقة الوقود الحيوي هو من بين الأسوأ من أنواع الطاقة البديلة ويعود بذلك بشكل أساسي إلى استهلاك الطاقة الكبير خلال العملية الزراعية- الصناعية المركبة التي تتطلبها صناعته، ويتفاوت العائد الصافي للوقود الحيوي من منطقة زراعية إلى أخرى بحسب الاختلاف في خصوبة الأراضي وأفضل عائد صافي من الإيثانول يقع في البرازيل الذي يتراوح بين 1:8 و1:10 أي أنه تقريبا ضمن الحد الأدنى المطلوب ليكون مصدرا للطاقة، لكن خارج البرازيل نسبة العائد الصافي متدنية جدا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى 1:1,8 أو حتى 1:1 في بعض الولايات (أي أن العائد الصافي هو صفر لأن الطاقة المطلوبة لتصنيع الوقود تعادل الطاقة التي يتم إنتاجها خلال العملية) كذلك يتراوح العائد الصافي للبيوديزل بين 1:1,25 و1:9، ولابد من الإشارة أن المجتمعات الصناعية الحديثة ارتكزت في نموها على مصادر الطاقة العائد الصافي لها ما بين 1:100 و1:30، كما أن عملية إنتاج الوقود الحيوي تتأثر مباشرة بارتفاع الأسعار الذي يطال النفط[13].

3) **الوقود الحيوي والتحكم في غازات الاحتباس الحراري:**

من حيث التأثير على تغير المناخ فإن للوقود الحيوي آثار متفاوتة بحسب نوع الوقود الحيوي المنتج وأنواع المواد الخام المستخدمة في عملية التصنيع وتكنولوجيا الإنتاج، وتشير التقديرات إلى أن الانبعاثات تكون في أدنى مستوياتها (10-30%) في حالة إنتاج الإيثانول من الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أعلى مستوياتها (70-90%) في حالة إنتاج الإيثانول من قصب السكر في البرازيل وكذلك في حالة إنتاج الجيل الثاني من أنواع الوقود الحيوي[14]. لهذا تدافع بعض المنظمات البيئية عن الوقود الحيوي انطلاقا من أن أحد ميزاته الرئيسية انبعاثاته الكربونية القليلة. لكن بالنظر إلى أرض الواقع فإن الوقود الحيوي قد يكون أكبر خطر يهدد البيئة العالمية على المدى البعيد، لما يسببه من تسريع إزالة الغابات والمناطق الطبيعية لتحويلها إلى أراض زراعية، فبالرغم من أن عملية استهلاك الوقود الحيوي تطلق انبعاثات كربونية أقل من استهلاك النفط أو الغاز أو الفحم ولكن الانبعاثات الناتجة عن تصنيعه بدءا من استخدام الوقود الكربوني في عملية الزراعة والتخمير لاستخراج الإيثانول، وتخزينه قبل نقله إلى أسواق الاستهلاك، قد تدحض الرأي الخاص بملاءمته للبيئة إضافة إلى ذلك فإن عملية إزالة الغابات والأراضي البرية تسبب انبعاثات كربونية أكثر بكثير مما ينتج عن استهلاك الطاقة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن إزالة المساحات الخضراء من أجل زراعة محاصيل الوقود الحيوي تتسبب بإطلاق 17 إلى 420 ضعف كمية الكربون التي يمكن توفيرها باستهلاكه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن البرازيل (أكبر منتج عالمي للوقود الحيوي) 75% من انبعاثاتها الكربونية تنتج عن عملية إزالة الغابات والأمر نفسه بالنسبة

لأندونيسيا حيث كانت غاباتها المدارية تشكل نسبة 10%من الغابات المدارية المتبقية في العالم، لكنها خسرت في الأعوام العشر الماضية نحو 60% من غاباتها لمصلحة زراعة النخيل المستخدم في استخراج الوقود الحيوي. إن المساحات الشاسعة المطلوبة دوليا لمجابهة النمو المتوقع في إنتاج هذا الوقود من الآن إلى غاية عام 2030 تتطلب 35 مليون هكتار من الأراضي وهي مساحة تعادل مجموع مساحتي فرنسا وإسبانيا معا، ويمكن تخيل التأثير الكارثي لذلك على البيئة العالمية وأسعار الغذاء[15].

خلاصة:

تتعدد مصادر الكتلة الحيوية المستخدمة في إنتاج الطاقة فمنها الغابية، الزراعية أو المنزلية، وبحسب نوع المنتجات يتنوع الوقود الحيوي الذي يمكن استخدامه للحصول على الحرارة أو الكهرباء أو توليد الطاقة. كما عرفت الطاقة المنتجة من الكتلة الحيوية ارتفاعا في جانبها التجاري خلال الفترة 2006-2013 إلى حوالي ثلاثة أضعاف، بعكس الكتلة الحيوية التقليدية التي تراجع استخدامها لنفس الفترة من 13% إلى 09%، عموما فإن استخدام الطاقة الحيوية عرف نموا سنويا بلغ 1,5% خلال الفترة 1990-2008 إذ ارتفع إنتاج الوقود الحيوي خاصة الإيثانول والديزل الحيوي المستخدم في قطاع النقل بمقدار ثلاثة أمثال ما كان عليه منذ سنة 2000، بالإضافة إلى ذلك فإن وضعية البلدان بالنسبة إلى هذا النوع من مصادر الطاقة تختلف من بلد إلى آخر، إذ نجد أن البرازيل تحتل الريادة في هذا المجال خاصة بالنسبة لإنتاج الوقود الحيوي.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والتطرق إلى عدة جوانب ذات الصلة فإنه يمكن لنا الإجابة على الفرضيات الموضوعة في بداية البحث كما يلي:

- تساهم الكتلة الحيوية بأكثر من 10% من إنتاج الطاقة الأولية في العالم، وبلغ نصيب الوقود الحيوي في صناعة النقل عالميا ما نسبته 03% سنة 2009، وفي إنتاج الكهرباء نسبة 01% خلال سنة 2008 وهو ضعف ما أنتج سنة 1990؛
- بالرغم من أن طاقة الكتلة الحيوية التجارية أقل من الطاقة الحيوية التقليدية إلا أن استخدامها يعرف نموا بمعدلات أكبر؛
- تساهم الكتلة الحيوية الناتجة عن منتجات غذائية في رفع أسعارها إذ أن توجيه 30% من محصول الذرة الأمريكي لإنتاج البنزين ساهم في رفع أسعار الذرة لأكثر من 60% ما بين عامي 2005-2007؛
- يسبب الوقود الحيوي انبعاثات كربونية أقل من الوقود الأحفوري، ولكن المضار البيئية قد تكون خطيرة إذا اعتمد إنتاج الوقود الحيوي على استغلال المنتجات الغابية وبالتالي قد يرفع من احتمال إزالة الغابات والأراضي البرية.

كما تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها في:

- يعتمد تطور استخدام الوقود الحيوي على مدى القدرة على تطوير كفاءة الإنتاج من الجيلين الثالث والرابع؛
- يظل الاعتماد على الوقود الحيوي رهينا لتدنية تكلفة الإنتاج، إذ أن إنتاج لتر من البنزين من الإيثانول يكلف 60 سنتا فيما أن إنتاج نفس الحجم انطلاقا من النفط بأسعاره لسنة 2011 تكلف 44 سنتا فقط؛
- قد ترتفع نجاعة الوقود الحيوي بيئيا إذا تم الاعتماد على إنتاجه من النفايات المنزلية والفضلات الحيوانية، فيما قد يتسبب بمضار بيئية خطيرة إذا اعتمد على مواد غذائية أو علفية أو منتجات غذائية.

إن تجنب الآثار السلبية المحتملة للاعتماد على الكتلة الحيوية كمصدر للطاقة يتطلب اتخاذ عدة إجراءات، نقترح بعضا منها فيما يلي:

- لابد من ترشيد استخدام المنتجات في إنتاج الوقود الحيوي عن طريق تشجيع التوجه نحو المصادر الأقل ضررا للبيئة بالاعتماد على تخفيض الضرائب ومنح الإعانات؛
- لحماية الغابات والأراضي الزراعية من الاستغلال السيء لابد من سن تشريعات تعمل على كبح إزالة المناطق الخضراء وتشجيع زراعة منتجات الوقود الحيوي في المناطق القاحلة والأراضي البور؛
- يعتمد تطوير نوعية الوقود الحيوي ورفع نجاعته مع تخفيض تكلفته على نتائج الأبحاث، لهذا لابد من تشجيع البحث العلمي في هذا المجال.

المراجع والإحالات:

1. موقع صندوق النقد العربي www.amf.org./ar/jointrep(30: 11 ; 31/03/2014) .
2. محمد الشيخلي، **الطاقة المتجددة...حقائق وآفاق تطبيقية**، مجلة الغدير، ص18، راجع الموقع الالكتروني: www.e-marifah.net.www.sndl1.arn.dz(27: 16 ; 01/04/2014)
3. فاتح بن ثونة، **كفاءة الوقودالحيوي كتثمين لطاقة الكتلة الحيوية**، الملتقى الدولي الثاني حول: الطاقات البديلة :خيارات التحول وتحديات الانتقال، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، أيام 18/19 نوفمبر 2014، ص 06.
4. دينا جلال، **إنتاج الوقود الحيوي في إطار الاقتصاد العالمي مع إشارة خاصة للحالة المصرية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 64/63، صيف وخريف 2013، ص ص 36- 37، الموقع الالكتروني: www.e-marifah.net.www.sndl1.arn.dz(27: 16 ; 01/04/2014)
5. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC، وحدة الدعم الفني للفريق العامل الثالث معهد Potsdam لبحوث تأثير المناخ، **مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ**، دار النشر Cambridge UniversityPress، 2011، ص 46.
6. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC، **مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ**، نفس المرجع، ص 57.
7. دينا جلال، **إنتاج الوقود الحيوي في إطار الاقتصاد العالمي مع إشارة خاصة للحالة المصرية**، مرجع سبق ذكره، ص48.
8. منظمة الفاو، **إطعام العالم 2050**، روما 12- 13 أكتوبر 2009، ص 03 راجع الموقع الالكتروني:www.FAO.org41: 17 ; 24/04/2014) .
9. دينا جلال، **إنتاج الوقود الحيوي في إطار الاقتصاد العالمي مع إشارة خاصة للحالة المصرية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 47- 48.
10. www.FAO.org (24/04/2011 ; 17 :54) .
11. طوني الصغبيني، **الأزمة الأخيرة: معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011، ص103.
12. طوني الصغبيني، **الأزمة الأخيرة: معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية**، نفس المرجع، ص 104.
13. طوني الصغبيني، **الأزمة الأخيرة: معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية**، نفس المرجع، ص 109.
14. www.FAO.org(54: 17 ; 24/04/2011) .
15. طوني الصغبيني، **الأزمة الأخيرة: معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية**، مرجع سبق ذكره، ص 108.

الأنظمة التجزيئية السوقية كأداة لتسهيل فهم المنظمة لزبائنها

أ. قاطر فارس

جامعة العربي التبسي – تبسة / الجزائر

Fares.gater@gmail.com

Systems of market segmentation as a tool to facilitate the understanding of the organization to its customers

GATER Fares

University larbi tebessi algeria

Received:22 Apr 2016 *Accepted: 28 Oct 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص :

تعتبر عملية تقسيم الأسواق من العمليات الأساسية لصياغة استراتيجية تسويقية ناجحة، تتم هذه العملية بناءً على فهم دقيق للمستهلك وسلوكه، ولأهمية هذه العملية تقوم منظمات خاصة بإعداد نماذج لأنظمة تقسيمة، تقسم المكان المستهدف إلى قطاعات سوقية بناءً على معايير معينة.

تمكن هذه الأنظمة المنظمات التي تريد خدمة هذه القطاعات، من استغلال الوقت وفهم أسواقها جيدا، وهذه الورقة البحثية تساعد في فهم بنية أشهر نظامين تقسيمين في الولايات المتحدة، وكيفية الاستفادة منه.

الكلمات المفتاحية : تقسيم السوق، استراتيجية، نظام تقسيمي، نظام فالس، نظام بريزم.

رموز jel: *M310*

Abstract*:*

The market segmentation is considered a fundamental operating process for formulating a successful marketing strategy, this process is based on a thorough understanding of consumer behavior, the extreme importance of this operation has made private organizations prepare models for systems partition which divides the target market sections based on certain criteria.

These systems enable the organizations that want to serve these sectors, to save time and better understand their markets, this research paper will help in the comprehension of the structure of two of the most famous segmentation systems the United States, and how to take advantage of it.

Key Words: *market segmentation, strategy, segmentation system, VALS system, PRISM system.*

(JEL) Classification : *M310*

تمهيد:

تظهر أهمية هذه الورقة البحثية من خلال إظهار أهمية الأنظمة التقسيمية الجاهزة، في تسهيل عمل المنظمات في فهم واستهداف زبائنها وتلبية حاجاتهم ورغباتهم، لتحقيق أهدافها.

وسوف نستعرض ذلك من خلال مقدمة نظرية حول عملية تقسيم الأسواق، ثم استعراض لاثنين من أهم الأنظمة التقسيمية في الولايات المتحدة، لفهم بنية هذه الأنظمة، وطريقة عملها، وكيفية الاستفادة منها في بناء أنظمة في الجزائر، تساعد المنظمات العاملة بها على فهم الزبائن، وتحسين وتركيز الخدمات المقدمة لهم، وتلبية حاجاتهم ورغباتهم بأحسن الطرق، لزيادة رفاهيتهم.

أولا. تقسيم السوق[1]:

إن عملية تقسيم السوق عملية جوهرية في صياغة الاستراتيجية التسويقية، وتعرف بأنها عملية تقطيع السوق إلى قطاعات متجانسة يسهل التعامل معها من طرف المنظمة، أو تجميع الزبائن الذين تتوقع منهم المنظمة استجابة متشابهة لمجهوداتها التسويقية .

وحتى تنجح عملية التقسيم، لابد من توفر مجموعة من الشروط في القطع الناتجة، أهمها: التباين في الخارج، التجانس في الداخل، سهولة الوصول إليها، الحجم المربح وأخيرا الملاءمة مع أهداف وموارد المنظمة.

وتتم عملية التجزئة عبر طورين أساسين، أولهما كشف القطع السوقية، عبر تعريف سوق المنظمة وطريقة عملها، ثم تحديد صانعي القرارات ومستوى الصفقات التي تتم على مستواه، ثم تأتي عملية التجزئة عن طريق التقطيع أو التجميع، والطور الثاني يتمثل في تقييم واختيار القطع الجيدة

ومن خلال ذلك تعمل المنظمة على اكتشاف الفرص الموجودة في هاته القطع السوقية ومحاولة استغلالها.

توجد طريقتان لإجراء عملية التقسيم، الأولى استنتاجية تعتمد على مجموعة من التصنيفات الجغرافية والديموغرافية، والتصنيفات الصناعية وأهمها نظامي الفالس والبريزم، أما الثانية فتعتمد على مجموعة من الدراسات الخاصة التي تعالج حالات سوقية خاصة.

وتعتمد عملية التقسيم على مجموعة من الأبعاد، تقسم حسب ترتيب استعمالها في عملية التجزئة إلى أبعاد مؤهلة، تحدد وجود الزبون في السوق، وأبعاد حاسمة، تؤثر على شراء الزبون لمنتج بعينه.

تتعدد وتتنوع الأبعاد المستعملة في عملية التجزئة، لكن يمكن حصرها في أربع مجموعات أساسية: جغرافية، ديمغرافية، نفسية وسلوكية .

وبعد إجراء عملية التجزئة، تستطيع المنظمة تفعيل نشاطها التسويقي والمساعدة على خفض الهدر في الجهود التسويقية وتركيزها، من خلال عمليات استهداف القطاعات التي تستطيع المنظمة خدمتها وتحقيق أهدافها من خلالها، وتعمل على رسم صورة متقدمة لمنتجها في ذهن المستهلك على منتجات المنافسين، من خلال عملية التموضع، الأمر الذي يساعد على إعداد مزيج تسويقي فعال ومناسب وتنفيذه بأكثر فعالية.

ثانيا. الأنظمـــة التجزيئية الجاهـــزة:

تستعمل العديد من المنظمات برامج تقسيمية جاهزة لمعرفة زبائنها، ومعرفة أماكن تواجدهم، فتستطيع بذلك أن تعرف دائرة نشاطها. وبعضها تحاول دمج البيانات الجغرافية مع أخرى ديموغرافية، للحصول على معرفة أدق وأشمل للقطع التي تحاول العمل من خلالها.

1. نظام البريزم "THE PRIZM SYSTEM"[2]:

يعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة الجيوديموغرافية الشائعة، حيث يقسم أكثر من نصف مليون حي سكني في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 15 مجموعة متميزة و66 قطعة سوقية، تتميز كل منها بأسلوب حياة متميز، تدعى عناقيد البريزم.

يعتمد نظام البريزم على تقسيم الأحياء حسب طريقة عيشها، على مبدأ يمكن تشبيهه بالمثل القائل أن "الطيور على أشكالها تقع".

- الناس الذين يملكون خلفيات ثقافية متماثلة، حاجات ووجهات نظر متماثلة يميلون للعيش مع بعضهم البعض؛
- العائلات الصغيرة تختار الأحياء الراقية بعض الشيء، بينما العائلات ذات الحجم الأكبر فهي تختار الضواحي لأنها توفر إسكان أرخص، تسوق أسهل وأرخص .

تم إنجاز هذا النظام من طرف شركة "كلاريتاس Claritas"، التي تعتبر شركة معلومات تسويقية، تهتم بالمساعدة على فهم تركيبة أسواق الاستهلاك والأعمال، وتوفير برامج استهداف تسويقية قابلة للقياس، وكذلك أدوات قياس.

منذ سنة 1971 كانت هذه الشركة المصدر البارز والأكثر دقة، والذي يوفر معلومات أكثر حداثة فيما يتعلق بالسكان، السلوك، الاستهلاك، الإنفاق والأعمال التجارية ضمن أي منطقة سكانية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعمل الشركة على تزويد المنظمات المهتمة بمعلومات أساسية كـ:

بيانات تجزئة السوق؛ بيانات ديموغرافية ؛ بيانات المستهلك التسويقية ؛ أدوات تحليل تسويقية ؛ تطبيقات ديموغرافية للسوق؛ خبرات تسويق إستراتيجية.

بمعنى أن الشركة تعمل على تزويد زبائنها بما من شأنه أن يساعدها على فحص القطع السوقية، واقتناص الفرص الأكثر ربحية.

بالإضافة إلى أنها تزودهم: ببرامج سكانية؛ تحليل لأسواق المستهلك؛ معلومات حول الأسواق المتخصصة.

يعتمد هذه النظام على معلومات الإحصاء العام، مضافا إليها قواعد بيانات أخرى، من أجل تحديد أوصاف القطع السوقية. فيعتمد عند إنشائه لهذه العناقيد على تسعة وثلاثين عاملا، يمكن جمعها في خمسة مجموعات كبيرة، على النحو التالي: التعليم والرفاهية؛ دورة حياة العائلة؛ مكان العيش؛ الجنس والانتماء العرقي؛ القابلية للحركة.

فنظام البريزم يقسم السكان البالغين الأمريكيين إلى 66 قطعة منفصلة أو عنقود، حسب نظام وطريقة حياتها، ويرتبها ترتيبا اقتصاديا واجتماعيا. وتتكون كل قطعة أو عنقود من مجموعة من الأحياء السكانية، التي يمكن تمييز الواحد منها عن الآخر عبر "رمز بريدي ZIP CODE" مختلف.

ثم يقوم بتسميتها تسمية مميزة لتمييزها عن القطع الأخرى، يمكن أن تعكس الصفة الأهم في هذه القطع السوقية.

فسكان كل عنقود أو قطعة معينة يميلون إلى عيش حياة متماثلة، قيادة سيارات متماثلة، لهم وظائف متشابهة، قراءة منشورات متشابهة ، وقد تم خلال السنوات الأخيرة إضافة أربعة عناقيد جديدة لهذا النظام. وتعمل الشركة المالكة لهذا النظام على تجديد بياناته سنويا، حتى يستطيع أن يعكس الوضع القائم بدقة أكبر.

فالمنظمات يمكن أن تصنف القطع السوقية التي تريد استهدافها ثم تحدد على الخريطة أماكن تركزها. كما يمكنها أيضا تمييز مناطق جغرافية معينة تريد اختراقها، فمن خلال هذه الخرائط يمكنهم معرفة تركيبتها.

على سبيل المثال، يضع نظام البريزم القطع السوقية التالية في الرمز البريدي 90210، الذي يمثل بيفيرلي هيلز في كاليفورنيا، والتي تظهر في الجدول رقم: 01 .

ونجد أيضا أنا الصنف الأول الموسوم بأملاك ذوو الدماء الزرقاء، يتميز بأنه يحوي الزبائن ذوو صفات خاصة، نذكر منها ما يلي: النخبة؛ العائلات الغنية جدا؛ • أعمار تتراوح بين 45 و64؛ عمال محترفون.

وتمثل هذه القطعة نسبة 1.2 % من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الغالب يحب أفراد هذه القطعة السوقية أشياء متماثلة نذكر منها:

- الإقامة في النوادي الصحية؛
- زيارة أوروبا الشرقية؛
- شراء الموسيقى الكلاسيكية؛
- قراءة المنشورات الاقتصادية مثل منشورات "الوول ستريت WALL STREET".

يمكن أن نشبه نظام البريزم بألبوم صور، فكل قطاع سوقي له صفحاته الخاصة التي تعرض لمحات أو لقطات منه، نستطيع من خلاله معرفة الميزات الديموغرافية، التفضيلات والسلوكيات الاستهلاكية الخاصة بكل قطعة.

فالمنظمات تستطيع من خلاله أن توجه الحملات التسويقية والاستراتيجيات الإعلامية الموجهة للقطع المستهدفة، وذلك من خلال الإجابات التي توفرها على التساؤلات التالية حول مكونات القطع:

- ماذا يحبون؟
- أين يمكن أن نجدهم؟
- كيف يمكن أن نصل إليهم؟

وقد استعملت أكثر من 20 000 شركة نظام البريزم منذ إنشائه، لتمييز قطعها السوقية لأغراض تسويقية. وقد وجدت بعض المنظمات فائدة أكبر في دمج معلومات البريزم مع بحوثها واستطلاعاتها السوقية الخاصة.

2. نظام الفالس "SRI's Values and Life Styles classification system VALS"[3]:

تم تطوير هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل "آرنولد ميتشيل ARNOLD MITCHELL" لصالح "معهد ستانفورد للبحوث THE STANFORD RESEARCH INSTITUTE" من أجل توضيح القيم وأساليب الحياة الأمريكية في السبعينات من القرن العشرين، وأعلن كمنتج دولي في 1978، وأعلن عنه كواحد من عشرة أقوى بحوث تسويقية في الثمانينيات.

وقد تم بناء هذا النظام اعتمادا على عينة شملت 2713 فرد، أجابوا على 800 سؤال، تم خلالها تصنيف الشعب الأمريكي إلى 08 مجموعات حسب أسلوب الحياة.

وقد قرر الخبراء العاملين في هذا المشروع، تقسيم المستهلكين على أساس الميزات الشخصية بدلا من القيم الاجتماعية التي كانت مستعملة، والتي يمكن تتبدل مع الوقت.

فأصبح بإمكان نظام الفالس وباستعمال علم النفس، تحليل وتوقع تفضيلات المستهلكين واختياراتهم أن يقدم صورة واضحة للصلة الموجودة بين ميزات الشخصية وسلوك الشراء.

فالفالس حسب صانعيه أداة تسويقية واستشارية، تساعد المنظمات على التطور وتنفيذ استراتيجياتهم بفعالية أكبر.

حيث يعمل على إظهار الفرص الحالية والمستقبلية المتوفرة في سوق المستهلك، على أساس ميزات الشخصية التي تقود سلوك المستهلك.

ويمكن استعمال الفالس في كل مراحل العملية التسويقية، ابتداءً من مرحلة تطوير المنتجات وإدخال المنتجات إلى الأسواق، ووصولا إلى إعداد وتنفيذ استراتيجيات الإعلان والاتصال.

يحاول الفالس أن يعكس العالم الحقيقي، من خلال توضيح العلاقة بين مميزات الشخصية وسلوك المستهلك، حيث يستعمل علم النفس لتحليل الحركية التي تنتج عن تفضيلات واختيارات المستهلكين.

فهو لا يميز فقط اختلافات الحوافز بل يعمل على توضيح تأثير العوامل النفسية والمادية على سلوك المستهلك.

وبيانات الفالس تجدد سنويا، عبر أكثر من 80 000 عملية مسح واستطلاع تجرى لهذا الغرض.

إن نظام الفالس يقسم المستهلكين البالغين إلى 08 قطع أساسية، بالاعتماد على ردودهم على استفتاء، يعرف باستفتاء الفالس "THE VALS QUESTIONNAIRE".

ويعتمد الفالس على بعدين أساسين، على النحو التالي:

- **البعـد الأفـقي:** يمثل الحوافز الأولية؛ و
- **البعـد العمـودي:** يمثل الموارد.

ومن خلال هذين البعدين، يقسم الفالس المجتمع إلى 08 مجموعات أساسية، يمكن للشكل رقم 01، أن يوضح ذلك.

هذا النظام يسمح للمنظمات بـ:

- تمييز القطع التي تريد استهدافها؛
- كشف ماذا يريد أفراد القطع شراءه، وكيف يتم فعل ذلك؛
- تحديد مكان تواجد القطعة المستهدفة؛ و
- تحديد كيفية الاتصال مع القطع المستهدفة.

وتوجد 6 نسخ أخرى لنظام الفالس تختلف عن النسخة الأمريكية، فهي تقوم بتقسيم المجتمع إلى قطاعات تتراوح بين 7 و10 قطع بدل من 08 الموجودة في النظام الأمريكي، وذلك حسب الدولة محل الدراسة، وهاته الدول هي نيجيريا، المملكة المتحدة، جمهورية الدومينيك، الصين، اليابان وفنزويلا.

المنظمة تملك أن تختار بين أكثر من 60 قطعة سوقية حسب نوع الحياة، يمكن أن توفر لها العديد من الامتيازات والخصائص الدقيقة التي تميز كل قطعة عن الأخرى، يوفرها نظام البريزم، و08 قطع سوقية أساسية يستطيع أن يوفرها نظام الفالس "VALS"، هذا الاختيار يعتمد على نوعية المنتج المقدم ونوعية السوق المستهدف، بالإضافة إلى حاجات المنظمة المستقبلية للتجزئة.

ثالثا. النتائج والآفاق:

من خلال ما سبق، يمكن أن تخلص إلى النتائج التالية:

1. عملية التقسيم السوقية من أهم العمليات في صياغة الاستراتيجية التسويقية الناجحة.
2. إن وجود أنظمة تقسيمية جاهدة تساهم بفعالية في استعمال وقت وجهد المنظمة بفعالية.
3. تقدم الأنظمة الجاهزة خيارات عديدة للقطاعات التي تريد المنظمات خدمتها.
4. يمكن استعمال هذه الأنظمة في كل مراحل العملية التسويقية، ابتداءً من مرحلة تطوير المنتجات وإدخال المنتجات إلى الأسواق، ووصولا إلى إعداد وتنفيذ استراتيجيات الإعلان والاتصال.
5. يحاول هذه الأنظمة عكس العالم الحقيقي، من خلال توضيح العلاقة بين مميزات الشخصية وسلوك المستهلك.

من خلال العرض والنتائج السابقة، تظهر الحاجة الماسة لبناء نظام أو أنظمة تقسيمة، تقسم السوق الجزائري إلى قطاعات ذات معالم محددة، وحدود واضحة، وتمايزات حقيقة، تساعد المنظمات وتوفر وقتها وجهدها، للرقي بالخدمات المقدمة لتلبية حاجات ورغبات المستهلك، مما يزيد من رفاهيته في ظل تحقيق أهدافها.

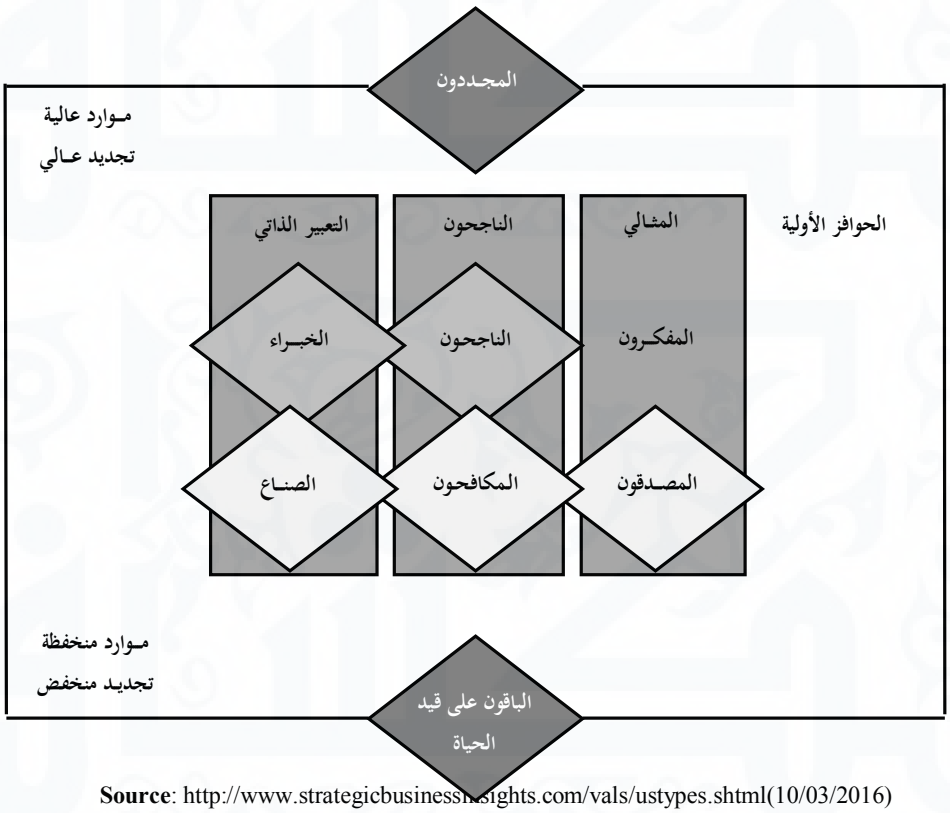
- **ملحق الجداول والأشكال البيانية :**

الجدول 1: القطع السوقية ذات الرمز البريدي 90210 في نظام البريزم

الرتبة على البريزم	اسم القطعة
1	أملاك ذوو الدماء الزرقاء
2	دائرة النجاح.
7	مال + فكر.

Source: David Loudon, Robert Stevens and Bruce Wrenn, Marketing Management: Text and Cases, Best Business Books, Binghamton, London, 2005, p 245.

شكل رقم 1: القطاعات السوقية لنظام الفالس



Source: http://www.strategicbusinessinsights.com/vals/ustypes.shtml(10/03/2016)

المراجع والإحالات:

1. فيليب كوتلر، ترجمة فيصل عبد الله بابكر، كوتلر يتحدث عن التسويق: كيف تتشئ الأسواق وتسيطر عليها، مكتبة جرير، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 38.

2. *William D. Neal, Principles of Market Segmentation, AMA Core Marketing Knowledge: Segmentation, American Marketing Association, 2005, p 04.*

3. *McDonald Malcolm and Ian Dunbar, Market segmentation: how to do it, how to profit from it, 1st edition, Elsevier Butterworth-Heinemann, London, 2004, p 131.*

4. *Philip Kotler & and kevin lane keller, Philip Kotler and kevin lane keller, Marketing Management, 12th édition, Pearson Prentice Hall, USA, 2006, , p 248.*

5. *Philip Kotler and kevin lane keller, Op Cit, P249 -250.*

6. *McDonald Malcolm and Ian Dunbar, Op Cit, P141 -145.*

7. *David Loudon, Robert Stevens and Bruce Wrenn, Marketing Management: Text and Cases, Best Business Books, Binghamton, London, 2005.p*

8. *www.prizm.com (10/09/2016).*

9. *Gilligan Colin & Richard M. S. Wilson, Strategic Marketing Planning, Butterworth Heinemann, London, 2005, pp 226 -227*

10. *David Loudon, Robert Stevens and Bruce Wrenn, Marketing Management: Text and Cases, Best Business Books, Binghamton, London, 2005, p 38.*

11. *Philip Kotler and and kevin lane keller, Op Cit, pp 252 -253.*

12. *http://www.strategicbusinessinsights.com/vals/ (10/09/2016).*

العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك في إتخاذ قرار شراء المنتج الأخضر

دراسة حالة مصابيح الإقتصاد في الطاقة

أ.د. قويدري محمد
جامعة عمار ثليجي، الأغواط
hm_kouidri@yahoo.fr

أ. ڤورين خديجة
جامعة عمار ثليجي، الأغواط
gourinek@yahoo.fr

Factors affecting consumer behavior to Decision in Purchasing green product

Gourine khadijah & Mohamed kouidri
University of Amar Telidji Laghouat –Algeria

Received:05 Feb2016 *Accepted: 26 May2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

مع تنامي الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية، إتجهت العديد من الحكومات والمنظمات إلى سن التشريعات واللوائح والتوصيات ذات الصلة. وفي السياق ذاته، أخذت العديد من المؤسسات على عاتقها مختلف التدابير والإجراءات ضمن سياساتها الإنتاجية والتسويقية، لغرض توفير المنتجات الخضراء، باعتبارها صديقة للبيئة، وحفز المستهلكين على إقتنائها. في هذا الإطار، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير العوامل المشكلة لسلوك المستهلك على قرار شراء منتجٍ أخضرٍ)ممثلا في مصابيح الإقتصاد في الطاقة(. هذا، ولقد خلص البحث إلى أن لكل من العوامل النفسية، وعوامل المزيج التسويقي تأثيرا على قرار شراء هذا النوع من المنتجات.

الكلمات المفتاحية: المنتج الأخضر، سلوك المستهلك، المستهلك الأخضر، قرار الشراء، الوعي البيئي.

تصنيف jel: Q56, M31.

Abstract:

With the growing societal awareness of environmental issues, many governments and organizations went to the enactment of legislations, regulations and relevant recommendations. In the same context, many institutions undertook various measures and procedures within the production and marketing policies, for the purpose of providing green products, as environmentally friendly, and to stimulate consumer acquisition. In this context, this study aimed at trying to measure the impact of the factors of consumer behavior on the decision to buy a green product (represented by the lamps energy economy). Consequently, this research concluded that each of the psychological factors, and factors of the marketing mix, have an impact on the decision to buy this kind of products.

Keywords*: Green Product, Consumer Behavior, Green Consumer, Purchasing Decision, Environmental Awareness.*

Jel Classification Codes*: Q56, M31.*

تمهيد:

برز الإهتمام بالتسويق الأخضر كمنهج تسويقي جديد، يقدم حلولا للآثار الإجتماعية والبيئية السلبية، كما ظهرت المنتجات الخضراء إستجابة لرغبات المستهلكين المتنامية نحو التوجه البيئي. حيث أصبح يشهد العالم جهودا مكثفة لمحاولة تجسيد الوعي البيئي بهدف ترشيد السلوك الإستهلاكي، والمحافظة على الموروث البيئي، وذلك لن يتأتى إلا من خلال معرفة العوامل التي تؤثر على سلوكات المستهلكين وتوجه قراراتهم الشرائية.

وعليه يمكن طرح إشكالية الدراسة كالتالي:

أيّ العوامل المشكّلة لسلوك المستهلك لها تأثير على قرار شراء المنتجات الخضراء ؟ و فيما يتمثل تأثير تلك العوامل بالنسبة لمصابيح الإقتصاد في الطاقة على المستهلك بمدينة الأغواط؟

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

- **أولا: أساسيات حول التسويق الأخضر،**
- **ثانيا: العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك وقرار الشراء،**
- **ثالثاً: دراسة ميدانية حول مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط.**

أولا: أساسيات حول التسويق الأخضر

يعرف Polonsky التسويق الأخضر بأنه: **"يضم كافة الأنشطة المصممة لتوليد وتسهيل أي تبادل يهدف إلى تلبية حاجات ورغبات المستهلكين، على أن يتم ذلك بأقل الأضرار على المحيط البيئي".** [1]

كما يعرف على أنه **"مدخل نظمي متكامل، يهدف إلى التأثير في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم نحو التوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة، وتعديل عاداتهم الإستهلاكية بما ينسجم مع ذلك، والعمل على تقديم مزيج تسويقي متكامل قائم على أساس الإبداع بشكل يرضي هذا التوجه، بحيث تكون المحصلة النهائية الحفاظ على البيئة، وحماية المستهلكين وإرضائهم، وتحقيق هدف الربحية للمؤسسة"** [2]

وفيما يلي سيتم توضيح بعض العناصر الأساسية المرتبطة بالتسويق الأخضر:

1. **المزيج التسويقي الأخضر:** يمكن توضيحه في الجدول التالي: [3]

الجدول 01 : المزيج التسويقي الأخضر

المزيج التسويقي الأخضر الخارجي	المزيج التسويقي الأخضر الداخلي
الزبائن: لديهم حاجات ورغبات خاصة ذات ملامح بيئية، **المجهزون:** بمواد أولية صديقة للبيئة، **السياسيون:** إصدار تشريعات تناسب التوجهات البيئية المستهدفة، **جماعات الضغط:** الجمعيات والمنظمات الداعية إلى حماية المستهلك والبيئة، **المشكلات:** ملاحقات قضائية، وخسائر مادية، والإساءة إلى سمعة المؤسسات نتيجة المعاملات المضرة بالبيئة والمستهلك، **الإستشراف:** تصميم برامج البحث والتطوير لتفادي المشكلات البيئية قبل حدوثها، **الشركاء**: إختيار المساهمين الداعمين والمساندين للمؤسسة في توجهها البيئي.	**المنتج:** الحفاظ على خصائص المنتج الأصلية مع تمييزه بالمتطلبات والصفات البيئية المطلوبة، **السعر:** وجود إضافة سعرية بسبب التكاليف الإضافية الخاصة بجعل المنتج صالحا من الناحية البيئية، **المكان:** نظام توزيع ذو إتجاهين (ما يعرف بإعادة التدوير) المستعمل في التسويق الأخضر، عوضا عن النظام التقليدي ذا الاتجاه الواحد، **الترويج:** نقل توجهات المؤسسة البيئية إلى المستهلكين في رسالتها التسويقية، مع عدم المبالغة في تقديم الجانب البيئي بشكل لا ينسجم مع الواقع الفعلي حتى لا تفسر الرسالة الترويجية بصورة خاطئة، **المعلومات المقدمة:** يجب أن تراقب المؤسسة بإستمرار أداءها البيئي وحاجات المستهلكين الخضر، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بإيجاد الموارد البديلة، **العمليات:** يجب أن تنسجم العمليات مع أهداف التسويق الأخضر المعتمد على خفض الطاقة، وتقليل التلف والضياع، وكذا إستنزاف المواد ومنع التلوث، **الإستراتيجيات:** ضرورة إنسجامها مع الرؤية البيئية، من خلال تعديل إستراتيجيات المزيج التسويقي، **الأفراد:** توفر كفاءات إدارية قادرة على تقديم منتجات بمواصفات خاصة ومتطورة، تنسجم مع ما هو مطلوب من خصائص بيئية.

المصدر: من إعداد الباحثين

2. المنتج الأخضر:

يعرف بأنه:" **ذلك المنتج الذي يستخدم المواد الصديقة للبيئة، والتي يمكن أن تتحلل ذاتيا أو يعاد تدويرها، مع ضرورة متابعته خلال مراحل دورة حياته لضمان بقائه ضمن الإلتزام البيئي**". [4]

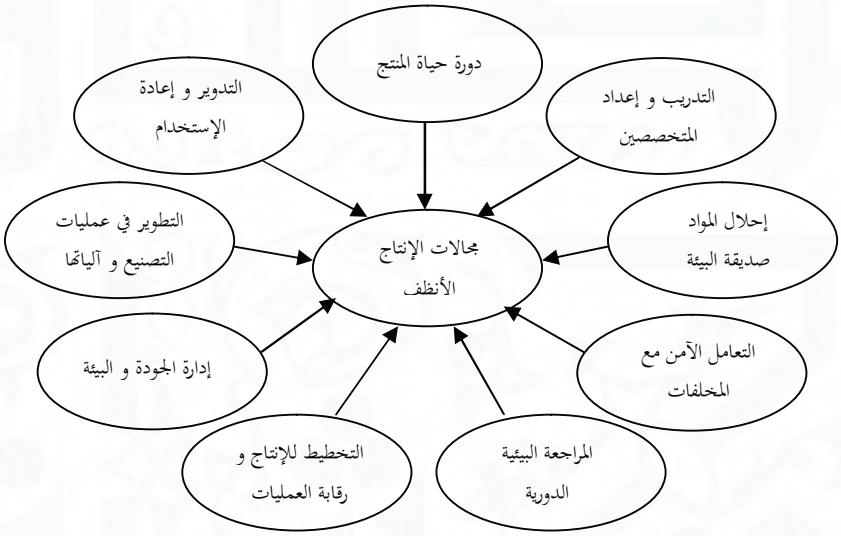
كما يعرف بأنه "**أي منتج، مصمم ومصنع وفقا لمجموعة من المعايير التي تهدف إلى حماية البيئة، وتقليل إستنزاف المواد الطبيعية، مع المحافظة على خصائص الأداء الأصلية**". [5]

وعليه، يمكن ذكر بعض المزايا التي يحققها المنتج الأخضر كالآتي: [6]

- يساعد في حماية المجال الحيوي (التربة، والماء، والهواء) من آثار إنبعاث المواد التي تسبب الضرر البيئي؛
- الإستخدام الرشيد، والمستدام للموارد الطبيعية؛
- خفض النفايات، والتخلص منها عن طريق معالجتها وإعادة تدويرها؛
- الإستخدام البيئي الآمن والمستدام لمصادر الطاقة؛
- تقليل المخاطر البيئية من طرف المؤسسة، وضمان الصحة والسلامة للعاملين، من خلال إستخدام التكنولوجيا الآمنة، والإلتزام الإداري بالقضايا البيئية من خلال التقييم الذاتي، والدقيق، والمستمر لمدى تنفيذ المبادئ البيئية في نشاطاتها المختلفة.

يوضح الشكل (01) مجالات الإنتاج الأنظف التي يمكن دمجها في العمليات الصناعية، والتي تحقق المزايا السابقة الذكر:

الشكل 01: شكل توضيحي لمجالات الإنتاج الأنظف



المصدر: سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دط، مصر، 2005، (ص 229).

3. المستهلك الأخضر:

لا يتشابه كل "المستهلكين الخضر"، وإن فهم بعض الصفات المشتركة بينهم يمكن أن يساعد رجال الأعمال من دراسة سوق السلع والخدمات البيئية. لقد وضح المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) بعض المواقف والمعتقدات المشتركة لهؤلاء المستهلكين في النقاط التالية: [7]

- الإلتزام بنمط الحياة الخضراء؛

- يبحثون عن المؤسسات التي تدمج الممارسات الخضراء في أنشطتها؛
- المبالغة أحيانا في سلوكياتهم الخضراء؛ - يسعون إلى تبسيط إجراءات حماية البيئة؛
- نقص المعرفة حول القضايا البيئية، ولكن حريصين على التعلم.

كما قدم المعهد الدولي للتنمية المستدامة بعض التعميمات بشأن الخصائص الديموغرافية للمستهلكين الخضر، والمتمثلة أساسا في أنّ:

- العديد منهم من البالغين الشباب، ويتأثرون بآراء أطفالهم؛
- النساء هن الأكثر إستهدافا في الأسواق، لأنهن غالبا ما يقمن بالشراء نيابة عن الرجال.

إن سلوك **المستهلك الأخضر** لا يختلف بشكل جوهري عن سلوك أي مستهلك عادي، لكن الإختلاف الأساسي يكمن في أنه قد يتأثر بمجموعة من العوامل بشكل يختلف عن غيره، كما يحاول دائما جمع قدر كبير من المعلومات حول الخصائص البيئية لكل منتج قبل تفضيله عن غيره، ومن ثم شرائه، وإستعماله؛ فهو يتأنى قبل إتخاذ قرار الشراء.

وعليه يمكن تعريف **سلوك المستهلك الأخضر** بأنه:« **مجموعة من التصرفات التي تدفع الفرد نحو تفضيل المنتج ذي الخصائص البيئية عن غيره، والنابعة من مجموعة من المتغيرات في مقدمتها: الأفكار، والآراء التي يحملها أولئك الأفراد، والتي تدفعهم نحو ذلك السلوك**» .[8]

ثانيا: العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك وقرار الشراء

1. العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك:

إن لسلوك المستهلك دورا هاما في نجاح أي مؤسسة؛ لذا، غالبا ما يبحث رجال التسويق عن العوامل التي تؤثر عليه ليتمكنوا من وضع برامج تسويقية تكون قادرة على إستقطاب المستهلك، وإثارة إهتمامه، ودفعه للشراء؛ وتتمثل تلك العوامل في: العوامل الثقافية، والإجتماعية، والشخصية، والنفسية، والتي سنتطرق لها فيما يلي:[9]

1.1. العوامل الثقافية: إنّ المستهلك يتأثر بشكل كبير بعاملي: **الثقافة**، و**الثقافة الفرعية** عند إتخاذ قرار الشراء، حيث أنّ الإختلاف في القيم والعادات والتقاليد، ينعكس عادة على أنماط الإستهلاك، ويزوّد رجال التسويق بأساس قوي في تقسيم السوق إلى قطاعات، وكذا تخطيط الإستراتيجيات التسويقية المناسبة لذلك؛ بالإضافة إلى **الطبقة الإجتماعية**، لأنه غالبًا ما يلتزم الفرد بأنماط التفكير والسلوك الخاصّة بالطبقة المنتمي إليها، ويعتمد عليها في إشباع حاجاته المختلفة.

2.1. **العوامل الإجتماعية:** تركّز على العلاقات القائمة بين الأفراد في المجتمع، والتي لها أثر قويّ على قرارات الشراء وتضمّ: **الجماعات المرجعية** التي ينتمي إليها الأفراد: كالأسرة، والأصدقاء، وزملاء العمل، والنوادي الرياضية...وغيرها، حيث أنّ نجاح منتجات المؤسسة يعتمد بشكل كبير على آراء وتأثير هذه الجماعات على سلوك المستهلك، وعلى تفضيلاته للبدائل المتاحة. لذا، على المؤسسة أن تستعين بقادة الرأي في هذه الجماعات، للترويج عن منتجاتها، لتمتّعهم بتأثير كبير على قرارات المستهلكين.

بالإضافة **لوضع و دور** كلّ فرد داخل الجماعة المنتمي إليها، فكلاهما له تأثير قويّ على قرارات الشراء، لأنّه عادة كلّ فرد يقوم باقتناء منتجات تتناسب، وتعكس الوضعية التي يحتلّها في المجتمع.

3.1. **العوامل الشخصية:** كلّ شخص يتأثر بعوامل شخصيّته في قرار شرائه، ومن بينها: **السن**، و**دورة الحياة**، و**المهنة**، و**الوضعية الإقتصادية**، و**نمط العيش**، و**الشخصية**. حيث لكلّ فرد شخصيته يعكسها سلوكه الشرائي، وتتمثّل في ردود الأفعال التي تتناسب مع البيئة التي يعيش فيها الفرد.

4.1. **العوامل النفسية:** تضم مجموعة من العناصر أهمها: **التحفيز(الدافع)**، و**الإدراك** الذي يساعد على تكوين صورة عن البيئة التي يعيش فيها الفرد، وفهم الرسالة المراد توصيلها له من قِبَل المؤسسة، و**التعلّم**، و**الإعتقادات والمواقف** التي تؤثّر على سلوك الأفراد وتصرّفاتهم، وتحدّد تقييمهم وإستجابتهم لمنتج معيّن.

2. **قرار شراء المنتج الأخضر:**

غالبا ما يتخذ قرار شراء المنتجات الخضراء، إستنادا إلى المعلومات حول المنتجات والمنتجين بدلا من الحملة الإعلانية الجذابة. و وفقا لـ Jacquelyn Ottman فإن المستهلكين الذين يفضلون المنتجات الخضراء، لا يكون لديهم نفس أنماط الإنفاق الاستهلاكي للمستهلكين العاديين، كما أنهم يرغبون في:[10]

- التعرف على كيفية شراء المواد الخام، ومصدرها، وكيفية زرع الأغذية، و تأثيرها المحتمل على البيئة عند رميها كنفايات ؛
- مساندة المنتجين، وتجار التجزئة الذين يثقون بهم، و يقاطعون المشتبه بهم، الملوثون للبيئة.

إن المستهلكين الخضر يختلفون في درجة إلتزامهم البيئي، حيث أن هذا الإلتزام يكون أقصاه في حالة المستهلك النشط الذي يكون مداوما على شراء المنتجات الخضراء، مع الإستعداد لدفع علاوة سعرية من أجل ذلك، كما يقاطع المنتجات غير الخضراء، ثم ليتناقص هذا الإلتزام بدرجات، حتى الوصول إلى المستهلك غير المكترث بالبيئة، ولا يضعها ضمن معاييره عند الإختيار والشراء، كما يكون ولاؤه للعلامة والعادة الشرائية بالدرجة الأولى. كل هذا يعتمد على مدى "**إدراك**" المستهلك للمنتجات الخضراء، وذلك بالإعتماد على مجموعة من العوامل ذكرها Peattie كالآتي :[11]

- **مكونات المنتج**: تشمل كمية المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، ومدى إستدامتها، وأمانها، وفعاليتها في توفير الطاقة ؛
- **الغرض من المنتج**: هو إشباع حاجات ورغبات المستهلكين دون أن يعرض حياتهم للخطر؛
- **نتائج إستخدام المنتج**: تضمن المؤسسة إستخدام المنتج بأسلوب صحيح من قبل المستهلكين ؛
- **متانة المنتج**: يهتم المستهلك بمتانة المنتج، وطول عمره الافتراضي، ويؤثر ذلك على إدراكه للمنتج الأخضر من الناحية البيئية والإقتصادية ؛
- **مكان صنع المنتج**: إذا كانت المؤسسات تابعة لدول تشتهر بالجودة، فإن ذلك يساعدها على إضافة البعد البيئي لمنتجاتها، وإدراك المستهلكين لذلك بسهولة.

إنّ عملية **إدراك المستهلك** للمنتجات الخضراء، يكون من خلال ما يعرف بـ:" **التربية البيئية** "، هذا المفهوم ظهر نتيجةً للأخطار المتزايدة التي يواجهها الإنسان في حياته المعاصرة، والممارسات السلوكية الخاطئة، ونقص الوعي البيئي. [12]

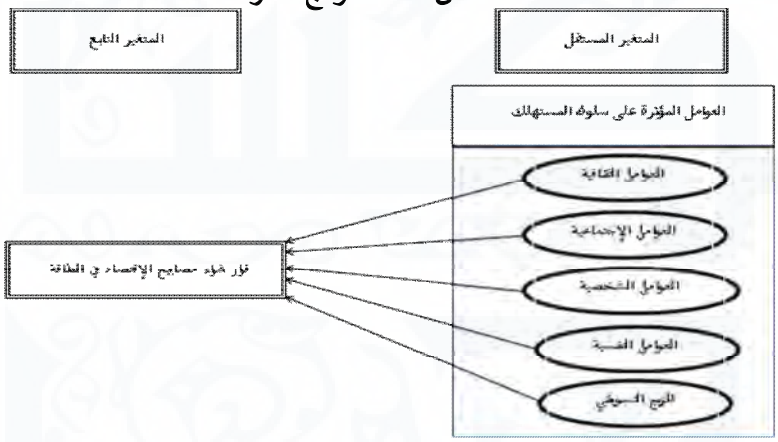
من هنا أصبحت التربية البيئية هي:" الوسيلة المستخدمة في إعداد الأجيال للتعامل السوي والسليم مع البيئة". فالتربية لم تعد مجرد تعليم الإنسان كيفية التعامل مع مجتمعه، بل تعدى مفهومها إلى أن أصبحت تعنى بتكيفه مع بيئته المادية الطبيعية التي يعيش فيها، وتحسيسه بأهمية الحفاظ عليها بالنسبة لحياته، وهذا ما يسمى: **بالوعي البيئي**. [13]

ثالثاً: دراسة ميدانية حول مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط.

من خلال هذه الدراسة الميدانية، سنحاول إظهار أثر المتغير المستقل و المتمثل في: العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك على المتغير التابع والمتمثل في: قرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة.

يمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

الشكل 02: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

1. **مجتمع وعينة الدراسة:**

تمثل مجتمع الدراسة في جميع المستهلكين بمدينة الأغواط، وقد تم توزيع 100 إستبيان على أفراد العينة بطريقة عشوائية، تم إسترجاع 90، منها 88 صالحة للدراسة، و تم إستبعاد إثنين (02) لعدم إستكمال الإجابات.

1.1. إختبار أداة الدراسة وعرض خصائص العينة

1.1.1. إختبار ثبات أداة الدراسة

الجدول 02: قياس ثبات أداة القياس

Cronbach's Alpha	N of Items
0,754	19

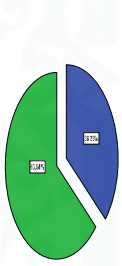
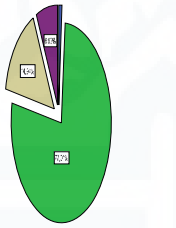
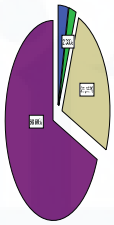
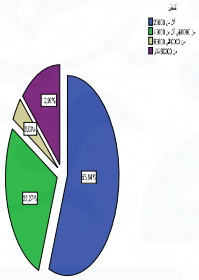
المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

يوضح الجدول (02) أن قيمة ألفا كرونباج تساوي 0.75، وهي قيمة مرتفعة وموجبة الإشارة، وتتعدى 0.6، مما تعني زيادة مصداقية البيانات في عكس نتائج العينة على المجتمع، كما يعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، وبحساب معامل الصدق والمساوي لجذر معامل الثبات نجده مساوٍ لـ: 0.86، و هي قيمة مرتفعة، ما يعني أن المقياس يقيس ما وضع لأجله.

2.1.1. عرض خصائص العينة

الجدول (03) يوضح التوزيعات الديموغرافية لأفراد العينة كما يلي:

الجدول 03: خصائص العينة

الشكل رقم (03)	الشكل رقم (04)	الشكل رقم (05)	الشكل رقم (06)	الشكل رقم (07)
				

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

-يتبين من الشكل (03) بأن نسبة الإناث إلى الذكور كبيرة، ويمكن أن نرجع السبب للتوزيع العشوائي للإستبيانات، حيث شملت نسبة كبيرة من الإناث 63.64٪ ؛

- يلاحظ من الشكل (04) أن أغلب أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 20 الى 35 سنة بنسبة 77.01٪ ، تليها نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 36 الى 50 سنة بنسبة 14.94٪ ، ثم الأفراد الذين أعمار من 50 سنة فأكثر بنسبة 06.90٪ ، و أخيرا الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة بنسبة 01.15٪ ، هذا يظهر أن معظم أفراد العينة من فئة الشباب، وهو ما يعكس واقع المجتمع الجزائري بصفة عامة بما فيه مدينة الأغواط ؛
- من الشكل رقم (05) يتضح أن أغلب أفراد العينة لهم مستوى جامعي، وذلك بنسبة68.60٪ ، مما يدل على أن أفراد العينة أغلبهم سيكونون أكثر إدراكا ووعيا بفقرات الإستبيان، مما سينعكس بالإيجاب على مصداقية النتائج ؛
- من خلال الشكل رقم (06) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة موظفون بنسبة 83.72٪ ، وتتساوى نسبة الأفراد الذين بدون عمل مع الطلبة بـ 08.14٪ ، ونفسر ذلك بوجود قدرة شرائية لدى أفراد العينة، وإمكانية إتخاذهم قرار الشراء من عدمه ؛
- من خلال الشكل رقم (07) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة دخلهم أقل من 20000دج، ونسبتهم 55.84٪ يليهم الأفراد الذين يتراوح دخلهم من 20000 إلى 40000 دج بنسبة 27.27٪ ثم الأفراد الذين يتروح دخلهم من 60000دج فأكثر بنسبة 12.99٪ وأخيرا الأفراد الذين يتراوح دخلهم من 40000 إلى 60000 دج بنسبة 03.90٪ ، وذلك يوضح أن أغلب أفراد العينة مستوى الدخل (القدرة الشرائية) لديهم منخفض، مما سيكون له أثر مباشر على قرار الشراء.

2.1. عرض نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات

لقد تمثلت المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة في كل من العوامل الثقافية، والإجتماعية، والشخصية، والنفسية، والمزيج التسويقي، في حين تمثل المتغير التابع في قرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة.

يعد الإستبيان المصدر الأساسي لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث كانت عملية إدخال إجابات أفراد العينة على فقرات الإستبيان وفق مقياس ليكرت الثلاثي (three points likert scale) .

كما تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS19 لتفريغ بيانات الدراسة، و إستخدام المقاييس الإحصائية المعروفة مثل: معامل الإرتباط بين متغيرات الدراسة، والإختبار الإحصائي t ، وتحليل الإنحدار، لإظهار مقدار الأثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إضافة للوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، ومعامل الإختلاف.

1.2.1. عرض نتائج الدراسة

الجدول 04: الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف لإتجاهات أفراد العينة حول العوامل الثقافية.

الرقم	المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف%	الإتجاه
01	- أختار هذه المصابيح لأنها الأكثر إستعمالا في السوق الجزائرية.	2.1591	0.89554	41.47	محايد
02	- الطبقة الغالبة في المجتمع الجزائري يفضلون إستخدام هذه المصابيح.	2.1364	0.84665	39.62	محايد
	المتوسط	2.1477	0.75490	35.14	محايد

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

بلغ الوسط الحسابي لمتوسط هذه العوامل (2.14)، أي أكبر من الوسط النظري (02) والإنحراف المعياري (0.75) وهو يقع ضمن فئة محايد لمقياس تصحيح الإستبيان، كما جاء معامل الإختلاف منخفضاً بقيمة 35.14٪ دلالة على الإنسجام في إجابات المستهلكين، وقد جاءت العبارات كلها ضمن فئة محايد، ويمكن تفسير ذلك، بأن أغلب أفراد العينة يميلون إلى الإتفاق على أن تلك المصابيح ليست الأكثر إستخداما في المجتمع الجزائري، وليس للطبقة الإجتماعية علاقة بتفضيل تلك المصابيح من عدمه.

الجدول 05: الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف لإتجاهات أفراد العينة حول العوامل الإجتماعية.

الرقم	المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف%	الإتجاه
03	- إن إستخدام أسرتي لهذه المصابيح هو ما دفعني لشرائها.	2.1136	0.90251	42.70	محايد
04	- تأثرت برأي أصدقائي عند شرائي لهذه المصابيح.	1.7500	0.82001	46.58	محايد
	المتوسط	1.9318	0.70785	36.64	محايد

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

بلغ الوسط الحسابي لمتوسط هذه العوامل (1.93) أي أكبر من الوسط النظري (02) والإنحراف المعياري (0.70) وهو يقع ضمن فئة محايد لمقياس تصحيح الإستبيان، كما جاء معامل الإختلاف منخفضاً بقيمة 36.24٪ دلالة على الإنسجام في إجابات المستهلكين، وقد جاءت العبارات كلها ضمن فئة محايد، ويمكن تفسير ذلك، بأن أغلب أفراد العينة يرون بأنه ليس للجماعات المرجعية تأثير على قرار شراء أو إستخدام تلك المصابيح.

الجدول 06: الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف لإتجاهات أفراد العينة حول العوامل الشخصية.

الرقم	المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف%	الإتجاه
05	– إن وضعي المادي يسمح لي بشراء هذه المصابيح حتى إذا إرتفع سعرها عن المصابيح العادية.	2.1364	0.89932	42.09	محايد
06	– إن نمط الحياة المعاصرة دفعني إلى ضرورة شراء هذه المصابيح.	2.1591	0.90828	42.06	محايد
07	– إن طبيعة شخصيتي (أميل لتجربة ما هو جديد) دفعتني إلى شراء هذه المصابيح.	2.1250	0.89459	42.09	محايد
	المتوسط	2.1402	0.64668	30.21	محايد

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

بلغ الوسط الحسابي لمتوسط هذه العوامل (2.14)، أي أكبر من الوسط النظري (02)، والإنحراف المعياري (0.64) وهو يقع ضمن فئة محايد لمقياس تصحيح الإستبيان، كما جاء معامل الإختلاف منخفضاً بقيمة 30.21٪ دلالة على الإنسجام في إجابات المستهلكين، وقد جاءت العبارات كلها ضمن فئة محايد، ويمكن تفسير ذلك، بأن أغلب أفراد العينة يميلون إلى عدم الموافقة على شراء تلك المصابيح إذا إرتفع سعرها عن الحد المقبول، وليس لنمط الحياة أو لشخصية الفرد تأثير على قرار شرائها إذا لم تتناسب أسعارها مع الوضع المادي لهم.

الجدول 07: الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف لإتجاهات أفراد العينة حول العوامل النفسية.

الرقم	المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف%	الإتجاه
08	– إن حاجتي لمنتج فعال هو ما دفعني لشراء هذه المصابيح.	2.5000	0.78784	31.51	موافق
09	– أختار هذه المصابيح لأنني أدرك بأنها تقتصد في الطاقة و تحافظ على البيئة.	2.6705	0.69019	25.84	موافق
10	– تجربتي لهذه المصابيح لعدة سنوات تدفعني إلى الإستمرار في شرائها.	2.2841	0.84349	36.92	محايد
11	– موقفي المساند لمنتجات تقتصد في الطاقة وتحافظ على البيئة يدفعني إلى شراء هذا النوع من المصابيح.	2.9545	3.32150	112.42	موافق
	المتوسط	2.6023	1.04678	40.22	موافق

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

بلغ الوسط الحسابي لمتوسط هذه العوامل (2.60) أي أكبر من الوسط النظري (02) والإنحراف المعياري (1.04) وهو يقع ضمن فئة موافق لمقياس تصحيح الإستبيان، كما جاء معامل الإختلاف منخفضاً بقيمة 40.22٪ دلالة على الإنسجام في إجابات المستهلكين، وقد جاءت العبارة (10) ضمن فئة محايد، وذلك دليل على أن هذه المصابيح حديثة الإستخدام من طرف الأفراد وليس لديهم تجربة وخبرة كافية عنها. أما باقي العبارات جاءت ضمن فئة موافق، وذلك يدل على وجود حاجة لدى الأفراد لهذا النوع من المصابيح، وإدراكهم لأهميتها في الحفاظ على البيئة والإقتصاد في الطاقة، حيث نستنتج من ذلك تنامي الوعي البيئي لديهم من خلال موقفهم المساند، وكذا إستعدادهم للمساهمة بشكل فعال لتشجيع المنتجات التي تحافظ على حياتهم وبيئتهم.

الجدول 08: الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف لإتجاهات أفراد العينة حول عوامل المزيج التسويقي.

الرقم	المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف%	الإتجاه
12	– إن الجودة العالية لهذه المصابيح هو ما دفعني لشرائها.	2.5455	0.77176	30.31	موافق
13	– إن أسعار هذه المصابيح تتناسب مع متوسط الدخل الشهري لأغلب أفراد المجتمع الجزائري.	2.1477	0.82406	38.36	محايد
14	– إن الإعلانات الخاصة بهذه المصابيح شجعتني على شرائها.	1.6023	0.70368	43.91	غير موافق
15	– إن هذه المصابيح متوفرة في أغلب المحلات و يسهل الحصول عليها.	2.5682	0.70785	27.56	موافق
	المتوسط	2.2159	0.44879	20.25	محايد

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

بلغ الوسط الحسابي لمتوسط هذه العوامل (2.21) أي أكبر من الوسط النظري (02) والإنحراف المعياري (0.44) وهو يقع ضمن فئة محايد لمقياس تصحيح الإستبيان، كما جاء معامل الإختلاف منخفضاً بقيمة 20.25٪ دلالة على الإنسجام في إجابات المستهلكين، كما أن العبارة (12) و (15) جاءت ضمن فئة موافق، حيث يتفق الأفراد على جودة هذه المصابيح، وعلى توافرها في أغلب المحلات وسهولة الحصول عليها، أما العبارة (13) جاءت ضمن فئة محايد، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك إتفاق لدى أفراد العينة على إرتفاع أسعار هاته المصابيح عن المتوسط العام لدخل أغلب أفراد المجتمع، حيث لا يمكن للجميع الحصول عليها وتجربتها، وهو يعتبر من العوائق التي يجب معالجتها. كما جاءت العبارة (14) ضمن فئة غير موافق، وذلك دليل على وجود نقص وتقصير في جانب الإعلانات الخاصة بهاته المصابيح، مما يترتب عنه نقص التوعية بأهميتها وبالفوائد التي تقدمها للمستهلكين وللبيئة، لذلك يجب تكثيف الجهود لتصميم إعلانات تقدم معلومات كافية عنها، وتزيد من الوعي البيئي للمستهلكين.

الجدول 09: الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف لإتجاهات أفراد العينة حول قرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة.

الرقم	المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف%	الإتجاه
16	– هذا المنتَج يتناسب مع حاجتي لمصابيح تقتصد في الطاقة و تقلّ أخطارها.	2.6705	0.63827	23.90	موافق
17	– إن توفر المعلومات الكافية عن كيفية الإستخدام و التخلص من هذه المصابيح زاد من ثقتي فيها وشجعني على شرائها.	2.0455	0.81522	39.85	محايد
18	– إن النتائج الإيجابية لإستخدام هذه المصابيح (الإقتصاد في الطاقة، طول فترة إستخدامها، المحافظة على البيئة) هو ما شجعني على شرائها.	2.7273	0.62011	22.73	موافق
19	– إن إشتهار العلامة التجارية للمؤسسات المصنّعة لهذه المصابيح بالجودة العالية وإضافتها للبعد البيئي في منتجاتها شجعني على شراء هذه المصابيح.	2.0909	0.79707	38.12	محايد
	المتوسط	2.3835	0.49704	20.85	موافق

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

بلغ الوسط الحسابي لمتوسط هذه العوامل (2.38) أي أكبر من الوسط النظري (02) والإنحراف المعياري (0.49) وهو يقع ضمن فئة موافق لمقياس تصحيح الإستبيان، كما جاء معامل الإختلاف منخفضاً بقيمة 20.85٪ دلالة على الإنسجام في إجابات المستهلكين، وقد جاءت العبارة (16) و (18) ضمن فئة موافق، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك إتفاق لدى الأفراد على أن تلك المصابيح تتناسب مع حاجتهم، وذلك بسبب إدراكهم لفوائدها المختلفة، وهو ما شجعهم على تفضيلها عن المصابيح العادية، أما العبارة (17) و(19) جاءت ضمن فئة محايد، وذلك يدل على وجود إتفاق لدى الأفراد بقلة توفر المعلومات عن الطريقة الآمنة والمثلى لإستخدام تلك المصابيح و الإستفادة منها، كما هناك إتفاق على قلة إشتهار العلامة التجارية لتلك المصابيح، ويترتب عن ذلك صعوبة وصولها لفئات كثيرة من المستهلكين لعدم علمهم بفوائدها، وهو ما يجب التركيز عليه في المزيج الترويجي المصاحب لتقديم هاته المصابيح، لأن تعظيم الإستفادة منها لا يكون إلا بتوفر المعلومات الكافية عنها، مما سيترتب عنه زيادة الإدراك والوعي البيئي لديهم، والوصول إلى الإستفادة المثلى للمستهلكين من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى.

2.2.1. **إختبار فرضيات الدراسة**

تتمثل فرضيات الدراسة والتي سيتم يمكن إختبار مدى صحتها في الآتي:

- **الفرضية الرئيسية:**

H_0: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

H_1: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

تتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

H_0: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

H_1: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

H_0: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الإجتماعية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

H_1: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الإجتماعية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

H_0: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الشخصية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

H_1: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الشخصية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

H_0: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل النفسية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

H_1: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل النفسية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

- **الفرضية الفرعية الخامسة:**

H_0: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عوامل المزيج التسويقي وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

H_1: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عوامل المزيج التسويقي وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)

لقد تم إستخدام معامل الإرتباط للتأكد من وجود العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل من جهة، ومن جهة أخرى تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرضيات بين كل من المتغيرات المستقلة: العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك والمتغير التابع: قرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة، والجدولان (10) (11) يوضحان النتائج في الاتي:

الجدول 10: معاملات الإرتباط للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع (قرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة)
العوامل الثقافية	0.138
العوامل الاجتماعية	* 0.218
العوامل الشخصية	** 0.287
العوامل النفسية	** 0.433
عوامل المزيج التسويقي	** 0.462

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

❖ ارتباط عند مستوى دلالة 0.05 ؛ ❖❖ إرتباط عند مستوى دلالة 0.01

نلاحظ من خلال الجدول (10) أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع موجبة، دلالة على وجود علاقة طردية بينهما، بالإضافة إلى أن أعلى قيمة لمعامل الإرتباط: بين عوامل المزيج التسويقي وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بقيمة 0.462، تليه العوامل النفسية بقيمة 0.433، ثم العوامل الشخصية بقيمة 0.267، فالعوامل الإجتماعية بقيمة 0.218، وأخيرا العوامل الثقافية بقيمة 0.138 .

الجدول 11: مصفوفة الإرتباط من المتغيرات المستقلة

المتغير	العوامل الثقافية	العوامل الإجتماعية	العوامل الشخصية	العوامل النفسية	عوامل المزيج التسويقي
العوامل الثقافية	1	0.245	0.322	0.244	0.401
العوامل الإجتماعية	0.245	1	0.448	0.391	0.218
العوامل الشخصية	0.322	0.448	1	0.406	0.499
العوامل النفسية	0.244	0.178	0.406	1	0.459
عوامل المزيج التسويقي	0.401	0.391	0.499	0.459	1

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

لقد تم الإعتماد على إختبار Variable Inflation Factor (VIF) من أجل إختبار الإرتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، وتم إستخراج قيمة (VIF) من خلال المعادلة التالية:

$VIF = 1 \div (1-R^2)$ حيث R^2 هي مربع أعلى إرتباط بين المتغيرات المستقلة.

بلغت أعلى قيمة إرتباط 0.499، وهي بين عوامل المزيج التسويقي والعوامل الشخصية، وبلغت قيمة VIF من المعادلة السابقة (1.3315) وهي أقل من (10)، وهذا يعني عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، مما يعني قبول نتائج تحليل الإنحدار.

الجدول 12: نتائج تحليل الإنحدار للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المتغيرات	معامل الإنحدار B	القيمة الإحتمالية (Sig)	معامل التحديد R^2	قيمة F	قيمة الثابت a
العوامل الثقافية	-0.054	0.428			
العوامل الإجتماعية	0.037	0.628			
العوامل الشخصية	0.003	0.976			
العوامل النفسية	0.136	0.010			
عوامل المزيج التسويقي	0.378	0.006			
العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك		0.000	0.283	6.463	1.232

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS19

من خلال الجدول (12)، يتضح أن العلاقة بين هذه المتغيرات يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية:

معادلة الإتجاه العام: $Y= 1,232 -0,054\ X_1 +0,037\ X_2 +0,003\ X_3 +0,136\ X_4 +0,378\ X_5$

حيث: Y: قرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة

X_1 : العوامل الثقافية X_4 : العوامل النفسية

X_2 : العوامل الإجتماعية X_5 : عوامل المزيج التسويقي

X_3 : العوامل الشخصية

- معامل التحديد R^2 : يعبر عن مقدار التغير في قرار الشراء الذي يسببه المتغير المستقل وهو العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك:

ما نسبته (28.3٪) من التغير في قرار الشراء يعود للعوامل المؤثرة على سلوك المستهلك ككل والباقي يعزى لمتغيرات أخرى.

كما يظهر الجدول (12) تحليل التباين المعنوية لإختبارF، حيث بلغت قيمتها المحسوبة 6,463 بقيمة إحتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) وهو ما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

- **إختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

نلاحظ أن ($Sig= 0.428 \geq 0.05$) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بمعنى ليس للمتغيرات الثقافية (قيم وعادات وتقاليد المجتمع، والطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها المستهلك) أثر على قرار شراء هذا النوع من المصابيح، حيث كانت أغلب الإجابات محايدة حسب نتائج هذه الدراسة.

- **إختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

نلاحظ أن ($Sig= 0.628 \geq 0.05$) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الإجتماعية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بمعنى ليس للمتغيرات الإجتماعية (الجماعات المرجعية كرأي الأصدقاء، وقيم الأسرة، ومكانة المستهلك في المجتمع) أثر على قرار شراء هذا النوع من المصابيح، حيث كانت أغلب الإجابات محايدة حسب نتائج هذه الدراسة.

- **إختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

نلاحظ أن ($Sig= 0.976 \geq 0.05$) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الشخصية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بمعنى ليس للمتغيرات الشخصية (الوضع المادي للمستهلك، ونمط الحياة السائد في المجتمع، وكذا طبيعة شخصية المستهلك: ميله لتجربة ما هو جديد) أثر على قرار شراء هذا النوع من المصابيح، حيث كانت أغلب الإجابات محايدة حسب نتائج هذه الدراسة.

- **إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:**

نلاحظ أن ($Sig= 0.010 \leq 0.05$) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل النفسية وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بمعنى للمتغيرات النفسية (حاجة المستهلك لهذا النوع من المصابيح، وإدراكه لخصائصها: من إقتصاد في الطاقة وحفاظها على البيئة، وتجربته لها، وكذا موقفه المساند للمنتجات الخضراء) أثر على قرار شراء هذا النوع من المصابيح، حيث كانت أغلب الإجابات ضمن فئة موافق حسب نتائج هذه الدراسة.

- **إختبار الفرضية الفرعية الخامسة:**

نلاحظ أن ($Sig= 0.006 \leq 0.05$) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عوامل المزيج التسويقي وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بمعنى لمتغيرات المزيج التسويقي (جودة المصابيح، وسعرها، والإعلانات المروجة لها، ومدى توفرها في المحلات، وسهولة الحصول عليها) أثر على قرار شراء هذا النوع من المصابيح، حيث كانت أغلب الإجابات ضمن فئة موافق، لكن تجدر الإشارة إلى أنها كانت محايدة بالنسبة لمدى مناسبة أسعار هذا النوع من المصابيح لمتوسط دخل أفراد المجتمع، وهو ما يمكن تفسيره بوجود تحفظ لدى أفراد العينة حول أسعار هذا النوع من المصابيح، ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعارها مقارنة بالمصابيح العادية، وهذا قد لا يتناسب مع القدرة الشرائية لأغلب أفراد المجتمع حسب نتائج هذه الدراسة.

خلاصة :

على ضوء التغيرات البيئية العالمية والتي من أبرزها: التغير المناخي الناجم عن ظاهرة الإحتباس الحراري، وإرتفاع معدلات التلوث، وغيرها من الآثار السلبية التي تعاني منها البيئة، قامت العديد من المؤسسات بإعادة النظر بمسؤولياتها الإجتماعية والأخلاقية في ممارساتها التسويقية، وإعطاء البعد البيئي أهمية بارزة في إستراتيجياتها التسويقية. في السياق ذاته، حظيت دراسة سلوك المستهلك بإهتمام كبير لمحاولة التعرف على العوامل التي تؤثر عليه، وذلك بسبب التطور المستمر والتنوع في أذواق المستهلكين، وتعقدها يوما بعد يوم. فمن إشتراط النوعية بأقل الأسعار، إلى المطالبة بمنتجات تحافظ على البيئة، الأمر الذي جعله يمثل المحور الأساسي والأهم لكافة الإستراتيجيات التسويقية. وعليه فإنّ نجاح المؤسسات يتطلب الإستجابة إلى حاجات ورغبات المستهلكين من جهة، والمحافظة على البيئة من جهة أخرى، وذلك لن يتحقق إلا بتقديم المنتجات الخضراء التي تستطيع تحقيق هذه المعادلة لضمان نجاحها، وكذا الوصول لرضا المستهلكين.

لقد حاولنا من خلال الدراسة الميدانية، معرفة مدى تأثير عوامل سلوك المستهلك على قرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط، باعتبارها منتجا أخضرا صديقا للبيئة، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، يمكن إيجازها فيما يلي:

النتائج والتوصيات:

يمكن ذكر أهم **النتائج** فيما يلي:

- من خلال العلاقة بين العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك ككل، وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة، نلاحظ أن ($Sig=0.000 \leq 0.05$)، وبالتالي يمكننا الحكم بصحة الفرضية الرئيسية والتي مفادها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك ككل، وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة بمدينة الأغواط، عند مستوى معنوية (5٪) ؛
- أما الفرضيات الفرعية، نلاحظ أن لكل من العوامل النفسية وعوامل المزيج التسويقي تأثيرا على قرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة وهذا ما تثبته القيمة الإحتمالية Sig لكلا العاملين، وهي مساوية لـ: $Sig=$ 0.010 و $Sig=$ 0.006 على التوالي، وهما أقل من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)، وعليه نقبل الفرضيتين الفرعيتين الرابعة والخامسة، مع الإشارة إلى أن عوامل المزيج التسويقي هي الأكثر تأثيرا، حيث يثبت ذلك معامل B المساوي لـ: 0,378، وهذا دليل على أن هناك علاقة قوية موجبة وذات دلالة إحصائية بين عوامل المزيج التسويقي وقرار شراء مصابيح الإقتصاد في الطاقة، أما المتغيرات الأخرى فنستبعد تأثيرها وهي: العوامل الثقافية، والعوامل الإجتماعية، والعوامل الشخصية، ذلك أن القيمة الإحتمالية لها جاءت على التوالي:

0.428، 0.628، 0.976، وكلها جاءت أكبر من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)، وبالتالي ترفض الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة ؛

- إن ما نسبته (28.3٪) من التغير في قرار الشراء يعود للعوامل المؤثرة على سلوك المستهلك ككل والباقي يعزى لمتغيرات أخرى؛
- يعتبر هذا النوع من المصابيح حديث الإستخدام نسبيا من طرف المستهلكين، وليس لديهم تجربة كافية عنها تدفعهم إلى إكتساب خبرة ومعرفة واضحة، وصورة إيجابية عنها ؛
- يلاحظ أن هناك فئات من المستهلكين لديهم موقف مساند لمنتجات تقتصد في الطاقة وتحافظ على البيئة، وهو ما دفعهم إلى شراء هذا النوع من المصابيح، كما يرون بأنهم بحاجة لها ؛
- هناك موافقة من طرف المستهلكين على أن هذا النوع من المصابيح ذو جودة، ومتوفرة في أغلب المحلات، ويسهل الحصول عليها ؛
- يرى العديد من المستهلكين بأن أسعار تلك المصابيح مرتفع، و لا يتناسب مع متوسط دخل أغلب أفراد المجتمع، و بالتالي ليسوا على إستعداد لدفع علاوة سعرية لإقتنائها؛
- يتفق أغلب المستهلكين على وجود نقص واضح في المعلومات المتعلقة بهذا النوع من المصابيح، وعن طريقة الإستخدام الأمثل والآمن لها، و كيفية تعظيم الإستفادة من نتائج إستخدامها، و ذلك راجع للتصميم غير الكفؤ للإعلانات الخاصة بها ؛
- هناك تحفظ من طرف المستهلكين عن مدى إشتهار العلامة التجارية لتلك المصابيح، والمؤسسات المنتجة لها، حيث أغلبهم ليس لديهم معلومات كافية عن ذلك.

وعليه يمكن تقديم **التوصيات** التالية:

- يجب على المستهلك أن يعي الوحدة والتكامل البيئي، فالخُلق أو الضمير البيئي الذي تهدف التربية البيئية إلى إيجاده أو تنميته عند كل إنسان، يعني أن يتكيف المستهلك من أجل البيئة، لا أن يستمر في تكييف البيئة من أجله، و يمكن إختصار ذلك بما يسمى بـ: "التعايش مع البيئة" ؛
- ضرورة العمل على توعية أفراد المجتمع بفوائد هذا النوع من المصابيح، ونتائجها الإيجابية على البيئة، وذلك من خلال تضمين فكرة "التربية البيئية" في مختلف البرامج التعليمية، والتكوينة لترسيخ فكرة: "حتمية المحافظة على البيئة"، والحرص على تجسيد ذلك من خلال السلوك الإستهلاكي الرشيد ؛
- العمل على تقديم هذه المصابيح بأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية لأغلب فئات المجتمع ؛

- ضرورة تحسين الإعلانات، وتصميمها بطريقة تزيد من ثقة المستهلكين بهذا النوع من المصابيح، وتقديم معلومات صحيحة ومفصلة عنها ؛
- الإستعانة بقادة الرأي لما لهم من قدرة تأثيرية على المستهلكين، لزيادة إدراكهم و وعيهم البيئي، وكذا تشجيعهم على إقتناء هذا النوع من المصابيح ؛
- توسيع مجتمع الدراسة ليشمل كافة ولايات الوطن، للحصول على نتائج أوضح عن مدى الوعي والإدراك لدى المستهلك الجزائري لهذا النوع من المصابيح، ومدى تقبله لفكرة الإقتصاد في الطاقة، والمحافظة على البيئة.

المراجع والإحالات:

[1] Polonsky , Michael Jay, **An Introduction to Green Marketing**, Electronic Green Journal , UCLA Library, UC Los Angeles, 1994, (p 02), (http://escholarship.org/uc/item/49n325b7)

[2] ثامر البكري و أحمد نزار النوري، **التسويق الأخضر**، دط، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن، 2007، (ص47).

[3] علاء فرحان طالب، **فلسفة التسويق الأخضر**، ط 01 ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2014، (ص ص 75- 78).

[4] سامي الصمادي، **التسويق الأخضر"توجه العالم في القرن الحادي و العشرين**، دط، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الملتقى العربي الخامس في التسويق، بيروت، 25- 28 يونيو 2006، (ص 05).

[5] ثامر البكري و أحمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، (ص 175).

[6] سامية جلال سعد ، **الإدارة البيئية المتكاملة**، دط، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، (ص 228).

[7] Bill Ryan, **Green Consumers "A Growing Market for Many Local Businesses"**, let`s talk business ideas for expanding retail and services in your community, Draft Issue 123, London, November 2006, (p 01).

[8] ثامر البكري و أحمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، (ص 103).

[9] Philip Kotler, **Marketing Management**, 11 ed, Pearson Education International Inc. USA, 2003, (pp 183-198).

[10] Bill Ryan, op cit, p 02.

[11] Peattie ken, **Environmental Marketing Management "Meeting The Green Challenge",** London: Pitman, 1995, (pp181 -183).

[12] محمد عبد الفتاح القصاص، **الإنسان والبيئة والتنمية**، دط، سلسلة إقرأ، دار المعارف، القاهرة، 2002، (ص 64).

[13] رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، دط، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، (ص 194).

تمكين العاملين وأثره على تنمية الإبداع في المؤسسة

دراسة حالة مؤسسة فرتيال لصناعة الأسمدة البتروكميوية في الجزائر

أدايرة عبد الحفيظ
جامعة الجزائر3
hafaboite@gmail.com

أ.د. كيسرى مسعود
جامعة الجزائر3
messkessra@yahoo.com

Employee empowerment and its impact on creativity development in company

Cas study Fertial company for Petrochemical fertilizer industry in Algeria

Deira Abdelhafid & Messaoud Kesra

University of Algiers 3,Faculty of Economic Sciences, Business and Management, Algeria

Received:21 Mar2016 *Accepted:11 Dec2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على درجة تبني تمكين العاملين بأبعاده (الحرية و الاستقلالية، العمل الجماعي، التحفيز) وتأثير ذلك على تنمية الإبداع في مؤسسة فرتيال لصناعة الأسمدة البتروكميوية بالجزائر ، ولهذا الغرض فقد اقترح الباحثان نموذجا يتكون من متغير مستقل ومتغير تابع ، وقد أشارت النتائج المتوصل إليها بعد المعالجة الإحصائية بالاعتماد على برنامج spss إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وأثر إيجابي متوسط للتمكين العاملين على تنمية الإبداع، وبناءا على ذلك قدمت الدراسة جملة من التوصيات ،من أهمها التركيز على مبدأ المشاركة بالمعارف بين الأفراد ، مما يزيد من إبداعية الأفراد في إطار فرق العمل المتمكنة.

الكلمات المفتاحية: تمكين العاملين، تنمية الإبداع، مؤسسة فرتيال.

رموز *jel* : M12,O15

Abstract:

this study aims to identify the degree of adaptation of employees empowerment, (autonomy, teamwork, motivation) and its impact in creativity development in Fertial company, for this purpose ,the researchers designed a study model with two variables independent and dependent, after using the Spss program, the results showed a statistically significant relationship and positive impact between employee empowerment and creativity development ,based on the study provided a list of recommendations, and the most important is focusing on the principle of sharing knowledge between individuals, which increases the creativity In the context of empowered team work..

Key Words : *employees empowerment, creativity development, Fertial company.*

(JEL) Classification : M12,O15

تمهيد:

تعيش المؤسسات اليوم جملة من التغيرات والتحولات التي فرضت عليها التوجه نحو تبني مفاهيم إدارية حديثة التي ظهرت في بدايتها كمجرد أفكار لبعض الباحثين والمنظرين وسرعان ما تحولت إلى أساليب و مناهج عمل يستعان بها لتحقيق النجاح وضمان استمراريته، بما في ذلك التمكين الذي يعد كأحدث الصيحات التي ترددت مؤخرا في مجال الفكر الإداري، لغاية أساسها تفجير الطاقات الكامنة للموارد البشرية وتوثيق العلاقة القائمة بينهم وبين المؤسسة التي ينتمون إليها، على جميع المستويات والأصعدة، بما يضمن توفير البيئة السامحة لممارسة نشاط التفكير الذي يتميز بالطابع الإبداعي، وتجسيد ذلك في أعمال خارجة عن ما هو مألوف، من خلال القيام بسلوكيات وتصرفات إبداعية و ابتكارية تتجاوز حدود الالتزام بما هو مقرر ومطلوب منهم وتتخطي نطاق الدور الرسمي لبلوغ المقاصد التي تسعى المؤسسة ومواجهة المشاكل المعاشة في حدود الصلاحيات والحرية الممنوحة للأفراد، ما يجعلهم المسؤول الأول والأخير عن نجاح وفشل المؤسسة، إلا أن هذا يستدعى درجة عالية من الثقة التنظيمية والمشاركة في المعلومات في إطار العمل الجماعي المبني على فرق العمل المتمكنة التي تحل محل التسلسل الهرمي في المؤسسة، ضمن متطلبات التحول من الفكر الإداري التقليدي إلى النمط الديمقراطي المفتح الذي يفتح المجال أمام المورد البشري لتقديم كل ما هو جديد ومتميز.

- **إشكالية البحث:** نحاول من خلال هذا البحث إلى الإجابة على التساؤل التالي :

إلى أي مدى يؤثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع في مؤسسة فرتيال لصناعة الأسمدة البتروكميوية في الجزائر؟

ويتفرع على هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير الحرية والاستقلالية على تنمية الإبداع في المؤسسة؟
- ما مدى تأثير العمل الجماعي على تنمية الإبداع في المؤسسة؟
- ما مدى تأثير التحفيز على تنمية الإبداع في المؤسسة؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية؟

- **الفرضيات:** كإجابة أولية على الإشكال الرئيسي نقترح الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لممارسة تمكين العاملين على تنمية الإبداع عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للحرية والاستقلالية على تنمية الإبداع في المؤسسة عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للعمل الجماعي على تنمية الإبداع في المؤسسة، عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتحفيز على تنمية الإبداع في المؤسسة، عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع تعزى للمتغير الجنس، عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع تعزى للمتغير المستوى العلمي، عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع تعزى للمتغير المستوى الوظيفي، عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$

- **أهمية الدراسة**: تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول أحد التوجهات المعاصرة التي فرضت نفسها في الآونة الأخيرة على صعيد إدارة الموارد البشرية، فالأمر يتعلق بالتمكين الذي يعد كمنهج متكامل يعيد النظر في كيفية تحقيق أقصى استثمار في المورد البشري، من خلال تفجير طاقته الكامنة ومنحه الفرصة ليسجد أفكاره الإبداعية على أرض الواقع، الأمر الذي دفعنا إلى تسليط الضوء على مفهوم بحجم ووزن التمكين، سعيا منا لتشخيص درجة ممارسة الأبعاد المتعلقة به والوقوف على مدى تأثير كل منها على تنمية الإبداع في المؤسسة.
- **أهداف الدراسة**: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في مايلي:
  - تشخيص واقع ممارسة تمكين العاملين بالمؤسسة محل الدراسة .
  - محاولة التعرف على مدى اهتمام المؤسسة بدعم نشاط الإبداع وتنميته.
  - توضيح العلاقة الإرتباطية والتأثيرية القائمة بين متغيرات الدراسة.
  - تقديم التوصيات والاقتراحات اللازمة على أساس ما تم التوصل إليه من نتائج.
- **حدود الدراسة**:
  - **الحدود الزمانية:** مدة التربص التطبيقي لإجراء الدراسة الميدانية، من 2015/09/14 إلى 2015/12/14
  - **الحدود المكانية:** مؤسسة فرتيال، المدينة: عنابة، البلد: الجزائر.
  - **الحدود البشرية**: جميع العمال بمؤسسة فرتيال

◆ الدراسات السابقة:

◆الدراسات العربية:

❶ **دراسة محمد بالكبير خليدة (2012)**: بعنوان تحليل مواقف واتجاهات مسيري المؤسسات الجزائرية اتجاه التمكين كأداة لتحقيق الميزة التنافسية، إذ قامت بإسقاط دراستها على عينة من المؤسسات الصناعية بولاية عين الدفلى ومسيري هذه المؤسسات كمجتمع للدراسة وقد توصلت إلى إثبات وجود تأثير طردي لاتجاهات المسيرين نحو التمكين بأبعاده على مستوى التحسن في أبعاد الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية.

❷ **دراسة سعاد بن يحي بعنوان (2010)**: أثر إدارة المعرفة على الإبداع التنظيمي، والتي أجريت في شركات الكبلات الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات الكبلات تمارس كل أنشطة إدارة المعرفة بدرجة متوسطة وأن أكثرها ممارسة هو تطبيق المعرفة، كما بينت الدراسة أيضا أن لأنشطة إدارة المعرفة تأثير إيجابي على الإبداع التنظيمي.

❸ **دراسة شائع بن سعيد مبارك القحطاني (2011)**: بعنوان تمكين العاملين وعلاقته بالإبداع الإداري في المنظمات الأمنية "دراسة مقارنة"، وإذ قام بإسقاط دراسته على جميع ضباط السجون والدفاع المدني في مدينة الرياض، وقد توصلت الدراسة إلى أن مظاهر تمكين العاملين والإبداع الإداري جاءت بدرجة متوسطة، وأنه توجد هناك علاقة طردية قوية بين تمكين العاملين والإبداع الإداري في تلك المنظمات.

❹ **دراسة محمد ذيب المبيضين، محمد أحمد الطراونة (2011)**: بعنوان أثر التمكين الإداري في السلوك الإبداعي لدى العاملين، التي تم إجراءها في البنوك التجارية الأردنية، والتي أتبثت أن البنوك التجارية الأردنية تمارس التمكين بمختلف مجالاته بدرجة متوسطة، كما أن السلوك الإبداعي هو الأخر جاء بدرجة متوسطة، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين بأبعاده في السلوك الإبداعي في البنوك محل الدراسة.

◆ الدراسات الأجنبية:

❶ **دراسة Raub & Robert ،(2007) :** حول التمكين وسلوك المواطنة التنظيمية، وذلك على عينة بلغت 245 فردا يعملون في سلسلة فنادق في 11 دولة في الشرق الأوسط و الأدنى لاختبار الثقافة كمتغير وسيط على الدراسة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التمكين وسلوك المواطنة و كذا بن التمكين والولاء التنظيمي.

❷ **دراسة Edward.E، (2006):** التي حاولت الكشف عن العلاقة القائمة بين كل من القيادة والإبداع على مستوى جامعة أريزونا، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة و الإبداع، كما خرجت بنتيجة مفادها هو ضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام لمفهوم القيادة الإبداعية في الجامعة.

❸ **دراسة ND Cakar, A. Erlurk (2010):** مقارنة القدرة على الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إختبار الثقافة التنظيمية والتمكين، إذ أجريت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتركيا، لتحديد أثر كل من الثقافة التنظيمية و التمكين في تكوين بيئة العمل المناسبة التي تشجع القدرة على الإبداع، وقد ركزت على أهمية مشاركة المدراء في العملية التمكينية في إطار ثقافة تنظيمة داعمة للإبداع.

❹ **دراسة L.C.Chang, C.H.Lieu (2008):** تمكين العاملين، السلوك الإبداعي ومردودية العمل لدى ممرضات قطاع الصحة العمومي، التي أجريت على ستة مكاتب للصحة في شمال تايلاندا، بما في ذلك الممرضات اللاتي يعملن في هذه المكاتب، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها: يوجد تأثير ضعيف لكل من تمكين العاملين والسلوك الإبداعي للمرضات على مردودية العمل، الأمر الذي يكون متعلق بالصراع الداخلي الذي يشهده قطاع الصحة العمومي.

◆ **أهم ما يميز الدراسة الحالية:**

أهم ما يميز هذه الدراسة هو أنها لا تتناول موضوع التمكين على أنه مفهوم إداري كباقي المفاهيم فحسب وإنما تهتم بدراسته على أنه سياسة بحد ذاتها، الأمر الذي يفسر اعتماد كل من الحرية والاستقلالية والتحفيز والعمل الجماعي كأبعاد لها في إطار إستراتيجية تمكينيه ترمي من خلالها المؤسسة إلى الارتقاء بمستويات الإبداع بين أفرادها.

أولا: الإطار النظري

1. تمكين العاملين:

1.1 مفهوم تمكين العاملين:

إن التباين في التعاريف المتعلقة بالتمكين راجع بالأساس إلى تباين الزوايا التي فسر من خلالها، فهناك من نظر إليه من شقه الإداري باعتباره وسيلة كغيرها من الوسائل والأدوات الإدارية، في حين خصه البعض الآخر بنظرة فلسفية، وهناك من اعتبره ممارسة ثقافية تشجع الأفراد على الأخذ بزمام الأمور والمبادرة. وكمحاولة لوضع التمكين في إطاره المفاهيمي المناسب نستعرض التعاريف التالية:

وصف Nixon التمكين كونه استراتيجية إدارية تستخدم لحث الأفراد العاملين وتشجيعهم بما فيهم المدراء لغرض توفير مهاراتهم الخاصة وخبراتهم على نحو أفضل[1]، وقد قدم خمس نقاط لاستراتيجية التمكين والتي

تتمثل في: بناء الرؤية، وتحديد الأولويات، بناء وتطوير علاقات مع زملاء العمل، توسيع شبكة العمل واستخدام دعم المجموعات الداخلية والخارجية[2].

ويعرف Shermerhon التمكين على أنه وسيلة لإطلاق العنان للمواهب وتحفيز الأفراد الأمر الذي يجعلهم يتصرفون بطريقة تحدث فارق في الأداء، وهو منح الحرية للأفراد في اتخاذ القرارات فيما يخص أداء أعمالهم[3]

كما قدم Bowen & Lawler التمكين على أنه إطلاق حرية الموظف وأنه حالة ذهنية داخلية وسياق إدراكي لا يمكن تطويره بشكل يفرض على الإنسان من الخارج، ما يوفر للفرد الثقة بالنفس والقناعة بما يمتلك من قدرات معرفية تساعده على اتخاذ قرارات واختبار النتائج التي يريد الوصول إليها.[4]

يعرف Goetsh & Davis التمكين على أنه إشراك العاملين بأفكارهم الخاصة في عمليات التخطيط المتعلقة بالمنظمة، ومنح الموظفين ملكية وظائفهم، وإحداث التغيير اللازم في الثقافة التنظيمية، دون تخلي المديرين عن مسؤوليتهم أو سلطتهم[5]. و في هذا السياق يرى Umiker أن التمكين لا يعني إعطاء الحرية للعاملين في فعل ما يشاؤون خارج نطاق الأوامر و الرقابة، بل هو منح الأفراد السلطة للقيام بما هم قادرين على فعله، ما يشجع الأفراد على إصدار الأحكام و اتخاذ القرارات [6].

على أساس ما تم عرضه من تعاريف يمكن القول أن التمكين هو تلك الألية التي يعتمد عليها لإطلاق العنان للأفكار الفاعلة التي يتمتع بها الموارد البشرية على مستوى المؤسسة، وذلك من خلال إشراك العاملين في عملية التغيير التطوير المستمر و منحهم صلاحيات أكبر، بما يعزز الثقة بهم وينمي روح المسؤولية لديهم.

2.1 أبعاد التمكين:

مما لاشك فيه أن التطرق لأبعاد التمكين خطوة لابد من الوقوف عندها، بغية تشخيص مضمونه ومحتواه، وفي هذا المجال فقد ساهم العديد من الباحثين بأفكارهم التي اختلفت باختلاف وجهات نظرهم والتي كانت كمحاولة منهم لتحديد الأطر الأساسية التي تقوم عليها العملية التمكينية، ولعل الاتجاه الذي يبدو أكثر حكمة هو الذي يقضي بأن أبعاد التمكين تختلف باختلاف السياق الذي يدرس فيه، وعليه فقد قمنا بالتركيز على الأبعاد التالية:

1.2.1 الحرية والاستقلالية:

يتجلى هذا البعد في منح الأفراد الاستقلالية و المقدرة بحيث تصبح لديهم ملكة الاجتهاد و إصدار الأحكام و حرية التصرف في القضايا التي تواجههم خلال ممارستهم لمهامهم[7]، و إزالة كافة القيود الغير ضرورية أمام العاملين، و نقل مسؤولية الرقابة من المدير إلى مجموعة العمل أين تكون مبنية فيها على أساس الثقة القائمة بين العاملين[8]،وهذا لا يعني أن جميع الأمور أصبحت بمتناول العاملين، مما يستدعي وضع حدود التصرف و

الاستقلالية من البداية من خلال تحديد كيف و متى و أين بإمكانهم ممارستها، والتي يجب أن تكون في حدود رسالة المؤسسة و أهدافها.

2.2.1 العمل الجماعي:

إن العمل ضمن فرق العمل يعد جزءا أساسيا في عملية تمكين العاملين، فالموظفين الذين يعملون بشكل جماعي تكون أفكارهم وقراراتهم أفضل من الفرد الذي يعمل بمفرده[9]، وذلك من خلال الاعتمادية المتبادلة القائمة بينهم التي تؤدي إلى قيمة كبرى من الاستقلالية[10]، وحتى يكون للمرؤوسين القدرة على إبداء الرأي فيما يتعلق بوظائفهم يجب أن يكونوا على وعي و تفهم بكيفية تأثير وظائفهم على غيرهم من العاملين و أفضل وسيلة لتكوين ذلك الإدراك هو أن يعمل المرؤوسين بشكل مباشر مع أفراد الآخرين[11].

3.2.1 التحفيز:

إن التحفيز خلال عملية التمكين يختلف عن التحفيز في مفهومه التقليدي، إذ يركز على الجانب النفسي للعاملين وذلك من خلال منح القوة للأفراد بما يسمح لهم تقديم أقصى مردودية في العمل، لذا فإن للمديرين الدور الفاعل حفز العاملين وإحساسهم بمكانتهم في المؤسسة نتيجة الأعمال التي يقدمونها، وتشجيع الأعمال الإبداعية التي يساهم بها الأفراد المتميزون في المؤسسة، كما أن نظم المكافآت المادية في هذه الحالة يكون مبني على أساس الأداء الإضافي الذي يساهم بصفة مباشرة خلق القيمة المضافة

2. الإبداع وأليات تنميته في المؤسسة:

1.2. مفهوم الإبداع :

يعتقد الكثيرون أن الإبداع يعد أحد العناصر الحيوية لتحقيق التميز و التفوق في العديد من المجالات، ولكن مفهوم الإبداع مفهوم واسع يصعب حصره، ومما يزيد الأمر تعقيدا اختلاف السياق الذي يستخدم فيه[12].وعليه فإن الإبداع في مجال الإدارة هو عملية توليد وتبني وتنفيذ الأفكار والممارسات الجديدة داخل المؤسسة[13]، ويكون نتيجة عمل إنساني وعمليات توضح الأدوار المختلفة والوظائف الاجتماعية الشخصية للأفراد، وعلاقتهم مع مختلف القوانين[14]

كما يمكن القول بأن الإبداع هو العملية التي يتم من خلالها تقديم منتجات جديدة أو طرائق جديدة للإنتاج، وتشمل جميع المراحل من الابتكار إلى التطوير ثم الإنتاج التجريبي، إلى التسويق، ثم الإنتاج التجاري[15]، و يمكن أن يتراوح أثر الإبداع في المنظمات من إحداث تحسينات طفيفة على الأداء إلى إحداث تطوير جوهري وهائل، ويمكن أن تتضمن هذه التحسينات طرق جديدة في التكنولوجيا والهياكل التنظيمية والأنظمة الإدارية والخطط، والبرامج الجديدة المتعلقة بالأفراد العاملين[16].

فضلا عن ذلك فالإبداع عبارة عن عملية نسبية تقع بين مرحلة المحاكاة و التطوير إلى مرحلة الابتكار الأصيل، وهي عملية تتضمن النظر إلى الظواهلا و المشكلات بمنظور وعلاقات جديدة غير مألوفة يتفاعل فيها الفرد والعمل وبيئة المنظمة والبيئة العامة[17]، وعليه فإن للإبداع عناصر أساسية تميزه والتي يمكن حصرها في [18]:

- **الطلاقة:** وهي القدرة على إنتاج عدد كبير من الأفكار والأسئلة.
- **المرونة:** وهي القدرة على إنتاج عدد متنوع من الأفكار أو التحول من نوع معين من الفكر إلى أخر.
- **الأصالة:** وهي القدرة على التفكير بطريقة جديدة أو القدرة على التعبير الفريد.
- **الإثراء بالتفاصيل:** وهي القدرة على إضافة تفاصيل غزيرة على فكرة أو منتج معين.

2.2. آليات تنمية الإبداع:

يؤكد العديد من الباحثون والممارسون على أن الإبداع ليس حكرا على فئة دون غيرها، إذ من الممكن تعلمه واكتساب مهاراته وتقنياته، وفي هذا الصدد فقد أشار Thommas، في مقال بعنوان "الإبداع"، بأن السلوك الإبداعي ليس موهبة فطرية قاصرة على أناس بخصائص معينة، بل على العكس تماما فمن الممكن تعلمه والتدرب عليه مثله مثل الكثير من المهارات الأخرى، كأساليب القيادة، الاتصال، ومهارات التفاوض والإقناع[19]، ولعل أكثر الطرق الشائعة المستخدمة في هذا المجال تتمثل في:

1.2.2 العصف الذهني:

هي الطريقة المطورة من طرف الأمريكي Alex F.Osborn، وهي الأسلوب الأكثر شيوعا فيما يخص تنمية الإبداع في المؤسسة، وذلك من خلال تطوير الأفكار ضمن فريق عمل يتكون من 4 إلى 8 أفراد، في مدة تتراوح بين 20 و30 د، وذلك لمواجهة مشكلة ما، وتقوم هذه الطريقة على مبدأ فتح المجال أمام الأفكار للحصول على أكبر عدد من الاقتراحات، التي تدون في جدول أعمال خاص بندوة العصف الذهني[20]، وفي الأخير يتم تقييم هذه الاقتراحات ويختار أفضلها لاتخاذها كحل لمواجهة الواقع المعاش.

2.2.2 أسلوب قوائم المراجعة:

هي واحدة من أشهر الأساليب لاستخراج وتوليد الأفكار، و التي جاء بها Alex Osborn، وذلك من خلال إعداد مايشبه بالقائمة المعدة مسبقا، أين وضع في هذه الأخيرة مجموعة من البنود التي تهدف في مجملها إلى التغيير أو التجديد والتطوير لطريقة التفكير والوضعية الحالية، وفي الأخير إحدى هذه البنود يقع عليه الاختيار لمواجهة الوضع المعاش، ومن أبرز هذه القوائم هي تلك التي تشكل بنودها الأساسية كلمة SCAMPER، والتي تتضمن: الإستبدال، الإندماج، التأقلم، التعديل (التصغير، التكبير)، التسخير للإستخدمات الأخرى، الإلغاء.[21]

3.2.2 أسلوب القبعات الست:

هي طريقة مطورة من طرف الخبير في التفكير الإبداعي Edward de Bono، وهدفها هو مساعدة الأفراد على اتخاذ القرارت بصورة صائبة، وذلك من خلال إحداث التغيير في التفكير، وتتضمن هذه الطريقة 6 أساليب مختلفة للتفكير، إذ يعبر عن كل أسلوب بقبعة، والتي يعتقد de Bono، أن معظم الأفراد يلجأون إلى إستخدام إحدها في حال اتخاذ القرار أو حل مشكلة ما[22]، وهذه القبعات تتلخص في: القبعة البيضاء ترمز إلى التفكير العاطفي، السوداء ترمز إلى التفكير السلبي، الحمراء التفكير العاطفي، الصفراء ترمز للتفكير الإيجابي، الخضراء ترمز على التفكير الإبداعي، الزرقاء التفكير الموجه

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة

1. التعريف بمؤسسة محل الدراسة:

استجابة لحاجات القطاع الزراعي قامت مؤسسة سوناطراك عام 1966 بإنشاء مركب ارزيو المختص في إنتاج الأمونياك والأسمدة الأزوتية، وفي سنة 1972 بدأت شركة سوناطراك بإنجاز مركب الأمونياك والأسمدة الأزوتية والفوسفاطية بعنابة في سنة 1984 قامت الدولة بإعادة هيكلة شركة سوناطراك وإخراج المركبين وتم إنشاء شركة جديدة تسمى ب أسميدال والتي تعد فرتيال كأحد فروعها، وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم بحصة 66% بالنسبة للشريك الإسباني مؤسسة "فيلامير"، يقع مقرها بولاية عنابة، تضم 562 عامل، موزعين بين الإطارات الساميين والإطارات المتحكمين والمنفذين، وهي مختصة في إنتاج الأسمدة والمنتجات الصحية والكيميائية، المستعملة على وجه الخصوص في المجال الفلاحي.

2. منهج الدراسة:

بهدف تحليل العلاقة الإرتباطية القائمة بين متغيرات الدراسة وتفسيرها، إعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد منهجا ملائما للدراسات التي تتبنى المدخل المعرفي من خلال وصف ما هو كائن وتفسير وتحليل الظروف والعلاقات القائمة بين الوقائع.

3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع عمال مؤسسة فرتيال الذي قدر عددهم ب 562 عامل موزعين بين مختلف المستويات الوظيفية، أما فيما يخص عينة الدراسة التي خصت بالاستمارة فقد تكونت من 105 عامل أي ما نسبته 20% من المجتمع المدروس، إذ تم استرداد 90 استمارة، 83 استمارة منها كانت صالحة لأغراض للمعالجة الإحصائية.

4. نموذج الدراسة:

لتفسير العلاقة القائمة بين المتغيير المستقل المتمثل في تمكين العاملين بأبعاده " الحرية والاستقلالية، فرق العمل، التحفيز"، والمتغير التابع المتمثل في تنمية الإبداع، قمنا باقتراح النموذج الآتي:

الشكل رقم 01: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثان

5.أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم تطوير إستبانة تضمنت مجموعة من العبارات شملت متغيرات الدراسة والتي جاءت كلها وفق سلم ليكرت الخماسي، كما تم معالجة البيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج spss وإستعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية، الإنحراف المعياري، الوسط الحسابي، الانحدار الخطي المتعدد والبسيط.

6.صدق وثبات أداة الدراسة:

بهدف التأكد من مدى صدق وثبات الإستبانة وقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقراتها، قمنا باستخدام معامل ألفا كرومباخ، وكانت النتائج المتحصل عليها، كما يلي:

الجدول رقم 01: صدق وثبات الاستبانة

المتغيرات	ألفا كرومباخ
تمكين العاملين	0,812
تنمية الإبداع	0,732
الثبات الكلي	0,710

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بما أن قيمة معامل ألفا كرومباخ تكون معقولة إذا كانت مساوية أو أكبر من القيمة 6، فإننا يمكن الحكم على الاستمارة بأنها صالحة لأغراض البحث العلمي.

7. تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

الجدول رقم 02: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على تمكين العاملين

	الحرية والاستقلالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تحرص الإدارة على توفير بيئة تقوم على مبدأ الاستقلالية وحرية التصرف	3,4	0,63
2	تفتح المؤسسة المجال أمام العاملين للتصرف فيما يتعلق مواجهة المشاكل التي لا تتجاوز مستواهم	2,31	0,76
3	يستطيع الأفراد في المؤسسة تطوير أنظمة العمل، دون الرجوع لرؤسائهم المباشرين	2,72	0,81
4	توفر الإدارة المعلومة الكافية فيما يتعلق التطورات والتغيرات الحاصلة، مما يجعل العمال أكثر استقلالية	4,67	0,76
	المتوسط و الانحراف المعياري الإجمالي للحرية والاستقلالية	3,27	0,74
	العمل الجماعي	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
5	يعمل الأفراد في المؤسسة بروح الفريق الواحد	3,27	0,98
6	تعمل المؤسسة على غرس ثقافة التعاون والاعتمادية المتبادلة بين الأفراد في المؤسسة	3,12	0,71
7	تتم عملية المشاركة بالمعارف وتبادل الخبرات بصفة متواصلة بين العمال في المؤسسة	4,59	0,73
8	يشترك الجميع باقتراح الأفكار للخروج بحلول إبداعية فيما يخص مواجهة المشاكل	4,32	0,68
	المتوسط و الانحراف المعياري الإجمالي للعمل الجماعي	3,82	0,77
	التحفيز	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
9	تتبع المؤسسة أنظمة حوافز قادرة على الرفع من دافعية الأفراد	4,45	0,65
10	تقدر المؤسسة الجهود التي يبذلها العاملين وتحسسهم بمكانتهم	3,66	0,74
11	يشعر الأفراد في المؤسسة بإمكانية الارتقاء في مستواهم الوظيفي مما يشكل دافع إضافي للعمل	4,32	0,81
12	يحظى الأفراد المبدعون في المؤسسة بامتيازات خاصة نظير أعمالهم	4,12	0,96
	المتوسط و الانحراف المعياري الإجمالي للتحفيز	4,13	0,73
	المتوسط والانحراف المعياري لتمكين العاملين	3,74	0,74

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن ممارسة عملية التمكين في المؤسسة كانت بدرجة متوسطة، هذا ما عبرت عنه قيمة المتوسط الحسابي، المقدرة ب 3,74، والانحراف المعياري 0,74، إذ تركز الإدارة في ذلك على العمل الجماعي بالدرجة الأولى، والتحفيز وذلك من خلال الاهتمام بضمان مشاركة و تبادل المعارف والخبرات بين الأفراد بصفة متواصلة، كما أن المؤسسة أيضا تهتم برفع دافعية الأفراد من خلال تصميم نظام حوافز مغري، وفتح المجال أمامهم لارتقاء في المستوى الوظيفي، في حين نسجل أن المؤسسة أقل اهتماما بتجسيد مبدأ الحرية والاستقلالية، فهي تقتصر في ذلك على توفير المعلومة اللازمة فيما يتعلق التحولات والتغييرات الحاصلة على المستوى الداخلي للمؤسسة.إذ يمكن أن نحكم على المؤسسة محل الدراسة أنها لاتزال في بداياتها في مايخص موضوع تمكين العاملين، فهي تعمل على توفير العوامل المساعدة و تهيئة الظروف الملائمة لترسيخ هذا المفهوم بين الأفراد باختلاف مستوياتهم.

الجدول رقم (3) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لتنمية الإبداع

	تنمية الإبداع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	المؤسسة تشجع الأفكار والحلول الإبداعية بصفة مستمرة	3,71	0,61
2	يتوفر في المؤسسة قسم خاص متعلق بالبحث والتطوير يهتم بتبني الأفكار الإبداعية	2,11	0,63
3	الأفراد في المؤسسة في عملية تعلم مستمرة للأساليب و الإجراءات الجديدة	3,64	0,72
4	تهتم المؤسسة بتطبيق البرامج التدريبية والتكوين الذي يسمح بإكساب الأفراد معارف جديدة	4,23	0,74
5	يمارس أعضاء فرق العمل عملية العصف الذهني بصفة مستمرة	3,12	0,83
6	تهتم المؤسسة بتقييم مدى جودة القرارات المتخذة من طرف الأفراد في حال مواجهة مشكلة معين	3,13	0,74
7	نمط القيادة السائد يشكل الإطار العام الذي يدعم الإبداع في المؤسسة	2.87	0,82
8	تقوم ثقافة المؤسسة على قيم التجديد والتطوير والتحسين المستمر	2,61	0,75
	المتوسط والانحراف المعياري الإجمالي لتنمية الإبداع	3,17	0,73

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مؤسسة فرتيال، تهتم بتنمية وتعزيز الإبداع بدرجة متوسطة، هذا ما عبرت عنه قيمة المتوسط الحسابي المقدرة ب 3,17، والانحراف المعياري المقدر ب 0,73، وهي في ذلك تهتم بتطبيق برامج تكوينية وتدريبية، وذلك لاكتساب أساليب وإجراءات عمل جديدة، بحكم بيئة الاعمال التي تتسم بالتجديد والتغيير المستمر، في حين أن المؤسسة لا تركز على كل من عنصر القيادة والثقافة التنظيمية، كدعامتين أساسيتين لتعزيز السلوك الإبداعي. فمؤسسة فرتيال تعتبر أن تنمية الإبداع وتطويره من ضمن أولياتها، فهي تسعى لتوفير البيئة الملائمة لذلك من خلال الإيمان بالنتائج التي يمكن أن يحققها التمكين والتركيز عليه وترك مادون ذلك من مفاهيم وتوجهات إدارية الأمر الذي يفسر عدم اهتمام المؤسسة بإرساء قيم تبعث على الإبداع في إطار ثقافة المؤسسة.

8. اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لممارسة تمكين العاملين على تنمية الإبداع، عند مستوى $\alpha = 0,05$

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لممارسة تمكين العاملين على تنمية الإبداع، عند مستوى $\alpha = 0,05$

جدول رقم04: نتائج الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية

	تنمية الإبداع				
تمكين العاملين	R	R^2	t	B	SIG
	0,442	0,195	11,54	0,239	0,012

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه إلى قيمة معامل الارتباط R=0,342 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه متوسطة بين ممارسة التمكين و تنمية الإبداع في مؤسسة فرتيال، وهي علاقة إيجابية طردية هذا ما أشارت إليه قيمة معامل الانحدار B=0,239 وعليه فقد كانت قيمة معامل التحديد R^2=0,195 أي 19% من

التغيرات الطارئة على تنمية الإبداع تعود للتغيير في تمكين العاملين، وبما أن قيمة t المحسوبة مساوية ل 11,54 أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية SIG=0,012 الذي هو أصغر من مستوى المعنوية 0.05 =α فإننا نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1 التي تثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمكين العاملين وتنمية الإبداع، هذا ما يفسر ضرورة وأهمية العملية التمكينية بالنسبة لتنمية الإبداع في المؤسسة. بل وتلعب الدور الفاعل في ذلك، فبحسب اهتمام المؤسسة بتبني التمكين ينعكس ذلك على مستوى إبداعية الأفراد.

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للحرية والاستقلالية على تنمية الإبداع، عند مستوى 0,05= α

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للحرية والاستقلالية على تنمية الإبداع، عند مستوى 0,05= α

جدول رقم 05: نتائج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى

	تنمية الإبداع				
	R	R^2	t	B	SIG
الحرية والاستقلالية	0,245	0,06	8,43	0,172	0,011

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج **spss**

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه إلى قيمة معامل الارتباط 0,245 =R مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين الحرية والاستقلالية و تنمية الإبداع ، وهي علاقة إيجابية طردية هذا ما أشارت إليه قيمة معامل الانحدار 0,172 =B وعليه فقد كانت قيمة معامل التحديد 0.06 =R^2 أي 6% من التغيرات الطارئة على تنمية الإبداع تعود للتغيير في الحرية والاستقلالية، وبما أن قيمة t المحسوبة مساوية ل 8,43 أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 0,011 =SIG الذي هو أصغر من مستوى المعنوية 0.05 =α فإننا نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1 التي تثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرية والاستقلالية وتنمية الإبداع، فالمؤسسة لم تصل بعد إلى الدرجة التي تسمح لها بمنح أعلى مستويات من الحرية والاستقلالية لعامليها، وذلك ما سيؤثر بطريقة أو بأخرى على مستويات الإبداع لدى الأفراد، لكن ما - يمكن ملاحظته على المستوى الداخلي هو أن الإدارة العليا تعمل على تدريب العاملين على تحمل مسؤوليات و مهام أكبر ليس من خلال التكوين فحسب بل بإقحامهم في وضعيات مشكلة و إختبارهم.

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للعمل الجماعي على تنمية الإبداع، عند مستوى 0,05= α

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للعمل الجماعي على تنمية الإبداع، عند مستوى 0,05= α

جدول رقم 06: نتائج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

	تنمية الإبداع				
	R	R^2	t	B	SIG
العمل الجماعي	0,439	0,192	12,45	0,181	0,03

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج **spss**

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه إلى قيمة معامل الارتباط R= 0,439 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه متوسطة بين العمل الجماعي و تنمية الإبداع ، وهي علاقة إيجابية طردية هذا ما أشارت إليه قيمة معامل الانحدار B=0,181 وعليه فقد كانت قيمة معامل التحديد R^2= 0,192 أي 19% من التغيرات الطارئة على تنمية الإبداع تعود للتغيير في العمل الجماعي، وبما أن قيمة t المحسوبة مساوية ل 12,45 أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية SIG= 0,03 الذي هو أصغر من مستوى المعنوية α= 0.05 فإننا نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1 التي تثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمل الجماعي وتنمية الإبداع .وهذا راجع إلى الاهتمام النسبي التي توليه المؤسسة لإرساء مقومات العمل الجماعي في إطار ثقافة تنظيمية وقيادة داعمة، وما لذلك من أهمية في تكوين روح الفريق و تبادل المعارف والأفكار بين الأفراد مما يزيد من مستويات الإبداع في المؤسسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتحفيز على تنمية الإبداع في المؤسسة، عند مستوى α =0,05

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتحفيز على تنمية الإبداع في المؤسسة، عند مستوى α =0,05

جدول رقم 07: نتائج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

	تنمية الإبداع				
التحفيز	R	R^2	t	B	SIG
	0,521	0,271	10,44	0,286	0,02

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج **spss**

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه إلى قيمة معامل الارتباط R=0,521 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية متوسطة بين التحفيز و تنمية الإبداع، وهي علاقة إيجابية طردية هذا ما أشارت إليه قيمة معامل الانحدار B=0,286 وعليه فقد كانت قيمة معامل التحديد R2= 0,271 أي 27% من التغيرات الطارئة على تنمية الإبداع تعود للتغيير في التحفيز، وبما أن قيمة t المحسوبة مساوية ل 10,44 أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية SIG= 0,02 الذي هو أصغر من مستوى المعنوية α= 0.05 فإننا نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1 التي تثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفيز وتنمية الإبداع .فالتحفيز في مؤسسة فرتيال بشقيه المادي و المعنوي يساهم بدرجة معتبرة مقارنة بالبعدين السابقين في الرفع من مستويات الإبداع في المؤسسة، ويمكن إعتبار هذا منطقيا بإعتبار أن المؤسسة من بين أحد المؤسسات الأكثر إغراءا وجذبا للعمال بفضل التعويضات المادية والامتيازات التي تقدمها.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع تعزى للمتغير الجنس، عند مستوى α =0,05

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع تعزى للمتغير الجنس، عند مستوى $\alpha = 0,05$

جدول رقم 08: نتائج إختبار T-test للفرضية الرابعة

الجنس	المتوسط الحسابي المعياري	الإنحراف	قيمة T	sig
ذكور	122,33	13,83	0,61	0,27
إناث	124,17	13,92		

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن نتيجة إختبار T-test تشير إلى 0,61 عند مستوى دلالة sig=0,27 الذي هو أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$، وعليه يمكن أن نقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين في تنمية الإبداع تعزى لمتغيير الجنس، ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسة محل الدراسة تهتم بتطبيق سياسة تمكين العاملين بغض النظر عن جنس العامل، كما أن الإبداع الناجم عن هذه السياسة يمكن ملاحظته في كلا الجنسين.

الفرضية الفرعية الخامسة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع تعزى للمتغير المستوى العلمي عند مستوى $\alpha = 0,05$

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع تعزى للمتغير المستوى العلمي عند مستوى $\alpha = 0,05$

جدول رقم 09: نتائج إختبار ANOVA للفرضية الخامسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	Sig
بين المجموعات	1,627	0,671	1,133	0,410
داخل المجموعات	154,271	0,548		
المجموع	155,898			

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA، أشارت نتيجة اختبار F إلى قيمة 1,133 عند مستوى دلالة sig= 0,410 الذي هو أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$، وعليه يمكن أن نقول أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع في المؤسسة تعزى لمتغير المستوى العلمي، ويمكن تفسير ذلك بأن الإختلاف في المستوى العلمي لا يؤثر في سلوكهم الإبداعي، بحيث تعمل المؤسسة على تمكين الأفراد بحسب مستواهم الوظيفي الذي يتناسب مع مستواه الوظيفي.

الفرضية الفرعية السادسة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع تعزى للمتغير المستوى الوظيفي عند مستوى $\alpha = 0,05$

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع تعزى للمتغير المستوى الوظيفي عند مستوى $\alpha = 0,05$

جدول رقم 10: نتائج إختبار ANOVA للفرضية السادسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	Sig
بين المجموعات	1,526	0,542	1,274	0,610
داخل المجموعات	151,43	0,438		
المجموع	152,956			

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج spss

باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA، أشارت نتيجة اختبار F إلى قيمة 1,274 عند مستوى دلالة 0,610 =sig الذي هو أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$، وعليه يمكن أن نقول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع في المؤسسة تعزى لمتغير المستوى الوظيفي، ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسة حريصة على تمكين العاملين في جميع المستويات الوظيفية بما في ذلك التنفيذية منها، بهدف تحقيق التكامل والانسجام بين مختلف المستويات وكذا بلوغ أقصى مستوى من الإبداعية لدى العاملين

خلاصة:

على أساس ما تم مناقشته من نتائج، يمكننا أن نستخلص النقاط التالية:

- ممارسة عملية تمكين العاملين في مؤسسة فرتيال، كانت بدرجة متوسطة، وهذا رجع لعدم التركيز على مبدأ الحرية والاستقلالية.
- الاهتمام بتنمية الإبداع لا يرتقى للمستوى المطلوب، والتركيز في ذلك إقتصر على البرامج التكوينية والتدريبية فحسب.
- وجود علاقة ارتباط وتأثير متوسطة لكل من بعدي العمل الجماعي، والتحفيز على تنمية الإبداع بمؤسسة فرتيال.
- وجود علاقة إرتباط وتأثير ضعيفة لبعد الحرية والاستقلالية على تنمية الإبداع.
- ممارسة عملية تمكين العاملين في مؤسسة فرتيال تساهم وتؤثر بدرجة متوسطة في تعزيز مظاهر الإبداع.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تمكين العاملين على تنمية الإبداع في المؤسسة تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

التوصيات:

كمحاولة للإشارة لدور التمكين في المؤسسة وأهميته بالنسبة للإبداع، نقدم جملة من التوصيات التي نوجزها في النقاط التالية:

- إعطاء العاملين أكثر استقلالية في ممارسة أعمالهم وفتح المجال أمامهم للتصرف بحرية تجاه المشاكل التي يواجهنها.
- التركيز على مبدأ المشاركة بالمعارف بين الأفراد، مما يزيد من فاعلية العمل الجماعي في إطار فرق العمل المتمكنة.
- إحساس العاملين بمكانتهم ووزنهم وذلك من خلال، الاهتمام بالأفكار والحلول الإبداعية المقدمة من طرفهم، وتجسديها على أرض الواقع.
- العمل على تشكيل قسم خاص في المؤسسة يهتم بالبحث والتطوير.
- التركيز على النمط القيادي المناسب الذي يسمح بتوجيه الأفراد نحو تجاوز ما هو مألوف، و الإهتمام بالتطوير والتجديد بصفة مستمرة.
- العمل على إيجاد بيئة عمل وثقافة تنظيمية داعمة ومشجعة على ممارسة الإبداع في المؤسسة بجميع مظاهره وعلى كافة المستويات.

المراجع والإحالات:

1. زكرياء الدوري مطلك، أحمد على صالح، **إدارة التمكين و اقتصاديات الثقة في منظمات الألفية الثالثة**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 76.

*2. Alleah M.Crawford, **Empowerment and Organizational Climate: An Investigation of Mediating Effects on the Core-self Evaluation, Job satisfaction, and Organizational Commitement Relationship**, a dissertation for obtention the degree of Doctor philosophy, faculty of Auburn, Alabama, 2008, p 34.*

*3. Jhon.R. Shermerhorn, **Exploring Management**, Jhon wiley & Sons, Thired Edition, United States of America, , 2011, p 197.*

4. ملحم يحي سليم، **التمكين مفهوم إداري معاصر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 6.

*5. David L.Goetsh, Stanly B.Davis, **Qaulity Management For Organizational Exellence : Introduction to Total Quality,** Sixth Edition, Prentice Hall, New Jersy, 2010, p 160.*

*6. Wiliam Umiker**, Management Skills for the New Health Care Supervisor**, Third Edition, Jones and Bartlett publishers, London, 2005, p 303.*

7. سعيد الشياب، أحمد أبو حمور، **مفاهيم إدارية معاصرة**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 222.

8. كاظم محمود، سلامة اللوزي، **مبادئ إدارة الأعمال**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان ،2008 ص 256

9. نعيم إبراهيم الظاهر، **الإدارة الإستراتيجية: المفهوم، الأهمية، التحديات**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان ، 2009، ص 245.

10. ملحم يحي سليم، مرجع سبق ذكره، ص 41.

11. بلال خلف السكارنه، **القيادة الإدارية الفعالة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2010، ص 324

*12. Peter Cook, **Best Practice Creativity**, Grower publishing Ltd, 1998, p304.*

*13. G M .Spreitzer, , Social Structural characteristics of psychological Empowerment, **Academy of management Journal** , Vol. 39, No . 2, (1996), 483 – 504.*

*14 .Dimitri Uzunidis, **l'innovation et l'economie contemporaire**, De Boeck, Bruxelles, 2004, p18.*

*15. Philip CookeRegional Innovation Systems, Clusters, and the knowledge economy, **industrial and corporate change journal**, vol 10 N°4, , (2001), 945-974.*

*16. Robbins, Stephen,. **Organization Behavior : Concepts Controversies and applications**, 6th Edition, prentice-Hall Inc, P193.*

17. سامي محمد هشام حريز، **أساسيات إدارة الأعمال : مهارات نظرية وتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار قنديل للنشر و التوزيع، عمان، ، 2008، ص 10.

18. حميد فشيت، **دور إدارة المعرفة التسويقية في إبداع المنتج، دراسة حالة عينة مؤسسات إنتاجية جزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 176.

19. محمد السعيد جوال، **التمكين وأثره على تنمية السلوك الإبداعي في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص 204.

*20. Rita-Maria, **Autogestion-compétences de bases en leadership**, 1er edition, Compendio Bildungsmedien AG, 2011, p 79.*

*21. Andy Green, **Creativity in public Relations**, Fourth Edition, Kogan page Publishers, 2009, p 70.*

*22. David Rea et All, **English Untimited Intermediate B Combo**, cambridge University Press, 2013, p 16.*

دور تدريب العنصر البشري في الرفع من القدرات الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز سطيف

د. معاوي عبدالعظيم
جامعة سطيف1، الجزائر
maaouiadoma@gmail.com

The role of training in the developement of innovation abilities

Maaoui Abdel Azim
University of Ferhat Abbas Sétif –Algeria

Received: 04 Mar 2016 *Accepted: 02 Dec 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:
لقد أصبحت المنظمات الحديثة على دراية تامة أنه لا سبيل لها للتقدم و الوصول إلى الرواج أو الريادة، دون انتهاجها طريق الإبداع و العمل على تنميته، خصوصا في ظل التغيرات و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية، لذلك فهذا النوع من المنظمات يسعى بشكل حثيث لتهيئة البيئة الإبداعية للأفراد، عن طريق منح الفرص والتجاوز عن الأخطاء، و غيرها من المتطلبات المحققة للإبداع، ولعل أهمها تدريب العنصر البشري على اكتساب المكونات الأساسية للإبداع، فإذا تمكنت من تحقيق ذلك، قد تستطيع العمل على تنميته، ومن أجل تجسيد هذه الدراسة من الناحية التطبيقية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عملية التدريب ممثلة في مراحله والعناصر الأساسية المكونة للإبداع قمنا بإجراء دراسة ميدانية لمعرفة طبيعة هذه العلاقة وكانت أهم النتائج المتوصل إليها أن جميع المتغيرات المستقلة ممثلة في مراحل العملية التدريبية ذات تأثير معنوي على تطوير أو الرفع من القدرات الإبداعية.

الكلمات المفتاحية: التدريب، القدرات الإبداعية، الإبداع، المورد البشري، القدرة التنافسية.
تصنيف jel: Q50, Q540, L8.

Abstract:
Modern organizations became sure that it is not possible for them to progress and access to the boom or lead, without investing in the creativity, especially in the light of the changes and transformations of the economic, social, political, and technological issues, so these organizations seek to create an environment for individuals creativity, by giving them opportunities for errors, and making possible the achievement of other requirements which encourage creativity, and at the same time working to avoid obstacles.
Keywords*: training, innovation, innovation abilities, human resource, competitiveness*
Jel Classification Codes*: Q50, Q540, L8.*

تمهيد:

لقد أصبح التدريب في المرحلة المعاصرة ضرورة لأي منظمة من المنظمات طالما أنها تحرص على أن تحفظ وجودها في المستقبل، لأنه لا يمكن لها أن تحقق التطور والتوازن في مقومات حركتها مع التطورات المتسارعة حولها وبخاصة في المجالات التكنولوجية والإدارية والثقافية إلا إذا أدركت أهمية التدريب ووظيفته الأساسية في ذلك، وما ينطبق على المنظمات ينطبق على الأفراد أيضا حيث أصبح كل موظف مطالب أن يرى ويكتشف طبيعة التطورات العالمية، وأن يعمل على التعامل معها واستيعابها وتطوير قدراته ومعارفه ومهاراته واتجاهاته بما ينسجم مع ضروراتها واشتراطاتها، وأن يعمل على التجدد المستمر مع تجددها وتغيرها وإلا فإنه سيواجه أزمة قد تنتهي إلى تخلفه، ويمثل التدريب المدخل الأساسي الذي يساعده على ذلك ويدّعمه بالقدرة على التفكير والتكيف والإبداع وحسن التصرف.

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما دور تدريب العنصر البشري في الرفع من القدرات الإبداعية لدى العاملين بالمؤسسة الاقتصادية؟

أولا: التدريب

لقد تعددت تعاريف التدريب بتعدد المؤلفات الصادرة في هذا المجال، وسنحاول فيما يلي استعراض البعض منها والتي نراها مهمة:

1) **تعريف التدريب:**

التدريب هو تمكين جميع الأفراد من اكتساب المعرفة لإثراء مهاراتهم الحالية أو تطوير مهارات جديدة بحيث يساهم في سد الفجوة بين المستوى الحالي للفرد والمستوى المطلوب. [1]

التدريب هو عملية تزويد الأفراد أو الجماعات بالمعلومات والخبرات والمهارات وطرق الأداء والسلوك بحيث يكون هؤلاء الأفراد والجماعات قادرين على القيام بوظائفهم بفعالية وكفاءة[2]. كما عُرف أيضا على أنه عملية منظمة تحدث تغييرا في نظرة وسلوك الفرد (المتدرب) إلى عمله من خلال إكسابه معارف ومهارات جديدة تؤدي إلى تحسين أداءه، فالتدريب هو عملية إيصال معارف أو إكساب مهارات إلى المتدرب يعتمد نوعها على نوع الحاجة التدريبية القائمة[3]. نصل من خلال ما رأيناه إلى إعطاء التعريف التالي: التدريب هو نشاط منظم، هادف ومستمر، يتفرع إ لى عمليات متداخلة ومتكاملة فيما بينها وفيما بينها وبين باقي أنشطة المنظمة، ويرمي هذا النشاط إلى سد الفجوة بين ما هو موجود فعلا وما يجب تحقيقه من معارف وسلوك ومهارات لدى العاملين من مختلف الفئات وفي ضوء إستراتيجية المنظمة، مما يسمح بإطلاق روح الفكر والإبداع لديهم وبتكييفهم مع طرق العمل والتغيرات البيئية المتسارعة لضمان بقاء المنظمة وقدرتها على التنافس.

من خلال التعاريف نستكشف الأفكار والمعاني التالية عن التدريب:

- تتم تنمية وتطوير الكفاءات من خلال التعلم المنظم والمخطط لإحداث التغيير المطلوب في سلوك العاملين وفي التنظيمات، ومن ثم فإن فهم نظريات التعلم الحديثة من أولى مهام المدرب الفعال؛
- يعود التدريب بالفائدة على الأفراد والجماعات الصغيرة والمنظمات والمجتمع، فيؤدي إلى تحسين قدرات الأفراد على حل المشكلات والقيادة والشعور بالرضا، كما يؤدي إلى تقوية الأواصر بين الجماعات الصغيرة وتفتح الاتصال بينها فترتفع بواسطته الفعالية في التنظيم والإنتاجية في المجتمع؛
- التدريب جهد منظم يقوم على التخطيط وهو تخصص فرعي من تخصصات حقل الموارد البشرية؛
- التدريب ذو توجه علمي يركز على الأداء الحالي والمستقبلي فيحاول رفع مستواه.

2) مكونات نظام التدريب:

من أجل الوصول إلى تصور واضح للتدريب ومن ثم التخطيط له وتنفيذه ومراقبته على أسس عملية سليمة، فإنه من المفيد أن تنظر المنظمة إلى التدريب على أنه نظام متكامل يتكون من مدخلات، عمليات، مخرجات، ويمكن توضيح أهم العناصر (المكونات) التي يتكون منها نظام التدريب:

1.2 مدخلات التدريب:

هي بمثابة الأسباب التي تحرك النظام وتدفعه إلى الأمام من أجل تحقيق الهدف الجوهري المرجو تحقيقه من التدريب، فالمدخلات هي الأجزاء التي يتم إخضاعها لعمليات محددة لتتحول من طبيعتها الأولى إلى شكل أخر أو إضافة خصائص جديدة تتناسب واحتياجات النظام.

2.2 العمليات:

تبدأ هذه المرحلة بتحديد الاحتياجات التدريبية وهي مجموعة التغيرات المطلوب إحداثها في الفرد والمتعلقة بمعلوماته، خبراته، أدائه، سلوكه واتجاهاته، لجعله مناسبا لشغل وظيفة وأداء اختصاصات وواجبات وظيفته الحالية بكفاءة عالية، كما عُرفت الاحتياجات التدريبية بأنها مجموعة المؤشرات التي تكشف عن وجود فرق بين الأداء الحالي والأداء المرغوب فيه للأفراد بسبب نقص في معارف وقدرات ومهارات هؤلاء الأفراد[4]، ثم تليها عملية وضع الأهداف التي يتم في ضوئها تصميم البرامج التدريبية المناسبة، كما تتضمن هذه المرحلة أيضا فعاليات تنفيذ البرامج التدريبية ومتابعتها وتقييمها، بمعنى الإجراءات التي تستخدمها الإدارة من أجل قياس كفاءة البرنامج التدريبي ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف، وقياس كفاءة المتدربين ومدى التغيير الذي أحدثه التدريب فيهم، وكذلك لقياس كفاءة المدربين الذين قاموا بتنفيذ العمل التدريب[5].

3.2 البيئة:

تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بالمنظمة بصورة عامة وبالعملية التدريبية بصورة خاصة تتأثر بها وتؤثر فيها.

4.2 المخرجات:

تتمثل في النتائج المتحققة من التدريب، والتي تتعلق بالأفراد المتدربين من حيث زيادة المعلومات أو المهارات وتغيير الاتجاهات، زيادة الإنتاجية، بما يؤدي إلى تحسين كفاءة الفرد ورفع مستوياته.

على هذا الأساس تعود تلك المخرجات إلى المجتمع (البيئة المحيطة) في صورة سلع أو خدمات أو تغييرات معنوية في الأفراد، وحيث يتلقى المجتمع نتائج عمل النظام فإنه يعوض عن ذلك بالمزيد من المدخلات، وبذلك تتوالى حركة النظام ويستمر في أداء نشاطه[6].

ويمكن تصنيف مخرجات نظام التدريب على أسس متوافقة مع تصنيف المدخلات وهي: مخرجات لا مادية (إنسانية)، المخرجات المادية، المخرجات المعنوية (المعلومات)

5.2 التغذية العكسية أو معلومات المرتدة:

هي معلومات تحمل رسائل وإشارات معينة عن كيفية سير عمليات النظام وعن تفاعل مدخلاته فيه، وتفيد متخذي القرار في المنظمة وتوضح لهم كيفية سير النظام ومدى تطابق إنجازاته ومخرجاته مع الخطط.

ثانيا: الإبـــداع

نقول لغة أبدعت الشيء أي اخترعته على غير مثال سبق، والمبدع هو المنشئ أو المحدث الذي لم يسبقه أحد[7]. وفي القرآن الكريم: ﴿ **بديع السموات والأرض** ﴾ أي خالقهما على غير مثال سبق[8].

أما التعريف الموضوعي فقد اختلف المفكرون حوله بحيث لا يوجد اتفاق واضح، فقد أشار (المهندس والاقتصادي الأمريكي ومؤسس منظمة التنظيم العلمي للعمل) Taylor في عام (1988) في تقرير غير منشور، قدمه إلى شركة Dow chemical company إلى وجود عدد يتراوح بين 50 إلى 60 تعريف مختلف في أدبيات علم النفس ومما لا شك فيه أن العدد الإجمالي قد وصل في الوقت الحالي إلى عدة أضعاف هذا الرقم،[9] ويرجع ذلك لعاملين هامين: أولهما اختلاف المدارس الكتاب الفكرية وتعدد وجهات النظر (اتجاهات المفكرين)، وثانيهما هو وجود نوع من التداخل بين مصطلح الإبداع والمصطلحات ذات العلاقة به وسنستعرض بعضها: القاموس الكبير Robert(1970) أعطى التعريف التالي " إدخال في شيء قائم في حد ذاته شيئا جديدا غير معروف"[10]. أما Joseph Schumpeter فقد عرفه عام (1934) بقوله: "إدماج مصدر جديد بالنسبة للمؤسسة في سلعة معروضة للبيع" واستمرت الدراسات المتعاقبة في تناول جوانب أخرى للإبداع، فهناك وجهة نظر تشير إلى أنه سلعة أو خدمة أو فكرة تدرك من قبل الفرد بأنها جديدة وقد يكون للفكرة تاريخ طويل لكنها بالنسبة للفرد الذي يراها جديدة وهذا حسب Roger et Shoemaker، وأشار كل من Van peol, Burgelman, Kosmiket أن الإبداع "هو شيء جديد أو تحقيق جديد"[11]، ويُقصد بهذا التعريف أن هناك تغيير قد يكون محدودا أو جذريا (كليا) سواء كان في تصميم منتج أو طرائق الإنتاج أو التنظيم. وهناك من ينظر للإبداع من خلال المدخل البيئي من خلال تعريف

جوان Gowan للإبداع فقال: هو مزيج من القدرات والاستعدادات والخصائص الشخصية التي إذا وجدت في بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى نتائج مفيدة للفرد أو المنظمة أو المجتمع. ويشير هذا التعريف إلى أن الإبداع هو خليط ينبثق من القدرات العقلية والاستعدادات النفسية للفرد بالإضافة إلى شرط أساسي هو وجود مناخ أو بيئة مناسبة ترعى هذه الطاقات الإبداعية، وفي الجانب الأخر تماما فقد أكد بعض العلماء على دور الجماعة في الإبداع، حيث يقول ***ميكيونسي و أروشفسكي*** أن الفرد في ظروف البحث العلمي الجماعي المعقد لا يعود فردا منعزلا باستعداداته وميوله ومواهبه، إنما يدخل في إطار من العلاقات والأدوار الجماعية والمتعاونة والمنظمة التي تحدد للفرد مدى دلالة المشكلات النفسية والاجتماعية وأثرهما على نتائج البحث العلمي المعاصر.

1) مكونات الإبداع:

في هذا الشأن حدد ***جيلفورد*** مجموعة مكونات أو قدرات عقلية تساهم في التفكير الإبداعي، وذكر أن من بين هذه القدرات الإبداعية أربع قدرات ذات وضوح بارز هي: الطلاقة، المرونة، الأصالة، الحساسية للمشكلات[12].

1.1 الأصالة:

هي القدرة على الإتيان بالأفكار الجديدة النادرة والمفيدة وغير المرتبطة بتكرار أفكار سابقة، هنا نجد أن الفرد المبدع يبتعد عن طرق التفكير التقليدية كي يستكشف الأفكار الأصلية بحيث نجد أنه كلما قلت درجة شيوع الفكرة زادت درجة أصالتها، فالأصالة من هذا المنطلق هي نتيجة للتخيل أي عدم الرضا عن الأمر الواقع والرغبة في خلق شيء جديد أو مختلف بحيث عادة ما يبدأ المبدع بالتقليد ثم تطوير ما تم تقليده وإكمال النقص فيه ثم السعي نحو تقديمها في شكل جديد.[13]

2.1 الطلاقة:

تعني القدرة على توليد عدد كبير من البدائل أو الأفكار أو جملة حلول مقترحة لمشكلة معينة أو استعمالات جديدة عند الاستجابة لمثير معين والسرعة والسهولة في توليدها، لهذا يقال أن الطلاقة هي بنك القدرة الإبداعية،[14] ومن أنواع الطلاقة:

1.2.1 **الطلاقة اللفظية**: تعني قدرة الفرد على إنتاج أكبر عدد ممكن من الكلمات التي تتصف بفات محددة؛

2.2.1 **الطلاقة الفكرية**: تعني قدرة الفرد على إعطاء أكبر عدد ممكن من الأفكار المناسبة أو الحلول لمشكلة ما في زمن محدد؛

3.2.1 **طلاقة التداعي**: أي إنتاج أكبر عدد ممكن من الألفاظ ذات المعنى الواحد؛[15]

3.1 المرونة:

أن تكون هذه الأفكار متنوعة في جوهرها، وأن لا يقف عند نوعية واحدة من الحلول أو طريقة واحدة لإيجاد الحلول، فهو يُغيّر باستمرار في المعنى أو التفسير أو الاستعمال أو فهم المهمة أو إستراتيجية العمل أو تغييرا في اتجاه التفكير الذي قد يعني تفسيرا جديدا للهدف؛ بمعنى توظيف استراتيجيات واتجاهات عديدة لمعالجة المسائل والموضوعات والمشكلات بصورة شمولية أي أن المرونة تتعلق بالكيف وليس بالكم، كما أنها تعني النظر إلى الأشياء من عدة زوايا مختلفة، فقد يمكن الربط بين الأفكار المتنافرة لتصبح في شكل جديد، وعليه يمكن تصنيف المرونة إلى نوعين: مرونة تلقائية؛ تتضمن قدرة الفرد على إعطاء معلومات متنوعة تلقائيا، كما أنها تشير إلى المرونة التي تظهر عند الفرد دون حاجة ضرورية يتطلبها الموقف، أما النوع الثاني فهو المرونة التكيفية؛ ونقصد بها قدرة الشخص على تغيير وجهته الذهنية حتى يكون بصدد النظر إلى حل مشكلة معينة[16].

4.1 القدرة على تحسس المشكلات:

هي القدرة على مجابهة موقف معين ينطوي على مشكلة أو عدة مشاكل تحتاج إلى حل وأن هذا الموقف قد يكتنفه الغموض. من هذا المنطلق يعمل الفرد المبدع على رؤية المشكلة من جميع جوانبها، فكلما أجهد نفسه في دراسة المشكلة زادت فرص التوصل إلى أفكار جديدة (الفرد المبدع لا يبدع إلا في مجال تخصصه)، هذا وتتجسد هذه القدرة بوصفها عنصرا مهما من عناصر الإبداع في توظيف القدرات العقلية للفرد وما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات وحصر القضايا والمشكلات وملاحظة الأشياء غير العادية في محيط الفرد أو إثارة التساؤلات حولها، والتي يمكن أن تكون موضع معالجة بغرض التوصل إلى حلول مبدعة. [17]

2) التدريب على الإبداع في المنظمات:

إن التدريب صفة هامة من صفات عملية الإبداع حيث تقوم بين التدريب والإبداع علاقة ترابط فلإبداع يمكن أن يعتبر بمثابة إدخال معارف جديدة إلى الاقتصاد أو تركيبات جديدة لمعارف قديمة وبتعبير أبسط الإبداعات هي نتائج تدريب، فالتدريب يؤدي إلى اكتساب معارف جديدة ورواد المشاريع أيا كان نوعهم يستخدمون هذه المعارف لصياغة أفكار ومشاريع عالية الإبداع، أي تحتاج الأفكار إلى عنصر يغذيها ويجددها باستمرار، يتمثل هذا العنصر في المعرفة التي يتزود بها الأفراد من خلال التدريب، وبذلك تظهر العلاقة بين الإبداع كعامل أساسي للقدرة التنافسية والتدريب[18].

وطالما أننا نتحدث عن المعرفة التي تعتبر من الموارد غير الملموسة بالنسبة للمنظمة مثلها مثل الجودة، المعلومات، التكنولوجيا، معرفة كيفية العمل، فهي بذلك - أي المعرفة - عنصر أساسي لتكوين الكفاءة، والتي عرفتها المجموعة المهنية الفرنسية MEDEF على أنها تركيبة بين المعارف والمهارات والخبرة والسلوك التي

تمارس في إطار محدد، وتتم ملاحظتها من خلال العمل الميداني والذي يعطي لها صفة القبول، ومن ثم فإنه على المنظمة تحديدها وتقويمها وقبولها وتطويرها.

وتترجم كفاءة المنظمة من خلال التحسين المحسن للوضعية في السوق، والعمل على تقديم أكثر إشباع لتفضيلات وحاجات المستهلك، وبذلك تضمن ولاءه ووفاءه[19]، حيث أن الموارد بما فيها المعارف تصبح قدرات عندما تتناسق وتترابط، وتتداخل فيما بينها في محتوى الأنشطة، وتراكم هذه القدرات يتولد عنه كفاءات خاصة بالمنظمة، والكفاءات تنقسم إلى قسمين: الكفاءة الفردية والكفاءة الجماعية.

إن من بين أهم مميزات الكفاءة أنها مكتسبة، فالفرد لا يولد كفؤا لأداء نشاط معين وإنما يكتسب ذلك من خلال تدريب موجه، وطالما أن هدف أي منظمة هو البقاء، التميز والقدرة على التنافس فإن هذا لا يتحقق إلا بوجود كفاءات تكون قادرة على إضافة الجديد بالنسبة للمنظمة وبتحقيق نتائج غير عادية من خلال إنتاج سلع وخدمات لا يمكن تقليدها أو يصعب ذلك، الأمر الذي يتطلب التدفق المستمر للأفكار الجديدة من خلال تحريك روح الإبداع والابتكار وهي العوامل التي ترتكز على عامل اكتساب المعرفة، ولا يمكن لهذا الأخير أن يقوم من دون الحرص على التدريب المستمر و الفعال. أشارت العديد من الدراسات إلى وجود عدد لا بأس به من ممارسات التدريب التي لها علاقة بالإبداع، من بينها دراسة Claver & Liopis التي بينت أنه يمكن تنمية وتطوير القدرة لدى الأفراد بالتدريب وخصوصا عند الأفراد ذوي الاستعداد للتعلم والتدريب المستمر، كما أن أبسط وسيلة لزيادة مستوى الإبداع لدى العاملين في المنظمة هو تطوير مهارات الأفراد من خلال تدريبهم على أساليب تعزز التعلم الذاتي لديهم إضافة إلى تدريبهم على الإبداع، وخصوصا في مجال حل المشكلات إذ أنه يمكن العمل على زيادة الإبداع داخل المنظمة من خلال تطوير مهارات الأفراد على توليد حلول متعددة للمشكلات التي تواجههم، كما يمكن تدريب الأفراد على الإبداع من خلال توفير برامج تدريبية تتمتع بوفرة البرمجيات الحاسوبية القائمة على التعلم الإلكتروني الموجه ذاتيا، ويعتبر من عناصر الإبداع على مستوى الإدارة تنمية روح التعاون بين الفرد وزملائه مما ينمي روح الفريق الواحد والاعتراف بمساهمات الآخرين والاهتمام بهم وتوجيههم نحو تحقيق أهداف المنظمة. [20]

كما أن الفائدة العظمى التي يمكن تحقيقها من وراء تدريب الأفراد هو أنه يعمل على صقل مهارة الأفراد من ذوي القدرات الإبداعية العالية، كما يساعد في الوقت نفسه على رفع مستوى الأفراد من ذوي القدرات الإبداعية المتوسطة إلى مستوى مقبول من الإبداع، كذلك فإن التدريب على الإبداع يغرس في جميع العاملين في المنظمة وخصوصا المتدربين منهم الرغبة في استخدام وسائل الإبداع التي تدربوا عليها في التعامل مع المشكلات التي يواجهونها في محيط العمل وخارجه، أما بالنسبة للمنظمة فإن تدريب أفرادها على الإبداع سوف يحقق لها

العديد من الفوائد أهمها تعزيز ريادتها في مجال الخدمات أو المنتجات التي تقدمها، كما أنه سوف يعمل على استمرار ونمو المنظمة.

ثالثا: دراسة دور التدريب في الرفع من القدرات الإبداعية بمؤسسة سونغاز وحدة GRTE بسطيف

1) التعريف بالمؤسسة:

تم إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعة الكيميائية والبتروكيميائية بموجب الأمر رقم 69-59 المؤرخ يوم 28 جويلية 1969 والقاضي بحل شركة كهرباء وغاز الجزائر (EGA) التي أُنشئت بدورها في 5 جويلية 1947 في إطار القوانين الفرنسية،

كما شهدت سنة 1975 إعادة تنظيم واسعة لهياكلها وأنظمة تسييرها، فتفرعت مديرياتها الأربع إلى تسع مناطق وواحد وثلاثين مركز، ثم أنشئت سنة 1978 وسائل ذاتية للإنجاز تدعى وحدات الأشغال التي استقلت كمؤسسات متخصصة. على إثر إعادة هيكلة للمؤسسات خلال 1983، أدت هذه الأخيرة إلى ميلاد خمس (05) مؤسسات أشغال متخصصة، وبفضل هذه المؤسسات صارت سونلغاز تتوفر حاليا على تجهيزات كهربائية وغازية تستجيب لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. هذا وفي سنة 2002 أصبح مجمع سونلغاز يتكون من عدة فروع، لكل فرع مدير عام ومديرية عامة، وهذه الفروع هي:

- فرع تسيير شبكة نقل الكهرباء (G.R.T.E) وهو الفرع المعني بالدراسة، فرع تسيير شبكة نقل الغاز (G.R.T.G)، فرع إنتاج الكهرباء (S.P.E)؛ فرع التوزيع (S.D).

2) دراسة وتحليل الاستبيان:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة الميدانية استعملنا مجموعة من الأدوات في جمع البيانات أهمها الاستبيان.

2. 1.صدق وثبات الاستمارة:

للتأكد من صدق الاستمارة فقد تم عرضها على مجموعة إطارات مؤسسة سونلغاز وبمراجعة، وطُلب منهم تقييم الاستمارة من حيث دقة الفقرات ودرجة شمولها، واقتراح ما يرونه مناسبا لإجراء التعديلات عليها.

وقد تم إجراء اختبارات الثبات على جميع فقرات الاستمارة من خلال برنامج spss، حيث تم استخراج معامل Cronbach Alpha لمعرفة الاتساق الداخلي لجميع أسئلة الدراسة. في هذا الشأن تبين أن ثبات مقياس التدريب يساوي (0,87) وثبات مقياس القدرات الإبداعية يساوي (0,85) وهي نسبة عالية أعلى من النسبة المقبولة إحصائيا (60%)، وبذلك تكون أداة القياس صالحة ويمكننا من خلالها الحصول على بيانات موثوقة وصحيحة، وقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهذا من خلال الاعتماد على الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss، والتي بفضلها تم استخراج كل أنواع الجداول والمقاييس الإحصائية المناسبة لهذه الدراسة.

2.2 المتوسط الحسابي:

من أجل معرفة متوسط إجابات المبحوثين حول بحوث الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدر بـ (03) لأن التنقيط يتراوح من (01) إلى (05)، وهذا من أجل اتخاذ القرار بشأن مستوى عملية التدريب، وكذا القدرات الإبداعية لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة.

3.2 الانحراف المعياري:

من أجل معرفة مدى وجود فروق فردية بين العمال في المؤسسة محل الدراسة على مستوى عملية التدريب وكذا القدرات الإبداعية.

4.2 اختبار Test-T sur échantillon unique:

من أجل التأكد من مدى وجود دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول بنود الإستبيان، فالهدف الرئيسي منه هو قياس مدى صدق فروض الدراسة، وعن سبب اختيار هذا الاختبار فيعود إلى كوننا نتعامل مع بيانات كمية لعينة واحدة.

5.2 معامل الارتباط بيرسن:

من أجل معرفة مدى وجود علاقة بين عملية التدريب والقدرات الإبداعية ممثلة في (الأصالة والطلاقة، المرونة، الحساسية للمشكلات) لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة ومن ثم تحديد طبيعتها ودرجة هذه العلاقة، وعن سبب اختيار هذا الاختبار فيعود إلى كوننا نتعامل مع بيانات كمية لعينة واحدة.

رابعا: تحديد حجم العينة

تم اللجوء إلى تحديد حجم العينة على أساس الطريقة الحيادية، التي تعتمد على افتراض تساوي نسبة توفر الخاصية المطلوب دراستها في المجتمع مع نسبة عدم توفر الخاصية والتي تقدر بـ 50.

$$n = d0 \pm t\alpha \sqrt{\frac{pq}{n}} \sqrt{\frac{N-n}{N-1}} \quad [21]$$

من هذا المنطلق تم تحديد خطأ المعاينة بنسبة $d0 = 10\% = 0.1$ فيصبح:

$$n = \frac{(1.96)^2(14)498}{(0.1)^2 498 - (0.1)^2 + (1.96)^2(14)} = 81$$

إذا حجم العينة الخاصة بالدراسة يقدر بـ 81 مفردة أي بنسبة 18.61% من مجتمع الدراسة، ونعتقد أن هذه العينة كافية لتعميم النتائج على مجتمع الدراسة نظرا لتجانس أفراد العينة.

ويمكن توزيع العينة على أقسام المؤسسة كما يلي:

$n_1 = \frac{N1}{N} n = \frac{8}{498} \cdot 81 = 1$	$n_6 = \frac{N6}{N} n = \frac{12}{498} \cdot 81 = 2$
$42\ n_2 = \frac{N2}{N} n = \frac{258}{498} \cdot 81 =$	$2 n_7 = \frac{N7}{N} n = \frac{10}{498} \cdot 81 =$
$21 n_3 = \frac{N3}{N} n = \frac{132}{498} \cdot 81 =$	$n_8 = \frac{N8}{N} n = \frac{7}{498} \cdot 81 = 1$
$2 n_4 = \frac{N4}{N} n = \frac{15}{498} \cdot 81 =$	$4\ n_9 = \frac{N9}{N} n = \frac{22}{498} \cdot 81 =$
$2\ n_5 = \frac{N5}{N} n = \frac{10}{498} \cdot 81 =$	$4 n_{10} = \frac{N10}{N} n = \frac{24}{498} \cdot 81 =$

المصدر: حسابات قام بها الباحث.

كما يمكن توزيع هذه العينة على أقسام المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار الجنس والفئات الوظيفية كما يلي:

الجدول رقم 01: توزيع العينة على أقسام المؤسسة حسب الوظيفة والجنس

الأقسام	إطارات		أعوان تحكم		أعوان التنفيذ		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
n1 الإدارة العامة	0	1	0	0	0	0	1
n2 قسم الصيانة والأشغال	2	10	1	22	0	7	42
n3 قسم الاستغلال	1	2	0	16	0	2	21
n4 3قسم تسيير المتلكات	0	1	0	1	0	0	2
n5 قسم الزبائن	0	1	0	1	0	0	2
قسم الموارد البشرية n6	1	0	0	1	0	0	2
n7 قسم المحاسبة والمالية	0	1	0	1	0	0	2
n8 قسم الإعلام الآلي	0	1	0	0	0	0	1
n9 قسم التموين والتخزين	1	1	0	1	0	1	4
n10 قسم الوسائل	0	0	0	2	1	1	4
المجموع	5	18	1	45	1	11	81

المصدر: حسابات قام بها الباحث

طالما أن العينة المختارة تتكون من 81 عاملا، فقد تم الاعتماد على العينة القصدية (الحكمية) لاختيار مفردات هذه العينة، إذ خصت الأفراد المستفيدين من البرامج التدريبية على أساس أنها تمثل مجتمع الدراسة.

سادسا: وصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة

تم التعرض في هذا الجزء من الدراسة إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة من حيث المتغيرات التالية: الجنس، الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الالتحاق بالدورات التدريبية، وهذا من أجل إبراز الخلفية الاجتماعية والمهنية.

1) **حسب الجنس:**

سيتم التطرق إلى عينة الدراسة حسب الجنس (إناث، ذكور) كالأتي:

الجدول رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة (%)
الذكور	68	90,7
الإناث	07	09,3
المجموع	75	100

المصدر: مستخرج من برنامج spss من البيانات الأولية للاستمارة

يمكن القول من خلال قراءة الجدول أن الغالبية العظمى من المستجوبين هم من فئة الذكور، أي 68 عاملا تقابلها نسبة 90.7 %، بينما تشكل فئة الإناث 7 عاملات بنسبة 9.3%، ويمكن تفسير هذا الاختلاف إلى طبيعة العمل في المؤسسة تتطلب مجهودا شاقا وكبيرا لا يمكن أن تتحمله الإناث على خلاف الذكور.

2) **حسب الوظيفة:**

التطرق هنا إلى عينة الدراسة حسب الوظيفة (إطارات، أعوان التحكم وأعوان التنفيذ) كالأتي:

الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة (%)
إطارات	21	28
أعوان التحكم	42	56
أعوان التنفيذ	12	16
المجموع	75	100

المصدر: مستخرج من برنامج spss من البيانات الأولية من الاستثمار

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح أن فئة الإطارات التي شملتهم الدراسة يقدر عددهم بـ 21 إطارا أي بنسبة 28%، بينما قدرت فئة أعوان التحكم بـ 42 عاملا أي بنسبة 56%، وقدر عدد فئة أعوان التنفيذ بـ 12 عاملا بنسبة تقدر بـ 16%.

3) **المؤهل العلمي:**

بالنسبة للمؤهل العلمي نجد أن المستوى التعليمي (درجة التعلم) لدى المبحوثين كان موزعا بين المستويات التعليمية التالية: متوسط، ثانوي، جامعي، كما يلي:

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة (%)
أقل من المتوسط	-	-
مستوى متوسط	11	14,7
مستوى ثانوي	18	24
مستوى جامعي	46	61,3
المجموع	75	100

المصدر: مستخرج من برنامج spss من البيانات الأولية من الاستمارة

من خلال بيانات الجدول يتضح أن فئة العاملين من ذوي المستوى الجامعي تشكل الغالبية العظمى وتقدر بحوالي 46 عاملا أي بنسبة 61.3%، بينما نجد أن فئة العاملين من ذوي المستوى المتوسط والثانوي تقدر بـ 29 عاملا من مجموع أفراد العينة (11+18) أي بنسبة 38.7%.

من هذا المنطلق نجد أن المؤسسة تعتمد على الأفراد الحاملين للشهادات الجامعية كأساس عند عملية التوظيف.

4) **عدد سنوات الخبرة:**

سيتم التطرق إلى عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة، حيث تم تقسيم مستويات الخبرة أو الأقدمية إلى فئات كالأتي:

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة (%)
أقل أو تساوي 10 سنوات	38	50,7
من 11 إلى 15 سنة	15	20
من 16 إلى 20 سنة	9	12
من 21 إلى 25 سنة	7	9,3
أكثر من 25 سنة	6	8
المجموع	75	100

المصدر: مستخرج من برنامج spss من البيانات الأولية من الاستمارة

أظهرت النتائج أن نصف أفراد العينة تتكون من عاملين خبراتهم (أقل أو تساوي من 10 سنوات) بنسبة 50.7%، وعددهم 38 عامل، بينما كان عدد المستجوبين الذين تتراوح خبرتهم ما بين (11 إلى 15 سنة) 15 عاملا أي بنسبة 20%، في حين شكلت نسبة المستجوبين الذين تتراوح خبرتهم ما بين (16 إلى 20 سنة) بـ 12%.

5. الالتحاق بالدورات التدريبية:

سيتم التطرق هنا إلى عينة الدراسة حسب الالتحاق بالدورات التدريبية كالآتي:

الجدول رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب متغير الالتحاق بالدورات التدريبية

دورة تدريبية واحدة	13	17,33
من 2 إلى 3 دورات تدريبية	24	32
من 4 إلى 5 دورات تدريبية	22	29,33
أكثر من 6 دورات تدريبية	16	21,33
المجموع	75	100

المصدر: مستخرج من برنامج spss من البيانات الأولية من الاستمارة

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد العينة (العاملين) الحاصلين على 2 إلى 3 دورات تدريبية منذ التحاقهم بالمؤسسة شكلوا النسبة الأكبر، حيث بلغت نسبتهم 32% وقد بلغ عددهم 24 عاملا من أصل 75، وفي المرتبة الثانية الحاصلين على 4 إلى 5 دورات تدريبية فشكلت نسبتهم 29.33% وبلغ عددهم 22 عاملا من أصل 75، أما الفئة الحاصلة على أكثر من 6 دورات تدريبية فقد شكلت نسبتهم 21.33% من إجمالي عينة الدراسة وبلغ عددهم 16 عاملا من أصل 75، والفئة الأقل من حيث العدد كانت لأفراد الدراسة الحاصلين على دورة تدريبية واحدة، حيث شكلت نسبتهم 17.33% وبلغ عددهم 13عاملا من أصل 75 عامل.

سادسا: العلاقة بين عملية التدريب والقدرات الإبداعية

1) العلاقة بين عملية التدريب وعنصر الأصالة والطلاقة:

سنحاول إبراز العلاقة بين عملية التدريب وعنصر الأصالة والطلاقة لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة من خلال الجدول

الجدول رقم 07: يوضح العلاقة بين عنصر الأصالة والطلاقة في القدرات الإبداعية ومحاور التدريب

عملية التدريب	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
تخطيط التدريب	0.367**	0.001	دال
تحديد الاحتياجات التدريبية	0.451**	0.000	دال
تصميم وتنفيذ التدريب (البرامج التدريبية)	0.345**	0.002	دال
تقييم عملية التدريب (برامج التدريب)	0.386**	0.001	دال
المجموع	0.512**	0.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث ** يعني أن الارتباط دالة عند (0,01) * يعني أن الارتباط دالة عند (0,05)

بعدما قمنا بتحديد مستوى عملية التدريب ممثلة في عملياتها أو مراحلها في المؤسسة محل الدراسة (المديرية الجهوية لنقل الكهرباء)، وجدنا أن مستوى عملية التدريب من خلال مراحلها أو عملياتها هو جيد، وبعدما قمنا

كذلك بتحديد مستوى توفر عنصر الأصالة والطلاقة لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة، وقد تبين لنا أن هذا المستوى جيد ، قمنا بالبحث في مدى وجود علاقة ارتباط بين عملية التدريب ممثلة في عملياتها أو مراحلها ومستوى القدرات الإبداعية ممثلة في تطوير عنصر الأصالة والطلاقة لدى العاملين بالمؤسسة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن قيم معامل الارتباط بين عملية التدريب وتوفر عنصر الأصالة والطلاقة في مجمله قوي فيقدر بـ (0,512) وهو دالة عند مستوى الخطأ (0,01) بمستوى دلالة قدره (0,000).أما الارتباط بين توفر عنصر الأصالة والطلاقة وعملية التدريب حسب المحاور المبينة في الجدول رقم (01)، فنجد أنها قوية مع كل المحاور، فتقدر قيمة معامل الارتباط بين توفر عنصر الأصالة والطلاقة لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وبين تحديد الاحتياجات التدريبية بـ: (0,451).

وتقدر قيمة معامل الارتباط بين توفر عنصر الأصالة والطلاقة لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وبين تقييم عملية التدريب (برامج التدريب) بـ: (0,386).

بينما تقدر قيمة معامل الارتباط بين توفر عنصر الأصالة والطلاقة لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وبين تخطيط التدريب بـ (0,367).

في حين تقدر قيمة معامل الارتباط بين توفر عنصر الأصالة والطلاقة لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وبين تصميم وتنفيذ التدريب (برامج التدريب) بـ: (0,345)، وهذا يعني أنه كلما كانت للمؤسسة قدرة عالية على تخطيط التدريب، وكذا مقدرة عالية على تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية وتمكنت من تقييم عملية التدريب بطريقة جيدة كلما كانت على مقدرة عالية على تطوير القدرات الإبداعية من خلال تطوير عنصر الأصالة والطلاقة لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة.

مما سبق يمكن القول أنه توجد علاقة ارتباطيه دالة وقوية في المؤسسة محل الدراسة بين عملية التدريب ممثلة في عملياتها أو مراحلها، وتطوير عنصر الأصالة والطلاقة لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة.

2) **العلاقة بين عملية التدريب وعنصر المرونة الذهنية:**

سنحاول إبراز العلاقة بين عملية التدريب وعنصر المرونة الذهنية لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: يوضح العلاقة بين عنصر المرونة الذهنية في القدرات الإبداعية ومحاور التدريب

عملية التدريب	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
تخطيط التدريب	0.265*	0.022	دال
تحديد الاحتياجات التدريبية	0.458**	0.000	دال
تصميم وتنفيذ التدريب (البرامج التدريبية)	0.265*	0.022	دال
تقييم عملية التدريب (برامج التدريب)	0.372**	0.001	دال
المجموع	0.449**	0.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث ** يعني أن الارتباط دالة عند (0,01) * يعني أن الارتباط دالة عند (0,05)

بعدما قمنا بتحديد مستوى عملية التدريب ممثلة في عملياتها أو مراحلها في المؤسسة محل الدراسة (المديرية الجهوية لنقل الكهرباء)، وجدنا أن مستوى عملية التدريب من خلال مراحلها أو عملياتها هو جيد، وبعدما قمنا كذلك بتحديد مستوى توفر عنصر المرونة الذهنية لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة، وقد تبين لنا أن هذا المستوى جيد، قمنا بالبحث في مدى وجود علاقة ارتباط بين عملية التدريب ممثلتا في عملياتها أو مراحلها ومستوى القدرات الإبداعية ممثلة في تطوير عنصر المرونة الذهنية لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن قيم معامل الارتباط بين عملية التدريب وتوفر عنصر المرونة الذهنية في مجمله قوي فيقدر بـ (0,449) وهو دالة عند مستوى الخطأ (0,01) بمستوى دلالة قدره (0,000)، أما الارتباط بين توفر عنصر المرونة الذهنية وعملية التدريب حسب المحاور المبينة في الجدول رقم (08)، فنجد أنها قوية جدا مع محورين، فتقدر قيمة معامل الارتباط بين توفر عنصر المرونة الذهنية لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وبين تحديد الاحتياجات التدريبية بـ: (0,458) وهو دالة عند مستوى الخطأ (0,01) بمستوى دلالة (0,000).

وتقدر قيمة معامل الارتباط بين توفر عنصر المرونة الذهنية لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وبين تقييم عملية التدريب (برامج التدريب) بـ: (0,372) وهو دالة عند مستوى الخطأ (0,01) بمستوى دلالة (0,000)، في حين هناك ارتباط قوي نوعا ما مع محورين، بحيث كانت قيم معاملات الارتباط بين توفر عنصر المرونة الذهنية وتخطيط التدريب يقدر بـ: (0,265) ويقدر أيضا مع تصميم وتنفيذ التدريب (برامج التدريب) ب: (0,265) وهي دالة عند مستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدرها (0,022) بالنسبة لكلا المحورين. وهذا يعني أنه كلما كانت للمؤسسة قدرة عالية على تخطيط التدريب، وكذا مقدرة عالية على تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية، وتمكنت من تقييم عملية التدريب بطريقة جيدة كلما كانت على مقدرة عالية على تطوير القدرات الإبداعية من خلال تطوير عنصر المرونة الذهنية لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة.

مما سبق يمكن القول أنه توجد علاقة ارتباطيه دالة وقوية في المؤسسة محل الدراسة بين عملية التدريب ممثلة في عملياتها أو مراحلها، وتطوير عنصر المرونة الذهنية لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة.

3) **العلاقة بين عملية التدريب وعنصر الحساسية للمشكلات:**

سنحاول إبراز العلاقة بين عملية التدريب وعنصر الحساسية للمشكلات لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة من خلال:

الجدول رقم 09: يوضح العلاقة بين عنصر الحساسية للمشكلات في القدرات الإبداعية ومحاور التدريب

عملية التدريب	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
تخطيط التدريب	0.410**	0.000	دال
تحديد الاحتياجات التدريبية	0.323**	0.005	دال
تصميم وتنفيذ التدريب (البرامج التدريبية)	0.371**	0.001	دال
تقييم عملية التدريب (برامج التدريب)	0.271*	0.019	دال
المجموع	0.455**	0.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث ** يعني أن الارتباط دالة عند (0,05) * يعني أن الارتباط دالة عند (0,01)

بعدما قمنا بتحديد مستوى عملية التدريب ممثلة في عملياتها أو مراحلها في المؤسسة محل الدراسة (المديرية الجهوية لنقل الكهرباء)، وجدنا أن مستوى عملية التدريب من خلال مراحلها أو عملياتها هو جيد، وبعدما قمنا كذلك بتحديد مستوى توفر عنصر الحساسية للمشكلات لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة، وقد تبين لنا أن هذا المستوى جيد، قمنا بالبحث في مدى وجود علاقة ارتباط بين عملية التدريب ممثلتا في عملياتها أو مراحلها ومستوى القدرات الإبداعية ممثلة في تطوير عنصر الحساسية للمشكلات لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن قيم معامل الارتباط بين عملية التدريب وتوفر عنصر الحساسية للمشكلات في مجمله قوي فيقدر بـ: (0,455) وهو دالة عند مستوى الخطأ (0,01) بمستوى دلالة قدره (0,000). أما الارتباط بين توفر عنصر الحساسية للمشكلات وعملية التدريب حسب المحاور المبينة في الجدول رقم (03)، فنجد أنها قوية جدا مع ثلاثة محاور، فتقدر قيمة معامل الارتباط بين توفر عنصر الحساسية للمشكلات لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وبين تخطيط التدريب (البرامج التدريبية) بـ: (0,410) وهو دالة عند مستوى الخطأ (0,01) بمستوى دلالة (0,000).

وتقدر قيمة معامل الارتباط بين توفر عنصر الحساسية للمشكلات لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وبين تقييم تصميم وتنفيذ التدريب (برامج التدريب) بـ: (0,371) وهو دالة عند مستوى الخطأ (0,01) بمستوى دلالة (0,001). وتقدر قيمة معامل الارتباط بين توفر عنصر الحساسية للمشكلات لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وبين تحديد الاحتياجات التدريبية بـ: (0,323) وهو دالة عند مستوى الخطأ (0,01) بمستوى دلالة (0,005).

في حين هناك ارتباط قوي نوعا ما مع محور واحد، بحيث كانت قيمة معامل الارتباط بين توفر الحساسية للمشكلات وتقييم عملية التدريب (برامج التدريب) يقدر بـ: (0,271) وهي دالة عند مستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدرها (0,019)، وهذا يعني أنه كلما كانت للمؤسسة قدرة عالية على تخطيط التدريب، وكذا مقدرة عالية على تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية، وتمكنت من تقييم عملية التدريب بطريقة جيدة كلما كانت على مقدرة عالية على تطوير القدرات الإبداعية من خلال تطوير قدرة العاملين بالمؤسسة محل الدراسة على الحساسية للمشكلات التي تواجههم.

مما سبق يمكن القول أنه توجد علاقة ارتباطيه دالة وقوية في المؤسسة محل الدراسة بين عملية التدريب ممثلة في عملياتها أو مراحلها، وتطوير عنصر الحساسية للمشكلات لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة.

خلاصة:

- العملية التدريبية تمر بمجموعة من المراحل تبدأ بتحديد الاحتياجات وتمر بتصميم وتنفيذ البرنامج وفي الأخير تقييمه من خلال مجموعة من الاستراتيجيات.
- تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار ضرورة معرفة العامل للمهام المتعلقة بوظيفته ومسؤوليته وواجباته اتجاه منصب عمله عند تحديد الاحتياجات التدريبية، وبالتالي فهي تحدد الاحتياجات التدريبية للعاملين بوضوح.
- تقوم إدارة المؤسسة محل الدراسة بالتخطيط للتدريب من خلال وضع خطط طويلة وقصيرة الأجل متعلقة بالنشاط التدريبي.
- تُشكل المعارف والمهارات دعامتين أساسيتين للقدرة على الإبداع، بالإضافة إلى أن حصول المؤسسات على هذه الدعامتين دفع بالعديد منها إلى تركيز جهودها ورصد إمكاناتها نحو تطوير المورد البشري من خلال عملية التدريب وذلك لحصد هذه المعارف والمهارات واستغلالها لمواجهة المنافسة، وبالتالي ضمان البقاء والنمو في قطاع النشاط.

- التدريب نشاط استراتيجي داخل المنظمات والاهتمام به يزداد يوما بعد يوم، وكلما كان فعالا ومستمرا كانت نتائجه كبيرة على معارف ومهارات وسلوك الأفراد وأداء وفعالية المنظمة ككل.
- يساهم التدريب في توفير أهم عوامل القدرة التنافسية والتي يقصد بها تحقيق البقاء والنمو، فهو يمد الأفراد بالمعرفة المتجددة باستمرار وينشط عامل الإبداع لديهم، كما أنه يساهم بشكل كبير في تحقيق القدرة التنافسية رغم أن نتائجه صعبة القياس كونه يرتبط بالمورد البشري.
- المؤسسات اليوم ملزمة بانتهاج أساليب وطرق علمية من أجل الاستغلال العقلاني للموارد البشرية والإمكانات التي تتمتع بها، وذلك من خلال تفجير القدرات الإبداعية والابتكارية لهم من خلال الاهتمام أو التركيز على المكونات الأساسية للإبداع (الأصالة، الطلاقة، المرونة، الحساسية للمشكلات).
- للتدريب دور مهم وكبير في تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية للأفراد وذلك من خلال البرامج التدريبية المتخصصة في ذلك.

المراجع والإحالات:

*1. Pierre Bach, **Le management de projets de formation**, édition De Boeck Université, Bruxelles, 2007, p 19.*

2. رداح الخطيب، أحمد الخطيب، التدريب الفعال، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 300.

3. باسم الحميري، التدريب الفعال، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 13.

1. حسن أحمد الطعاني، **التدريب مفهومه وفعالياته بناء البرامج التدريبية وتقويمها**، مرجع سابق، ص 29.

5. عادل حرموش صالح، مؤيد سعيد السالم، مرجع سابق، ص 140.

6. نفس المرجع السابق، ص 49.

3. طارق محمد السويدان، محمد أكرم العالوني، مبادئ الإبداع، إصدار شركة الإبداع الخليجي، الكويت، الطبعة الثانية، 2002، ص 18.

8. الآية 117، من سورة البقرة، المصحف الشريف.

9. نيجل كنج، نيل أندرسون، ترجمة: محمود حسن حسني، إدارة أنشطة الابتكار والتغيير، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص 40.

1. Andre- Jean ***Rigny***, **Structure et capacité d'innovation**, édition Homme et technique, France, 1973, p 29.

2. Florence Durieux, **Management de l'innovation, Une approche évolutionniste**, Vuibert édition, Paris, France, 2000, p 5.

3. سعيد عبد العزيز، المدخل إلى الإبداع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 54.

13. محمد الصيرفي، إدارة الأفكار، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، عمان، دون سنة نشر، ص 71.

14. سليم إبراهيم الحسنية، الإدارة بالإبداع نحو بناء منهج نظمي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 124.

15. زيد الهويدي، الإبداع ماهيته، اكتشافه، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004 ص 27.

16. جمال خير الله، الإبداع الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 30.

17. محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 67.

2. P. Zarifian, **Objectif compétence**, édition Liasonons, 2001, p 63.

3. Jacques Castelnau, **Le pilotage stratégique**, 2eme édition, édition d'organisation, Paris, 2001, p 20.

20. رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص 210- 211.

21. بن فرحات ساعد، **منهجية البحث العلمي**، محاضرات مقدمة في السنة الأولى ماجستير تخصص الإدارة الاستراتيجية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010.

دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل عملية التخطيط

دراسة ميدانية لمؤسسة كوندور برج بوعريريج الجزائر

أرحماني سناء
جامعة المسيلة، الجزائر
rahmanisan@gmail.com

أ.د رحماني موسى
جامعة بسكرة، الجزائر
drmoussar@yahoo.fr

The Role of E-management in the Process of Planning

-A Field Study for Condor Electronics -Bordj Bou Arreridj-

Sana RAHMANI & Pr.Moussa RAHMANI

M'sila University ; Algeria & M'sila University ; Algeria

Received:17 Apr 2016 *Accepted: 08 Oct 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في تفعيل عملية التخطيط، ومدى تطبيق مؤسسة كوندور للإدارة الإلكترونية، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من 152 إداري، وبلغت العينة 79 إداري أخذت بطريقة عشوائية.

وتم توزيع استمارة استبيان تحتوي على ثلاث أقسام، خصص القسم الأول لرصد البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، بينما القسم الثاني فخصص لعناصر الإدارة الإلكترونية وتضمن 28 عبارة، بينما القسم الثالث فخصص لعملية التخطيط وتضمن 11 عبارة.

وأظهرت نتائج الدراسة أنّ تطبيق مؤسسة كوندور للإدارة الإلكترونية يرقى إلى المستوى المطلوب، فهي تتوفر على عناصر الإدارة الإلكترونية، وفي مقدمتها العنصر البشري، تليه أجهزة الحاسوب وملحقاته، ثم قواعد البيانات والبرمجيات، وفي الأخير شبكات الاتصال، كما أن الإدارة الإلكترونية بكل عناصرها ساهمت في تفعيل عملية التخطيط بمؤسسة كوندور.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية – التخطيط.

رموز jel: M1

Abstract:

The conducted study aims primarily to highlight the significant role carried by an electronic management, in planning effectively, as well as to measure the extent to which this method is being applied by Condor Electronics. The aforementioned study included a population of 152 administrators, out of which a sample of 79 was taken at random. The devised questionnaire can be divided into three sections. The first of which targeted mainly social and professional background information. Whereas the second included up to 28 sub-sections seeking e-management related data. As for the third section, the focus shifted toward the planning process dedicating 11 sub-sections. Eventually, the findings of this study has demonstrated that Condor Electronics has indeed succeeded in implementing e-management commendably by adequately providing all necessary e-management elements, ranging from personnel, to equipment such as computers, to programs and databases, to communication networks. To conclude, the attained data evidently shows how crucial e-management is in ensuring an effective planning process for Condor Electronics

Keywords*: E-management (i.e. Electronic management) – Planning*

(JEL) Classification *: M1*

تمهيد:

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية e-management من المصطلحات العلمية المستحدثة في مجال العلوم الإدارية، فقد كان استخدام مصطلح المكتب اللاورقي لأول مرة عام 1973 في الولايات المتحدة في إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي، وفي عام 1974 أخذت مؤسسة "زيروكس" تروج لهذا المفهوم الطموح باعتباره يمثل مكتب المستقبل، أما في سنة 1996 فكانت بداية الانطلاق لشركة مايكروسوفت في هذا الميدان من خلال استخدام الربط الشبكي بين الحواسيب المستخدمة في مؤسستها مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بقدر كبير جدا، وفي نهاية التسعينات استخدم مصطلح الإدارة الإلكترونية مع انتشار شبكة الانترنت العالمية، واعتمد كوسيلة من وسائلها في توفير الخدمات عن بعد.

وتعدّ الإدارة الإلكترونية جزءا أساسيا من واقع معاملات الحياة المعاصرة، وامتد تأثيرها ليغطي كافة المجالات بما فيها الاقتصادية، فالكثير من المؤسسات اليوم ومن بينها الجزائرية تحاول تبني منهج الإدارة الإلكترونية، وبما أن للإدارة بعدين تكنولوجي وآخر إداري، فهي تؤثر على وظائف العملية التسييرية، بما فيها وظيفة التخطيط، ومن هنا جاء التساؤل التالي:

إشكالية الدراسة: ما هو دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل عملية التخطيط في مؤسسة كوندور؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- يرقى تطبيق مؤسسة كوندور للإدارة الإلكترونية إلى المستوى المقبول.
- يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في تفعيل عملية التخطيط في مؤسسة كوندور.

أهمية الدراسة:

- إيضاح مفهوم الإدارة الإلكترونية من الناحية النظرية ومزاياها، وأهم مكوناتها.
- إلقاء الضوء على أهمية الإدارة الإلكترونية وقدرتها على تفعيل وظيفة التخطيط في المؤسسة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسة كوندور.
- التعرف على أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية بعناصرها (الحاسوب ولواحقه، شبكات الاتصال، البرمجيات، قواعد البيانات) في تفعيل عملية التخطيط في مؤسسة كوندور.

الدراسات السابقة:

- دراسة (Hassan. N. Rawash :2014) بعنوان **« Electronic Management's Contribution to the Development of Managerial Functions »**، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الوظائف الإدارية

وزيادة فعاليتها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، والتعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة "جدارا"، ومساهمتها في تطوير الوظائف الإدارية، ووصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الاعتماد على الأجهزة والبرامج وصناع المعرفة وبين الوظائف الإدارية للجامعة؛ وكانت المعاملات على الترتيب (0.96)، (0.92) و(0.94)، مما يدل على أن استخدام عناصر الإدارة الإلكترونية من شأنه أن يسهم في تطوير الوظائف الإدارية ويزيد من فعاليتها.

◆ دراسة (خليفة مصطفى أبو عاشور وديانا جميل النمري:2013)، بعنوان "**مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين**"، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة اليرموك في الأردن، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية كان بدرجة مرتفعة، بينما كان بدرجة متوسطة من وجهة نظر الإداريين.

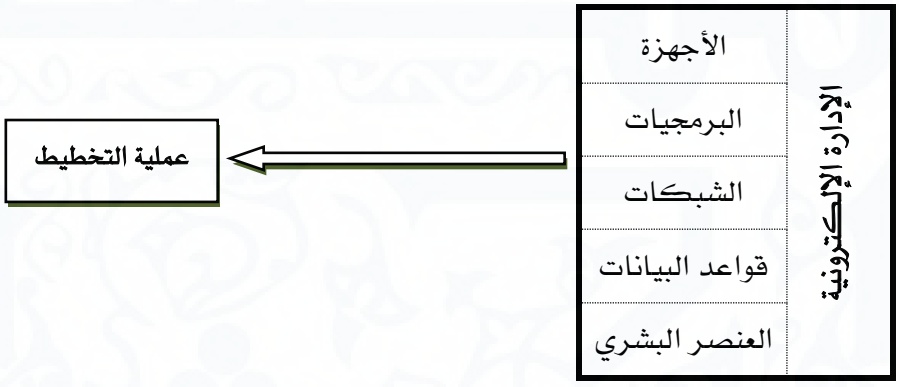
◆ دراسة (موسي عبد الناصر، ومحمد قريشي:2011) بعنوان "**مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة – بسكرة – الجزائر)**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين عناصر الإدارة الإلكترونية (الأجهزة، شبكات الاتصال، البرمجيات، صناع المعرفة) وأبعاد العمل الإداري في الكلية محل الدراسة، أي أن استخدام الكلية محل الدراسة للعناصر الإدارة الإلكترونية من شأنه أن يساهم في تطوير العمل الإداري ويزيد من فعاليته.

◆ دراسة (محمد مسلم حسن علي ومحمد عباس عبد الرحيم: 2009)، بعنوان: "**الإدارة الإلكترونية كمدخل لتطوير بعض وظائف الإدارة بجامعة تبوك**"، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على درجة وجود بعض وظائف الإدارة الإلكترونية بجامعة تبوك، مع تقديم تصور مقترح لتطوير بعض وظائف الإدارة بجامعة تبوك في ضوء مدخل الإدارة الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة وجود بعض وظائف الإدارة الإلكترونية (التخطيط، التنظيم، وصنع القرار، والرقابة) بجامعة تبوك من وجهة نظر أفراد العينة ككل جاء متوسطا، أي غير مرض، مما يستلزم بذل مزيد من الجهد لكي تصبح درجة وجودها كبيرة.

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة أنّها تناولت علاقة الإدارة الإلكترونية بوظائف التسيير، ولم تفصل كلّ وظيفة على حدى، وكلها كانت دراسات على مستوى الجامعات، أما في دراستنا هذه فتناولنا مؤسسة إنتاجية وهي مؤسسة كوندور لصناعة الأجهزة الكهرومنزلية والإلكترونية، للتعرف على مدى تطبيق مثل هذه المؤسسات للإدارة الإلكترونية، ودورها في تفعيل عملية التخطيط، وتأثير كل عنصر من عناصر الإدارة

الإلكترونية على هذه الوظيفة، فمن المعروف أن عملية التخطيط تكتسي أهمية بالغة في المؤسسات الصناعية، لأنّ من شأنها أن تقلل من تكاليف المؤسسة وتزيد من الأرباح.

نموذج الدراسة:



عينة الدراسة: شملت الدراسة عينة من الإداريين في مؤسسة كوندور بلغ عددهم 79 فرد، من أصل مجتمع كلي يضم 152 إداري موزعين بين أعمال سيكريتارية، أعمال إدارية غير إشرافية، إدارية إشرافية.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور المحور الأول يتعلق بالإدارة الالكترونية، مفهومها ومزاياها وعناصرها، أما المحور الثاني فيتعلق بعملية التخطيط، في حين المحور الثالث خصص للدراسة الميدانية.

أولا . الإدارة الإلكترونية:

سنتناول في هذا المحور مفهوم الإدارة الإلكترونية ومزاياها، وكذا العناصر المكونة لها.

1) مفهوم الإدارة الإلكترونية:

فيما يلي استعراض لبعض التعريفات التي وردت بشأن الإدارة الإلكترونية:

- يعرف عبود نجم الإدارة الإلكترونية بأنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة".[1]
- بينما بن معلا العمري يعرفها بأنّها: " هي قدرة المؤسسة (عامة أو خاصة)، على تقديم الخدمات وتبادل المعلومات بوسائل إلكترونية – كشبكة الانترنت أو أي شبكة اتصال إلكتروني- فيما بينها وبين المواطنين ومؤسسات الأعمال المتعاملة معها، بيسر ودقة عالية، وبأقل تكلفة وفي أقصر وقت، مع ضمان خصوصية وأمن المعلومات في أي وقت وأي مكان".[2]
- أما Kalika فيعرفها بأنها: "دمج آثار وفرص تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في العمليات الإدارية".[3]

- من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي:"عملية استخدام المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربطها بكافة النشاطات الإدارية داخل المؤسسة لتطويرها وتحسينها، وتبسيط الإجراءات وسرعة وكفاءة الانجاز بأقل تكلفة وفي اقصر وقت وبدقة عالية".

2) **مزايا الإدارة الإلكترونية:**

للإدارة الإلكترونية العديد من المزايا سواء للقطاع الخاص أو العام.

1.2. **مزايا الإدارة الإلكترونية بالنسبة للقطاع الخاص:** توفر الإدارة الإلكترونية العديد من الفرص والمزايا للمؤسسات، والتي تتمثل بصفة أساسية فيما يلي: [4]

- انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة ربحية المؤسسة.
- اتساع نطاق الأسواق التي تتعامل فيها المؤسسة.
- توجيه الإنتاج وفقا لاحتياجات ورغبات الزبائن والمستهلكين.
- تحسين جودة المنتجات وزيادة درجة تنافسية المؤسسة.
- تلافي مخاطر التعامل الورقي.
- تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيدي عاملة أساسية في تنفيذ هذه الإدارة.

2.2. **مزايا الإدارة الإلكترونية على المستوى القطاع العام:** وتتمثل في التالي:

- القضاء على البيروقراطية.
- الحد من الفساد الإداري. [5]
- دعم الاقتصاد الوطني.
- زيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في حركة التجارة العالمية.
- تخفيف عبء إيجاد فرص جديدة للعمل عن كاهل الدولة. [6]

3) **عناصر الإدارة الإلكترونية**

يمكن تقسيم عناصر الإدارة الإلكترونية كالتالي:

1.3. **المكونات المادية (الأجهزة)** Hardware: وتتضمن كافة المكونات المادية (الأجزاء الملموسة في النظام) والمستخدمة في إدخال ومعالجة وإخراج البيانات والمعلومات.[7]

2.3. **البرمجيات** Software: تتوزع إلى فئتين هما:[8]

1.2.3 **برامج إدارة النظام:** وهي نظم التشغيل، نظم إدارة الشبكة، مترجمات لغات البرمجة، أدوات تدقيق البرمجة، هندسة البرامج بمساعدة الحاسوب.

1.2.3 **برامج التطبيقات**: تشمل برامج التطبيقات العامة.

3.3. **شبكات الاتصال** Networks: وهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الانترنت والانترانت والاكسترانت، والشبكات المحلية LAN والشبكات المحلية الموسعة WAN.[9]

4.3. **قواعد البيانات** Data Bases: لا بد أن يكون لكل مؤسسة قاعدة بياناتها الخاصة بها عن كافة العوامل البيئية الخارجية والداخلية، وإدامة وتحديث هذه القاعدة من حيث إضافة كل ما يطرأ من تغييرات على العوامل البيئية، وذلك حتى تستطيع تزويد مختلف مستويات الإدارة بالمعلومات الصحيحة والحديثة لاستخدامها في اتخاذ القرارات التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

5.3. **العنصر البشري**: يجب أن يكون الكادر البشري:[10]

- مؤهل ومصقول فنيا من خلال الدورات التدريبية المناسبة وعلى إطلاع دائم على كل جديد، حتى يصبح قادرا على استخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها، واستغلال إمكاناتها وقدراتها لمصلحة مؤسسته وبيئة عمله.
- محفَّز على الابتكار والمبادرة بالأفكار، ومعوّد على البحث عن المعلومة من خلال ما هو متاح.
- قادر على التعامل مع الزبائن، والتواصل معهم وتلبية استفساراتهم.

ثانيا: عملية التخطيط:

يعتبر التخطيط الوظيفة الأولى والأساسية بالمقارنة مع الوظائف الأخرى (التنظيم، التوجيه والرقابة)، والتي تلازم المؤسسة وذلك مهما تكن طبيعتها، يتم ذلك من خلال وجود خطة معينة تقرر الإجراء المناسب لتحقيق هدف من أهداف المؤسسة، وقد وضع فايول التخطيط على رأس مهام الوظائف التسييرية.

1) **مفهوم التخطيط:** التخطيط بشكل عام هو التفكير المنظم الذي يسبق عملية التنفيذ من خلال استقراء الماضي ودراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، لإعداد القرارات المطلوبة لتحقيق الهدف بالوسائل الفعالة.

وتضم عملية التخطيط مجموعة من المراحل المتداخلة والمترابطة، وهي تتمثل في المراحل التالية:[11]

- تحديد الأهداف؛
- دراسة البيئة والتنبؤ بالتغيرات؛
- وضع الخطط للتأكد من تحقيق الأهداف؛
- التغذية العكسية (المعلومات المرتدة).

2) **خصائص التخطيط الفعال:** ليكون التخطيط فعال يجب توافر العناصر التالية:[12]

- التوجه نحو الهدف.
- البساطة والوضوح.
- المرونة.
- مراعاة مبدأ (التكلفة/ المنفعة).

ثالثا . الدراسة الميدانية:

لإسقاط الدراسة على الجانب التطبيقي، تم إجراء دراسة ميدانية في مؤسسة كوندور للاجهزة الكهرومنزلية والإلكترونية، بحيث يتكون مجتمع الدراسة من 152 موظف إداري، وتم أخذ عينة منه وبلغ عدد أفرادها 79 موظفا.

وتم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أقسام حيث تضمن القسم الأول المعلومات الشخصية الخاصة بأفراد العينة، أما القسم الثاني فيتعلق بالإدارة الإلكترونية، في حين القسم الثالث تضمن عملية التخطيط.

1) ثبات الاستبيان:

لمعرفة مدى ثبات الاستبيان، وإمكانية استخدامه لأغراض البحث، قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ.

الجدول رقم (1): قيم معامل ألفا كرونباخ حسب كل محور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,619	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,846	28

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,851	39

المصدر: مخرجات برنامج Spss v 22

من خلال النتائج نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ للفقرات المتعلقة بالإدارة الإلكترونية (28 عبارة) هو 0.846، أما الفقرات المتعلقة بعملية التخطيط (11عبارة) فهو0.61، بينما فقرات الاستبيان ككل كان معاملها هو 0.851، وكلها أكبر من 0.6 وهو الحد الأدنى لقبول الاستبيان كأداة للقياس، وبالتالي فإن الاستبيان مناسب لأغراض البحث.

2) وصف خصائص العينة حسب البيانات الشخصية:

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد العينة من حيث العمر، والمستوى التعليمي، والمنصب الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة.

الجدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	6	7,6	7,6	7,6
	من 30 إلى 39 سنة	25	31,6	31,6	39,2
	من 40 إلى 49 سنة	39	49,4	49,4	88,6
	أكثر من 50 سنة	9	11,4	11,4	100,0
	Total	79	100,0	100,0	

المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	61	77,2	77,2	77,2
	جامعي	18	22,8	22,8	100,0
	Total	79	100,0	100,0	

المنصب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سكريتارية	9	11,4	11,4	11,4
	اداري غير اشرافي	58	73,4	73,4	84,8
	اداري اشرافي	12	15,2	15,2	100,0
	Total	79	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	45	57,0	57,0	57,0
	من 5 إلى 10 سنوات	33	41,8	41,8	98,7
	أكثر من 10 سنوات	1	1,3	1,3	100,0
	Total	79	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج Spss v 22

نلاحظ من النتائج أن أغلبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية بين 40 و49 سنة حيث بلغت نسبتهم 49.4%، في حين أنّ أقل نسبة هي 7.6% للأفراد الأقل من 30 سنة.

أما بالنسبة للمستوى فهم موزعين بين المستوى الثانوي والجامعي فقط وغياب المستوى الابتدائي والمتوسط، وذلك لطبيعة متطلبات العمل الإداري، وتمثل فئة المستوى الثانوي الأغلبية بنسبة 77.2%، أما المستوى الجامعي فبنسبة 22.8%.

كما أنّ أغلبية أفراد العينة يشغلون مناصب إدارية غير إشرافية بنسبة 73.4%، تليها 12% شاغلي المناصب الإدارية الإشرافية، في حين الأعمال السكريتارية تمثل 11.4%.

أما فيما يخص الخبرة، فإن 57% من هم يمتلكون خبرة تقل عن 5 سنوات، في حين أن نسبة 1.3% فقط للأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 10 سنوات.

3) اختبار الفرضيات:

1.3. اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على أنّ: "تطبيق مؤسسة كوندور للإدارة الإلكترونية يرقى إلى المستوى المطلوب."

بالاعتماد على اختبار العينة الأحادية ظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لهذا المحور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): اختبار التوزيع الطبيعي للفرضية الأولى

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الادارةالالكترونية	,084	79	,200*	,988	79	,663

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.
a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: مخرجات برنامج Spss v 22

بما أنّ حجم العينة أكبر من 50 يتم الاعتماد على اختبار كولموغوروف سميرنوف، ونلاحظ أن مستوى الدلالة وفق هذا الاختبار يساوي 0.2، وهو أكبر من 0.05، أي أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي سنعتمد على اختبار ستيودنت لاختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار ستيودنت للفرضية الأولى

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الإدارة الالكترونية	79	3,9354	,22725	,02557

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
الإدارة الالكترونية	36,583	78	,000	,93535	,8845	,9863

المصدر: مخرجات برنامج Spss v 22

نلاحظ من النتائج أعلاه أن متوسط العينة يساوي 3,9354 وبانحراف معياري 0,22725 وقيمة t تساوي 36.583، ودرجة الحرية 78 ، ومستوى الدلالة 0,000، وهي أقل من 0.05، لذلك تقبل الفرضية البديلة على أساس أن تطبيق مؤسسة كوندور للإدارة الالكترونية يرقى إلى المستوى المقبول.

2.3. **اختبار الفرضية الثانية**: تنص الفرضية الثانية على ما يلي: "يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في تفعيل عملية التخطيط في مؤسسة كوندور."

الجدول رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي للفرضية الثانية

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
التخطيط	,102	79	,040	,921	79	,000

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: مخرجات برنامج Spss v 22

نلاحظ أن مستوى الدلالة وفق اختبار كولموغوروف سميرنوف يساوي 0.040 وهو أقل من 0.05 لذا نستنتج أنّ بيانات هذا المحور لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولذلك سنعتمد على اختبار ويلكوكسن، والجدول الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار ويلكوكسن للفرضية الثانية

Tests statistiques[a]

	التخطيط - mean
Z	-7,736[b]
Sig. asymptotique (bilatérale)	,000

a. Test de classement de Wilcoxon

b. Basée sur les rangs positifs.

	N	Moyenne	Ecart type
التخطيط	79	3,8562	,24944
N valide (liste)	79		

المصدر: مخرجات برنامج Spss v 22

من النتائج أعلاه يتضح أن قيمة Z تساوي 7,736-، ومستوى الدلالة معدوم، أي أقل من 0.05، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة على أساس أنّ تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسة كوندور يساهم في تفعيل عملية التخطيط.

4) تحليل نتائج اختبار الفرضيات

1.4. تحليل نتائج اختبار الفرضية الأولى:

يتضمن الجدول عناصر الإدارة الإلكترونية ومدى توافرها واستخدامها في مؤسسة كوندور

الجدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لعبارات محور الإدارة الإلكترونية

	عناصر الإدارة الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
	1- الحاسوب وملحقاته: Hardware	4,01	0,28	**7,21**	**الثاني**
1	توفر مؤسستكم العدد الكافي من أجهزة الحاسوب في المكاتب	4,10	0,379	9,24	2
2	توفر مؤسستكم العدد الكافي من ملحقات الحاسوب في المكاتب (الطابعات، الماسح الضوئي Scanner...).	3,97	0,276	6,95	1
3	يتم تحديث أجهزة الحاسوب في مؤسستكم بشكل منتظم.	3,96	0,609	15.37	3
4	يتم تحديث ملحقات الحاسوب في مؤسستكم بشكل منتظم.	4,03	0,554	13.74	4
	2- البرمجيات Software	3,97	0,32	**8.09**	**الرابع**
5	توفر مؤسستكم البرمجيات الخاصة بالتسيير (المحاسبة، المالية، التخزين، الشراء، الإنتاج....الخ)	4,04	0,492	12,17	2
6	تستخدم مؤسستكم نظم المعلومات الإدارية MIS.	3,86	0,549	14.22	7
7	تستخدم مؤسستكم نظم دعم القرارات DSS .	3,92	0,501	12,78	4
8	تستخدم مؤسستكم الأنظمة الخبيرة Expert Systems.	4,05	0,478	11,80	1
9	تستخدم مؤسستكم الشبكات العصبية Neural Networks.	3,97	0,640	16,12	6
10	تستخدم مؤسستكم نظام إدارة سلاسل التوريد SCM.	3,97	0,506	12,74	3
11	تستخدم مؤسستكم نظام إدارة علاقات الزبائن CRM.	4,01	0,610	15.21	8
12	تستخدم مؤسستكم نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP.	3,96	0,542	13,68	5
13	تحرص مؤسستكم على توفير أنظمة حماية متطورة لحماية بياناتها المختلفة.	3,94	0,647	16.42	9
	3- شبكات الاتصال Networks	3,91	0,35	**8.98**	**الخامس**
14	ترتبط المكاتب في مؤسستكم بخدمة الهاتف.	4,14	0,416	10,04	1
15	توفر مؤسستكم الربط بشبكة الإنترنت.	3,78	0,523	13,83	2
16	يوجد تواصل بين العاملين في مؤسستكم من خلال الشبكة الداخلية (Intranet).	3,82	0,594	15.54	3
17	يوجد تواصل إلكتروني بين مؤسستكم وشركاء العمل (شركاء، زبائن، موردين...) من خلال Extranet (الشبكة الخارجية).	3,90	0,568	14.56	4
	4- قواعد البيانات Data Bases	3,85	0,29	**7,60**	**الثالث**
18	تمتلك مؤسستكم قاعدة بيانات كافية لإنجاز أعمالها.	4,00	0,453	11,325	1
19	تمتلك مؤسستكم قاعدة بيانات توفر معلومات مهمة.	3,76	0,486	12,92	3
20	تمتلك مؤسستكم قاعدة بيانات توفر معلومات حديثة.	3,86	0,549	14,22	5
21	يتم تعديل قاعدة بيانات مؤسستكم من قبل المختصين.	3,84	0,517	13,46	4
22	يتم تعديل قاعدة بيانات مؤسستكم من قبل المديرين.	3,81	0,482	12,65	2
	5- العنصر البشري	3,91	0,26	**6,88**	**الأول**

23	تقدم مؤسستكم لكوادرها البشرية دورات تدريبية في مجال الحاسوب.	3,97	0,423	10,65	2
24	يوجد لدى الكوادر البشرية في مؤسستكم اهتمام بتطبيقات الحاسوب.	3,76	0,486	12,92	5
25	تعمل مؤسستكم على استقطاب أصحاب الخبرات والمهارات في مجال العمل الإلكتروني.	3,95	0,504	12,75	4
26	يتوفر في مؤسستكم كوادر بشرية مؤهلة لصيانة أجهزة الحاسوب.	4,01	0,299	7,45	1
27	يوجد في مؤسستكم كوادر بشرية قادرة على تسيير الموقع الالكتروني للمؤسسة بكفاءة.	3,85	0,455	11,81	3
28	لدى مؤسستكم مهندسون قادرون على تطوير البرمجيات المستخدمة في المؤسسة بكل سهولة.	3,94	0,667	16,92	6
	المتوسط العام للإدارة الالكترونية	3,93	0,22		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v 22 (انظر الملحق 1 و2)

نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي العام للإدارة الإلكترونية هو (3.93)، وهو أعلى من المتوسط المفروض (3)، كما أن المتوسط الحسابي لعناصر الإدارة الإلكترونية تراوح بين (3,85 -4,01)، أي أن كل عناصر الإدارة الإلكترونية تتوفر في المؤسسة بمستوى مرتفع، بحيث وحسب الترتيب الوارد في الجدول احتل العنصر البشري والحاسوب وملحقاته المرتبة الأولى والثانية على الترتيب، وهذا نظرا لكونهما عنصرين أساسيين في الإدارة الإلكترونية، فالمؤسسة لا يمكن أن تطبق الإدارة الإلكترونية بدونهما، ثم تلاهما عنصر قواعد البيانات بحيث تمتلك المؤسسة قاعدة بيانات كافية لإنجاز أعمالها وتوفر معلومات مهمة وحديثة، وذلك لأنها تعدّل من قبل المديرين والمختصين.

أما البرمجيات فحلت في المرتبة الرابعة، بحيث أن المؤسسة تستخدم الأنظمة الخبيرة، وتوفر مختلف برمجيات التسيير، والتي تأتي جاهزة مع الشبكة الداخلية، كما أنها تستخدم نظم الأعمال الإلكترونية سواء تعلق الأمر بنظم إدارة العلاقات مع الزبون (CRM)، أو إدارة سلاسل التوريد (SCM)، أو تخطيط موارد المؤسسة (ERP).

وجاءت شبكات الاتصال في المرتبة الأخيرة، وذلك لأن المؤسسة لا تزود كل الموظفين بخدمة بالإنترنت، إلا من يحتاج إليها في أداء عمله فيزود بكلمة المرور، أما الشبكة الداخلية فتعتبر حديثة نسبيا فهي لم تدخل حيز التطبيق إلا خلال 2011-2012 ، أي أنها في المراحل الأولى ولم تنضج بعد، كما أنها في مرحلة اكتشاف نقاط القوة والضعف، أما بالنسبة للتعامل الإلكتروني بين المؤسسة وشركاء فيقتصر على البريد الإلكتروني في التعامل مع مورديها، أما الزبائن فهي تتعامل معهم عن طريق وكلائها، أي الربط الإلكتروني المباشر يكون مع الوكلاء وليس مع الزبائن، بمعنى غياب لشبكة خارجية، وذلك لحداثة إنشاء الشبكة الداخلية، والتي يعد تطورها طريقا لإنشاء الشبكة الخارجية.

2.4. تحليل نتائج اختبار الفرضية الثانية:

نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لإجابات الأفراد على عبارات محور التخطيط بلغ (3.85) وبانحراف معياري (0.24)، وهي نسبة مرتفعة تفوق المتوسط الحسابي المفروض (3)، كما أنّ المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات المحور كان مرتفعا وتراوح بين (3.75 - 4.04).

ويظهر من الترتيب أنّ العبارة التي احتلت المرتبة الأولى تؤكد أنّ استخدام أجهزة الحاسوب وملحقاته في المؤسسة محل الدراسة أدى إلى التخفيف من الأعباء الإدارية المختلفة، تليها العبارة رقم (5) ورقم (8)، واللتين تبينان أنّ البرمجيات وقواعد البيانات التي توفرهما الإدارة الإلكترونية ساهمتا في توفير الخطط البديلة عند الحاجة، والخطط المرحلية التي تتيح الوصول الدقيق للنتائج.

الجدول رقم 08: تحليل نتائج اختبار الفرضية الثانية

	عملية التخطيط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	استخدام أجهزة الحاسوب وملحقاته في مؤسستكم أدى إلى التخفيف من الأعباء الإدارية المختلفة.	4,04	0,465	11,50	1
2	استخدام أجهزة الحاسوب وملحقاته في مؤسستكم أدى إلى تخفيض تكلفة إجراءات التخطيط الإداري.	3,76	0,582	15,47	9
3	ساعد استخدام البرمجيات في عملية التخطيط على السرعة في اتخاذ القرار.	3,94	0,515	13.07	10
4	حسّنت البرمجيات في عمليات التنبؤ في مؤسستكم.	3,82	0,572	14,97	7
5	ساهمت البرمجيات في توفير الخطط البديلة عند الحاجة.	3,85	0,533	13,84	2
6	تمكّنت مؤسستكم من مواكبة التغيرات والمستجدات من خلال شبكات الاتصال.	3,77	0,530	14,05	4
7	ساعدت شبكات الاتصال، مؤسستكم على إشراك العاملين في وضع الخطط.	3,82	0,549	14,37	5
8	عززت قواعد البيانات قدرة مؤسستكم على وضع خطط مرحلية.	3,85	0,533	13,85	3
9	ساعدت قواعد البيانات على تحديد الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ الأهداف في مؤسستكم.	3,75	0,542	14,45	6
10	تمكنت مؤسستكم من تحديد الأهداف بدقة من خلال إشراك العنصر البشري المؤهل في عملية التخطيط.	3,89	0,577	14.83	11
11	ساعد العنصر البشري المؤهل في تقليص مشاكل عملية التخطيط.	3,94	0,606	15,38	8
	المتوسط العام للتخطيط	**3,85**	**0,24**		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v 22 (انظر الملحق 3)

وتشير نتائج باقي العبارات إلى أنّ الإدارة الإلكترونية بعناصرها ساهمت في تفعيل عملية التخطيط، من خلال تمكنها من مواكبة التغيرات والمستجدات، وإشراك العاملين في وضع الخطط، وتحديد الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ الأهداف.

كما حسنت من عمليات التنبؤ، وقلصت من مشاكل عملية التخطيط، وخفضت من تكلفة إجراءات التخطيط الإداري، وساعدت على السرعة اتخاذ القرار.

في حين أن العبارة التي احتلت المرتبة الأخيرة تعكس نقص في إشراك العنصر البشري المؤهل في عملية التخطيط لتحديد الأهداف بدقة.

الخلاصة:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

- تطبيق مؤسسة كوندور للإدارة الإلكترونية يرقى إلى المستوى المطلوب، فهي تتوفر على عناصر الإدارة الإلكترونية، وفي مقدمتها العنصر البشري، تليه أجهزة الحاسوب وملحقاته، ثم قواعد البيانات والبرمجيات، وفي الأخير شبكات الاتصال.

ساهمت الإدارة الإلكترونية في تفعيل عملية التخطيط بمؤسسة كوندور بحيث:

- استخدام أجهزة الحاسوب وملحقاته أدى إلى التخفيف من الأعباء الإدارية المختلفة، وتخفيض تكلفة إجراءات التخطيط الإداري.
- ساعد استخدام البرمجيات على السرعة في اتخاذ القرار، حسّن من عمليات التنبؤ، ووفر الخطط البديلة عند الحاجة.
- مكّنت شبكات الاتصال المؤسسة من مواكبة التغيرات والمستجدات وأتاحت للعاملين إمكانية المشاركة في وضع الخطط.
- عززت قواعد البيانات قدرة مؤسستكم على وضع خطط مرحلية، وتحديد الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ الأهداف.
- مكّن إشراك العنصر البشري المؤهل في عملية التخطيط من تحديد الأهداف بدقة، وساعد في تقليص مشاكل عملية التخطيط.

لكن بالمقابل هناك بعض الاقتراحات التي نقدمها للمؤسسة وتتمثل في التالي:

- ضرورة تطوير شبكات الاتصال لأنها جاءت في المرتبة الأخيرة وذلك من خلال:
- تطوير الشبكة الداخلية الحالية لتتماشى مع تطور حجم ومتطلبات المؤسسة.
- توسيع دائرة استخدام الإنترنت، لما توفره من مزايا ترفع من أداء العمل في المؤسسة.

إنشاء شبكة خارجية تربطها بشركائها من موردين وزبائن غيرهم، للاستفادة من مزاياها، خصوصا أنّ معظم مورديها من خارج الوطن وأغلبيتهم يمتلكون شبكات خارجية مما يسهل عليها التواصل معهم أكثر، كما أنّ الشبكة الخارجية تتيح للزبائن إمكانية التعرف على مدى توافر المنتجات، واحتساب تكاليف المنتج، وتحديد كم يأخذ التوريد من الوقت، مما يزيد من رضاهم وولائهم ويكسبها زبائن جدد.

تفعيل الأداء الإلكتروني، بحيث تصبح صفقات الزبائن تنجز باستخدام الإنترنت،بحيث يمكن أن يحصلوا على كل ما هو ضروري عن المنتج، والأسعار والشحن ...الخ، كما تتاح لهم فرصة الطلب حسب الحاجة، وتعقب الشحنة حتى يستلمها.

تفعيل دور العنصر البشري في عملية التخطيط لأنّ من شأن ذلك أن يقلص من مشاكل عملية التخطيط، ويساهم في تحديد الأهداف بدقة.

الملاحق:

Statistiques descriptives (1) الملحق

	N	Moyenne	Ecart type
س1	79	4,10	,379
س2	79	3,97	,276
س3	79	3,96	,609
س4	79	4,03	,554
س5	79	4,04	,492
س6	79	3,86	,549
س7	79	3,92	,501
س8	79	4,05	,478
س9	79	3,97	,640
س10	79	3,97	,506
س11	79	4,01	,610
س12	79	3,96	,542
س13	79	3,94	,647
س14	79	4,14	,416
س15	79	3,78	,523
س16	79	3,82	,594
س17	79	3,90	,568
س18	79	4,00	,453
س19	79	3,76	,486
س20	79	3,86	,549
س21	79	3,84	,517
س22	79	3,81	,482
س23	79	3,97	,423
س24	79	3,76	,486
س25	79	3,95	,504
س26	79	4,01	,299
س27	79	3,85	,455
س28	79	3,94	,667
N valide (liste)	79		

Statistiques descriptives (2) الملحق

	N	Moyenne	Ecart type
قواعدالبيانات	79	3,8532	,29301
الشبكات	79	3,9114	,35137
العنصر البشري	79	3,9135	,26935
البرمجيات	79	3,9705	,32159
الحاسوب	79	4,0158	,28962
N valide (liste)	79		

Statistiques descriptives (3) الملحق

	N	Moyenne	Ecart type
q1	79	4,04	,465
q2	79	3,76	,582
q3	79	3,94	,515
q4	79	3,82	,572
q5	79	3,85	,533
q6	79	3,77	,530
q7	79	3,82	,549
q8	79	3,85	,533
q9	79	3,75	,542
q10	79	3,89	,577
q11	79	3,94	,606
التخطيط	79	3,8562	,24944
N valide (liste)	79		

المراجع والإحالات:

1. نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية (الإستراتيجية والوظائف والمشكلات)**، دار المريخ، الرياض، 2004، ص126.

2. سعيد بن معلا العمري، **المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الأمنية**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية والأمنية، السعودية، 2003، ص16.

3. Jean-Jacques Pluchart**, Le changement organisationnel des entreprises de la net-économie,** La Revue des Sciences de Gestion (n° 234), 2008/6, p 17.

4. أحمد محمد غنيم، **الإدارة الإلكترونية (آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل)**، المكتبة العصرية، مصر، 2004/2003، ص45- 49.

5. حنان محمد القيسي، **الإدارة الالكترونية وتقديم الخدمات العامة**، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، المجلد: 4 الاصدار: 16,17، العراق، 2012، ص 26- 29.

6. العوض احمد محمد الحسن، **الادارة الالكترونية : المفاهيم- السمات- العناصر(دراسة وثائقية)**، المؤتمر العالمي الأول للإدارة الالكترونية: **تواصل خلاق مع طفرة الاتصال والمعلومات في عالمنا المعاصر**، ليبيا، من 1-4 جوان 2010، ص 9، 10.

7. سناء عبد الكريم الخناق، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات إدارة المعرفة**، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات: "المعرفة: الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات"، جامعة بسكرة، 13/12/ نوفمبر 2005، ص 240.

8. سعد غالب ياسين- **الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية**- الرياض: مركز البحوث، 2005، ص 24.

9. نفس المرجع، ص 25.

10. محمد الغساني، **الإدارة الإلكترونية ومكننة العمل الإداري**، مجلة ديجيتال عمان، العدد الثالث (http://www.digitaloman.com/indexdf2f.html?issue=3&lang=ar&id=45_1).

11. محمد سلطان وآخرون، **مبادئ الإدارة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999- 2000، ص 130.

12. صلاح عبد القادر النعيمي، **الإدارة**، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص ص 101، 102.

قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA"

دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2010-2015

د. أحلام بوعبدلي — جامعة غرداية / الجزائر — *dr.bouabdelli@gmail.com*

أ. أحمد عمان — جامعة غرداية / الجزائر — *omane.ahmed@univ-ghardaia.dz*

Measurement of operational efficiency degree and its role in the liquidity risk management in commercial banks by using the envelope data analysis "DEA"

The case of study: Algeria Gulf Bank AGB for the period 2010-2015

Received: 13 June 2016 *Accepted: 25 Nov2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس درجة الكفاءة التشغيلية لبنك الخليج الجزائر AGB و مدى إدارته لمخاطر السيولة خلال الفترة 2010- 2015 بأسلوب تحليل مغلف البيانات ، من خلال تقديم مفاهيم أساسية للكفاءة و أساليب تطوير إدارة المخاطر في البنوك التجارية خاصة في ظل شدة المنافسة في القطاع المصرفي، و كذا تشعب العمليات المصرفية ، مع تطور استعمال التكنولوجيا على عدة مستويات، مما يخلق صعوبات و مخاطر دورية و فجائية تحتم على البنك إتخاذ كافة السياسات الاحترازية و العلاجية اللازمة، و تفعيل دور الإدارة الرقابي، مع تطبيق كافة الضوابط و المعايير الدولية لكفاية رأس المال و الحوكمة المصرفية، و من خلال هذه الدراسة قام الباحثان باستعمال تقنية أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA في قياس درجة الكفاءة التشغيلية لبنك الخليج الجزائر في ادارة مخاطر السيولة، و لأن مدخلات و مخرجات البنك تتميز بالتشعب و التمايز فقد تم التركيز على بعضها، وذلك باختيار العينات على النحو التالي: المدخلات (الديون – المصاريف العامة للاستغلال)، المخرجات (القروض – صندوق المخاطر المصرفية العامة – بند لمواجهة المخاطر و الأعباء)، و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى تمتع بنك الخليج الجزائر بدرجة كفاءة فنية و حجمية كبيرة في إدارته لموارده، و مدى تحوطه من مخاطر السيولة رغم بعض المشاكل التي عانى منها سنة 2013 .

الكلمات المفتاحية : تحليل مغلف البيانات، كفاءة تشغيلية، إدارة مخاطر السيولة ، بنوك.

تصنيف **JEL** : **G21, C88**

Abstract

The study aims to measure the degree of operational efficiency of the Bank Gulf AGB, and extent of its management of liquidity risk during the period 2010-2015 by the envelope data analysis. Through the provision of basic concepts of efficiency, the development of risk management in commercial banks methods especially in light of the intensity of competition in the banking sector. Moreover as well as the complexity of banking operations, with the development of the use of technology on several levels, which creates difficulties, periodic, suddenness risk makes it imperative for the bank to take all precautionary policies and treatment necessary. Also, activate the role of the oversight of management, with the implementation of all regulations and international standards for capital adequacy and corporate governance banking. Through this study, the researchers using the envelope data DEA in measuring the degree of operational efficiency of Algeria Gulf Bank in the management analysis method technique liquidity risk, because the input and bank outputs are characterized Balchab and differentiation has been focusing on some of them, so choosing the samples as next: input (debt - the general expenses of the exploitation), outputs (loans - general banking risk fund - provision for risks and burdens), have reached through this study to fruition Algeria Gulf Bank degree of technical competence and large volumetric in the management of its resources, he extent of liquidity risk surrounding it, despite some of the problems suffered by the year 2013.

Key words: *Envelope data analysis, operational efficiency, liquidity risk management, banks*

(JEL) Classification: *G21, C88.*

تمهيد :

إن التطورات الكبيرة التي شهدها القطاع المصرفي في العالم، و في ظل تزايد استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال خلال السنوات القليلة الماضية، حتم على البنوك مواكبة مختلف التطورات و مسايرتها خاصة في شقها الإداري و المالي . فقد شكل هذا التقدم محور لتدفق كل التعاملات و الخدمات المصرفية المختلفة لمتلقيها وطالبيها بسرعة وجودة عاليتين .

وفي ظل هذا الزخم الذي يعرفه السوق المصرفي زادت شدة المنافسة مما يتطلب وجود جهاز إداري كفء، يسير مختلف تعاملات البنك وموارده المتاحة لتحقيق أقصى الدرجات من العوائد بأقل التكاليف الممكنة من جهة، وتجنب وتقليل المخاطر المصرفية من جهة أخرى، فمقدار السيولة المتوفر ووجود إدارة كفئة يعطي الصورة اللائقة و الآمان الكافي لجميع زبائن البنك.

وعليه نطرح التساؤل الرئيسي للدراسة، وهو كالأتي:

ما هو دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في بنك الخليج الجزائر؟

والذي من خلاله نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم الكفاءة التشغيلية و إدارة مخاطر السيولة بالبنوك ؟
- ما مدى درجة كفاءة بنك الخليج الجزائر في إدارة موارده ؟

فرضيات الدراسة:

- الكفاءة هي مدى تخصيص وإدارة البنك لموارده، أما إدارة المخاطر فيقصد بها قدرة البنك على تغطية كل التزاماته مع تحقيقه لعوائد تجعله بمنئ عن العسر المالي؛
- لا بتمتع بنك الخليج الجزائر بكفاءة عالية في إدارته موارده المتاحة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة، فيما يلي:

- تلعب درجة كفاءة البنك في إدارته لموارده الدور المهم في كسبه لعديد الزبائن؛
- تساهم كفاءة البنك في الرفع من مستوى الخدمات المقدمة، وبالتالي الرفع للميزة التنافسية له في السوق المصرفي؛
- تعطي قوة وإمكانيات البنوك في إدارة سيولتها الآمان للزبائن، مما يعزز مكانتها وبالتالي يعطيها قوة جذب لمختلف المتعاملين، وهذا ما يساهم بجعل الكتلة النقدية تدور داخل عجلة السوق المصرفية، وتجنب الاكتناز السلبي وهو ما يعود بالتطور في الاقتصاد الوطني؛

◆ كلما كانت درجة كفاءة البنوك عالية؛ ساهم ذلك في دعم سياسة البنك المركزي وهي تحقيق الاستقرار النقدي .

أهداف الدراسة: يمكن حصر أهداف الدراسة رغم تعددها ، فيما يلي :

◆ يساعد قياس كفاءة البنك المسؤولين و المسيرين في اختيار مختلف الاستراتيجيات وتحديد الأولويات؛

◆يتيح قياس درجة كفاءة البنك في إدارة مخاطر السيولة القدرة معرفة الانحرافات ما بين ما تم تحقيقه وما هو مقدر، ومن خلال التحليل التعرف على أسباب هذه الانحرافات، وعليه تحديد أهم الإجراءات والقرارات التي تساهم مباشرة تجنب المشاكل و الأزمات التي قد تحدث؛

◆يسمح قياس كفاءة البنك بتجنب الوقوع في مخاطر تعارض الأهداف خاصة بين البنك و فروعه، وذلك بخلق شبكة اتصال وتنسيق واسعة ودائمة من ناحية ، مع خلق نظام تعويضات و حوافز موافق و يساهم في رفع إنتاجية و فعالية الموظفين من ناحية أخرى.

الأدبيات النظرية للدراسة :

أولا : مفاهيم أساسية للكفاءة:

1) **تعريف الكفاءة (Efficiency):**

◆ تعرف بأنها مجموعة من المهارات و الخبرات المكتسبة من بيئة العمل فهي تمثل القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة و الوقت ، أي بمعنى أخر هي مختلف المبادئ و القواعد التي يتسم بها شيء معين وتساهم في تحقيق مختلف النتائج المحددة ، فهي بذلك تتكامل مع مفهوم الفاعلية في العمل وفقاً لخطة معينة، قصد تحقيق الأهداف المسطرة. [1]

◆كما يعرفها المعهد العربي للتخطيط على أنها الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية ، أي اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية. [2]

◆ الكفاءة هي العلاقة بين كمية الموارد المستغلة و النتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات مع جعل المدخلات في أقل مستوى لها . [3]

وعليه يمكن القول بأن الكفاءة تعني مدى قدرة الوحدة على تخصيص مختلف مواردها وتوجيهها بما يحقق أقصى أرباح ممكنة و بأقل الخسائر.

2) **أنواع الكفاءة :** للكفاءة عدة أنواع، وهي كالأتي :[4]

1.2. الكفاءة الاقتصادية : وهي العلاقة بين المدخلات والمخرجات وتتحقق عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج مع تكلفة كل عامل أي تحقق كفاءة في الإنتاج والتوزيع والتخصيص ، وتكون على مستويين :

◆ كفاءة تقنية حيث تعتمد على مدى تمكن الوحدة من الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام المقادير المتاحة من المدخلات .

◆ كفاءة سعريه وهي مرتبطة بتقنيات الإنتاج مباشرة أي حسن اختيار المدخلات والمخرجات التي تتأثر بأسعار السوق بمعنى تحديد المستويات الأفضل لتحقيق الهدف الاقتصادي للمؤسسة .

2.2. الكفاءة الهيكلية : ويتركز موضوعها في الصناعة حيث تقيس مدى استمرار تطور صناعة ما وتحسن أدائها بالاعتماد على تطور وحداتها و فروعها ، أي تحقيق كفاءة تقنية في حيث الإنتاج، وكفاءة حجميه من ناحية الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة وتحقيق مستويات نمو متزايدة .

3.2. كفاءة اكس (X) **:** هي مقياس إضافي لمدى تخصيص الموارد على مستوى كل وحدة من وحدات المؤسسة فعليه فمستوى كفاءة المؤسسة يعود بالدرجة الأولى إلى مستوى الحوافز المقدم و كفاءة العنصر البشري و النظام الإداري لكل وحدة وتقاس بالفرق بين الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد المتاحة والاستخدام الفعلي لها .

4.2.الكفاءة النسبية : يكمن في نجاح وحدة ما من إنتاج أكبر عدد ممكن من المخرجات انطلاقا من مجموعة من المدخلات وذلك بقياس الانحرافات بالنسبة للأداء الأفضل في المؤسسة وبذلك يمكن تفسير الانحرافات الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج أي تقييم الوحدات المتجانسة مقارنة بأكفاء وحدة فيها .

ثانيا: مفهوم الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية :

هي الاستغلال الأمثل للمواد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن البنك في تحقيق إدارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية ، وهنا لزم توفر جهاز رقابي فعال بالإضافة لإدارة تتسم بالتنظيم المحكم وتقسيم المهام المحدد وفق جداول و على كل مستويات البنك ، فالإدارة الرشيدة تعمل على الربط الأمثل بين مدخلات البنك ومخرجاته وعليه فالكفاءة التشغيلية تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات المالية والمصرفية في ضل بيئة تتميز باشتداد المنافسة، وهنا يظهر مصطلح الإدارة بالكفاءات و الأهداف بغية الوصول وتحقيق الاستراتيجيات المسطرة لمجلس الإدارة كما وتتأثر كفاءة البنك بنظم الحوافز المطبق و مدى تطور التكنولوجيا المستعملة والمهارات الإدارية المتوفرة و سياسة الأجور ...الخ ، وبالتالي فإن ارتفاع درجات الكفاءة في البنك يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر ، ففعالية العوامل البشرية و الإدارية تساهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية و تخفيف اللاكفاءة في التسيير.[5]

ثالثا : طرق قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية:

لقياس الكفاءة التشغيلية عديد الطرق يمكن تقسيمها لطرق تقليدية وطرق كمية، هي كالأتي:[6]

1) **الطرق التقليدية (التحليل المالي):**

حيث يعتبر التحليل المالي مدخلا كلاسيكيا لدراسة وتقييم أداء المؤسسات ، فالتحليل المالي هو عملية استخدام المقاييس النسبية (النسب المالية : العائد على رأس المال – العائد على الأصول – القيمة المضافة – معدل هامش

الربح ...الخ) لتقييم الأداء المالي لزبائن البنك طالبي الائتمان من خلال تحديد علاقات لبنود قوائمهم المالية التي تعطي صورة مباشرة لمراكزهم المالية وعليه مدى إمكانية سدادهم لمختلف التزاماتهم تجاه البنك .

ويكون التحليل المالي على مستويين:

1.1. التحليل الرأسي: أي دراسة العلاقة بين بنوك القوائم المالية عن فترات زمنية مختلفة لهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند.

2.1. التحليل الأفقي : ويقوم على مقارنة للقوائم المالية لمدتين مختلفتين وحساب مقدار التغير لكل مفردة وبعدها القيام بحساب إجمالي التغير من فترة إلى أخرى وتحديد نقاط التحول والتغير الطارئة ومعرفة اتجاهات المؤشرات المالية للبنك .

2) **الطرق الكمية** : ويمكن التمييز بين عدة طرق هي كالأتي :

2.1.**طريقة تحليل البيانات المغلفة** "DEA" : بعد التطور الذي شهده العالم عرف قياس الكفاءة تطورا ملحوظا فقد قدم Charnes وزملاءه من تحديد أسس و قواعد التحليل التغليفي للبيانات بحيث تقسم الفكرة إلى قياس الكفاءة على مستويين من ناحية الكفاءة التقنية الصافية و الأخرى كفاءة الحجم ، و أسلوب مغلف البيانات تقنية غير معلميه تستخدم تقنية البرمجة الخطية لاختبار نشاط بنك مقارنة ببنك آخر من نفس العينة أي تقدم لنا أفضل تطبيق لمستوى تكنولوجي لكلا البنكين .

2.2. طريقة حد التكلفة العشوائية "SFA" : من خلالها يتم تحديد شكل معين لدالة التكاليف وعادة ما تستخدم اللوغاريتم ومن خلالها تعيين التكاليف كمتغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة في النموذج ، بحيث تمثل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق وبذلك يتم وصف البنك بالا كفاءة في حالة تجاوزت التكلفة الحالية التكلفة المتوقعة .

3.2. **طريقة الحد السميك :** تستمد أفكارها من الطريقتين السابقتين DEA و SFA فهي تتبنى فرضية أن إنحرفات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة تعود لأخطاء عشوائية مرتبطة بكفاءة تسيير الموارد فهذه الطريقة تميل إلى تقييم درجة كفاءة البنوك حسب درجة انخفاض متوسط التكلفة أي إجمالي التكاليف إلى إجمال الأصول .

4.2. طريقة التوزيع الحر : وهي تقوم على تحديد نقاط الكفاءة بضبط دالة الحد رياضيا ، و بافتراض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين البنوك أي تفترض توفر اللاكفاءة بوجود أخطاء عشوائية تؤثر فيها ، وبذلك تمكن هذه الطريقة تحديد اللاكفاءة بالمقارنة بين دالة تقدير التكلفة و كفاءة حد التكلفة للبنك.

رابعا: مخاطر السيولة في البنوك

1) مفهوم السيولة :

ويقصدها بها النقدية، أما معناها التقني فهي مدى قابلية تحويل الأصل إلى نقد بسرعة وبدون خسائر ، حيث الهدف من الاحتفاظ بالأصل سائلا هو وجود إمكانية مواجهة الالتزامات التي قد تطرأ أو المتوقع حدوثها [7]، أما في البنك فهي تعني الفرق بين الموارد المتاحة و الأموال المستخدمة في مختلف أنواع التعاملات المالية ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتفق عليها وتحقيق التوليفة من حيث توفير الأموال للائتمان من ناحية و تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع .[8]

2) **مفهوم مخاطر السيولة في البنوك:**

هي الاختلافات في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة تواجه البنك في الحصول على النقود بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على القروض(ودائع) جديدة، يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع و لا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقود .[9]

خامسا: مفهوم إدارة مخاطر السيولة في البنوك

إن التطور الكبير الذي تشهده الصناعة المصرفية وكذا اشتداد المنافسة بين البنوك جعلها عرضة لمواجهة عديد المخاطر خاصة في السنوات الأخيرة و اجتياح تكنولوجيا الإعلام والاتصال العمل المصرفي ، مما لزم وضع آليات و سبل من قبل الجهات الرقابية والإشرافية للحد منها ، وكذا إيجاد الحلول اللازمة لهذه المخاطر الآنية والمستقبلية من خلال القيام بعمليات التأمين المطلوبة مع القيام بتحجيم المخاطر أو محاولة نقلها [10]، فيعتقد معظم خبراء المصارف وجود توءم بين المخاطر و الائتمان ، وهنا وجب على إدارة البنوك المعرفة والدراية الدقيقة للعملاء وتحديد حجم الضمانات اللازم من خلال تنصيب خلية أو قسم خاص بمتابعة و إدارة المخاطر يتكون من أسلوبي الإدارة الاحترازية و الإدارة العلاجية مع تكريس واجب احترام القانون في العمل المصرفي وهنا تبرز مكانة الكفاءة التشغيلية في البنوك من جهة ، مع لعب الدور الجوهري للبنك المركزي في تشديد عمليات الرقابة و إصدار اللوائح التنظيمية و التوجيهية و ضبط أداء المصارف عموما من جهة أخرى وتكمن أهم نقطة في إدارة.[11]

سادسا : خطوات تقوية إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

حتى تكون خلية إدارة مخاطر المصرفية في البنوك ذات كفاءة وفعالية، وجب تحديد خطوات أساسية للرفع من أدائها الإداري، ويكون ذلك من خلال :[12]

- تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك بصفة دورية لمعرفة مدى قدرته على توفير النقد بسرعة؛

- تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك ومن الضرورة فهم التغيرات المستقبلية التي تطرأ على ميزانية البنك ومدى تأثيرها على السيولة ؛
- تطوير نظام الإنذار المبكر لتمكين الإدارة من معرفة ضغط السيولة ؛
- إجراء اختبارات الضغط و متابعة النتائج وتحديد الاحتياجات التمويلية اللازمة و القيمة المعرضة للخطر ومدى تغطية سعر الفائدة المطبق حاليا لها ؛
- تنصيب على مستوى كل بنك إدارة تدعى بقسم إدارة الأزمات والمخاطر مهمتها متابعة كل نشاطات البنك و موافاة الإدارة العليا بمختلف التقارير الدورية ؛
- تعزيز الدور الرقابي و أساليب التدقيق الداخلي بالبنوك؛
- توثيق الإجراءات المتخذة و فحص دوري للسيولة و وصف كامل لما تقوم به الإدارة في مجال مراقبة و إدارة السيولة.

سابعا : أهمية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

ويمكن تلخيص أهمية إدارة المخاطر في البنوك فيما يلي :[13]

- تقديم تقرير شامل وكلي لمجلس إدارة البنك والمديرين التنفيذيين عن مختلف المخاطر التي تواجه البنك وبناءا عليها يتم تحديد خطة و سياسة العمل ؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية في جميع وحدات البنك ؛
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة وتجنبها أو محاولة التقليل من آثارها بالتحوط ضدها ؛
- استخدام إدارة المخاطر كوسيلة تنافسية ؛
- تطوير جدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويعها ؛
- حساب معدلات كفاية رأس المال حسب بازل دوريا وتطبيق أحدث التقنيات الموجودة ؛
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك من خلال التحكم في التكاليف الحالية و المتوقعة التي تؤثر على عوائد البنك ؛
- تقييم نوعية الموجودات ومدى كفاية التخصيصات .

ثامنا : الكفاءة التشغيلية و إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

درجة كفاءة البنك تقاس بمدى تخصيصه لموارده المتاحة، من خلال حسن تحكمه فيها بالاستفادة الدنيا من مجموع مدخلاته مع تحقيق الحد الأقصى من المخرجات كما ونوعا، بمعنى تحصيل أقصى مداخيل ممكنة بأقل التكاليف، ويتوضح جليا هذا في التنسيق اليومي والدوري بين قسم إدارة المخاطر وقسم منح القروض و الودائع

على مستوى البنك من خلال اتخاذ القرارات المناسبة حسب تصنيف القروض و نسبة الفائدة وتواريخ تسديدها، إضافة إلى تقسيم فئات الزبائن و الغرض من القرض ، و كذا تحديد حجم الضمانات اللازمة ومدة القرض ... الخ من ناحية، و تحديد السحبات و المطلوبات التي قد تكون للودائع وتقسيمها ونسب الفائدة المقدمة عليها إضافة إلى مختلف الالتزامات التي على عاتق البنك والمتوقعة الحدوث كدراسة استشرافية من جهة أخرى، مع ربطها بآلية تجعل وضعية البنك في راحة و حالة توفر للسيولة مع وضع كل المناورات التي قد تقع و تحضير التقنيات اللازمة لتغطية الخطر المتوقع، فدرجة كفاءة أداء البنك تتيح له توفير وفرات حجم و وفرات نطاق من خلال إنتاج مجموعة من المنتجات دفعة واحدة عوض إنتاجها على حدى، وهو ما يجعله يتجنب تكاليف إضافية و يعطيه القدرة على اتخاذ قرارات زيادة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية و رفع حجم الإنتاج وتسعيرته من توفيره لمداخيل جراء الاستغلال الأمثل للموارد و بأقل تكلفة ممكنة [14]، و بتطبيق آليات الحوكمة في التسيير والمعايير الاحترازية خاصة في مجال تحديد كفاية رأس المال و الرقابة الداخلية في البنك وفق مقررات لجنة بازل وكيفية إدارة الأصول والخصوم و إدارة مشكلة التناقض في الأهداف، وهي تحقيق أعلى مستوى ربحية ممكنة مقابل تدنيت التكاليف مع مراعاة المركز المالي للبنك وعدم وقوعه في أزمة سيولة و الحفاظ أو رفع مجموع الزبائن وهو ما حاولت لجان بازل تقديمه في عدة معايير و نسب تهدف لحماية البنك والمودعين وبالتالي رفع كفاءة البنك في إدارته لأصوله وخصومه [15]، و بتوفر البنك على نظم الحوافز و الاستفادة من خبرات الموظفين وتحسين مستواهم كل هذا يحسن كفاءته و يجنبه الوقوع في أزمات سيولة أو التقليل من حدة الأزمة و إدارتها بتقنية عالية و الخروج من الأزمة بأسرع وقت مع توفر البدائل و الحلول؛ وقوة المناورة و التحوط مع جعل البنك مستعد لأي خطر من خلال تطبيق اختبارات الضغط بخلق إشكالية في السيولة ومعرفة مدى ردت و قدرة البنك على استيعابها وإدارتها وهنا تكمن فعاليته في إدارة السيولة .

الجانب التطبيقي للدراسة :

أولا : تقديم لبنك الخليج .

بنك الخليج الجزائر من بين البنوك التي ظهرت مؤخرا في الجزائر ، والذي يقدم خدمات متنوعة ومتطورة وقبل التطرق لدرجة كفاءته في إدارة مخاطر السيولة سنعطي فكرة وتقديم للبنك، فهو يمثل أحد أجزاء مكونات شركة مشاريع الكويت القابضة "كيبكو" "Kipco" وهي مجمع كويتي خاص و أحد الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أنشئ سنة 1975 ،كما ويعتبر من أكبر الشركات القابضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بإجمالي أصول يقدر بنحو أكثر من 19 بليون دولار أمريكي .وتضم نحو 50 شركة 21 دولة معظمها دول عربية ، ويتركز نشاطها الرئيسي في قطاع الخدمات المالية والإعلام، كما وتضم

حصص ملكية رئيسية في مصارف تجارية و استثمارية و مؤسسات التأمين ، وتشمل الشركات الرئيسية العاملة في هذا القطاع كلا من مصرف برقان الكويتي و مصرف الخليج المتحد ، وشركة الخليج للتأمين ، أما في مجال الإعلام فلديها شركة شوتايم مختصة في مجال الخدمة التلفزية.[16]

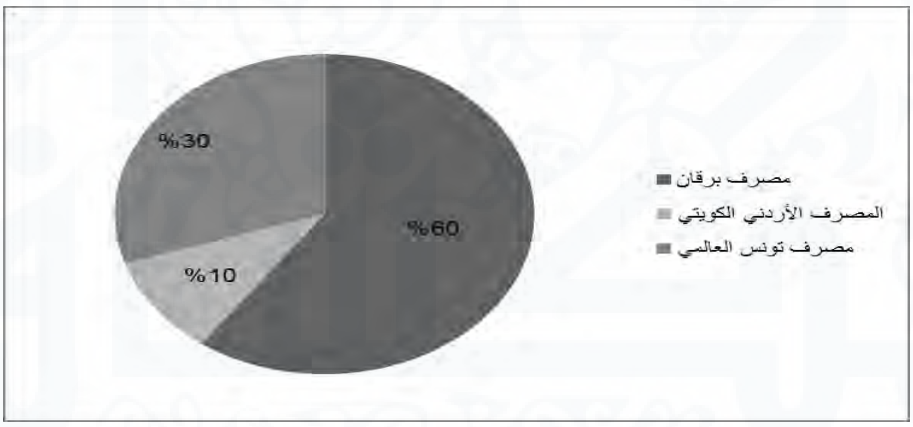
1) **المساهمون في بنك الخليج:**

مجموعة البنوك المساهمة في بنك الخليج الجزائر، تتمثل في:[17]

- **مصرف برقان "BB"**: وهو فرع من شركة مشاريع الكويت القابضة "كيبكو" ، تأسست سنة 1977 ، وقد عرف بتقديمه لخدمات جد متطورة خاصة في مجال استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي ، كما تشمل فروعه مصرف الخليج و مصرف بغداد بالعراق ، والمصرف الأردني الكويتي .
- **المصرف الأردني الكويتي "JKB"**: وهو بنك تجاري استفادة كثيرا من نجاح النظام المصرفي بالأردن ، حيث يوفر لزبائنه مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية ويشمل نشاطه كلا من الأردن وفلسطين و كذا قبرص ، ويشارك بحصة 10 بالمائة من رأسمال بنك الخليج .
- **مصرف تونس العالمي "TIB"**: ويعتبر أول مصرف تونسي ينشئ في الخارج وقد تأسس سنة 1982 ، كما يتسم بتقديم مجموعة كاملة من الخدمات المالية الدولية للشركات و المؤسسات المالية الدولية والحكومية وكذا الأفراد ، ويمثل 30 بالمائة من رأسمال بنك الخليج .

والشكل التالي يوضح حصص المساهمين في بنك الخليج.

الشكل رقم 01 : حصص المساهمين في بنك الخليج



***Source** : Rapport annuel 2010 , www ,.ag-bank , cite visitée le: 12/10/2016 a 17:30.*

ثانيا : نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر AGB

تم تأسيس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري ، برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري ، مملوك لمصارف تابعة لشركة المشاريع الكويتية القابضة مقسمة على نحو 60 بالمائة لمصرف برقان و

30 بالمائة لمصرف تونس الدولي و 10 بالمائة للمصرف الأردني الكويتي ، و بنك الخليج الجزائري بنك تجاري وقد بدأ نشاطه سنة 2004 وقد ساهم بتقديم عديد الخدمات والمنتجات المصرفية المتنوعة في السوق المصرفي الجزائري.[18]

ثالثا : دراسة تحليلية لمدى كفاءة بنك الخليج الجزائر في إدارة مخاطر السيولة من خلال تحليل لتقارير السنوية له (2010 إلى 2015) **بأسلوب مغلف البيانات** DEA .

1) **عينة و أدوات الدراسة** :

تم استقاء معلومات العينة من التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر AGB من سنة 2010 إلى سنة 2015 قصد القيام بقياس درجة كفاءته التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة خلال تلك السنوات بالاعتماد على أسلوب تحليل مغلف البيانات .

أما مدخلات ومخرجات الدراسة بما أن قاعدة البيانات المتوفرة في التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر متعددة وكثيرة سيتم الاكتفاء بتحديد بنود معينة لها العلاقة المباشرة بإدارة سيولة البنك ومركزه المالي ، وعليه تم تحديدها كما يلي :

1.1. **تعريف عينات الدراسة** :

- **المدخلات** :
- الديون تم التطرق إليها كمدخلات لمعرفة مدى مكانتها من إجمالي موارد البنك، ومعرفة كيفية سيطرة بنك الخليج على حجم التزاماته تجاه الغير .
- المصاريف العامة للاستغلال تم تسليط الضوء عليها كمدخل لقياس إجمالي المصاريف المستعملة خلال السنة مع مقارنتها بحجم مداخيل البنك، للربط بينها وبين عوائد البنك من خلال تقديمه للقروض التي تعتبر أهم المخرجات؛
- **المخرجات** :
- القروض وتعتبر من أهم مخرجات البنك المالية، والتي على أساسها يتم تحديد مختلف العوائد؛
- صندوق المخاطر المصرفية العامة وتم التطرق له لمعرفة مدى تقدير البنك لمختلف العوارض والمشاكل المالية التي قد تصادفه خلال نشاطه وكذا مدى قدرته على تغطية مختلف الأزمات؛
- بند لمواجهة المخاطر و الأعباء هو بند متمم للسابق ويوحي بسياسة الحذر التي يتبعها بنك الخليج في إدارته للسيولة مما يعطي الآمان للمودعين .

وقد الرمز لعينات الدراسة في برنامج مغلف البيانات كالأتي :

- **المدخلات** : الديون تحت رمز X1 - المصاريف العامة للاستغلال تحت رمز X2.(أنظر الجدول رقم 01)

◆ **المخرجات** : القروض تحت رمز Y1 – صندوق المخاطر المصرفية العامة تحت رمز Y2 – بند لمواجهة المخاطر و الأعباء تحت رمز Y3. (أنظر الجدول رقم 02).

2.1.أدوات الدراسة :

أما أداة الدراسة، تم تطبيق نموذج CCR الذي يعتمد على التوجه الإدخالي و الإخراجي، والمقصود به أن يكون الهدف تعظيم مستويات المخرجات في ظل مستويات استهلاك المدخلات الحالية ، وهو يعبر عن النموذج الأساسي لأسلوب تحليل مغلف البيانات وهو مستخرج لاختصارات الحروف الأولى للباحثين الذين اخترعوه وهم (Rhodez , Cooper (Charnes ، كما ويستند هذا النموذج على فرضية ثبات غلة الحجم، أي أن الوحدة وهي البنك المراد قياس مدى كفاءته في إدارته لمخاطر السيولة سنة مقارنة بالسنة التي تليها يفترض أنه يشتغل عند مستوى غلة حجم ثابتة ، بمعنى أن الزيادة بنسبة معينة للمدخلات ينجر عليه نفس الزيادة وفي نفس الاتجاه للمخرجات و بالاستعانة ببرنامج XL DEA باعتباره برنامج متخصص في حل مسائل تحليل مغلف البيانات DEA.[19]

كما وتحسب درجة الكفاءة وفق تحليل مغلف البيانات بالعلاقة التالية :

(مجموع المخرجات المرجحة بالأوزان / مجموعة المدخلات المرجحة بالأوزان)

وبالتالي تنحصر نسبة الكفاءة بين الصفر والواحد **(0،1)** والوحدة الأقل استهلاكا للمدخلات وفي نفس الوقت أكثر إنتاجا للمخرجات تعتبر الأعلى كفاءة خلال فترة معينة ، والنسبة المحددة سلفا تشكل فضاء رياضيا يعرف بالحدود الكفء الذي يغلف نقاط الوحدة التي لم تتحصل على درجة كفاءة تساوي الواحد ، ومن هنا جاءت تسمية مغلف البيانات.[20]

و سنستعمل تطبيق قياس الكفاءة باستخدام التوجه الإدخالي CCR-I ونموذج التوجه الإخراجي CCR-O.

2) **درجات كفاءة بنك الخليج الجزائر في إدارة موارده لتجنب المخاطر :** بتطبيق نموذج التوجه الإدخالي و الإخراجي بتقنية XL وبأسلوب تحليل مغلف البيانات لمعطيات الدراسة تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم 03 .

3) **وصف و تحليل درجة الكفاءة** : يبين العمود رقم 02 من الجدول رقم 03 نسب الكفاءة المحققة خلال السنوات محل الدراسة من طرف بنك الخليج الجزائر وهذا وفق نموذج CCR-I، والملاحظ أن البنك حقق كفاءة تساوي 1 أي نسبة 100 بالمائة في السنوات (2010-2011-2012-2014-2015) مع تحقق شرط القيمة الراكدة المساوي للصفر ، في حين في سنة 2013 حقق البنك نسبة كفاءة مقدرة بـ 0.9018 أي بنسبة 90.18 بالمائة أي منخفضة نوعا ما .

فالملاحظ من خلال الدراسة ثبات في الكفاءة النسبية لبنك الخليج الجزائر في إدارة موارده و على مستوى الكفائتين الفنية و الحجمية للسنوات (2010-2011-2012-2014-2015) عند مستوى كفاءة مساوي للواحد أي

كفاءة تامة ، في حين نلاحظ تناقص في مقدار الكفاءة لسنة 2013 في شقي الكفاءة الفنية بمعدل 0.9205 أي بنسبة 92.05 بالمائة، أما الكفاءة الحجمية فكانت بمعدل 0.9797 أي بنسبة 97.97 بالمائة .

وعليه من خلال نتائج الجدول رقم 04 المتعلق بمستويات التخفيض اللازمة من مدخلات ومخرجات بنك الخليج الجزائر غير الكفء و الجدول رقم 05 المتعلق مستويات الزيادة اللازمة في مدخلات ومخرجات بنك الخليج الجزائر غير الكفء كان على بنك الخليج الجزائر تعديل مدخلات و مخرجاته في سنة للحفاظ على قدرته في إدارة مخاطر السيولة لسنة 2013 بحيث يتم خفض كلا من مقدار الديون والمصاريف العامة والمبلغ المخصص لصندوق المخاطر العامة بالنسب كما هي موضحة في الجدول رقم 04 ، وفي نفس الوقت كان عليه القيام بتحسين المبالغ المخصصة لكلا من المصاريف العامة والقروض إضافة إلى ضبط صندوق مواجهة المخاطر العامة و بند مواجهة المخاطر و الأعباء حسب النسب المقترحة في الجدول 05 ، والملاحظ هو ما تم تداركه في السنوات 2014 و 2015 مما جعل البنك يعود لحالة الكفاءة في تسيير موارده لتجنب مخاطر السيولة خاصة من جانب تسقيف و تأطير المصارف العامة من جهة وكذا محاولة توجيه الديون وتحديد الضرورية منها مقابل ما يتم تقديمه من قروض ومقابل احتياجات البنك حسب الأولويات لتجنب أي إختلالات مالية قد تنجم عليها صعوبات في تسيير السيولة لديه ما يترتب عن الإفراط فيه تعرض البنك لعدم الوفاء بالتزاماته والملاحظ أن سياسة البنك جد حذرة خاصة في مجال منح القروض و دليل ذلك حجم القروض المقدمة مقارنة بالمبالغ المخصصة و المعتبرة لمواجهة المخاطر سواء على مستوى صندوق المخاطر العامة أو بند مواجهة المخاطر ، في حين نلاحظ بعض الإفراط خلال سنة 2013 في المصاريف العامة والتي مصدرها توسع نشاط البنك على مستوى السوق المصرفي من خلال شبكة فروع فاقت 63 وكالة على مستوى تراب الجزائر .

4) **التعليق عن كفاءة بنك الخليج في إدارة مخاطر السيولة:**

فكفاءة إدارة بنك الخليج الجزائر لتوليفة القروض والودائع يجعله في منئ عن الوقوع في المخاطر، والملاحظ بأنه يتميز بفتح بند جديد في ميزانيته خاص بتغطية المخاطر المحتملة وهو أسلوب حذر من طرفه رغم تعرضه في سنة 2013 لبعض المشاكل في إدارة تكاليفه التشغيلية و الأعباء إلا أن البنك عرف كيف يتحكم في مدخلاته و يتجنب الصدمة و يحتويها في السنة الموالية، والمحلل لنتائج درجة كفاءة البنك في إدارة مخاطر السيولة يميل لمدى خبرة المسيرين في تحديد حجم القروض الممنوحة مقابل الضمانات مع الربط الجيد بينها وبين مقدار الودائع المحصلة و تواريخ استردادها، والتحكم الجيد لبنك الخليج الجزائر في مقدار سيولته يعود لتطبيقه أرقى التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال التسيير البنكي و مبادئ الحوكمة، وكذا نظام الرقابة الداخلية مع احترامه وتطبيقه للمعايير المعلنة من طرف البنك المركزي ولجنة بازل و إيلائه للقيمة الحساسة لقسم إدارة المخاطر

والتنسيق المحكم بين جميع أقسام البنك كل هذا يجنبه الوقوع في الأزمات و حسن إدارة الأصول المتوفرة بل وخلق أصول وعوائد جديدة.

خلاصة :

إن قياس درجة كفاءة البنوك التشغيلية ومدى مساهمتها في إدارة مخاطر السيولة الأثر البالغ الأهمية على المركز المالي و وضعية البنك داخليا وخارجيا ، بحيث توفر الكفاءة المثلى للبنك معيار أمان للمودعين و مصدر قوة تنافسية للبنك في السوق المصرفي ، فأسلوب القياس بمغلف البيانات يعطي حجم تطور الأداء الإداري و التشغيلي للبنك مما يتيح للإدارة التقييم الكافي لاتخاذ الإجراءات والسياسات اللازمة في الوقت المحدد والربط بين طلب الربحية و تحقيق الأمان و توفير السيولة أثناء تقديم مختلف الخدمات المصرفية .

اختبار الفرضيات :

◆**الفرضية الأولى** : نقبلها؛ فحسب دراستنا فالكفاءة التشغيلية هي عملية تسيير البنك لمختلف موارده وتخصيصها ، والاستفادة منها أفضل استفادة وتحقيق أقصى المخرجات باستخدام أقل المدخلات .

◆ **الفرضية الثانية** : مرفوضة؛ فمن خلال دراستنا و باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات قمنا بتحليل درجة كفاءة بنك الخليج الجزائر في ادارة مخاطر السيولة خلال الفترة 2010-2015 ، وتبين لنا قدرته العالية وكفاءته المتقدمة في مجال ادارته للمخاطر وتطبيقه معايير الحيطة و الحذر في استغلال موارده المالية ، مع تمتع إدارته بجودة الأداء والتكاملية .

نتائج الدراسة :

وبعد دراستنا لدرجة كفاءة بنك الخليج الجزائر في إدارة مخاطر السيولة نخرج بالنتائج التالية :

1) **النتائج النظرية :**

من خلال الدراسة النظرية وصلنا للنتائج التالية :

◆ تساهم الكفاءة التشغيلية للبنك بشكل فعال و مباشر في عملية تسيير أصول وخصوم ميزانيته و كما تساهم في تحقيق أفضل المستويات خاصة في تحصيل العوائد و اختيار القروض المناسبة وتوجيه استعمال المصاريف من جهة وفي عملية تسيير الموارد البشرية و تطبيق نظام إداري متزن من خلال الاستفادة من المواهب المتاحة لموظفي البنك و في جميع المجالات و تطبيق معايير الحوكمة في التسيير من جهة أخرى ؛

◆ الجهاز الإداري الكفء للبنك يسوق الصورة الحسنة لمكانة البنك لدى الزبائن وعلى صعيد السوق المصرفية عموما ؛

◆ إن تطبيق نظم الرقابة الداخلية وتفعيلها و تطويرها يساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء و تجنب المخاطر ببنك الخليج الجزائر ؛

الحرص على تطبيق معايير الحذر و الاحتراز المطبقة عالميا ومواكبة كل التغيرات في السوق المصرفية ؛

◆يلعب قسم إدارة المخاطر ببنك الخليج الجزائر الدور المهم في عملية التنبؤ بالخطر وعليه القيام بتطبيق كل الوسائل الاحترازية اللازمة لتفاديه من جهة أو التحوط و نقل الخطر بطريقة علاجية من جهة أخرى لهذا وجب إيلاء هذا القسم الأهمية البالغة على مستوى البنك وتسهيل مهامه مع إمداده بكل المعلومات وتعامله بقناة مفتوحة ومباشرة مع أصحاب القرار بالبنك .

2) **النتائج التطبيقية :**

من خلال الدراسة التطبيقية للمتغيرات محل الدراسة ببنك الخليج الجزائر وصلنا للنتائج التالية :

◆حقق بنك الخليج الجزائر كفاءة نسبية كاملة بنسبة 100 بالمائة سواء على مستوى الكفاءة التامة أو الكفاءة الداخلية (الفنية) أو الكفاءة الخارجية (الحجمية) خلال جميع سنوات الدراسة عدى سنة ؛

◆ عرف مستوى الكفاءة النسبية لبنك الخليج الجزائر انخفاضا خلال سنة 2013 رغم أن مستوى الكفاءة المحقق يبقى مقبولا إلى حد كبير وهذا لعدم انخفاضه لأقل من 90 بالمائة ورغم ذلك كان لزاما على البنك تدارك ذلك وهو بالفعل ما قم به في السنوات التالية لتجنب المخاطر التي قد تنجم عن سؤ تسيير الموارد؛

◆عموما تميز بنك الخليج الجزائر بكفاءة عالية في إدارة سيولته و احتوائه لها من خلال المدخلات والمتغيرات محل الدراسة رغم بعض الصعوبات التي تلقاها في سنة 2013.

ملحق الجداول:

الجدول رقم 01 : مدخلات الدراسة

الوحدة : مليار ردج.

المدخلات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الديون X1	38521014741.34	49990130	75764152	104470879	135822020	137286466
المصاريف العامة للاستغلال X2	3 721 06 721.71	184078820	268402709	32068637	3930724	4804771

المصدر :معلومات مجمعة من التقارير السنوية من 2010 إلى 2015 الخاصة ببنك الخليج الجزائر من الموقع الالكتروني على الصفحة :

.http:// www , ag-bank

الجدول رقم 02 : مخرجات الدراسة

الوحدة: مليار دج

المخرجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القروض Y1	26515036942.45	44643575	64967753	81265308	101245976	114024939
صندوق المخاطر المصرفية العامة Y2	0	913 129	1 435 535	1 199 395	1 402 123	1 395 460

بند لمواجهة المخاطر و الاعباء Y3	34 146 075.60	61 016	279 725	272 340	368 307	340 929

المصدر :معلومات مجمعة من التقارير السنوية من 2010 إلى 2015 الخاصة ببنك الخليج الجزائر من الموقع الالكتروني على الصفحة :

http:// www , ag-bank.

الجدول رقم 03 : درجات الكفاءة والمرجعيات الكفء

السنوات	درجة CCR-I	درجة الكفاءة		غلة الحجم	مصدر عدم الكفاءة	السنة المرجعية
		فنية	حجمية			
2010	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	-
2011	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	-
2012	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	-
2013	0.9018	0.9205	0.9797	متناقصة	فني وحجمي	2015/2012/2011
2014	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	-
2015	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	-

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج تحليل مغلف البيانات XL DEA.

الجدول رقم 04 : مستويات التخفيض اللازمة من مدخلات ومخرجات بنك الخليج الجزائر غير الكفء

السنة	المدخلات والمخرجات		القيمة الفعلية	نسبة التخفيض المقترحة
2013	المدخلات	الديون	104470879	7.95بالمائة
		المصاريف العامة	32068637	52.26 بالمائة
	المخرجات	القروض	81265308	0.00 بالمائة
		صندوق المخاطر المصرفية العامة	1 199 395	12.14 بالمائة
		بند مواجهة المخاطر و الأعباء	272 340	0.00 بالمائة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج تحليل مغلف البيانات XL DEA و تطبيق CCR-I.

الجدول رقم 05 : مستويات الزيادة اللازمة في مدخلات ومخرجات بنك الخليج الجزائر غير الكفء

السنة	المدخلات والمخرجات		القيمة الفعلية	نسبة التحسين المطلوبة
2013	المدخلات	الديون	104470879	0.00 بالمائة
		المصاريف العامة	32068637	59.00 بالمائة
	المخرجات	القروض	81265308	8.13 بالمائة
		صندوق المخاطر المصرفية العامة	1 199 395	14.92 بالمائة
		بند مواجهة المخاطر و الأعباء	272 340	8.13 بالمائة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج تحليل مغلف البيانات XL DEA و تطبيق CCR-O.

المراجع والإحالات:

1.خالص صالح ، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول للمنظمة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع وتحديات - ** ، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف ولاية الشلف ، الجزائر ،14** و **15** ديسمبر **2004**، ص **388**.

2 .المعهد العربي للتخطيط ، كفاءة البنوك العربية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية بالكويت، 2011 ، العدد 104، ص 03.

3. ناصر سليمان و جعدي شريفة، **قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006- 2010)**، مقال منشور **بمجلة الباحث** بجامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2013، ص 160.

4. نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام حد التكلفة العشوائية SFA (دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين) ، بحث لاستكمال متطلبات الماجيستر تخصص المحاسبة والتمويل بقسم المحاسبة والتمويل بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين، 2013، ص (22-26) .

5.جعدي شريفة ، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية (دراسة حالة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2012) ،** أطروحة دكتوراه في العلوم المالية تخصص دراسات مالية ومحاسبية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة ، الجزائر ،2014، ص 42 .

6.بن عثمان مفيدة ،**قياس الكفاءة النسبية للوكالات البنكية (دراسة حالة وكالات بنك الجزائر الخارجي)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة ، الجزائر ،2015 ، ص (14- 26) .

7 .نضال رؤوف أحمد ، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي (دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين) ، مقال بمجلة بغداد للعلوم الاقتصادية بالمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد ، العراق ، العدد 36 ، 2013، ص 302 .

8. بوعبدلي أحلام و عمي سعيد حمزة ، دعم تسيير مخاطر السيولة في ضل إسهامات بازل الثالثة ، مقال منشور **بمجلة الواحات للبحوث والدراسات** بجامعة غرداية ، ولاية غرداية ، الجزائر ، العدد 02 ،2014، ص ص 101 ، 102 .

9. بهية مصباح صباح و علي عبد الله شهين ، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، مقال منشور **بمجلة الأقصى** بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ،المجلد 15 ، العدد 01 ، 2011، ص 15.

10.بلعزوز بن علي ، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، مقال منشور **بمجلة الباحث** بجامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة ، الجزائر ، العدد 07 ،2010، ص 335 .

11 .طهراوي أسماء و بن حبيب عبد الرزاق ،**إدارة** المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ضل معايير بازل ،مقال منشور **بمجلة دراسات اقتصادية و إسلامية** الصادر عن البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية ، المجلد 19 ، العدد 01 ، 2013، ص 60.

12 .الأعرج عدنان شاهر ، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن (مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن) ، مقال منشور **بمجلة بغداد للعلوم الاقتصادية** بالمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد ، العراق ، العدد 25 ،2010، ص 115 .

13. بعلي حسني مبارك ، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ضل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة** ، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير فرع إدارة مالية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة منتوري ولاية قسنطينة ، الجزائر ، 2012، ص 150 .

14.قريشي محمد الجموعي ، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية (دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994- 2003)** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006، ص ص 65 ،66.

15. نفس المرجع ، ص 80.

16. التقرير السنوي لشركة مشاريع الكويت القابضة " كيبكو " ، 2008 ، ص 01.

17- Rapport annuel AGB, 2010 , www , ag-bank , cite visitée le: 12/10/2016 a 17:30.

18- Rapport annuel AGB, 2010 , Ibid, cite visitée le: 12/10/2016 a 17:30.

19.صبرابة الحاج و قريشي محمد الجموعي، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA (دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011) ، مقال منشور **بمجلة الباحث** بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة ، الجزائر ، العدد 11 ، 2012، ص 14.

20.نفس المرجع ، ص 14 .

أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية

دراسة ميدانية بمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

د. زوبيدة محسن
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة/الجزائر
zoubidamo@yahoo.fr

أ. حمزة بن الزين
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة/الجزائر
benzine.hamza@univ-ouargla.dz

أ. عمر الفاروق زرقون
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة/الجزائر
Ozergoune@myenspgroup.com

Environmental and social responsibility dimensions in the Algerian oil companies -

- A field study of ENSP Group

zoubeida Mahcene & hamza benzine & Omar Elfarouak Zergoune

University of kasdi Merbah, Ouargla –Algeria

Received: 14 Feb 2016 *Accepted: 03 Mar 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى احترام المؤسسات البترولية لمبادئ وقوانين المسؤولية البيئية والاجتماعية، حيث تم اختيار المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) كعينة لتطبيق هذه الدراسة من خلال توزيع مجموعة من استمارات الاستبيان قدرت بـ (130) استمارة وزعت على عمال المؤسسة ولم تستعمل كل هذه الاستمارات نظرا لإلغاء البعض منها والبعض الأخر لم يسترجع.

وللوصول إلى أهداف الدراسة تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية، كالمتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري حيث توصلت لهذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة نتائج نذكر منها: رغم تنوع وتعدد الآراء حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية من تصنيفها بأنها التزام على عاتق الشركات إلى تصنيفها كذلك بأنها استجابة طوعية إلا أنها لا تخرج على كونها أعمال خيرية هادفة سواء للعمال أو للمجتمع، أن التقيد والاهتمام بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية لا يتنافى مع أهداف وأفاق الشركات البترولية، أن المؤسسة محل الدراسة(المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار) لا تطبق أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية البيئية، مسؤولية الإجتماعية، مؤسسات البترولية.

تصنيف jel: Q50, Q540, L8.

Abstract:

This study aims to find out how the respect of petroleum institutions to the principles and laws of environmental and social responsibility, where he was the National Foundation for wells services (ENSP) as a sample for the application of this study, through the distribution of questionnaires that was estimated at (130) form and distributed enterprise-workers did not use all of these forms due to the cancellation of some of them while others did not receive.

To reach the goals of the study was used a set of statistical tools, as arithmetic weighted mean ,standard deviation, in the end we found that: despite the diversity and plurality of opinions about the concept of social responsibility of the classified as commitment to the responsibility of companies to be classified as well as a voluntary response only they do not go out on being a charity meaningful both to the workers or to the community, that compliance and attention to the principles and dimensions of environmental and social responsibility are not incompatible with the objectives and prospects of petroleum companies that the institution under our study (the national Foundation for wells) does not apply dimensions of environmental and social responsibility.

Keywords*: environmental responsibility, social responsibility, petroleum enterprises.*

Jel Classification Codes*: Q50, Q540, L8.*

تمهيد:

يعتبر الاستثمار في مجال النفط من بين أهم المشاريع الاقتصادية نظرا لما يخلفه هذا الاستثمار من فوائد وأرباح تعود بالنفع على الشركات البترولية، إلا أن هذا الاستثمار ينتج أثار خارجية مضر بالبيئة والمجتمع من خلال العمليات الإنتاجية، فتوجه الشركات نحو جني الأرباح وزيادة المداخيل دون الاهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية خلق جدلا واسعا في أوساط الساحة العلمية والاقتصادية بظهور مجموعتين بين مؤيد لإضافة ودمج الشركات البترولية لعنصر المسؤولية البيئية والاجتماعية في خططها وسياساتها المستقبلية، ومنهم من يعارض تحمل الشركات البترولية لالتزاماتها البيئية والاجتماعية نظرا لكون هذه الأعمال ذات مسؤولية مشتركة بين كل الفاعلين في الوسط الاقتصادي.

فمع كل هذا الجدل الواسع وظهور العولمة والاقتصاد الحر والتطور التكنولوجي السريع والإنتشار الكبير للتلوث واتساع الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية فإن الحاجة أصبحت ماسة لكي يتحمل كل مسؤول عن مؤسسة بترولية أو غيرها من المؤسسات مسؤولياته تجاه البيئة والمجتمع من أجل النهوض بالمجتمعات والأمم والسير بهم نحو طريق النمو الازدهار.

ومن خلال ما سبق نقوم بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تلتزم المؤسسات البترولية بأبعاد ومبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية، وبالضبط حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار؟

وتتفرع على هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ماهي مبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية ؟
- هل التزام المؤسسات البترولية بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية يعتبر استثمار ناجح ومفيد للمؤسسة والمجتمع؟
- هل يلتزم مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) بأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية ؟

فرضيات الدراسة: قصد محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضيات بناءاً على الإشكالية المطروحة إلى ما يلي:

- إن الالتزام بأبعاد ومبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية يعد أحد أدوات التنافس في الأسواق المحلية والدولية.
- تتوقف المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة على مدى التزام هذه الأخيرة بتلبية حاجات ومتطلبات عمالها فقط.
- أن مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) يلتزم بأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية.

وقصد مناقشة فرضيات الدراسة، جزأنا البحث إلى المحاور التالية:

- ***المحور الأول***: المسؤولية البيئية: المفهوم، الدوافع والعناصر؛
- ***المحور الثاني***: المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، المبادئ والأبعاد؛
- ***المحور الثالث***: الدراسة التطبيقية.

أولا: المسؤولية البيئية : المفهوم، الدوافع والعناصر

1) **تعريف البيئة** (Environment):

يقصد بها المحيط بكل ما يحتويه من هواء ومياه وتربة وما فيها وما عليها من كائنات حية وعلاقة التفاعل بينهم.[1]

وكذلك عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم 1972 البيئة بأنها "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".[2]

2) **المسؤولية البيئية للشركات البترولية:**

تتجه الكثير من الشركات في وقتنا الحالي نحو الاهتمام بالبيئة من خلال إدراجها في خططها واستراتيجياتها وكذلك أهدافها وهذا الاهتمام لم يأتي من فراغ، بل جاء من مجموعة من الضغوطات ذات الطابع المحلي والدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاء من خلال زيادة حدة المنافسة بين الشركات من أجل البقاء في السوق.

1.2. مفهوم المسؤولية البيئية:

يمكن تعريف المسؤولية البيئية للشركات على أنها عملية تغطية الأثار البيئية لعمليات الإنتاج الشركات كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاثات الغازية، وتقليص الممارسات التي تكون لها أثار سلبية مستقبلا على البيئة كما تتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة.[3]

2.2. دوافع تبني المسؤولية البيئية في الشركات البترولية:

إن تبني الشركات البترولية للمسؤولية البيئية في وقتنا الحاضر يكون إما تبني طوعي أو تبني ضروري.

1.2.2 أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية للشركات البترولية:

- حماية النظام البيئي والاستخدام الأمثل للموارد؛
- المساهمة في حل المشاكل البيئية مثل مشكل الاحتباس الحراري؛
- زيادة الوعي لدى المؤسسة بالخروقات والتجاوزات البيئية؛
- تحسين سمعة المؤسسة من خلال الاهتمام بالجوانب البيئية ودفع العمال نحو الالتزام أكثر بمسؤولياتهم تجاه البيئة؛
- التحكم الجيدة في سلوك العمال وطرق العمل ذات التأثير السلبي المحتمل على البيئة؛

- اكتساب المؤسسة لولاء المجتمع والحكومات؛
- تقليل في التكاليف الخارجية الناتجة عن العملية الإنتاجية.[4]

2.2.2 **أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية للشركات البترولية:**

المتطلبات الحكومية : المتمثلة في التشريعات والقوانين البيئية من أجل دفع المؤسسة نحو تحمل لمسؤولياتها تجاه البيئة.

- **المستهلكين**: بسبب زيادة وعي المستهلكين بالأضرار البيئية كان لازما على المؤسسة إنتاج منتجات صديقة للبيئة من أجل تحقيق والاستجابة لرغبات عملائها.
- **المساهمين والمستثمرين**: تبرز إسهامات المستثمرين والمساهمين من خلال فرضهم للضغوطات على المؤسسة من أجل تحسن أدائها البيئي.
- **المتطلبات التعاقدية**: إن الاهتمام المتزايد بالبيئة وزيادة الضغوطات من قبل الجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية وكذلك أفراد المجتمع عجل من تغيير صفة الصفقات والعقود وذلك من خلال دمج عنصر البيئة في هاته الصفقات.[5]

3.2 **عناصر المسؤولية البيئية**: تتمثل عناصر المسؤولية البيئية في ثلاث ركائز أساسية هي:

التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، مراعاة أصحاب المصالح.

1.3.2 **التعهدات البيئية**: تكون الشركة مسؤولة بيئيا إذا حققت الشروط التالية:

- تبني رؤية مؤسسية شاملة تهدف إلى حماية البيئة؛
- وضع مبدئ حماية البيئة من أولوياتها؛
- العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛
- تشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم المبادئ البيئية.

2.3.2 **إدارة الموارد والطاقة**: تكون إدارة الموارد ضمن النقاط التالية:

- استغلال الأمثل للموارد الطبيعية؛
- اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛
- مراجعة وتقييم للأداء من أجل الاستمرارية في النمو؛
- إنتاج واستعمال الأمثل للموارد المتجددة.

3.3.2 **مراعاة أصحاب المصالح**: مراعاة أصحاب المصالح تكون من خلال النقاط التالية:

- تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول نشاطاتها البيئية؛
- القيام بالإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية؛
- قبول المحاسبة من طرف أصحاب المصالح حول الأثار البيئية الناتجة عن عمل الشركة.[6]

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، المبادئ والأبعاد:

يكتسي الدور الاجتماعي للشركات أهمية بالغة في بقاء ونمو هاته الشركات نظرا لما تقدمه من أعمال تخدم المجتمع والبيئية، حيث أن توجه الشركات المعاصرة لوقتنا الحالي لم يعد توجه نحو جني الأرباح وزيادة المبيعات أي توجه نحو الاستثمار اقتصادي، بل أصبحت لهاته الشركات توجهات أخرى بالأخص التوجه نحو الاستثمار الاجتماعي.

1) الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية:

1.1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

عرف (drucker) المسؤولية الاجتماعية بأنها " التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ".[7]

وعرفها الإتحاد الأوروبي بأنها " مفهوم تقوم من خلاله الشركات بتضمين اعتبارات بيئية واجتماعية في أعمالها وفي تفاعلها نحو أصحاب مصالح بشكل تطوعي".[8]

مما يلاحظ من هذه التعريفات أنها مختلفة من حيث مبدأ المسؤولية الاجتماعية، فمنهم من يعتبرها التزام واجب على الشركات كما هو الحال مع تعريف البنك الدولي وتعريف drucker ومنهم من يعتبرها عمل طوعي من الشركات تجاه المجتمع وهذا ما نص عليه مفهوم الاتحاد الأوروبي للمسؤولية الاجتماعية وكذلك رؤية بعض الباحثين حيث يطلقون عليها الاستجابة الاجتماعية ومواطنة الشركات إلا أن هذه التعريفات تصبوا إلى هدف واحد وهو خدمة المجتمع والبيئة.

2.1. مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية:

1.2.1 مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

تعددت وتنوعت أفكار ونظرات الباحثين حول كيفية صياغة مبادئ المسؤولية الاجتماعية إلا أنها اتفقت من حيث المضمون والهدف التي تصبوا إليه، ومن رؤى هؤلاء الباحثون نجد نظرة DAVID , GULER الذين قسموا مبادئ المسؤولية الاجتماعية إلى ثلاث أقسام هي : الاستدامة، الشفافية، المسألة.[9]

- **الاستدامة**: هي تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية للجميع، وتمتد لتشمل كل الفرص المتاحة من أجل تحقيق حياة أفضل، وهي كذلك القدرة على التحمل والمسؤولية.
- **الشفافية**: هي قيام الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح بطريقة آنية وواضحة ومفيدة عن أوضاعها وأنشطتها وإدارتها المالية وعملياتها وأدائها تجاه المجتمع التي تعيش فيه كما يلزم مفهوم الشفافية ضرورة الإفصاح عن عمليات الرقابة بالإضافة إلى تمكين الأفراد المعنيين من الحصول على المعلومات اللازمة حول الأنشطة الاجتماعية للشركة.
- **المساءلة**: يرتبط مفهوم المساءلة بالإطار القانوني والهيكل التنظيمي، والاستراتيجيات والإجراءات التي تضمن لجهاز الرقابة بالشركة النقاط التالية:

❶ أن تنفي بواجباتها القانونية المتعلقة بتوزيع مواردها وتقييم أداؤها؛

❷ تفصح عن قانونية وكفاءة استخدام المال العام بالإضافة إلى إجراءاتها وأنشطتها؛

❸ رئيس وموظفوا الجهاز مسؤولون عن أعمالهم.

2.2.1أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

لقد تعددت الرؤى عند الباحثين لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، إلا أنها لم تخرج عن أربعة أبعاد هي: المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية المستهلك، المسؤولية الاجتماعية تجاه أخلاقيات الأعمال، المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية البيئة والموارد الطبيعية.[10]

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع:** تبرز مسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه المجتمع المحيط بها من خلال الدور الفعال التي تلعبه هاته الشركات في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال نشاطاتها الاجتماعية، وكذلك تبرز هذه المسؤولية بتقليل الشركات للأثار السلبية الناجمة عن العملية الاجتماعية وبالتالي تحقيق رضا الزبون، وهذا في ظل تزايد الوعي لدى أفراد المجتمع تجاه الدور السلبي الذي تقوم بها الشركات الإنتاجية وانعكاسها على المجتمع ككل.
- **المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية المستهلك:** برزت قضية حماية المستهلك في السنوات الأخيرة ضمن قضايا المسؤولية الاجتماعية من خلال دمج منظمات الأعمال لهاته القضية ضمن خططها وقرارتها الاستراتيجية، نظرا لما يعنيه المستهلك من خروقات هذه المنظمات التي تسع دائما إلى الربح وذلك على أفراد المجتمع، وتظهر هذه الخروقات مثلا في السعر، والإعلان الضمان إلى غير ذلك من التجاوزات، وذلك كما يلي:
  1. ***السعر***: فيكون التجاوز من خلال فرض أسعار لا تتلاءم مع القدرة الشرائية للمستهلك
  2. ***الإعلان***: يظهر التجاوز باستعمال المنظمات لأسلوب الخداع في إعلاناتها حول السلعة المعروضة، فيقوم المستهلك بشراء هذه السلعة وإن لم يكن بحاجة إليها.
  3. ***الضمان***: يلزم على الباعة أن يقدموا ضمان للمستهلك حول صلاحية المنتج.
- **المسؤولية الاجتماعية تجاه أخلاقيات الأعمال:** تعد أخلاقيات الأعمال بمثابة الصورة العاكسة التي تبين المنظمة على حقيقتها وبالتالي قد تظهر الجانب المشرق للمنظمة أمام المستهلكين والمجتمع بشكل عام، ويمكن كذلك أن تكشف المستور عن الجوانب السلبية في أداء المنظمة تجاه المجتمع.
- **المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية البيئة والموارد الطبيعية:** إن توجه الشركات نحو الربح وزيادة المبيعات، لا يكون بمعزل عن الاهتمام بالاعتبارات البيئية حيث يعتبر كلا من الطرفين مكمل لبعضهم البعض، وأن وضع منظمات الأعمال لأهدافها التنموية والتطور والبقاء في السوق يكون من خلال دمج عنصر البيئة والإستعمال الرشيد للموارد الطبيعية ضمن أهدافها الإستراتجية.

2) دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية:

- تحسين سمعة المؤسسة على المستوى المحلي والدولي؛
- كسب ثقة أفراد المجتمع وحكومات الدول؛
- جلب قوة عمل أكثر كفاءة؛
- زيادة مبيعات ومداخيل الشركات؛

- الحد من التوترات الاجتماعية وإحلال السلام الاجتماعية؛
- زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية نتيجة الرضا الوظيفي للعمال؛
- دعم أفراد المجتمعات للمؤسسات التي تطبق وتتحمل المسؤولية الاجتماعية. [11]

ثالثا: الدراسة التطبيقية:

يشمل هذا المحور عينة الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع المعلومات وكذلك البرامج والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل الدراسة.

1) **الطريقة**: تشمل الطريقة كل من مجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

1.1. مجتمع الدراسة:

1.1.1 مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)

تمت الدراسة في مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) وهي من أهم الفروع المنبثقة عن المؤسسة الأم (سوناطراك)، تعود نشأتها(ENSP) إلى الفاتح من أوت عام 1981 ،حيث تزاول شاطها في المجال البترولي أين تكمن مهمتها الأساسية في توفير خدمات ذات طابع بترولي. [12]

يتكون مجتمع الدراسة من عمال "المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار " (ENSP) حيث شملت الدراسة 56 عامل من مختلف المستويات ومؤهلاتهم العلمية كما ستوضحه الجداول الأتية .

تم توزيع 112 استمارة استبيان على عمال المؤسسة، استرجعت 84 استمارة كما موضحة في الجدول رقم01، وألغيت 28 استمارة نظرا لعدم إجابة بعض عينات الدراسة على كامل أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم 01: الاستمارات الموزعة والمستلمة من مجتمع الدراسة

الاستمارات / المديريات	الموزعة	المستلمة
مديرية حماية البيئة	20	15
مديرية اختبار الآبار	23	21
مديرية خدمات الآبار	60	39
مديرية الزجر	9	9

المصدر : إعداد الباحثين.

2) **الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات:**

1.2. استمارة استبيان:

تعد استمارة الاستبيان من أهم وأحد الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات استخداما في البحوث التربوية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا لقلة تكلفة استخدامها من جهة، ولسهولة معالجة البيانات والنتائج المتحصل عليها من جهة أخرى فهي قائمة أسئلة توجه لعينة الدراسة من أجل الحصول على معلومات حول ظاهرة وموضوع معين13. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم هذه الاستمارة بحيث وزعت على عينة من عمال

المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) للإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك من أجل معرفة مدى تطبيق المؤسسة للمسؤولية البيئية والاجتماعية.

تتكون هذه الاستمارة من جزئيين، الجزء الأول يشمل المعلومات الشخصية لأفراد العينة من (الاسم واللقب اختياري، الجنس، العمر، المؤهل العلمي)، أما الجزء الثاني فخصص لقياس درجة ممارسة المؤسسة للمسؤولية البيئية والاجتماعية، حيث تم تقسيم هذا الجزء إلى محورين، المحور الأول يخص المسؤولية الاجتماعية حيث تم تقسيم كذلك هذا المحور إلى أبعاد فرعية وتشمل(البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، البعد الخيري والأخلاقي)، أما محور الثاني فهو يخص المسؤولية البيئية التي تشمل بعد واحد وهو البعد البيئي والجدول رقم 02 سيوضح ذلك أكثر.

جدول رقم 02: يوضح أبعاد الدراسة وعدد فقرة كل بعد

أبعاد المسؤولية الاجتماعية	الفقرات	عدد الفقرات
البعد الاجتماعي	9-1	9
البعد الاقتصادي	12-1	12
البعد الخيري والقانوني	8-1	8
أبعاد المسؤولية البيئية	**الفقرات**	**عدد الفقرات**
البعد البيئي	**8-1**	**8**
إجمالي فقرات الاستبيان	**-**	**37**

المصدر: إعداد الباحثين.

وقد تم استخدام ليكارت (LIKERT) الثلاثي في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة، وتتمثل هذه الأوزان في (نعم، لا، محايد) ولكل وزن اتجاهه، كما هو موضح في الجدول رقم 03.

الجدول رقم 03: معايير تحديد الاتجاه

الوزن	الاتجاه
لا	1 إلى 1.66
محايد	1.67 إلى 2.33
موافق	2.34 إلى 3

المصدر: إعداد الباحثين.

ومن أجل فتح المجال أمام أفراد العينة من أجل الإجابة بدقة حول الأسئلة المطروحة وإنجاز هذا الاستبيان كان بالاستعانة والرجوع إلى دراستين. [14]

2.2. الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة:

1.2.2 الأدوات الإحصائية:

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل القيام بقراءة ودراسة أجوبة عينة الدراسة حول مدى تطبيق المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار لأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية، ومن هذه الأدوات نجد:

- المتوسط الحسابي المرجح Moyenne arithemétique pondérée
- الانحراف المعياري Ecar Type

يعد المتوسط الحسابي من أهم الأدوات الإحصائية لدى مقاييس النزعة المركزية فهو يساعد الباحث على تفسير والتحليل الجيد للظاهرة المدروسة، كذلك الانحراف المعياري يعد من بين مقاييس التشتت التي تساعد الباحث على معرفة درجة اختلاف الدرجات عن المتوسط الحسابي.

2.2.2 البرامج المستخدمة في معالجة البيانات:

تم استعمال برنامج spss v20 والذي يعني برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث كان في بدء الأمر يستعمل في دراسات العلوم الاجتماعية، إلا أنه تطور استخدامه في فروع العلم الأخرى نظرا لحاجة الباحثين له وهو ما تم القيام به في دراستنا هذه، كذلك تم استخدام برنامج Excel وهو كذلك أحد البرامج الإلكترونية التي تستعمل لإدارة المعلومات والبيانات وتحليلها.

3) النتائج والمناقشة:

سيتم في هذا الفرع عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال توزيعنا لاستمارة الاستبيان ثم مناقشتها، وذلك كما يلي:

1.3. عرض النتائج:

الجدول رقم 04: يوضح المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة

الرقم	أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة	المتوسط الحسابي المرجح العام	الإنحراف	الوزن
01	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	1.6262	0.66639	لا
02	أبعاد المسؤولية البيئية	1.7946	0.74501	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج spss.

1.1.3 نتائج أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

الجدول رقم 05: يبين المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الاجتماعي

الرقم	البعد الاجتماعي	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف	الوزن
01	هل تهتم المؤسسة بتلبية حاجاتك ورغباتك؟	1,6250	0,61975	لا
02	هل تقدم لك المؤسسة خدمات للرعاية الصحية؟	1,3214	0,57547	لا
03	هل ترى أن المؤسسة تتوفر على نظام أمن للوقاية من الحوادث؟	1,4107	0,59625	لا
04	هل تقوم المؤسسة بعملية التعريف عن مخاطر العمل للعمال؟	1,3571	0,58554	لا
05	هل يستفيد العمال من تعويضات مالية في حالة حوادث العمل؟	1,3929	0,62315	لا
06	هل أنت راض عن التعويضات الاجتماعية الممنوحة لك من طرف المؤسسة؟	2,0000	0,71351	محايد
07	هل ترى أن المؤسسة توفر خدمات النقل لعمالها؟	1,2679	0,55567	لا
08	هل تقدم المؤسسة خدمات سكن لعمالها؟	1,6250	0,52440	لا
09	هل تتوفر المؤسسة على نشاطات ثقافية وترفيهية؟	1,7143	0,52964	محايد
-	المتوسط الحسابي المرجح و الإنحراف المعياري العام	1.5238	0.59148	لا

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج spss.

الجدول رقم 06: يبين المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الاقتصادي

الرقم	البعد الاقتصادي	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف	الوزن
01	هل ترى أن المؤسسة تقوم بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع	1,6429	0,72434	لا
02	هل تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل للمعاقين؟	1,8214	0,69038	محايد
03	هل تساهم المنظمة في توفير فرص عمل للنساء؟	1,3214	0,66352	لا
04	هل توفر المؤسسة برنامج تكويني لعمالها من أجل رفع قدراتهم	1,5179	0,66033	لا
05	هل ترى أن الأجر الذي تقدمه لك المؤسسة كافي لتلبية	1,3571	0,58554	لا
06	هل ترى أن العمل وفق طريقة المناوبة (شهر عمل شهر	1,2857	0,67995	لا
07	هل ترى أن العمل وفق نظام العمل الدائم (العمل المستمر مع	2,1250	0,63425	محايد
08	هل يساهم العامل في تعظيم إنتاجية المؤسسة؟	1,1964	0,55333	لا
09	هل يساهم العامل في تعظيم أرباح المؤسسة؟	1,1964	0,55333	لا
10	هل يستفيد العامل من الأرباح والفوائد التي تحققها المؤسسة؟	1,3750	0,72770	لا
11	هل ترى بأن الأعمال والخدمات التي تنجزها المؤسسة ذات	1,8214	0,85508	محايد
12	هل تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي؟	1,2857	0,62419	لا
-	المتوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياري العام	1.4955	0.61655	لا

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج spss.

الجدول رقم 07: يظهر المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الأخلاقي والقانوني

الرقم	البعد الأخلاقي والقانوني	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن
01	هل ترى أن المؤسسة تتوفر على نشاطات وخدمات خيرية لأفراد المجتمع؟	2,0000	0,63246	محايد
02	هل تتوفر المؤسسة على نظام عمل أخلاقي مع عملها أو منافسيها؟	1,7321	0,79752	محايد
03	هل ترى بأن أهداف المؤسسة تتوافق مع قيم وأهداف المجتمع؟	1,6607	0,81524	لا
04	هل تقوم المؤسسة بمحاربة الفساد الإداري؟	1,9286	0,68376	محايد
05	هل تقوم المؤسسة بإجراء ندوات واجتماعات مع عملها من أجل ترسيخ القيم الأخلاقية أثناء العمل؟	2,0179	0,67396	محايد
06	هل دائما ما تسعى المؤسسة لتحقيق الربح دون المراعاة للقيم والمبادئ الأخلاقية؟	1,8036	0,72412	محايد
07	هل تلتزم المؤسسة بالقوانين المؤطرة والمنظمة لعملها ولعمل المؤسسات الاخرى الناشطة في نفس المجال؟	1,6429	0,79609	لا
08	هل تقوم المؤسسة بإجراء تقييم دوري حول نشاطها الاجتماعي؟	2,0893	0,83724	محايد
-	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام	1.8593	0.74504	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج spss.

2.1.3 نتائج أبعاد المسؤولية البيئية :

الجدول رقم 08: يظهر المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد البيئي

الرقم	البعد البيئي	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن
01	هل ترى بأن المؤسسة تلتزم باللوائح الداعية لحماية البيئة؟	1,6607	0,74533	لا
02	هل ترى بأن المؤسسة تتجنب الإضرار بالبيئة خلال القيام بنشاطاتها؟	1,8036	0,77271	محايد
03	هل الحفاظ على المبادئ والقيم البيئية من مرتكزات وأسس التي تسعى لها المؤسسة؟	1,6071	0,73059	لا
04	هل تقوم المؤسسة بإجراء دورات تحسيسية لعمالها بأهمية الحفاظ على البيئة؟	1,7321	0,64642	محايد
05	هل تقوم المؤسسة بإجراء مراجعة وتقييم حول أدائها البيئي؟	1,8393	0,75743	محايد

06	هل تهتم المؤسسة وتسعى في تطبيق المبادئ التي دعت إليها المواصفة الدولية للتقييس iso 14000 للحفاظ على البيئة؟	1,8214	0,81144	محايد
07	هل تقوم المؤسسة بإعداد تقارير حول أدائها البيئي؟	2,0714	0,80582	محايد
08	هل ترى بأن المؤسسة تقوم بالمساهمة في حل ومعالجة المشاكل البيئية الواقعة؟	1,8214	0,69038	محايد
-	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام	1.7946	0.74501	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج spss.

2.3. المناقشة:

تبين النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 04 أن المؤسسة محل الدراسة لا تلتزم بمبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.6262 وهو درجة غير موافق على سلم ليكارت مع تسجيل تشتت متوسط بانحراف معياري بلغ 0.66639، أما من حيث بعد المسؤولية البيئية بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.7946 وهو درجة محايد على سلم ليكارت مع وجود تشتت عالي نسبيا إذ بلغ الانحراف المعياري لبعد المسؤولية البيئية 0.74501.

1.2.3مناقشة نتائج المسؤولية الاجتماعية:

أظهرت نتائج الجدول رقم 05 أن المؤسسة لا توفر خدمات اجتماعية لعمالها وهذا من خلال قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام حيث بلغ 1.5238 وتوافق هذه القيمة درجة غير موافق (لا) على سلم ليكارت.

كذلك تبين النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 06 ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسة حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.4955 وهو درجة غير موافق (لا) على سلم ليكارت وبانحراف معياري متوسط بلغ 0.61655.

أظهرت النتائج المتوصل إليها من الجدول رقم 07 أن أفراد العينة التزموا الحياد في إجاباتهم حول مدى تطبيق المؤسسة للبعد الاخلاقي والقانوني من خلال قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام الذي بلغت 1.8593 وبانحراف معياري عال بلغ 0.74504.

إلا أن أفراد العينة أكدوا على عدم توافق أهداف المؤسسة مع قيم وأهداف المجتمع من خلال الفقرة رقم 03 كما أوضحوا على ضعف التزام المؤسسة بالقوانين المؤطرة والمنظمة لعملها ولعمل المؤسسات الأخرى الناشطة في نفس المجال.

2.2.3مناقشة نتائج المسؤولية البيئية:

تبين نتائج الدراسة المتحصل عليها أن المؤسسة لا تلتزم بلوائح ومبادئ نظام الإدارة البيئية، فلقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.7946 وبانحراف معياري عال وصل إلى0.74501 وبالرغم من ان أفراد عينة الدراسة التزموا الحياد تجاه هذا البعد إلا أن الفقرة رقم 01 تؤكد وتدل على عدم التزام المؤسسة باللوائح الداعية لحماية البيئية كما تبرز الفقرة رقم 03 كذلك على قلة وضعف اهتمام المؤسسة بالمبادئ والقيم البيئية.

الخلاصة:

مع تزايد نشاط وحجم الشركات البترولية، وفي ظل بيئة تحكمها شدة المنافسة واضطرابات اقتصادية من أزمات عالميه أصبح لزاما على هاته الشركات التوجه نحو الاهتمام والالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، نظرا لما تجنيه هذه الشركات من مكاسب اقتصادية واجتماعية وكذلك ثقافية.

فالمكسب الاقتصادي الذي تحققه هذه الشركات يكون من خلال زيادة الأرباح والمداخيل وتحسين سمعة الشركة من خلال كسب رضا وولاء العمال وأفراد المجتمع وهو ما يعرف بالربح أو المكسب الاجتماعي الذي يتأتى من تلبية حاجاتهم ورغباتهم، ففي السابق كان جل اهتمام الشركات منصب على تحقيق الأرباح من خلال تحويل المدخلات من مواد أولية إلى مخرجات من سلع وخدمات ثم تقديمها للبيع دون مراعاة للجوانب البيئية والاجتماعية المحيطة بالشركة سواء الداخلية أو الخارجية التي تستفيد منها الشركة في عمليتها والإنتاجية إلا أنه أثبتت التجارب فشل وضعف هذه السياسة، لأن قدرة الشركة على مواجهة الأزمات ومجارات شدة المنافسة لن يكون إلا بخلق بيئة عمل مناسبة للعاملين مع المساهمة في معالجة وحل القضايا البيئية والاجتماعية التي تؤرق أفراد المجتمع.

أما المكسب الثقافي فيتحقق من خلال التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية هي قبل كل شيء ثقافة تسعى من خلالها المؤسسة إلى تجسيد أهدافها.

ومن خلال ما سبق سنقوم بتوضيح نتائج كل فرضية.

1. **بالنسبة للفرضية الأولى:** إن الالتزام بأبعاد ومبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية يعد أحد أدوات التنافس في الأسواق المحلية والدولية، تعتبر هذه الفرضية صحيحة ويتم تثبيتها، حيث تدل على أن الالتزام بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية يعد أحد أدوات النجاح والتفوق على المنافسين سواء المحليين منهم أو الدوليين.

وتتفرع عن هذه الفرضية النتائج التالية:

- إن تبني ودمج عنصر البيئي والاجتماعي ضمن مخططات الشركة الاستراتيجية هو استثمار اقتصادي تجني من خلاله الشركة أرباح طائلة وفي شتى المجالات؛
- أن التزام المؤسسة بمسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع لا يعد تكلفة تقع على عاتق المؤسسة؛
- عدم وجود ثقافة راسخة للشركات البترولية حول أبعاد ومبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية؛
- أن التقيد والاهتمام بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية لا يتنافى مع أهداف وأفاق الشركات البترولية.

2. **بالنسبة للفرضية الثانية:** تتوقف المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة على مدى التزام هذه الأخيرة بتلبية حاجات ومتطلبات عمالها فقط.

هذه الفرضية غير صحيحة ويتم رفضها، إذ لابد أن تمس تلبية هذه الحاجات والرغبات كل أفراد المجتمع والبيئة المحيطة وهذا ما تنص عليه نصوص ودواليب المسؤولية البيئية والاجتماعية.

تتفرع عن هذه الفرضية مجموعة نتائج نذكر منها:

- رغم تنوع وتعدد الآراء حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية من تصنيفها بأنها التزام على عاتق الشركات إلى تصنيفها كذلك بأنها استجابة طوعية إلا أنها لا تخرج على كونها أعمال خيرية هادفة سواء للعمال أو للمجتمع؛
- أن تشكل وظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية كان منذ بداية الثورة الصناعية إلى أن اكتمل في زمن الاقتصاد الحرة ما يبين مكانة هذا العنصر تاريخيا وأنه ليس وليد الصدفة بل ظهر بمقاومة وضغط الهيئات المحلية والدولية المطالبة باحترام حقوق الإنسان كهيئة الأمم المتحدة؛
- إن تطبيق الشركة لأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية، يجنب الشركة الدخول في الصراعات والنزاعات مع العمال وأفراد المجتمع.

3. بالنسبة للفرضية الثالثة: أن المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) تلتزم بأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية.

عند دراستنا وتحليلنا لإجابات أفراد عينة الدراسة من خلال استمارة الاستبيان تبين أن المؤسسة محل الدراسة لا تطبق ولا تلتزم بأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية، وعليه يتم رفض هذه الفرضية، وتتفرع عن هذه الفرضية **النتائج التالية**:

- أن المؤسسة محل الدراسة تملك كل الإمكانيات المادية والبشرية للالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية؛
- غياب ثقافة والوعي وروح المسؤولية من أسباب تخلف المؤسسة عن التوجه نحو الاهتمام بالجانب البيئي والاجتماعي؛
- غياب التنظيم والتخطيط الجيد لجهود وأعمال الشركات حول ترسيخ وتطبيق أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية.

المراجع والإحالات:

1. محمد علي الأنباري، **الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة.والإجراءات المطلوبة لتنفيدها دوليا ومحليا**، قسم الهندسة المعمارية، جامعة بابل العراق سنة النشر مجهولة، ص1

2. الطاهر خامره، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعية قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007، ص16

3. محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الأثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار 2012.

4. منية غريب، ساسي سفيان، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق**، جامعة الطارف، سنة النشر جهولة، ص2.

5. نفس المرجع (منية غريب، سالاسي سفيان) السابق.

6. محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الأثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار 2012.

7. صالح السحيباني، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، لبنان، 2009، ص4.

8. المعهد العربي للتخطيط، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، الكويت،2010، ص2.

9. *David crowther, **guler aras, corporate social responsability,** 2008, p19.*

10. فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، جامعة المستنصرية- اليمن، 2003، ص47.

11. حسين الأسرج، **المسؤولية الاجتماعية للشركات، الكويت**، 2010، ص7.

12. **مجلة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار**، العدد الأول، الجزائر، 2010، ص50.

13. **جمعية ستيفيس للصحة النفسية لولاية سطيف**، بتصرف، سنة 2009، ص.1

14. دراسة محمد فؤاد حسين حمدي حول (**الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك/2003**)، ودراسة نوال ضياف حول (**المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية/2009-2010**).

تطور قطاع التأمين في الجزائر

أ . بالي مصعب
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي/ الجزائر
balimossab@yahoo.com

أ.د صديقي مسعود
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة / الجزائر
seddikimes@yahoo.fr

The development of the insurance sector in Algeria

Bali Mossab University of Echahid Hamma Lakhdar- ElOued, Algeria
Seddiki Messaoud University of Kasdi Merbah- Ouargla, Algeria

Received: 23 June 2016 *Accepted: 15 Nov2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص :

مر سوق التأمين الجزائري بعدة مراحل لا يمكن التغاضي عن أي مرحلة منها، وهذا لتأثير ومساهمة كل منها فيما وصل إليه الآن، بدءا بالحقبة الاستعمارية مرورا بمرحلة الاستقلال وما شهده هذا السوق من احتكار الدولة للنشاط، وصولا للانفتاح والتحرير الكلي في ظل تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق.

شهدت صناعة التأمين تغيرا هيكليا خلال السنوات الأخيرة، تزامن مع رفع احتكار الدولة عن هذا القطاع وانفتاحه على المنافسة. ساهم هذا التغير في تطور القطاع من حيث معدلات النمو المرتفعة ودخول شركات تأمين جديدة، بالإضافة إلى تنوع القوانين والتشريعات والهيئات التي أصدرتها وأنشأتها الدولة لتنظيم ومراقبة هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: التأمين، قطاع التأمين الجزائري، شركات التأمين، هيئات الرقابة.

رموز Jel : *G22*

Abstract:

Assurance market underwent many stages that cannot be avoided. All that was due to the impact of each stage on the current situation of assurance market: starting with the colonial period, then the State monopoly of this activity during the independence period, till the total openness of this market during the move of the Algerian economy to market economy .

Assurance industry witnessed an infrastructural change during the last years. This was in parallel with the state openness of this sector to competition. The change was represented in the development witnessed by this sector across increased development rates and the entrance of new assurance companies in addition to the diversification of laws, legislations and institutions established by the state in order to organize this sector.

Keywords: *Insurance, Algerian insurance sector, Insurance companies, Oversight bodies*
(JEL) Classification : *G22*

تمهيد:

شهد قطاع التأمينات كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى تحولات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والناتجة عن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات في هذا المجال، التي كانت على مرحلتين مختلفتين: مرحلة تأميم القطاع والاحتكار العمومي، مرحلة الانفتاح وتحرير القطاع وفتح المجال للخواص المحليين والأجانب، ومن أهم الإصلاحات إلغاء تخصص شركات التأمين كمرحلة أولى سنة 1988 لفتح المنافسة بين الشركات العمومية، ثم في سنة 1995 (القانون 95- 07) تم فتح السوق أمام الشركات الخاصة، حيث دخلت مجموعة من الشركات الخاصة السوق الجزائرية مما وسع دائرة المنافسة المحلية في السوق.

لكن رغم هذه الإصلاحات بقي قطاع التأمين يعاني من تأخر كبير حيث لا يساهم إلا بحوالي 0.7% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما دفع بالسلطات لإعادة النظر في تنظيم القطاع من خلال مراسيم وقوانين جديدة تهدف إلى تطوير صناعة التأمين، كان أهمها القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، والذي جاء بجملة من التدابير أهمها فتح الباب أمام فروع شركات التأمين الأجنبية لممارسة نشاط التأمين في الجزائر، كما سمح للبنوك بتقديم بعض خدمات التأمين من خلال شبكات توزيعها، بالإضافة إلى تعزيز عملية الرقابة على أنشطة شركات التأمين من خلال إنشاء لجنة لمراقبة التأمينات يقع على عاتقها القيام بكل ذلك.

هذه الإصلاحات أثمرت عن نمو وتطور إنتاج الصناعة التأمينية بشكل مستمر، حيث تبشر بمستقبل واعد في الجزائر.

والإشكال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو:

ما هو المسار أو المنحى التاريخي لتطور قطاع التأمين الجزائري هيكليا ومؤسسيا؟ وما هي أهم المحطات الاقتصادية والقانونية التي ساهمت في تشكيله؟

وللإجابة على هذا الإشكالية فقد قسمنا هذه المقالة إلى ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول: المسار التاريخي لقطاع التأمين الجزائري

إذا أخذنا عقود التأمين في الجزائر بالمنظار التاريخي، فإنه يمكن التمييز بين فترة الاحتلال وفترة الاستقلال، لأن كل فترة لها نصوصها ومميزاتها الظرفية والاقتصادية والسياسية.

أولا. فترة الاحتلال: لم تكن وضعية الجزائر سهلة في هذه المرحلة فيما يتعلق بمجال التأمين ويرجع السبب إلى التقدم البطيء الذي شهدته الجزائر، خاصة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن نظام التأمين الجزائري في هذه المرحلة ارتبط بتطور نظام التأمين الفرنسي.

طبقت فرنسا عدة نصوص تتعلق بالتأمين، لكن أهمها النابعة من قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930(لخ).

1. **مرحلة ما قبل قانون 1930**: عند تفحص النصوص التي صدرت عن المشرع الفرنسي قبل 1930 نلاحظ وجود مؤسستين هامتين لهما علاقة مباشرة بالتأمين في الجزائر، أولها تلك المؤسسة المنشأة في 1861 والمسماة بمؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريق التي كانت تمارس عمليات التأمين بالجزائر والمستعمرات الواقعة تحت السلطة

الفرنسية آنذاك، وثانيها تلك المؤسسة المنشأة بفرنسا عام 1907 تحت اسم الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي.

من خلال هاتين المؤسستين نرى أن التأمين المطبق في الجزائر كان محدود المجال.

2. **مرحلة ما بعد صدور قانون 1930**: المجال الأساسي لهذا القانون هو تنظيم عقد التأمين البري، وهذا ما أكدته المادة الأولى منه التي تنص على أن هذا القانون لا يتعلق إلا بالتأمينات البرية، والمتمعن في أحكام القانون المذكور يلاحظ أن مجال التأمين البري منقسم إلى اثنين، مجال التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص.

تكمن أهمية القانون الفرنسي لعام 1930، الذي طبق في الجزائر، في تنظيمه لعقود التأمين بصفة محكمة ويعتبر أول محاولة جادة من قبل المشرع الفرنسي في هذا المجال.

هناك عدة نصوص صدرت تتعلق بعقود التأمين البري في وقت لاحق للقانون الفرنسي المؤرخ في 13 جويلية 1930، ولعل أهم النصوص المكملة القانون المؤرخ في 14 جوان 1938، تتمثل أهميته في تنظيم رقابة الدولة على قطاع التأمين البري، وتحديده للمعايير التي ينبغي توافرها في شركات التأمين.

ثم المرسوم المكمل المؤرخ في 30 ديسمبر 1938 ويتعلق بطرق إنشاء شركات التأمين والقواعد التي تخضع لها في تسييرها.

بالإضافة إلى تلك النصوص كانت هناك نصوص أخرى تنظم عقود التأمين بالجزائر في مجالات معينة، كالتأمين الإلزامي على السيارات المحدد بالقانون المؤرخ في 27 فيفري 1958، والمرسوم التطبيقي له المؤرخ في جانفي 1959، التأمين الاجتماعي بمقتضى قانون 10 أوت 1943، التأمين على المؤسسات الإستشفائية العمومية وفق المرسوم 17 أفريل 1943، التأمين على المحلات العمومية بمقتضى الأمر المؤرخ في 04 أوت 1945 ...الخ.

هكذا نلاحظ أنه في مرحلة الاحتلال توجد العديد من النصوص التي كانت تحكم عقود التأمين في فرنسا كما في الجزائر، وأن هذه النصوص تعرضت لأكثر من مرة إلى التكملة والتعديل.

ثانيا. فترة الاستقلال: تميزت فترة الاستقلال بالعديد من المراحل إلى غاية الإصلاح المطبق سنة 1995 والمتعلق بنشاط التأمين في الجزائر.

1. **المرحلة الأولى**: رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يؤدى من طرف مؤسسات أجنبية.

تبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، ولقد نجم عن هذا القانون استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين، خاصة تلك التي تتعلق بتنظيم عقد التأمين الوارد في القانون المؤرخ في 18 جويلية 1930 ومختلف النصوص المكلمة والمعدلة له[بر].

القانون الآخر الذي ظل ساريا كذلك في الجزائر هو القانون المؤرخ في 27 فيفري 1958. ويظهر جليا أن عقد التأمين خلال هذه الفترة كان خاضعا إلى قواعد واردة في نصوص خاصة.

2. **المرحلة الثانية**: تبدأ من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، ويتعلق الأمر بالقانون الصادر في 08 جوان 1963[تر]، المتضمن إلزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر، وإخضاعها إلى طلب الاعتماد لممارسة نشاطها من وزارة المالية.

الواقع أن المشرع الجزائري لجأ إلى هذه التدابير الجديدة قصد الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الأجنبية للتأمين تحولها للخارج عبر قنوات إعادة التأمين.

3. **المرحلة الثالثة**: تمثل احتكار الدولة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، وقد تجسدت بالأمر الصادر بتاريخ 27 ماي 1966[يز]، حيث أشارت المادة الأولى منه على أنه، "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة". كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966.

إن الهيئات التي تقاسمت الإختصاص (مارست عملية الاحتكار) في هذا المجال هي الشركة الجزائرية للتأمين "SAA"، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين "CAAR" بالإضافة إلى مؤسسات التأمين التبادلي (التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة والصندوق المركزي لإعادة التأمين الفلاحي).

وتطور احتكار الدولة بإنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR" عام 1973 بموجب الأمر رقم 73-1954 المؤرخ في 01 جانفي 1973 من نفس السنة[سه]، وهذه الشركة تقوم بعمليات إعادة التأمين للمخاطر التي تفوق قدرة الشركات الوطنية.

بالموازاة مع هذه المؤسسات، فقد تطور النظام القانوني لعقد التأمين بواسطة مجموعة من الأحكام الخاصة والعامة، لعل أهمها الأمر الصادر بتاريخ 30 يناير 1974 ويتعلق بالتأمين الإلزامي على السيارات، القانون المدني الجزائري الصادر بالأمر رقم 75- 58 1958 المؤرخ في 26 سبتمبر1975 الذي تضمن فصلا كاملا لتنظيم عقد التأمين وتحديد أنواع التأمين، والقانون التجاري الصادر في 26 سبتمبر1975.

لقد ظل احتكار الدولة لهذا القطاع قائما بواسطة تلك المؤسسات العمومية لفترة طويلة نسبيا، حيث انتهت بصدور قانون عام 1995 والذي يقضي بإلغاء ذلك الاحتكار[□].

4. **المرحلة الرابعة**: أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين، والذي جسد ذلك هو المرسوم 95- 07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995[لم] المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، حيث قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار.

ولأول مرة يفتح المجال من خلال هذا المرسوم للشركات الخاصة والأجنبية لممارسة عمليات التأمين بالجزائر، كذلك أهم ما جاء به مرسوم 95–07 هو إنشاء المجلس الوطني للتأمينات "CNA"، والذي له دور استشاري ويسعى إلى تطوير نشاط التأمين وتنظيمه.

كذلك في هذه المرحلة و خلال سنة 2005 عرفت أعمال ومناقشة مشروع مراجعة الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.

أدت هذه الأعمال في فيفري 2006 إلى إصدار القانون رقم 06- 04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات[□].

يشتمل هذا النص على ثلاث محاور للإصلاح[□]:

- تشجيع النشاط عن طريق وضع مقاييس تدعيم تطور التأمينات بصفة عامة وتأمينات الأشخاص بصفة خاصة. هذه المقاييس تخص العقد، أشكال توزيع المنتجات وكذا إطار الإنتاج؛
- الأمان المالي للشركات من خلال مراجعة وإدخال قواعد جديدة كالتحرير الكلي لرأسمال شركة التأمين، حق الاطلاع على مصدر الأموال المخصصة لتمويل الرأسمال وإنشاء صندوق ضمان ممول من قبل المتعاملين على مستوى السوق يتكفل بتعويض المؤمنين لدى شركات التأمين العاجزة عن الوفاء؛
- إعادة تنظيم الرقابة من خلال إنشاء لجنة مراقبة التأمين.

المحور الثاني: شركات التأمين وهيئات الرقابة الناشطة في القطاع

أولا. الشركات الناشطة في قطاع التأمين: الملاحظ أن نشاط التأمين في الجزائر ممارس من قبل 24 شركة تأمين. الشركات الممارسة لنشاط التأمين في الجزائر مقسمة حسب نوع المخاطر، على النحو التالي[لخ لخ]:

تغطي التأمينات الجزائرية ثلاث أنواع من نشاطات التأمين وهي:

- التأمين المباشر الممارس من قبل شركات التأمين التالية:
  - ✓ 04 أربعة شركات عمومية لتأمين الأضرار: SAA- CAAR- CAAT- CASH
  - ✓ 06 ست شركات خاصة لتأمين الأضرار: ترست الجزائرTrust Algéria - CIAR- 2A- GAM – سلامة للتأمينات Salama Assurances (البركة والأمان سابقا) – أليونس للتأمين Alliance Assurances.
  - ✓ 01 شركة مختلطة لتأمين الأضرار AXA Algérie Assurance Dommages
  - ✓ 02 تعاضديات (CNMA- MAATEC)
  - ✓ 02 شركات عمومية لتأمين الأشخاص: CAARAMA, Taamine Life Algérie (TALA) Assurances
  - ✓ 03 شركات خاصة لتأمين الأشخاص: Cardif El Djazair et MACIR VIE et MUTUALIST
  - ✓ 03 شركات مختلطة لتأمين الأشخاص: Société d'Assurance de Prévoyance et de Santé (SAPS), AXA Algérie Assurance Vie، الجزائرية للحياة (AGLIC)
- إعادة التأمين المستغلة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)
- التأمينات المتخصصة المستغلة من قبل[لخ لخ]:
  - ✓ CAGEX لتأمين قرض التصدير،
  - ✓ SGCI لتأمين القرض العقاري.

1. **الشركات العمومية المكلفة بالتأمين المباشر**

1.1. الشركة الوطنية للتأمين (SAA): تأسست بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 برأسمال مختلط بين الجزائر (61%) ومصر (39%)، وبمقتضى الأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لقطاع التأمين تم تأميم الشركة، وفي 21 ماي 1975 أوكّلت لها مهمة تأمين السيارات والأخطار العامة والسرقة ... الخ؛ أي التخصص في الأخطار البسيطة، استمرت على هذه الوتيرة ليتم تحويلها في 21 فيفري 1989 في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى مؤسسة اقتصادية عمومية (EPE)، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 20 مليار دج، لديها شبكة تجارية كبيرة تضم: 06 مديريات جهوية، 292 وكالة مباشرة، 191 وكيل عام، 23 وسيط و138 وكالة تأمين بنكي(برلخ).

2.1. الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT): تم إعتمادها في 30 أفريل 1985 طبقا للمرسوم 82/85 للتأمين من أخطار النقل، بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق تم إلغاء مبدأ التخصص على شركات التأمين في 01 جانفي 1990، حيث تم تحويل الشركة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA)، وأصبحت تسمى "الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)" برأس مال قدره 11.49 مليار دج (ترلخ).

3.1. الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR): أنشئ الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين في 08 جوان 1963 بموجب الأمر رقم 63- 197، وتم تأسيسه بغرض ملئ الفراغ الذي تسببت فيه الشركات الأجنبية عند رفضها القيام بعمليات التأمين وإعادة التأمين في ظل السيادة الوطنية(يرلخ).

بموجب الأمر رقم 66- 127 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين تم تحويل تسميتها من الصندوق إلى الشركة، وأصبحت تمارس نشاط التأمين إلى جانب نشاط إعادة التأمين.

مع بداية الإصلاحات الاقتصادية المقدمة في قانون المالية لسنة 1988 تم تحويل شكلها القانوني لتصبح شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال قدره 4 مليار دج، وأصبحت تمارس جميع عمليات التأمين(سملخ).

4.1. شركة تأمين المحروقات (CASH): تم اعتماد الشركة في 18 جويلية 1999 وبدأت النشاط سنة 2000، وهي شركة عمومية ذات أسهم (SPA) تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، تم إنشاءها بالاشتراك بين وزارة الطاقة ووزارة المالية برأسمال قدره 1.8 مليار دج، وهو مشترك بين الشركات التالية:(CCR، CAAR، NAFTAL، SONATRACH)، حيث تم رفعه سنة 2011 إلى 7.8 مليار دج بمساهمة كبيرة من شركة SONATRACH التي أصبحت تستحوذ على 82% من رأسمال الشركة(□لخ).

2. **الشركات الخاصة**

1.2. ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين (Trust Algérie): هي أول شركة تأمين ذات أسهم (SPA) برأسمال أجنبي ملك للخواص، مشترك بين شركة ترست البحرينية للتأمين وإعادة التأمين (95٪) والشركة القطرية العامة للتأمين (5٪)، منحت الاعتماد يوم 18 نوفمبر 1997 لممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين وبدأت نشاطها سنة 1998، يبلغ رأسمالها الاجتماعي حاليا 2.05 مليار دج(لهلخ).

2.2. **الجزائرية للتأمينات (2A)**: أنشئت الشركة في إطار التعليمة رقم 07- 95 بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلقة بفتح السوق التأمينية، منح لها الاعتماد رقم 14/98 الصادر في 05 أوت 1998 من أجل ممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم برأسمال خاص قدره 02 مليار دج(□لخ).

3.2. **الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)**: شركة ذات أسهم (SPA) يقدر رأسمالها بـ 4.5 مليار دج مملوك للخواص بنسبة 100٪، تم اعتمادها في 05 أوت 1998(□لخ).

4.2. **شركة أليانس للتأمين** (ALLIANCE Assurances): هي شركة ذات أسهم اعتمدت في جويلية 2005 وبدأت النشاط سنة 2006، تعتبر أول شركة تأمين تقوم بالاكتتاب العام في بورصة الجزائر، تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، حيث يبلغ رأس مالها الاجتماعي 2.2 مليار دج، كما تملك حوالي 200 وكالة منتشرة على مستوى 43 ولاية(لخ بر).

5.2. **العامة للتأمينات المتوسطية (GAM)**: اعتمدت في جويلية 2001 من قبل وزارة المالية وبرأسمال خاص جزائري، عرفت الشركة عدة مشاكل مالية مما جعل الوزارة الوصية تتحفظ على قدرتها على الوفاء مما جعلها تسحب منها الاعتماد جزئيا فيما يخص فرع تأمين القروض، ليتم في أوت 2007 شراؤها من طرف المجموعة الأمريكية للاستثمار(EPC) (صندوق إفريقيا)، وأصبح كل رأسمالها المقدر بـ 2.747 مليار دج ملك للمجموعة(لخ بر).

6.2. **شركة سلامة للتأمين** (SALAMA Assurances): اعتمدت شركة سلامة للتأمينات بمقتضى القرار رقم 46/06 الصادر في 02 جويلية 2006 عن وزير المالية، بذلك امتصت شركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 26 مارس 2000، وأصبحت سلامة لتأمينات الجزائر فرع تابع لمجموعة سلامة الدولية للتأمين وإعادة التأمين البحرينية، وهي شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال قدره 2 مليار دج، تنفرد بخدمات التكافل والتعامل بالتأمين الإسلامي من بين كل شركات التأمين في الجزائر(بر بر).

7.2. **شركة كارديف دزاير** Cardif Al.Djazair: شركة ذات أسهم (SPA) تحصلت على الاعتماد في 11 أكتوبر 2006 تختص بممارسة عمليات تأمين الحوادث، المرض، التقاعد والتأمين على الحياة، تعتبر أحد فروع البنك الوطني الباريسي (BNP PARIBAS)، وبرزت كشركة مختصة في التأمين المصرفي، حيث تقوم بتسويق منتجاتها على مستوى وكالات بنك (BNP) الوطنية، كما توفر صيغ تأمين خاصة لزبائنه(تر بر).

8.2. **أكسا للتأمين على الأضرار** (AXA DOMMAGE): شركة ذات أسهم (SPA) للتأمين على الأضرار ولديها فرع يختص بتأمينات الأشخاص، تتمتع برأسمال اجتماعي قدره 3.15 مليار دج مقسم بين ثلاث شركاء كالتالي: مجموعة AXA الفرنسية (49%)، الصندوق الوطني للاستثمار FNI (36%)، وبنك الجزائر الخارجي BEA (15%). تم اعتمادها في 03 أكتوبر 2011 وباشرت النشاط شهر نوفمبر بممارسة جميع عمليات تأمين الأضرار وإعادة التأمين(بر بر).

3. **شركات تأمين الأشخاص**: شهد قطاع التأمينات تغيرا في تقديم منتجاته مع ميلاد فروع متخصصة في التأمين على الأشخاص، الذي يعد قطاعا يتمتع بقدرات ضخمة ومردود معتبر من شأنه تحقيق رقم أعمال أكبر مما هو عليه الآن، وهذا طبقا للقانون 04/06 المتعلق بالتأمينات الذي منح شركات التأمين مهلة خمس (05) سنوات لفصل

تأمينات الأشخاص عن تأمين الأضرار (مارس 2006 - مارس 2011). سمحت هذه المبادرة ببعث حقيبة التأمين على الأشخاص من خلال منتجات جديدة وأساليب تسيير حديثة، حيث تم الإعلان عن إنشاء سبعة شركات متخصصة في التأمين على الأشخاص منذ سنة 2011، وهي:

1.3. **شركة التأمين والاحتياط والصحة (SAPS):** يطلق عليها أيضا اسم "**أمانة** AMANA" وهي شركة ذات أسهم (SPA) مختصة في التأمين على الأشخاص برأسمال قدره 02 مليار دج، مشترك بين شركة التأمين SAA (34%) والمجموعة التعاضدية لتأمين تجار وصناعيي فرنسا وإطارات قطاعي التجارة والصناعة MACIF (41%)، بنك BDL (15%) وبنك BADR (10%). تم اعتمادها من وزارة المالية يوم 10 مارس 2011 وشرعت في العمل ابتداءا من 01 جويلية(سه بر).

2.3. **شركة التأمين على الحياة تالا (TALA):** وهي اختصار لـ TAAMINE LIFE ALGERIE، تم إعتمادها كشركة أسهم (SPA) في 09 مارس 2011 برأسمال اجتماعي قدره 01 مليار دج، تعتبر فرع يختص بتأمينات الحياة تابع لشركة التأمين CAAT (55%) بالشراكة مع بنك BEA (15%) والصندوق الوطني للاستثمار FNI (30%)، بدأت نشاطها في 01 جويلية 2011(□ بر).

3.3. **كرامة للتأمينات (CAARAMA):** أعلنت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR عن تأسيس فرع جديد لها بإسم "كرامة للتأمينات" ذات أسهم (SPA) يختص بتأمينات الأشخاص، برأسمال قدره 01 مليار دج مملوك (100%) لشركة CAAR، تم اعتماد هذا الفرع في 09 مارس 2011(لم بر).

4.3. **شركة مصير للحياة (MACIR VIE):** شركة ذات أسهم (SPA) تم اعتمادها في 11 أوت 2011 برأسمال قدره 2 مليار دج، وهي فرع مملوك للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR، حيث تختص الشركة في تقديم منتجات التأمين على الأشخاص في مجالات السفر والحياة والصحة(□ بر).

5.3. **أكسا للتأمين على الحياة (AXA VIE):** هي الفرع الثاني لشركة AXA المختص بتأمينات الأشخاص، وهي شركة مساهمة تتمتع برأسمال اجتماعي قدره 01 مليار دج، مقسم كالتالي: مجموعة AXA الفرنسية (49%)، FNI (36%)، وبنك BEA (15%). تم اعتماد هذا الفرع في 02 نوفمبر 2011 وبدأت العمل في نفس الشهر، حيث شرعت في تسويق محفظة منتجات متنوعة على غرار التأمين على السفر والصحة والتأمين على حوادث الحياة وغيرها(□ بر).

6.3. **شركة التأمين التعاضدي (MUTUALIST):** شركة ذات شكل تعاضدي مختصة في تأمينات الأشخاص، وهي شراكة بين الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA وشركة سلامة للتأمينات، منحت الاعتماد من قبل وزير المالية في 05 جانفي 2012 وبرأسمال قدره 800 مليون دج، حسب بيان الاتفاق المبرم بين الشركتين فإن الشركة ستوجه منتجاتها للفلاحين، العاملين في الصناعات الزراعية والغذائية، المهن المتعلقة بالفلاحة (بياطرة، مهندسين زراعيين وفنيين) وكذلك موزعي المنتجات الزراعية، تعمل الشركة للوصول إلى اكبر عدد من العملاء عن طريق استغلال شبكة الشركة الأم(لح تر).

7.3. **الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص (الجزائرية للحياة) (AGLIC):** شركة ذات أسهم (SPA) مختصة في تأمينات الأشخاص، منحت الاعتماد في 22 فيفري 2015، برأسمال قدره 1 مليار دج مقسم على الشركاء الثلاث كالتالي: مجموعة الخليج الكويتية للتأمين GIG (42.5%)، شركة تأمين المحروقات CASH (42.5%) والبنك الوطني الجزائري BNA (15%)(لخ تر).

4. **التعاضديات**

1.4. **التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC):**

تم اعتماد هذه التعاضدية في 29 ديسمبر 1964 بمقتضى القانون الصادر في سنة 1963 المتضمن إلزامية مراقبة جميع الشركات الوطنية والأجنبية من طرف وزارة المالية، ومنح لها الاعتماد من طرف وزارة المالية. تضم المشتركين العاملين في قطاع التربية والثقافة، كما تقوم بعمليات التأمين على السيارات والتأمين الشامل للسكن. يقدر رأسمالها بـ 01 مليار دج(بر تر).

2.4. **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):** تم إنشاء هذا الصندوق بموجب التعليمة 64- 72 المؤرخة في 02 ديسمبر 1972 بهدف حماية الممتلكات والأشخاص، وهو صندوق تعاضدي للاستثمار الزراعي، مرتبط نشاطه بالفلاحة يقوم بجميع عمليات تأمين الأضرار وإعادة التأمين كما يمكنه منح القروض، بالترخيص الذي منحه له البنك المركزي من خلال المرسوم 97- 95 بتاريخ 01 أفريل 1995، يبلغ رأس ماله 758.7 مليون دج(تر تر).

5. **الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR):** تم إنشاء هذه الشركة من طرف السلطة الجزائرية في سنة 1973 بموجب الأمر 73- 54 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973 وبادرت نشاطها في سنة 1975، حيث أسندت إليها جميع العمليات الجزائرية الخاصة بإعادة التأمين، وهي مؤسسة عمومية تم تحويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى شركة ذات أسهم مملوكة للدولة وبرأسمال قدره 19 مليار دج، تقوم حاليا بجميع عمليات إعادة التأمين البحري والنقل، كما تدير البرنامج الوطني لإدارة الكوارث الطبيعية(بر تر).

6. **الشركات المتخصصة**

1.6. **الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):** أنشئت في 10 جانفي 1996 بموجب المادة 04 من الأمر رقم 96- 06 المؤرخ في 1996/10/10 المتعلق بتأسيس نظام لتأمين القرض عند التصدير، وتم اعتمادها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 235 المؤرخ في 02 جويلية 1996. هي شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال قدره 02 مليار دج، موزع بالتساوي بين مساهميها العشرة:

- خمسة بنوك عمومية: (BADR، BEA، BDL، BNA، CPA)؛
- خمسة شركات تأمين عمومية: (CAAR، CAAT، CCR، CNMA، SAA).

بحصة 10٪ لكل مساهم. تقوم بتقديم الخدمات التالية للشركات الجزائرية المصدرة: تأمين الصادرات، تأمين المعارض، بيع المعلومات المالية والاقتصادية، تحصيل الديون والتأمين المشترك وإعادة التأمين(سه تر).

2.6. **شركة ضمان القرض العقاري (SGCI):** هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، تم إعتمادها في 05 أكتوبر 1997 بمساهمة الخزينة العمومية (40.35%)، وستة بنوك عمومية (CNEP، BEA، BDL، BNA، CPA)

بنسبة 8.025% لكل بنك و(BADR) بنسبة 5.07%، وأربعة شركات تأمين عمومية (CAAR، SAA) بنسبة 5.07% و(CAAT،CCR) بنسبة 2.09% لكل شركة، يبلغ رأسمالها 2 ملياردج، باشرت نشاطها رسميا في الفاتح من جويلية 1998، حيث تقوم بممارسة جميع عمليات التأمين المتعلقة بالقروض العقارية(□ تر).

ثانيا. هيئات الرقابة على التأمين في الجزائر

إن قطاع التأمين وقبل صدور القانون رقم 06- 04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر95-07 يخضع من حيث الرقابة لإدارة الرقابة، ويقصد بها الوزير المكلف بالمالية الذي يتصرف بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات، لكن بعد صدور القانون 06-04 لم يعد الوزير المكلف بالمالية هو من يتخذ القرارات في مجال الرقابة، بل استحدثت هيئة خاصة بالرقابة على التأمين، كما أن هناك هيئات أخرى تعمل على المساعدة في عملية الرقابة على التأمين.

1. **لجنة الإشراف**: تعد هذه الهيئة هي الهيئة المسؤولة بشكل مباشر على عملية الإشراف على التأمين(لم تر).

1.1 **نشأة هيئة الرقابة على الإشراف**: لقد استحدثت بموجب القانون 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006، حيث جاء في المادة 209 منه الآتي: تنشأ لجنة الإشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية.

تمارس رقابة الدولة على نشاط التامين وإعادة التامين من طرف لجنة الإشراف على التأمينات، وتهدف اللجنة إلى:

- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى يسار شركات التأمين أيضا.
- ترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

2.1 **تكوينها**: تتكون لجنة الإشراف على التأمينات من خمسة أعضاء من بينهم الرئيس، يختارون لكفاءتهم لا سيما في مجال التأمين والقانون والمالية. يتمتع أعضاء هيئة الإشراف بالاستقلالية حيث يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي، وهذا في حد ذاته يعد ضمانا لاستقلاليتهم واستقرارهم في الوظيفة، كما أن طبيعة تشكيل اللجنة تجعل من سلطة الوزير تتقلص، كما أن ميزانيتها مستقلة حيث تتكفل بها الدولة.

3.1 **مهامها**: تكلف لجنة الإشراف على التأمينات بما يأتي:

- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين.
- التأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم، ولا زالت قادرة على الوفاء.
- يلتزم محافظو الحسابات بإعلام لجنة الإشراف في حالة النقائص المحتملة، التي تسجل على مستوى شركات التأمين و/أو إعادة التأمين أثناء ممارستهم لعهدتهم.
- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين.

2. **مديرية التأمينات**: تعتبر مديرية التأمينات الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، وهي إحدى المديريات التابعة للمديرية العامة للخزينة. تعد هذه الأخيرة الهيكل المنفذ لعملية الرقابة التي تديرها لجنة الإشراف، تسمح لوزارة المالية بمعرفة كل ما يجري بداخل هذا القطاع، فهي بمثابة مرآة.

1.2 **مهامها**: تتمثل مهامها فيما يلي(□ تر):

- دراسة واقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية.
- دراسة واقتراح التدابير الموجهة لضبط وترقية ادخار هيئات التأمين وإعادة التأمين.
- دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله.
- الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين والموضوعة تحت سلطة وزير المالية.
- السهر على الوفاء بدين شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التامين.
- دراسة ملفات طلبات الاعتماد لشركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين.
- القيام بمركزة وتوحيد وتلخيص العمليات المحاسبية والمالية لنشاط التأمين وإعادة التأمين وإعداد حصيلة دورية بشأنها.

3. **المجلس الوطني للتأمينات (CNA)**: تم إنشاء المجلس في 25 جانفي 1995 بموجب الأمر رقم 95- 07 وبدأ ممارسة نشاطه يوم 24 أكتوبر1997، وهو هيئة تابعة لوزارة المالية لها دور استشاري، يسعى إلى تطوير نشاط التأمين وتنظيمه ليصبح ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني(□ تر).

تعرفه المادة رقم 274 من القانون الجزائري بأنه: « يحدث جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات، ويترأس هذا المجلس الوزير المكّلف بالمالية، يستشار المجلس في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين وإعادة التأمين وتنظيم القطاع وتطويره. وينعقد بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه، كما يمكن للمجلس أن يعد مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية داخلة في مجال اختصاصه بتكليف من الوزير المكلف بالمالية أو بمبادرة منه».

يتكون المجلس الوطني للتأمينات لا سيما من(لخ ير):

- ✓ ممثلي الدولة،
- ✓ ممثلي المؤمنين والوسطاء،
- ✓ ممثلي المؤمن لهم،
- ✓ ممثلي مستخدمي القطاع،
- ✓ ممثلي الخبراء في التأمين والاكتواريين.

فيما يخص الجانب التنظيمي المجلس يتكون من أربعة لجان يترأسها وزير المالية وهي كالتالي(لخ ير):

- لجنة الاعتماد: وتتحد مسؤوليتها من خلال منح الاعتماد لشركات التأمين والسماسرة،
- اللجنة القانونية أو الشرعية،

- لجنة التسعيرة وحماية حقوق المؤمن لهم (حماية مصالح المؤمنين)،
- لجنة تنظيم وتطوير سوق التأمين.

4. **الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين** (UAR): أنشئ في 22 فيفري 1994 وتم اعتماده في 24 أفريل 1994 وفقا للقانون رقم 31- 90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1994 المتعلق بالجمعيات التي لها صفة الجمعية المهنية. يهتم الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين بمشاكل المؤمنين وهذا من خلال السعي لتحقيق الأهداف التالية[بريز]:

- ترقية وتطوير نشاطات القطاع وإبراز مزايا مهنة التأمين؛
- السعي من أجل تحسين نوعية الخدمات التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين؛
- المساهمة في تحسين مستوى الكفاءة وتكوين العمال في القطاع؛
- المبادرة بكل عمل يهدف إلى ترقية ممارسة المهنة والتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية.

5. **الجهاز المتخصص في مجال تعريفة الأخطار**: يحدث لدى الوزير المكلف بالمالية جهاز متخصص في مجال التعريفات، يهتم هذا الجهاز المتخصص بإعداد مشاريع التعريفات ودراسة تعريفات التأمين السارية المفعول وتحيينها؛ كما يكلف بإبداء رأيه حول أي نزاع في مجال تعريفات التأمين من طرف شركات التأمين حتى تتمكن إدارة الرقابة من البت[تريز].

تتحدد العناصر المكونة لتعريفة الأخطار كما يلي[بريز]:

- نوعية الخطر؛
- احتمالية وقوع الخطر؛
- نفقات اكتتاب وتسيير الخطر؛
- أي عنصر تقني آخر يتعلق بالتعريفة الخاصة بكل عملية من عمليات التأمين.

فيما يخص التأمين على الأشخاص، تحدد جداول نسبة الوفيات القابلة للتطبيق وكذا النسبة الدنيا المضمونة في العقود بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المحور الثالث: الحصيلة الرقمية للقطاع خلال الفترة 2000-2013

أولا. إنتاج سوق التأمين حسب الفروع: من خلال الجدول سوف نحاول توضيح تطور إنتاج التأمين حسب الفروع ومحاولة إعطاء بعض التحاليل.

جدول رقم 1: إنتاج السوق حسب الفروع من سنة 2006 إلى سنة 2013 **الوحدة**: مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
تأمين السيارات	21 064	45٪	24 525	46٪	29 530	44٪	35 433	46٪	40 329	50٪	43 958	51٪	53 118	53٪	61 073	54٪
تأمين الأضرار	17 357	37٪	19 455	36٪	25 946	38٪	28 868	37٪	26 708	33٪	29 215	34٪	32 559	33٪	37 030	32٪
النقل	4 317	9٪	5 158	9٪	5 752	8٪	6 109	9٪	6054	7٪	5679	6٪	5262	5٪	5749	5٪
أخطار فلاحيه	574	2٪	517	1٪	716	1٪	762	1٪	1051	1٪	1047	1٪	1398	1٪	1758	2٪
تأمين الأشخاص	2931	6٪	3 542	7٪	5 394	8٪	5 789	7٪	7533	9٪	6761	8٪	7290	7٪	8381	7٪
تأمين القرض	231	1٪	592	1٪	546	1٪	378	0٪	47	0٪	14	0٪	3	0٪	4	-
المجموع	46 474	100٪	53 789	100٪	67 884	100٪	77 339	100٪	81 713	100٪	86 675	100٪	99 630	100٪	113995	100٪

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2006 إلى سنة 2013.

نرى جليا سيطرة وهيمنة واضحة على مدى السنوات على سوق التأمينات لفرعين كبيرين هما فرع السيارات وفرع تأمين الأضرار والممتلكات، فمنذ سنة 2006 وما سبقها وهما يستحوذان على ما يفوق الـ 80% من مجموع الأقساط، حيث بلغت حصة كل منهما في سنة 2013 على التوالي 54% و32٪ أما سنة 2012 فكانت نسبتهما على التوالي 53% و33٪. على غرار جميع السنوات فقد ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات، فهو يمثل 54٪ من إنتاج السوق في 2013 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـ 40 مليار دج منذ سنة 2006 و ترجع هاته الزيادة لتطور حظيرة السيارات في الجزائر و التطور في مجال التغطية التأمينية للسيارات والمتمثل في: ضمان كل الأخطار Garantie Tous Risques، بينما التأمين على الأشخاص رغم حصته الضعيفة والمقدرة بحوالي 7٪ في سنة 2013 لكنه عرف تحسناً ملحوظاً بسبب عدة إصلاحات منها عملية الفصل بين التأمينات على الأضرار والتأمين على الأشخاص حيث تم تكوين شركات متخصصة بهذا النوع من المنتجات. وتم تحويل عملية الإكتتاب لهاته الشركات التي تم تكوينها حديثا، من بين هاته الشركات نجد: شركة التأمين على الحياة الجزائرية (TAAMINE LIFE ALGERIE SPA) اختصارا تسمى (TALA)[3] وهي فرع للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT)، وشركة كرامة (CAARAMA_SPA)[4] وهي فرع من شركة (CAAR)، وشركة تأمين الاحتياط والصحة (Société d'Assurance de Prévoyance et de Santé) وهي مختصر كلمة (SAPS)[5] وهي شركة ذات أسهم وشراكة بين (SAA–MACIF–BADR–BDL)، ويمكن اعتبار شركة Cardif El Djaziar هي أول شركة للتأمين على الأشخاص، وقد حصلت على الترخيص التجاري بتاريخ 05 سبتمبر 2011، كما نجد شركة (Macir-vie) والتي تعتبر فرعاً

مستقلاً ماليا و تابعاً للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR حيث منح الاعتماد بالقرار رقم 67 بتاريخ 11 أوت 2011.

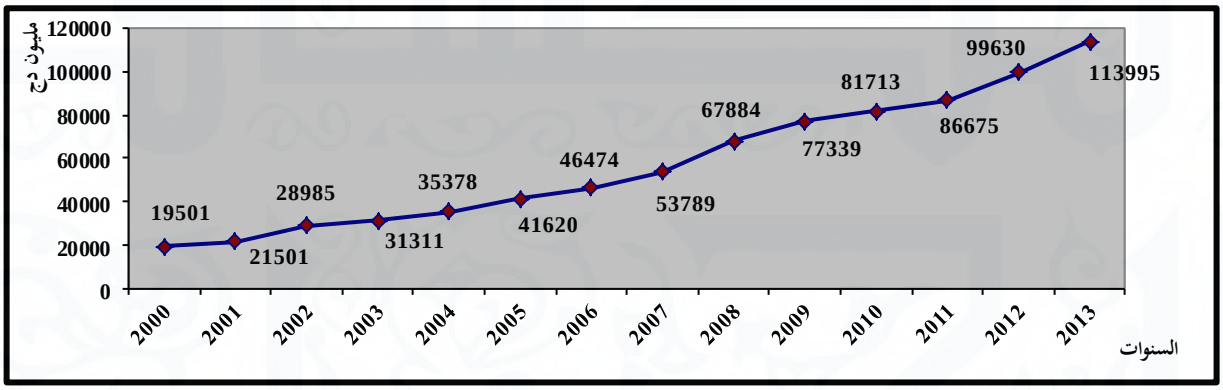
الجدول رقم 2: يمثل تطور إنتاج التأمين خلال الفترة (2013/2000) **الوحدة**: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم الإنتاج	19501	21501	28985	31311	35758	41620	46474
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الإنتاج	53789	67884	77339	81713	86675	99630	113995

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2013.

والشكل التالي يوضح أكثر تطور إنتاج التأمين في الجزائر منذ سنة 2000.

الشكل رقم 1: تطور إنتاج التأمين خلال الفترة (2013/2000) **الوحدة**: مليون دج



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات الجدول السابق.

ثانيا. التعويضات حسب الفروع: وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: التعويضات حسب الفروع من سنة 2006 إلى سنة 2013 **الوحدة**: مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
تأمين السيارات	15 753	٪66	18 038	٪71	21 160	٪61	26 478	٪73	26 560	٪74	30483	٪71	36417	٪72	40 569	٪75
تأمين الأضرار	4 313	٪18	3 885	٪15	9 775	٪28	5 803	٪16	4353	٪12	7464	٪17	9880	٪19	9 243	٪17
النقل	2 145	٪9	2 356	٪9	2 384	٪7	1 585	٪5	2436	٪7	2010	٪5	1730	٪3	1 799	٪3
الأخطار الفلاحية	975	٪4	237	٪1	248	٪1	172	٪0	412	٪1	481	٪1	533	٪1	102	-
تأمين الأشخاص	808	٪3	954	٪4	1 205	٪3	1 694	٪5	1596	٪4	2502	٪6	2000	٪4	2 234	٪4
تأمين القرض	-	-	-	-	-	-	324	٪1	321	٪1	236	٪1	144	٪0	111	-
المجموع	23 994	٪100	25 470	٪100	34 772	٪100	36 056	٪100	35 678	٪100	43 176	٪100	50 707	٪100	54 059	٪100

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2006 إلى سنة 2013.

إن تضاعف عدد حوادث مرور السيارات والخسائر الجسدية الناجمة عنها يجعل من التعويضات المتعلقة بفرع السيارات مرتفعة وتحتل الصدارة دائما، فقد بلغت 11.5 مليار دج أي بنسبة 68٪ من مبلغ الخسائر التي تمت تسويتها من قبل السوق سنة 2004 و15.7 مليار دج سنة 2006.

أما في سنة 2008 فقد سجلت التعويضات زيادة تقدر بـ 3 مليار دج، أي انتقلت من 18 مليار دج سنة 2007 إلى 21.1 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 26.4 مليار دج؛ بنسبة نمو بلغت 4% عن 2008، أما سنة 2010 فقد شهدت زيادة طفيفة في التعويض ذو الصلة بفرع السيارات إذ انتقل مقدار التعويض من 26.5 مليار دج إلى 26.6مليار دج سنة 2010، قدرت هذه الزيادة بنحو 82 مليون دينار جزائري، أما تعويضات الأضرار أو الممتلكات فقد شهدت تراجع أو انخفاض قدر بـ 1.4 مليار دج، في حين شهدا فرعي النقل والمخاطر الزراعية زيادة جد معتبرة في التعويضات قدرت بزيادة نسبية على التوالي بـ 54% و 140%.

خلال سنة 2011 الملفت فيها بقاء تعويضات فرع السيارات في الصدارة بحجم تعويضات قدرت بـ 71% من مجموع التعويضات المسجلة، شهد فرع السيارات خلال الأربعة سنوات الماضية اتجاها تصاعديا في حجم التعويضات وهو ما أدى بانتقال حجم التعويضات من 21 مليار دج سنة 2008 إلى 30 مليار دج سنة 2011، يعكس هذا المنحى التصاعدي زيادة حوادث المرور وزيادة المطالبات بالتعويض. في حين شهد فرع النقل انخفاض في التعويضات قدر بـ 426 مليون دج وهذا مقارنة مع سنة 2010، زيادة مبلغ التعويض المستحق لهذا الفرع منذ سنة 2007 إلى سنة 2012 قدرت بـ 18 مليار دج، والشيء المميز لهته الفترة هو الزيادة الكبيرة في حجم التعويض إذ بلغت نسبتها مقارنة بسنة 2007 ما يقارب 183% ، تطور هذا الاتجاه التصاعدي هو نتيجة لكثير من العوامل والأهم الحوادث المرورية كما سبق وان ذكرنا ذلك، على الرغم من حملات التوعية من قبل مختلف الجمعيات والمنظمات.

أما بالنسبة لتأمين الأضرار على الممتلكات، من حيث الخسائر سجلت في سنة 2012 زيادة قدرها 32% مقارنة مع سنة 2011. هذه الزيادة مست بالخصوص وبدرجة كبيرة شركة CASH إذ قدرت زيادة التعويضات بـ 117% في سنة 2012، إذ انتقلت قيم التعويضات من 2.3 مليار دج في سنة 2011 إلى 5 مليار دج في سنة 2012، ويرجع هذا الارتفاع إلى الحد الكبير من التسويات عدة كوارث كبرى وقعت في سنة 2011 تمثلت فروع المخاطر هذه مخاطر التركيب ومخاطر الحرائق الصناعية والشحن البحري، أما الفروع الباقية فقد سجلت مستوى أدنى من التعويض وبالتالي فقد قدر حجم التعويض في فرع "النقل" ما قيمته 1.7 مليار دج، في حين بلغ تعويض هذا الفرع سنة 2011 ما قيمته 2 مليار دج، مما يدل أن هناك انخفاض قدره 14% مقارنة مع سنة 2011، بينما قدرت تعويضات المخاطر الزراعية بـ 533 مليون دج مسجلة بذلك اختلافا ايجابيا بنسبة 11% إذا ما قورنت بسنة 2011 المقدرة تعويضاتها بـ 481 مليون دج، أما سنة 2013 فمن حيث حجم التعويضات الخاصة بفرع السيارات فقد بلغت 40.5 مليار دج، ما يعادل 75% من مجموع التعويضات، محققة بذلك زيادة قدرها 4.1مليار دج مقارنة بسنة 2012، أي بزيادة نسبية تعادل 11%.

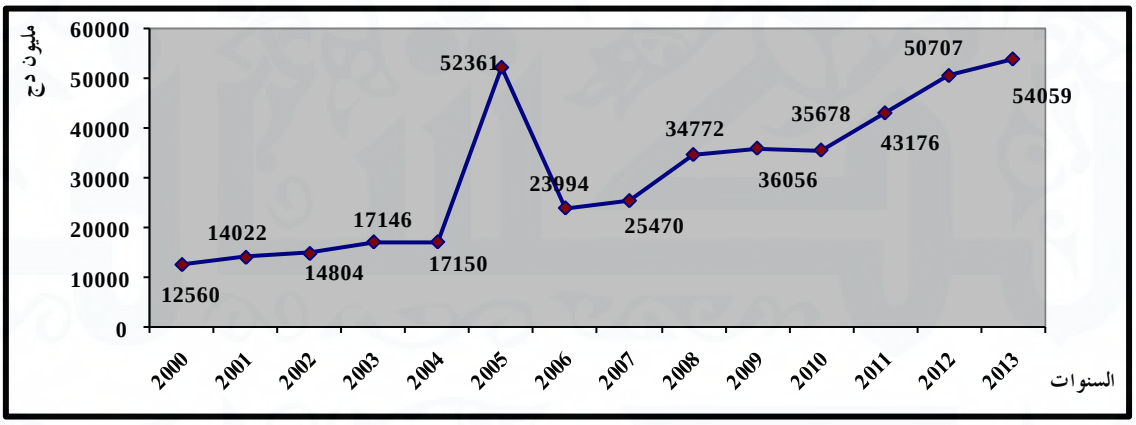
الجدول رقم 4: يمثل تطور حجم التعويضات خلال الفترة (2013/2000) **الوحدة**: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم التعويضات	12.560	14.022	14.804	17.146	17.150	52.361	23.994
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التعويضات	25.470	34.772	36.056	35.678	43.176	50.707	54.059

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2013.

وللتوضيح أكثر يمكن إدراج الشكل التالي الذي يوضح تطور حجم تعويضات التأمين في الجزائر منذ سنة 2000.

الشكل رقم 2: تطور حجم التعويضات خلال الفترة (2013/2000) **الوحدة**: مليون دج



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات الجدول السابق.

خلاصة:

لقد شهد سوق التأمين الجزائري تحولات عميقة نتيجة تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، وقد مست الإصلاحات الاقتصادية مختلف القطاعات، إلا أن التحول الحاسم في السياسة التأمينية الجزائرية تجلى بصدور الأمر 95- 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والذي بموجبه بدأت مرحلة تحرير سوق التأمين والاندماج في الاقتصاد العالمي وما تبعه بعد ذلك من تعديل عن طريق القانون 06- 04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 وهو ما يؤكد إدراك القائمين على السياسة التأمينية للدور البارز الذي يؤديه التأمين في الاقتصاديات الحديثة.

رغم ذلك فان سوق التأمين الجزائري لم يرتقي إلى مستوى الطموحات والرهانات بالنظر إلى تواضع وهامشية مردوديته، حيث لم تصل شركاته العمومية والخاصة إلى تجاوز عتبة 01 مليار دولار، وهذا بسبب جملة من المشاكل والعراقيل التي يعاني منها القطاع، والتي تتطلب تكاثف جهود جميع الأطراف والفاعلين لإيجاد الحلول وتجاوز العقبات.

وقد خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ على الرغم من الإصلاحات بقي سوق التأمين في الجزائر بعيد عن مستوى أسواق التأمين العالمية وحتى القارية؛
- ✓ الهيمنة الحكومية على هذا القطاع رغم قرار 95-07 المعلن عن نهاية الاحتكار وفتح المجال للخواص؛
- ✓ غياب الثقافة التأمينية عند المواطن لاسيما في فرع التأمين على الأشخاص، مما دفع المستثمرين لعدم الاستثمار في هذا القطاع؛
- ✓ تطوير لجنة الإشراف على التأمينات لتكون جهازا إشرافيا ورقابيا على سوق التامين، بدعمها بمختلف الكوادر الكفؤة والإمكانيات المالية ودعم استقلاليتها حتى تتسم بالمصداقية.
- ✓ تتسم عوائق الدخول إلى صناعة التأمين في الجزائر بطابعها التنظيمي، المتمثلة في التباطؤ والتأخر الفادح في إصدار التشريعات والقوانين: مثل القانون 06- 04 الذي أعطى مهلة خمس سنوات لفصل تأمينات الحياة عن تأمينات الممتلكات، وهي مدة زمنية غير مبررة ومن ملامحها انعدام التوازن بين تأمينات الأشخاص 07% وتأمينات الأضرار 93%، زيادة على ذلك فإن قانون التأمينات الحالي لا يسمح بتقديم خدمات التأمين التكافلي بشكل صريح.

المراجع والاحالات:

1- نور الهدى لعميد، واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010، ص 45.

2- KPMG Algérie SPA, Guide des assurances en Algérie - 2015, Edition 2015, Algéria, P11.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، القانون 63- 201 المؤرخ في 08جوان 1963 المتعلق بفرض التزامات وضمانات عن شركات التأمين العاملة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الأمر رقم 66- 127 المؤرخ في 27 ماي 1966 والمتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين، الجزائر، 1966، ص3.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الأمر رقم 73 – 54 المؤرخ في 10 أكتوبر1973 المتضمن إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين " CCR ".

6- KPMG Algérie SPA, Guide des assurances en Algérie - 2009, Edition 2009, Algéria, P13.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الأمر رقم 07 – 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الجزائر، 1995، ص 36.

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، القانون رقم 06- 04 المؤرخ في20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات، الجزائر، 2006، ص 03.

9- Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, Activité des Assurances en Algérie Année 2005, Alger 2006, P02 .
10- Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, Activité des Assurances en Algérie Année 2013, Alger, 2014, P04.
11- Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances: Activité des Assurances en Algérie Année 2008, Alger, 2009, P 05.
12- 18/04/2016, http://www.saa.dz/presentation.php.

13- الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) http://www.caat.dz..

14- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 69.

15-19/04/2016, http://www.caar.com.dz / La forme juridique.htm.
16-19/04/2016, http://www.cash-assur.com/demo/?p=presentation.
17- KPMG, Op.cit, p 23.
18-18/04/2016, http://www.2a.dz/presentation/index.php.
19- KPMG, Op.cit, p 23.
20-19/04/2016, http://www.allianceassurances.com/mot20%du20%president.html.
21-19/04/2016, http://www.gam-assurances-dz.com/ presentation.
22-19/04/2016, http://web.archive.org/web/20160229185310/http://salama-assurances.dz/reseau.php.
23-19/04/2016, http://www.cardifeldjazair.dz/fr/pid3471/presentation-cardif-djazair.html.
24-20/04/2016, https://www.axa.dz/
25 أنظر إلى المواقع التالية: - 20/04/2016, https://www.amana.dz/index.php?page=qui-sommes-nous.-
- 20/04/2016, http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/22191.

26- أنظر إلى المواقع التالية:

20/04/2016, http://www.tala-assurances.dz.-
-20/04/2016, http://www.djazairess.com/elmustakbal/7102.
27-20/04/2016, http://www.caaramaassurance.com.dz/index.php/quisomns.
28-20/04/2016, http://www.macirvie.com/#/macirvie/en-quelque-mots/
29-20/04/2016, https://www.axa.dz/
30. أنظر إلى المواقع التالية: –20/04/2016, http://www.lemutualiste.dz/presentation.php
-20/04/2016, http://www.djazairess.com/algeriapress/3753
31-20/04/2016, http://www.gulfinsgroup.com/Ar_AGLIC.cms?companyid=1444.
32- KPMG, Op.cit, p 23.
33-19/04/2016, http://cnma.dz/index.php/nous-connaitre-2/.
34-18/04/2016, http://www.ccrdz.com/index.php/presentation.
35-18/04/2016, http://www.cagex.dz/prsentation.html.
36-19/04/2016, http://www.sgci.dz/html/sgci-en-bref.htm.

37- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، القانون رقم 06- 04 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 07 – 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الجزائر، 2006، ص.ص 6- 7.

38- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، المرسوم التنفيذي رقم 07- 364 المؤرخ 28 نوفمبر 2007 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجزائر، 2007، ص 15.

39- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الأمر رقم 95 – 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، ص.ص 35- 36.

40- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 61 من القانون رقم 06- 04 المؤرخ في 20 فبراير 2006، مرجع سبق ذكره، ص13.

41- CONSEIL NATIONAL DES ASSURANCES « CNA », ORDONNANCE N° 95-07 DU 23 CHAABANE 1415 CORRESPONDANT AU 25 JANVIER 1995 RELATIVE AUX ASSURANCES ET SES TEXTES D'APPLICATION, Alger, Juillet 2011, PP 130 -131.

42- موساوي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 84.

43- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 07 – 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، مرجع سبق ذكره، ص.ص 31- 32.

44- المادة 233 من الأمر 07- 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.

45- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرّخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن اعتماد شركة التأمين "تأمين لايف الجزائر" شركة ذات أسهم، ص 19.

46- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرّخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن اعتماد شركة التأمين "كرامة للتأمين" شركة ذات أسهم، ص 19.

47- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرّخ في 5 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 10 مارس سنة 2011، يتضمن اعتماد شركة التأمين "شركة تأمين الاحتياط والصحة" شركة ذات أسهم، ص 19.

مخاطر مهنة الراجعة على جودة المراجعة

"دراسة تحليلية لآراء عينة من المراجعين الخارجيين في الجزائر"

د. زين يونس
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر
zine.younes@yahoo.fr

أ. زين عيسى
جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر
Zine.aissa39@gmail.com

The impact of Audit Risk on audit quality

"Analytical Study: A sample of the External Auditor In Algeria"

Zine yones & Zine aissa
Univ of elchahid hamma lakhdar – el oued , Algeria& Univ of Mohamed khider – biskra

Received:11 Mar 2016 *Accepted: 29 Oct 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة، وإبراز مدى أهمية جودة المراجعة بغية المساهمة في تحسين خدمات مكاتب المراجعة بالجزائر، وهذا من خلال دراسة تحليلية للآراء عينة من المراجعين الخارجيين بالجزائر، وأجريت باستخدام استبيان تم تصميمه بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية ووزعت على عينة من مراجعين الخارجيين بالجزائر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تقليل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف يزيد من جودة المراجعة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر المراجعة، جودة المراجعة، المراجع الخارجي، مخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة، مخاطر الاكتشاف.

رموز Jel : *M42*

Abstract:

This study aimed mainly to show the impact of Audit Risk on audit quality, highlighting the importance of audit quality in order to contribute to the improvement of services the External Auditors in Algeria. This is through the analytical study of the views of a sample of external auditors in Algeria. Also it was conducted using a questionnaire was designed based on previous studies and theoretical study was distributed to a sample of external auditors in Algeria. This study has concluded that reduce the risks inherent risk, control and risk discovery increases the quality of the audit.

Keywords: *Audit Risk, audit quality, External Auditor, inherent risks, control risks, detection risks*

(JEL) Classification : *M42*

تمهيد:

إثر ظهور افتقاد الثقة في الأسواق وانصراف المستثمرين عنها، نتيجة فقد الثقة في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسات المختلفة، أدت إلى حدوث العديد من الانهيارات على مستوى العديد من الدول.

وقد أكتشف أن هذه الانهيارات أصابت مؤسسات عالمية عملاقة يفترض أنها تتصف بنظم رقابة داخلية على مستوى عال من الفاعلية، ويقوم بمراجعة حساباتها مكاتب مراجعة عالمية، وعلى الرغم من كل هذا سنحت الفرصة للعاملين داخل المؤسسة من أعضاء مجلس إدارة ومديرين وعاملين بصفة عامة إلى تحقيق منافع شخصية غير مشروعة على حساب باقي أصحاب المصالح.

مما جعل مهنة المراجعة أمام مشكلات عديدة ناجمة عن تقصير بعض المراجعين في أداء واجباتهم المهنية مما سبب أضرار مادية لعملائهم الذين يدققون حساباتهم من جهة وباقي أصحاب المصالح من جهة أخرى، ونتيجة لذلك تم رفع دعوي قضائية من المتضررين لدفع التعويضات المناسبة، وفي هذا المجال تعرضت المهنة للهجوم من قبل المجتمع المالي وأدى ذلك إلى زعزعة الثقة في المهنة وزيادة المخاطر المتعلقة بها على المستوى الدولي.

وفي ضل ما سبق لنا تبرز لنا ضرورة استعادة الثقة في مهنة المراجعة وذلك من خلال زيادة جودة المراجعة، حيث إن جودة عملية المراجعة تشكل محط أنظار المشاركين في بيئة المالية.

والجدير بالذكر تأثر الجزائر بالمحيط الدولي والاحداث العالمية، وبالتالي بالتطورات التي تحدثت في مهنة المراجعة والمخاطر الناجمة عنها.

وفي ضوء ما سبق صيغة مشكلة الدراسة كما يلي:

- **ما مدى تأثير مخاطر المراجعة على جودة المراجعة؟**

حتى نستطيع الإجابة على السؤال الرئيس نحاول تجزئته إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ما مدى تأثير مخاطر الملازمة على جودة المراجعة؟
- ما مدى تأثير مخاطر الرقابة على جودة المراجعة؟
- ما مدى تأثير مخاطر الاكتشاف على جودة المراجعة؟

فروض الدراسة:

في ضوء الأسئلة الفرعية صيغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- تأثر مخاطر الملازمة على جودة المراجعة.
- تأثر مخاطر الملازمة على جودة المراجعة.
- تأثر مخاطر الملازمة على جودة المراجعة.
-

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- التعرف على مخاطر مهنة المراجعة ومكوناتها.
- التعرف على جودة المراجعة والعوامل المؤثر فيها.
- التعرف على تأثير مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تكمن أهمية الموضوع في الأهمية التي أصبحت تكتسيها مخاطر المراجعة من جهة وجودة المراجعة من جهة أخرى، سواء على المستوى الدولي أو المحلي.
- محاولة معرفة الأثر المترتب من مخاطر مهنة التدقيق على جودة المراجعة.
- قلة الدراسات لموضوع مخاطر المراجعة في البيئة الجزائرية.
- النتائج التي ستتكشف عليها هذه الدراسة والتوصيات التي ستخرج بها.

منهج الدراسة:

بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الرجوع إلى مصدرين من مصادر البيانات وهما:

- المصادر الأولية: وتتمثل باستبيان توزع على عينة من مجتمع الدراسة.
- المصادر الثانوية: وتتمثل بكافة المراجع والكتب والدوريات وجميع أدبيات السابقة التي بحثت في الموضوع أو مواضيع ذات الصلة.

الدراسات السابقة:

- **يوسف محمود جربوع مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة "دراسة تحليلية لأراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة" سنة 2007:**
هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة وقد توصلت إلى أنه على المراجع عند التخطيط لإجراءات المراجعة وتنفيذها وعند تقييم النتائج ان يأخذ في الاعتبار وجود مخاطر تحريف في القوائم المالية، وأن إدارة المؤسسة هي مسؤولة عن مخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة أما المراجع فهو مسؤول عن مخاطر الاكتشاف.

- **رائد صالح خطيب مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق "دراسة ميدانية" سنة 2012:** هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق وذلك من خلال مخاطر الملازمة، الرقابة والاكتشاف، والتعرف على استجابات المكاتب لهذه المخاطر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مكاتب التدقيق في الأردن تلتزم بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق بشكل محدود، إذ إنها تلتزم بتحديد مخاطر الاكتشاف وتحليل مخاطر الملازمة والرقابة بشكل محدود.
- **يوسف سعادة وصالح العقدة "تقييم ضبط جودة تدقيق الحسابات في الأردن" سنة 2005:** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى ممارسة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية لدورها في التفتيش على جودة عمل مكاتب التدقيق وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن جمعية المحاسبين القانونين الاردنيين ومكاتب المحاسبة القانونين تطبق إجراءات لضبط جودة خدمات التدقيق التي تقدمها لعملائها.

الجانب النظري

أولا: المراجعة (مفاهيم وتعاريف)

تعرف المراجعة بأنّه "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بمزاعم عن أحداث وأنشطة اقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه المزاعم وبين المعايير المقررة وتوصيل نتائج هذا التدقيق إلى الأطراف المعنية".□

وعُرفت بأنّها "فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات". [بر]

كما عرفت أيضًا بأنها "عملية رقابية تُمارس من طرف مهنيين من أجل المصادقة على صحة ومصداقية القوائم المالية السنوية للمؤسسة محل التدقيق". [تر]

من التعاريف السابقة نستنتج بأن التدقيق أداة رئيسية مستقلة وحيادية تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة، ومن ناحية أخرى فإن التدقيق بمعناه المتطور والحديث والشامل ما هو إلاّ نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة موضوع التدقيق.

قبل التطرق إلى مخاطر التدقيق نحاول أن نعرض تعريف المراجع الخارجي فيما يلي:

هو "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به" [بر].

وكما عرف أيضًا بأنّه "ذلك الشخص الذي يقوم بتدقيق حسابات الشركات مهما كان شكلها القانوني وحجمها وذلك بطلب من الجمعية العامة للمساهمين وفي أحيان أخرى من طرف متعاملين خارجيين، كما

يقوم بتدقيق حسابات الشركات الفردية بطلب من أصحابها، والهدف من كل هذا إعطاء رأي فني محايد حول مدى سلامة القوائم المالية"[سم].

ثانيا: مخاطر المراجعة

سنحاول التطرق إليها من خلال تعريفها ومكونتها كما يلي:

1. **تعريف مخاطر المراجعة:**

تعددت التعاريف الواردة لمخاطر المراجعة باختلاف وجهات نظر الباحثين وسنحاول عرض مجموعة من التعاريف فيما يلي:

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبيين مخاطر المراجعة في نشرة معايير التدقيق رقم 400 بأنها " المخاطر التي تؤدي إلى قيام محافظ الحسابات بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري".[□]

كما عُرفت أيضا بأنها " قبول المراجع الخارجي مستوى معين من عدم التأكد عند أداء وظيفة التدقيق، أي عدم التأكد بخصوص فاعلية نظم المراقبة الداخلية للمؤسسة وأن هناك عدم تأكد بشأن ما إذا كان قد تم عرض القوائم المالية بعدالة". [ل]

وعرفت أيضا بانها " احتمال ابداء رأي غير سليم في القوائم المالية موضع الفحص وذلك بسبب فشل المراجع الخارجي في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في تلك القوائم التي يبدي رأيه فيها".[□]

2. **مكونات مخاطر المراجعة**

وتتمثل مكونات مخاطر المراجعة في المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف وفيما يلي نلقي الضوء على هذه المكونات:

- المخاطر الملازمة

يعتبر الخطر الملازم من مكونات مخاطر المراجعة وعوامل أو مؤشرات هذا الخطر لا يمكن تجاوزها عند تخطيط عملية المراجعة، وقد عرفت المخاطر الملازم بأنه " قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري ويكون جوهريا إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة الحسابات أو عمليات أخرى وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية "[□].

كما عرفت أيضا بأنها "احتمال وجود أخطأ مادية أو مخالفات، يمكن أن تحدث في نظام معالجة البيانات الخاصة بإعداد القوائم المالية، ومجال هذه المخاطر هو طبيعة نشاط العميل أو الخصائص المميزة لعمليات معينة، أو فاعلية النظام المحاسبي الذي يطبقه العميل وكذلك كفاءة العاملين في مؤسسته"[لح□].

وفيما يخص العناصر التي تؤثر على المخاطر الملازمة وهي[□□]:

- ✓ **موسمية النشاط.**
- ✓ **حجم المؤسسة وحجم نشاطها.**
- ✓ **طبيعة عمليات المؤسسة وحجم العناصر.**
- ✓ **طبيعة الأخطاء المحتملة.**
- ✓ **الصناعة التي ينتمي إليها العميل.**
- ✓ **المركز المالي للمؤسسة والضغوط التشغيلية التي يتعرض لها والضغوط التنظيمية.**
- ✓ **معدل دوران الإدارة ومجلس الإدارة.**
- ✓ **تاريخ تعديل الأخطاء لحساب معين.**
- ✓ **استخدام التقديرات.**
- ✓ **معدل تغير الإجراءات والأنظمة**

- مخاطر الرقابة

تعددت التعاريف الورد لمخاطر الرقابة وفيما يلي مجموعة من تعريفاتها [12]:

عرفت بأنها "قياس لتقدير محافظ الحسابات لاحتمال اكتشاف الأخطاء التي تتجاوز الحد المقبول في مجموعة معينة من البيانات في الوقت المناسب من قبل نظام الرقابة الداخلية".

كما تعرف أيضا بأنها "الخطأ الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو نوع معين من العمليات والذي قد يكون جوهريا إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة أخرى أو نوع أخر من العمليات ولا يمكن منعة أو اكتشافه في وقت أخر عن طريق نظام الرقابة الداخلية".

تقدير المراجع الخارجي لخطر الرقابة الداخلية يبني على دراسات لنظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف والقوة فيه فكلما كان النظام قويا اعتمد محافظ الحسابات عليه وقلل من إجراءات المراجعة التي سيقوم بها وكلما كان النظام ضعيفا قلل من الاعتماد عليه وزاد من إجراءات التدقيق لاحتمال أن نظام الرقابة لم يستطع منع حدوث الأخطاء أو اكتشافها.

- مخاطر الاكتشاف:

ويقصد بخطر الاكتشاف بأنه "احتمال فشل المراجع الخارجي في اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية التي لم يتم منع حدوثها أو اكتشافها من خلال نظام الرقابة الداخلية المحاسبية". [13]

وتجدر الإشارة إلى أن خطر المراجعة يمثل احتمال مشترك لمكوناته الثلاثة (الخطر الملازم وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف) ويعتبر خطر الاكتشاف العنصر الوحيد القابل للتحكم من قبل المراجع من خلال زيادة أو تخفيض حجم الاختبارات الأساسية.

حيث يستطيع المراجع الخارجي التحكم في خطر الاكتشاف في مرحلتي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة عن طريق القيام بتحليل وتقييم الخطر الحتمي وكذلك فحص وتقدير خطر الرقابة. [illegible]

ويمكن للمراجع الخارجي تقليل نسبة خطر الاكتشاف عن طريق القيام باختبار الالتزام بنظم الرقابة الداخلية ويقوم بهذا الاختبار عن طريق عمل زيارات متكررة لمواقع وفروع المؤسسة محل المراجعة أسبوعيا أو شهريا وذلك لملاحظة تشغيل أنظمة الرقابة وتزداد أهمية القيام بهذا الاختبار كلما ازدادت نظم المعالجة الآلية تقدما وتعقيدا. [illegible]

ثالثا: جودة المراجعة

تعتبر جودة المراجعة بحد ذاتها هدفا لمكتب المراجعة، وهي ترتبط بالمراجعة كمنتج وهذا المنتج ينبغي أن يشبع منافع أصحاب الطلب عليه ومن أجل ذلك اهتمت المنظمات المهنية بإنشاء لجان، وإصدار معايير تستهدف الارتقاء بجودة المراجعة. [illegible]

أولا: تعريف جودة المراجعة

رغم الأهمية التي حضيت بها جودة المراجعة إلا أنه لم يرد لها تعريفا واضحا وشاملا ومتفق عليه من قبل الباحثين والمهنيين، ويرجع ذلك لوجود وجهات نظر متعددة ومختلفة لها، ولقد اخترنا مجموعة من التعاريف التي نستعرضها كما يلي:

عرفها De angele بأنها: "مدى قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الثغرات والمخالفات في النظام المحاسبي للعميل والإفصاح عنها". [illegible]

عرفت أيضا "بأنها الخصائص التي يتميز بها الرأي الفني المهني للمراجع، والذي يأدي إلى إشباع الحاجات مستخدمي القوائم المالية، وذلك في حدود العملية والاقتصادية لبيئة المراجعة". [illegible]

عرفت أيضا: "بأنها تلك التي يتحقق فيها تخفيض خطر الاكتشاف إلى النقطة التي عندها يكون خطر المراجعة الكلي عند مستوى منخفض نسبيا". [illegible]

وكما عرفت أيضا بأنها "أداء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية وفقا للمعايير المهنية للمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني الصادرة عن المنظمات المهنية وضوابط رقابة الجودة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات بما يحقق للأطراف ذات الصلة الأهداف المتوقعة من عملية المراجعة".

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج بأن جودة المراجعة تتمثل في:

- مدى قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية.
- درجة الثقة التي يقدمها المراجع الخارجي لمستخدمي القوائم المالية من خلال دقة المعلومات المقدمة وخلو القوائم المالية من اية تحريفات جوهرية.
- تخفيض خطر الاكتشاف إلى حد يكون عنده مستوى خطر المراجعة المقبول منخفض إلى أقصى درجة ممكنة.
- مدى التزام المراجع الخارجي بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني.

ثانيا: العوامل المؤثرة في جودة المراجعة

ونوجز أهم هذه العوامل في العناصر التالية:

1. عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة

تتعلق هذه العوامل بالنقاط التالية:

1.1. خصائص فريق المراجعة

ويركز فيها على:

- الاستقلالية والحياد: التي تعتبر من أهم مقومات مهنة المراجعة، ذلك ان يشترط ألا يكون للمراجع الخارجي أية مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بمراجعتها، وألا يكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع لأن تلك المصالح قد تؤثر على استقلاليته.
- التأهيل العلمي والخبرة المهنية: يعتبر هذا العامل من بين العوامل التي تؤثر على كفاءة وفاعلية مهنة المراجعة.
- السمات الشخصية لمحافظ الحسابات: غن العلاقة بين الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية وقواعد السلوك المهني للمراجع الخارجي هي علاقة طردية وتعزيز الاهتمام بها يساعد كثيرا على تحسين جودة الأداء المهني وتتمثل هذه السمات في الصفات السلوكية والقيم الأخلاقية.

2.1. خصائص مكتب المراجعة

ويشمل هذا العامل على النقاط التالية: لح بر

- حجم مكتب المراجعة: هذا العامل الذي يعتبر من بين العوامل التي تؤثر على جودة مهنة المراجعة.
- عدد الدعاوي القضائية المرفوعة: يعتبر تصاعد عدد الدعاوي القضائية المرفوعة مؤشرا واضحا على عدم قدرة مكتب المراجعة على اكتشاف التحريفات الجوهرية الموجودة بالقوائم المالية، حيث تتعرض المكاتب إلى خسائر مادية كبيرة والمسائلة القانونية إضافة إلى فقدانه ثقة الجمهور وبالتالي تفقد المهنة جودتها.

1.1. المنافسة والأتعاب:

أتعاب محافظ الحسابات هي تلك الأتعاب التي يتقاضاها مقابل عمله ويؤدي انخفاض الأتعاب إلى عزوف المهنيين عن مزاولة المهنة وهذا يؤثر سلبيا على جودة العمل المنجز.

2. عوامل مرتبطة بعملية المراجعة

وهي كالتالي: بر

1.2. تخطيط أعمال التدقيق

يعتبر التخطيط ضروري لضمان تنفيذ المهمة بفاعلية وكفاءة وتخفيض المخاطر إلى مستوى مقبول.

2.2. دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر:

يعتبر فهم محافظ الحسابات للنظام المحاسبي والرقابة الداخلية للعميل سينعكس بالإيجاب على جودة المهنة من خلال التخطيط الجيد والتحكم في مخاطر المراجعة وتصحيح الاختلالات إلى أقصى حد ممكن.

1.2. كفاية أدلة الإثبات:

حيث يجب أن تكون أدلة الإثبات ذات موثوقية وملائمة لكي يعتمد عليها المراجع الخارجي في تدعيم رأيه، بحيث ينعكس ذلك على جودة أدائه من خلال التأكيد على الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافه.

1.2. التقرير والإفصاح:

يعتبر تقرير محافظ الحسابات هو حصيلة عملية المراجعة بحيث كلما كان التقرير ذا جودة كلما سهلت عملية الاتصال بينه وبين قارئي القوائم المالية مما ينعكس إيجابا على جودة الأداء.

3. عوامل مرتبطة بالأطراف الخارجية:

ويركز هذا العنصر على:

1.3. المؤسسة محل المراجعة.

2.3. مستخدمي القوائم المالية.

1.3. المنظمات المهنية.

الجانب التطبيقي

من خلال هذا الجانب سنحاول التعريف بالعينة المدروسة وبالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي الاستبيان، وتحليل محاوره.

أولا: عينة وأدوات وأسلوب الدراسة

1. عينة الدراسة وأداتها

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من مراجعين الخارجيين المدرجين بجدول الغرفة الوطني لمحافظي الحسابات بالجزائر لسنة 2015.

اما فيما يتعلق بأداة الدراسة فقد قمنا باستخدام استبيان يتكون من جزئين أساسيين، حيث خصص الجزء الأول للمجيب على الاستبيان ومعلوماته الشخصية من خلال (الجنس، العمر، المؤهل العلمي...)، والجزء الثاني فقد خصص للفرضيات المطروحة والعناصر ذات العلاقة، وقد قسم بدوره إلى ثلاث عناصر أساسية تمثلت في الفرضيات الأساسية والتي تحوي بدورها على عدة فقرات فرعية:

المحور الأولى: تأثير مخاطر الملازمة على جودة المراجعة، ويتكون من 7 فقرات.

المحور الثانية: تأثير مخاطر الملازمة على جودة المراجعة، ويتكون من 7 فقرات.

المحور الثالثة: تأثير مخاطر الملازمة على جودة المراجعة، ويتكون من 9 فقرات.

وللإشارة استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في الترميز حول إجابات أفراد العينة عن الأسئلة والجدول التالي يوضح هذا المقياس:

الجدول رقم (01): يوضح عملية ترميز خيارات الإجابة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على جدول ليكارت الخماسي

2. **المعالجة الإحصائية للدراسة**

بعد ما أتممنا عملية تحصيل استمارات الاستبيان الصالحة للدراسة التي بلغت 50، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم (Statistique Package For Social Science) والذي يرمز له بـ (SPSS) الإصدار 19.

انتهجنا في تحليلنا الأسلوب الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر المتوسطات الحسابية لمعرفة اتجاهات وميول آراء أفراد العينة حول كل الأسئلة المطروحة وكذا الانحراف المعياري، كما استخدمنا في تحليلنا لعبارات الاستبيان اختبار ستيودنت أو ما يعرف أيضا بـ (T-test)، وذلك بغرض تعميم الدراسة على المجتمع.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق للنتائج المتحصل عليها وتحليلها سواء لخصائص العينة أو محاور الاستبيان التي ومن خلالها سنحاول الوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة.

1. **وصف خصائص عينة الدراسة**

سنقوم من خلال هذا العنصر باستعراض أهم مميزات العينة المدروسة.

- **الجنس**

الجدول رقم (02): يوضح تنوع العينة حسب الجنس

الجنس	ذكر (1)	أنثى (2)	المجموع
التكرارات	50	00	50
النسبة %	100	00	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن كل عينة الدراسة ذكور وذلك يرجع لسيطرتهم على هذه المهنة.

- **العمر**

الجدول رقم (03): يوضح تنوع العينة حسب العمر

العمر	أقل من 25 سنة	بين 25 و35 سنة	بين 35 و50 سنة	أكثر من 50 سنة	المجموع
التكرار	00	10	32	08	50
النسبة %	00	20	64	16	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن أكثر من نصف العينة تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة وذلك بما نسبته 64 %، أما الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 25 و35 سنة تقدر بنسبة 20 %، والباقي من فئة أكثر من 50.

- **المؤهل العلمي**

الجدول رقم (04): يوضح تنوع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي (الشهادة)	ليسانس (1)	ماجستير(2)	دكتوراه (3)	شهادات أخرى (4)	المجموع
التكرار	39	06	05	00	50
النسبة %	78	12	10	00	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن معظم عينة الدراسة من حاملي شهادة ليسانس وذلك بنسبة تقارب 78% وهذا ما ينعكس بالإيجاب على الدراسة (يزيد في دقة المعلومات)، تليها فئة الدكتوراه والماجستير فكنتا 10 و12 %، أما الفئة الأخرى والتي تتمثل في شهادات أخرى فكانت نسبتها 0.00%.

- **الخبرة**

الجدول رقم (05): يوضح تنوع العينة حسب الخبرة

الخبرة	أقل من 5 سنوات (1)	من 5 إلى 10 سنوات(2)	من 10 إلى 15 سنة (3)	أكثر من 15 سنة(4)	المجموع
التكرار	00	14	27	9	50
النسبة %	00	28	54	18	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة ذوي الخبرة بما يفوق العشر سنوات وما يقل عن 15 سنة وذلك بنسبة 54 %، وبلغ حجم العينة من ذوي الخبرة ما بين 5 و10 سنوات 28 %، والعينة ذوي الخبرة أكثر من 15 سنة نسبة 18 %.

2. **تحليل نتائج الفرضيات الفرعية**

- **تحليل فقرات المحور الأول:**

وسيتم عرض النتائج المتحصل عليها في الجداول الموالية:

الجدول رقم (06): تحليل فقرات المحور الأول "أثر المخاطر الملازمة على جودة المراجعة"

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى المعنوية
1	التغيير في الإجراءات والأنظمة داخل المؤسسة يسهم في التأثير على جودة المراجعة	1.6	0.649	13.0085	0.0000
2	يتغير مستوى جودة التدقيق حسب طبيعة العمليات وحجم المؤسسة محل التدقيق	1.8	1.659	9.7211	0.0000
3	تشكل طبيعة الأخطاء التي يتوقع محافظ الحسابات اكتشافها عاملا مؤثرا في جودة المراجعة	2.2	0.609	16.2635	0.0000
4	التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يزيد من جودة المراجعة	1.8	0.506	12.4097	0.0000
5	تغيير مجلس الإدارة يؤثر في مستوى جودة المراجعة بشكل ملحوظ	1.6	0.537	12.4097	0.0000
6	تؤثر دقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي على مستوى جودة المراجعة	1.4	0.716	3.1063	0.0125
7	تقلل التطورات التكنولوجية السريعة في مستوى جودة المراجعة بشكل ملحوظ	1.8	0.579	12.3057	0.0000
	المجموع	1.74	0.500	20.3489	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (06) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

✓ من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.6 وانحراف معياري قيمته 0.946، الأمر الذي يؤكد بأن التغيير في الإجراءات والأنظمة داخل المؤسسة يسهم في التأثير على جودة المراجعة.

✓ من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت بشكل كبير إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 1.8 وانحراف معياري قيمته 1.659، مما يؤكد بأنه يتغير مستوى جودة المراجعة حسب طبيعة العمليات وحجم المؤسسة محل التدقيق.

✓ من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.2 وانحراف معياري قيمته 0.609، مما يؤكد بأن طبيعة الأخطاء التي يتوقع محافظ الحسابات اكتشافها تشكل عاملا مؤثرا في جودة المراجعة.

✓ من خلال الفقرة الرابعة نلاحظ بأن آراء عينة الدراسة اتجهت نحو الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 1.8 وانحراف معياري قيمته 0.506، مما يثبت بأن التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يزيد من جودة التدقيق.

✓ من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.6 وانحراف معياري قيمته 0.537، مما يوضح لنا بأن تغيير مجلس الإدارة يؤثر في مستوى جودة المراجعة بشكل ملحوظ.

✓ من خلال الفقرة السادسة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة مالت إلى موافق بشدة بمتوسط حسابي قدره 1.4 وانحراف معياري قيمته 0.716، والذي يعطينا فكرة بأن دقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي تؤثر على مستوى جودة المراجعة.

✓ من خلال الفقرة السابعة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة اتجهت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.8 وانحراف معياري قيمته 0.597، مما يبين بأن تقلل التطورات التكنولوجية السريعة من مستوى جودة المراجعة بشكل ملحوظ.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 1.74 ولقد بلغة قيمة T المحسوبة 20.3489 وهي أكبر من القيمة المجدولة وبلغ مستوي المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول فرضية الحور الأول "يوجد تأثيرذا دلالة إحصائية لمخاطر الرقابة على جودة المراجعة عند مستوى معنوية α تساوي 0.05 ".

- **تحليل فقرات المحور الثاني**

وسيتم عرض النتائج المتحصل عليها في الجداول الموالية:

الجدول رقم (07): تحليل فقرات المحور الثاني "أثر مخاطر الرقابة على جودة المراجعة"

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى المعنوية
1	يؤثر مستوى جودة المراجعة بكفاءة وفعالية استخدام الرسومات البيانية والخرائط في الشركة.	2	1.001	7.5392	0.0000
2	دراسة الوقت والحركة تؤدي إلى الزيادة في جودة المراجعة	1.6	0.409	5.9207	0.0000
3	تحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية ومتابعتها يساعد في زيادة جودة المراجعة	1.6	0.769	7.5392	0.0000
4	المحافظة على نظام مستمر للبرامج التدريبية للعاملين يؤدي إلى زيادة مستوى جودة المراجعة	2	0.857	5.9207	0.0000
5	فعالية وكفاءة إجراءات حماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية يزيد من مستوى جودة المراجعة	1.6	0.925	6.6880	0.0000
6	ارتفاع مستوى فاعلية إجراءات أنظمة الضبط والرقابة على عمليات المؤسسة اليومية يسهم في زيادة مستوى جودة المراجعة	1.4	0.828	7.8000	0.0125
7	يؤثر نوع اختيار إجراءات المراجعة المناسبة المطبقة في عملية الفحص في زيادة مستوى جودة المراجعة	2.2	0.769	8.8994	0.0000
المجموع	1.77	0.857	18.4181	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (07) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

- ✓ من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2 وانحراف معياري قيمته 1.001 ، الأمر الذي يؤكد أن مستوى جودة التدقيق يتأثر بكفاءة وفعالية استخدام الرسومات البيانية والخرائط في الشركة.

- ✓ من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت بشكل كبير إلى الموافقة بشدة وذلك بمتوسط حسابي قدره 1.16 وانحراف معياري قيمته 0.409، مما يؤكد بأن دراسة الوقت والحركة تؤدي إلى الزيادة في جودة المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بشدة وذلك بمتوسط حسابي قدره 1.16 وانحراف معياري قيمته 0.769، مما يؤكد بأن تحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية ومتابعتها يساعد في زيادة جودة المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة الرابعة نلاحظ بأن آراء عينة الدراسة اتجهت نحو الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 2 وانحراف معياري قيمته 0.857، مما يثبت بأن أفراد عينة الدراسة يرون بأن المحافظة على نظام مستمر للبرامج التدريبية للعاملين بالمحاسبة يؤدي إلى زيادة مستوى جودة المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.6 وانحراف معياري قيمته 0.925، مما يوضح لنا بأن فعالية وكفاءة إجراءات حماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية يزيد من مستوى جودة المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة السادسة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة مالت إلى موافق بشدة بمتوسط حسابي قدره 1.4 وانحراف معياري قيمته 0.828، والذي يعطينا فكرة بأن ارتفاع مستوى فاعلية إجراءات أنظمة الضبط والرقابة على عمليات المؤسسة اليومية يسهم في زيادة مستوى جودة المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة السابعة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة اتجهت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2.2 وانحراف معياري قيمته 0.769، مما يبين يؤثر نوع اختيار إجراءات المراجعة المناسبة المطبقة في عملية الفحص في زيادة مستوى جودة المراجعة.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 1.77 ولقد بلغة قيمة T المحسوبة 18.4181 وهي أكبر من قيمة المجدولة وبلغ مستوي المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول فرضية المحور الثاني "يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية لمخاطر الرقابة على جودة المراجعة عند مستوى معنوية α تساوي 0.05 ".

- **تحليل فقرات المحور الثالث**

وسيتم عرض النتائج المتحصل عليها في الجداول الموالية:

الجدول رقم (08): تحليل فقرات المحور الثالث "أثر مخاطر الاكتشاف على جودة المراجعة"

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى المعنوية
1	التحقق من التطبيق السليم لإجراءات التدقيق يزيد من جودة المراجعة	2.2	0.793	7.5392	0.0000
2	تفاوت مستوى الخبرة بين المدققين يؤثر في دقة تفسير نتائج المراجعة وبالتالي مستوى الجودة	3	0.814	5.9207	0.0000
3	التخطيط الجيد لعملية التدقيق والدقة في تحديد نطاقه يزيد من جودة المراجعة	1	0.591	6.6880	0.0000
4	يؤثر اختيار المساعدين في مستوى جودة المراجعة	1.4	0.753	8.0051	0.0000
5	التأكد من بذل العناية الكافية والاهتمام في اختيار أساليب المعاينة الإحصائية يزيد في مستوى جودة المراجعة	1.6	0.462	6.9374	0.0000
6	استخدام أسلوب مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه بفاعلية وكفاءة يزيد من جودة عملية المراجعة	2.4	0.702	8.7043	0.0125
7	مقارنة البيانات الحالية مع البيانات السابقة للعميل بشكل جيد وكفاءة وفاعلية يزيد من جودة المراجعة	1.4	0.753	8.4215	0.0000
8	يسهم اكتشاف الأخطاء بمقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية والتي لا يكتشفها نظام الرقابة، في زيادة جودة المراجعة	1.6	0.462	6.3156	0.0000
9	تتأثر جودة التدقيق بتحديد الأخطاء المحاسبية بالاختبارات التفصيلية	2	0.702	7.6945	0.0000
المجموع		1.88	0.769	19.6507	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (08) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

- ✓ من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2.2 وانحراف معياري قيمته 0.793، الأمر الذي يؤكد أن التحقق من التطبيق السليم لإجراءات المراجعة يزيد من جودة المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت إلى المحايد وذلك بمتوسط حسابي قدره 3 وانحراف معياري قيمته 0.814، مما يؤكد بأن تفاوت مستوى الخبرة بين المدققين لا يؤثر في دقة تفسير نتائج المراجعة وبالتالي مستوى الجودة.
- ✓ من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بشدة وذلك بمتوسط حسابي قدره 1 وانحراف معياري قيمته 0.591، مما يؤكد بأن التخطيط الجيد لعملية المراجعة والدقة في تحديد نطاقه يزيد من جودة المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة الرابعة نلاحظ بأن آراء عينة الدراسة اتجهت نحو الموافقة بشدة وذلك بمتوسط حسابي قدره 1.4 وانحراف معياري قيمته 0.753، مما يثبت بأن اختيار المساعدين يؤثر في مستوى جودة المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.6 وانحراف معياري قيمته 0.462، مما يوضح لنا بأن التأكد من بذل العناية الكافية والاهتمام في اختيار أساليب المعاينة الإحصائية يزيد في مستوى جودة المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة السادسة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة مالت إلى موافق بمتوسط حسابي قدره 2.4 وانحراف معياري قيمته 0.702، والذي يعطينا فكرة بأن استخدام أسلوب مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه بفاعلية وكفاءة يزيد من جودة عملية المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة السابعة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة اتجهت إلى الموافقة بشدة بمتوسط حسابي قدره 1.4 وانحراف معياري قيمته 0.753، مما يبين بأن مقارنة البيانات الحالية للعميل مع بياناته السابقة بشكل جيد وكفاءة وفاعلية يزيد من جودة المراجعة.
- ✓ من خلال الفقرة الثامنة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة اتجهت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.6 وانحراف معياري قيمته 0.462، مما يبين أن اكتشاف الأخطاء من خلال مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية والتي لا يكتشفها نظام الرقابة، تسهم في زيادة جودة المراجعة.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 1.88 ولقد بلغة قيمة T المحسوبة 19.6507 وهي أكبر من قيمة المجدولة وبلغ مستوي المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول فرضية المحور الأول "يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للمخاطر الاكتشاف على جودة المراجعة عند مستوى معنوية α تساوي 0.05 ".

الخاتمة

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدنها والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة العملية، توصل الطالب من خلالها أثناء اختبار الفرضيات إلى مجموعة من النتائج وخرجنا بمجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- ❖ تأثر مخاطر الملازمة على جودة المراجعة من خلال:
  - ✓ تأكد محافظ الحسابات من تغير في الإجراءات والأنظمة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية، ودقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي داخل المؤسسة يسهم في تحسين من جودة المراجعة.
  - ✓ طبيعة الأخطاء التي يتوقع محافظ الحسابات اكتشافها تشكل عاملا مؤثرا في جودة المراجعة كما يتغير مستواها حسب طبيعة العمليات وحجم المؤسسة ومعدل دوران مجلس إدارتها، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجيا.
- ❖ تأثر مخاطر الرقابة على جودة المراجعة من خلال:
  - ✓ فعالية وكفاءة إجراءات حماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية والتقارير الدورية وتحليل البيانات التي توفرها يزيد من مستوى جودة المراجعة.
  - ✓ ارتفاع مستوى فاعلية إجراءات أنظمة الضبط والرقابة على عمليات المؤسسة اليومية، والمحافظة على نظام مستمر للبرامج التدريبية للعاملين بالمحاسبة يسهم في زيادة مستوى جودة المراجعة.
- ❖ تأثر مخاطر الاكتشاف على جودة المراجعة وذلك من خلال:
  - ✓ اختيار المساعدين بعناية والمحافظة على نظام مستمر لبرامج تدريبهم يزيد من جودة المراجعة.
  - ✓ التأكد من بذل العناية الكافية والاهتمام في اختيار أساليب المعاينة الإحصائية والتحقق من التطبيق السليم لإجراءات التدقيق يزيد في مستوى جودة المراجعة.
  - ✓ استخدام أسلوب مقارنة البيانات بفاعلية وكفاءة، سواء بين سنوات مختلف لبيانات العميل نفسه أو مع بيانات مؤسسات أخرى تعمل في نفس نشاطه يزيد من جودة عملية المراجعة.
  - ✓ اكتشاف الأخطاء من خلال مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية والتي لا يكتشفها نظام الرقابة، تسهم في زيادة جودة المراجعة.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستها نقدم مجموعة من التوصيات والمتمثلة في الآتي:

- ✓ العمل على وضع شروط تضمن العناية المهنية من محافظي الحسابات في اختيارهم لمساعديهم.
- ✓ إلزام محافظ الحسابات بتحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية ومتابعتها، وقياس مدى فعالية وكفاءة إجراءات حماية الأصول، وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية، وكذلك قياس مستوى فعالية إجراءات أنظمة الضبط والرقابة على عمليات المنشأة اليومية لأن ذلك يساعد في تخفيض مخاطر الرقابة.
- ✓ العمل على تعزيز قدرة محافظ الحسابات في تقليل المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وكذلك توفير الاهتمام الشخصي للعميل وتفهم المدققين لمشكلات العملاء، حيث إن ذلك يحافظ على استقلال محافظ الحسابات، ويسهم بشكل واضح في رفع جودة المراجعة.
- ✓ حث محافظي الحسابات على مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية لأن ذلك يسهم في اكتشاف الأخطاء التي لا يكتشفها نظام الرقابة، والتأكد من بذل العناية الكافية والاهتمام في اختيار أساليب المعاينة الإحصائية.
- ✓ ضرورة انشاء هيئة مستقلة تابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات تعمل على مراقبة جودة المراجعة التي تقدمها مكاتب المراجعة.
- ✓ تضمين تقرير محافظ الحسابات فقرة تشير الى تقديرهم لمخاطر المراجعة وكيفية استجابتهم لها.
- ✓ العمل على تضمين المناهج الدراسية في الجامعات بموضوعات ذات علاقة بمخاطر المراجعة، بالإضافة الى ادراج برامج وندوات تكوينية لتعزيز وتطوير جودة المراجعة.

آفاق الدراسة:

- ✓ تأثير استخدام المؤسسات لنظم المعلومات الالكترونية على مخاطر المراجعة فيها.
- ✓ دراسة لواقع الالتزام باستخدام مدخل مخاطر التدقيق من طرف مكاتب المراجعة بالجزائر.
- ✓ أثر حوكمة المؤسسات على جودة المراجعة.

قائمة المراجع:

[1]. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص: 17.

[2]. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص:11.

[3]. Mokhtar BELAIBOUD, **Pratique de L'Audit**, Berti Editions, Alger, 2005, P : 4.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 10- 01 الصادر في 29 جوان 2010، **المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، العدد 42، المادة 22، ص: 07.

5. J.f. Gavanou, et autres, **Controlor & Auditor**, Dunod, Paris, 2006, p: 27.

[6]. رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دارة هومة، الجزائر، 2013، ص: 230.

[7]. نفس المرجع، ص: 230،231.

[8]. مرشد عيد المصدر، **أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق – دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة-** ، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص31.

9 . محمد الضيوفي وعوض لبيب ـ **أصول المراجعة المكتب الجامعي الحديث** ـ الإسكندرية ـ 1998 ـ ص149.

[10]. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص267.

[11]. مرشد عيد المصدر، مرجع سبق ذكره، ص32.

[12]. نفس الرجع السابق، ص33.

[13]. صادق حامد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص:339.

[14]. نفس المرجع السابق، ص339.

[15]. رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص:257.

[16]. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص:69.

17 Mahdi Salhi, **An Investigation of the Effects of Audit Quality On accrual Reliability Of Listed Companies on Tahran Stock Exchange**, Islamic University Review Of International Comparative Management, 2010, p: 941.

[18]. محمد سالم أبو يوسف، **تقييم مدى التزام مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة بتوفير متطلبات تحسين فعالية رقابة جودة التدقيق الخارجي وفقا لمعاير التدقيق الدولي رقم 220 - دراسة تطبيقية-** ، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص25.

[19]. محمد سامي راضي، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص: 329.

[20]. شحاته السيد شحاته، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص، ص: 12، 13.

[21]. قطاف نبيل، العمري أصيلة، تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات كمتطلب ضروري لتحقيق جودة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر، **الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 20- 21 نوفمبر 2013، ص: 08.

العمارة البيئية كأحد أهمّ الابتكارات التسويقية في مجال السياحة المستدامة
– مدينة مَصْدَرْ نموذجا–

حمزة رملي — المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، الجزائر — *hamzaremli@yahoo.com*

نسرين عروس — جامعة سطيف 1 سطيف، الجزائر — *Arounes19@hotmail.fr*

Eco-architecture as one of the most important innovations in the of sustainable tourism

HAMZA Remli & NESRINE Arous

MILA University; ALGERIA SETIF 1 University; ALGERIA

Received:21 Mar 2016 *Accepted: 26 Nov 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى إبراز دور نوع من الابتكارات في مجال التسويق السياحي المستدام وهو العمارة الصديقة للبيئة ودراسة نموذج مدينة مصدر في إمارة أبوظبي باعتباره سابقة جيّدة في هذا المجال.

بيّنت نتائج الدّراسة أنّه يمكننا أن نعتبر نموذج العمارة البيئية المطبّق في مدينة مصدر نموذجا متكاملا يمكن تعميمه على مختلف الدّول العربية، خاصة تلك التي تتوفّر على مصادر هائلة من الطاقات المتجدّدة غير المستغلّة.

الكلمات المفتاحية: العمارة البيئية، الابتكار التسويقي، السياحة المستدامة، مدينة مصدر.

رموز *jel*: Q56, M31

Abstract:

This study aims to highlight the role of eco-architecture as one of marketing innovation in the field of sustainable tourism, and discuss the model of MASDAR city as one of the better examples of "Eco-cities."

The results of study showed that we can consider the model of eco-architecture applicated in MASDAR City as an integrated model that can be circulated to various Arab countries, especially those that have Unexploited renewable energies.

Key Words : *Eco- architecture, sustainable tourism, marketing innovation, Masdar City*

(JEL) Classification*: Q56, M31*

تمهيد:

تعتبر السياحة المستدامة فكرة رائجة في السنوات الأخيرة متبنية في ذلك مبادئ التنمية المستدامة، والتي تسعى إلى استغلال الموارد والطاقات مع الحفاظ عليها وتثمينها في جوانبها البيئية والاقتصادية والاجتماعية مراعية بذلك حقوق الأجيال القادمة وتحقيق تنمية شاملة مستدامة.

ولتحقيق أهداف السياحة المستدامة، كان لزاما على المتعاملين في هذا القطاع أن يحدثوا تغييرات كثيرة إن لم نقل جذرية في مجال تقديم الخدمات السياحية التي يجدر بها أن تكون صديقة للبيئة محققة إشباع السياح ورضاهم ورفاهيتهم على المدى الطّويل؛ وفي نفس الوقت تقلّل الآثار السلبية على البيئة. وفي هذا السياق تكون الابتكارات التسويقية في خدمة السياحة المستدامة، إذ تعمل على تغيير جملة الممارسات التسويقية والخدمية في مجال السياحة.

وتعدّ العمارة البيئية من بين أهم الابتكارات التسويقية التي تخدم مبادئ السياحة المستدامة، ومن خلال هذا الأسلوب الجديد في الهندسة والعمارة؛ يتاح للمتعاملين السياحيين تقديم منتجات سياحية متميزة تخدم السائح والبيئة على حد سواء.

إشكالية البحث: ننطلق في بحثنا هذا من التساؤل التّالي:

كيف تساهم الابتكارات التسويقية من خلال العمارة البيئية في تكريس السياحة المستدامة؟

- **أهمّية البحث**: تتجلّى أهمية البحث من كونه يتطرّق بالتحليل إلى موضوع مهمّ وهو الابتكارات التسويقية من خلال العمارة البيئية في ظلّ الوضع الرهيب الذّي نراه في مدننا الآن، من بنايات عشوائية لا تحترم فيها شروط توفير الطاقة، المياه، التهوية، زيادة على الدّور الاستراتيجي لهذه الابتكارات في خلق ميزة تنافسية في مجال السياحة المستدامة.
- **هدف البحث:** نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى توضيح الدّور الاستراتيجي للابتكارات التسويقية من خلال العمارة البيئية في تشجيع وتجسيد السياحة البيئية. كما نهدف إلى تسليط الضوء على واقع هذه الابتكارات في مدينة مصدر الإماراتية ومدى إمكانية استنساخ هذه التجربة في الدّول العربية.
- **منهج البحث:** اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المسح المكتبي والشبكي للعديد من المراجع في الجانب النظري وكذا جانب النموذج الإماراتي متمثّلا في مدينة مصدر.
- **هيكل البحث:** سنقوم بالإشارة إلى أهمية الابتكارات التسويقية في تحسين أداء المؤسسات في مختلف القطاعات والتركيز على العمارة البيئية كأحد أهم هذه الابتكارات في مجال السياحة المستدامة، كما نتطرق

إلى مدينة مصدر التي عمدت إلى تبني مفهوم العمارة البيئية في مختلف جوانبها حتى يتم تهيئتها لتكون مقصدا سياحيا مستداما. و في هذا الصدد تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- الابتكارات التسويقية.
- العمارة البيئية كابتكار تسويقي في مجال السياحة المستدامة.
- مدينة مصدر بإمارة أبوظبي: نموذج الابتكار التسويقي في العمارة البيئية.

أولا: الابتكار التسويقي وأثره على أداء المؤسسات:

تتميز بيئة الأعمال المعاصرة بالتغير ووجود عنصر عدم التأكد؛ نتيجة الانفتاح الكبير للأسواق والحاجات المتزايدة للمستهلكين والتطور التكنولوجي الهائل، وهذا ما يملي على المؤسسات ويفرض عليها ضرورة التكيف مع اتجاهات وقوى التغيير، ويتطلب منها ذلك تبني فلسفة الابتكار التي تضمن تقديم منتجات وخدمات محسنة ومبتكرة بشكل دائم تحافظ على تنافسية المؤسسة وبقائها في سوق يتسم بديناميكية وعدم ثبات دائمين من مقولة « innovate or evaporate » المشهورة نستهل بحثنا في محوره الأول.

1) مفهوم الابتكار التسويقي:

لقد أصبح واضحا أن تغيير أسلوب النظر إلى الأشياء يستوجب تغيير أسلوب التعامل معها كذلك، وبمقابل اختلاف الحاجات يتوجب التفريق بين ثلاث أنواع من التسويق: [1]

- التسويق المستجيب : marketing réactif لتحديد الحاجات المعلنة والعمل على اشباعها؛
- التسويق الاستباقي : marketing anticipatif ويهتم بما يمكن أن يحتاجه الزبائن في المستقبل القريب، أي مستوى الحاجات غير المعلنة؛
- التسويق الابتكاري :marketing créatif وهو الذي يتخيل ويعمل على تحقيق حلول لم يفكر فيها المستهلك أو يحلم بها.

ومن هذا المنطق سنعمل كمرحلة أولى على التعرف على مفهوم:

الابتكار: والذي يكتنفه الكثير من الغموض والتداخل مع بعض المصطلحات ذات العلاقة الشديدة كالابداع والاختراع.

الابتكار= الاختراع + التطبيق التجاري

الابداع: عملية عقلية تؤدي إلى حلول وأفكار ومفاهيم وأشكال فنية و نظريات و منتجات تتصف بالتفرد والحداثة أو التوصل إلى حل خلاف لمشكلة معينة والابتكار هو تطبيق هذا الحل.

وبهذا فإن الابداع هو الجزء المرتبط بالفكرة في حين الابتكار هو الجزء الملموس والمرتبط بالتنفيذ أو التحويل من الفكرة إلى المنتوج. أما الاختراع فهو كل جديد في المعلومات العلمية، وهو التوصل إلى فكرة جديدة

بالكامل ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر في المؤسسات المجتمعية، حيث ترى Marie Debourg بأن الابتكار هو تطبيق تجاري للاختراع وتعطي مثال بأن الليزر هو اختراع علمي والأقراص الليزرية هي تطبيق تجاري لاختراع الليزر[2]، ويمكن التعبير عن هذا الرأي في المعادلة التالية:

والابتكار من وجهة نظر تسويقية هو" وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية، وبالتالي فهو الاستغلال الناجح لأفكار جديدة في مجال التسويق "[3]. كما يقصد بالابتكار كوجهة نظر تسويقية بأنه التوصل إلى الفكرة الجديدة وإلى المنتوج الجديد وإلى السوق، حيث عرّف J.R.SCHERMERHRN وزملاؤه الابتكار بأنه "عملية إنشاء الأفكار الجديدة ووضعها في الممارسة (من فكرة إلى منتج و ثم إلى السوق") [4].

و بالتالي يمكن التوصل إلى أن الابتكار ليس فقط فرصة فنية (تكنولوجيا جديدة أو منتوج جديد) وإنما فرصة سوقية أيضا.

ويأخذ الابتكار شكلين أساسيين[5]:

- **الابتكار الجذري(الكلي)**: يتمثل في التوصل إلى المنتوج الجديد أو العملية الجديدة التي تختلف كليا عما سبقها وتحقق وثبة استراتيجية كبيرة في السوق فهو بمثابة تقدم مفاجئ كبير يختلف عما قبله.
- **الابتكار الجزئي(التدريجي، التحسين)**: التوصل إلى المنتوج الجديد جزئيا من خلال التحسينات وبذلك فإن التحسين هو عبارة عن إدخال تعديلات أو تغييرات صغيرة أو كبيرة على العمليات أو المنتجات الحالية بما يجعلها أكثر كفاءة أو تنوعا أو ملاءمة في الاستخدام.

2) **خصائص الابتكار:**

بهدف معرفة ما إن كان تصرف معين بأنه ابتكار أو لا تم إعطاء مجموعة من الخصائص إلى الفعل الابتكاري لتمييزه عن بقية الأعمال العادية حيث قام "مايكل ويست" ورفاقه بوضع مجموعة من الصفات للعمل أو التصرف الابتكاري نوجزها فيمايلي[6]:

- ينبغي أن يمثل الابتكار شيئا جديدا بالنسبة للمجتمع المزمع تطبيقه فيه (بمعنى جماعة العمل أو إدارة معينة أو المنظمة ككل) حتى لو لم يكن جديدا بالضرورة للفرد أو للذين يقومون بتطبيقه)؛

يجب أن يهدف الابتكار إلى تحقق فائدة للمنظمة، أو بعض أقسامها الفرعية أو المجتمع الأوسع كما كما يمكن إضافة بعض الخصائص الأخرى للتسويق الابتكاري إذ يجب أن[7]:

- أن يستغل التسويق الابتكاري الأفكار الجديدة بنجاح حتى يكون مفيدا للمنظمة؛
- أن لا يقف إلى حد توحيد الفكرة وإنما يمتد لأي مجال أو ممارسة تسويقية.

3) **أثر الابتكار التسويقي على أداء المؤسسة:**

يعبّر الابتكار التسويقي على قدرة المؤسسة على خلق فرص متعددة للنمو والاستمرار في السوق من خلال تحقيق الربحية وزيادة المبيعات عن طريق خفض التكاليف، حيث نجد أن الأكثر ابتكارا هو الأكثر قدرة على خلق أسواق جديدة و تحويل التهديدات إلى فرص مستقبلية. وقبل معرفة أثر الابتكار التسويقي على أداء المؤسسة من خلال مجموعة من المؤشرات الربحية وحجم المبيعات وغيرها سنقوم أوّلا بتعريف الأداء:

- « هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية أو البشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقق أهدافها»[8] ، وبالتالي نجد أن الأداء من خلال هذا التعريف يستعمل للحكم على هذه المنظمات والمؤسسات من حيث قدرتها على تحقيق أهدافها ومدى التزامها بالعقلانية للوصول إلى ذلك.
- «هو الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج ولإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية ولتخزينها وتسويقها طبقا للبرنامج المسطر والاهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة[9]».

وهنا نلاحظ تركيز هذا التعريف على عنصر الموارد البشرية ومدى قدرتهم على انجاز المهام في الوقت المحدد للوصول إلى الأهداف المسطرة.

وبالتالي يمكن القول بأن الأداء هو القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة ولكن بشروط والمتمثلة في الكفاءة والفعالية. هذه الأخيرة التي نفرّق بينها في[10]:

- الكفاءة: وهي أداء الأعمال الصحيحة "to do right things"؛
- الفعالية: وهي أداء الأعمال بطريقة صحيحة "to do things right".

حيث ترتبط الفعالية بالقيادة وترتبط الكفاءة بالإدارة، لذلك فإن الفعالية تتحقق عندما يكون هنالك رؤية واضحة وأهداف محددة واستراتيجيات ومبادئ وقيم وتنمية وتطوير وغير ذلك من سمات القيادة. أما الكفاءة فتتحقق عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة. حيث عندما يكون هناك فعالية ولا توجد كفاءة فإن الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة. وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فإن الأفعال تنجز ولكن بدون وضوح الأهداف.

ونحاول هنا إبراز أثر الابتكار على أداء المؤسسات من خلال مجموعة من المؤشرات والمتمثلة في[11]:

1.3.**أثر الابتكار التسويقي على الربحية** : هناك علاقة جد مهمة بين الربح والابتكار، حيث هناك ما يسمى بالربح الابتكاري، إذ يؤثر الابتكار التسويقي على نجاح المنتج أو المشروع، من خلال قدرته على الإستجابة إلى حاجات ورغبات المستهلكين بشكل أفضل من المنافسين وتحقيق ما يسمى بميزة السعر الأعلى حيث من الممكن أن

تحتكر المؤسسة السوق من خلال ابتكاراتها وتكون أمامها فرصة فرض أسعار عالية، وتحقيق ميزة التكلفة الأدنى. حيث تكون المؤسسة في الفترة التي يأخذها المنافسين للحاق بها قد استفادت من ميزة تكلفة الوحدة الأقل من خلال التعلم الناتج عن قانون الخبرة(منحنى الخبرة).

2.3.**أثر الابتكار التسويقي على خفض التكلفة وزيادة المبيعات**: من خلال ميزة التكلفة الأدنى التي ستحصل عليها المؤسسة مع الوقت؛ يمكنها أن تخفض من أسعارها بشكل يتناسب مع حجم وكثافة الابتكار وبالتالي زيادة حجم المبيعات وتحقيق المزيد من الأرباح.

3.3.**أثر الابتكار التسويقي على دورة حياة المنتج**: للمنتج دورة حياة تمر بأربع مراحل: التقديم، النمو، النضج والانحدار، والابتكارات التسويقية تسعى إلى إنقاذ المؤسسة من مرحلة الانحدار والاندثار، بل إن كانت تهتم بالابتكار والبحث والتطوير الدائم فإنها ستتخلص من مشاكل الخسارة التي ستلحق بها في حالة ما وصل منتجها إلى مرحلة النضج ثم الانحدار.

4.3.**أثر الابتكار التسويقي على رضا المستهلك**: إن العملية الابتكارية تؤدي بالمؤسسة إلى تقديم منتجات متنوعة ومواكبة لحاجاتهم ورغبات المستهلكين في كل الأوقات وحتى تطوير منتجات لم يتخيلوها من قبل وبالتالي تحقق رفاهيتهم وهذا ما يؤدي إرضاء أكبر قدر من المستهلكين بالإضافة إلى تحسين سمعة المؤسسة.

وبالتالي نجد أن من بين أهداف المؤسسة المسطرة هي: الربح وتخفيض التكاليف وزيادة رضا المستهلكين والبقاء في السوق والحصول على التميز وهذا لن يتم إلا من خلال أداء هذه الأعمال والمهام بكفاءة وفعالية وهذا ما ينطوي ضمن مفهوم« الأداء ».

ثانيا: العمارة البيئية كابتكار تسويقي في مجال السياحة المستدامة

لتحقيق تنمية سياحية مستدامة بشكل صحيح يجب أن يصاحب كل عمليات ومراحل هذه التنمية أبعاد الاستدامة بكل ما تحمله من معنى، وتعتبر العمارة البيئية من أهم متطلبات التنمية السياحية المستدامة، وهي بمفهومها الواسع تعد ابتكارا تسويقيا في حد ذاتها، لأنها تضم من الإبداع كونها عملت على التوصل إلى حلول وأفكار ومفاهيم وأشكال فنية وبنايات وتصاميم تتصف بالتفرد والحداثة، وتوصلت إلى حل خلاق لمشكلة الهدر البيئي الذي تتعرض له الطبيعة نتيجة التصرفات اللامسؤولة للمستثمرين السياحيين والسائحين على حد سواء، وتعتبر ابتكارا كونها هي التطبيق الفعلي لكل ما توصلت إليه عملية الإبداع. وفيها من الاختراعات من خلال التوصل إلى أفكار جديدة ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر في المجتمع وتقوم على التطبيق الفعلي لهذه الاختراعات.

1) **مفهوم السّياحة المستدامة والتنمية السياحية المستدامة:**

يمكن تعريف السياحة المستدامة باعتبارها نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها[12].

كما يمكن تقديم مجموعة من التعاريف لضبط مفهوم التنمية السياحية المستدامة وهي[13]:

- التنمية السياحية المستدامة هي: "تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية و حضارية"؛
- كما عرفها الاتحاد الأروبي للبيئة والمنتزهات القومية في عام 1993 على أنها "نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية".

وعليه نستنتج أن التنمية السياحية المستدامة هي تنمية تسعى إلى تنشيط الحركة السياحية في إقليم معين مع الارتقاء بكل المقومات الطبيعية وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب المعماري الذي له صلة وثيقة بالمجال السياحي و الحضري للمقاصد السياحية.

2) **مفهوم العمارة البيئية:**

العمارة البيئية، العمارة الخضراء، التصميم المستدام، الهندسة الخضراء، هذه المفاهيم ما هي إلا طرق وأساليب جديدة وأحد الاتجاهات الحديثة في الفكر المعماري التي تلت الموجة التي اهتمت بالأشكال على حساب المضامين. وهناك العديد من التعاريف التي وضعت في هذا المجال.

فـ Ken Yeang يرى أن العمارة الخضراء أو المستدامة يجب أن تقابل احتياجات الحاضر دون إغفال حق الأجيال القادمة، كما يرى William Reed أن المباني الخضراء ما هي إلا مباني تصمم وتنفذ وتتم إدارتها بأسلوب يضع البيئة في الاعتبار، ويرى أن أحد اهتمامات المباني الخضراء يظهر في تقليل أثر المبنى على البيئة بالإضافة إلى تقليل تكاليف إنشائه و تشغيله[14].

وتعرف الوكالة الأمريكية لحماية البيئة US. Environmental Protection Agency العمارة الخضراء على أنها مجموع المباني التي تستخدم تكنولوجيا متوافقة بيئيا، وتتضمن فكرة الحفاظ على الموارد المتاحة، بداية من تصميم وإنشاء المبنى وتنفيذه وصولا إلى أعمال تشغيل وصيانة وحتى ترميم المبنى، مع الأخذ في الاعتبار توفير عوامل الصحة والراحة لمستعملي المبنى[15].

وعليه يمكن القول أن العمارة البيئية والمدن الصديقة للبيئة هي أحد أهم الاتجاهات الحديثة التي تدعو إلى إرساء فكر معماري وبيئي جديد أكثر ارتباطا ووعيا بالمشاكل التي أصبحت تهدد البيئة والموارد الطبيعية.

3) دواعي تبني نمط العمارة البيئة:

يشير المهندس المعماري جيمس واينز (James Wines) في كتابه العمارة الخضراء إلى أن المباني تستهلك سدس امدادات الماء العذب في العالم وربع انتاج الخشب، وخُمسي الوقود والمواد المصنعة، وفي نفس الوقت تنتج نصف غازات البيت الزجاجي الضارة. و يضيف بأن مساحة البيئة المشيدة ستتضاعف مما هي عليه كما أن التلوث الناتج عن عدم كفاءة المباني والمخلفات الصادرة عنها يلحق أضرارا كبيرة بالبيئة ما يعني وجود بيئة غير آمنة للمستخدمين[16]. وهذا ما أملى على المهندسين والمختصين في هذا المجال إلى التوضيح الجيد للعلاقة ما بين العمران والبيئة ومحاولة ابتكار طرق حديثة وانتهاجها، فظهرت البنايات الصغيرة التي تراعي الشروط البيئية العالمية والتي تركز على"مسؤولية الهندسة الخضراء" التي تحقق مايلي[17]:

- البنايات الصغيرة هي ذات جدوى اقتصادية، فعالة، تتطلب عناية أقل، كما أنها تستعمل مواد أقل، تحتاج طاقة أقل وتنتج نفايات ومخلفات أقل.
- الموارد المستدامة والتكنولوجيا: حيث يجب أن يركز المهندسون المعماريون على استعمال موارد مستدامة،قابلة للتدوير واقتصادية وادخال العنصر التكنولوجي، كما أنه من الأفضل استعمال الموارد المحلية إن أمكن للتخفيض من آثار و تكاليف عملية نقل هذه الموارد.
- استعمال موارد إيكولوجية: لا تؤثر سلبا على البيئة من خلال انبعاثات الغازات وغيرها.

4) مبادئ و مقومات العمارة البيئية:

تشتمل على مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها التصميم البيومناخي للبناء والذي يعتبر في حد ذاته ابتكار في مجال العمارة[18]:

1.4.**الحفاظ على الطاقة:** من خلال الكفاءة في استخدام الطاقة حيث يستخدم المبنى أقل طاقة ممكنة في عملية التبريد والتدفئة والإضاءة من خلال:

- استخدام زجاج للنوافذ مضاعف لزيادة العزل الحراري و خفض الانتقال الحراري ؛
- استخدام و استغلال الطاقة الشمسية في التدفئة و التبريد للتكيف مع المناخ؛
- استخدام المواد العاكسة و قليلة الامتصاص للحرارة لتخفيض الاكتساب الحراري؛
- التوجيه المناسب للأبنية والنوافذ واختيار الحجم المناسب لها ففي المناخ الحار يواجه الجانب الواسع للمبنى إلى الشمال أو الجنوب لتفادي اكتساب الحرارة؛
- استخدام نظام التهوية الطبيعية من خلال التوجيه المناسب للأبواب و النوافذ.

2.4.**التقليل من استخدام الموارد**: باستخدام تقنيات تتبع مصادر التلوث وتدوير المخلفات من مواد البناء.

3.4. **توفير بيئة صحية داخلية و خارجية**: من خلال ضمان التهوئة الصحية للبنايات ونظافة محيطها.

4.4. **احترام و حماية الموقع**: أن توضع الأبنية على الأرض بشكل و أسلوب لا يعمل على إحداث تغيرات جوهرية في معالم الموقع.

5) **الفندق البيئي كأهم الابتكارات التسويقية في مجال السياحة المستدامة:**

من العمارة البيئة كفكرة وتصميم وتطبيق ظهر ما يسمى بالفندق البيئي، إذ وبمجرد ذكر مفهوم العمارة البيئية والابتكارات التسويقية المرتبطة بها في مجال السياحة يتبادر إلى أذهاننا هذا المنتوج، وهو حل لمشكلة استنزاف الموارد الطبيعية والتأثير على الأنظمة البيئية للمقاصد السياحية.

1.5.**مفهوم الفندق البيئي:**

يعرّف الفندق البيئي على أنّه:

- نوع جديد من المباني السياحية والذي يوفر خبرة تعليمية بيئية للسائح عن الحياة الطبيعية والثقافية المحيطة به، ويزيد العلم والمعرفة بالبيئة الطبيعية وما بها من مظاهر[19].
- كما يعرّف بأنّه منشأة سياحية تم تخطيطها وتنسيقها وتصميمها وبناؤها لتنسجم مع السياق الطبيعي والثقافي للمنطقة المحيطة[20].

وفي إطار الاهتمام بالفنادق البيئية أجريت دراسة على مجموعة من الفنادق الفاخرة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، أظهرت اتجاه رواد هذه الفنادق إلى المحافظة على البيئة وأكدت على ضرورة اهتمام هذه الفنادق بحماية البيئة والاتجاه نحو السياحة الخضراء لكسب المزيد من النزلاء. وقد اشتملت الدراسة على عينة مختارة من 270 فندقا فاخرا صغيرا في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة مايلي[21]:

- 70% من السياح الأمريكيين لديهم الرغبة بدفع 150 دولار إضافي خلال إقامتهم في فندق يهتم بشؤون البيئة؛
- 55% من السياح الأمريكيين مستعدون لحجز إقامتهم في فنادق صديقة للبيئة؛
- 64% من السياح يفضلون الإقامة في فنادق لها مصالح مشتركة مع السكان المحليين؛

كما اقترحت هذه الدراسة على أصحاب الفنادق البيئية استخدام الموارد المحلية واستخدام أسلوب العمارة المحلية، والاهتمام بالفنادق بالبيئة والمجتمع المحلي الذي سيكسبها المزيد من المنافع الاقتصادية والحضرية.

2.5.العوامل الواجب مراعاتها عند تصميم الفندق البيئي:

يمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي[22]:

- يحترم الموارد الطبيعية والثقافية للموقع؛
- استخدام أبسط تكنولوجيا مناسبة للاحتياجات الوظيفية مستعينا باستراتيجيات حفظ الطاقة؛
- استخدام الموارد المحلية؛
- يفضل أن يراعي التصميم المعماري تقسيم المشروع إلى مراحل تنفيذية ليتيح مراقبة ومتابعة الأثر البيئي لكل مرحلة لتعديل المراحل التالية على ضوئها؛
- توفير التهوية الطبيعية؛
- يجب أن يراعي التصميم الراحة الفيزيولوجية المتصلة بحاسة السمع وحاسة الصوت وخصائصه وأنواعه ومستوياته وطبيعته ومراعاة خواص المواد من حيث امتصاص وانعكاس الصوت ومعدلات الصوت المسموح بها داخل وخارج الفراغات المعمارية؛
- تصميم بيئي لقنوات الصرف الصحي و توفير مواد تنظيف صديقة للبيئة؛
- محاولة تقليل الأثر البيئ للفندق قدر الامكان.

وفي الأخير نستنتج أن مجال العمارة البيئية وما تحويه من تقنيات وأساليب حديثة تعتبر بمثابة ابتكارات هامة للحد من الأثر البيئي للفنادق في مجال السياحة.

ثالثا: مدينة مصدر بإمارة أبوظبي: نموذج الابتكار التسويقي في العمارة البيئية

محاولةً منا في هذا المحور إلى إعطاء مثال حي عن العمارة البيئية، قمنا باتخاذ مدينة مصدر كنموذج لاعتماده على المبادئ والابتكارات الحديثة في مجال البناء والتي نجم عنها مدينة صديقة للبيئة معطية بذلك صورة بيئية وتجارية تؤهلها لتكون مقصدا سياحيا مستداما.

1) التعريف بمدينة مصدر:

تقع المدينة على مسافة 17 كيلومترا من وسط مدينة أبوظبي وتشتهر بأنّها أكثر مدن العالم استدامة، وتعد تجربة فريدة من نوعها ضمن مساعي إمارة أبوظبي لترسيخ مكانتها كمركز عالمي رائد للتميز في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة. بدأ العمل في المشروع عام 2006 بعد أن أطلقته شركة أبوظبي لطاقة المستقبل بهدف إقامة مدينة تعتمد بشكل كامل على الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة وإيجاد بيئة خالية من الكربونات والنفايات[23].

وقد تمّ التطرّق إلى جميع النواحي الاقتصادية والبيئية أثناء عملية إعداد التخطيط والهندسة العمرانية للمدينة، مع تركيز خاص على الاستدامة بغية المساهمة في تحقيق هدف المدينة بأن تصبح من أكثر المدن استدامةً في العالم، ومكاناً رائعاً للعيش والعمل. ويراعي التصميم بشكل خاص، تسهيل توليد الطاقة حيث أمكن (مثل زاوية السقف وشكله) ويحدّ من استهلاك الكهرباء والماء.

مساحة الإنشاء: حوالي 6 كلم ^{2}

أثر المدينة: حوالي 50 في المائة من إجمالي المساحة

الكثافة السكانية: 140 شخص / هكتار

إرتفاع المباني:

معدّل الإرتفاع: 4 - 6 طوابق

الإرتفاع الأقصى: 40 متر

عرض الشارع:

الشارع المركزي: 25 متر

العرض الأقصى للطرقات العامة: 14 متر

الشوارع الفرعية: 8.5 متر

2) **خصائص مدينة مصدر:**

يمكن إجمال خصائص مدينة مصدر في النقاط التّالية[24]:

1.2.**موجّهة بالشكل الأمثل:** تمّ توجيه المدينة وشبكة الطرقات على محور جنوبي شرقي - شمالي غربي، لتوفر الظلال على الطريق طوال اليوم، بشكل يقلل اكتساب الجدران للوهج الحراري ويسهل تدفق النسمات الباردة في أرجاء المدينة.

2.2.**مدينة متكاملة:** ليست هناك مناطق منفصلة للشركات والثقافة؛ فالجامعة وعناصر الأعمال التقليدية مدمجة في قلب المجتمع وكذلك منشآت التسلية والترفيه، ليتسنى للسكان والمتنقّلين إلى المدينة ممن يعيشون ويعملون هناك إيجاد جميع مطالبهم على مقربة منهم.

3.2.**مبانٍ منخفضة، كثافة عالية:** يتسم هذان الجانبان بأهمية محورية في مجتمع حضرى لا يستهلك الكثير من الطاقة لأسباب مختلفة، وتشمل استخدام طاقة أقل في مجال التنقل (بين الأبنية وداخلها) وحمولات تدفئة / تبريد أقل.

4.2.**منطقة حضرية نابضة بالحياة:** تُعتبر المساحات العامة بالأهمية نفسها كالأبنية في «مدينة مصدر»، وتمّ اتّباع وسائل عدّة لتفعيل هذه المساحات. وبالتالي، أصبحت المدينة مكاناً تسهّل فيه الطرقات والساحات التفاعل بين السكان والزوار.

5.2.**تشجّع التنقل سيراً:** تشجّع المدينة التنقل سيراً على الأقدام من خلال قرب المسافات بين الأبنية لتوفير ظلال وبيئة لطيفة في الشوارع.

6.2.**جودة حياة عالية:** تمّ تصميم «مدينة مصدر» لتقديم حياة عالية الجودة بأقل آثار سلبية على البيئة، مما يؤكد أن توفير متطلبات الحياة الصديقة للبيئة ليس صعباً كما يعتقد البعض ويمكن له أن يسهم بتوفير نموذج أعمالٍ مجز من الناحية التجارية..

7.2.**وسائل تنقّل عامّة مريحة:** تمّ تصميم "مدينة مصدر" للوصول إليها براحة وسهولة والتنقل في أرجائها بوسائل النقل العامة، وذلك بفضل شبكة من الحافلات الكهربائية والسيارات الالكترونية لنقل الركاب، فضلاً عن توفير حلول النقل المجرّبة والعاملة بتقنيات الطاقة النظيفة، أو عبر نظام النقل الشخصي السريع بدون سائق، وشبكة الخطوط الحديدية الخفيفة، وأنظمة المترو.

8.2.**تصميم عربي تقليدي:** استوحى كبار مهندسو المدينة تصميمها من التخطيط التقليدي للمدن العربية. ويشمل هذا التصميم الذكي استراتيجيات عدة للتعامل مع المناخ الصحراوي، ويتميز باستهلاك منخفض نسبيًا للطاقة، نظراً لأنّ المدن العربية التقليدية متكتّلة وكثيفة السكّان، كما أنّها أماكن متنوعة اجتماعيًا يعمل الناس فيها ويعيشون في نفس المحيط وتضمّ تلك المدن مساحات عامة تعجّ بالحياة والمرح.

9.2.**الهرم البيئي:** كما يظهر في الشكل رقم 01، تأتي أكبر المكاسب البيئية من أصغر الاستثمارات المالية: توجيه المدينة وتصميمها، الأمر الذي ينطبق على المباني. ويتوسّط الهرم إيجاد أفضل طرق البناء مع أدوات مثل التظليل الفعال واستخدام أكبر للإضاءة والتهوية الطبيعيتين. أمّا في أعلى الهرم، فنجد وسائل التحكّم الفعال مثل التقاط الحرارة والطاقة الكهروضوئية، وهنا تُنفق أكثر الأموال مقابل أقل المردودات (نسبيًا). ووفقًا لهذه الوقائع، ركّز المصمّمون على القسمين الأسفلين للهرم أوّلاً، فقاموا بالحد من كمية كبيرة من الطلب على الطاقة وبتكلفة قليلة ومن ثمّ انتقلوا إلى وسائل التحكم الفعالة باعتبارها الأكثر كلفة.

3) **مقوّمات الابتكار التسويقي في العمارة البيئية في مدينة مصدر:**

يركّز القائمون على إنجاز مدينة مصدر على أهمّ ركائز الابتكار التسويقي وهي الابتكار في المنتج، وانطلاقا من هذه الرّكيزة تعتمد استراتيجيات المدينة على عناصر أساسية هي: الجانب الطاقوي، إعادة تدوير المواد، أنظمة النّقل الشّخصي السّريع، العراقة والعصرنة في المباني ومراكز متطوّرة للبحث.

1.3.**العمارة البيئية من خلال انتاج الطاقة والكفاءة في استخدامها والحفاظ عليها**

تولي مدينة مصدر أهمّية بالغة لانتاج، استهلاك والحفاظ على الطاقة، وتعتمد الكفاء الطاقوية للمدينة مركز على أربع دعامات أساسية نذكرها فيما يلي[25]:

1.1.3.**حقل تجارب ألواح الطاقة الشمسية:** تزوّد الألواح الكهروضوئية معظم الكهرباء في مدينة مصدر، لا سيما أن اختيار أفضل التقنيات المناسبة لمناخ أبوظبي يعد أمراً محورياً. وعلى سبيل المثال، تعد بعض أنواع الألواح أقل فعالية تحت شمس صحراء الإمارات القوية وبعضها قد لا يعمل بشكل سليم في ظل الرطوبة والرمل المنتشران لفترات طويلة من العام. وبناء على ما تقدم، كانت منافسة الطاقة الكهروضوئية الدولية من أوائل برامج الاختبار التي افتُتحت في «مدينة مصدر» وذلك في عام 2008 . واليوم، يتم اختبار لوحات من أكثر من 35 مزوّد لقياس مردود

الطاقة والفعالية وآثار درجات الحرارة المحيطة والرمال ... إلخ. وتساعد النتائج من حقل التجارب في توجيه« مدينة مصدر» على اختيار أفضل نماذج الألواح الكهروضوئية لوضعها على الأسطح أو الأرض.

يتم اختبار أكثر من 35 لوحًا مختلفًا ، رقيق الغشاء وبلّوري. وساعدت نتائج الدورة الأولى من الاختبار في اختيار ألواح كهروضوئية تُركّب على السطح لتُستخدم في إحدى مباني معهد مصدر.

2.1.3.**مشروع الأشعة الهابطة "بيم داون"**: يعد مشروع تقنية الأشعة الهابطة المعروفة باسم بيم داون مشروعاً بحثياً مشتركاً مع معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا وشركة البترول اليابانية "كوزمو أويل" و"معهد طوكيو للتكنولوجيا"، وهو يأخذ تصميم الطاقة الشمسية المركّزة ويقلبه رأسًا على عقب بكل معنى الكلمة. وتستخدم معظم مصانع الطاقة الشمسية المركّزة المرايا (الهيليوستات) لتوجيه أشعة الشمس إلى جهاز الاستقبال في أعلى البرج المركزي وذلك لتسخين السائل الناقل للحرارة (كالملح الذائب أو الزيت أو الماء) بغية إطلاق البخار الّذي يشغّل بدوره عنفة بخارية. ويتمتّع مصنع «بيم داون »، تحت إدارة معهد مصدر، بالقدرة على تحويل أشعة الشمس إلى كهرباء بطريقة أكثر فعالية وأقل كلفة من غيرها من التقنيات.

بحسب تقنية الاستقبال المعتمدة، يمكن أن تصل حرارة السائل الناقل للحرارة في البرج إلى 700 درجة مئوية أي أكثر بمرتّين أو ثلاث من الحرارة التي تصل إليها السخانات المركّزة والحرارة نفسها مثل الماغما البركانية.

3.1.3.**اختبار الطاقة الجيوحرارية**: من أكثر المشاريع أهميّة في «مدينة مصدر »، عملية الحفر التنقيبي في عمق الأرض لاستكشاف وجود المياه الجيوحرارية وذات الحرارة كافية لاستخدامها في التبريد الحراري والمياه الساخنة للاستهلاك المنزلي. ويشكّل إنتاج الطاقة وتحلية مياه البحر تطبيقيْن محتمليْن للطاقة الجيوحرارية، لكن في مدينة مصدر، تعد التطبيقات الحرارية على نحو صرف مثل التبريد والمياه الساخنة للاستخدام المنزلي وتحلية المياه الأفضل من نوعها. ويتم تقييم مدى التبريد وتحلية المياه والتدفئة الذي تقدمه مصادر الطاقة الجيوحرارية، ليكون

يبلغ طول جهاز الحفر 58 مترًا تقريبًا – أي بعلو مبنى مؤلّف من 20 دورًا – ويزن 500 طنّ .وهناك أكثر من 18 كيلومترًا من الأنابيب لاستخدامها في عملية الحفر في الموقع.

4.1.3.**محطة لتوليد الطاقة الكهروضوئية – 10 ميجاواط**: تشغل هذه المحطة، مع نماذجه البلورية والرقيقة الغشاء وعددها 87,777 نموذجا، موقعًا مساحته 22 هكتارًا عند حدود «مدينة مصدر » الخارجية وهي محطة طاقة شمسية تمتلك أكبر شبكة في الشرق الأوسط. وتم افتتاح المحطة في شهر مايو 2009، وتوفر حالياً الطاقة النظيفة لحرم معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا والمكاتب المؤقتة لشركة مصدر، بالإضافة إلى بعض نشاطات البناء المتواصلة في مدينة مصدر. وتغذّي المحطة شبكة طاقة أبوظبي، ويُذكر أنّ شركة «أنظمة الطاقة البيئية »

التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، الرائدة في مجال تطوير مشاريع الطاقة الشمسية في المنطقة، هي التي قامت ببناء المحطة.

تستطيع المحطة إنتاج 17,500 ميجاواط ساعي من الكهرباء النظيفة سنوياً، لتعوض بالتالي عن 15 ألف طن من انبعاثات الكربون في السنة الواحدة – أي ما يعادل إبعاد 3,300 سيارة عن الطرق.

2.3.**العمارة البيئية من خلال ابتكار مركز إعادة تدوير مواد البناء**[26]: تقوم «مدينة مصدر» والمقاولون فيها بإبعاد 96 في المائة من مخلّفات عمليات البناء عن مستودعات النفايات لإعادة تدويرها. وقد تمّ إنشاء مركز لإعادة تدوير المواد مساحته 12 هكتارًا مقسّمة إلى مساحات للخرسانة والخشب والمعادن وغيرها من المواد، ويستخدم المواد المعادة التصنيع مقاولون آخرون يعملون في المدينة. ويتمّ عزل الخشب وجمعه لإعادة استخدامه في بناء المدينة أو لمعالجته في آلة تحويل الخشب إلى رقاقات. أمّا البلاستيك والفولاذ وغيره من المعادن، فيتم جمعها وإرسالها إلى مواقع بعيدة لإعادة تدويرها. وتُطحن فضلات الخرسانة باستخدام آلة للسحق وذلك لاستعمالها من جديد في البناء.

تم استخدام بعض مخلّفات الخشب مجدّدً وبعضها الآخر تمّ تحويله إلى كساء ليُستعمل في هندسة المساحات الطبيعية حول مكاتب مصدر وفي مشاريع أخرى في الإمارات.

3.3.**النّقل الشخصي السّريع**: قامت دار تصميم السيارات الإيطالية المشهورة «زاجاتو » بتصميم المركبات الكهربائية في مدينة مصدر، علمًا أنّها سبق لها تصميم السيارات لعلامات «فيراري» و «بنتلي» و«رولز رويس» و«جاغوار» و «آستون مارتن»، تتألف المركبة من مقعدين – كل منهما بكرسيين- يواجهان بعضهما البعض ويقعان فوق الدواليب. ويسهل الدخول إلى المركبة بفضل الأبواب الواسعة المنزلقة وهناك أجهزة استشعار للحرص على ألا يعلق شيئًا في الأبواب. وتصل سرعة هذه المركبات إلى 40 كلم في الساعة على الطرق المستقيمة و 25 كلم في الساعة في المنعطفات وهي تعمل على بطارية يُعاد شحنها أثناء توقّفها في المحطات بين رحلاتها[27].

تقوم "مدينة مصدر" و"معهد مصدر" وغيرهما بدراسة جميع النواحي المتعلقة بالمركبات لتحديد احتمال استخدامها في نظام نقل عام منخفض الكربون على نطاق واسع.

1.4.3.**واجهة البنايات**: تُعدّ إدارة اكتساب حرارة وهج الشمس من أكبر التحديات التي تواجه البناء المستدام في الحر الشديد في الصحراء. لذلك، تضم الواجهات في مدينة مصدر مجموعة من التقنيات والمواد للتصدي لهذه المسألة. تم تزويد مباني المختبرات بوسائد من الإثلين تترافلوروإثلين التي تضمن خفض اكتساب حرارة الشمس عن المباني وتحد من إعادة إطلاق الحرارة إلى الشارع. وتبعث طبقة داخلية عاكسة مغلّفة بالصفائح الضوء إلى الشارع.

ويقع خلف الصفيحة لوحة فائقة العزل ومغلّفة بشكل محكم. أمّا النوافذ غير المظلّلة بمبانٍ مجاورة، فلها كوّات (عمودية لصد شمس الصباح وبعد الظهر، وأفقية لصدّ أشعة شمس الظهر) وُضعت لمنع أشعة الشمس من

الدخول إلى المبنى. أمّا المباني السكنية، فتميّزها واجهات حمراء بلون الرمل من الخرسانة المسلّحة بالزجاج المتموّج، وتلعب هذه الستارات الدور نفسه كالمشربية العربية التقليدية. فهي توفر الظل وبالتالي تحجب الاكتساب الحراري عن جدران المبنى، كما تسمح للسكان بالنظر إلى الشارع والمحافظة على خصوصيّتهم في آنٍ واحد وللهواء بأن يمر لتبريد الشرفات. وإلى جانب النوافذ، فإن بقية الواجهة أيضًا مغلقة ومعزولة ومغطاة ب 90 في المائة من الألمنيوم المعاد استخدامه وبنفس اللون الأحمر الزهري كستارات الخرسانة المسلّحة بالزجاج. وأهمّ ما حققته الجهود المتعلّقة بهذا المجال هو أنّ مستويات عزل الجدران أكثر بثلاث مرات من المعيار الذي وضعته الجمعية الامريكية لمهندسي التدفئة والتبريد وتكييف الهواء. وتهدف معايير انحصار الهواء الصارمة إلى التحكّم بتسرّب الهواء الرطب والحار.

الألمنيوم المستخدم في الأبنية السكنية انطوى على انتاج 6.7 كلغ من الكربون للمتر الواحد من ورقة سماكاتها 2 ملم، مقارنةً مع ورق الألمنيوم التقليدي الذي يتسبب إنتاجه بانبعاث 56 كلغ من الكربون في المتر المكعّب الواحد.

2.4.3.**مباني المختبرات(معهد مصدر)**:من أبرز مزايا معهد مصدر، تكامل وتعدد الاختصاصات لبرامج الدراسات والأبحاث، كما أن داخل المختبر مصمم من أرض مفتوحة ومن دون أعمدة لتسهيل مآخذ تطبيق تلك الفلسفة. وتوجد جميع الخدمات مثل الطاقة والبيانات والغازات والتهوية في حامل الخدمات على السقف بحيث يمكن وصل الكهرباء وتشغيل الأدوات في أي مكان من الأرضية. ويسهل تحريك أثاث المختبر كلّه وحتى المكاتب المحاطة بجدران زجاجية. لم تدهن جدران المختبر ولم تستخدم سوى الخرسانة وأوراق معدنيّة ملمعة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأرضية، وذلك بهدف توفير المواد وضبط الأثر البيئي للبناء بأكمله. فجميع مباني معهد مصدر مصنوعة من الخرسانة المكونة من حبيبات خبث الفرن العالي وفولاذ معاد التصنيع.

بالإضافة إلى تقنيات إدارة طاقة البناء الثابتة والناشطة، سيسعى المعهد إلى تنسيق الأبحاث لتجنّب تفاوت استهلاك الطاقة بين كميات عالية ومنخفضة.

3.4.3.**الساحات العائلية**: تمّ تصميم هذا المكان كنقطة التقاء وتفاعل مع أنّه أصغر وأكثر هدوءًا وألفةً من الساحة على قاعدة برج الرياح. وهذا الأمر مقصود نظرًا لمبنى السكن العائلي ومركز الدراسات الملاصقيْن للساحة. ويقع بقرب الساحة عدد صغير من المقاهي والخدمات مثل مكتب شؤون الطلاب وكافيتيريا. وهناك معالم مائية بما فيها مسارب للمياه حيث تفيض طبقة رقيقة من المياه فوق الهيكل، وهدفها تقديم مؤثرات مبرّدة.

إنّ معظم معالم المياه مظلّلة وذلك لخفض كمية المياه التي تُهدر جراء التبخّر.

4.4.3.**ابتكار الحدائق المستقيمة (الأصابع الخضراء)**: تُعد «الأصابع الخضراء» أو الحدائق المستقيمة من أهم مميّزات المخطط الرئيسي لمدينة مصدر. وتمّ تحديد مواقعها بشكل يوجّه الرياح السائدة إلى المدينة، فالأصابع الخضراء تجلب النسمات الباردة إلى وسط المدينة. كما أنها تعد بمثابة واحات قريبة وخضراء ومظلّلة للسكان والعمال والزوار، وتشمل مسارات للمشي والجري والدراجات الهوائية، بالإضافة إلى مقاعد ووسائل ترفيه متنوعة .وتعتبر الحدائق المستقيمة أيضًا نقطة وصل بين مناطق الترفيه الموزّعة في أرجاء المدينة. تمّ توجيه المدينة نحو الرياح السائدة، أي على بعد 38 درجة بعكس عقارب الساعة من المحور الشمالي، وذلك بغية تعزيز تدفق الهواء في الحدائق المستقيمة والشوارع.

ومن أجل خفض الطلب على مياه الري، يتم اختيار النباتات والأشجار في مدينة مصدر من بين الفصائل المحلية بالإضافة إلى نباتات من بلاد أخرى يناسبها المناخ الحار والجاف.

في الأخير، يلخّص الشّكل رقم 02 كيفية تخطيط العمارة البيئية في مدينة مصدر، حيث يظهر الشّكل كيفية تخطيط المدينة الخضراء وكيفية ربط التصاميم بأنشطة الابتكار لجعلها مدينة سياحية بامتياز، هذا الامتياز إنّما هو نتاج طابعها الأخضر وعمارتها البيئية.

خلاصة:

يمكننا القول في الأخير أنّ السياحة المستدامة ظاهرة حديثة تستدعي توفّر مجموعة من المتطلبات أهمها مرافق سياحية مستدامة، وهذا ما قامت الابتكارات التسويقية الحديثة بتكريسه من خلال الابداعات المختلفة في مجال العمارة البيئية ذات الأثر البيئي والتي توفر حماية للبيئة والسائح معا.

ومن خلال ما تم التطرق له في هذه الورقة البحثية يمكن تقديم مجموعة من النتائج:

- أنّ الابتكار التسويقي هو وضع الأفكار الجديدة موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية، ولا يقتصر على الوصول إلى هذه الأفكار فقط. كما نسمّي ابتكارا تسويقيا الأفكار التي تأتي بالفائدة الكبيرة بعد تطبيقها ليس على المستويات الاقتصادية فقط بل من جميع النواحي بما فيها الاجتماعية والبيئية؛
- توصّلنا كذلك إلى أنّ الابتكار التسويقي يساعد في تحسين أداء المؤسسة من خلال تحقيق الربحية وتخفيض التكاليف إذا نظرنا إلى الجوانب الاقتصادية؛ كما أنّنا إذا نظرنا إليه من جوانب تنمية رأس المال الاجتماعي المعتمد على سمعة المؤسّسات وولاء الزبائن وما إلى ذلك فإنّنا نكون أمام منظومة متكاملة للأداء الكلّي لها؛

◆ من خلال ما تطرّقنا إليه في العمارة البيئية استنتجنا أنّها تعدّ ابتكارا تسويقيا بمعنى الكلمة في مجال السياحة المستدامة، وذلك باعتبارها أحد مقوّمات الوصول إلى سياحة مربحة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا وملائمة للبيئة على المدى الطّويل، وهذا من خلال سعيها إلى حماية الأنظمة البيئية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية؛

◆ في مجال الفنادق البيئية يمكننا القول أنّها حل خلاق لمشكلة استنزاف الموارد والمواقع الطبيعية، والمدن الصديقة للبيئة تشكل تطبيقا لتهيئة عمرانية وإقليمية بهدف تنشيط وتوجيه التنمية السياحية بالشكل الصحيح وهذا هو المبتغى من الابتكارات؛

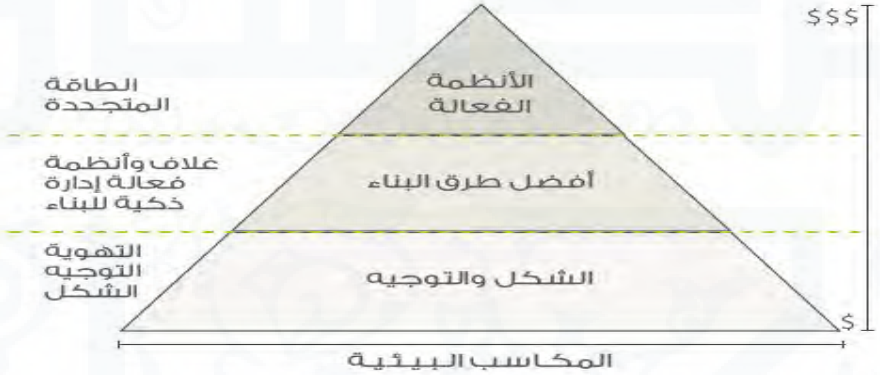
◆ ومن خلال ما تمّ التطرّق إليه بالتحليل فيما يخص النموذج المقترح يمكننا مدينة مصدر الإماراتية هي أحسن نموذج في التسويق الابتكاري المنطلق من العمارة البيئية نظرا لما تمّ تطبيقه في هذه المدينة من جلّ مبادئ العمارة البيئية، كما يمكننا القول أنّ نموذج مدينة مصدر ليس بصعب التطبيق خاصة في الدّول العربية التي تتمتع بفوائض مالية يمكن استخدامها في مشاريع طموحة كهاته لتشجيع السياحة بها.

◆ فيما يتعلّق بالنتيجة الأولى والثّانية للبحث يمكن القول أنّه على كل مؤسسة سواءً كانت اقتصادية هادفة للربح، عمومية أو خاصة، أو حتى مرفقا عاما؛ أن يكون لها نظرة تسويقية ابتكارية تسعى من خلالها إلى تقديم حلول ومنتجات ومشاريع جديدة لعملائها ومواطنيها تراعي فيها الآثار الاجتماعية والبيئية زيادة على الآثار الاقتصادية. وعلى كل دولة أن تقوم باصدار قوانين وتشريعات خاصة في مجال البناء خاصة بالنسبة للعمارة سواء في المباني الحكومية أو السكنية أو حتى في الاستثمارات السياحية والتي من الواجب أن تكون ذات معايير بيئية. وفي النتيجة الثّانية يمكننا تبرير اعتبارنا للعمارة البيئية كأهمّ ابكار تسويقي في مجال تكريس السياحة المستدامة بالفوائد التي تعود على قطاع السّياحة بتبني هذا النوع من العمارة وتسويقها تسويقا هادفا، فالسياحة المستدامة ستعرف أكثر نشاط وحيوية بهذه الابتكارات؛ هذه الأخيرة التي قلنا أنّها لابدّ أن تطبّق فعليا وتعود بالفائدة.

أمّا فيما يخصّ نموذج مدينة مصدر فقد وصلنا إلى هذه النتيجة بعد الاطلاع على هذه التجربة بالتحليل ومن خلال الوقوف على أهمّ مرتكزاتها بدءً بالهرم البيئي المطبّق فيه وصولا إلى الحدائق والساحات الخضراء مرورا بتقنيات استخدام الطاقة المتجدّدة والحفاظ على الموارد النّاضبة من الماء والوقود. كل هذا يجعلنا نقف على دقّة وقوّة التخطيط لهذا النموذج ويدفعنا إلى أن نوصي باستنساخ النموذج الإماراتي بشكل عام ونموذج مدينة مصدر بشكل خاص في الدّول العربية السياحية، خاصة تلك التي تمتلك فوائض مالية، لتشجيع السياحة فيها والحفاظ على طابعها العربي التقليدي وبالخصوص في الجزائر، ، فمواكبة مواكبة هذه التطورات في مجال البناء خاصة مع إنشاء العديد من المدن الجديدة في مختلف الولايات وبداية مشروع المدينة الصديقة للبيئة "مدينة ورقلة".

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل رقم 01: الهرم البيئي لمدينة مصدر



المصدر: وثيقة تعريفية بمدينة مصدر، نسخة 2 جانفي 2011، ص 4

الشكل رقم 02: تخطيط العمارة البيئية في مدينة مصدر



المصدر: موقع مدينة مصدر http://masdarcity.ae/ar/30/sustainability-and-the-city

المراجع والإحالات:

1. *kotler et Dubois B, marketing management 11ème édition , traduis par Manceau D,2004 p27*

2. سليماني محمد، "**الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة "دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص 27 .

3. مجدي محمد طايل، "**التسويق الابتكاري كمدخل للتغيير والتطوير لمنظمات الأعمال**"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الإداري الثالث: إدارة التغيير ومتطلبات التغيير في العمل الإداري- نحو إدارة متغيرة فاعلة- ، جدة- السعودية، 29-30 مارس 2005، ص 14.

4. لحول سامية، "**التسويق والمزايا التنافسية "دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه علوم "شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص230.

5 نجم عبود، "**إدارة الابتكار، المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة**"، دار وائل للنشر، 2003، ص 13.

6. سليماني محمد، مرجع سبق ذكره ص 31.

7. لحول سامية، مرجع سبق ذكره ، ص 236.

8. الشيخ الداوي: "**تحليل الاسس النظرية لمفهوم الأداء**"، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد السابع، 2010 ، ص 213.

9. عبد المليك مزهودة، "**الأداء بين الكفاءة و الفعالية ،مفهوم وتقييم**"، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة – العدد الأول، نوفمبر 2001، ص86.

10. أحمد شاهين، "**الفعالية والكفاءة والإدارة**"، مقال منشور على موقع المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 8 ماي 2010، متوفر على الموقع http://www.hrdiscussion.com/hr16064.html تاريخ التصفح: 26.08.2013 على الساعة 17:34

11. سليماني محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 141 - 152.

12. **الدّليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، منشورات المنظّمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007.

13 محمد ابراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطاالله، "**التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الاسكندرية** "، المعهد العالي للسياحة والفنادق و الحاسب الآلي، الاسكندرية، ص 4.

14. على ثويني، " **مفهوم الاستدامة والعمارة البيئية**"، مقالة منشورة متوفر عبر الرابط:

http://www.philadelphia.edu.jo/academics/athwany/uploads/Sustainability%20and%20green%20architecture%20notion.pdf، تم الاطلاع عليه يوم 27-08-2013 على الساعة 39: 14

15. هيثم صادق سليم، "**عمارة العولمة في مصر وغياب مفاهيم الإستدامة في التصميم، دراسة حالة المباني الإدارية بالقاهرة الجديدة**"، بحث منشور في المجلة الهندسية لكلية الهندسة، جامعة الأزهر، ديسمبر 2011 ،ص 7.

16. "**العمارة الخضراء**"، مركز التعلّم الإلكتروني، جامعة النّجاح ، مقال منشور على موقع الجامعة، متوفّر على الرابط:

http://elearning.najah.edu/OldData/Courses/Course68441291/Section0/green%20architecture.pdf تم الاطلاع عليه يوم 27-08-2013 على الساعة 15:05

17 Osman Attman,Green Architecture « advanced technology and materials »,International Code Concil,p24 , available on http://www.mhprofessional.com/downloads/products/007 1625011/01-attmann_ch01_0071625011.pdf

18. الوليد خالد عبد اللطيف، "**العمارة الخضراء المستدامة والتواصل الفكري مع العمارة التقليدية**"،بحث منشور في كلية الهندسة، الجامعة المستنصرية، ص 10.

19. خليف مصطفى غرايبة، "**السياحة البيئية**"، دار ناشري للنشر الالكتروني، مارس 2012 ، ص 160 .

20. نفس المرجع، ص 160.

21. عبد الرحمان السحيباني، حبيب الهبر، "**الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة للفنادق**"، السلسلة 2، ص 24.

22. خليف مصطفى غرايبة، مرجع سبق ذكره ، ص166.

23. الموقع الحكومي لإمارة أبوظبي على الأنترنيت:

https://www.abudhabi.ae/egovPoolPortal_WAR/appmanager/ADeGP/Citizen?_nfpb=true&_pageLabel=p_citizen_homepage_hidenav&did=104668&lang=ar, consulté le 21/08/2013 à 12:00

24. الموقع الرّسمي لمدينة مصدر: http://masdarcity.ae/ar/78/master-plan/ تصفح يوم: 2013/08/21 على الساعة 13:29

25. "**استكشاف مدينة مصدر**"، وثيقة تعريفية بالمدينة، نسخة 2 جانفي 2011، ص6-9

26. "**دليل الأعمال مصدر**"، وثيقة تشرح مناخ الأعمال في مدينة مصدر، نسخة ماي 2011، ص 64

27. "**استكشاف مدينة مصدر**"، مرجع سبق ذكره، ص12

28. نفس المرجع، ص 13-21.

السياحة كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية

ـ استراتيجية تنمية القطاع ومتطلبات النجاح ـ

د/ حليمي حكيمة

مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد

الشريف مساعدية – سوق اهراس -

h.hlimi@yahoo.fr

Tourism as an alternative funding of the Algerian economy during the oil crisis

---Development Strategy and success factors-

Dr. Halimi hakima

Laboratory of Research and Economic Studies
University of Mohamed Chérif Messaadia Souk-Ahras

Received:01 Jan 2016 *Accepted: 04 July2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

لقد أدركت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة ومع تحسن الوضع الأمني فيها بضرورة بعث القطاع السياحي بالنظر لتزايد أهميته على الصعيد العالمي، واعتباره محرّكا هامّا للتنمية المستدامة. ويستند هذا الإدراك إلى ما تملكه الجزائر من مقوّمات سياحية هائلة، تسمح بأن تكون وجهة سياحية بامتياز. كما تأتي تنمية السياحة وبعث قطاعها في إطار البرنامج الشامل للتنويع الاقتصادي والرفع من التكامل بين القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري بالنظر لإطلاق استراتيجية وطنية للتنمية السياحية لآفاق 2025 بداية 2008، سيتم تسليط الضوء حول أهم محاورها ومن ثمّ البحث في متطلبات نجاحها ومختلف التدابير لإرساء قواعد ضرورية تجعل من الجزائر وجهة سياحية وتنافسية وترفع من مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: السياحة - استراتيجية التنمية السياحية – تمويل الاقتصاد —الاقتصاد الجزائري

رموز jel : O55, G00, Z32, O18

Abstract:

Since the beginning of the third millennium, and with the improvement of the security situation, Algeria is aware of the need to revive the tourism sector to the increasing importance globally and considered an important engine for the sustainability. This is based on what is owned by Algeria of the enormous potential in tourism, allow to be a tourist destination. The development of tourism in the framework of comprehensive economic diversification program and increase the integration of the productive sectors of the Algerian economy to launch a national strategy for tourism development prospects in 2025 for the start of 2008.

The study focused on the main axes of SDAT 2025, then look for the success of different measures and requirements necessary to establish rules that make Algeria a tourist destination, competitive and raise the contribution of tourism in the composition of GDP.

Keywords : *Tourism - Development strategy - Economy finance - Algerian economy*

(JEL) Classification: *O18, Z32, G00, O55.*

تمهيد:

أمام تفاقم أزمة البترول العالمية بانهيار أسعاره إلى مستويات متدنية جدا، أصبح من الضروري التفكير بجدية في مخارج للاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي، والعمل على تبني استراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي تشمل كافة القطاعات المنتجة الصناعة، الزراعة وكذلك السياحة.

فدون الخوض في مختلف المفاهيم التي أعطيت وصيغت للسياحة(1)، تتزايد أهميتها على الصعيد العالمي، حيث ينظر لها اليوم على أنّها قطاع منتج يقدّم قيمة مضافة ويمكنه إخراج الجزائر من التبعية النفطية بالنظر للإمكانيات السياحية الهامة التي تزخر بها بين مقوّمات طبيعية، تاريخية وحضارية وغيرها.

قد تبنّت الجزائر استراتيجية وطنية للتنمية السياحية ممثّلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، الذي يعبّر عن رؤية مستقبلية لآليات التنمية السياحية في الجزائر، حيث يحددّ محاور رئيسية لتطوير السياحة وترقيتها، إذ صيغت هذه الاستراتيجية في وقت غاية في الحساسية، فرغم الكثير من المقومات السياحية التي تملكها الجزائر إلا أنّها فشلت في جعل مدنها وجهة سياحية، بل على العكس تماما صدّرت سيّاحها الداخليين نحو دول قريبة ومجاورة.

الإشكالية: بعد أكثر من 8 سنوات لإطلاق المخطط التوجيهي، مازال القطاع السياحي يراود مكانه، ولا يمكن أن يعوّل عليه في خروج الجزائر من أزمة التبعية الريعية. وبناء على ما تقدّم يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هي المحاور الأساسية لاستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر؟ وما هي متطلبات نجاحها لتفعيل دور القطاع كبديل تمويلي وخيار استراتيجي للاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات: للإجابة عن الإشكال المطروح تمّ تبني الفرضيات التالية:

- يمثّل ضعف الطاقة الفندقية أبرز مشاكل القطاع السياحي في الجزائر.
- يكشف واقع القطاع السياحي في الجزائر عن فشل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في تحقيق أهدافه.
- يعتبر تفعيل الاستثمار السياحي وتنشيط السياحة الداخلية حلولا استعجالية لإنقاذ استراتيجية التنمية السياحية.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة بالنظر لعدّة نقاط أهمّها:

حساسية الفترة الحالية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري في ظلّ الانهيار المستمر لأسعار البترول وبالتالي توجيه الاهتمام نحو مصادر بديلة لريعه؛

- المكانة التي اكتسبها القطاع السياحي على الصعيد العالمي وتحوّله لقطاع منتج يقدّم قيمة مضافة؛

◆تسليط الضوء حول واقع القطاع السياحي بما يسمح بالكشف عن نقاط الضعف التي أعاقت تنميته وأخفت معها نقاط قوّته؛

◆التعريف بالاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية وأهمّ محاورها، ثمّ تقديم جملة من الاقتراحات حول ضرورة توفّر عوامل كمتطلبات لنجاحها.

أولا: واقع القطاع السياحي في الجزائر:

يعتمد في تحليل واقع القطاع السياحي في الجزائر على جملة من المؤشّرات السياحية التي يمكن من خلالها بالإضافة إلى قراءة واقع القطاع إبراز أهميته في الاقتصاد الجزائري من جهة، وكشف مختلف النقائص والمشاكل التي تعاني منها السياحة وتعيق تنميتها من جهة أخرى.

1) المقوّمات السياحية: تملك الجزائر إمكانيات سياحية هامّة يمكن تقديمها في:

1.1. **مقوّمات طبيعية:** تتربّع الجزائر على مساحة شاسعة تبلغ 2381741 كلم^2، بإجمالي عدد سكان قارب 40.4 مليون نسمة في جانفي 2016 [2]، ونظرا لموقعها الاستراتيجي وامتداد مساحتها من البحر المتوسّط شمالا إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوبا، تنوّعت المناظر والثروات الطبيعية بتنوّع المناخ من منطقة لأخرى، ولذلك عادة ما تصنّف المناطق السياحية في الجزائر تبعا لطبيعتها الجغرافية إلى: السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي، السلسلة الأطلسية، الهضاب العليا، الأطلس الصحراوي، واحات شمال الصحراء والصحراء الكبرى[3].

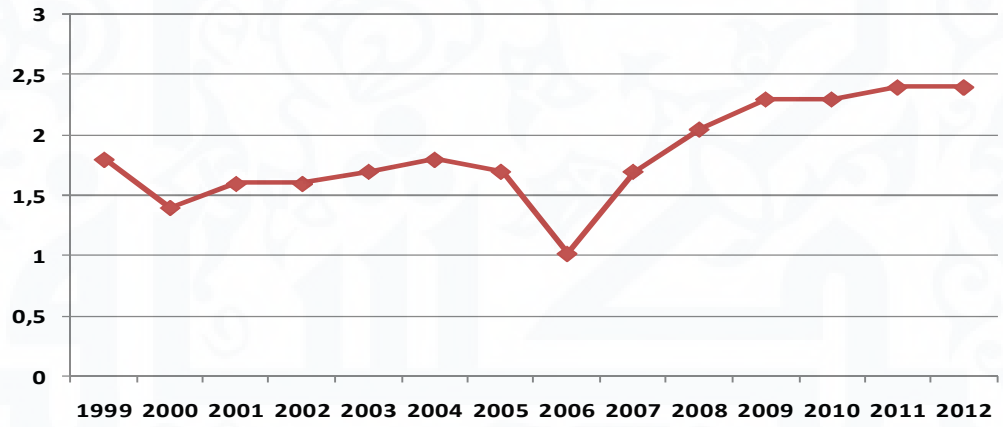
كما تزخر الجزائر بمخزون حموي هام يزيد عدده عن 202 منبع للمياه الحارة والجوفية، تتوزّع على مختلف ولايات الوطن الداخلية والساحلية، ويمكن الاعتماد عليها في بناء قاعدة "لسياحة الحمامات المعدنية" وجذب السياح المحليين والأجانب الذين يبحثون عن العلاج الطبيعي، وهي موزّعة على مختلف مناطق البلاد" مثل:[4] حمام دباغ والشلالة بولاية قالمة، حمام سعيدة، حمام الصالحين ببسكرة، السخنة بسطيف وبوغرارة بولاية تلمسان وغيرها....

2.1.**المقوّمات التاريخية والحضارية:** تنفرد الجزائر بمجموعة من المعالم التاريخية والحضارية التي بقيت شاهدا على مرور مختلف الحضارات المتعاقبة من الأمازيغية، البيزنطية والرومانية وصولا إلى الحضارة الإسلامية، حتى أصبحت الجزائر غنية بمواقع أثرية هامّة، صنّف الكثير منها ضمن التراث العالمي لليونسكو منها: [5] قلعة بني حمّاد (1980)، جميلة (1982)، طاسيلي(1980)، تيمقاد (1982)، تيبازة (1982)، سهل الميزاب (1982) والقصبة (1992) ...إلخ. وارتبط التراث الحضاري بالتراث الثقافي المتميّز وفقا للصناعة التقليدية والحرفية التي تبرز هذا التنوّع.

2) مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري: ويعتمد في استقرائه على:

1.2.**مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي**: يلاحظ من الشكل أدناه أنّ مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية منذ أكثر من 10 سنوات خلت، حيث لم تتعدّ 2.4%، كما سجّلت منذ سنة 2008 نموا معتبرا من 1.7% سنة 2007 إلى 2.05 %، إلا أنّها تعبّر عن هامشية الناتج السياحي في تكوين الناتج الاجمالي، فكيف يمكن الاعتماد على هذا القطاع في بناء الاقتصاد المنتج؟

شكل رقم (1): تطوّر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2012) الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

-Ministère du Tourisme et de l'artisanat :http://www.mta.gov.dz/mta/fr/IndicEco.php, consulté le 07/09/2013.

وبحسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء فإنّ مساهمة (الفنادق، المقاهي والمطاعم) لم تتعدّ نسبة 1.09 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في سنة2014 [6]. كما جاء تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015 ليؤكد إشكالية القطاع السياحي في الجزائر، حيث احتلت المرتبة 123 من بين 141 دولة، والمرتبة 12 عربيا، في الوقت الذي تشهد فيه أغلب الدول العربية أزمات سياسية تؤخّر تصنيف القطاع السياحي فيها من حيث التنافسية، إلا أنّها بقيت بعيدة عنها، فقد احتلت كل من تونس والمغرب المرتبة 79 و62 عالميا و8 و4 عربيا [7].

2.2.**مساهمة السياحة في توفير فرص العمل**: تعتمد الدولة في سياساتها التشغيلية والقضاء على البطالة على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة. ويحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث استيعابه للقوى العاملة على مستوى البلاد، حيث يستوعب 59.78% من إجمالي العمالة سنة 2013، أي أكثر من 6.449 مليون عامل[8].

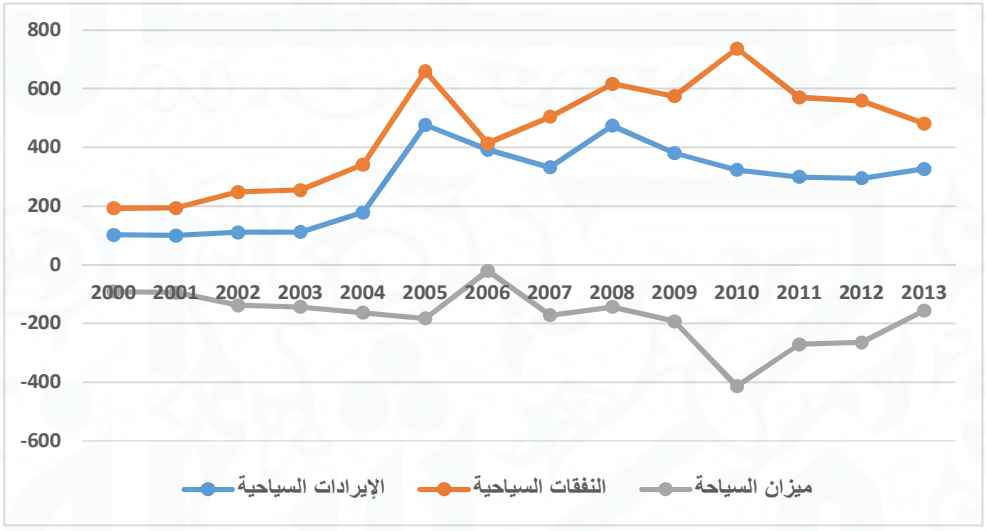
إلاّ أنّ السياحة لم تكن لها حصة الأسد في عمليات التشغيل التي تبناها قطاع الخدمات، إذ بلغ عدد العاملين فيها 420.000 عامل سنة 2012 بزيادة قدرها 6.06 % عن سنة 2011 [9]، وهي لا تمثّل سوى 4.12% من إجمالي اليد العاملة في ذات السنة.

كما يتميّز نمط التشغيل في القطاع بارتفاع عدد العاملين على المستوى الإداري ونقص التأهيل، إذ لا يتوفر معظم المستخدمين على حدّ أدنى من التأهيل، وهو ما ساهم في تدهور نوعية الخدمات السياحية المقدّمة.

3.2.**المساهمة في ميزان المدفوعات**: إنّ الناتج السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين الذين هم في حالات كثيرة من غير المقيمين الذين يدفعون بالعملة الصعبة نظير إشباع رغباتهم السياحية، لذا فإنّ السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية أيضا بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات[10].

والواضح من الشكل أدناه أنّ السياحة في الجزائر تقدّم حالة عكسية، إذ يلاحظ العجز المستمر في ميزان السياحة بالنظر لعلو نفقاتها عن إيراداتها، وبالتالي التأثير سلبا على ميزان المدفوعات الكلي.

شكل رقم (2): تطوّر ميزان السياحة ومكوّناته للفترة (2000-2013) **الوحدة:** مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات:

Centre de Recherche Statistiques,Economique et Socialeet de formation pour les Pays Islamiques(SESRIC), http : //www.sesric.org/baseind-step5-fr.php, consulté le 02/09/2015

ومن جهة أخرى لا بدّ من الإشارة في سياق البحث عن إجابة لتساؤل إن كانت السياحة تمثّل مخرجا مهمّا لتبعية النفط في الجزائر إلى ما تمثّله عوائدها كنسبة من الصادرات الإجمالية التي لم تصل لمستوى 1% والموضّحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): عوائد السياحة الدولية كنسبة من الصادرات في الجزائر للفترة (2005- 2013)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة %	0.72	0.72	0.56	0.60	0.84	0.57	0.41	0.41	0.49

Source : Centre de Recherche Statistiques Economique et Social et de formation pour les Pays Islamiques (SESRIC), http : //www.sesric.org/baseind-step5-fr.php, consulté le 02/09/2015

لا يمكن أن تعكس هذه النسبة إلاّ وضعا مترديا لقطاع السياحة وأنّه مازال بعيدا كل البعد عما تصبو إليه الدولة الجزائرية من أن يصبح القطاع محرّكا أساسيا لقطاع الخدمات بصفة خاصة ولعجلة التنمية الاقتصادية المستدامة بصفة عامة.

3) الطاقة الفندقية:

تمثّل الطاقة الفندقية أحد أهمّ المؤشّرات التي يمكن من خلالها معرفة واقع القطاع السياحي في أيّ بلد ومدى تطوّره، فهي تعكس جاهزية الدولة لاستقبال السياح. وقد شهدت الطاقة الفندقية تطوّرا ملحوظا، إلاّ أنّ أغلبها غير مصنّف، فبحسب الجدول أدناه فإنّ من بين أكثر من 1185 من هياكل فندقية، منها فقط 248 فندق مصنف من النجمة الواحدة إلى 5 نجوم، والباقي هي غير مصنّفة، ما يعكس صورة الخدمات المقدّمة فيها وطبيعة تجهيزاتها.

جدول رقم (2): الطاقة الفندقية في سنة 2014

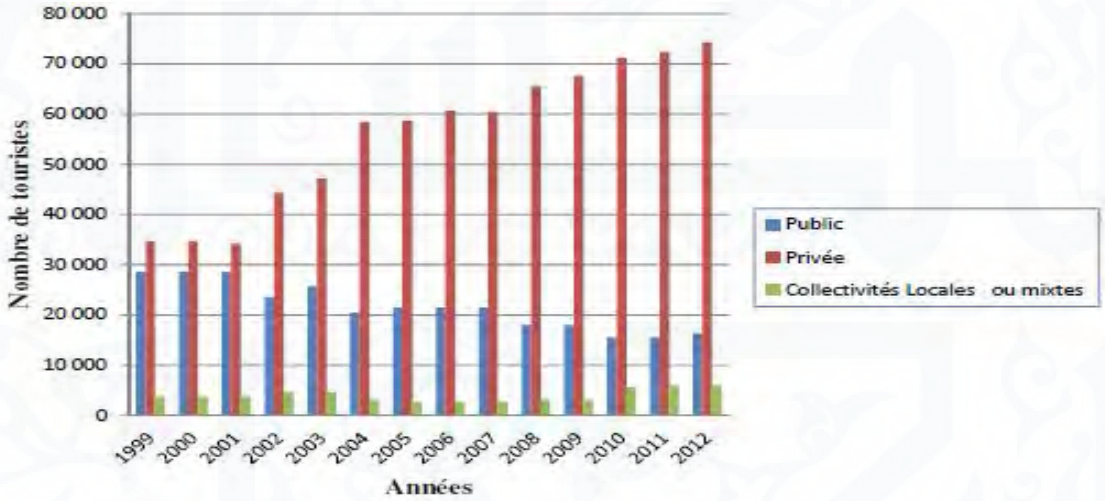
صنف الفنادق	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	نجمتين	نجمة واحدة	بدون نجمة	غير مصنّف	المجموع
العدد	8	6	39	46	149	156	781	1185
الأسرّة	4242	1800	5829	4605	10639	8406	64084	99605

Source : Ministre de l'Aménagement du Territoire du Tourisme et de l'Artisanat http://www.matta.gov.dz

فرغم نمو الطاقة الفندقية من 96497 سرير سنة 2012 ثمّ إلى 99605 سرير في 2014، إلاّ أنّ توجّهات الجديد منها لا يتغيّر، حيث يتمّ الاستثمار في فنادق غير مصنّفة مع التركيز على السياحة الحضرية التي تشمل 61.25% من إجمالي الطاقة الفندقية (الأسرّة)، وتليها الشاطئية بـ 28.07 %، وبالتالي عدم التوازن بين مختلف المناطق السياحية الأخرى كالصحراوية والحموية.

وقد ساهمت قوانين الخصخصة في فتح القطاع أمام المستثمرين الخواص- أنظر الشكل أدناه - حيث يحوز هذا الأخير على 76.92% من إجمالي الطاقة الفندقية، بالإضافة إلى المشاركة مع القطاع العام في المشاريع المختلطة والتي تمثّل نسبة 6.18% سنة 2012.

شكل رقم (3): تطوّر طاقة الإيواء بحسب ملكيتها للفترة (1999-2012)



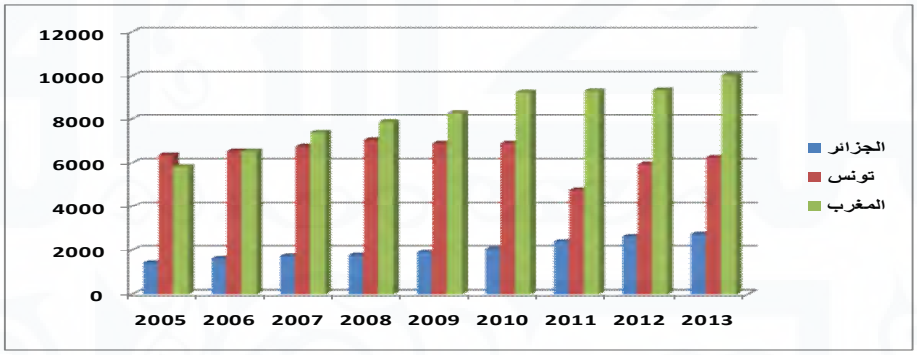
Source : Hébergement touristique,Ministère du Tourismeet de l'artisanat, consulté le 03/02/2014, http://www.mta.gov.dz/mta/fr/HebTour.php

وبالنسبة لسنة 2014 بقيت السيطرة للقطاع الخاص في الاستثمار السياحي، حيث يوفّر 74744 سرير من بين 99605 سرير بنسبة 75.04% بحسب احصائيات الوزارة. ورغم اشراك القطاع الخاص- كأحد مفاتيح التنمية الاقتصادية- إلا أنّه فشل في النهوض بالسياحة وفي الرفع من نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

4) تدفّق السياح:

مثّل تحسّن الوضع الأمني والسياسي للجزائر من أهمّ الأسباب الرئيسية لتوجّه السياح إليها، فقد عرفت السنوات الأخيرة تطوّرا ملحوظا في عددهم، ووفقا للشكل أدناه فإنّ الجزائر لم تتخطّ عتبة المليوني سائح إلا في سنة 2010، في الوقت الذي تعدّت فيه تونس والمغرب حدود 6 و5 ملايين سائح على الترتيب قبل عدّة سنوات.

شكل رقم (4): تطوّر عدد السياح في الجزائر، تونس والمغرب للفترة (2005-2013) الوحدة: بالآلاف



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

-:Centre de Recherche Statistiques،Economique et Socialeet de formation pour les Pays Islamiques(SESRIC), http : //www.sesric.org/baseind-step5-fr.php.

إنّ المقارنة التي يقدّمها الشكل أعلاه تكشف عن واقع سياحي يسوده الكثير من الإختلالات، وتؤكّد على جملة من التناقضات المحيطة بالقطاع، فكيف يمكن فهم اختلاف التدفّق السياحي نحو تونس بعد اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية عقب ما يعرف بانطلاق ثورات الربيع العربي أين انخفضت من 6.901 مليون سائح في 2010 إلى 4.785 مليون سائح في 2011، لكنّ هذا التدفق يمثّل ضعف مثيله في الجزائر خلال ذات السنة.

كما تتوضّح الصورة الحقيقية للتدفق السياحي في الجزائر رغم ارتفاعها من خلال الملاحظات التالية اعتمادا على الاحصائيات الرسمية عبر الموقع الرسمي للوزارة المعنية:

- لا يمثّل عدد السياح الأجانب من بين 2.301373 سائح في سنة 2014 إلا 40.85 %، بينما يمثّل البقية جزائريون مقيمون بالخارج؛
- يعكس مؤشر الليالي السياحية المدّة التي يقضيها السياح في الجزائر، ورغم ارتفاعها من 6.329.472 ليلة في 2011 إلى 7053744 ليلة في 2014، إلا أنّها تبقى ضعيفة إذا ماقورنت ببقية الدول المجاورة، كما أنّ أكثر من 88 %منها للسياح الجزائريين المقيمين بالخارج؛
- لقد واصل حجم السياحة العكسية (توجّه الجزائريين نحو الخارج) الارتفاع، من 2.135.523 شخص في سنة 2013 إلى 2.839.104 بسنة 2014، وهو ما يعكس تصدير الجزائر لسياح يفوق ما تستقبله، في حين كان الأجدر توجيه جزء كبير منهم نحو السياحة الداخلية، ولعلّ في ذلك تأكيد على فشل سياسة جذب السائح المحلي فكيف بالأجنبي؟

وبناء على ما تقدّم يمكن القول أنّه وبالرغم من المقوّمات السياحية الطبيعية والحضارية والتاريخية التي تملكها الجزائر من جهة، والامكانيات المالية التي تخصّص للقطاع من جهة أخرى، إلا أنّ القطاع السياحي ظلّ يتميّز بحالة من الركود والضعف نتيجة تراكم الكثير من المشاكل، إذ فشلت الجزائر في جعل مدنها وجهة سياحية بامتياز، بل على العكس تماما صدّرت سيّاحها الداخليين نحو دول قريبة ومجاورة.

ثانيا: استراتيجية التنمية السياحية وفقا للمخطط التوجيهي لأفاق 2025:

أمام التيقن بأن السياحة لم تعد خيارا بل أولوية اقتصادية وطنية، ودعامة لبناء اقتصاد خارج المحروقات، أدّى هذا النضج إلى تطوير خطة رئيسية وسياسة طويلة الأجل للتنمية السياحية لآفاق 2025 تستمد جوهرها من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (**SNAT 2025**) [11] الذي تقرّر اعداده وتحديد معالمه بالقانون رقم (01-02) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

ويتطلب فهم الاستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية الإحاطة بكافة الجوانب النظرية والعملية للمخطط التوجيهي.

1) الإطار العام للمخطط التوجيهي:

لقد جاء المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ليعكس عزم الدولة في تحقيق التنمية المستدامة بضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية والدعم الإيكولوجي على المستوى الوطني لآفاق 2025، وهذا لتحقيق جملة من الأهداف أهمّها: ضمان إقليم مستدام، خلق حركية وتنافسية الأقاليم، تحقيق العدالة الإقليمية وضمان حكم إقليمي راشد [12].

وقد انبثق عن هذا المخطط برامج ومخططات فرعية عدّة أبرزها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**SDAT 2025**) الذي جاء نتاج نقاش كبير بين مختلف الفاعلين في المجال السياحي من خلال الندوات الجهوية والجلسات الوطنية والدولية للسياحة، إذ تمّ إعداده في سنة 2007 وأعلن عن تبنيه سنة 2008.

ويمثّل (**SDAT 2025**) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر والوثيقة التي أعلنت الدولة من خلالها لجميع الفاعلين والقطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025. كما تقدّم نظرتها للتنمية السياحية الوطنية للمدى القصير 2009 والمتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 .

ويعتبر أيضا أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات والمؤهلات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للجزائر وتسخيرها لخدمة السياحة [13].

فالمخطط التوجيهي لا يقتصر على كونه إطارا مرجعيا ستتطور ضمنه المبادرات العمومية والخاصة لغاية سنة 2025وإنّما يعبّر أيضا عن رؤية مستقبلية لآليات التنمية السياحية في الجزائر، حيث يحددّ محاور رئيسية لتطوير السياحة وترقيتها.

وقد صيغت هذه الاستراتيجية في وقت غاية في الحساسية، حين اكتشفت السلطات أنّ الجزائر ورغم الكثير من المقومات السياحية التي تملكها إلا أنّها لا تعتبر وجهة تنافسية مقارنة مع جيرانها كتونس والمغرب، وأنّ اللاستقرار السياسي وحالة الاضطراب الأمني التي شهدتها خلال التسعينات من القرن الماضي لم تعد موجودة، ومن ثمّ فلا مبرر لتأخّرها في ركب السياحة العالمية خاصة وأنّها أصبحت تصدّر سواحا أكثر ممّا تستقبله.

وقد تبنت الجزائر الاستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية بعد التشاور والتشارك بين مختلف الفاعلين في المجال السياحي، في خطوة هامّة لتغيير ثقافة التخطيط من السلطات العمومية إلى إشراك القطاع الخاص وممثلين عن كافة المعنيين بالقطاع.

وقد سطرّت أهدافا عامة للمخطط وتشمل: [14]

- تعزيز دور السياحة كمحرك للنمو الاقتصادي من خلال بناء اقتصاد منتج بديل لاقتصاد المحروقات، تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية والمساهمة في تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية من النمو، الميزان التجاري، الاستثمار، المالية العامة، فرص العمل...إلخ؛
- توسيع الآثار المترتبة عن السياسة السياحية على باقي القطاعات ويشمل الانسجام مع الاستراتيجية التنموية لباقي القطاعات والرفع من درجة التكامل بين كافة السياسات، النظر إلى السياحة في إطار مقاربة شاملة لبرنامج التنويع الاقتصادي والتوفيق بين ترقية السياحة والبيئة وهو ما يفسر ميلاد المخطط الوطني للتهيئة السياحية من مخطط شامل أوسع (التهيئة الإقليمية)؛
- تثمين التراث الثقافي التاريخي والديني: باعتبار أنّ هذا التراث يمثل عصب حياة القطاع السياحي، وضمان جاذبية الجزائر كوجهة سياحية؛
- التحسين الدائم والمستمر لصورة الجزائر السياحية: فبعد سنوات طويلة من الصورة السوداوية التي رسمها الوضع الأمني في الجزائر تصبح عملية تبييضها وتغيير ملامحها نحو الأفضل من أهمّ التحديات والأهداف التي تصبو الاستراتيجية الجديدة لتحقيقها.

2) مخطط العمل على المدى المتوسط (2015): [15]

لقد حددّ المخطط التوجيهي على المدى المتوسط (2008-2015) جملة من الأهداف الواجب تحقيقها لضمان نجاحها على المدى الطويل. وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف حددّ المخطط مشاريع مستعجلة ذات أولوية تعتبر بمثابة القاعدة الأولى الأساسية المعتمدة لتنمية حقيقية للسياحة.

1.2.الأهداف المادية والنقدية للمرحلة (2008-2015): لقد سطرّت الجزائر أهدافا متوسطة المدى لسياستها الجديدة للتنمية السياحية بناء على تشخيص الوضع الحالي للسياحة وللإمكانيات المالية والمادية والبشرية والطبيعية المتاحة، وكذا بالاستفادة من تجارب الدول المجاورة.

ووفقا لهذه الأخيرة اعتمدت الجزائر في تحديد أهدافها المادية على قياس التجربة التونسية، بأنّ استقبال تونس لـ 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة ارتبط بامتلاكها لـ 220000 سرير، وعلى هذا الأساس فإنّ سعي الجزائر لاستقبال 2.5 مليون سائح في آفاق 2015 يتطلب توفير 75000سريرمن النوعية الجيّدة.

أمّا هدف الأقطاب ذات الأولوية فتمّ تحديد ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع أي 40000 سرير بمقاس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدّا و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط.

وفي سبيل تحقيق ذلك قدرّت السلطات قيمة الاستثمار العمومي والخاص الضروري خلال ذات الفترة بأكثر من 2.5 مليار دولار، حيث يقدّر الاستثمار الإجمالي المادي وغير المادي لخلق سرير جديد بـ 60000 دولار،55000 منها كاستثمارات مادية والباقي غير مادية، ويمكن لهذه الاستثمارات أن تساهم في خلق 400000 منصب شغل (بشكل مباشر أو غير مباشر) و91600 مقعد بيداغوجي، يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (3): الترجمة الرقمية للأهداف المحدّدة للتنمية السياحية على المدى المتوسط 2015.

السنة	2007	2015
عدد السياح (بالمليون)	1.7	2.5
عدد الأسرّة	84869 (تتطلب التهيئة)	75000 (عالية الجودة)
مساهمة السياحة في PIB	% 1.7	% 3
الإيرادات (مليون دولار أمريكي)	2015	1500 إلى 2000
مناصب العمل (مباشرة وغير مباشرة)	200000	400000
التكوين (مقعد بيداغوجي)	51200	91600

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2025)، كتاب رقم 02، مرجع سبق ذكره، ص .18

2.2. **المشاريع ذات الأولوية للمرحلة** (2008-2015): إنّ تنمية السياحة وترقيتها لا تبنى فقط على تحديد الأهداف وتدوينها، وإنما لا بدّ وأن يترجم ذلك الهدف على أرض الواقع عبر خطة واضحة لتحقيقه ولذلك تمّ تحديد عدد من المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ومنها:

- فنادق تابعة لسلاسل عالمية معروفة بشهرتها يصل عدد الأسرّة إلى 29386 سرير؛
- أكثر من 20قرية سياحية متميزة وتخصيص أرضيات جديدة مبرمجة للتوسع السياحي؛
- إنشاء حدائق تسلية وحضائر بيئية وسياحية ومراكز للعلاج والصحة والترفيه...إلخ؛
- إطلاق 80 مشروعا سياحيا في 6 أقطاب سياحية للامتياز، يأخذ قطب شمال الوسط الحصة الأكبر بـ 32 مشروعا، يليها شمال شرق بـ 23 مشروعا، بينما خصص مشروعا واحدا للجنوب الأكبر.

3) آليات إنعاش السياحة في الجزائر "الحركيات الخمس للتفعيل السياحي": ويمكن التفصيل في أهم هذه الديناميكيات كمايلي: [16]

1.3.**مخطط وجهة الجزائر**: لقد أثّرت الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر خلال السنوات السابقة وخاصة في العشرية السوداء على صورتها داخليا وخارجيا، وأصبحت بفعل هذه التشويهات آخر المناطق التي يمكن التفكير فقط في التوجّه إليها سياحيا. ورغم زوال الكثير من موانع السياحة في الجزائر، إلا أنّها فشلت في الاستقطاب بسبب عجزها عن تحسين صورتها.

وعلى هذا الأساس اعتبرت الاستراتيجية الجديدة أنّ ترقية هذه الصورة يمثّل مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية تكون أبرز ملامحها الأصالة والابتكار والنوعية، وهي محاور مخطط الوجهة الذي يهدف إلى بناء صورة جديدة بالاعتماد على التسويق السياحي للمنتوجات الموجودة والمتوجّهة نحو الابتكار والإبداع.

وتكمن أهمية تقويم وجهة الجزائر بالإضافة إلى زيادة التدفق السياحي إليها إلى تعزيز جلب فرص الاستثمار السياحي للرفع من العرض السياحي وزيادة الهياكل السياحية والإمكانيات المتاحة التي يخطط لتعزيزها وفقا لآلية ثانية وهي الأقطاب السياحية.

2.3.**الأقطاب السياحية** (PoT): في إطار العمل على الرفع من قدرات العرض السياحي في الجزائر، تبنّت هذه الأخيرة مخططا للتوسّع السياحي عبر إنشاء وتعزيز مناطق سياحية من خلال ما يعرف بالقطب السياحي. فقد حدّد المخطط التوجيهي سبعة أقطاب سياحية تسعى لإنشائها وتطويرها موزّعة على مختلف مناطق الوطن. (أقطاب سياحية للامتياز في الشمال "شرق، غرب، وسط" وفي الجنوب "شرق- غرب" والجنوب الكبير "طاسيلي والأهقار".

ويهدف المخطط عبر هذه الأقطاب وقراها السياحية إلى زيادة التنوّع السياحي باعتبار كلّ قطب هو نوع من السياحة بحسب طبيعة المنطقة وتقديرات الطلب السياحي فيها: كالسياحة الصحراوية، الحموية والعلاجية...إلخ، وهو ما يساهم في تسهيل الانتشار السياحي وتعزيز فرص الاستثمار في هذا القطاع، كما تعتبر كأداة للتعريف بالجزائر كوجهة سياحية تنافسية تتوفّر على مختلف المرافق التي يمكنها تلبية مختلف الأذواق.

3.3.**مخطط النوعية السياحية** (PQT): يرتبط ضمان استمرارية التدفق السياحي سنويا بجودة ونوعية المعروض السلعي، وقد بادر المخطط التوجيهي العمل إلى تطوير نوعية المنتج السياحي المقدّم بإطلاق ما يعرف بمخطط جودة السياحة الذي يشمل كافة الأنشطة السياحية باعتبار أنّ مفهوم الجودة يخص مختلف مستويات الإنتاج السياحي، حيث يطبّق على الفندقة، الإطعام، الدليل السياحي، الدواوين السياحية ومناطق العبور.. وغيرها.

وبناء على ذلك يمكّن مخطط الجودة من الرفع من التنافسية السياحية داخليا وخارجيا خاصة باعتماد فكرة منح العلامة الوطنية " جودة السياحة الجزائرية " للمؤسسات المطبّقة لشروط الجودة وفقا للمخطط ويبقى نجاحه مرهون بالدرجة الأولى بتكوين الموارد البشرية وتنميتها عبر مختلف مدارس ومراكز التكوين المتخصصة في مجال الفندقة والسياحة.

4.3.**مخطط إشراك القطاع الخاص**: إنّ التحدّيات التي تمرّ بها الدولة في ظلّ المتغيرات الخارجية تقلّل من قدرتها في تسيير مختلف الأنشطة الاقتصادية داخليا.

فرغم الدور الذي يلعبه القطاع العام في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية والحفاظ على الأمن والموروث السياحي، إلا أنّ إشراك القطاع الخاص في مجال الاستثمار والاستغلال السياحي أصبح ضرورة حتمية لتنمية السياحة.

ولذلك يعتبر مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد أهمّ الآليات التي يمكن اعتمادها لإنعاش السياحة ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي استعدادا لمرحلة ما بعد النفط.

5.3.**مخطط تمويل السياحة (PFT)**: يعتبر التمويل من أبرز المعوّقات أمام العمل والاستثمار السياحي خاصة وأنّ السياحة صناعة ذات عائد استثماري بطيء.

وبناء على أهمية التمويل في أيّ صناعة تبرز أهمية مخطط تمويل السياحة الذي يعنى بحماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتقدير المخاطر التمويلية لضمان استمرارية المشاريع السياحية، وكذا تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باعتماد الحوافز المالية والجبائية وتسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية.

وتأسيسا على ما تقدّم يمكن القول أنّ الحركيات الخمس سالفة الذكر تعتبر بمثابة آليات تنفيذية لاستراتيجية التنمية السياحية، وروافع لتفعيل التحوّل السياحي للجزائر. إلا أنّ دراسة الواقع السياحي كشف عن نقائص في عملية التنفيذ للمخطط التوجيهي بعد ثماني سنوات من إطلاقه، فكيف يمكن إنجاح الاستراتيجية السياحية والدفع بالقطاع السياحي نحو القطاعات الواعدة لضمان الخروج الآمن من التبعية النفطية؟

ثالثا: متطلّبات نجاح استراتيجية التنمية السياحية: بالنظر لضعف مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تتضاعف التحدّيات أمام هذا القطاع في مسيرة الإعداد لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر لجعله قطاعا واعدا ومعوّلا على مداخيله حين تغيب عوائد البترول.

ولذلك لا بدّ وأن تواجه هذه التحدّيات بمضاعفة الجهود لإنجاح استراتيجية التنمية السياحية وفق ما قدّمها المخطط التوجيهي في ظلّ تزايد المعوّقات وقلّة الإنجازات، فنجاح الاستراتيجية يتوقف على توفير جملة من العوامل المتكاملة على المستويات التالية:

1) تنشيط الاستثمار السياحي:

تعتبر السياحة في الجزائر من أقلّ المجالات استقطابا للاستثمارات، فبحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لم يتعدّ إجمالي عدد المشاريع في القطاع السياحي المصرّح به في الوكالة خلال الفترة (2002-2015) ما يقارب 789 مشروعا بنسبة 1.31 % من إجمالي المشاريع، وبقيمة مالية لم تتعدّ نسبة 8.49% من المبلغ الإجمالي،

كما لم تتمكّن هذه المشاريع من توظيف أكثر من 5.31 % من مجموع مناصب الشغل الموفرة خلال ذات الفترة مثل ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3): المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة {2002-2014} بحسب طبيعة النشاط

الفرع	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1218	2.02	176019	1.52	52366	5.06
البناء	11290	18.74	1323698	11.44	245911	23.78
الصناعة	9231	15.32	6503533	56.2	388219	37.54
الصحة	809	1.34	127684	1.1	19105	1.85
النقل	30669	50.91	1027480	8.88	158016	15.28
السياحة	789	1.31	982934	8.49	54826	5.31
الخدمات	6226	10.34	964388	8.33	107089	10.36
التجارة	2	0.00	37514	0.32	4100	0.4
الاتصالات	5	0.01	428963	3.71	4348	0.42
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

Source : Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI),Bilan des déclarations, http://www.andi.dz

ولعلّ في قراءة هذا الواقع الاستثماري يتّضح أنّ التنمية السياحية لا يمكن أن تتحقق في ظلّ جمود الاستثمار السياحي وضعفه. فتصبح إذن عملية تنشيطه وتسهيل إقامة المشاريع السياحية للرفع من العرض السياحي أو في الترويج للطلب أو الوكالات السياحية ...وغيرها أولوية لإنعاش القطاع.

إلا أنّ عملية التنشيط تتوقّف بالدرجة الأولى على مواجهة الكثير من المثبّطات التي تعيق الاستثمار عموما والسياحي خاصة على غرار التمويل وارتفاع التكاليف ومشكلة العقار وجمود الإطار التشريعي والمؤسسي ...إلخ.

ويمكن حصر أهم عوامل نجاح هذا المستوى من الاستراتيجية في النقاط التالية:

1.1.**الجانب التمويلي**: من خلال:

- تكييف التمويل البنكي بما يتلاءم وطبيعة الاستثمار في السياحة عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل واعتماد التمويل التأجيري...وغيرها؛
- فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي للرفع من قدرات العرض السياحي خاصة ممّا يتيح الفرصة للرفع من التنافسية بين مختلف المؤسسات، ويفتح بذلك المجال نحو تحسين المعروض والمنتج المقدّم، كما أنّ إبقاء الاعتماد على مشاركة القطاع الخاص يقلّل من أعباء التمويل من القطاع العام؛

- إنشاء صندوق لضمان القروض خاص بالسياحة(17)؛
- إعطاء أولوية للاستثمار السياحي في تقديم التحفيزات والإعفاءات الجبائية، ممّا يسمح بتقليل التكاليف وهو ما ينعكس على أسعار المنتج السياحي التي تعتبر مرتفعة مقارنة مع مثيلتها في الدول المجاورة كالفنادق، الإطعام...إلخ.

2.1.**الإطار التشريعي والمؤسسي**: تعتبر التشريعات والقوانين المتعلّقة بالاستثمار أكثر الأسباب المعيقة لإقامة المشاريع أو توسعتها وترقيتها، ولذلك لا بدّ من إعادة النظر في هذه القوانين وجعلها أكثر مرونة وتأقلما مع المتغيّرات الخارجية ومختلف التحدّيات التي تواجه القطاع السياحي، بالإضافة إلى تدعيم الإطار المؤسسي عبر انشاء مؤسسات داعمة ومرافقة للنشاط والاستثمار السياحي مهما كان حجمه؛

3.1.**العقار السياحي**: لا بدّ من تقديم حلول جادّة لإشكال العقار السياحي تشريعيا ومؤسسيا بما يمنح مزيد من الثقة لدى المستثمرين بضمان توطين استثماراتهم، من خلال إنشاء سوق عقاري يخضع لآليات العرض والطلب بساهم في تقليص الفجوة بين الأسعار الحكومية والخاصة للعقار ، وكذا تفعيل مخطط مناطق التوسّع السياحي عن طريق الأقطاب وقراها السياحية وتسهيل الحصول على العقار من طرف المستثمرين الخواص بهذه المناطق، مع تحفيز أصحاب الأراضي الواقعة داخلها لإقامة مشاريع سياحية.

4.1.**التويع الاستثماري**: تسمح الإمكانيات والمقوّمات السياحية التي تملكها الجزائر ومناخها المتعدّد من إرضاء التوجّهات المتباينة للطلب السياحي إذا ما أحسن الاستثمار في مختلف المناطق وخاصة الصحراوية منها، إذ لا بدّ من مراجعة توجّهات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار.

فوفقا لرؤيته لا يزال نصيب السياحة الصحراوية من مشاريع الأقطاب السياحية للامتياز بعيدا عن مستوى نظيراتها في الشمال والشرق والوسط من حيث الكمّ، رغم أنّ شساعة الصحراء الجزائرية تجعل كلّ قطب من أقطابها ينفرد بمقوّمات جذب سياحية خاصة بها، فالتنوّع في منتجات السياحة الصحراوية عامل تنافسي تمتاز به الجزائر.

واتّساع الصحراء يستلزم تبني استراتيجيات تختلف عمّا يمكن تبنّيه في المناطق الشمالية، وإذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات، فإنّ هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية كالنقل البري، الجوي، الطاقة الفندقية...إلخ.

ولتجاوز هذا الإشكال لا بدّ من تخصيص استثمارات كافية لترقية البنى التحتية الضرورية ووسائل النقل[18] من طرف القطاع العام لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار الخاص في تحسين خدمات السياحة الصحراوية.

فنجاح استراتيجية تنمية السياحة على مستوى تنشيط الاستثمار يتطلّب تحقيق تنويع في المعروض، وأخذ ذلك بعين الاعتبار في توزيع الاستثمارات وتقديم التسهيلات وفقا لذلك (صحراوية- شاطئية– حموية...). وبقدر ما يقدّم التنويع حلا لإشكالية الاختلال الجهوي في السياحة بقدر ما يعتبر أداة لضمان استمرارية النشاط السياحي وابتعاده عن الموسمية من خلال ضمان التدفق المستمر للسياح في مختلف فصول السنة.

وبناء على ما تقدّم يمكن القول أنّ آليات تنشيط الاستثمار السياحي يمكنها المساهمة أيضا في الرفع من التنافسية بين مختلف المستثمرين ما يجعلها أداة لترقية المنتوج السياحي وتحسينه.

2) تحسين المنتج السياحي:

لا يتوقّف إنعاش السياحة وتنميتها لتلعب دورا حيويا في النهوض بالاقتصاد والمساهمة في بناء الاقتصاد المنتج على توفير شروط تنشيط الاستثمار وحسب، وإنّما لا بدّ وأن يقدّم هذا الأخير منتجات عالية الجودة ومتوافقة مع الأذواق المختلفة للطلب السياحي، فتظهر بذلك أهمّ عوامل نجاح هذا المستوى من الاستراتيجية متمثّلة في تحسين الجودة، التنوّع وتبني استراتيجية تسويقية فعّالة يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1.2.**الجودة**: وذلك بالعمل على تحسين جودة المنتج السياحي والخدمات المقدّمة لضمان استمرارية تدفق السياح إلى الجزائر بتبني مقاييس الجودة العالمية.

2.2.**الترويج**: ضرورة اعتماد استراتيجية تسويقية فعّالة يمكنها الترويج الجيّد للمنتج السياحي بناء على التخطيط ودراسات السوق، خلق العلامة التجارية، تجزئة وتقسيم الأنشطة بما في ذلك زيادة تعزيز التكامل بين تكنولوجيا المعلومات في الترويج والتسويق، مع التركيز على دور الإعلام السمعي والبصري وتكنولوجيا الاعلام والاتصالات في العملية الترويجية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه من الضروري أن تمتدّ الاستراتيجية التسويقية نحو الوجهة لارتباط النشاط السياحي والطلب على منتجاته بالصورة الذهنية حول الوجهة والمقصد السياحي والخروج من الطرق التقليدية إلى طرق أكثر ابتكارا وابداعا للترويج، مع تدعيم عمل الديوان الوطني للسياحة في هذا المجال.

3.2.**التنوّع في المنتج السياحي**: يفرض تنوّع الوجهات السياحية في الجزائر أن يتماشى المنتج السياحي مع خصوصية كلّ وجهة، ما يستلزم تنوّعه ترافقا مع تحسين الجودة، ما يضمن تنويع مجال الاستثمارات السياحية. وتعتبر الصناعات التقليدية من الوسائل الهامة لإضفاء التنوّع في هذا المجال بالنظر لاختلافها من منطقة لأخرى، ما يستلزم العمل على ترقيتها وتسهيل الاستثمار في مجالها.

3) تأهيل المورد البشري:

تعتبر السياحة من أكثر القطاعات حاجة لليد العاملة المؤهّلة والمدرّبة، وعلى هذا الأساس يصبح تأهيل المورد البشري وتطويره وتنميته ضرورة حتمية تفرضها الخصائص المتعدّدة للسياحة سواء في عملية تقديم المنتج أو في الترويج له وللوجهة السياحية وهو ما يتطلّب تكثيف البرامج التكوينية والتدريبية والتنسيق بين الشركات العاملة في السياحة ومختلف الجامعات والمعاهد لتعريف دارسي التخصصات المرتبطة بالسياحة كالفندقة بالعمل على أرض الواقع ولتفعيل مساهمة القطاع السياحي في المواءمة بين برامج التدريب وسوق العمل، لتعزيز المهارات التي يتطلّبها العمل السياحي من لغات، مواكبة تطوّرات تكنولوجيا الإعلام والإتصال...إلخ.

4) السياحة الداخلية: حلّ استعجالي للتنشيط السياحي:

أمام عدم قدرة السياسات الموضوعة في الاستراتيجيات السياحية لاستقطاب عدد أكبر من السياح والرفع من التدفق السياحي على المدى القصير، يصبح من الضروري تبني حلولا استعجالية لتنشيط السياحة وتعزيز حركية المنتج في ظلّ حالة الركود والجمود التي تميّز القليل من العرض السياحي.

وبناء على ذلك تعتبر السياحة الداخلية أحد تلك الحلول المساعدة على التنشيط السياحي إلا أنّها تتطلّب بدورها توفير عرض سياحي يتوافق والطلب المحلي، تقديم منتجات وخدمات سياحية بأسعار تنافسية لمثيلتها في الدول المستقطبة للسائحين الجزائريين وتراعي قدراتهم المالية، تكثيف الرحلات السياحية كخدمة لها أولوية في برامج الخدمات الاجتماعية، ويتم ذلك بالتعريف الداخلي بمختلف الوجهات السياحية عبر وسائل الترويج الأكثر كفاءة وانتشارا في المجتمع الجزائري.

الخلاصة: (نتائج وتوصيات)

بناء على ما قدّمته الدراسة يمكن القول أنّه وبالرغم من المقوّمات السياحية الطبيعية والحضارية والتاريخية التي تملكها الجزائر من جهة، والامكانيات المالية التي تخصّص للقطاع من جهة أخرى، إلا أنّ القطاع السياحي ظلّ يتميّز بحالة من الركود والضعف نتيجة تراكم مشاكل مختلفة وليدة ظروف اقتصادية، سياسية واجتماعية مرّت بها الجزائر أعاقت تطوّر القطاع وأضعفت من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من أبرزها:

- ضعف المنتوج السياحي وعدم قدرته على المنافسة؛
- غياب استراتيجية واضحة للتعريف بالجزائر كوجهة سياحية عالمية؛
- ضعف طاقة الإيواء وتدنّي الخدمات المقدّمة على مستواها؛
- عدم كفاءة وخبرة اليد العاملة في القطاع لغياب البرامج التكوينية والتأهيلية؛

◆ تعدّد عراقيل الاستثمار السياحي الخاص محليا كان أم أجنبيا كإشكالية التمويل، الأعباء الضريبية، العقّار السياحي وغياب إطار مؤسسي وقانوني مرن وفعّال لمواجهة مختلف التحدّيات التي يشهدها القطاع في ظلّ المنافسة القوية بين دولتين مجاورتين تمثّلان وجهة سياحية بإمتياز هما تونس والمغرب، وهو ما يثبت صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة.

وبالنظر للقصور الذي شهده مسار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وفشله في تحقيق الأهداف المرجوة، فقد قدّمت الدراسة في محورها الأخير جملة من الاقتراحات لتفعيل الاستراتيجية وانجاحه للرفع من مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ظلّ الانخفاض المستمر لهذا الأخير بسبب الانهيار المتواصل لأسعار البترول، ومن تلك التوصيات:

◆ تنشيط الاستثمار السياحي الذي يتوقّف بالدرجة الأولى على مواجهة الكثير من المثبّطات التي تعيق الاستثمار عموما والسياحي خاصة على غرار التمويل وارتفاع التكاليف ومشكلة العقار وجمود الإطار التشريعي والمؤسسي ...إلخ، وهي المجالات التي قدّمت فيها الدراسة حلولا للتغلب عليها؛

◆ تحسين المنتج السياحي لأنّ نجاح وتنشيط الاستثمار السياحي يرتبط أيضا بتقديم منتجات عالية الجودة ومتوافقة مع الأذواق المختلفة للطلب السياحي، في ظلّ التنافس الشديد في هذا المجال مع ما تقدّمه دول مجاورة كالمغرب وتونس، فتظهر بذلك أهمّ عوامل نجاح هذا المستوى من الاستراتيجية متمثّلة في تحسين الجودة، التنوّع وتبني استراتيجية تسويقية فعّالة؛

◆ تأهيل المورد البشري بتكثيف البرامج التكوينية والتدريبية والتنسيق بين الشركات العاملة في السياحة ومختلف الجامعات والمعاهد خاصة وأنّ القطاع السياحي أكثر القطاعات حساسية في حاجته لأيدي عاملة مؤهلة؛

◆ تبني سياسة فعالة للنهوض بالسياحة الداخلية باعتبارها حلّا استعجاليا للتنشيط السياحي وإنقاذ مسار الاستراتيجية وتوفير الموارد المالية اللازمة التي يعوّل عليها القطاع للنهوض به أولا وللرفع من مساهمته في تمويل باقي قطاعات الاقتصاد الجزائري ثانيا.

المراجع والإحالات:

1. يتباين مفهومها بتباين الزاوية التي ينظر إليها مختلف الباحثين والمهتمّين بموضوعها بين من يعتبرها ظاهرة إجتماعية ومن يتأثّر بها كظاهرة إقتصادية، فقد عرّفها الألماني **"GuyerFroyler"** على "أنّها ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر، تتولّد كنتيجة منطقية لتزايد الحاجة إلى الراحة والإستجمام، وإلى تغيير الفرد لبيئته، فتكسبه إستمتاعا بجمال الطبيعة، وإتّصالا وتعارفا ثقافيا مع مختلف الشعوب.

وإذا كان **فرويلر** قد إعتبرها ظاهرة طبيعية، فإنّ هناك من رآها على غرار (**هانزيكر وكرافت**) على أنّها "مجموعة من العلاقات والظواهر تنشأ بتنقّل الأفراد وسفرهم لبلد غير إقامتهم، دون ديمومة إقامتهم أو تحقيق كسب أو دخل من ممارسة أي عمل أو نشاط "، كما أنّ هناك من إعتبرها صناعة قائمة بذاتها تنشأ بتلاقي العرض والطلب السياحي، حيث يمثّل الأوّل خليطا من العناصر غير المتجانسة والمستقلة عن بعضها البعض القادرة على جذب السياح وإشباع رغباتهم المختلفة، التي تمثّل بدورها قاعدة الطلب. أنظر:

- ***Graham Dann, (2009):*** *The Sociology of Tourism European Origins and Development, Emerald Group Publishing, London, P89.*
- ***Ahmed Tissa, (1993) :*** *Economie Touristique et aménagement du territoire, OPU, Alger, P 94.*
- ***Robert Lanquar, (1981) :*** *Le tourisme international, Série que sais- je, Presse universitaires de France, Paris, P12- P39.*

2.D émographie Algérienne - Année 2013-N 658, Office National des Statistique ONS, P 1.

3 . خالد كواش، **مقوّمات ومؤشّرات السياحة في الجزائر**، مجلّة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص ص 222-223.

4 . صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والإجتماعي للسياحة في الجزائر، تونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصّص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص45.

5.Igérie terre de richesses, Ministère du Tourisme et de L'Artisanat, 2013, http://www.mta.gov.dz/site_relooke/fr/pothentialitesTour.php, consulté le 07/08/2013.

6. Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014, N° 710 ,ONS , juillet 2015 Site WEB : www.ons.dz, p 14.

7 . تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية لعام 2015 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، المنظمة العربية للسياحة، **http**://**www**.**arab-tourismorg.org**، تاريخ الإطلاع 02/ 2015/09.

8. Activité, Emploi et Chômage au quatrième trimestre 2013, N° 653, Op.cit, P 12.

9. Les chiffres clés du tourisme de l'Algériepour l'année 2011 et 2012, Ministère du Tourismeet de l'artisanat : http://www.mta.gov.dz/mta/fr/ChiffreCle.php, consulté le 03/02/2014.

10..يحي سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر** –مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العددالسادس والثلاثون، العراق، 2013، ص 106.

11. Ahmed Sid, (2013), Elément de la stratégie de développement du tourisme en Algérie, Réunion d'experts sur la contribution du tourisme à un développement durable(ONUCED), Genève, 14/15 mars, P05.

12. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، كتاب رقم 01، وزارة التهيئة والاقليم والبيئة والسياحة، ص 09.

13. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، كتاب رقم 01، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

14. Ahmed Sid, Op.cit, P 09.

15 .المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، كتاب رقم 02، ص ص 16-19.

16. بتصرف بناء على:

- Ahmed Sid, Op.cit, P 15.
- Ministère du Tourisme et de l'artisanat, http://www.mta.gov.dz/mta/fr/StaArt.php, consulté le 25/11/2013.

- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، كتاب رقم 02، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-60.
- لحسين عبد القادر، **استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص ص 181-183 .
- نورالدين شارف، نصر الدين بوعمامة، **ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، أيام 07/ 08/ أفريل 2008، جامعة سطيف، ص ص 13-14.

17. من توصيات المشاركون في أشغال ورشات العمل التي نظّمت على هامش الجلسات الوطنية للسياحة المنعقدة بنادي الصنوبر بالجزائر العاصمة، يومي 14/15 أفريل 2013، تاريخ الاطلاع: 2013/11/25.www.assisesdutourisme-dz.net/actualite.php?id=19

18. بن يخلف زهرة، بونوة شعيب، **جاهزية النسيج المؤسسي لتفعيل أداء السياحة الصحراوية الجزائرية في التنمية**، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012، www.arabrenewal.info، تاريخ الاطلاع 2012/07/15.

الثقافة السياحية ودورها في تنشيط السوق السياحي في الجزائر

ـــ ولاية جيجل نموذجا ـــ

أ. يوسف خروبي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل / الجزائر

Elkods.youcef@gmail.com

Political culture and its role in the revitalization of the tourism market

Youcef Kherroubi Université de Jijel– Algeria

Received:05 June 2016 *Accepted: 15 Nov 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الثقافة السياحية في تنشيط السوق السياحي بولاية جيجل وذلك من خلال مسح آراء عينة الدراسة التي اشتملت على 66 فرد (34 سكان محليين، 32 سائح)، حيث تم إخضاع إجابات مفردات الدراسة إلى التحليل عن طريق البرنامج الإحصائي spss.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود إدراك للثقافة السياحية من طرف السكان المحليين والسياح، وعدم وجود تأثير للثقافة السياحية لدى سكان المنطقة على السوق السياحي بالولاية ووجود تأثير للثقافة السياحية لدى السياح على السوق السياحي بالولاية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياحية، السوق السياحي، العرض السياحي، الطلب السياحي.

رموز Jel : *L83*

Abstract:

The main objective of this study is to understand the role played by tourism culture in boosting the tourism market in the wilaya of Jijel, Algeria. A survey is conducted with a sample of 66 individuals (34 local residents and 32 tourists). The statistical program (SPSS) is used to analyze the answers to the questionnaire. The results show that there is a certain degree of awareness to the tourist culture from both categories (local inhabitants and tourists), but that is only the tourism culture of the tourists wich significantly influences the tourist market in the Region of Jijel.

Keywords: *the tourism culture, the tourism market, tourist offer, tourist demand*

(JEL) Classification : *L83*

تمهيد:

تطور مفهوم السياحة فأصبحت ظاهرة إنسانية وثقافية تخضع للعديد من المؤشرات والمتغيرات المحلية والعالمية.إذ أنها لم تعد نشاطا مؤقتا يخضع للظروف ورغبات الإنسان بل أصبحت صناعة تسعى للتوسع المستمر، وتعمل على خلق طلب مستمر على خدماتها وذلك من خلال عرض خدمات سياحية في شكل متطور ومتجدد. ولأن السياحة أصبحت خيارا اقتصاديا واجتماعيا مهما، فقد أصبح من الضروري أن تواكب الثقافة السياحية المجتمع بما يساهم ذلك في تنمية القطاع السياحي وتطوره، إذ تعد الثقافة السياحية الجوهر الذي تبنى عليه أسس السياحة السليمة والمستدامة في أي بلد، فمهما كانت الدولة غنية بالمقومات الطبيعية، المادية والحضارية، فإنها لن تتمكن من بناء اقتصاد سياحي متقدم دون عنصر بشري مدرك لأهمية السياحة.

على الرغم من تمتع الجزائر بالعديد من المقومات السياحية الهائلة، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الذي له ميزة ضمن حوض البحر المتوسط نظرا لقربها من الأسواق الكبرى المستقطبة للسياح، لم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة والمساهمة الفعالة لهذا القطاع.

ولهذه الأسباب جاءت فكرة هذا البحث الذي يقوم على تحليل ودراسة الدور الذي تلعبه الثقافة السياحية في تنشيط السوق السياحي، من خلال دراسة حالة ولاية جيجل، حيث تتمحور معالم بحثنا في السؤال الجوهري التالي:

ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة السياحية في تنشيط السوق السياحي بولاية جيجل؟

أولا: الطلب السياحي في ولاية جيجل

يتمثل الطلب السياحي في رغبة الشخص في الانتقال والسفر من مكان إقامته إلى مكان آخر لإشباع رغباته، مما يساهم النشاط السياحي في الحركة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للبلد المضيف فمن خلال ممارسة هذا النشاط يمكن توفير مناصب شغل وكذا تبادل مختلف الثقافات بين الشعوب، ومن هذا المنطلق سوف نحاول دراسة حجم الطلب السياحي في ولاية جيجل[1].

1- توافد السياح إلى هياكل الإيواء في الولاية:

الفنادق: بالاعتماد على بيانات مديرية السياحة للفترة الممتدة بين 2010- 2015، سنحاول تحليل حجم الطلب على خدمات الفنادق من طرف السياح المحليين والأجانب وكذلك حجم الإيرادات المحققة .

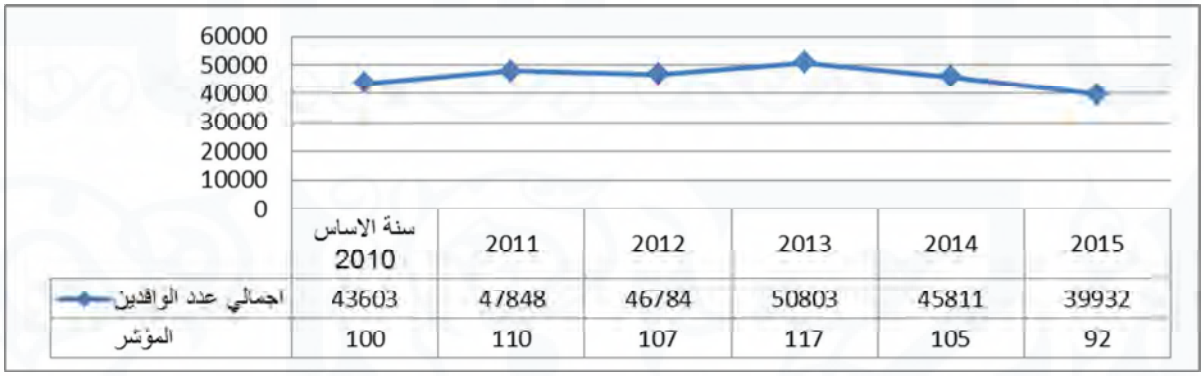
جدول رقم (1): توافد السياح إلى فنادق الولاية وعدد الليالي المقضية لفترة ما بين 2010- 2015

السنوات	الجزائريون		الأجانب		الجزائريون و الأجانب	
	عدد الوافدين	عدد الليالي	عدد الوافدين	عدد الليالي	عدد الوافدين	عدد الليالي
2010	41.961	73.249	1.642	3.181	43.603	76.430
2011	46.500	80.743	1.348	4.712	47.848	85.455
2012	45.110	68.453	1.674	8.775	46.784	77.228
2013	49.010	84.179	1.793	4.398	50.803	88.577
2014	44.369	77.564	1.442	3.912	45.811	81.476
2015	38.549	69.029	1.383	5.181	39.932	74.210

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة.

ويمكن ترجمت بيانات هذا الجدول إلى الشكلين التاليين:

الشكل رقم (1): تمثيل بياني لعدد الوافدين الإجمالي إلى فنادق ولاية جيجل خلال الفترة (2010- 2015)

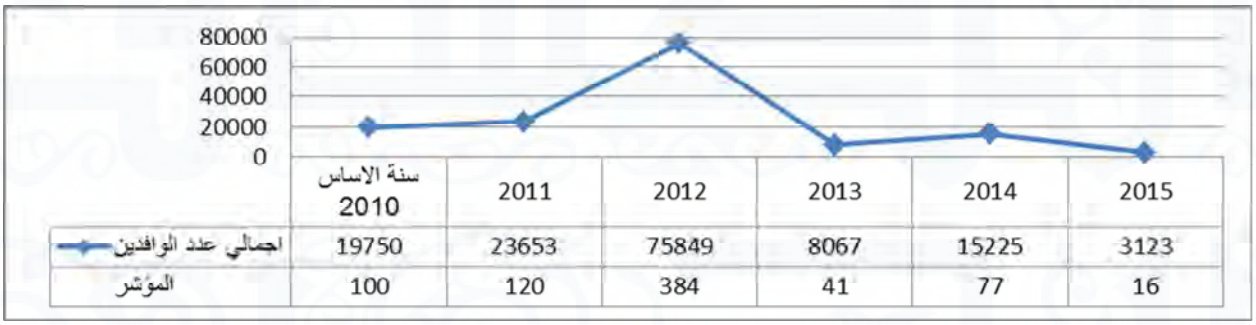


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة.

الشكل أعلاه يوضح تطور إجمالي عدد السياح الوافدين إلى فنادق ولاية جيجل خلال سنوات 2010-2015، حيث ارتفع العدد سنة 2011 بنسبة 10% مقارنة بسنة 2010، ليسجل انخفاضا طفيف سنة 2012 بنسبة 3% مقارنة بسنة 2011، وارتفع العدد سنة 2013 بنسبة 10% مقارنة بنسبة 2012، ليسجل انخفاضا آخر سنة 2014 بنسبة 12% مقارنة بسنة 2013، بقي هذا الانخفاض مسجل إلى غاية 2015 ويفسر ذلك بتزامن موسم الاصطياف مع شهر رمضان وانتشار ظاهرة الإقامة عند القاطن.

2- **توافد السياح على المخيمات العائلية:**

الشكل رقم (2): توافد السياح إلى المخيمات خلال الفترة ما بين (2010- 2015)

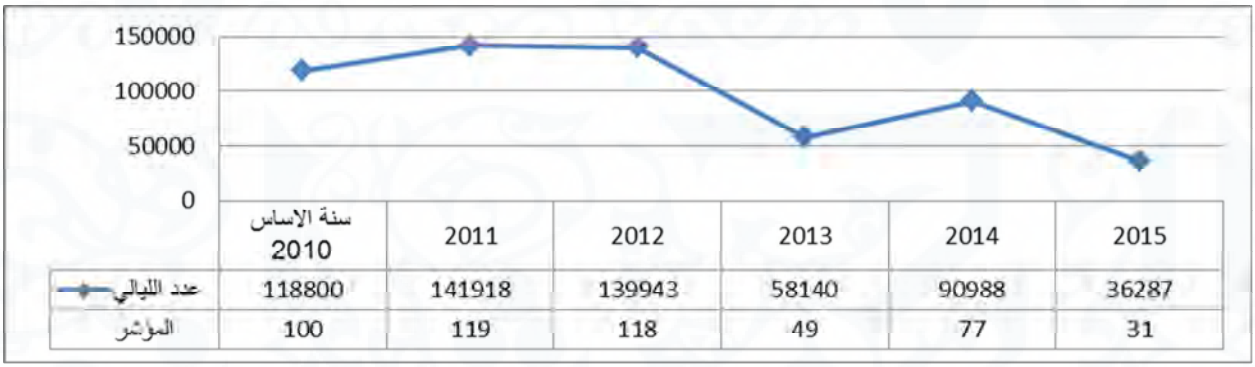


	سنة الاساس 2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي عدد الوافدين	19750	23653	75849	8067	15225	3123
المؤشر	100	120	384	41	77	16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة.

من الشكل نلاحظ ارتفاع توافد السياح إلى المخيمات من 2010 إلى 2012 بنسبة 284% مقارنة بسنة 2010، وهذا يعني أن توافد السياح إلى المخيمات في ارتفاع، ليسجل انخفاضا بعدها بنسبة 368% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2012 ويفسر هذا بظهور "السياحة غير الرسمية" أو ما يسمى " بالإقامة عند القاطن".

الشكل رقم (3): عدد الليالي المقضات في المخيم خلال الفترة ما بين (2010- 2015)



	سنة الاساس 2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الليالي	118800	141918	139943	58140	90988	36287
المؤشر	100	119	118	49	77	31

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة.

من الشكل نلاحظ ارتفاع طفيف من سنة 2010 إلى 2011 بنسبة 19%، حيث سجل ثبات بعدها إلى غاية 2012 بنسبة 1% مقارنة بسنة 2011، لينخفض بنسبة 87% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2012، وهذا يعني أن المخيمات لم تستغل ورغم ذلك كان التوافد عليها كبير من طرف العائلات.

3- **توافد السياح على الإقامة عند القاطن:** نظرا لعدم توفر إحصائيات دقيقة لعدد السكنات المؤجرة خلال موسم الاصطياف (الكراء لدى القاطن) وعدد الوافدين على الولاية، وانطلاقا من بعض المعلومات المأخوذة من الناشطين في القطاع (جمعيات، وكالات عقارية، بلديات)، كما قدرت مديرية السياحة عدد الزوار بـ 350000 سائح خلال شهري جويلية وأوت بمتوسط إقامة سبعة أيام.

4- **التوافد على بيوت الشباب ومراكز أخرى**: تمثل مراكز الشباب ومرافق أخرى مثل المدارس والمؤسسات التي توفر خدمات سياحية مثل: الإيواء ...، لذا سنقوم بعرض التوافد على هذه المراكز في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): عدد السياح المتوافدين على بيوت الشباب خلال الفترة (2010- 2015)

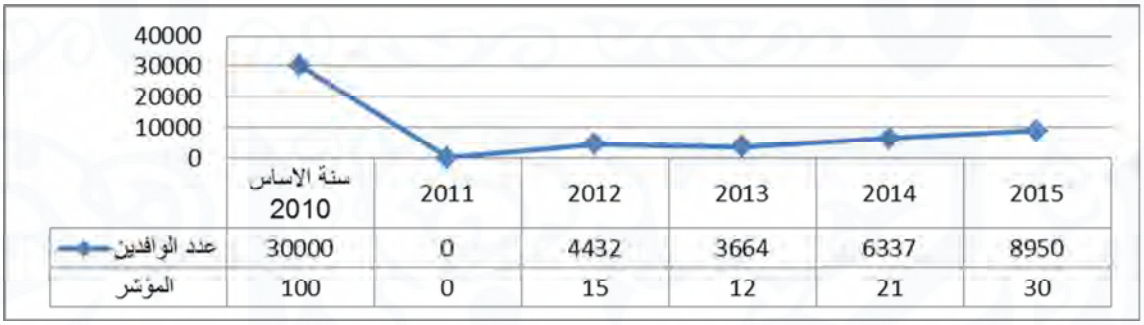


	سنة الاساس 2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الوافدين	2400	0	8259	8952	3348	1565
المؤشر	100	0	344	373	140	65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة.

من الشكل نلاحظ انخفاض في عدد السياح المتوافدين إلى بيوت الشباب خلال الفترة 2010- 2015 بنسبة 35% بشكل ملحوظ.

الشكل رقم (5): عدد السياح المتوافدين على مرافق أخرى خلال الفترة (2010- 2015)



	سنة الاساس 2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الوافدين	30000	0	4432	3664	6337	8950
المؤشر	100	0	15	12	21	30

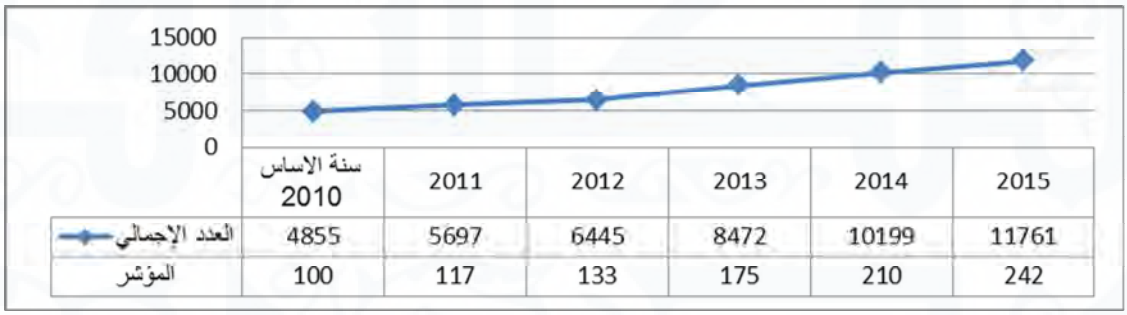
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة.

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد السياح المتوافدين إلى المرافق الأخرى في سنة 2010 بلغ 30000 وافد لتكون غير متوفرة في سنة 2011، وارتفعت بعدها بنسبة 15% في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 واستمر العدد في الارتفاع إلى غاية 2015.

ثانيا- تحليل السوق السياحي بولاية جيجل

تتوفر ولاية جيجل على 7 وكالات للسياحة والأسفار أي بزيادة وكالة واحدة في سنة 2014 وتنحصر نشاطاتها في بيع التذاكر[2]، تنظيم رحلات إلى مختلف الدول بما فيها العمرة، حجز فندقي بالإضافة إلى استغلال المخيمات العائلية.

الشكل رقم (6): توافد السياح على الوكالات السياحية بالولاية خلال الفترة ما بين (2010 -2015)



	سنة الاساس 2010	2011	2012	2013	2014	2015
العدد الإجمالي	4855	5697	6445	8472	10199	11761
المؤشر	100	117	133	175	210	242

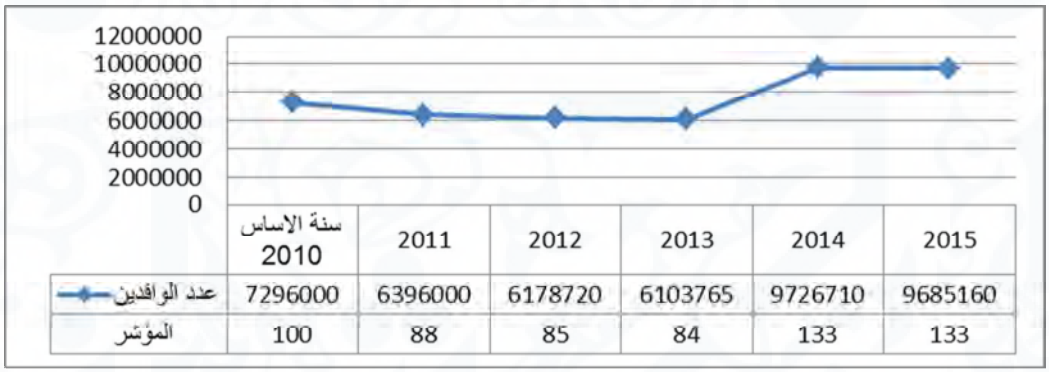
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة.

من الشكل نلاحظ أن توافد السياح إلى الوكالات السياحية بالولاية في ارتفاع مستمر مابين 2010- 2015 بنسبة 142%، وهذا يعني أن توافد السياح إلى الوكالات السياحية في تزايد مستمر.

1- توافد السياح المصطافين على شواطئ الولاية:

يتوافد السياح المصطافون على شواطئ الولاية خلال الفترة الممتدة من شهر جوان إلى شهر سبتمبر.

الشكل (7): توافد السياح والمصطافين على شواطئ الولاية



	سنة الاساس 2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الوافدين	7296000	6396000	6178720	6103765	9726710	9685160
المؤشر	100	88	85	84	133	133

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة.

من الشكل نلاحظ انخفاضا سنة 2013 بنسبة 16% مقارنة بسنة 2010، ليعاود الارتفاع بنسبة 49% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، لتسجل ثبات سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.

2- المشاريع والاستثمارات السياحية في الولاية:

اعتمدت ولاية جيجل لتدعيم العرض السياحي على مشاريع واستثمارات سياحية متمثلة في[3]:

2-1- **المشاريع في طور الانجاز خلال سنة** 2015:

- مديرية السياحة والصناعة التقليدية مع سكن وظيفي (نسبة الإنجاز في الحصص التي تم الانطلاق فيها هي 95%).
- إعداد مخططات التهيئة السياحية لـ 5 مناطق التوسع السياحي وفق المراحل الآتية:
  - منطقة التوسع السياحي دار الواد (تمت المصادقة على المرحلة الثالثة بتاريخ 2015/12/3).
  - منطقة التوسع السياحي بني بلعيد (تمت المصادقة على المرحلة الثالثة بتاريخ 2015/10/28).
  - منطقة التوسع السياحي تاسوست (المرحلة الثالثة بعد رفع تخفيضات قيد المناقشة).
  - منطقة التوسع السياحي رأس العافية: الدراسة منتهية في انتظار المصادقة من طرف المجلس الشعبي البلدي).
- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية جيجل المرحلة الرابعة قيد المناقشة.

2-2- **قطاع الصناعة التقليدية:**

تجسيدا للبرنامج الترقوى المسطر من طرف المديرية لسنة 2015 والذي يهدف إلى ترويج المنتوج الحرفي التقليدي، ومساعدة الحرفيين على تسويق منتوجاتهم والتعريف بها، تم تنظيم عدة تظاهرات ومعارض وفتح نقاط بيع لاسيما خلال فترة موسم الاصطياف خلال 2015 قامت مديرية السياحة بتسجيل ارتفاع في عدد المسافرين من دعم الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية حيث تم توزيع الدعم لفائدة 112 حرفي مقارنة بسنة 2014 التي تم توزيع الدعم لفائدة 107 حرفي، حيث قدر مجموع مستلمين الدعم إلى غاية نهاية هذه السنة الجارية 119 حرفي مستفيد من المجموع الكلي المقدر بـ 227 حسب القائمة المعتمدة من طرف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

ثالثا- الدراسة الميدانية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع فرضيتي العدم H_0 والقبول H_1 وذلك على الآتي:

H_0: لا يوجد إدراك للثقافة السياحية من طرف السكان المحليين.

H_1: يوجد إدراك للثقافة السياحية من طرف السكان المحليين.

1- **نتائج الفرضية الأولى:**

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول وجود إدراك للثقافة السياحية من طرف السكان المحليين حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.11 وبانحراف معياري 0.323 وهو اتجاه إيجابي بدرجة موافق، أما قيمة **T** المحسوبة قد بلغت (20.039) وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية (2.00) ومستوى الدلالة المحسوبة 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05).

2- **نتائج الفرضية الثانية:**

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول وجود إدراك للثقافة السياحية من طرف السياح حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.18 وبانحراف معياري 0.285 وهو اتجاه إيجابي بدرجة موافق، أما قيمة **T** المحسوبة قد بلغت (23.396) وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية (2.00)، ومستوى الدلالة المحسوبة 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05).

3- **نتائج الفرضية الثالثة:**

تنص الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ للثقافة السياحية لدى سكان المنطقة على السوق السياحي" وسيتم اختيار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير الثقافة السياحية على السوق السياحي لدى سكان المنطقة، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ للثقافة السياحية لدى سكان المنطقة على السوق السياحي.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ للثقافة السياحية لدى سكان المنطقة على السوق السياحي.

يظهر من الجدول رقم (4) أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0.048، وهو يشير إلى تأثير المتغير المستقل(الثقافة السياحية) لدى سكان المنطقة على المتغير التابع(السوق السياحي) بنسبة 4.8٪ وأن باقي النسبة والقدرة 95.2٪ من التأثير في السوق السياحي لدى سكان المنطقة ترجع إلى عوامل أخرى غير الثقافة السياحية، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة 0.220 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين في حين بلغة قيمة معلمة معامل الانحدار والتي تمثل معامل المتغير المستقل 0.273، مما يشير أيضا إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.212 أكبر من 0.05 مما يشير إلى عدم معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثالث) فقد بلغت 2.631 بمستوى معنوية 0.006 وهي أقل من 0.05 ما يشير إلى معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور عدم معنوية معلمية الانحدار يشير إلى عدم أهمية الثقافة السياحية في تفسير البيانات في السوق السياحي لدى سكان المنطقة.

4- **نتائج الفرضية الرابعة:**

يظهر من الجدول رقم (5) أن القدرة التفسيرية قد بلغت قيمته 0.263، وهو ما يشير إلى تأثير المتغير المستقل (الثقافة السياحية) لدى السياح بالولاية على السوق السياحي بنسبة 26.3٪ وأن باقي النسبة والمقدرة بـ 73.7٪ من التأثير في السوق السياحي لدى السياح ترجع إلى عوامل أخرى غير الثقافة السياحية، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة 0.513 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، في حين بلغة قيمة معلمة (معامل الانحدار) والتي

تمثل معامل المتغير المستقل 0.712، مما يشير أيضا إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.003 أصغر من 0.05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 0.894 بمستوى معنوية 0.334 وهي أكبر من 0.05 ما يشير إلى عدم معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمية الانحدار يشير إلى أهمية الثقافة السياحية في تفسير البيانات في السوق السياحي لدى السياح.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية: نرفض H_0 ونقبل H_1:

- أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للثقافة السياحية لدى سكان المنطقة على السوق السياحي مقبولة.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للثقافة السياحية لدى سكان المنطقة على السوق السياحي.

كما تم التوصل إلى النتائج التالية:

- احتواء البرامج الإذاعية والتلفزيونية على العناصر السياحية التي تهدف إلى توعية الجماهير بالدور الذي يلعبه النشاط السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- التسويق للسياحة الداخلية ولمختلف أنواعها (صحراوية، علاجية، دينية، ترفيهية، ثقافية)، وحث المواطنين على القيام بهذه الرحالات؛

- تخصيص مبالغ في إطار برامج التنمية المحلية لتهيئة المناطق المخصصة للتوسع السياحي، وتهيئة الشواطئ وتجهيزها؛

- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، وذلك من خلال تقديم تسهيلات إدارية وقانونية من طرف الجهات المعنية، ودعمهم ماليا ونشر ثقافة الاستثمار في القطاع؛

- تدريب المجتمع على الثقافة السياحية من خلال دورات قصيرة للأسرة والقيام بندوات في الأماكن العامة، وطباعة منشورات توعية، وتنظيم مسابقات وفتح مواقع الكترونية؛

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (2) نتائج اختبار T-Test للفرضية الأولى

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة المحسوبة	الحكم على الفرضية
H_1	4.11	0.323	20.039	2.00	0.000	قبول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان بـ spss.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار T-Test للفرضية الثانية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة المحسوبة	الحكم على الفرضية
H_1	4.18	0.285	23.396	2.00	0.000	قبول

(مستوى المعنوية)= 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان بـ spss.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

معامل الارتباط r معامل التحديد R^2	0.220 0.048			
المتغير	معاملات غير محددة		معاملات محددة	قيمة (t)	معنوية (t)
	b	SEB	بيتا (B)		
الثابت(constant) الثقافة السياحية لدى السكان المحليين	2.631 0.273	0.886 0.215	- 0.220	2.970 1.273	0.006 0.212

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان بـ spss.

الجدول رقم (5): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

معامل الارتباط r معامل التحديد R^2		0.513 0.263			
المتغير	معاملات غير محددة		معاملات محددة	قيمة (t)	معنوية (t)
	b	SEB	بيتا(B)		
الثابت(constant) الثقافة السياحية لدى السياح	0.894 0.712	0.911 0.217	- 0.513	0.982 3.276	0.334 0.003

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان بـ spss.

قائمة المراجع :

[1] أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية (الأسس والمرتكزات)**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 19.

[2] الفجر يومية جزائرية مستقلة، **رداءة الخدمات وغلاء الفنادق يرهن السياحة في الجزائر**.

[3] وثائق مديرية السياحة لولاية جيجل (إحصائيات 2015.

دور موضع الضبط في العلاقة بين حواجز الاستخدام و نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان

د. عبدالحفيظ علي حسب الله
جامعة القصيم –المملكة العربية السعودية
hafiezali@yahoo.com

د. صديق بلل ابراهيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- الخرطوم

حسن علي محمد مدني
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- الخرطوم
Hassanali2003602@hotmail.com

The role of Control moderating in the relationship between the use barriers And the intention of adopting the use of mobile advertising

Hassan ali & Dr. Siddig Ballal & Dr. Abdel Hafiez Ali

College of Business Studies & ***Sudan University of Science and Technology***

College of Economics & Administration & ***Qassim University, KSA***

Received:13 June2016 *Accepted: 15 Oct 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف علي دور موضع الضبط في العلاقة بين حواجز الاستخدام و نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان لطلاب الدراسات العليا في بعض الجامعات السودانية ، تم بناء نموذج البحث وفرضياته و مقاييس الدراسة اعتمادا علي ادبيات الدراسة ، بناء علي الدراسات السابقة ، لطبيعة الدراسة تم الاعتماد على العينة الحصصية ، صممت استبانة لجمع البيانات وتم توزيع 600 استبانة واسترجع منها 434 صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت 72.3% . للتأكد من درجة الاعتمادية في البيانات استخدم اختبار الفا كرونباخ ، واستخدم اسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وان مكمن الاثارة في هذه الدراسة ان موضع ضبط الحظ والصدفة و موضع الضبط الداخلي لم يظهر لهما اثر ، الامر الذي يدعو الي المزيد من الدراسات لتعميق الفهم ، بناء علي نتائج الدراسة تم مناقشة النتائج كما تم تقديم التوصيات للدراسات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية : موضع الضبط ،حواجز الاستخدام ، نية التبني ،الهاتف المحمول الاعلاني .

رموز jel: M:

Abstract:

The aim of this study was to identify the role of the locus of control in the relationship between the use barrier and intention to use mobile advertising. for graduate students in some Sudanese universities the case of the study. based on literature review the research model and hypothesis had been developed،the measurement of the variables had been adopted from previous studies. quota sampling procedure had been chosen and structured questionnaire had been developed. out of 600 questionnaire forms 434 had been returned which represent 72.3% of response rate. for reliability test alpha had been conducted،correlation test followed by regression analysis were performed to test the hypothesis. interestingly the results revealed that the entire hypothesis And Lies the excitement In this study Adjust the chance And internal locus of control did not show an impact, Which calls for further studies to deepen Understanding, Results were discussed also It was to make recommendations for future studies

Key Words : *locus of control, barrier, intention, mobile advertising*

(JEL) Classification : *M*

تمهيد:

يعتبر ظهور الهواتف المحمولة الذكية الثمرة الابرز في مجال توظيف ثورة الاتصالات والانترنت والتطبيقات الالكترونية المختلفة ، حيث اتاح هذا الجهاز لمستخدميه القدرة على الولوج السريع الى شبكة الانترنت والتواصل مع الاخرين واختصار المسافات فيما بينهم والاستثمار الجيد للوقت ، و قد تم استخدام تلك التكنولوجيا في التسويق في عدد كبير من دول العالم المتقدم حيث عرف التسويق المحمول بانه "جميع الأنشطة المطلوبة للتواصل مع العملاء من خلال استخدام الأجهزة النقالة من أجل تعزيز بيع المنتجات أو الخدمات وتوفير المعلومات حول هذه المنتجات والخدمات. "(Polyzos Ververidis,2002,)[1] ،كما استخدام الهاتف المحمول كوسيلة للاتصالات التسويقية وفقا لـ(Pousttchi,2006)[2]، وخبراء التسويق يعتبرون الجهاز المحمول أداة تسويقية واعدة للغاية من أجل التغلب على التحديات الرئيسية الحصول على الوقت وانتباه المستهلكين ، كما يوفر جهاز الهاتف المحمول أيضا فرصا لاستهداف رسائل للعملاء بطرق أكثر كفاءة من وسائل الإعلام الحالي (Barwise,2002)[3] ، و في العادة ركزت معظم البحوث على قرارات اعتماد المستهلكين للابتكارات الجديدة (Gatignon & Robertson, 1989) [4]، من خلال مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر على قرارات التبني، مثل الصورة والجودة والمعيار الشخصي (Venkatesh, Morris, Davis, & Davis, 2003)[5] والميزة النسبية، والتوافق والتعقيد(Rogers, 2003)[6] ، و في العقد الأخير ، أدرك الباحثون أن العوامل التي تؤثر ايجابيا على قرارات اعتماد الابتكار ليست مفيدة دائما لتفسير عدم اعتماده أو سلوك المقاومة من قبل المستهلكين على سبيل المثال (Szmigin & Foxall, 1998[7], van Offenbeek, Boonstra, & Seo, 2012[8])، كما اوضحت الدراسات ايضا ان معدلات فشل الابتكارات اصبحت فلكية حيث تراوحت مابين 50% إلى 90% لذلك اصبح التحقق من ظاهرة مقاومة الابتكار ذو اهمية كبيرة للباحثين الاكاديميين والممارسين الاداريين [9] ، كما يرى بعض الكتاب أن غياب العوامل المؤدية إلى اعتماد الابتكار ليست تماما هي نفس الجوانب التي تصف مقاومة للابتكار (Patsiotis et al., 2013[10]; Ram, 1987[11]; Ram & Sheth, 1989[12]) ومع مرور الوقت والحاجة إلى صياغة مفاهيم منفصلة للمقاومة شكلت تيار بحث جديد (Kleijnen et al., 2009[13]; Ram, 1987; Ram & Sheth, 1989; Rogers, 2003).

1) **مشكلة الدراسة:**

بالرغم من العدد المتزايد من الشركات التي تستثمر في الحملات التسويقية المتنقلة، ليس هناك، حتى الآن سوى **القليل من البحوث الأكاديمية في البيئة المحلية والعربية حول هذا الموضوع لفهم طبيعة وآثار وقبول هذه القناة بعد بشكل كامل** ، فكثير من الدراسات في مجتمعات مختلفة قد بحثت في نية قبول وتبنى واعتماد الهاتف المحمول في التسويق ومن هذه الدراسات : (Bauer at al :2005 , Sultan, Rohm& Gao:2009, smail ,

(Razak,2011,) ايضا هنالك عدة دراسات تمت في دول متقدمة قد تناولت مواقف ودوافع المستهلكين لنية استخدام الهاتف المحمول في التسويق مثل دراسة (Tao Tony , et al.,2013,) التى تناولت الدوافع علي المستوى الفردي مثل التعلق الشخصي، والابتكار، وتجنب المخاطر .و دراسة (Tanakinjal,2011) التي تناولت دوافع المخاطر المتصورة، والثقة، وجواز التبني للتحقيق في ما يحدد نية المستخدم لاعتماد التسويق المحمول من خلال سبعة خصائص هي :الميزة النسبية، والتوافق ، والتعقيد والاختبارية و المخاطر المتصورة، والثقة ،أما دراسة (Hans & Bauer,2005) حققت في العوامل التي تحفز المستخدمين لقبول الهاتف المحمول كوسيلة لإيصال المحتوى الترويجي لتشمل المحددات اشارة الى شخصية المستهلك وكذلك المحددات التي تشير إلى شكل من أشكال الدعاية و حددت قيمة الترفيه ، فضلا عن قيمة المعلومات باعتبارها القوى الدافعة لقبول الهاتف المحمول كوسيلة مبتكرة لتوصيل محتوى الإعلان و دراسة (Junhong ,2013) ترى ان العديد من المشاريع التي نفذت التسويق المحمول لم تحقق النتائج المرجوة ، وكان أحد الأسباب هو أن نية المستهلكين للمشاركة في التسويق المحمول ليست عالية وتضمنت الدراسة خمسة متغيرات هي (التكنولوجيا ، الابتكار، والطابع الشخصي، الإذن و الترفيه)، واثنين من المتغيرات الوسيطة (ينظر سهولة الاستخدام وينظر الفائدة) كما ان دراسة (Hyosun 2000 and Laku,) بحثت هذه في أنماط اعتماد الهاتف الخلوي والاستخدام في المناطق الحضرية ودوافعهم لاستخدام خدمات الهاتف الخلوي .**و بالتالي اتت هذه الدراسة لسد الفجوه في موضوع الدراسة في الدول النامية فمن الضروري ان نتعرف على حواجز استخدام الهاتف المحمول (حاجز الاستخدام، حاجز القيمة ، حاجز الصورة ، حاجز المخاطر، حاجز التقليد) - وفقا لنموذج مقاومة الابتكار - التى تحد من امكانية نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان من اجل مساعدة المعلنين في التخطيط الجيد لجعل الاعلان عبر الهاتف المحمول اكثر فعالية و بالتالي تحقيق نية تبني ايجابية تجاه الاعلانات عن طريق الهاتف المحمول في السودان** و على ضوء مراجعة الباحث لما توصلت اليه الدراسات السابقة بشأن ماهية العوامل المؤثرة على نية استخدام الهاتف المحمول في الاعلان التسويقي **وجد ان هنالك اختلافا في تاثير تلك الحواجز على المستخدمين من مجتمع الى اخر و ان العلاقة المباشرة بين حواجز الاستخدام ونية تبني الاستخدام لم يتم الاتفاق عليها** ولذلك يجب اخذ متغير وسيط او متغير معدل وفقا(**بارون اند كيت** :86) وفى ظل الادب الموجود لم يتم اختبار العلاقة في ظل متغير معدل حسب علم الباحث ولكن تم اختبار الدور المعدل لموضع الضبط في دراسات في ظل متغيرات اخرى حيث وجد عدد من الدراسات كدراسة: Dong-Mo Koo:2009, Nasrullah Dali, Armanu (Joshua Fogel and Solomon Israel:2009, Margono Setiawan , Solimun :2013), استخدمت هذا المتغير كمتغير معدل ونسبة لندرة الدراسات المحلية حول استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول في الاعلان ولسد الفجوه في الدراسات المحلية سعى الباحث لدراسة

تأثير موضع الضبط كمتغير معدل للعلاقة بين حواجز الاستخدام ونية استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول في الاعلان . **ومن خلال مشكلة الدراسة يمكن صياغة الاتى : ما هو دور موضع الضبط (موضع الضبط الداخلي، موضع ضبط قوي الاخرين ، موضع ضبط الحظ والصدفة) في العلاقة بين حواجز استخدام الهاتف المحمول ونية تبني استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول في الاعلان؟**

هذا السؤال يؤدي إلى إبراز اسئلة أخرى مثل:

- ماهو مستوي حواجز الاستخدام لدي مجتمع الدراسة
- هل تؤثر حواجز الاستخدام في نية تبني استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول في الاعلان ؟
- هل موضع الضبط يعدل العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول في الاعلان ؟

وبناء علي ما طرحته الاسئلة نظمت الدراسة حسب الترتيب الاتي :

2) **الاطار النظري للدراسة وادبيات الدراسة :**

1.2. نظرية مقاومة الابتكار :

عرف رام وشيت 1989م مقاومة الابتكار بانها المقاومة التى يقوم بها المستهلكين لابتكار معين ، اما لان التغييرات عن الوضع الراهن غير مرضية او لأنه يتعارض مع اعتقادات المستهلكين ، كما عرفه اماولد (Amaould Et All,2004) مقاومة الابتكار بانها تفضيل المنتجات والسلوكيات المألوفة القائمة على تلك المبتكرات الجديدة ، كما عرف (واتسون، 1971) المقاومة لأنواع مختلفة من الابتكارات على انها امتناع المستهلكين من التغييرات المحتملة او هي الهيكل الرئيسي للحالة التى تتكون اما من عدم الرضا او تتعارض مع معتقدات المستهلكين [14].

تم تعريف مقاومة الابتكار [15] من خلال الحواجز المختلفة التى تحول دون اعتماد الابتكار و نظرية مقاومة الابتكار تلعب دورا هاما فى تفسير اسباب مقاومة المستهلكين للابتكار وبناء على هذه النظرية اقترح شام وشيت حاجزين لاعتماد الابتكار وهى الحواجز الوظيفية والحواجز النفسية ، الحواجز الوظيفية تتكون اولا من[16] حواجز الاستخدام فجميع الافراد يستخدمون روتين معين لهيكلة حياتهم اليومية ويتطور هذا الروتين مع مرور الوقت و بالتالي من الصعب تغييره وضمن هذا الروتين يستخدم الافراد التقنيات لتحقيق مهام معينة والافراد على دراية بهذه التقنية ووظائفها وطرق عملها وعند ظهور ابتكار جديد في السوق فأن الافراد لا يكونون متأكدين بانه سوف يقوم بإنجاز نفس المهمة التى تقوم بها التكنولوجيا القديمة او انهم سوف يحتاجون الى تغيير روتين حياتهم من اجل استخدام الابتكار الجديد[17] ، وحواجز الاستخدام هي في معظمها ذات صلة بقابلية استخدام ابتكار معين مقارنة بمتطلبات الحصول عليه ومدى موافقته لسير العمل او العادات القائمة (رام

وشيث، 1989م).ثانيا حواجز القيمة ان الهدف من التكنولوجيا هو اضافة قيمة للمستخدم ، فاذا كانت القيمة التى تضيفها التكنولوجيا محدودة او غير واضحة لمجموعة معينة من المستخدمين فان التكنولوجيا ربما تواجه بمقاومة و تتأثر قيمة تبنى اعتماد الابتكار على موارد الفرد ، كما يستند حافز القيمة الى القيمة النقدية للابتكار فاذا لم تقدم قيمة الابتكار الجديد اداء قوى بالمقارنة مع بدائله فانه ليس من المجدي للمستهلكين تغيير طرقهم في اداء مهامهم .(رام وشيث، 1989م) ، ثالثا حاجز المخاطرة فانه عند اتخاذ القرارات في ظل عدم اليقين يمثل دائما خطر معين وتبعا لمستوى عدم اليقين ونوع الشخصية بدوره يؤدى الى خطر تأجيل القرار او رفض اعتماد الابتكار او معارضته بصورة نشطة [18]، ويشير حاجز المخاطرة الى درجة المخاطر التى ينطوي عليها الابتكار فلابتكار دائما ينطوي على درجة معينه من المخاطرة المتصورة كذلك عدم اليقين كامن في الابتكارات، أما الحواجز النفسية تنقسم الى الحواجز التقليدية وتعنى ان الابتكار قد يؤدى الى تغيير في الروتين اليومي للمستهلك ، حيث ان الروتين هام بالنسبة للمستهلك حيث لدى المستهلكين الكثير من الاعراف و القيم الاجتماعية والاسرية ، والسلوك الذى يتعارض مع هذه القيم والمعايير يسبب حاجز التقاليد .(رام وشين، 1989م).و حواجز الصورة ينبع من التفكير النمطي حول الابتكار فكل الابتكارات منذ بداية ظهورها تأخذ هوية بلد المنشأ، او العلامة التجارية للابتكار او فئة المنتج التى ينتمى اليها ولذلك فان الصورة تعتبر صورة من صور الحواجز العامة للابتكار.

2.2. موضع الضبط :

قام فاريز (phares,1957) بأول محاولة لتعريف موضع الضبط حيث اشار الي انه يعني (مدى ادراك الفرد للنتائج التي يحصل عليها فاذا ادرك الفرد ان هذه النتائج تعود الى الحظ والصدفة فأنه في هذه الحالة يكون ذا موضع ضبط خارجي، اما اذا ادرك الفرد ان نتائجه المهمة التى يقوم بها تعتمد على مدى انجازه فانه في هذه يكون ذا موضع ضبط داخلي[19]. اما التعريف الاكثر شيوعا والاساس الذى بنيت عليه دراسات موضع الضبط يرجع في اساسه الى التعريف الذى وضعه جوليان روتر 1966م الذي عرف موضع الضبط بانه (عندما يدرك الفرد ان التعزيز الذي يلي افعاله وتصرفاته الشخصية امر مستقل وغير متسق مع افعاله وتصرفاته فأنه يدركه على انه نتيجة عن الحظ والصدفة والقدر او نتيجة لتأثير الاخرين من ذوي النفوذ، ولا يمكن التنبؤ به لتعقد العوامل المحيطة به ، ويسمي هذا الادراك : الاعتقاد بالضبط الخارجي (External Locus Of Control) . أما اذا كان ادراك الفرد بان التعزيز الذي يلي افعاله وتصرفاته الشخصية يحصل بصورة متسقة مع سلوكه او سماته فانه يسمى اعتقاد بالضبط الداخلي (Internal Locus Of Control). اما ليفكورت1976 (Lefcourt) فقد عرف موضع الضبط بانه (توقع معمم وان التوقع المعمم لموقع الضبط الداخلي يشير الى ان الحوادث الايجابية والسلبية

تكون نتيجة افعال الفرد وسيطرته الشخصية اما التوقع المعمم لموقع الضبط الخارجي فيشير الى ادراك الفرد بان الحوادث الايجابية والسلبية لا ترتبط بسلوكه وهى على ذلك تقع خارج نطاق سيطرته الشخصية ..(lefcort,1972:29)

3.2. ابعاد موضع الضبط:

يعتبر ظهور موضع الضبط الداخلي والخارجي على انه متغير احادي البعد وانه عامل واحد على متصل كما يقيسه روتر (1966) محل انتقاد من قبل الكثير من الباحثين الذين اجروا العديد من الدراسات ومن بين الدراسات التى اظهرت هذا المفهوم على انه عامل واحد هو الضبط الداخلي مقابل الضبط الخارجي باعتماده على نتائج التحليل العاملي التي قام بها(Marsh Garry,1978,Franklin,1963)[20] وظل افتراض احادية البعد مسلم بها حتى ظهور تقرير (Gurin .Et All,1969) الذى كشف ان مقياس (I.E) يحتوى على عوامل عديدة اهمها الضبط الشخصي الذى يتضمن بنودا يعبر عنها بضمير الاوائل (انا- نحن)، والضبط الايدلوجى ، والذي يتضمن بنودا تستخدم الضمير الثالث (هم، هن ،هو ، هي) وهى تتعلق بضبط الناس علي الموقف بصورة عامة .هذا بالإضافة الى عامل الايدلوجية السلالة او العنصر وعامل الاعتقاد في امكانية تعديل النظام نتيجة لذلك وبسبب هذه التناقضات حدث جدل حول مفهوم مصدر الضبط هل هو احاد البعد ام متعدد الابعاد او بمعنى اخر هل يعتبر موضع الضبط توقع عام حول الضبط الداخلي مقابل الضبط الخارجي ام متوقعات متعددة للضبط الداخلي والخارجي تشمل على عدد مختلف من مصادر الضبط ، فقد انتقد وناويكي وستريكلاند (Nawick & Stricklad,1973) مقياس راوتر لسببين هما : ان مفرداته تمزج بين عوامل شخصية وسياسية واجتماعية وتأثره بالمرغوبية الاجتماعية [21]، وان ادوات والدراسات الحديثة التي تناولت هذا المفهوم اوضحت انه متعدد الابعاد ، فقد كشف (sehnuder,perso,1970) عن خمسة ابعاد لمصدر الضبط او تصنيفات فرعية لمقياس روتر هي (الحظ ، القيادة، الاحترام ، السياسة، الاكاديمية). وقد استخلص (mirels,1970) [22] عاملين هما الضبط الشخصي والضبط الاجتماعي السياسي .وفي دراسة (sanger wlker) من خلال التحليل العاملي لمقياس روتر عن ثلاثة عوامل هي (الضبط الشخص الداخلي ، الضبط من خلال النظم الثقافية المختلفة) ، اما (lerveson,1973) ففي دراسة بعنوان ادراك سلوك الوالدين وعلاقته بمصادر الضبط (الشخصي ، الحظ ، الصدفة ، الاخرين الاقوياء) استخدمت فيها مقياس لمركز الضبط اظهرت النتائج صدق المقياس متعدد الابعاد لمركز الضبط وتأكدت من ذلك من خلال النتائج التى توصلت اليها ، اما (Collins,1974) وجد من خلال التحليل العاملي للاستجابات التى حصل عليها بواسطة تطبيق اختبار على 300 مفحوص من طلبة الجامعة وتوصل الى اربعة عوامل متميزة هى (الاعتقاد في صعوبة العالم ، العالم يسوده العدل ، العالم قابل للتنبؤ وانه محكوم بالعشوائية والحظ والقدر ،

العالم يستجيب سياسيا وهو يوضح عقيدة الفرد في الحساسي السياسية في بيئته[23]. وترى " ليفنسون " Levenson أن أبعاد موضع الضبط هي: الضبط الداخلي :Internal Control : وهو يعبر عن اعتقاد الفرد بأنه مسئول عن الأحداث في حياته وعن النتائج التي يحصل عليها ، وأن هذه الأحداث والنتائج تعتبر نتيجة منطقية للأعمال التي يقوم بها ، وأنه يشعر بالتمكن والكفاية والقدرة على التحكم بحيث يقبل المسئولية عن الأحداث سواء كانت سلبية أو إيجابية في حياته وعالمه الخاص وقوى الآخرين :-Powerful Others : وهو يعبر عن اعتقاد الفرد بأن أصحاب النفوذ هم المسئولون عن الأحداث والنتائج في حياته ، وأنه يشعر بالعجز واليأس وضعف المسئولية الشخصية عن نتائج أفعاله الخاصة و الحظ أو الفرصة : وهو يعبر عن اعتقاد الفرد بأن القوى الغيبية (كالحظ أو الفرصة أو القدر) هي المسئولة عن الأحداث (إيجابية أو سلبية) والنتائج في حياته ، واعتقاده بأن النتائج أو الأحداث في حياته غير مرتبطة بأفعاله الخاصة أو بصفاته الشخصية.

3) **فرضيات الدراسة :**

1.3. **الفرضية الرئيسية الأولى**: توجد علاقة سلبية بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان . ويتفرع منها :

- توجد علاقة سلبية بين حاجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان.
- توجد علاقة سلبية بين حاجز القيمة ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان.
- توجد علاقة سلبية بين حاجز المخاطر ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان.
- توجد علاقة سلبية بين حاجز التقليد ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان.
- توجد علاقة سلبية بين حاجز الصورة ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان.

2.3. **الفرضية الرئيسية الثانية :**

موضع الضبط يعدل العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان .

ويتفرع منها :

- موضع الضبط الداخلي يعدل العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان .
- موضع ضبط الحظ والصدفة يعدل العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان .
- موضع ضبط قوي الاخرين يعدل العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان

- **أهداف الدراسة :**

يتجسد الهدف الرئيسي من الدراسة في السعي إلى تحديد دور موضع الضبط في تعديل العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول في الاعلان ، فضلا عن معرفة ماهي حواجز الاستخدام التى تؤثر على نية تبني استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول في الاعلان ودراسة مستوى حواجز الاستخدام المختبرة لدى مجتمع الدراسة و اختبار العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول في الاعلان .

4) **منهجية الدراسة :**

لاستكمال الهدف الذى تسعى الدراسة لتحقيقه اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والذى يهدف الى تفسير الظواهر وتحديد الظروف والعلاقات التى توجد بين المتغيرات كما في الواقع (منسى ،2003)[24] .

تم تحديد مجتمع الدراسة بطلاب الدراسات العليا في عدد من الجامعات السودانية القاطنين في ولاية الخرطوم ، وهذا نظرا لاعتبارات كثيرة منها وجود عدد معتبر من افراد العينة الذين يتميزون بميزات أهمها: وجود ثقافة تسود بين هذه الفئة ذات طبيعة عالمية منها تفاعلها مع عنصر التكنولوجيا ومستحدثاتها، كما تتميز هذه المرحلة بالديناميكية ولذا تكون حساسة لكل ما هو جديد مما يجعلها دائمة الى تجريب كل تكنولوجيات العصر الحديث ومنها الهواتف الزكية .

اعتمد في هذه الدراسة على العينة الغير احتمالية الحصصيه (Quota Sampling)، والتي تستخدم خلال المراحل الاستكشافية لمشروعات البحوث وهى افضل طريقة للحصول على المعلومات الاساسية التى لها صلة ومتوفرة لدى مجموعات محددة . (اوما سيكاران،2006م)[25] . ووفقا لـ(اوما سيكران) فانه كلما زاد مجتمع البحث كلما زادت العينة و بالتالى فان اقصى حد لحجم العينة هو 384 مفردة من المجتمع المختار ، و لكن لتقليل نسبة الفاقد اقترح الباحث اخذ 600 مفردة من المجتمع المختار واسترجاع منها (499) استبانة من الاستبانات الموزعة وتم فرزها واستبعد منها عدد(65) لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي فمنها مالم يتم الاجابة علية بصورة مكتملة او ان اجابة السؤال المفتاحي كانت سلبية ، وتمثلت العينة النهائية التي خضعت للتحليل الاحصائي في (434) طالب وقد مثلت نسبة (72.3%)من العينة الرئيسية حيث ان هذه النسبة مقبولة في تمثيل العينات النهائية في الدراسات والابحاث العلمية.

5) **التحليل الاحصائي وعرض النتائج:**

1.6. **أداة الدراسة** : من خلال الرجوع الي ادبيات الدراسة والدراسات السابقة والنشرات العلمية للدراسات المتعلقة بنية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان تم الاعتماد على الاستبانة كأداء لجمع البيانات، حيث تم تطوير الاستبانة الحالية وتصميمها بعد تحويرها وبعد مراجعة كافة الملاحظات بالاستناد الي اراء وملاحظات المشرفين والمحكمين بما يخدم غرض الدراسة وتم اجراء اختبار قبلي للاستبانة من خلال توزيعها علي (200) طالب دراسات عليا وتم الاخذ بالملاحظات التي وردت فيها واجري عدد من التعديلات التي زادت من قدرة الاستبانة علي جمع معلومات صحيحة حول متغيرات الدراسة ، وتتكون الاستبانة من قسمين: **القسم الاول** : يشتمل على الاسئلة العامة وهي معلومات شخصية عامة مثل النوع ، الفئة العمرية ، المستوى التعليمي ، المهنة ، الحالة الاجتماعية ، متوسط الدخل الشهري ، والسؤال المفتاح ، أما **القسم الثاني** فيحتوى علي مجموعة من الاسئلة المتعلقة بمحاور الدراسة التي تتكون من ثلاثة محاور تم قياسها باستخدام مقياس ليكارت الخماسي الذى يتم استخدامه لدراسة المواقف ، **المحور الاول يناقش حواجز الاستخدام ويتكون من (5) أبعاد** تم قياسها بعدد (20) عبارة من دراسة ، اما المحور الثاني المتغير المعدل **ويناقش هذا المحور موضع الضبط ويتكون من (3) أبعاد هي (موضع الضبط الداخلي وموضع ضبط الحظ والصدفة وموضع ضبط قوي الاخرين)** تم قياس موضع الضبط بعدد(18) عبارة حسب مقياس ليفنسون ، والمحور الثالث المتغير التابع نية تبنى استخدام الهاتف المحمول في الاعلان فقد تم قياس عباراته حسب المقاييس التي وردت في دراسات :

(Thomas Chesney:2006, Geoffrey H. Tanakinjal, Kenneth R. Deans, And Brendan J. Gray:2010,)

2.6. **الإحصاء الوصفي** Descriptive statistics : الجدول رقم (1) يوضح توزيع مفردات العينة حسب النوع حيث كان العدد الكلى من الاستبانات الصالحة للتحليل (434) وبلغت نسبة الذكور فيها (51.6%) من العينة . بينما تشكل الإناث نسبة (48.4%) من العينة والتي تعكس توازنا لواقع الطلاب الذي تتشابه به النسبة تقريبا ، وكما هو موضح بالجدول رقم (3.4) لتوزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية يلاحظ من الجدول أن الفئة العمرية اقل من 25 – 35 سنة شكلت نسبة (50.0%)، بينما شكلت الفئة اقل من 25 سنة نسبة بلغت (25.1%)، ومن 36 – 45 نسبة(18%)، حيث بلغت نسبة الذين تجاوزت أعمارهم 45 سنة (6.9%) أما المستوى التعليمي فيوضح الجدول رقم (3.4) أن حملة الماجستير يشكلون أكبر نسبة حيث بلغت (76.9%) من العينة ، ويعزي ذلك الي ان اغلب الجامعات تقوم بوضع برامج الماجستير والدبلوم العالي عن طريق الكورسات ويفسر زيادة نسبتهم لكثرة تواجدهم بالجامعات لتلقى المحاضرات تليها نسبة الدبلوم العالي بنسبة (14.5%)، ثم حملة الدكتوراه بنسبة (37%)، ثم أخرى بنسبة (0.2%). كما يوضح الجدول رقم (2.4) توزيع افراد العينة حسب المهنة حيث تبين من توزيع مفردات العينة أن الموظفين يشكلون أكبر نسبة حيث بلغت (65.4%)، والتي تليها اخرى بنسبة (21.7%)،

ثم الاعمال الحرة بنسبة (9 %)، أما فئة العمال بنسبة (2.3) و ربات البيوت شكلوا نسبة (1.6%)، وقد كانت الحالة الاجتماعية: الجدول رقم (2) أن غير المتزوجين يشكلون أكبر نسبة وهى (65.7%)، تليها المتزوجين بنسبة (30.6%)، ثم اخرى بنسبة (3.7%) ، اما متوسط الدخل الشهري فالجدول رقم (2.4) يوضح توزيع مفردات العينة حيث أوضح التحليل ان الفئة أكثر من1500 جنيه بلغت نسبة (35.5%) وتشكل أكبر نسبة ،اما الفئة 500 – 1000 جنيه بلغت (24.2%)، ثم الفئة من 1000 – 1500 بنسبة (21.7%)، و تليها الفئة أقل من 500 جنيه بنسبة (18.7%) .

أما السؤال المفتاح وهو مدى استخدام الانترنت على الهاتف المحمول فالذين يستخدمون الهاتف المحمول نادرا هم أكبر فئة ويمثلون (51.2%) والذين يستخدمون الهاتف المحمول في بعض الاحيان يمثلون (34.1%) يليهم الذين يستخدمون الانترنت على الهاتف في معظم الاحيان بنسبة (12.9%) واخيرا الذين يستخدمون الانترنت على الهاتف المحمول دوما بنسبة (1.8) .

3.6. **التحليل العاملي لمتغيرات الدراسة** : تم تكوين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاصلية في الدراسة مع بعضها البعض للمتغير المستقل حواجز الاستخدام والمكون من خمسة محاور وايضا تم تكوين مصفوفة الارتباط للمتغير المعدل موضع الضبط المكون من ثلاثة محاور ومصفوفة الارتباط لعبارات المتغير التابع نية التبني، وتم استخدام نقطة حذف بمقدار(0.50) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن قيمة (0.50) وحيث ان قيم الاشتراكات الاولية لا تقل عن (0.50) والتشبعات لا تقل عن(0.50) وقيمة KMO لا تقل عن (0.60) للمتغيرات وقيمة الجزر الكامنة لا تقل عن الواحد الصحيح وكما تم حذف المتغيرات التى يوجد بها تقاطعات وقد نتج عن التحليل حذف عدد من البنود (العبارات) الخاصة ببعض المحاور ، حيث تم التوصل الى مكونين اساسيين (عوامل) من جميع العبارات في مقياس حواجز الاستخدام المختبرة وتفسر تلك المكونات مجتمعة (64.80%) من التباين لكل للعبارات ، اما المتغير المعدل موضع الضبط تم التوصل الى ثلاثة مكونات اساسية (عوامل) من جميع العبارات في محاور مقياس موضع الضبط وتفسر تلك المكونات مجتمعة (62.449%) من التباين لكل للعبارات وقد نتج عن التحليل للمتغير التابع نية التبني عدم حذف اي عبارة من العبارات الخاصة بمحور نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان ، حيث تم التوصل الى مكون واحد اساسي (عوامل) من جميع العبارات في مقياس نية التبني المختبر وتفسر تلك المكونات مجتمعة (70.410%) من التباين لكل للعبارات وهى نسبة تزيد عن (0.60%) و التى تعتبر جيدة في البحوث الاجتماعية وفقا (Hair,J.F, at all, 1998)[26] . كما تم تدوير العوامل بأحد طرق التدوير المتعامد وهى varimax لتحميل المتغيرات على العوامل الاكثر ارتباطا بها وبحيث تكون العوامل مستقلة عن بعضها تماما ولقد اظهر التحليل مصفوفة العوامل المدارة rotated Component matrix بالشكل الموضح في

الجدول رقم (2). **كما تم اجراء المصداقية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد علي** قيمة الاعتمادية وكانت قيمة "ألفا" المطلوبة يتوقف على الغرض من البحث ففي المراحل الأولى من البحوث الأساسية (Nunnally ، 1967) تشير إلى المصداقية من 0.50- 0.60 تكفي وأن ، والجدول رقم (1) يعرض تقديرات الاعتمادية لمقاييس الدراسة وفقا لطريقة الفا كرونباخ . ويلاحظ من الجدول ان معامل الفا للمتغيرات المستقلة تراوحت مابين (0.759) – (0.713) اما المتغير المعدل فكانت (0.683) و(0.564) والمتغير التابع كانت (0.856) .وبالتالي فان اعتمادية مقاييس الدراسة في مستوي اعلي من مستوي الحد الادني المعمول به لقبول المصداقية الخاصة بمقاييس هذا النوع من الدراسة .ويستخلص من هذه النتائج ان المصداقية والكفاءة العملية متوفرة بدرجة كبيرة في الاداة المستخدمة لجمع بيانات الدراسة الميدانية وبالتالي فان الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة تكون مدعومة الي حد كبير .

كما تم اجراء التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة المتوسطات والانحراف المعياري وفي الجدول رقم (1) تظهر نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة والتي تبين ان اتجاهات عينة الدراسة كانت ايجابية نحو اغلب الفقرات التى تقيس متغيرات الدراسة يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد المتغير المستقل (حواجز استخدام الهاتف المحمول) و يلاحظ أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد المتغير المستقل (حواجز استخدام الهاتف المحمول) أن الوسط الحسابي لبعد حاجز المخاطر (وسط حسابي =3.5181 ، انحراف معياري=0.87837) ويليه الوسط الحسابي لبعد حاجز الصورة (وسط حسابي=4.1323، انحراف معياري=0.66832) ويلاحظ أن جميع هذه الأوساط الحسابية لا تقل عن الوسط الفرضي المستخدم في برنامج التحليل الإحصائي والانحراف المعياري اقل من نصف المتوسط الحسابي(3) مما يشير إلي توسط حواجز استخدام الهاتف المحمول تحت الدراسة ، كما يستنتج من ذات الجدول رقم (19.4)، ان الطلاب قيد الدراسة يشكل حاجز الصورة اكبر الحواجز بالنسبة لهم من واقع التحليل مقارنة ببقية أبعاد حواجز استخدام الهاتف المحمول الاخرى من حيث الاوساط الحسابية، ومن جانب آخر يمكن ترتيب هذه الحواجز كما يلي: حاجز الصورة و حاجز المخاطر، ومن ناحية آخري يتضح من الجدول رقم (19.4) ان الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد المتغير المعدل(موضع الضبط) أن الوسط الحسابي لبعد موضع ضبط الحظ والصدفة (وسط حسابي =3.3294 ، (انحراف معياري=0.90799)، اكبر متوسط، يليه الوسط الحسابي لبعد موضع ضبط قوى الاخرين (وسط حسابي =2.6120)، (انحراف معياري=0.87844)، يليه الوسط الحسابي لبعد موضع الضبط الداخلي (وسط حسابي =1.8642)،(انحراف معياري=0.74686) ويلاحظ أن الوسط الحسابي لبعد موضع ضبط الحظ والصدفة اكبر من الوسط الفرضي وهو 3 المستخدم في برنامج التحليل الإحصائي والانحراف المعياري اقل من نصف المتوسط الحسابي (3) مما يشير إلي قوة موضع ضبط الحظ والصدفة تحت الدراسة . كما يستنتج من ذات

الجدول رقم (19.4) أن الطلاب قيد الدراسة يعطون اهتمام اقل من المعتاد أو المتعارف عليه لبعدي قوى الاخرين وموضع الضبط الداخلي لان اغلب عينة الدراسة يعذون ما يحدث في حياتهم للقضاء والقدر ، ومن جانب آخر ومن ذات الجدول يتضح أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد المتغير التابع (نية تبنى استخدام الهاتف المحمول في الاعلان) هي (الوسط حسابي = 2.4783، الانحراف معياري= 0.80908)، والجدير بالذكر أن هذا الوسط الحسابي اقل من الوسط الفرضي المستخدم في برنامج التحليل الإحصائي مما يشير إلي ضعف نية تبنى الطلاب تحت الدراسة.

جدول رقم (1): التحليل العاملي والاعتمادية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	العبارات	المخاطر	الصورة	الحظ والصدفة	قوي الاخرين	الضبط الداخلي	نية التبني	الاعتمادية Cronbach's alpha	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حاجز المخاطر	BR11	.825						0.713	3.518150	0.878368
	BR10	.789								
	BR9	.689								
	BR12	.644								
حاجز الصورة	BI17		.851					0.713	4.132319	0.668321
	BI18		.836							
موضع ضبط الحظ والصدفة	LOCC15			.827				0.683	3.329430	0.907992
	LOCC13			.743						
	LOCC14			.722						
موضع ضبط قوي الاخرين	LOCP10				.791			0.608	2.612022	0.878439
	LOCP8				.707					
	LOCP11				.688					
موضع الضبط الداخلي	LOCI4					.845		0.564	1.864169	0.746858
	LOCI3					.822				
نية التبني	INTEN2						.884	0.856	2.478337	0.809077
	INTEN1						.878			
	INTEN3						.844			
	INTEN4						.743			
KMO			0.679		080.7		0.813			
الجذر الكامن			683.089		520.164		819.020			
نسبة التباين			64.804		2.4496		0.813			

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015

4.6. **الارتباطات بين متغيرات الدراسة**: اجري تحليل الارتباطات على بيانات الدراسة الميدانية للوقوف على الصورة المبدئية للارتباطات البينية بين متغيرات الدراسة. و الجدول رقم (2) يوضح ان الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل حواجز استخدام الهاتف المحمول نجد حاجز المخاطر يرتبط بصورة ضعيفة مع حاجز الصورة حيث كان الارتباط (0.096)، كما يلاحظ أن بعد موضع ضبط قوى الاخرين يرتبط ارتباط ضعيف مع موضع الضبط الداخلي حيث كانت قيمة الارتباط (0.112) وارتباط متوسط مع بعد موضع ضبط الحظ الصدفة حيث بلغت قيمة الارتباط = (0.364) كذلك يرتبط ارتباط سلبي ضعيف مع ابعاد حواجز الاستخدام (حاجز المخاطر وحاجز الصورة) حيث بلغت قيمة الارتباط علي التوالي (024.-)،(226.-)، وعلاقة موضع ضبط قوي الاخرين بالمتغير التابع نية التبني كانت علاقة ايجابية ضعيفة حيث بلغت قيمة الارتباط (0.173). كما نجد ايضا أن بعد موضع ضبط قوي الحظ والصدفة يرتبط ارتباط ايجابي معنوي ضعيف مع بعد موضع الضبط الداخلي حيث كانت قيمة الارتباط (0.070) كما نجد أن بعد موضع ضبط قوي الحظ والصدفة يرتبط ارتباط سلبي معنوي ضعيف مع ابعاد المتغير المستقل حاجز المخاطر حيث كانت قيمة الارتباط = (231.-) وارتباط معنوي ايجابي مع حاجز الصورة حيث كانت قيمة الارتباط (0.015)، اما علاقة موضع ضبط قوي الحظ والصدفة مع المتغير التابع نية التبني ايضا كانت ضعيفة حيث بلغت قيمة الارتباط (0.222). أيضا نجد أن بعد موضع الضبط الداخلي يرتبط بصورة سلبية معنوي ضعيفة مع ابعاد المتغير المستقل حواجز الاستخدام (المخاطر، الصورة) حيث كانت قيمة الارتباط = (-140.)،(140.-). أما بعد حاجز المخاطر المتغير المستقل يرتبط بصورة ضعيفة مع بعد الصورة حيث كان الارتباط على التوالي(0.096)،وكان الارتباط بين حاجز المخاطر ونية التبني علاقة سلبية ضعيفة حيث كانت قيمة الارتباط(171.-) و نجد ان علاقة حاجز الصورة يرتبط ارتباط سلبي متوسط مع المتغير التابع نية التبني حيث بلغت قيمة الارتباط (262.-).

جدول رقم (2): الارتباطات بين متغيرات الدراسة

Person's Correlation Coefficient for All Variable

المتغيرات	الضبط الداخلي	قوى الاخرين	الحظ والصدفة	حاجز المخاطر	حاجز الصورة	نية التبني
قوى الاخرين	1					
الحظ والصدفة	.364**	1				
الضبط الداخلي	.112*	.070	1			
حاجز المخاطر	-.226**	-.231**	-.140**	1		
حاجز الصورة	-.024**	.015	-.140**	.096*	1	
نية التبني	.173**	.222**	.209**	-.171**	-.262**	.220**

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2014)

6) **اختبار الفرضيات:**

تناقش هذه الجزئية نتائج اختبارات فرضيات الدراسة بعد التحليل العاملي للبيانات حيث يتناول هذا الجزء اختبار عدد (2) فرضية رئيسية متعلقة بالعلاقة بين المتغيرات المتبقية بعد إجراء التحليل العاملي، كما هو موضح في جزئية الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة ، فانه يستخدم اختبار تحليل الانحدار المتعدد والذي يهدف الى التعرف على تأثير أبعاد المتغيرات المستقلة علي المتغيرات التابعة و تاثير المتغير المعدل في العلاقات كما في التقسيمات الفرعية.

7) **العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبنى استخدام الهاتف المحمول في الاعلان:**

تتوقع **الفرضية الرئيسية** انه توجد علاقة ذات تاثير معنوي سلبية بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتعرف على اثر حواجز الاستخدام علي نية التبني ومن خلال تحليل الانحدار تم التوصل على انه هنالك علاقة ايجابية لأغلب الحواجز و نية التبني حيث كانت قيم مستوي الدلالة اصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) في هذا البحث ، وقد اشار اختبارF ان نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (22.150) بمستوى دلالة (sig =0.000) وهى اصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05) ، اما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار لجميع حواجز الاستخدام والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.306) مما يشير الى ان 30% تقريبا من التغيرات في درجة نية تبنى الهاتف المحمول في الاعلان تفسرها حواجز استخدام الهاتف (حاجز المخاطر، حاجز الصورة) أي كلما قلت حواجز الاستخدام كلما زادت درجة نية التبني وتبقى 70 % تفسرها عوامل اخرى خارج موضوع الدراسة بالإضافة الى الاخطاء العشوائية الناجمة عن دقة اختيار العينة ودقة وحدات القياس وغيرها وهى عوامل عشوائية ترجع للصدفة وغير جوهرية ، اما على مستوى العلاقات التفصيلية بين حواجز الاستخدام فقد اشارت النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) الى تباين الاهمية النسبية من حيث تاثير مكوني حواجز الاستخدام على نية التبني وقد تباين هذا التأثير من مكون الى اخر، ومن خلال التحليل تم التوصل الى ان هنالك علاقة سلبية بين حاجز المخاطر ونية التبني حيث بلغت قيمة بيتا (156.-) ومستوى معنوية (001.) كما ان حاجز الصورة ونية التبني كذلك توجد علاقة سلبية معنوية حيث بلغت بيتا (249.-) و مستوى المعنوية (0.000) ، **وهذه النتيجة تجعل العلاقة مدعومة كما يوضح الجدول رقم (5) ملخص لنتائج تحليل الفرضية** و **الجدول رقم (4)** التالي يوضح الانحدار لمكونات حواجز الاستخدام و نية التبني **(Beta coefficient)** :

جدول رقم (4): العلاقة بين أبعاد دوافع الاستخدام وسهولة الاستخدام

المتغير المستقل	نية التبني
حاجز المخاطر	-.156**
حاجز الصورة	-.249***
R^2	0.094
Ajusted R^2	0.090
ΔR^2	0.094
F change	22.150

*Note: Level of significant: *p<0.10, **p<0.05,***p<0.*

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2015)

الفرضية الثانية : هنالك اثر لموضع الضبط في العلاقة بين حواجز الاستخدام و نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان:

تتوقع الفرضية ان هنالك اثر لموضع الضبط (الداخلي ،الحظ والصدفة وقو الاخرين) في العلاقة بين حواجز الاستخدام و نية تبني **استخدام الهاتف المحمول في الاعلان:** تم حساب معامل بيتا لكل مكون من مكونات المتغير المستقل حواجز الاستخدام (المخاطر والصورة) في النموذج الاول وكذلك تم حساب قيم تباين هذه المكونات في النموذج الثاني حيث تشير النتائج في النموذج الثالث كما يوضحها الجدول رقم (6) انه لا توجد علاقة مؤثرة لموضع الضبط الداخلي في العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان فنجد في العلاقة بين موضع الضبط الداخلي ❖المخاطر بلغت نسبة بيتا (0.103) ومستوى الدلالة (0.600) ، بينما لا يوجد تأثير موجب لموضع الضبط الداخلي ❖ حاجز الصورة حيث كانت قيمة بيتا (0.059) ومستوى دلالة (0.811) ، وهذا يدل على أن موضع الضبط الداخلي لا يعدل العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان ، كما نجد انه لا توجد علاقة مؤثرة لموضع ضبط الحظ والصدفة في العلاقة بين حواجز الاستخدام و نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان فنجد في العلاقة بين موضع ضبط الحظ والصدفة ❖المخاطر بلغت نسبة بيتا (0.227) ومستوى الدلالة (0.277) ، بينما لا يوجد تأثير موجب لموضع ضبط الحظ والصدفة ❖ حاجز الصورة حيث كانت قيمة بيتا (0.220) ومستوى دلالة (0.466) ، وهذا يدل على أن موضع الحظ والصدفة لا يعدل العلاقة بين حواجز الاستخدام نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان. و نجد في العلاقة بين موضع ضبط قوى الاخرين ❖حاجز المخاطر يوجد اثر موجب حيث بلغت نسبة بيتا (.369) ومستوى الدلالة (0.060) أي ان الفرضية لم تدعم ، بينما يوجد تأثير سالب لموضع قوى الاخرين ❖ حاجز الصورة حيث كانت قيمة بيتا (.792-) ومستوى دلالة (0.009) بذلك دعمت العلاقة ، وهذا يدل على أن موضع ضبط قوي الاخرين يعدل العلاقة جزئيا بين حواجز الاستخدام و **نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان** .

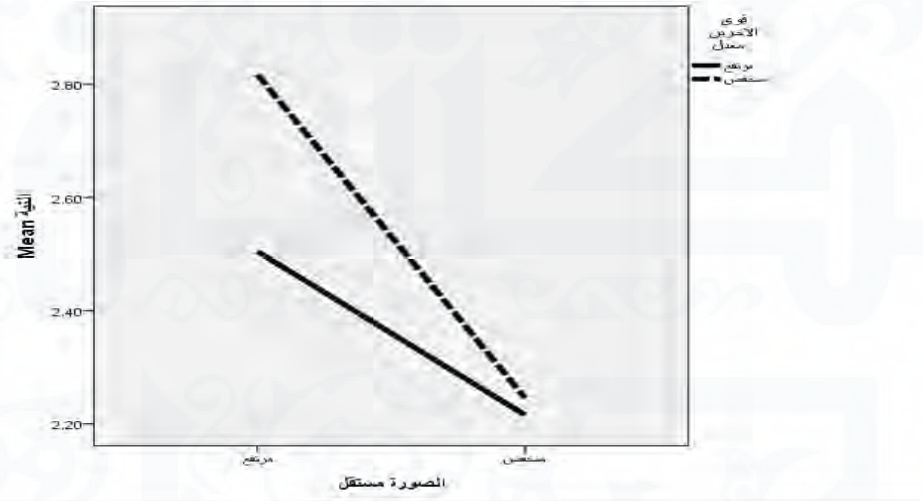
جدول رقم (6): يوضح اثر موضع الضبط الداخلي على العلاقة بين حواجز الاستخدام وسهولة الاستخدام

الفرضيات	الفرضية الفرعية الاولي			الفرضية الفرعية الثانية				الفرضية الفرعية الثالثة			
المتغير	بيتا نموذج1	بيتا نموذج2	بيتا نموذج3	المتغير	بيتا نموذج1	بيتا نموذج2	بيتا نموذج3	المتغير	بيتا نموذج1	بيتا نموذج2	بيتا نموذج3
حاجز المخاطر	-.156	-.139	-.197	حاجز المخاطر	-.156	-.106	-.274	حاجز المخاطر	-.156	-.123	-.368
حاجز الصورة	-.249	-.232	-.259	حاجز الصورة	-.249	-.257	-.367	حاجز الصورة	-.249	-.249	.094
المتغير المعدل موضع ضبط الحظ والصدفة		.145	-.001	المتغير المعدل موضع ضبط الحظ والصدفة		.208	-.166	المتغير المعدل موضع ضبط قوي الاخرين		.145	.532
حاجز المخاطر* الضبط الداخلي			.103	حاجز المخاطر* الضبط الداخلي			.193	حاجز المخاطر* موضع ضبط قوي الاخرين			.369
حاجز الصورة * الضبط الداخلي			.059	حاجز الصورة * الضبط الداخلي			.237	حاجز الصورة * موضع ضبط قوي الاخرين			-.792***
R2	**.094**	**.114**	**.115**	R2	.094	0.135	0.138	R2	.094	.114	0.133
Adjusted R	**.090**	**.108**	**.105**	Adjusted R	.090	0.128	0.128	Adjusted R	.090	0.107	0.123
ΔR	**.094**	**.020**	**.001**	ΔR	0.094	0.041	0.004	ΔR	.094	0.020	0.020
F change	**22.150**	**9.879**	**0.214**	F change	22.150	20.096	.940	F change	22.150	9.540	4.851

*Note: Level of significant: *p<0.10, **p<0.05,***p<0.*

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2015)

شكل يوضح اثر الدور المعدل لموضع ضبط قوي الاخرين في العلاقة بين حواجز الاستخدام وتية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان



نتائج الدراسة :

اظهرت النتائج ان الحواجز الاستخدام بناء متعدد يتكون من متغيرين هما حاجز المخاطر وحاجز الصورة تقيسهما ست عبارات. كما تم تقييم موازين قياس المحتوي والصلاحية وقياس الموثوقية باستخدام طريقة الاتساق الداخلي الفا كرونباخ (Cronbach"s. alpha) ، وهذه النتائج تشير الي ان المقاييس المستخدمة لقياس الصدق والثبات قد تمت بنجاح لذلك هذه النتيجة تملا الفجوات في الادب السابق بشان القياسات الصحيحة لحواجز استخدام الهاتف المحمول في البيئة السودانية و من المنطقي ان نجد ان حواجز الاستخدام بناء متعدد الاوجه بالإضافة الي ذلك تشير نظرية مقاومة الابتكار الي ان هنالك حواجز تحول دون اعتماد الابتكار منها الحواجز الوظيفية والتي يعتبر حاجز المخاطر جزء منها وحواجز نفسية يعتبر حاجز الصورة جزء منها.

الفرضية الاولي كان يتوقع لها ان تكون هنالك علاقة سلبية بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان و جاءت نتائج التحليل داعمة كليا لتؤكد العلاقة العكسية بين حواجز الاستخدام (حاجز الصورة وحاجز المخاطر) ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان. **تتفق هذه النتيجة مع دراسة (tan 1999,) [27] الذي اشار الي ان هنالك ارتباطا وثيقا بين النفور من المخاطر وبين الميل للتسوق عبر الانترنت** ، اما الفرضية الثانية فكانت تتوقع وجود اثر للمتغير المعدل موضع الضبط (ضبط قوي الاخرين، موضع ضبط الحظ والصدفة وموضع الضبط الداخلي) في العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان ، حيث تشير النتائج الى انه لا توجد علاقة مؤثرة لموضع الضبط الداخلي او موضع ضبط الحظ والصدفة في العلاقة بين العلاقة بين حواجز الاستخدام ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان والنتائج لم تدعم الا في العلاقة و بين موضع ضبط قوي الاخرين بين حاجز الصورة ونية التبني وهذه النتيجة تتوافق مع تعريف ليفنتسون (lerveson,1973) ففي دراسة بعنوان ادراك سلوك الوالدين وعلاقته بمصادر الضبط (الشخصي ، الحظ ، الصدفة ، الاخرين الاقوياء) استخدمت فيها مقياس لمركز الضبط اظهرت النتائج صدق المقياس متعدد الابعاد لمركز الضبط وتأكدت من ذلك من خلال النتائج التى توصلت اليها ، حيث ارتبط اسلوب المعاملة الوالدية القائم على القسوة والعقاب البدني بضبط الاخرين الاقوياء ولم يرتبط نفس الاسلوب بالضبط الشخصي ومعنى هذا ان عوامل الضبط الشخصي مستقل عن عاملي ضبط الاخرين و ضبط الصدفة والحظ .

الخلاصة والتوصيات :

ركزت الدراسة علي نية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان وتقدم الدراسة عدة اسهامات حيث انها قامت بتسليط الضوء علي الحواجز المؤثرة علي نية تبنى استخدام الهاتف المحمول في الاعلان عن بالاستناد الي نموذج نظرية مقاومة الابتكار . وذلك بالمزج بين طريقتين منهجية وكمية في تجميع البيانات كما توصلت الي ان موضع ضبط قوي الاخرين كمتغير معدل له تاثير على العلاقة بين حاجز الصورة ونية تبني استخدام الهاتف المحمول في الاعلان .

لقد توصلت الدراسة الي اثبات ان حواجز الاستخدام (حاجز الصورة وحاجز المخاطر) هما اهم محددات استخدام الهاتف المحمول بالنسبة للمشاركين في التجربة حيث ان حاجز الصورة هو اهم حواجز استخدام الهاتف المحمول وعليه تظهر يجب دراسة ابعاد موضع الضبط الأخرى علي عينات اخري حيث اعتمدت هذه الدراسة علي طلاب الدراسات العليا فقط ولا يمكن تعميمها علي باقي فئات الشعب .

من ناحية استراتيجية المنتج يعد الاعلان عن طريق الهاتف المحمول من الابتكارات الحديثة التي تعتمد علي التفاعل المباشر بين العميل والشركة وهو ما يحتم علي الشركة التصميم الجيد للرسالة الاعلانية وان تجعلها سهلة الاستخدام وتقلل من المخاطر المتوقعة ، كذلك يحتم علي الشركة زيادة الحماية والتامين لاتمام المعاملات .

كما ان علي الشركات ان تعمل علي زيادة الاعلانات التي تقدمها عن طريق الهاتف المحمول من اجل التعود عليه كحل مكمل لوسائل الاعلان التقليدية كونه يعد ابتكارا تكنولوجيا جديدا وهذا من شانه ان يخلق سمعة الابتكار لدي الشركات التي تستخدمه وهذا بدوره يسهم في الحصول علي عملاء جدد ذوي ميول تكنولوجية وهي فئة تزداد حصتها يوما بعد يوم مع انخفاض الامية التكنولوجية التي يحتاجها السودان .

توصي الدراسة بالقيام بمقارنات لدوافع وحواجز المستخدمين للهاتف المحول في البيئة العربية من اجل زيادة الفهم حول اوجه التشابه والاختلاف ودور الثقافة المحلية في التاثير علي دوافع وحواجز الاستخدام ونية تبني الاستخدام .

في هذه الدراسة، تم وضع تصور للإعلان بواسطة الهاتف المحمول بوصفها بناءا واحدا .ومع ذلك ان الهاتف المحمول يحتوي علي مجموعة متنوعة من الأدوات منها الإنترنت عبر الهاتف المحمول والالعاب ولذلك فمن المستحسن في الأبحاث المستقبلية ان يتم تقديم دراسات لكل اداه من أدوات الدعاية المختلفة.

من الضروري عمل مسح شامل للمصادر الرئيسية الأخرى لحواجز الاستخدام مثل حاجز اللغة و البيئة الخاصة بالمستهلكين من أجل أن نكون قادرين على التصدي لها . نأمل أن هذه القضايا سيتم إيلاء الاهتمام بها قبل باحثين آخرين في هذا المجال.

المراجع والإحالات:

[1]. Ververidis, C., and Polyzos, C. G. "**Mobile Marketing Using a Location Based Service**," in Proceedings of the First International Conference on Mobile Business, Athens, Greece, July 2002 (available onlineat http://www.mobiforum.org/proceedings/papers/13/13.2.pdf).

[2]. Linck, K.; Pousttchi, K.; Wiedemann, D. G.: Security Issues in Mobile Payement frome the Customer View point. In: Ljungberg, J. (Hrsg.): Proceedings of the 14th European Conference on Information Systems (ECIS 2006). Göteborg, Schweden 2006, S.1-11.

[3]. Geoffrey Harvey Tanakinjal, Kenneth R. Deans, Brendan J. Gray(2010), Third Screen Communication and the Adoption of Mobile Marketing: A Malaysia Perspective , International Journal of Marketing Studies Vol. 2, No. 1; May 2010pp36-47.

[4]. Gatignon, H., & Robertson, T. S. (1989). Technology diffusion: an empirical test of competitive effects. The Journal of Marketing, 35-49.

[5]. Venkatesh, V., Davis, F. D., & Morris, M. G. (2007). Dead Or Alive? The Development, Trajectory And Future Of Technology Adoption Research. Journal of the Association for Information Systems, 8(4), 267-286.

[6]. Rogers, E. M. (2003). Diffusion of innovations. 5th Edition. Free Press, New York

[7]. Szmigin, I., & Foxall, G. (1998). Three formes of innovation resistance: the case of retail payment methods. Technovation, 18(6), 459-468.

[8]. van Offenbeek, M., Boonstra, A., & Seo, D. (2012). Towards integrating acceptance and resistance research: evidence from a telecare case study. European Journal of Information Systems, 22, 434-454. Venkatesh, V., Da

[9]. Katrin Talke and Sven Heidenreich, **How to Overcome Pro-Change Bias: Incorporating Passive and Active Innovation Resistance in Innovation Decision Models Katrin Talke and Sven Heidenreich**, J PROD INNOV MANAG 2013;31(4): 2013 Product Development & Management Association DOI: 10.1111/jpim.12130

[10]. Patsiotis, A., Hughes, T., & Webber, D. J. (2013). An examination of consumers' resistance to computer-based technologies. Journal of Services Marketing, 27(4), 4-4

[11]. Ram, S. (1987). A Model of Innovation Resistance. Advances in Consumer Research, 14(1), 208-212.

[12]. Ram, S., & Sheth, J. N. (1989). Consumer Resistance to Innovations: The Marketing Problem and Its Solutions. Journal of Consumer Marketing, 6(2), 5-14

[13]. Kleijnen, M., Lee, N., & Wetzels, M. (2009). An exploration of consumer resistance to innovation and its antecedents. Journal of Economic Psychology, 30(3), 344-357.

[14]. Wael Bakhit, **Consumers' Resistance to Eco-innovations** , 2014 International Conference on Economics, Management and Development, ISBN: 978-1-61804-217-0,p163

[15]. Jiunn-Woei Lian, David C. Yen, **Online shopping drivers and barriers for older adults**: Age and gender Differences , Computers in Human Behavior 37 (2014) 133–143

[16]. Aik -Chuan Teo, Ching-Mun Cheah, Keng-Boon Ooi, Jessica C.J. Wong, **Why Consumers Resist Mobile Payment?Aconceptual Model** ,proceedigs of 2013 interatioal coference on technology innovational industrial managemet 29-30 may 2013,Phuket ,Thailand,s4-224

[17]. Sebastian Gurtner, **Modelling Consumer Resistance To Mobile Health Applications,** Twenty Second European Conference on Information Systems, Tel Aviv 2014,p5

[18]. Kleijnen, M., Lee, N., & Wetzels, M. (2009). **An exploration of consumer resistance to innovation and its antecedents**. Journal of Economic Psychology, 30(3), 344-357.

[19].Sachin Jain and Ajai Pratap Singh, Locus of Control in Relation to Cognitive Complexity, Journal of the Indian Academy of Applied Psychology,January 2008, Vol. 34, No.1, 107-113.

[20]. بشير معمرية ، **مصدر الضبط والصحة النفسية وفق الاتجاه السلوكي المعرفي دراسة ميدانية** ، المكتبة العصرية ، المنصورة :2009ص20

[21]

[22]. عزوز اسمهان ، **مصدر الضبط الصحى وعلاقته باستراتيجيات المواهة لدى مرضى القصور الكلوى** ،مذكرة لنيل درجة الماجستير دراسة غير منشورة / جامعة باتنة ،2009م ، ص 17

[23]. بشير معمرية ، **مصدر الضبط والصحة النفسية** ، المكتبة العصرية ، ط 1، مصر ،2009 ، ص22

[24]. منسى عبد الحليم مجمود : **مناهج البحث العلمى في المجالات التربوية والنفسية ، دار المع**رفة ، اسكندرية ، مصر 2003م ص 202

[25]. اوما سيكاران ، تعريب اسماعيل على بسيوني ، **طرق البحث في الادارة مدخل لبناء المهارات البحثية** ،المملكة العربية السعودية ، الرياض ،دار المريخ للنشر ،2006م ،ص409،397 .

[26]. hair, J. f, Anderson, R.E, Tatham,R.L and Black, w.c. (1998) "Multivariate Data Anal y sis"5 thed, NJ :Prentice - Hall, Inc, p 10

[27]. Tan, soo jiuan(1999)"Strategies for reducing consumer ' risk ave rsi on in internet shopping "journal of consumer Marketing Vol.

مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي:
دلائل تجريبية من ماليزيا

د. إسماعيل مومني
جامعة سطيف1 –الجزائر
smailmoumeni@gmail.com

د. فيصل شياد
جامعة سطيف1 –الجزائر
faychi04@yahoo.fr

Are Islamic banks contribute to economic growth? Empirical evidence from Malaysia

fayçal chiad & Smail moumeni

Sétif 1 university- Algeria

Received:25 June2016 *Accepted: 19 Oct 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية من جهة وانعكاساته على النمو الاقتصادي من جهة أخرى. حيث اعتمدت هذه الدراسة على دراسة التطور المالي ممثلا بإجمالي التمويلات التي تقدمها المصارف الإسلامية في ماليزيا وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وذلك للفترة (2000- 2013) وذلك من خلال استخدام الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تكوين رأس المال الثابت؛ وقد تم استخدام أداتي التكامل المشترك واختبار السببية لغرانجر.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، النمو الاقتصادي، ماليزيا.

رموز jel: :.F43, G21

Abstract:

This study aims at testing the relationship between the development of Islamic bank on one hand and its impact on the economic growth, on the other hand. This study was based on the study of financial development represented a total financing offered by Islamic banks in Malaysia and its relationship to economic growth for the period (from 2000 to 2013 (and through the use of GDP, foreign direct investment, fixed capital formation; I have been using two tools integration common test for Granger causality.

Key Words : Islamic banks, economic growth, Malaysia

(JEL) Classification : F43, G21.

تمهيد:

نتيجة تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالمصارف الإسلامية، بات من الضروري دراسة العلاقة الموجودة بين إنشاء وتطوير المصارف الإسلامية، والزيادة في النمو الاقتصادي. خاصة وأن الكتابات الاقتصادية تصب في أغلبها على قدرة المصارف الإسلامية على توفير مصادر جديدة للتمويل لدعم وتعزيز النمو الاقتصادي. لأن المصرف الإسلامي يوفر آليات تمويل مختلفة (من حيث: النوع، الأجل، شروط الاستحقاق- العقد- ...الخ)، ويمثل أداة فعالة لتجميع الادخار الوطني ولتوزيع الموارد داخل الاقتصاد وبذلك يلعب دورا حيويا في النمو الاقتصادي.

فهل تساهم المصارف الإسلامية الماليزية في زيادة النمو الاقتصادي الماليزي؟ هذا ما سنحاول التأكد منه من خلال استخدام مجموعة من التقنيات القياسية والإحصائية، وتطبيقها على واقع أداء المصارف الإسلامية الماليزية في الفترة (2000- 2013م).

هدف البحث وفرضياته: يتفق معظم الخبراء والدارسين لعلم الاقتصاد والمالية الإسلامية، ممن يؤمنون بالصناعة المالية الإسلامية وبمبادئها والأسس التي تعتمد عليها، على دورها الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الحاجة ملحة لتوضيح العلاقة بين النظام المصرفي الإسلامي وإحداث النمو الاقتصادي عن طريق دراسات قياسية في أحد أكبر البيئات تنظيما وتشجيعا للمصارف الإسلامية، باستخدام تقنيات كمية وقياسية. وهي الدراسات التي تعتبر قليلة ونحتاج المزيد منها. لذلك أتت هذه الدراسة لتغطية هذا النقص؛ وسنحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل تطور المصارف الإسلامية وازدياد حجم تمويلاتها المصرفية له أثر قياسي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؟
- ✓ هل يؤدي التطور المالي الإسلامي إلى نمو اقتصادي في ماليزيا؟

وتتمثل أهم أهداف هذه الورقة البحثية في الآتي:

- توضيح الإطار النظري والقياسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والمصارف الإسلامية.
- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.
- استكشاف مدى قدرة المصارف الإسلامية على دعم النمو الاقتصادي.

فرضية البحث: نعتمد في هذا البحث على الفرضية الأساسية التالية: المصارف الإسلامية في ماليزيا تقوم بدور فعال وإيجابي في دعم النمو الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل.

نطاق البحث: تم التركيز على مجموعة المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا، خلال الفترة من 2000- 2013 م؛ حيث أن الفترة كان من الممكن توسيعها لتشمل سلسلة أطول، ولغياب بعض البيانات في قاعدة بيانات البنك

الدولي وبيانات البنك المركزي الماليزي، تم التركيز على 14 سنة فقط. وبما أن أغلب المصارف الإسلامية حديثة النشأة، فقد كانت بداية الدراسة التطبيقية بداية من سنة 2000 م. والمصدر الأساسي لبيانات المصارف الإسلامية الماليزية هي نشرات وإحصائيات البنك المركزي الماليزي، إضافة إلى تكملة البيانات الناقصة بالرجوع إلى مصادر مختلفة.

الدراسات السابقة: عرفت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي جدلا واسعا على مر التاريخ وتراوحت أهم الأفكار فيها كما يلي[1]:

I. **المرحلة الأولى:** الدراسات الأولى للعلاقة بين التنمية المالية والتنمية الاقتصادية: واتسمت هذه المرحلة بعرض الأفكار التالية للنقاش والبحث والتحليل، وخلص نتائج الدراسات إلى ما يلي:

- المالية تلعب دور أساسي في النمو والتنمية: وهذا استنادا إلى أعمال:(1873) Walter Bagehot، Joseph Schumpeter (1912)، John Hicks (1969)، Merton Miller (1988)

2- المؤسسة تقود والمالية تتبع، وهي خلاصة أعمال ((1952) Joan Robinson).

3- الاقتصاديون غالوا بطريقة سيئة في دور التمويل في النمو الاقتصادي ((1988) Robert Lucas).

4- "التنمية المالية والنمو الاقتصادي: المشاهدات وجدول أعمال"، مجلة الأدب الاقتصادي (Levine, Ross 1997)).

ونتيجة لرفع القيود وإزالة المعوقات في عدد كبير من الاقتصادات وخاصة النامية منها والتطورات السريعة في تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات، فتح الاندماج العالمي للأسواق المالية، خلال العقدين الماضيين، آفاقاً جديدة لحشد الموارد المالية وتوظيف الأموال المتوفرة للاستثمار بفاعلية أكثر. إلا أن تزايد الاندماج المالي، في الوقت نفسه، أوجد مخاطر وتحديات جديدة.[2]

يمكن القول: إن وجود نظام مالي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مطرد، فمن خلال عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وبين المقرضين والمقترضين، يشجع النظام المالي الادخار والاستثمار، ويحث أيضاً على التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة للاستثمار.

II. **المرحلة الثانية:** تدرج تاريخي لفكرة النمو المالي يساهم في النمو الاقتصادي

عرفت هذه المرحلة توسعا في البحث والتحليل على مجموعة من اقتصاديات دول العالم المتقدم، وكانت أبرز نتائج الدراسات تشير إلى أن التطور المالي مساهم قوي في النمو الاقتصادي. وأهم تلك المساهمات تعود لكل من: John Gurley and Edward Shaw(1955) ، James Tobin (1965) ، Ronald McKinnon (1973). ركزت أغلب تلك المساهمات التي درست العلاقة بين النمو المالي والنمو الاقتصادي؛ على النماذج الرياضية المقدمة من طرفهم والتي

تشرح علاقة الارتباط والتأثير المتبادل بين المتغيرين محل الدراسة[3].

الرسم البياني التالي يوضح "**مقاربة النظرية للعلاقة بين التمويل والنمو**" حسب "**روس لوفين**"



***Source**: ROSS LEVINE; Financial Development and Economic Growth: **Views and Agenda; Journal of Economic Literature** Vol. XXXV (June 1997), p: 691.*

III. **المرحلة الثالثة**: تحليل تاريخي لأهم الدراسات التي درست العلاقة بين المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي:

بالنسبة للدراسات التي عالجت المالية الإسلامية ودورها في النمو الاقتصادي فهي قليلة نسبيا مقارنة بالمالية التقليدية، وفيما يلي عرض لأهم ما توصلت إليه:

1- تمت عدة دراسات قياسية على القطاع المصرفي الإسلامي لقياس الكفاءة، والأداء، واستقرار المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية؛ وخلصت دراسة **دارات** Darrat (1988) إلى أن النظام المصرفي الخالي من الفائدة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الأهداف النقدية، بينما وجد **يوسفي** Yousefi et al (1997) وكل من **يوسف وويلسون** Yousuf and Wislon (2005) بأنه لا توجد دلائل كافية على تفوق واستقرار النظام المصرفي الخالي من الفائدة مقارنة بالنظام المصرفي المعتمد على الفائدة.

- في دراسة للدكتور محمد ابراهيم مقداد وأخرون[4]، ركز الباحثان اهتمامهما على الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية؛ مؤكدين على ضرورة وجود "**بنوك سلامية**" كبديل لتلك التقليدية الربوية.وقد خلص الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها التأكيد على دور البنوك الإسلامية في التنمية، وتبيان الدور الهام الذي لعبته هذه البنوك في تجميع المدخرات لتمويل التنمية.

2- دراسة: **حفص فرقاني وراتنا موليانى** بعنوان "**البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي**" خلص البحث إلى أنه في الأجل القصير كان الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت هو المسبب لتطور المصارف الإسلامية، بينما في الأجل الطويل وجدت علاقة سببية ذات اتجاهين بين الاستثمار الثابت والتمويل الإسلامي.

يقول الدكتور أحمد محمد علي[5] : مع عدم التقليل من أهمية أن يكون البنك الإسلامي مؤسسة ربحية وتحظى برضى عملائها،هي مؤسسات إنمائية مقيدة لمصلحة الأمة وشريعة الإسلام تسعى إلى تحقيق أهداف منها:إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية التي يحتاجها المسلم في نشاطه اليومي،تنمية الوعي الادخاري،

تشجيع الاستثمار، توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال. وبناءً على مفهوم العمارة، فإن أي بنك إسلامي هو بطبيعته مؤسسة إنمائية تقوم بتعبئة المدخرات ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار لخدمة المجتمع بصورة تتفق مع الشريعة الإسلامية، فهو مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، تسعى للقيام بوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع[6].

أولا: الإطار النظري للعلاقة بين النمو المالي والاقتصادي

تؤدي الأسواق المالية والمصارف عموما دورا كبيرا في الاقتصاديات الحديثة، واللافت للانتباه أن الباحثين والمحللين ليس بينهم اتفاق تام حول الروابط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. فقد انقسمت أفكارهم ونتائج بحوثهم[7] إلى أربعة أقسام:

1-**التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي**: جوهر هذه النتيجة أن المؤسسات المالية تؤدي دورا مهما في النمو الاقتصادي سواء في الدول النامية أو المتقدمة. حيث أظهرت العديد من الدراسات تأثيرا سببيا للتطورات المالية على النمو الاقتصادي.[8]

وقد بين **شهباز وآل** Shahbaz et. Al (2008) أن تطور أسواق الأسهم يعتبر عامل محددا للنمو الاقتصادي وتوجد علاقة طويلة الأجل بين تطور سوق الأسهم والنمو الاقتصادي. وأظهر Gerald (2006) أن تطور سوق الأسهم مهم لكون الوساطة المالية تدعم مسار الاستثمار، وذلك بتعبئتها لموارد الأفراد والمستثمرين والشركات للاستثمار. فرؤوس الأموال تتجه نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية وتوسعا وتعمل على توزيع المخاطر وتأمين السيولة، وعليه يصبح بإمكان الشركات الرفع من كفاءتها وطاقاتها الإنتاجية.[9]

توصلت بعض التحليلات إلى أن التطور المالي هو أحد أسباب النمو الاقتصادي، إذ أن إنشاء المؤسسات والأسواق المالية يزيد من توافر الخدمات المالية، فالقطاع المالي يزيد من المدخرات ويوجهها إلى استثمارات منتجة، لذا يمكن للتطور في القطاع المالي أن يحث النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، فإن النتائج التي توصل إليها **ماكينون** McKinnon (1973) ، و**شاو** Shaw (1973) ، و**كنج وليفين** King and Levine (1993) تدعم هذا الافتراض.كما أكد **سميث وقرينوود** Smith and Greenwood (1996) أن أسواق الأسهم تعمل على تخفيض تكاليف تعبئة الادخار، وتسهل الاستثمارات؛ وأوضح **أوبستفيلد** Obstfeld (1994) أن تقاسم المخاطر الدولية عبر الأسواق المالية الدولية يحسن توزيع الموارد ويسرع من النمو.

2-**النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي:** بعض نتائج الدراسات والأبحاث وجدت أن هناك علاقة سببية متجهة من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي، فهذه النتيجة تؤكد أن أي تطور في النظام المالي لا ينتقل إلى النمو الاقتصادي، وإنما إذا تحققت معدلات نمو مرتفعة فهي تؤدي إلى تطوير أسواق المال والنظام المصرفي. وعليه فتطور القطاع

المالي يحدث كمحصلة للنشاط الاقتصادي الكلي، حيث يتطلب التوسع الاقتصادي المستمر مزيدا من الخدمات والأدوات المالية، فيكيف النظام المالي نفسه مع الاحتياجات المالية للقطاعات الحقيقية، مما يؤدي إلى تطور هذا الأخير، وقد وجد عدد من الباحثين مثل **جيرلي وشاو** Gurley and Shaw (1955) و**جولدسميث** Goldsmith (1969)أن النمو الاقتصادي يسبب تطورا في القطاع المالي.

3-**العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي:** هذا الرأي الثالث يؤكد على الدور المتبادل لكل من النمو الاقتصادي والتطور المالي، حيث أن كل منهما يسبب الآخر. حيث أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تنمية الوساطة المالية، كما أن تأسيس نظام مالي فعّال يسمح بنمو اقتصادي سريع، فعن طريق التخصص في جمع الأموال وتنوع الفرص وإدارة السيولة وتقييم المشاريع والمراقبة فإن النظام المالي يحسن من كفاءة مخصصات رأس المال ويزيد من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي[10]، وفي الوقت نفسه، فإن الكفاءة الفنية للقطاع المالي تزداد مع حجمه، لأن الاقتصاديات ذات الثقل الكبير لها تأثيرها على أنشطة الوساطة المالية، ونتيجة لذلك فإن القطاع الحقيقي يستطيع أن يعتمد دائماً على القطاع المالي من خلال حجم المدخرات، لذا فإن التطور المالي والنمو الاقتصادي يؤثر كل منهما في الآخر بشكل إيجابي في عملية التنمية.

4-**الحيادية:** معنى الحيادية، أن القطاع المالي وأساسا المصارف لا دور لها في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، فحسب Lucas (1998) فإن القطاع المالي مستقل ومحايد في أثره عن النمو الاقتصادي، ودوره تم تضخيمه فقط، وبالتالي فإن أيا منهما لا يؤثر في الآخر، ولم يتوصل بعد الباحثين إلى وجود علاقة ذات مغزى بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

التعليق على نتائج الباحثين في الدراسات السابقة: يعود السبب في كون نتائج الدراسات متباينة إلى عدة أمور أهمها :

- تنوع أبعاد واتجاهات الدراسات التي تمت على موضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي.
- تنوع الطرق القياسية والكمية المستعملة، فمنهم من اعتمد السلاسل الزمنية لتتبع وتحليل الظاهرة على مستوى الدولة الواحدة. ومنهم من استخدم البيانات المقطعية عبر الزمن لمجموعة من الدول. ودراسات أخرى استخدمت الدراسات المقطعية.
- نقد بعض التقنيات المستعملة في الدراسات القياسية السابقة، خاصة في كونها لا تراعي عدم التجانس Heterogeneity الموجود بين الدول (مثال: تقنية الانحدار المجمع Pooled Regression).
- كما أن طول السلسلة الزمنية عامل مؤثر على نتائج الدراسة، لأن السلسلة إذا كانت قصيرة جدا ستؤثر حتما على جودة قياس العلاقة بين المتغيرات وإذا كانت طويلة جدا ستؤدي إلى إمكانية تضمن فترات تغييرات هيكلية أو أزمات مالية ونقدية.

ثانيا: نبذة عن النظام المالي والمصرفي الإسلامي في ماليزيا

تعرف أصول المالية الإسلامية ارتفاعا معتبرا بمعدلات سنوية تتراوح بين 15٪ و20٪ في السنوات الأخيرة، وقد وصلت ما يقارب 1.8 تريليون دولار سنة 2013 م، ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من 2.2 تريليون سنة 2015 م؛ وعند تقسيم هذه الأصول على المكونات الأساسية للصناعة المالية الإسلامية نجد: أن ما نسبته 78٪ تمثل أصولا للمصارف الإسلامية، 16٪ صكوك، 4٪ صناديق استثمارية، 1٪ صناعة التكافل وتمويل مصغر[11].

1- **التأسيس والتوسع في المالية الإسلامية بماليزيا:** أسست ماليزيا أول مصرف إسلامي لها في جويلية 1983 م؛ وبعد مرور 10 سنوات أي سنة 1993 م، أطلقت ماليزيا ما يسمى النظام المصرفي الخالي من الفائدة Interest free banking scheme (SPTF).وتحت هذا النظام شاركت 17 مؤسسة مالية تقليدية (9 بنوك تقليدية، 6 شركات مالية، 2 بنوك تجارية) في تقديم خدمات مالية إسلامية عن طريق فتح شبابيك ونوافذ خاصة بالتمويلات والخدمات المالية الإسلامية؛ وبنهاية سنة 2003 م، كان للنظام المصرفي الإسلامي 33 متعامل، بما فيهم 2 مصارف إسلامية، 31 مصرف تقليدي يساهمون في النظام الذي أسسته ماليزيا؛ وفيهم 4 مصارف أجنبية، 7 شركات مالية، 4 بنوك تجارية، 9 مصارف تقليدية[12].

تعتبر ماليزيا واحدة من النظم المالية الأكثر تطورا بين دول الاسيان (ASEAN[13]). فقد تبنت إصلاحات واسعة النطاق على أعقاب الأزمة المالية الآسيوية؛ والتي طورت حجم وعمق ومتانة القطاع المالي؛ ونتيجة لهذه الإصلاحات أيضا **أصبحت ماليزيا أهم مركز مالي إسلامي في العالم.** كما نجد أيضا أن ماليزيا تتحرك بعيدا عن النظام المالي الذي يسيطر فيه البنك (Bank-dominated Financial system) ونحو القطاع المالي الأكثر تطورا وتنوعا[14].

قامت الحكومة الماليزية، بعدة برامج إصلاحية أهمها: "**مخطط القطاع المالي وقطاع رأس المال**"، "**الخطة الرئيسية للقطاع المالي** (FSMP: Financial Sector Master Plan)"؛ و"**الخطة الرئيسية لسوق رأس المال** 1 (CMP1: Capital Market Master Plan 1)"، وأهم ما جاء في هذين البرنامجين هو رسم خطة عامة لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع المالي في ماليزيا، وقد شجعت الحكومة على تطوير البنوك والسماح بزيادة المساهمة الأجنبية في هذا القطاع، وإدخال إطار تنظيمي قوي بما يتماشى مع المعايير الدولية؛ كما ركزت الإصلاحات في سوق رأس المال على تنويع قاعدة المستثمرين وتعميق أسواق السندات والأسهم المحلية، وتبسيط اللوائح وتحسين معايير الإفصاح، بالإضافة إلى استهداف تطوير ماليزيا كمركز دولي للتمويل الإسلامي[15].

يعد نمو مجموع التمويل الذي يوفره نظام المصرفي الماليزي معتبر مقارنة بأقرانها من دول الجوار، وذلك بتحقيق معدل نمو قدر بـ: 12.6٪ سنويا، بداية من يونيو عام 2012 م؛ تم أيضا تعزيز النظام المالي عن طريق التحرير التدريجي للقطاع المالي في العقد الأخير. وفي سنة 2013 م، سجل النظام المصرفي الماليزي دخول تسع

عشرة (19) بنك أجنبي (منها ستة (06) بنوك إسلامية أجنبية) من 12 دولة أجنبية. وقبل خمس سنوات الماضية، كان هناك تحرير كبير في القطاع المالي التقليدي والإسلامي؛ ومع ذلك، القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي لا تزال مرتفعة نسبيا (مقارنة بالمتوسط مع دول منظمة التعاون OCDE)[16].

وفي مخطط القطاع المالي 2011- 2020 (The Financial Sector Blueprint)، تم الاعتماد على ما يطلق عليه اسم (الخطة الرئيسية للقطاع المالي FSMP)، حيث شرعت الحكومة الماليزية في عام 2011 م، في وضع خطة استراتيجية جديدة للقطاع المالي تهدف إلى تمكين هذا الأخير (القطاع المالي) ليصبح محفزا للانتقالية (Transition) في ماليزيا بزيادة القيمة المضافة؛ وتحويل ماليزيا إلى مرتبة "**اقتصاد الدخل المرتفع**" بحلول عام 2020 م. إن مخطط القطاع المالي (2011- 2020 م) يسعى إلى رفع مساهمة القطاع المالي في الاقتصاد من 4.3 مرات إلى 06 مرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 م، والذي يستهدف معدل نمو قدر بـ: (8 - 11 ٪ سنويا)؛ وقد افترض تسعة نتائج، مركزا على التوجه نحو وضع سياسات لتطوير قطاع مالي أكثر تنافسية وديناميكية وتكامل؛ كما أن صيغة نص المخطط جاءت كخلاصة لـ: 69 توصية وأكثر من 200 مبادرة لتحقيق هذه النتائج.

كما سعى "مخطط القطاع المالي (2011- 2020 م)" أيضا إلى تعزيز تدويل التمويل الإسلامي، بما في ذلك إصدار تراخيص جديدة للمؤسسات المالية ذات الخبرة المتخصصة؛ تعزيز السيولة في الأسواق المالية الإسلامية لتسهيل الوساطة بأكثر فعالية وكفاءة للتدفقات المالية الإسلامية عبر الحدود. مع تعزيز المشاركة الفعالة في إصدار وتداول الصكوك، فضلا عن تعزيز الأطر الشرعية القانونية والتنظيمية والإشرافية للتمويل الإسلامي[17].

2- **ماليزيا في مرتبة الريادة في مجال التمويل الإسلامي:** على مدى العقد الماضي، نمت السوق العالمية للتمويل الإسلامي بشكل لافت للانتباه؛ وذلك بمعدل نمو سنوي ما بين 20٪ و 30٪؛ بحلول عام 2020 م، مع العلم أنه من المتوقع أن يصل حجم السوق إلى (4 تريليون دولار أمريكي).وفي هذا السياق، اتخذت ماليزيا زمام المبادرة لتصبح مركزا عالميا للصناعة المالية الإسلامية؛ وزادت القيمة المضافة لهذا قطاع (القطاع المالي الإسلامي) في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت من (0.3 ٪) في عام 2000 إلى (2.1 ٪) في عام 2009 م. كما تم تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في "الخدمات المصرفية الإسلامية" وأنشطة "التكافل" التي أجريت في عام 2009 م، والتي من المتوقع أن تعزيز في دور ماليزيا باعتبارها "**المركز المالي العالمي للتمويل الإسلامي**"[18].

حققت صناعة المصرفية الإسلامية تقدما هائلا خلال العقد الماضي، بدعم من العديد من المبادرات التي تقودها الحكومة الماليزية. حيث نم "إجمالي الأصول المالية الإسلامية" إلى (22.4 ٪) من إجمالي أصول النظام المصرفي (بما في ذلك المؤسسات المالية المعنية بالتنمية) في نهاية عام 2011 م. أما "الودائع داخل المؤسسات المصرفية الإسلامية" نمت بمعدل (17.6٪) خلال السنوات العشر الأخيرة (مقارنة مع معدل نمو 7.1٪ للودائع التقليدية)،

كما عززت دور الوساطة المالية في البلاد.

اعتبارا من يونيو 2012 م، كان هناك 21 مؤسسة مصرفية إسلامية عاملة في ماليزيا، منها 5 كانت بنوك إسلامية دولية؛ في عام 2011 م، شكلت البنوك الإسلامية الماليزية نسبة 10٪ من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، محتلة المركز الثالث بعد "إيران (40٪)" و"المملكة العربية السعودية (14٪)". وتعكس هذه الإنجازات التزام الحكومة القوي لرفع ماليزيا حتى تصبح "المركز المالي العالمي للتمويل الإسلامي".

وتستضيف ماليزيا أكبر سوق للأسهم والصكوك الإسلامية في العالم، بحصة (63٪) من سوق الصكوك العالمي (بـ: 179 مليار دولار، اعتبارا من يوليو عام 2011 م)؛ حيث نمت سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بـ: (13.6٪ في الفترة [2000- 2010 م])، كما تضاعف حجمها سنة 2010 م، بما يقدر بثلاثة أضعاف حجمها في سنة 2000 م (أي: من 98 مليار دولار سنة 2000 م إلى 350 مليار دولار سنة 2010 م). واعتبارا من شهر سبتمبر عام 2011 م، مثلت الأسهم المتوافقة مع الشريعة (88 ٪) من الأوراق المالية المدرجة في بورصة ماليزيا، وشكلت (62 ٪) من إجمالي القيمة السوقية للبورصة ماليزيا.

يعتبر سوق ماليزيا للصكوك المقومة بالدولار الأمريكي ثاني أكبر سوق صكوك في العالم، وهو ما يمثل (15 ٪) من سوق الصكوك العالمي (يأتي بعد سوق الصكوك للإمارات العربية المتحدة بنسبة (54 ٪). وقطاع التأمين التكافلي هو الأخر ثاني أكبر قطاع تكافل في العالم في عام 2009 م (بعد قطاع التكافل في إيران).

ثالثا: الدراسة القياسية للعلاقة بين المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في ماليزيا

تمر عملية التحليل بعدة خطوات منها فحص السلسلة الزمنية والتأكد من استقرار البيانات محل الدراسة، واختبار العلاقة بين المتغيرات الممثلة في: المصارف الإسلامية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث سيتم استخدام نموذج التكامل المشترك، إذا كانت البيانات مستقرة عند الفروقات الأولى، وذلك لفحص البيانات إذا كانت متكاملة من الدرجة الأولى أم لا. ومن ثم يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM إذا كانت علاقات التكامل المشترك غير مفسرة لربط الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت مع تطور التمويل الإسلامي في دولة ماليزيا، ونرمز لمتغيرات الدراسة كالآتي:

IBF : إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية، GDP : الناتج المحلي الإجمالي، FDI : إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة

$GFCF$: تكوين رأس المال الثابت.

1-متغيرات الدراسة

1-1الناتج المحلي الإجمالي: إن تسريع عمليات التمويل والتنمية للقطاعات الاقتصادية، له نتائج فاعلة ومؤثرة في الاقتصاد، مثل ما يحدث في الكثير من الدول المتقدمة، كما نجد أيضا أن الناتج المحلي الإجمالي يساهم وبشكل كبير في تطور وتحسين أداء القطاع المالي والقطاعات الأخرى. والناتج المحلي الإجمالي هو أحد الطرق

لقياس حجم الاقتصاد، حيث يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة. وعند تحسن الأداء الاقتصادي وارتفاع حجم الناتج المحلي يزداد التفاؤل بشأن تحسن مستويات أداء الأسواق المالية، والعكس عند حدوث تدهور في الوضع الاقتصادي.

2-1 **الاستثمار الأجنبي المباشر**: يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا لدوره المهم في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد. والمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في قطاعات محتلفة[19]. ويعرف كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى[20].

3-1 **تكوين رأس المال الثابت الإجمالي** :Gross Fixed Capital Formation

يقاس رأس المال الثابت الإجمالي بمجموع قيم الأصول الثابتة التي يحوزها منتج ما مخصوماً منها قيمة الأصول الثابتة التي يتخلص منها أثناء الفترة المحاسبية. بالإضافة لقيم الأصول غير المنتجة التي تحدث نتيجة نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية، مثل استصلاح الأراضي أو تحسينها أو زيادة إنتاجيتها.

2-**منهجية الدراسة**: سيتم الاعتماد على منهجية قياسية تعتمد على اختبارات التكامل المشترك والسببية لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية قصيرة أو طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، لذلك تم اختبار مدى استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها؛ وبعد ذلك يتم إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسون لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي ومتغيرات النمو الاقتصادي. وعند اختبار هذه العلاقة بين المتغيرات سيكون تحديد درجات التأخر Lags أمرا مهما.كما تم إجراء اختبار السببية غرانجر Granger Causality وأخيرا تحديد معاملات الأجل القصير والطويل من خلال منهجية متجه تصحيح الأخطاء ECM.

3-**النتائج والتحليل**

3-1**التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**: الجدول التالي يظهر إحصائيات وصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم 1: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الوحدة: بليون دولار

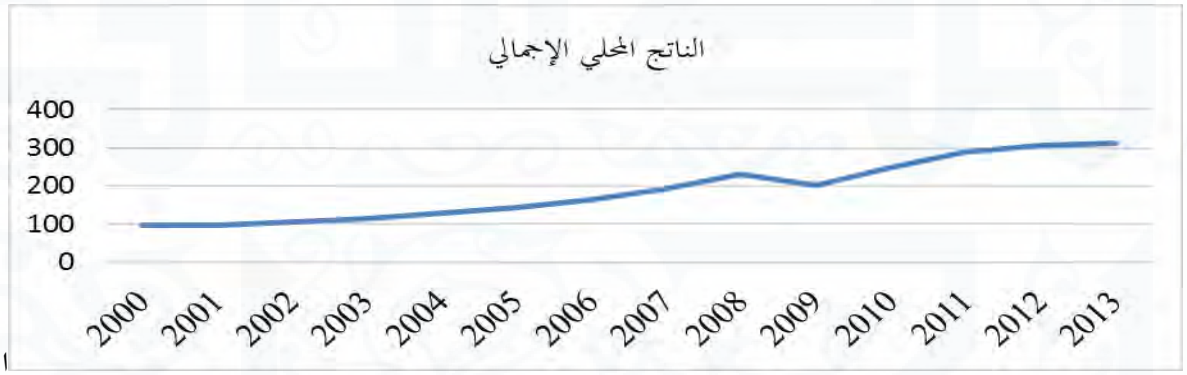
المتغير	أكبر قيمة	أقل قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
الناتج المحلي الإجمالي	313	96.54	187.90	78.4
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	12.31	0.55	6.12	3.85
تكوين رأس المال الثابت	84.1	26.39	45.38	19.33
إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية	0.99	0.05	0.37	0.30

I. يظهر متغير الناتج المحلي الإجمالي؛ أن أكبر قيمة له بلغت 313 بليون دولار وذلك سنة 2013 م، وأقل قيمة كانت سنة 2001 م، بما يقدر بـ: 96 بليون دولار والشكل التالي يظهر تطورات هذا المتغير عبر سنوات الدراسة. حيث كانت السمة الغالبة هي الارتفاع المتواصل للناتج الإجمالي المحلي في ماليزيا، ما عدا السنتان اللتان اشتدت

فيهما الأزمة المالية العالمية.

الشكل 1: الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2013

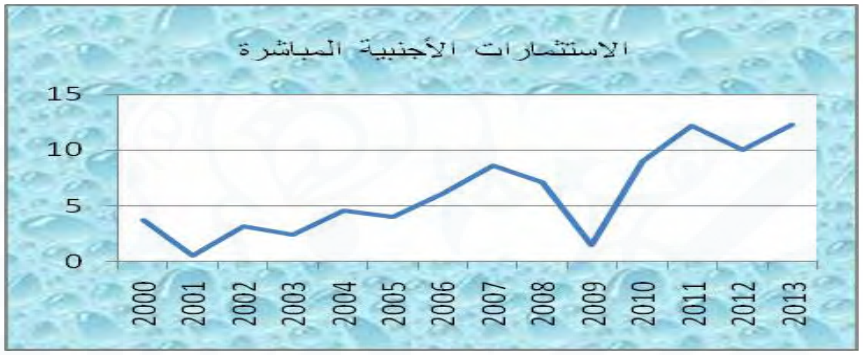
الوحدة: بليون دولار



II. متغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ فقد عرف هو الآخر ارتفاعا مع عدد من التذبذبات، ومن المعروف حساسية الاستثمارات الأجنبية للتقلبات والظروف الدولية، فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا انخفاضا بين سنتي 2000 و2001 م؛ ثم ارتفاعا بعد ذلك في سنة 2002 م، وبلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا 6 بليون دولار في الفترة المدروسة، بانحراف معياري يقدر بـ: 3 بليون دولار؛ أما أكبر قيمة مسجلة فكانت سنة 2013 م، بمبلغ إجمالي يفوق 12 بليون دولار.

الشكل 2: الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 2000-2013

الوحدة: بليون دولار



III. وبالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ فقد شهد ارتفاعا مشابها لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الانخفاض الكبير الذي كان بين سنتي 2008 و2009 م، وذلك راجع أساسا إلى انكماش الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية. وفيما عدا ذلك بقي المتغير في ارتفاع ليستقر عند 84 بليون دولار سنة 2013 م. وكان متوسط إجمالي تكوين رأس المال الثابت في حدود 45 بليون دولار بانحراف يقدر ب 19 بليون دولار للفترة محل الدراسة.

الشكل 3: تكوين رأس المال الثابت للفترة 2000-2013

الوحدة: بليون دولار

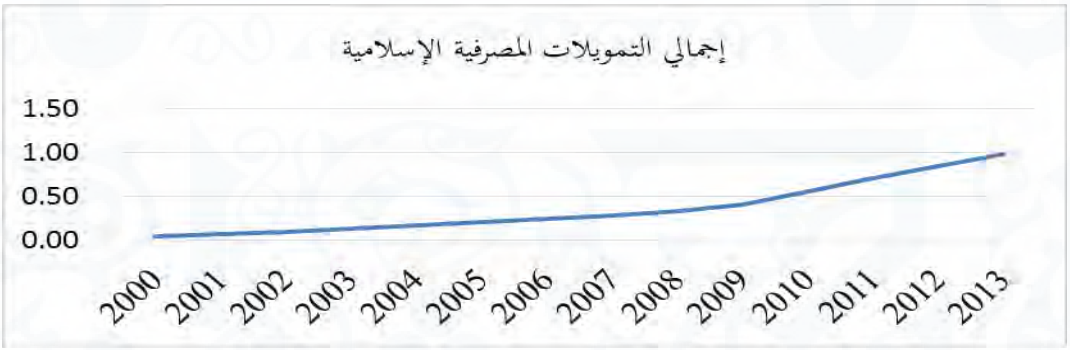


IV. متغير إجمالي التمويلات المصرفية؛ يظهر تحسنا كبيرا في حجم التمويلات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا خلال الفترة 2000- 2013 م. حيث لم يعرف هذا المتغير أي نقص أو معدل نمو سالب في كل الأربعة عشر سنة محل الدراسة، وبلغت أقل نسبة نمو 15٪ وأكبر نسبة نمو في هذا المتغير 51٪، بمتوسط عام يساوي 0.37 بليون دولار أمريكي سنويا.

والشكل التالي يظهر تطورات إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية للفترة 2001- 2013 م:

الشكل 4: إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامي للفترة 2000-2013

الوحدة: بليون دولار



3-2معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

فيما يلي مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات الأساسية للدراسة.

الجدول رقم 2: مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات الأساسية للدراسة

	FDI	GDP	GFCF	IBF
FDI	1			
GDP	0.8720	1		
GFCF	0.9103	0.9594	1	
IBF	0.8363	0.9627	0.9751	1

يظهر الجدول أعلاه أن المتغيرات الثلاثة التي تم اختيارها لتعبر عن النمو الاقتصادي قد جاءت مرتبطة ارتباطا قويا وفي الاتجاه الطردي، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية؛ حيث أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يحسن من معدلات النمو الاقتصادي ويرفع من قيمة الناتج الإجمالي، كما يحسن من تكوين رأس المال الثابت.

3-3اختبار جذر الوحدة: Unit root stationarity:

3-3-1 اختبار جذر الوحدة أو اختبار استقرارية متغيرات السلسلة الزمنية

يهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من، إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير (Order Of Integration) على حده. نشير إلى أنه توجد عدة اختبارات لجذر الوحدة، منها اختبار **ديكي فولر** ADF، اختبار PP، اختبار IPS، اختبار PP. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة:

الجدول رقم 3: حالة حد ثابت

المتغيرات	ADF Test		PP Test	
	المستوى الأول	الفرق الأول	المستوى الأول	الفرق الأول
GDP	0.9973 1.516223	0.0298 3.503766 -	0.9989 1.748052	0.0010 5.611249 -
FDI	0.8358 0.52582 -	0.0099 4.208740 -	0.7126 1.019276 -	0.0000 8.986882 -
GFCF	0.9997 2.466824	0.0132 3.950841 -	0.9991 1.854660	0.0120 4.008218 -
IBF	0.9990 2.031931	0.0426 3.276860 -	1.0000 5.734817	0.0423 3.282538 -

الجدول رقم 4: حالة اتجاه حد ثابت

المتغيرات	ADF Test		Phillip-Person Test	
	المستوى الأول	الفرق الأول	المستوى الأول	الفرق الأول
GDP	0.4489 2.169568 -	0.0429 4.048898 -	0.0138 4.677485 -	0.0012 6.597912 -
FDI	0.2138 2.893104 -	0.0345 4.205702 -	0.0017 6.123167 -	0.0002 8.027160 -
GFCF	0.6826 1.721114 -	0.0182 4.570241 -	0.7454 1.576047 -	0.0001 9.568937 -
IBF	0.9552 0.611304 -	0.4093 2.256429 -	0.9995 1.053390	0.1643 3.051580 -

الجدول رقم 5: حالة عدم وجود حد ثابت واتجاه زمني

المتغيرات	ADF Test		PP Test	
	المستوى الأول	الفرق الأول	المستوى الأول	الفرق الأول
GDP	0.9983 3.304061	0.0004 4.399839 -	1.0000 6.434236	0.0249 2.325360 -
FDI	0.9544 1.474517	0.0004 4.399839 -	0.8109 0.506380	0.0004 4.409248 -
GFCF	0.9813 1.945199	0.0061 3.012933 -	0.9996 3.977584	0.0061 3.011390 -
IBF	0.9944 2.715313	0.0067 2.987865 -	0.8202 0.550779	0.0067 2.987865 -

ويظهر من الجداول أعلاه أن البيانات مستقرة عند الفرق الأول وذلك لأن إحصائية الاختبارين للفروق

الأول للمتغيرات معنوية عند المستوى 5٪، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في السلسلة، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات السلسلة الزمنية، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

3-3-2**اختبار جوهانسون للتكامل المشترك:** بعد التأكد من استقرارية متغيرات الدراسة، تأتي المرحلة الثانية والمتمثلة في اختبار مدى وجود تكامل مشترك أم لا؛ ونعطي قبل ذلك ملخصا نظرية حول مفهوم التكامل المشترك:

حيث تمكن **انجل وغرانجر** Engle and Granger من إثبات أنه يمكن استخدام سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى دون التضحية بالعلاقة طويلة الأجل، وذلك من خلال تحليلات التكامل المشترك Co-integration؛ ويتم تحليل التكامل المشترك بطريقتين هما:

- ✓ اختبار استقرار بواقي معادلة التكامل المشترك ذو المرحلتين، فإذا كانت البواقي متكاملة من الدرجة صفر، أي ساكنة فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة تكاملاً مشتركاً، أي يوجد علاقة طويلة الأجل بينهما[21].
- ✓ وفى حالة النماذج المتعددة (أكثر من متغيرين) فيتم استخدام اختبار جوهنسون ويسليوس Johansen-Juselius وينطوي هذا الاختبار على تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي Vector Autoregressive model (VAR)، ويمكن تحديد التكامل المشترك باستخدام الاختبارات التالية:[22]

1- اختبار الأثر Trace (مجموع عناصر قطر المصفوفة)

2- اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Values Test

ومن خلال مقارنة نسبة الإمكانية بالقيم الحرجة يمكن تحديد عدد أشعة التكامل المشترك وبالتالي يفضل استخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction model (ECM). يتميز نموذج تصحيح الخطأ بأنه يعكس التغيرات الحركية في النموذج، كما يعكس العلاقة طويلة الأجل دون فقدان خصائصها[23].

بعد التأكد من استقرار متغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(1) فسيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على الآجال الطويلة، وتوجد عدة اختبارات إحصائية؛ وفيما يلي سنقوم بإجراء باختبار **جوهانسون** للتكامل المشترك. والنتائج في الجدول التالي تظهر مدى وجود العلاقة الطويلة الأجل بين إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية من جهة، ومتغيرات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

الجدول رقم 6: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Critical value	Trace Statistics		GDP
15.49471 3.841466	78.43077* 1.810192	H_0 :r = 0 H_1 :r ≥ 1	الفرضية الصفرية الفرضية البديلة
Critical value	Trace Statistics		FDI
15.49471 3.841466	81.26976* 0.099758	H_0 :r = 0 H_1 :r ≥ 1	الفرضية الصفرية الفرضية البديلة
			GFCF
15.49471 3.841466	24.29665** 1.603724	H_0 :r = 0 H_1 :r ≥ 1	الفرضية الصفرية الفرضية البديلة

يتضح من الجدول وجود معادلة تكامل مشترك واحدة على الأقل عند مستوى معنوية 5٪. بين الناتج الإجمالي وإجمالي التمويلات المصرفية؛ ونفس الشيء بالنسبة لمتغير إجمالي الاستثمارات الأجنبية. ومتغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

مما سبق، نستنتج أن الفرضيات الصفرية التي تقول بعدم وجود علاقات تكامل مشترك مرفوضة. والنتائج تؤكد على وجود علاقة تكاملية مشتركة بين المتغيرات.

اختبار قيم أيجن Eigenvalue يرفض الفرضية الصفرية إذا إحصائية الاختبار كانت أكبر من القيمة الحرجة المقابلة؛ والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم 7: اختبار قيم أيجن Eigenvalue

Critical value	قيمة أيجن Eigen		GDP
14.26460 3.841466	76.62058* 1.810192	H_0 :r = 0 H_1 :r ≥1	الفرضية الصفرية الفرضية البديلة
Critical value	قيمة أيجن Eigen		FDI
14.26460 3.841466	81.17000* 0.099758	H_0 :r = 0 H_1 :r ≥ 1	الفرضية الصفرية الفرضية البديلة
Critical value	قيمة أيجن Eigen		GFCF
14.26460 3.841466	22.69293** 1.603724	H_0 :r = 0 H_1 :r ≥1	الفرضية الصفرية الفرضية البديلة

* معنوية عند مستوى1٪، **معنوية عند مستوى: 5٪.

بناء على نتائج الجدولين السابقين، وعند قراءتهما مع بعض نستخلص أن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك مرفوضة؛ مما يعني أنه في الأجل الطويل فإن إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية تساهم في تنمية الاقتصاد الماليزي عن طريق دعمها لنمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لتطور الاقتصاد.

وتبين النتائج أعلاه على وجود على الأقل معادلة واحدة للتكامل المشترك لكل المتغيرات السابقة. فبالنسبة لمعادلات الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، فإنه في الأجل الطويل تساهم التمويلات المصرفية الإسلامية في زيادة الناتج الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت للاقتصاد الماليزي.وطالما أن متغيرات نموذج التكامل المشترك متكاملة في الدرجة أعلى من الصفر، فإن ذلك يعني وجود علاقة توزانية طويلة الأجل؛ إلا أن وجود مثل هذه العلاقة لا يعني بالضرورة وجود توزان في الأجل القصير، حيث أن الانحراف عن العلاقة الطويلة الأجل في الأجل القصير تعكس الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها أي متغير مستقل في الدالة.

3-3-3**اختبار السببية لغرانجر**: إن الفرق أو التباطؤ الزمني في السلاسل الزمنية يؤدي إلى إيجاد قدرة تنبؤية بين المتغيرات، هذا يعني وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة للنماذج القياسية المستخدمة تساعد في تفسير التغيرات في قيم المتغير التابع، حيث يتم رفض الفرضية الصفرية عندما تكون القيمة الاحتمالية p-value أقل من 5٪ مما يعني وجود علاقات سببية بين المتغيرات. وتعتبر منهجية تصحيح الخطأ إضافة نوعية لاكتشاف سببية **غرانجر**.[24] والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار السببية لغرانجر:

الجدول رقم 8: اختبار السببية لغرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
GFCF does not Granger Cause IBF	12	2.80166	0.1277
IBF does not Granger Cause GFCF		11.9468	0.0055

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause IBF	12	13.3672	0.0041
IBF does not Granger Cause GDP		0.70170	0.5275

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
FDI does not Granger Cause IBF	12	1.75654	0.2409
IBF does not Granger Cause FDI		6.14730	0.0288

يتضح من خلال اختبار السببية لغرانجر الموضح في الجدول أعلاه؛ ما يلي:

أن التمويل المصرفي الإسلامي يسبب تكوين رأس المال الثابت، بينما العكس غير صحيح. والناتج المحلي الإجمالي يسبب التطور المصرفي الإسلامي، وليس العكس. آخر علاقة يعطيها الجدول، هي أن التمويل المصرفي الإسلامي يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر وليس العكس؛ والعلاقة العكسية مرفوضة.ويمكن إثبات نفس النتيجة عن طريق اختبار والد.

وأعطت النتائج أيضا أن معامل العلاقة السببية طويلة الأجل سالب ومعنوي مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل تتحرك من الناتج المحلي الإجمالي إلى التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا. وهي نتيجة متوافقة مع دراسة حفص فرقاني.

وبالنسبة للعلاقة السببية قصيرة الأجل بين الناتج الإجمالي والتمويل الإسلامي، نستخدم اختبار **والد**، وقد أعطى الاختبار النتيجة التالية:

الجدول رقم 9: اختبار والد

Wald Test :

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	400.6656	(2, 5)	0.0000
Chi-square	801.3311	2	0.0000

Null Hypothesis : C(4)=C(5)=0
Null Hypothesis Summary :

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4)	-0.002327	0.000103
C(5)	-0.001142	0.000139

القيمة الاحتمالية أقل من 5 في المائة أي يمكن رفض الفرضية الصفرية، مما يعين أن المعاملين المختبرين لا يساويان الصفر، وهذا يدل على وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين الناتج الإجمالي إلى التمويل المصرفي الإسلامي.

Wald Test :

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.411058	(2, 5)	0.6835
Chi-square	0.822116	2	0.6629

والنتيجة أعلاه توضح أن التمويل المصرفي الإسلامي لا يسبب الناتج المحلي في الأجل القصير.ونلخص النتائج السابقة في الآتي:

العلاقة السببية	العلاقة الطويلة الأجل	العلاقة قصيرة الأجل
التمويل المصرفي الإسلامي ⟵ تكوين رأس المال الثابت	معنوية	غير معنوية
التمويل المصرفي الإسلامي ⟵ الاستثمار الأجنبي المباشر	غير معنوية	معنوية
الناتج المحلي الإجمالي ⟵ التمويل المصرفي الإسلامي	معنوية	غير معنوية

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر كان معاملها في معادلة تصحيح الخطأ، غير معنوي تقابله قيمة احتمالية 0.2740 أي أكبر من 5٪ إذن لا توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والاستثمار الأجنبي المباشر؛

وبالنسبة للعلاقة السببية قصيرة الأجل، نقوم باختبار والد وإحصائية **كاي تربيع**، لحالة واحدة فقط. وقد أعطت قيمة إحصائية فيشر ب 1.78 باحتمالية فيشر تساوي 0.2596 وقيمة كاي تربيع 3.57 باحتمال 0.16 .والنتيجة تبين أن المعاملين لا يساويان الصفر، أي الاستثمار الأجنبي لا يسبب التمويل المصرفي الإسلامي؛ في الأجل القصير. وكذلك لا توجد علاقة قصيرة الأجل تأتي من التمويل المصرفي إلى تكوين رأس المال الثابت.

الخلاصة والنتائج:

تميل معظم الدراسات النظرية إلى اثبات مساهمة التطور المالي والمصرفي في النمو الاقتصادي؛ كما يمكن سحب هذه النتيجة النظرية على الشق النظري للإشكالية المدروسة واستنتاج أن: المالية الإسلامية هي الأخرى تسهم في النمو الاقتصادي؛ وهذا ما اتفقت عليه الكثير من الدراسات النظرية والتي تم ذكر عينة منها في هذه الورقة البحثية.

حجة المنظرين الذين أفادوا بوجود علاقة إيجابية بين تطور المالية والمصارف الإسلامية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى هي:

- ✓ النظام المالي الإسلامي أكثر استقرار من مثيله التقليدي؛ وبذلك فهو يوفر أهم شرط مالي للنمو الاقتصادي؛
- ✓ المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة؛ وبذلك توفر تمويل أكثر عدالة من البنوك التقليدية؛
- ✓ التمويل الإسلامي يعتمد في أساسه على نمط التمويل المباشر؛ وبذلك يزيد في كفاءة توزيع الموارد في المجتمع؛
- ✓ تساهم المالية الإسلامية في زيادة تراكم رأس المال الثابت والاستثمار المباشر؛ ومنه تسهم في النمو الاقتصادي بناءً على التوظيف المالي بالطريقة المثلى.

قياسيا؛ ومن خلال الدراسة التطبيقية التي اختار الباحثان فيها دولة "ماليزيا" كحالة لقياس مدى تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي؛ كانت النتائج كالتالي:

- ✓ نظرية المالية الإسلامية تعزز من التطور الاقتصادي من خلال العلاقة المباشرة بالاقتصاد الحقيقي والمعاملات المرتبطة بالسلع والخدمات. فهو يمتنع عن النشاطات والمنتجات المحرمة، ويدعم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
- ✓ أثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود اتجاه نمو مشترك لمتغيرات النمو الاقتصادي والتطور المصرفي الإسلامي في ماليزيا، بمعنى وجود علاقة توازنية بينها. ففي الأجل الطويل، التمويل المصرفي الإسلامي مرتبط طرديا ومعنويا مع النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال في ماليزيا.
- ✓ وعليه فقد أدت المصرفية الإسلامية دورها كوسيط مالي يسهل قنوات الادخار والتوزيع بين وحدات الفائض ووحدات العجز. وتعتبر مجهودات ماليزيا معتبرة في دعم المالية الإسلامية باعتبار العلاقة قوية ومرتبطة بين النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي الإسلامي. وفي الأجل القصير وجد أن التمويل المصرفي الإسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي في ماليزيا.
- ✓ لكن توجد علاقة في اتجاه واحد بين التمويل الإسلامي والاستثمار الثابت في الأجل القصير. إضافة إلى أن المصرفية الإسلامية تعتبر بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى ماليزيا. ولعل تواجد عدة مصارف إسلامية

أجنبية في ماليزيا خير دليل ذلك، كما أن توفر البدائل المصرفية الإسلامية في بيئة تنافسية يجذب المزيد من الشركات والمؤسسات التي تجد فرصا لتمويل مشاريعها.

الاحالات والمراجع:

1Tridip Ray ; ***Financial Development and Economic Growth:*** *A Review of Literature.*

2 محمد بن سليمان الجاسر؛ **تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل؛** ندوة بعنوان: "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440ه (2020م)"؛ التي نظمتها وزارة التخطيط في الرياض الفترة: 13- 17 شعبان 1423ه الموافق (19- 23 أكتوبر 2002م)؛ ص: 02.

3 ROSS LEVINE; ***Financial Development and Economic Growth****: Views and Agenda; Journal of Economic Literature Vol. XXXV (June 1997), pp. 688–726.*

4 محمد ابراهيم مقداد، وسالم عبد الله حلس؛ "**دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين**"؛ مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثالث عشر- العدد الأول؛ فلسطين؛ يناير 2005؛ ص ص: 239- 261.

5 المرجع نفسه؛ ص ص: 11- 12.

6 أحمد محمد علي، **دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية**"؛ البنك الإسلامي للتنمية؛ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب؛ الطبعة الثالثة؛ جدة؛ المملكة العربية السعودية؛ 2001؛ ص: 11.

7 B.Seetanah, N.Sookia, P.Gonpo,Stock ***Market Development and economic growth: evidence from island economies in panel*** *VAR framework , Workshop: Financial Sector Development for Sustained Growth Workshop Papers and Presentations, DAAD partnership on economic development studies, the Universidade Estadual de Campinas (UNICAMP) and HTW Berlin – University of Applied Sciences organized, Brazil, 2011,p2*

8 مفيد ذنون يونس، **الأسواق المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 30، 2008، ص274.

9Md. Sharif Hossain, ***does Stock Market Development cause economic growth****? A time series analysis for Bangladesh economy, International Conference on Applied Economics – ICOAE 2010, p: 300.*

10 مفيد ذنون يونس، الأسواق المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق، ص287

*11 Zubair Mughal, «****2014 will be promising for Islamic finance industry*** *», Zawya/Thomson Reuters, 31 Dec 2013.*
12 BNM Annual Reports, 2003.
13 Association of Southeast Asian Nations
14 OECD (2013), OECD Investment Policy Reviews: Malaysia 2013, OECD Publishing; P: 205.
15 Ibid. P: 206.
16 Ibid. PP: 206-207.
17 Ibid. P: 207.
18 Ibid. P: 217-2019

19 أمينة زكى شبانه، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق**، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7- 9 ابريل 1994، ص 2.

20 على عبد الوهاب إبراهيم نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974- 1990**، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 16.

21 Engle, R. and Granger, ***Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing****, Econometrica, Vol. 55, 1987, 251-276.*
22 Johansen, S. Likelihood – ***Based inference in Conintegrated Vector Auto-Regressive models****, Oxford University Press, 1996.*

23 الزوم، عبد العزيز، **استخدام معادلات التكامل المشترك لدراسة العلاقة بين ناتج القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية في المدى الطويل**. دراسات كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض، المجلد 29، العدد 2، 2002م، 153- 161

24 Kamal Amin El-Wassal, ***Stock Market Growth: An Analysis of Cointegration and Causality*** *, Economic Issues, Vol. 10, Part 1, March 2005,P51*

L'influence des réseaux sociaux numérique sur le comportement d'achat du consommateur

ABELHAK Soumia
Université DjillaliLiabes-Sidi Bel Abbes
soumia.abdelhak@yahoo.fr

Dr. GRAA Amel
Université DjillaliLiabes-Sidi Bel Abbes
graa_amel@yahoo.fr

BARAKA Hayat
Université DjillaliLiabes-Sidi Bel Abbes
hayet_touta2011@hotmail.fr

Impact of Online Social Networks on consumer purchase behavior

ABELHAK Soumia
Djillal iLiabes University -Algeria

Dr. GRAA Amel
Djillali Liabes University -Algeria

BARAKA Hayat
Djillali Liabes University -Algeria

Received: 05 June 2016 *Accepted: 15 Dec 2016* *Published: 30 Dec 2016*

Résumé :

Cette recherche a pour objectif de comprendre comment les réseaux sociaux numériques (RSN) peuvent avoir un effet sur le comportement du consommateur Algérien. Pour atteindre cet objectif, nous avons réalisé une étude quantitative auprès d'un échantillon de 350 utilisateurs des réseaux sociaux. Afin de tester nos hypothèses, nous avons adopté la modélisation par équation structurelle (SEM) avec l'approche PLS (Partial Least Square). Les résultats obtenus confirment que les réseaux sociaux numériques influencent l'intention d'achat des internautes et leurs comportements d'achat impulsif notamment à travers les facteurs interpersonnels tels que les commentaires et les avis laissés sur les produits et les marques. A partir de ces résultats ; il apparait nécessaire pour les entreprises algériennes d'intégrer le social E-commerce dans leurs stratégies marketing afin de faire connaitre et vendre leurs produits et services.

Mots clés : *Réseaux sociaux numériques, Comportement du consommateur, Social E-commerce, SEM.*
Classification (JEL) :*M31*

Abstract:

This research aims to understand how the online social networks (OSN) can affect the purchase behavior of Algerian consumer. This study presents a quantitative survey among 350 OSN' users. The research uses structural equation modeling (SEM) with the PLS approach (Partial Least Square) to analyze and confirm the conceptual model proposed in the study. The results confirm that the OSN influence the intention of purchase of the internauts notably through the personal factors as the commentaries and the opinions let on the products and the marks. From these results; it appears necessary for the Algerian companies to integrate the social E-commerce in their marketing strategies in order to make know and to sell their products and services.

Keywords: *Online social networks, Consumer behavior, Social E-commerce, SEM.*
(JEL) Classification : *M31*

I. Introduction

Depuis quelques années, un nouveau phénomène est apparu en Algérie et partout dans le monde. Il s'agit de la popularité grandissante des réseaux sociaux sur le Web lesquels ont bousculé les modèles traditionnels de marketing établis depuis plus d'un siècle. La littérature en marketing montre qu'avec le développement des technologies du Web et le grand succès des services du Web social comme Facebook, Twitter ou YouTube, une nouvelle forme de marché en ligne innovant a évolué au cours de ces dernières années. L'apparition du Web social a permis aux internautes d'utiliser le Web 2.0 pour faciliter les activités sociales qui ont donné naissance à un nouveau concept sous le terme « social E-commerce ». Les internautes peuvent en effet influencer l'adoption d'idées politiques, voire de comportements, de même que de contribuer à faire fructifier ou anéantir les efforts de commercialisation de produits par les professionnels du marketing[1]*. Cet échange d'informations de personne à personne a un effet sur le processus décisionnel des consommateurs. C'est dans ce sens que l'étude de l'influence des réseaux sociaux numériques sur le comportement d'achat du consommateur est devenue une piste de recherche importante pour les académiques et les professionnels en marketing.*

Nous avons choisi ce sujet après avoir constaté l'accroissement du nombre d'individu qui possède un compte sur les réseaux sociaux numériques et qui s'y connecte quotidiennement[2]*, et l'apparition de nouveaux moyens de ventes (les pages de marque, les groupes de ventes, les magasins qui créent des pages sur réseaux sociaux pour vendre.*

Le comportement du consommateur a suscité l'attention de plusieurs chercheurs mais peu d'entre eux ont consacré leurs recherches pour l'étudier dans un contexte en ligne et sur les réseaux sociaux précisément. Pour cela nous nous intéressons à travers cette étude de montrer comment les réseaux sociaux numériques ont un effet sur différents comportements du consommateur à travers les informations fournies sur ces plateformes.

II. Le cadre théorique

II.1 Définition des réseaux sociaux

Un réseau social est une plateforme qui permet le contact entre les internautes grâce à la création de profil personnels auxquels amis, membre de la famille et connaissances peuvent avoir accès. Il prévoit également des services de messagerie et de discussion instantanée – on parle de « Chat ». Les réseaux sociaux encouragent l'échange de contenus divers tels que des photos, des vidéos, des articles de presse, des sites internet, mais aussi des opinions, des statuts, etc. Ils favorisent la communication en permettant aux membres de garder contact et alimentent un sentiment communautaire[3]*. Ils sont définit par Boyd et Ellison comme étant des services Web qui permettent aux individus : « 1- de construire un profil public ou semi-public au sein d'un système, -2 de gérer une liste des utilisateurs avec lesquels ils partagent un lien, -3 de voir et naviguer sur leur liste de liens et sur ceux établis par les autres au sein du système »*[4]*. Quant à Stenger et*

Coutant reprennent la définition précédente et la complètent en ajoutant une quatrième dimension. Selon les auteurs les «réseaux socio numériques» doivent fonder leur attractivité essentiellement sur «l'opportunité de retrouver ses « amis » et d'interagir avec eux par le biais de profils, de listes de contacts et d'applications à travers une grande variété d'activités[5]**.**

II.2 les pratiques marketings sur les réseaux sociaux numériques

L'entreprise doit commencer par se demander pourquoi a-t-elle besoin d'investir les réseaux sociaux. Afin de définir des objectifs en phase avec la stratégie globale de l'entreprise, ce qui va lui permettre de retenir les réseaux sociaux sur lesquels l'entreprise va engager des actions marketings[6]*tels que :*

II.2.1Communiquer sur les réseaux sociaux

La plupart des entreprises ne choisissent pas de communiquer sur un canal de communication unique, elles se servent des différents canaux pour renforcer leur visibilité et donc leur notoriété. Il est important pour chaque entreprise de délimiter les périmètres de chacun des canaux de communication retenus. La stratégie de présence sur les réseaux sociaux ne doit pas se faire au hasard et doit être bien pensée en amont du positionnement sur l'un ou l'autre de ces supports[7]

II.2.2 Faire de la publicité sur les réseaux sociaux

Facebook propose de diffuser des annonces publicitaires, comme le fait Google avec AdWords. Toutefois, le programme d'annonces sponsorisées de Facebook n'a pas encore rencontré le même succès que celui de son concurrent. La publicité sur Facebook permet un ciblage très précis. De plus, Facebook propose différents types d'objectifs pour ses publicités et différents types de facturation. Les possibilités sont donc nombreuses pour les annonceurs. Toutefois, les utilisateurs de Facebook ne sont pas forcément à la recherche d'informations, c'est pourquoi il n'est pas évident de les toucher au travers de publicités, même très bien ciblées. Avant de réaliser une publicité sur Facebook, l'entreprise doit commencer par créer une activité sur le réseau afin de débuter une conversation avec vos premiers fans. Pour ce faire, il faut raconter et répondre aux attentes des internautes. Cela permettra de mieux les connaître et de définir avec pertinence (objectif, message) des publicités Facebook qu'ils jugeront intéressantes et non intrusives[8].

II.2.3 Lancer un concours sur les réseaux sociaux

Un concours Facebook bien conduit permet d'augmenter la visibilité et l'engagement des consommateurs. Il peut aussi permettre de recueillir des informations précieuses sur eux. Un seul problème, mais de taille : Facebook n'aime pas toujours ça! Entre des opportunités alléchantes et un règlement Facebook contraignant, voici les possibilités qui s'offrent aux entreprises.

Facebook drainant une audience record, la tentation de proposer des jeux- concours sur sa page de marque est grande. Mais avant de se lancer dans cette opération, il faut se demandez si l'entreprise en a vraiment besoin. Si par exemple une entreprise de B to B avec peu de clients, la

réponse sera évidemment non. Un concours Facebook est utile si l'entreprise poursuit l'un des objectifs suivants:

- *Accroître la notoriété de votre marque ;*
- *Mettre en valeur un nouveau produit ;*
- *Augmenter le nombre de « J'aime » sur sa page Facebook ;*
- *Promouvoir l'ouverture d'un nouveau magasin ;*
- *Mieux connaître ses fans ;*
- *Développer l'engagement de ses fans ;*
- *Recueillir des feedbacks de consommateurs ;*
- *Identifier des ambassadeurs pour sa marque.*

Les concours Facebook constituent un moyen majeur de faire croître et d'animer sa communauté de fans. Ils peuvent même permettre de recueillir des informations précises sur ses fans, comme leur e- mail ou leurs habitudes de consommation ; mais il faut pour cela recourir à une application concours Facebook. [9]

II.3 Les nouveaux influents des réseaux sociaux

L'influence des réseaux sociaux sur l'acte d'achat est de plus en plus marquée sur l'ensemble du globe et ce notamment dans l'achat de contenus de divertissement et de matériel électronique[10] *, Lors d'un intérêt pour une offre, un produit ou un service, le consommateur passe par plusieurs phases pendant lesquelles une marque doit être présente. Pour un achat réfléchit, l'internaute passera généralement par les phases de présélection et de décision. Il cherchera alors à savoir ce que l'on dit sur la marque ou l'offre concernée. Pour cela il va particulièrement se baser sur des individus (amis, relations ou consommateurs experts) relatant leurs expériences à travers des blogs, des forums*[11].

Avec l'apparition des réseaux sociaux les leaders d'opinion ne sont plus des personnages connus mais d'autres acteurs qui peuvent avoir une grande influence sur le comportement du consommateur ; parmi ces acteurs :

II.3.1 L'influence des commentaires sur le comportement d'achat

L'influence majeure des commentaires en ligne sur la décision d'achat demeure dans la phase d'adoption[12]*. Hennig-Thurau et Walsh classifient les motivations à consulter et à lire les messages en ligne sur les marques, les produits et les services et les organisations de la manière suivante : la réduction du risque, la réduction du temps de recherche, la détermination de la position sociale, la réduction de la dissonance, l'appartenance à une communauté virtuelle, l'apprentissage sur un produit nouveau, la rémunération et l'apprentissage sur comment un produit peut être consommé*[13].

Selon Louis Serge, le directeur des réseaux sociaux du groupe Ginger, les marchés sont des conversations, les internautes des médias : «Aujourd'hui, on est bien dans un marché de la conversation. Par le biais des conversations, on peut exprimer un point de vue, on peut vendre un

produit, on peut témoigner .chacun devient un peu journaliste et le média de quelqu'un d'autre. Les « avis des consommateurs » permettent de se faire une opinion qui ne soit pas orientée par le vendeur, avec le point de vue objectif de tas de gens qui ont fait l'expérience de produit. Si les avis convergent, l'internaute a plutôt tendance à leur faire confiance. Il gagne un temps considérable et évite des déconvenues[14].

II.3.2 L'influence des leaders d'opinion

Le leader d'opinion est un internaute perçu comme expert, en capacité de collecter et diffuser des informations à la communauté ou le réseau dans lesquels il s'inscrit, et dont les caractéristiques peuvent être abordées par son positionnement dans son réseau, son autorité énonciative et l'usage qu'il fait (et qu'il provoque par ses actions) de l'information qu'il traite [15]. *Il est important de comprendre que les leaders d'opinion sont souvent placés au centre d'un réseau social leur permettant de jouer un rôle dans la diffusion d'innovation, en effet ils sont généralement des personnes qui ont le plus grand nombre de connexion dans leur réseau. Par conséquent, ils ont la possibilité d'exposer leurs dernières trouvailles à un nombre important d'individu ainsi la conscientisation des marchés par rapport à ces produits de consommation et leur diffusion. Pour l'univers des blogueurs influent ceci signifie qu'avec une base relativement importante de lecteurs, ceci ont un pouvoir d'amener d'autres individus à s'intéresser aux produits nouveaux présentés sur leur site. Bref en saisissant le concept de leaders d'opinion on comprend l'importance de leur sphère d'influencer ce qui devrait intéresser les gestionnaires de produits les identifier et à mieux les comprendre*[16].

II.3.3 Les communautés et les groupes

Les réseaux sociaux hébergent des communautés - souvent axées autour de produits et de marques, les compagnies utilisant les réseaux sociaux à des fins de marketing. Les communautés sont souvent, aussi, des initiatives personnelles, non-commerciales, de membres du réseau[17].

Lorsque les individus se regroupent en communauté de plusieurs milliers de personne ils créent le «consom-acteur » , L'internaute n'est plus le récepteur à qui on demande d'adhéré à un message .A lui tout seul , il est désormais devenu un relais , un émetteur , un acteur , un ami ou un ennemi .En clair, de passif .il est devenu agissant .Il a pris le pouvoir .Il donne son avis , propose , exige , sanctionne , il peut faire ou défaire un succès[18] *. Le « consom-acteur » prend le pouvoir sur les marques en s'appropriant le slogan « Le changement, c'est maintenant ». Et il en rajoute. Il exprime le besoin de co-créer, de co-innover, de remplir la boîte à idées des marques. Il a besoin de partage, besoin d'avoir son mot à dire dans les options de l'entreprise. S'il exige des marques un comportement exemplaire, il est lui-même prêt à s'engager pour soutenir la marque qui lui donne du sens ; « Même pas peur », il se revendique l'allié des marques vertueuses. Si le consommateur s'engage, c'est qu'il devient plus mature en intégrant le développement durable. En devenant acteur de sa consommation, il devient « consoma-cteur », et sur les réseaux sociaux, ce nouveau statut est lourd de sens…. Pour le « consom-acteur », l'acte banal d'achat souvent intuitif, voire compulsif, se transforme en processus raisonné et lui donne désormais une dimension éthique, environnementale ou sociale*[19].

II.4 Le comportement d'achat dans le social e-commerce

Un individu peut développer différent comportements d'achat afin de s'adapter aux situation auxquelles il est confronté , pour notre étude nous avons choisi d'étudier trois comportement qui sont : l'intention d'achat, l'intention de recommandation et l'achat impulsif. Ces derniers sont soulignés comme des variables primordiales pour l'étude de comportement du consommateur par les chercheurs et les théoriciens en marketing, comme il a été évoqué par Howard et Sheth en 1969[20] puis en 1974[21], Malhotra et McCort en 2001[22]et Kchaou et Benamara en 2014[23].

II.4.1 L'intention d'achat

Depuis les travaux de Fishbein et Ajzen et de Davis, le concept d'intention d'achat ne cesse de retenir l'attention des chercheurs en marketing. Comme celui de l'attitude, il sert à prévoir le comportement réel d'achat. Il emprunte donc son importance du fait qu'il représente un bon estimateur du comportement futur des consommateurs pour les chercheurs en Marketing. Il est généralement utilisé afin de prédire les ventes de produits existants à travers le temps pour différents segments de consommateurs. En effet, la recherche en psychologie sociale suggère que l'intention serait le meilleur prédicateur du comportement d'un individu, car elle lui permet d'incorporer de manière individuelle tous les facteurs importants qui pourraient influencer son comportement réel[24]. L'intention déclarée est alors une variable aléatoire avec une moyenne qui tend vers l'intention réelle. Selon Triandis, les intentions représentent des instructions que se donne un individu à lui-même pour se comporter d'une certaine façon. Elle implique des idées comme, "je dois faire…", ou "je vais faire…" ou "je ferai…"[25]. Le concept d'intention d'achat est désormais un concept clef dans l'étude du comportement de magasinage sur Internet. Plusieurs travaux de recherche ont intégré les caractéristiques du consommateur pour mieux le comprendre[26].

II.4.2 Intention de recommandation

L'intention représente la motivation au partage des connaissances sur les réseaux sociaux ou la volonté du sujet à réaliser un comportement. Elle est défini par Ajzen et Fishbein comme la perception de la probabilité d'adopter un comportement [27] .Les auteurs Wu et Sukoco proposent une vision des posters, c'est-à-dire des membres des communautés virtuelles qui postent fréquemment des commentaires en ligne : les posters ont une vision positive de leur expertise personnelle. D'autres auteurs comme Marett et Joshi ont essayé de faire une classification du type d'échanges entre les membres de communautés en ligne en distinguant les messages à contenu informatif des rumeurs. Pour ces auteurs, les lurkers qui ne postent presque pas et les posters ont des motivations différentes qui les poussent à partager des informations ou des rumeurs. Les posters contrairement aux lurkers vont poster des commentaires régulièrement parce qu'ils ont des motivations sociales liées au sentiment d'appartenance et à l'établissement de relations avec les autres membres[28]. En effet, les utilisateurs qui recevront les recommandations ne sont pas ceux qui sont impliqués dans le réseau social étudié ; par contre, exploiter les interactions sur un réseau social (externe) il permet de bénéficier du choix averti des internautes dans leur sélection de sources (« amis ») [29].

II.4.3 L'achat Impulsif

Rook (1987) définit l'achat impulsif comme une situation où le consommateur ressent un irrésistible besoin d'acheter quelque chose de manière immédiate[30]*.Engel et Blackwell définissent l'achat impulsif comme étant une action d'achat entamée en l'absence d'un besoin reconnu d'une façon intentionnelle ou sans avoir une intention d'achat avant d'entrer au magasin. Cette impulsion est complexe au niveau hédonique et peut donner naissance à des conflits émotionnels*[31]*. L'achat impulsif est généralement étroitement lié à une situation favorable : le consommateur est ainsi en contact avec une offre pour laquelle il éprouve un besoin pressant*[32]*. Dans cette approche, l'achat impulsif est ainsi dû à la perception d'un stimulus lié au produit. La reconnaissance du problème a ainsi lieu lorsque le consommateur se retrouve face au produit dans le point de vente ou sur internet. De ce fait, la recherche d'information ainsi que l'évaluation des possibilités sont limitées en temps et en quantité.*

III. Méthodologie de l'étude empirique

III.1 La taille de l'échantillon et la collecte des données

Nous avons opté pour la méthode d'échantillonnage non probabiliste spécifiquement celle de l'échantillonnage de convenance, vu l'absence de base de donnée contenant la liste des utilisateurs des réseaux sociaux en Algérie donc un échantillon de 350 individus a été sélectionné. La méthode de collecte de donnée la plus adapté à notre étude est l'enquête par questionnaire car elle permet la collecte auprès d'une large population et elle assure aussi la fiabilité des résultats obtenus, grâce à l'uniformisation des réponses surtout dans le cas des questions fermées [33].

*Nous avons effectués un pré-test avec des experts en Marketing et auprès un échantillon de 20 personnes et cela afin d'assurer la compréhension du questionnaire. Après la validation de notre questionnaire, l'administration s'est faite en deux méthode face à face dans différents wilaya en Algérie et en ligne sur les réseaux sociaux (Facebook, Twiter Et Linkedin). La période d'administration du questionnaire a durée entre le début de mois de Mars jusqu'à la fin du mois d'Avril 2016, après avoir éliminé les questionnaires non valides (50 questionnaires) nous avons eu un retour de 300 questionnaires valides***.**

III.2 Les échelles de Mesure et questionnaire de l'étude

Pour mesurer les variables de notre modèle, nous avons utilisé des échelles de type Likert allant de 1 à 5 (Pas du tout d'accord,…, Tout à fait d'accord) contenant un ensemble d'items que nous avons emprunté de la revue de la littérature puis adapté à notre étude. Ces items ont été formulés de façon concise et précise et sur la base des échelles pertinentes déjà validées. La variable comportement du consommateur a été mesuré à travers trois construits qui sont : l'intention d'achat nous nous sommes référencé à l'échelle proposée par Sweeney et Swait[34]*contenant 3 items, pour l'intention de recommandation nous avons adapté l'échelle proposée par Srinivasan et al.*[35]*contenant 4 items, et enfin nous avons évalué l'achat impulsif en utilisant l'échelle de Piron*[36]*qui contient 3 items. La variable réseaux sociaux a été mesuré à*

travers deux construits : facteurs interpersonnelles avec une échelle de mesure proposée par Abdennadher[37]et qui contient 7 items et pratique marketing avec une échelle de 4 items que nous avons proposé déjà dans une étude antérieure[38].

Notre modèle conceptuel est présenté dans la figure 1et nous avons proposé par la suite les hypothèses de recherche suivantes :

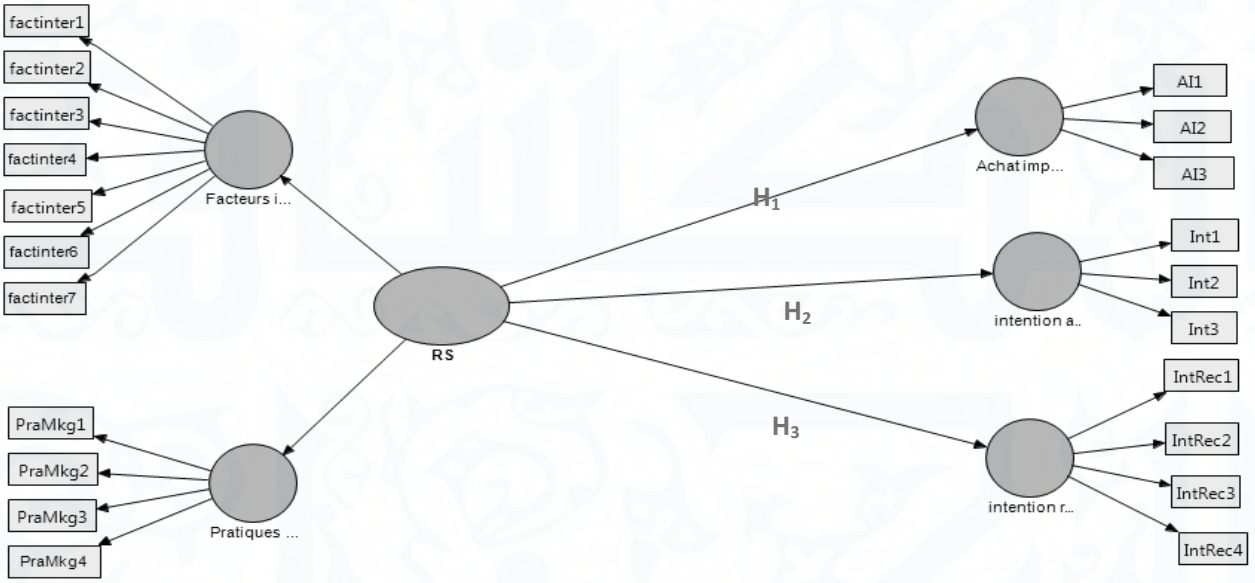
- *H_1 : Les réseaux sociaux influencent positivement le comportement d'achat impulsif chez les utilisateurs.*
- *H_2 : Les réseaux sociaux influencent positivement l'intention de recommander les produits et les services aux autres utilisateurs.*
- *H3 : Les réseaux sociaux influencent positivement l'intention d'achat des utilisateurs.*

III.3 Analyse des données : Modélisation par Equation Structurelle (SEM)

Plusieurs méthodes statistiques ont été développé pour analyser les données, parmi ces méthodes la modélisation par équation structurelle (SEM) qui est une technique permettant d'estimer les relations de dépendance observées dans un ensemble de concepts et de construits, elle comprend deux approches ISEREL et PLS[39]. Pour notre recherche, nous avons opté pour l'approche PLS qui est qualifiée de modélisation souple est particulièrement indiquée dans les recherches de type exploratoire, ou le cadre théorique est faible[40]. Ce qui est le plus conforme et répond aux besoins de notre étude.

On peut décrire les réseaux sociaux numériques comme un construit exogène qui est l'équivalent d'une variable indépendante latente qui n'est pas mesurable ou observable directement mais qui est représentée par le biais de deux variables observés ou mesurés (les pratiques marketings et les facteurs interpersonnels).

Fig. 1 : Modèle conceptuel de l'étude



RS = Réseaux Sociaux

Source : Smart PLS V2

En ce qui concerne le comportement du consommateur et selon la théorie retenue est un construit endogène et il est équivalent d'une variable dépendante latente comptant trois variables observées (l'intention d'achat, l'intention de recommandation et l'achat impulsif). Nous avons utilisé le logiciel Sphinx Version 5 pour la collecte et l'analyse descriptive des données et le logiciel Smart PLS Version 2 pour le traitement des données et la vérification des hypothèses.

IV. Résultats de recherche

IV.1. Analyse descriptive:

Dans cette partie, nous allons présenter les résultats de l'analyse descriptive liés aux caractéristiques sociodémographiques de l'échantillon : sexe, âge, revenu, CSP, niveau d'instruction (Tableau 1).

Les résultats de l'analyse des caractéristiques sociodémographique de l'échantillon, ont exprimé que parmi les répondants 91.3 % ont un niveau universitaire, on compte parmi eux 61.3 % sont des Femmes, 59 % sont dans la tranche d'âge comprise entre 18 à 25 ans, 59.00 % des interrogées suivent des études universitaires et les 37.30 % restant sont des employées. On constate également que 40.3 % de l'échantillon n'ont pas de revenu, alors que17.30 % ont un revenu de plus de 40.000 DA.

Tableau 1 : Caractéristiques sociodémographique de l'échantillon

Caractéristiques		Nb. Cit.	Fréq. %
Sexe	Homme	116	38,7
	Femme	184	61,3
Age	Moins de 18 ans	9	3
	18-25	177	59
	25-40	102	34
	40-55	10	3,3
	55-65	2	0,7
	plus de 65ans	0	0
Niveau d'éducation	Primaire	1	0,3
	Secondaire	25	8,3
	Universitaire	274	91,3
RevenuMensuel	Moins de 15000DA	55	18,3
	15000-25000	35	11,7
	25000-40000	37	12,3
	Plus de 40000	52	17,3
	Pas de revenue	121	40,3
Catégorie Socioprofessionnelle	Etudiant	177	59
	Employé	112	37,3
	Commerçant	5	1,7
	Retraité	1	0,3
	Autre	5	1,7

Total	300	300

Source : Données du Sphinx V5

IV.2 Evaluation de la fiabilité et de validité du modèle de mesure:

IV.2.1 Evaluation de fiabilité du modèle

La fiabilité correspond au degré avec lequel les instruments utilisés mesurent de façon constante le construit étudié. Le tableau 2 présente les résultats obtenus pour la fiabilité des construits qui montre bien que les construits sont fiables, selon les résultats tous les construits dépassent les seuils critiques de 0.6 (l'α de Cronbach) et 0.7 (CR) et cela selon les propositions de Wong[41].

Tableau 2 : la corrélation des variables latentes ; CR ;AVE ;α de Cronbach

Construits		CR, CRR	AVE	α	1	2	3	4	5
1	**Achat Impulsif**	0,9034	0,7571	0,8401	***0,8701***				
2	**Facteurs Interpersonnels**	0,8720	0,6950	0,7784	0,2619	***0,8337***			
3	**Pratiques Marketing**	0,8164	0,5971	0,6629	0,1991	0,2392	0,***7727***		
4	**Intention Achat**	0,8608	0,6743	0,7605	0,4917	0,4096	0,4654	0,***8212***	
5	**Intention de Recommandation**	0,9039	0,7026	0,8574	0,2578	0,4347	0,4007	0,4957	***0,8382***

Légende : CR,CRR = Fiabilité Des Construits ; AVE = Variance moyenne partagée ;α = Alpha de Cronbach

Source : Smart PLS V2

IV.2.2 Evaluation de validité du modèle

Le tableau 2 présente également les résultats obtenus pour l'AVE qui doivent selon Bagozzi et Yi [42] *dépasser les seuils critiques (AVE>0.5) et qui traduit par conséquent une validité convergente satisfaisante. Elle est aussi confirmée si les valeurs de tous les items sont égales ou supérieur au seuil recommandé de 0.70* [43] *; elle est démontrée par des loadings dans la Figure 2.*

Fig. 2 : Modèle de mesure et structurel après l'application de l'algorithme del'approche PLS



Source : Smart PLS V2

Notre modèle de recherche présente un total de 21 items (figure 1). Apres avoir appliqué l'algorithme de l'approche PLS, nous avons trouvé que 05 items avaient des valeurs inférieurs à 0.70 ce qui nous a conduit à les supprimer et à retenir 16 items comme il est indiqué dans la figure 2(10 items ont une valeur supérieure à 0.8 et 06 autres items ont une valeur comprise entre 0.70 et 0.80).

Toutes les valeurs factorielles s'avèrent significatives sur le plan statistique après l'application de la méthode Boostrap (figure 3) qui montre que le test de Student de chaque variable de décision est significatif supérieur de 2 (le test de student indique que les variables observés convergent vers une même validité convergente du modèle).

Le tableau 2 illustre aussi le test de validité discriminante. Les valeurs indiquées dans la diagonale de la matrice de corrélation représentent la racine carrée de l'AVE. Pour tester la validité discriminante entre les facteurs interpersonnels et intention d'achat, il faut comparer la corrélation entre ces deux éléments en calculant la racine carré de leur AVE respective. La racine carrée de l'AVE des facteurs interpersonnels est de 0.8337 et la racine carrée de l'AVE de l'intention d'achat est de 0.8212, et toutes deux dépassent la corrélation de 0.4096. En conclusion, les items figurant dans l'échelle de mesure sont dans l'ensemble valides et fiables ; ils permettent donc de tester le modèle structurel.

Fig. 3 : Modèle de mesure et structurel après l'application de la méthode Boostrap



Source : *Smart PLS V2*

IV.3 Diagnostique de model structurel

On a estimé l'ajustement du modèle structurel par le calcul de GOF (Goodness of Fit) par l'équation (1) selon la proposition de Henseler et Sarstedt[44] et qui doit être significative sur le plan théorique :

$$GOF = \sqrt{(\overline{AVE}) \times (\overline{R^2})} \qquad (1)$$

Après les calculs, nous avons obtenu GOF= 0.51 et cela à partir des données suivantes : R² = 0.38 (la moyenne des R^2 des variables présentés dans le tableau 3) et AVE=0.68 (la moyenne des AVE des variables du modèle multiplier par le nombre des items de chaque variable), ce qui nous mène à conclure que la qualité d'ajustement du modèle structurel est bonne et il est donc possible à ce stade de procéder au test des hypothèses.

Tableau3 : Evaluation globale du pouvoir prédictif

Variables	*R Square*
Intention d'achat	0,3034
Intention de recommandation	*0,2823*
Achat impulsif	*0,0878*
Pratiques Marketing	*0,5388*
Facteurs interpersonnelles	*0,6971*

Source: *Smart PLS V2*

IV.4 Test des hypothèses

*Cette partie est consacrée à la présentation des résultats de test des hypothèses émises. Afin de tester nos hypothèses, nous avons vérifié les résultats de l'application de la méthode Boostrap illustrés dans la figure 3 et le tableau 4 et qui a dévoilé que le test de Student (T-Statistics) pour les trois relations est supérieur de 2 donc les relations sont significatives et positives. Selon les résultats obtenus ; le modèle structurel est acceptable et donc on peut confirmer les hypothèses (H_1, H_2, H_3) c'est à dire que les réseaux sociaux numériques ont un effet global sur le comportement du consommateur***.***

Tableau4 : Résultats du modèle structurel

Hypothèses de recherche			*Coefficients*	*T-Statistics*	*Résultats*
H_1 : Réseaux sociaux	➔	Intentiond' achat	0,0374	6,3047	Accepter
H_2 : Réseaux sociaux	➔	Intention de recommandation	0,0933	5,693	Accepter
H_3 : Réseaux sociaux	➔	Achat impulsif	0,0826	3,5862	Accepter

Source : *Smart PLS V2*

Conclusion

*D'après les résultats obtenus, nous concluons que le consommateur a intégré les réseaux sociaux numériques dans son comportement et sa décision d'achat. Les résultats illustrent que le consommateur avant de passer à l'acte d'achat effectue une recherche d'information sur les produits et les marques qu'ils veut acheter auprès des pages officielles de marque, et qu'il consulte les avis et les commentaires laissés par les autres membres de la pages ce qui peut influencer sa décision d'achat, d'ailleurs en cas de commentaire négatif ils préfèrent faire d'autre recherche. Autrement dit, le comportement du consommateur sur les réseaux sociaux numériques et l'intention d'achat qui est influencé par des facteurs interpersonnelle particulièrement par les commentaires et les avis laissés sur les produits et les marques. Néanmoins, il faut mettre l'accent sur l'importance des pratiques marketings exercés sur les réseaux sociaux numériques et qui ont un effet sur le comportement du consommateur. Dans ce contexte, nous encourageons les entreprise et les marques algériennes à déployer une stratégie marketing sur les réseaux sociaux numériques afin d'être en contact directe et faciliter la communication avec les consommateurs a moindre couts. Nous proposons aussi aux entreprises d'utiliser ces plateformes comme un nouveau moyen de vente ce qui va leur permettre de toucher une plus grande cible, d'augmenter leur vente et d'élargir leur réseau de distribution. Mais pour que tout cela soit faisable il faut mettre en place un système de paiement ainsi qu'un règlement qui va rassurer le consommateur et faciliter la vente et l'achat des produits***.***

Sur le plan managérial, cette étude peut être utile pour les responsables d'entreprise, les marketeurs et les professionnels sur le Web et les réseaux sociaux dans la mesure où elle leurs permet de bien comprendre le comportement du consommateur et bien cerner ses attentes et besoins pour pouvoir l'attirer, influencer son achat, assurer sa satisfaction et ainsi sa fidélité.

Références

1. *TeixeiraM., "**L'émergence De Réseaux Sociaux Sur Le Web Comme Nouveaux Outils De Marketing** ", Thèse de doctorat, la Faculté des études supérieures et postdoctorales, Université d'Ottawa, Canada, 2009, p.3*
2. *GRAA Amel, ABDELHAK Soumia and BARAKA Hayat, "The impact of Online Social Network' usage on the purchase decision process: Quantitative and Qualitative study", Proceedings IISES, 2nd Business and Management Conference, Madrid, Spain, October 6-9, 2015, p. 61.*
3. *LarocheS., "les médias sociaux nouveau canal d'influence dans la stratégie relationnelle des marques", Mémoire de Master, Université de Strasbourg, 9 , juin 2012, p. 9.*
4. *Boyd D.et Ellison N., "Social Network Sites: Definition, History, And Scholarship",**Journal of Computer-Mediated Communication**, No.13, 2007, p. 517.*
5. *StengerT., CoutantA., "Introduction" , **Hermès, La Revue** 2011/1 (n° 59), p. 13.*
6. *Scheid F., Castagne E. etDaixM., "**Les Fiches OutilsDesRéseaux Sociaux**", édition Eyrolles, France, 2015, p.253.*
7. *Jouanne A., Murat O. etHossler, M., "**Faire Du Marketing Sur Les Réseaux Sociaux**", édition Eyrolles, France, 2014, p.68.*
8. *Scheid F., Castagne.EetDaixM., Op.cit, p.58.*
9. *Ibid., p.65.*
10. *Sedouramane H. "**Comment Les Réseaux Sociaux Influencent Les Consommateurs : Les Secteurs Qui Marchent En Europe Et Dans Le Monde**" Disponible sur le lien http://www.journaldunet.com/ebusiness/crm-marketing/consommation-et-reseaux-sociaux/secteurs.shtml (Consulté le 26/12/2015*
11. *Landrevie A., "**Le Web Marketing**", Dunod, France, 2011, p. 171.*
12. *Reigner,C., "Word of Mouth on the Web : The Impact of Web 2.0 on consumer Purchase Decision" , **Journal of Advertising Research** , 2007, 47 (4) ,436-447.*
13. *Henning-Thurau T. et Walsh G.(2003) , "Electronic word-of-mouth : Motives for and Consequences of Reading Customer Articulations on the Internet" , **International Journal of Electronic Commerce** ,8 (2) , pp. 51-74.*
14. *Gil A., "**Le Web Social Et La E-Réputation**", Gaualinolextenso éditions, France, 2013, p.26.*
15. *Alloing C., Elsabeh M. H. "Les Leaders D'opinion Sur Les Réseaux Socio- Numériques", Océanopolis Brest, France, **Seminaire M@rsouin**, 2012, p.14.*
16. *Savignac B.M., "**Blogueurs Leaders D'opinion Et Gestion De L'authenticité**", Mémoire de master, HEC Montréal, Canada, 2012, p.9.*
17. *Charles B., Thot cursus, « **Réseaux Sociaux, Communautés, Groupes : Cherchez Les Différences** ! », Disponible sur le lien http://cursus.edu/article/17797/reseaux-sociaux-communautes-groupes-cherchez-les/#.VnbBBrbhDIU (Consultéle 20/12/2015)*
18. *Gil A., Op.cit. p.22.*
19. *GilA., « **Stratégie** » disponible sur le lien : http://www.prodimarques.com/documents/gratuit/83/_pdf/14-15-strategie-Adamy.pdf (Consulté le 31/12/2015)*
20. *Bressoud E., "**De l'intention d'achat au comportement : essais de modélisations incluant variables attitudinales, intra-personnelles et situationnelles**", Thèse de doctorat, Université Panthéon-Sorbonne, Paris, France, 2014, p.5.*
21. *Jacquet-lagrezeE., "Processus De Décision Et De Comportement En Matière De Déplacements. Prives Concepts Et Modèles Théoriques",Rapport COREF, , **Cahier de Lamsade, Laboratoire d'Analyse et Modélisation de Systèmes pour 1 'Aide à la Décision,** Université Paris-Dauphine, N° 33,1980, p.3.*
22. *Abdennadher H.J., "*L'influence Du Bouche A Oreille Electronique (EWOM) Sur Le Comportement Du Consommateur*", Thèse de doctorat, Ecole doctorale Augustin Cournot, Université de Strasbourg, France, 2014, p.17.*
23. *Sahraoui kchaou1 A., Ben Amara R, " The Role Of Sales Promotion In Inducing Impulse Purchases", **International Journal of Management Excellence**, Vol.3, No.1, 2014, p. 362- 372.*
24. *Oueslati H., "Vers Une Meilleure Compréhension De L'intention D'achat Sur Internet Basée Sur L'étude Des Caractéristiques Des Promeneurs Sur Les Sites Marchands", Université Paris 1 Panthéon Sorbonne, France, **6ème journée nantaise de recherche sur le e-marketing**, 2007, p.4.*
25. *LimayemM., Rowe F., "Comparaison Des Facteurs Influençant Les Intentions D'achat A Partir Du Web A Hong Kong Et En France : Influence Sociale. Risques Et Aversion Pour La Perte De Contact", **Revue française du marketing**, n°209, 2006, pp.25-48.*
26. *Oueslati H., Op.cit., p.5.*
27. *Vo Q.T., "**Déterminant Du Comportement De Recommandation D'un Site Web**", Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Université Paris-Dauphine, France, Décembre 2013, p.225.*
28. *Elsabeh H., "**Les Motivations A Partager Du Contenu Sur Les Réseaux Sociaux Numériques**", Thèse de doctorat, Ecole doctorale Economie, Organisations, Société - ED 396, Paris, 2014, p.86.*
29. *Bothorel C., "Analyse De Réseaux Sociaux Et Recommandation De Contenus Non Populaires", **Revue des nouvelles technologies de l'information**, Vol A5, 2011, pp.2-25.*
30. *Rook D., "The Buying Impulse", **Journal of Consumer Research**, Vol. 14, 1987, p. 191.*
31. *Zghal M., Aouinti N., "Le Rôle Des Facteurs Situationnels Et Personnels Dans L'explication De La Réalisation D'un Achat Impulsif: Une Application Du Modèle SOR", **La Revue des Sciences de Gestion**, Vol. 2, No. 242, 2010, p. 114.*
32. *Coley A.L., "**Affective And Cognitive ProcessesInvolved In Impulse Buying**", Mémoire de magister, Université de Georgia, USA, 2002, p. 20.*
33. *RochatJ.-M., "**Méthodes de recueil de données pour l'évaluation d'un cursus d'études**", Université de Lausanne, Disponible sur le lienwww.unil.ch/files/live//sites/cse/files/shared/brochures/CSE_Guide_recueil_donnees_cursus_2011.pdf(Consulté le 08/04/2016).*
34. *Sweeney J.C. ,Swait J., "The Effects Of Brand Credibility On Customer Loyalty" , **journal of retailing and consumer services**, 2008, 15 (3), pp. 179-193.*
35. *SrinivasanS.S.;Anderson,R. etPonnavolu ,K., "Customer loyalty in E-commerce :an exploration of its antecedents and consequences", **journal of Retailing**, 78(1),2002 ,pp. 41-50.*
36. *Piron F., "Defining Impulse Purchasing", **Advances in Consumer Research**,Vol. 18, 1991, pp. 509-514.*
37. *Abdennadher J., "**L'influence Du Bouche A Oreille Electronique (EWOW) Sur Le Comportement Du Consommateur**", Thèse de Doctorat, Université de Strasbourg, 2014,p.182.*

38. *Baraka H. et Abdelhak S., "**L'effet De L'utilisation Des Réseaux Sociaux Sur Le Comportement Du Consommateur** " , mémoire de Master , université djilali liabes sidi bel abbes ,2016, P93.*
39. *Fernandes V. "En Quoi L'approche PLS Est-Elle Une Méthode A (Re)-Découvrir Pour Les Chercheurs En Management?", **M@n@gement**, Vol. 15 No. 1. (2012).*
40. *Bagozzi R. et Yi Y., "On the Evaluation of Structural Equation Models", **Journal of the Academy of Marketing Science**, 16 (1988)1, pp. 74-94.*
41. *Wong K. K., "Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Techniques Using SmartPLS", **Marketing Bulletin** 24 , 2013, pp. 1-32.*
42. *Bagozzi R. et Yi Y., op. cit.*
43. *Wong K. K., op. cit.*
44. *Henseler J. etSarstedt M., "Goodness-of-fit indices for partial least squares path modeling", **Computational Statistics**, 28 (2013) 2, pp. 565-580.*

Développement des systèmes financiers

Quelle réalité pour les pays de la zone MENA

GHANEM Yasmina
Université de Bejaia (Algérie)
ghanemyasmina@yahoo.fr

ACHOUCHE Mohamed
Université de Bejaia (Algérie)
achouchemohamed@yahoo.fr

Development of financial systems: What a reality for MENA countries

Received: 23 June 2016 *Accepted: 24 Sept 2016* *Published: 30 Dec 2016*

Résumé

Dans le présent article, nous avons examiné la réalité du développement financier dans les pays de la zone MENA. À travers une analyse par indicateurs suivie d'une construction d'un indice synthétique du développement financier, nos résultats font montre de grandes disparités qui caractérisent les systèmes financiers des pays de la région.

La construction d'un indice synthétique du développement financier (IDF1 ou IDF2) pour les 211 pays qui composent l'échantillon nous a permis de mettre en évidence de grands écarts entre les niveaux de développement financiers des différents pays et révèle une grande dissimilitude entre eux. Il s'avère que les pays non pétroliers ont les systèmes financiers les plus développés (Liban, Malte, Israël, Jordanie), alors que les pays essentiellement exportateurs du pétrole possèdent les systèmes financiers les plus sous développés de la région (Irak, Libye, Yémen, Algérie).

MOTS CLÉS*: Développement financier, Indice Synthétique, ACP, MENA.*

Code JEL : *E44, G21, C43*

Abstract:

In this article, we looked at the reality of the development of the MENA financial sectors. Through an analysis by indicators followed by construction of a composite index of financial development, our results show large disparities in the financial systems of these countries.

The construction of a composite index of financial development (IDF1or IDF2) for the 21 MENA countries allowed us to highlight major differences between financial development levels and reveals a great dissimilarity between these countries. It turns out that the non-oil countries have more developed financial systems (Lebanon, Malta, Israel, Jordan), while the oil exporting countries have the most underdeveloped financial systems in the region (Iraq, Libya, Yemen, Algeria).

KEY WORDS: *Financial development, composite index, PCA, MENA.*

JEL Code: *E44, G21, C43*

I. Introduction

Le renouveau de la théorie classique et le développement des modèles de croissance endogène ont contribué à la renaissance des débats sur la relation entre le développement financier et la croissance économique. À cet effet, cette problématique a fait l'objet central de nombreux travaux empiriques ayant permis l'assimilation de l'importance des systèmes financiers pour la croissance économique, le sens de causalité entre les deux phénomènes et l'importance des deux principales composantes des systèmes financiers ou encore la structure financière [King et Levine, (1993a, 1993b); Christopoulosa, Tsionas (2004); M. Hassan et al. (2011); Beck et al. (2000); Beck and Levine (2001); Beck and Levine (2002); Guiso et al. (2004); Rousseau et al. (2007); Levine et Zervos (1998); Rajan et Zingales (1998); Aghion et al. (2007);…].

Vu l'importance des systèmes financiers développés pour la croissance des économies, les gouvernements des pays de la région MENA, ont entamé des réformes depuis déjà plus de deux décennies. L'objectif derrière ce fait est de permettre l'instauration des secteurs financiers plus compétitifs et plus impliqués dans le financement de leurs économies. Nonobstant les efforts consacrés, le niveau du développement des systèmes financiers des pays de la région demeurent au dessous de ceux enregistrés dans les pays européens, américains et même asiatiques. Aussi, au sein de la région, il existe une divergence importante entre les différents pays. On retrouve des pays avec des systèmes financiers plus développés, des pays avec des systèmes moyennement développés et des pays avec des systèmes faiblement développés.

Dans ce papier, il s'agit particulièrement de s'interroger sur le niveau du développement financier dans les pays du MENA en termes de profondeur, d'accessibilité, de stabilité et d'efficacité.

Cependant, le développement des systèmes financiers, loin des schémas simplistes, est un processus d'une complexité nécessitant la conjonction de facteurs, de politiques, de structures et de secteurs. Il résulterait, de façon endogène, de la concrétion de facteurs institutionnels, économiques, politiques et structurels, qui conduisent à l'efficacité des marchés et de l'intermédiation et à un accès général et important aux capitaux et aux services financiers.

De ce fait, à travers une analyse exploratoire comparative des niveaux du développement financier dans les pays de la région MENA nous tenterons de retracer un état des lieux dans les pays de la région. Nous optons, dans un premier temps, pour une approche par indicateurs relatifs aux quatre piliers du développement financier : Approfondissement, accessibilité, stabilité et efficacité des systèmes financiers. Puis dans un second temps et en raison du fait qu'une seule mesure du développement financier ne suffit pas à rendre compte du système dans sa globalité, nous optons pour une construction d'un indice synthétique du développement financier en particulier de l'intermédiation financière pour un panel de 21 pays de la région couvrant la période allant de 1996 à 2011. Les résultats d'analyse ont fait montre de grandes disparités qui caractérisent les systèmes financiers des pays du MENA. De plus, la construction d'un indice synthétique du développement financier pour les pays qui composent l'échantillon nous a permis de

mettre en évidence de grands écarts entre les niveaux du développement financier des différents pays révélant une grande dissimilitude entre ces pays.

Le reste du papier est organisé comme suit. Nous abordons, dans un premier point, l'évolution du développement financier en termes d'approfondissement, d'accessibilité, de stabilité et d'efficacité des systèmes financiers. La construction d'un indice synthétique du développement de l'intermédiation financière à l'aide de la méthode d'analyse en composantes principales (ACP) fera l'objet du second point. Le papier se termine par une conclusion.

II. Évaluation du développement financier dans la région MENA :

Dans le but de mener à bien cette analyse nous nous focalisons sur quatre aspects du développement des systèmes financiers : l'approfondissement financier, l'accessibilité, l'efficacité et la stabilité. Une telle évaluation devra nous permettre de faire un état des lieux des systèmes financiers de la région.

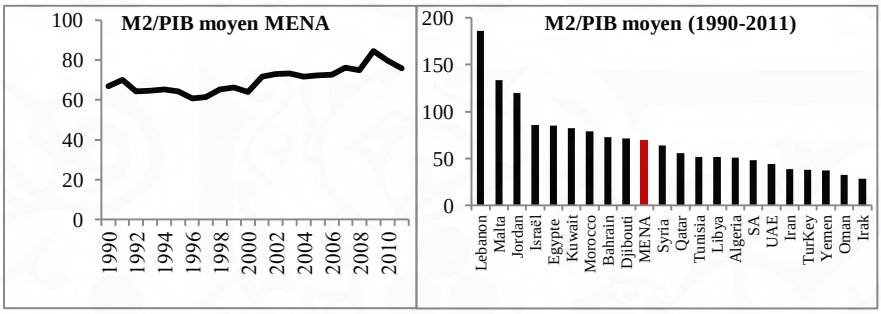
Pour mesurer l'approfondissement financier plusieurs indicateurs peuvent êtres employés que ce soit relativement aux institutions ou aux marchés financiers. Nous tenterons d'apprécier le niveau d'approfondissement financier dans les pays de l'échantillon en utilisant un certain nombre d'indicateurs souvent employés dans la littérature sur le développement financier. Nous faisons référence particulièrement au taux de liquidité mesuré par les actifs liquides rapportés au PIB (M2/PIB); les crédits intérieurs rapportés au PIB (CI/PIB); les crédits au secteur privé rapportés au PIB (CP/PIB); la quasi-monnaie rapportée au PIB (QM/PIB) ainsi que la capitalisation boursière rapportée au PIB (CAP/PIB).

Le taux de liquidité de l'économie est le rapport des actifs liquides du système financier (M2) au PIB (M2/PIB). Il mesure la taille du système financier formel. Il est utilisé comme mesure du développement financier dans beaucoup de travaux de recherche sur la finance et la croissance sous l'hypothèse que la taille des intermédiaires financiers est positivement liée à la fourniture des services financiers. Une tendance à l'accroissement du ratio M2/PIB indique un développement du système financier induit par un élargissement de la gamme des instruments financiers et une augmentation de la liquidité de l'économie. Néanmoins, l'utilisation de cet indicateur comme mesure du développement financier comporte un inconvénient. Car le développement des marchés financiers et l'innovation en matière de produits de placements ont fait de la diminution du ratio un indicateur du développement des systèmes financiers.

Relativement à notre échantillon, le taux de liquidité suit globalement une tendance à la hausse sur la période (1990-2011) et ce dans de nombreux pays du MENA. Cette tendance est reflétée dans l'évolution du ratio moyen de la région [figure n°1].

D'après la figure n°1, de 1990 à 2009, la liquidité des systèmes financiers du MENA suit une évolution, globalement, positive avec un taux de croissance annuel moyen de 1,37%. Alors qu'en 2010 et 2011, le ratio M2/PIB se dégringole suivant un taux de croissance moyen négatif de (-5,3%). La décroissance de la profondeur financière a été remarquée dans beaucoup de pays [Algérie, Arabie Saoudite, Émirats Arabes Unis, Qatar, Bahreïn, Koweït et Égypte].

Figure 1: Évolution du taux de liquidité dans les pays du MENA (1990-2011)

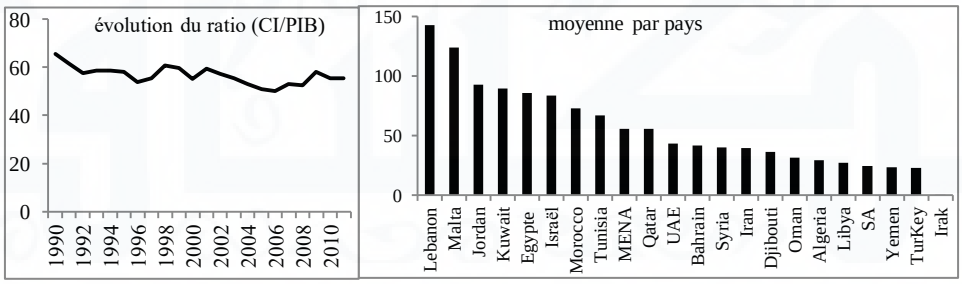


Source: établi à parti des données de Banque Mondiale.

La taille moyenne des systèmes financiers de la région a atteint 69,92% du PIB entre 1990 et 2011. Relativement à ce taux moyen, uniquement neuf des vingt-et-un pays enregistrent des niveaux d'approfondissement financier supérieurs à la moyenne contre douze inférieurs à la moyenne [Figure n°1]. Le système financier qui affiche des degrés d'approfondissement financier les plus élevés est celui du Liban avec un ratio de liquidité moyen de 185,73% du PIB. Alors que les actifs liquides du système financier en Irak ne représentent en moyenne sur la période d'analyse que 28,9% du PIB, constituant de ce fait le pays le moins financièrement développé.

Néanmoins, lorsque l'approfondissement financier est mesuré par les crédits intérieurs rapportés au PIB, on constate que les systèmes financiers de la région sont marqués par une certaine décroissance en termes d'approfondissement entre 1990 et 2011 [Figure n°2].

Figure 2: Crédits intérieurs dans les pays du MENA (1990-2011)



Source : établis sur la base des données de la Banque Mondiale.

Cette évolution est le reflet direct de celle enregistrée dans certains pays [Algérie, Iran, Irak, Koweït, Libye et Arabie Saoudite]. L'évolution à la baisse du ratio peut s'expliquer par la forte croissance du PIB durant cette période. Ce ratio est parfois de signe négatif dans ces mêmes pays indiquant une demande de crédits négative, i.e. que le secteur bancaire capte systématiquement des

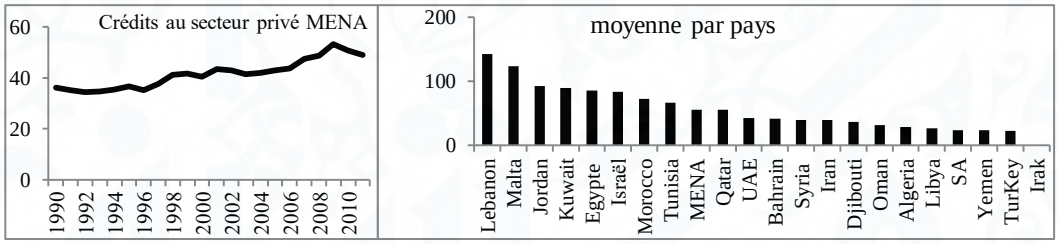
dépôts nets du fait de l'aisance financière dont jouissent ces pays essentiellement exportateurs du pétrole.

Les secteurs bancaires des pays du MENA financent en moyenne 55,81% du PIB entre 1990 et 2011. Uniquement huit des vingt-et-un pays affichent des ratios supérieurs à la moyenne. Le secteur bancaire du Liban est en première position avec un ratio de 142,79%. Contre un ratio des crédits fournis par le secteur bancaire de l'Irak, le plus faible de la région, de l'ordre de 0,31% du PIB.

Une appréciation du degré du développement financier quant à sa fonction d'allocation des ressources devient plus évidente à travers la péréquation des crédits bancaires par secteur d'activité. Nous retenons dans ce travail la décomposition la plus traditionnelle, entre secteur public et privé. Cette décomposition devra nous informer sur le poids de l'État et du secteur public dans le secteur financier. Nous utilisons à cet effet, le ratio des crédits bancaires au secteur privé au PIB. Cet indicateur est le plus souvent employé dans de nombreux travaux de recherche sur le lien finance-croissance [King et Levine (1993a, b), Beck et al. (2000), Rajan et Zingales (1998), Aghion et al. (2007), Klapper et al. (2006), ...]. Car si les interactions entre le système bancaire et le secteur privé sont plus importantes que celles avec le secteur public, alors ceci serait un indicateur d'une fourniture de services financiers d'une productivité croissante. Une valeur élevée de l'indicateur indique logiquement un développement financier important.

La contribution des secteurs bancaires aux économies des pays de la région MENA via le financement du secteur privé connait une tendance globalement croissante en particulier entre 1990 et 2009 [Figure n°3].

Figure 3: Crédits au secteur privé en pourcentage du PIB



Source : établis sur la base des données de la Banque Mondiale

Elle représente en moyenne 41,56% du PIB entre 1990 et 2011. Malgré cette tendance positive le rythme de croissance des crédits au secteur privé demeure faible passant de 36,27% en 1990 à 53,26% en 2009. Le ratio des crédits au secteur privé marque une décroissance en 2010 et 2011. Comparativement au ratio moyen de la région, uniquement huit des vingt-et-un pays, ont un ratio supérieur à la moyenne [Figure n°3]. Le secteur privé en Malte est le moins contraint en termes d'accès au crédit bancaire avec un ratio des crédits au secteur privé représentant en moyenne (entre 1990 et 2011) 103,42% du PIB. Les treize pays restants enregistrent, quant à eux, des ratios moyens inférieurs à 41%. Notons, que les Émirats arabes unis, la Turquie et l'Égypte sont ceux qui se rapprochent le plus du ratio moyen. Le plus faible des secteurs bancaires en terme du financement du secteur privé est celui de l'Irak, soit en moyenne 1,11% du PIB.

Malgré que la croissance positive du ratio des crédits au secteur privé indique un développement financier, sa croissance rapide peut au contraire induire une instabilité financière, elle est le plus souvent accompagnée de crise financière. En effet, au courant des dix dernières années précédant l'année 2008, l'emballement du ratio crédit sur le PIB est commun à la quasi-totalité des pays de la zone Euro ayant été très touchés par la crise financière, constitue un premier élément révélateur de l'existence de déséquilibres [Brand (2011), p. 12]. Par conséquent, l'accroissement des crédits au secteur privé ne devra pas être exagéré afin d'assurer une stabilité financière et un développement financier.

L'approfondissement financier peut être aussi apprécié via le degré d'attraction de l'épargne de long terme par le secteur bancaire (QM/PIB) [Chouchane-Verdie (2004), p. 627]. Il mesure la taille du système financier en termes des dépôts à long terme. Nous nous intéressons à cet indicateur pour rendre compte de l'importance de l'épargne de long terme pour le développement financier. Un accroissement du ratio indique une augmentation des dépôts de long terme, nécessaires pour assurer le financement à long terme et ainsi le développement financier.

La quasi monnaie dans les pays de la région MENA représente en moyenne 47,56% du PIB durant la période 1996-2011. Le ratio enregistre globalement une tendance croissante entre 1996 et 2009 et une tendance baissière en 2010 et 2011. Sept des vingt-et-un pays présentent des ratios de quasi monnaie supérieurs à la moyenne contre quatorze inférieurs à la moyenne. Le degré d'attraction de l'épargne de long terme le plus élevé est enregistré au Liban avec une valeur de 195,50% du PIB. Renforçant ainsi les résultats indiquant que le Liban est un pays à système financier développé en termes d'approfondissement financier. L'Irak observe, là également, le plus faible ratio de quasi monnaie, soit 1,85% du PIB.

Outre les indicateurs relatifs aux institutions financière, l'approfondissement financier peut être, aussi, apprécié via des indicateurs relatifs aux marchés financiers. Dans ce contexte, la capitalisation boursière rapportée au PIB mesure le degré d'approfondissement des marchés financiers. Il est le plus employé dans la littérature relative à l'évaluation du niveau du développement des marchés financiers [Yartey (2008), Cherif et Gazdar (2010), Garcia et Liu (1999), ...]. Il indique la taille des marchés financiers relativement à la croissance économique.

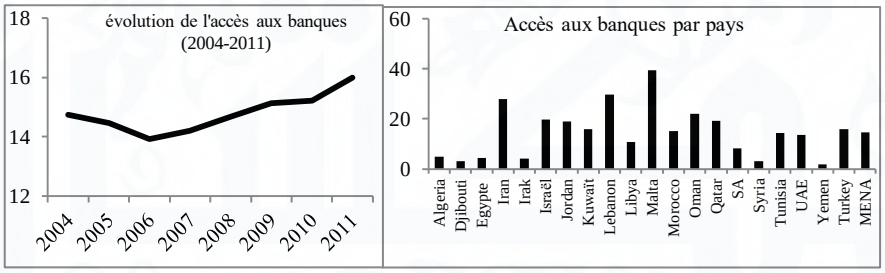
Les marchés financiers des pays du MENA sont d'une création relativement récente, à l'exception de la majorité des pays du Golfe. C'est d'ailleurs ce qui crée des disparités entre les pays de la région en termes d'approfondissement des marchés financiers. Le niveau moyen de capitalisation boursière est de 57,7%. Notons que le ratio le plus élevé sur la période 1999-2011 est enregistré en Jordanie, soit 137,84% du PIB avec 247 entreprises cotées en 2011. Contre uniquement 0,20% enregistré en Algérie constituant ainsi le marché le plus sous développé parmi l'ensemble des pays du MENA.

Dans certains pays, nonobstant l'établissement des marchés financiers, ces derniers se caractérisent par des tailles insignifiantes reflétant l'inexistence du financement par le marché, le cas de l'Algérie. Ceci démontre la prédominance du financement bancaire des économies de la région.

En résumé, en termes d'approfondissement financier, des disparités considérables apparaissent entre les pays de la zone. Néanmoins, le Liban, la Jordanie, Israël, et Malte s'avèrent ceux qui possèdent les systèmes financiers les plus développés.

En termes d'accessibilité, les systèmes financiers de la région enregistrent, certes une certaine amélioration, mais demeurent au dessous des pays développés. L'accès aux institutions financières dans la région MENA connait une tendance croissante particulièrement à partir de 2007. Entre 2004 et 2011, le nombre moyen de succursales de banques commerciales est de 15 agences pour 100 000 adultes (Figure n°4). Le secteur bancaire de Malte offre un accès, plus facile, aux institutions financières avec 40 agences pour 100 000 adultes. Alors qu'en termes du nombre de comptes bancaires, le système bancaire du Koweït est le plus accessible avec 1309 comptes/1000 adultes.

Figure 4: Nombre d'Agences de banques commerciales par 100 000 adultes (2004-2011)



Source : établis sur la base des données de Financial Access Survey (FAS) [IMF].

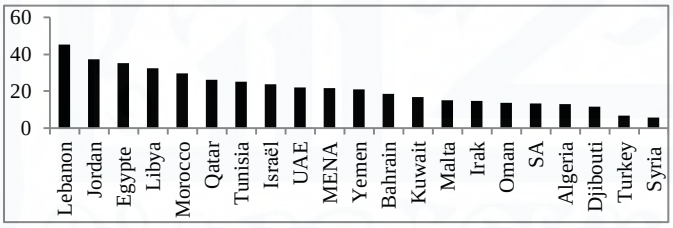
L'Algérie avec une moyenne de cinq agences bancaires pour 100 000 adultes et 343 comptes pour 1000 adultes enregistre un faible degré d'accessibilité aux services financiers comparativement à beaucoup d'autres pays du MENA.

Aussi, en termes d'accessibilité, les systèmes financiers de la région sont marqués par des disparités considérables. Néanmoins, Liban, Malte, Israël et Koweït occupent, là aussi, des positions privilégiées.

Le degré de stabilité des systèmes financiers joue un rôle crucial dans la définition du degré du développement financier. Dans ce contexte, nous retenons un certain nombre d'indicateurs mesurant la stabilité financière tels : Bank Z-Score, Crédits non performants des banques et le ratio des crédits aux dépôts bancaires.

Globalement en terme de stabilité, les systèmes financiers des pays du MENA sont relativement stables. Une stabilité qui résulte, en principe, de la réticence quant à la prise de risque et la quasi absence des marchés financiers. Sur la période allant de 2000 à 2011, l'indice moyen de stabilité bancaire dans la région est de 21,6 [Figure n°5].

Figure 5: Bank Z-Score moyen des pays de la région MENA entre 2000 et 2011



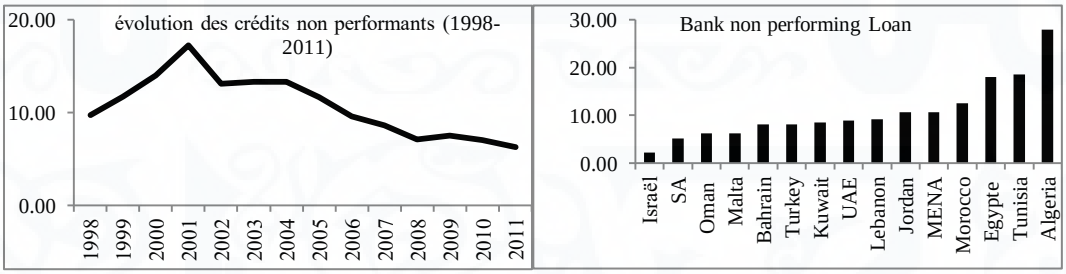
Source : établi sur la base des données de la Banque Mondiale.

Uniquement neuf pays de l'échantillon enregistrent des indices de stabilité bancaire supérieurs à la moyenne de la région. Le Liban se voit doter du système bancaire le plus stable avec un indice moyen de 45,43. Alors que le système bancaire de la Syrie s'avère le plus instable de la région avec un Z-Score moyen de 5,89 très loin du niveau moyen (21,6). Par conséquent, la probabilité de défaut du système bancaire en Syrie est très élevée.

Il ressort de la représentation graphique ci-dessus que la Jordanie, l'Égypte, la Libye, le Maroc, le Qatar, la Tunisie, Israël et les Émirats arabes unis disposent des systèmes bancaires stables comparativement aux autres pays de la région. Toutefois, la Libye, avec un système financier des plus faibles de la région, son indice de stabilité bancaire, est parmi les plus élevés, il est en moyenne de 31,44. Renforçant nos propos indiquant que la stabilité financière est atteinte au détriment d'une meilleure mobilisation de l'épargne et allocation des crédits.

Même si leur part évolue à la baisse depuis 2005, les crédits non performants constituent un facteur important qui touche encore à la stabilité du système bancaire de la région. 10,71% du total des crédits bancaires de l'échantillon entre 1998 et 2011 sont classés non performants. L'Algérie avec une part moyenne de plus de 27% est en tête du classement. Présumant que le système bancaire algérien est caractérisé par un degré de stabilité moindre comparativement aux autres pays de la région. Malgré que les créances non performantes baissent d'année en année elles demeurent élevées reflétant la faible maîtrise de la gestion des risques de crédits. La Tunisie, l'Égypte et le Maroc, enregistrent également des niveaux élevés de créances non performantes, leurs parts est supérieure à la moyenne de la région.

Figure 6: Les crédits non performants dans le total des crédits bancaires dans les pays du MENA



Source : établi sur la base des données de la Banque Mondiale.

Alors qu'Israël, avec un ratio moyen de l'ordre de 2,8%, possède le système bancaire le mieux classé en terme de gestion des risques de crédits, et donc de stabilité du système. Suivi par les systèmes bancaires de l'Arabie Saoudite, de Malte et d'Oman.

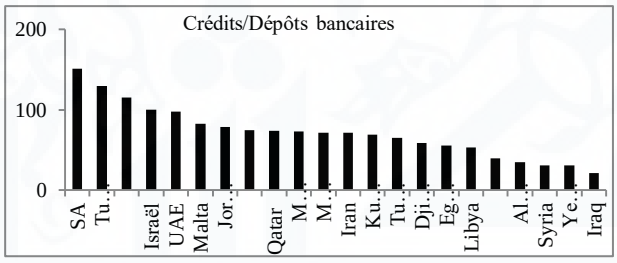
Globalement, une certaine amélioration du degré de stabilité appréciée via les crédits non performants des banques, est observée dans l'ensemble des pays de l'échantillon.

Le troisième indicateur, couramment, employé comme mesure de stabilité bancaire est le ratio des crédits bancaires aux dépôts bancaires. Un ratio très élevé, implique certes un système bancaire très impliqué dans le financement de l'économie, mais également un système qui prend beaucoup de risques. De fait, l'interprétation de ce ratio devra être attentive, car un ratio élevé, malgré qu'il reflète un degré élevé du développement bancaire, il indique, également, une prise de risque excessive lorsque le ratio dépasse les 100%. Alors qu'un ratio très faible, indique une surliquidité du système bancaire. Néanmoins, avec la crise des Subprimes de 2007, les nouvelles règlementations des banques en matière du ratio de liquidité vont contraindre les banques à avoir un ratio crédits/dépôts bancaires avoisinant les 100% [Patrick (2012)].

Nous retenons comme référence ou norme la valeur des 100% afin de tenter un classement des systèmes financiers en termes de stabilité. Il y a lieu de souligner que les pays qui ont des ratios supérieurs à 100% sont, généralement, ceux qui possèdent des marchés financiers avancés qui permettent une substitution des dépôts par des titres, réduisant de ce fait les dépôts bancaires (cas des pays de la zone Euro).

S'agissant des pays du MENA, les crédits bancaires représentent en moyenne sur la période (1990-2011) 71,8% des dépôts bancaires, inférieurs à 100%. Trois groupes de pays peuvent êtres distingués (Figure n°6).

Figure 7: Ratio crédits sur les dépôts bancaires



Source : établi sur la base des données de la Banque Mondiale.

Un premier est celui enregistrant un ratio dépôts sur crédits bancaires supérieur à 100%. Dans ce groupe on retrouve en première position l'Arabie Saoudite avec un ratio de 151,28%. Suivi par la Tunisie, Oman et Israël. Il s'ensuit que ces pays possèdent des systèmes bancaires peu stables. Le second groupe est celui regroupant les pays qui enregistrent des ratios avoisinant les 100%. On retrouve ainsi, les Émirats en première place, avec un ratio moyen de 98,05% suivi des systèmes bancaires de Malte, de Jordanie, du Bahreïn, du Qatar, du Maroc et d'Iran et même du Koweït et de la Turquie. Ces systèmes bancaires sont alors les meilleurs, ce n'est pas parce qu'ils enregistrent le ratio de stabilité le plus faible, donc un degré élevé de stabilité, mais parce qu'ils

enregistrent des ratios crédits/dépôts bancaires moyens permettant un approfondissement financier (importance des crédits) tout en préservant leur stabilité à l'encontre des pays qui affichent des ratios faibles, inférieurs à 50%. Ce dernier groupe de pays, malgré qu'il possède des systèmes financiers stables, du fait de la faiblesse de ce ratio, ils n'acceptent pas, tout simplement, de prendre des risques. Dans ce groupe on retrouve Djibouti, avec un ratio de 58% suivi par l'Égypte, la Libye, le Liban, l'Algérie, la Syrie, le Yémen et l'Irak.

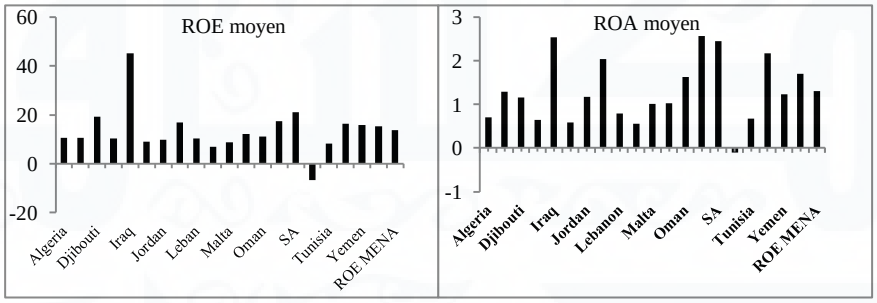
L'efficacité des systèmes financiers est l'un des plus importants aspects du développement financier. Elle peut être appréciée via plusieurs indicateurs. La marge nette d'intérêt bancaire représente une mesure d'efficacité des systèmes financiers, particulièrement des banques. Dans les pays de la zone, cette marge égale en moyenne à 3,34%. Elle est la plus faible en Égypte, soit (1,78%) indiquant le système bancaire le plus efficace de la région. Alors qu'en Irak la marge bancaire est la plus élevée de la région avec une valeur de 6,94%. Ceci est un indicateur de prime de risques élevée qui peut être dû à une régulation inappropriée du secteur bancaire et une asymétrie d'information significative. De plus des marges bancaires élevées reflètent la faiblesse de la concurrence dans le secteur.

Outre la marge bancaire, la différence entre les taux débiteurs et créditeurs s'élève en moyenne à 4,68% indiquant l'inefficacité des secteurs bancaires de la région MENA comparativement aux pays développés, où cette différence n'est que de 2,2%. Néanmoins, ils sont meilleurs comparativement aux pays en développement avec une marge de 7,3%.

Ces deux indicateurs représentent une mesure des coûts de transactions financières. Un faible niveau implique de faibles coûts de transactions sur les opérations financières, et donc un indicateur du développement financier (Levine, 1997).

En termes de profitabilité, le rendement des actifs des banques (ROA), est globalement croissant entre 2000 et 2011, avec un taux de croissance annuel moyen positif de l'ordre de 3,68%. Le rendement moyen des actifs des banques de la région est de 1,30%.

Figure 8: La profitabilité des Banques, ROA et ROE



Source : établi sur la base des données de la Banque Mondiale.

Notons que les taux de rendement des actifs des banques au Qatar, en Arabie Saoudite, aux Émirats, en Irak, en Turquie, au Koweït et à Oman dépassent largement la moyenne de la région. Les banques au Qatar enregistrent le taux du rendement le plus élevé de la région, soit 2,57%

indiquant que le résultat net du système bancaire représente 2,6 fois les actifs du système et donc une utilisation efficace de ses actifs.

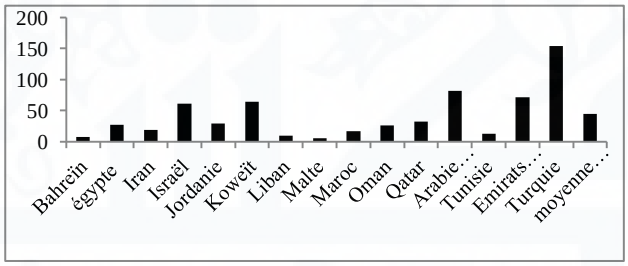
Le système bancaire algérien est au même niveau que le système bancaire d'Égypte, d'Israël, du Liban et de la Tunisie avec des taux de rendement des actifs bancaires au dessous du taux moyen de la région.

Cependant, en termes de rendement des fonds propres (ROE), les banques de la zone connaissent, globalement, une décroissance entre 2000 et 2011, soit un taux de croissance négatif de 3,51%. Le taux de rendement moyen de la région est de 13,6%. Le rendement des fonds propres des banques en Irak est le plus important de la région. Ceci peut être expliqué par la propriété publique des banques. La rentabilité des fonds propres des banques au Koweït, Arabie Saoudite, Djibouti, Qatar, Émirats, Turquie et Yémen se situe au dessus du niveau moyen de la région. Alors que le ratio de rentabilité des fonds propres en Syrie est des plus faibles, il est même négatif indiquant un résultat négatif des banques sur la période d'analyse.

Afin de mesurer l'efficacité des marchés financiers on utilise le ratio Turnover qui est le rapport entre la valeur des transactions et la capitalisation boursière. Il mesure le volume des transactions sur un marché donné relativement à sa taille. Un ratio élevé signifie une liquidité importante du marché permettant au marché d'être plus efficace (Čihák et al. (2013), p. 17).

La figure n°8 nous montre clairement, que le marché financier le plus liquide comparativement à sa taille est la bourse de Turquie, soit un ratio Turnover de 154,35%, ce qui veut dire que ce marché est efficace. Suivi par le marché financier de l'Arabie Saoudite, avec un ratio Turnover de 82,23%, puis par les marchés financiers des Émirats, du Koweït et d'Israël qui ont des ratios au dessus du ratio moyen de la région (44,76%). Alors que les autres marchés n'enregistrent qu'un ratio faible, au dessous de la moyenne de la région.

Figure 9: Évolution du ratio Turnover dans les pays de la région MENA



Source : établi sur la base des données de la Banque Mondiale

Ces résultats montrent que même les marchés financiers qui sont en principe de taille importante, peuvent ne pas être efficaces (comme le marché d'Amman).

D'après cette brève analyse, il existe de grandes disparités dans le développement des systèmes financiers de la région MENA, que ce soit en terme de profondeur, d'accessibilité, d'efficacité ou de stabilité.

Puisqu'une seule mesure du développement financier ne permet pas de capturer le maximum d'information sur les degrés du développement des systèmes financiers nous allons construire un indice plus ou moins synthétique à partir d'un ensemble d'indicateurs précédemment définis. Nous nous sommes limités aux instituions financières et nous avons exclu les indicateurs du développement des marchés financiers pour deux principales raisons :

a) *Certains pays du MENA ne possèdent pas des marchés fonctionnels, et certains d'autres, malgré leur établissement ils demeurent d'une création récente.*
b) *De plus, suivant Demerguç-Kunt et Levine (1995), Yartey (2008), Garcia et Liu (1999) et Cherif et Gazdar (2010), le développement des marchés financiers dépend principalement du degré du développement des banques et de l'intermédiation financière.*

Nous examinons dans ce qui suit l'évolution du niveau global du développement financier dans les pays de l'échantillon.

III. Développement financier dans les pays de la zone MENA : Analyse par construction d'indice

Cette section présente une analyse du développement financier dans la zone MENA par construction d'un indice synthétique. Cet indice prend en considération particulièrement les indicateurs d'approfondissement et d'activité du système financier, plus précisément des intermédiaires financiers.

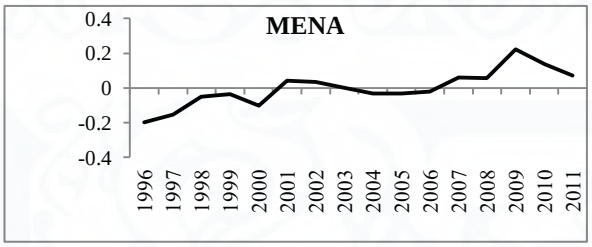
L'indice est construit à l'aide de l'analyse en composantes principales sur les quatre indicateurs (M2/PIB),(QM/PIB), (CI/PIB) et (CP/PIB). Ces quatre indicateurs mesurent particulièrement les fonctions de mobilisation de l'épargne et d'allocation des crédits par les intermédiaires financiers. L'indice du développement financier (IDF1) couvre un panel de 21 pays sur la période 1996-2011.

Nous calculons l'indice pour chaque année à base des variables centrées réduites à partir de la moyenne et de l'écart type de l'échantillon complet, permettant d'enlever l'échelle des indicateurs et d'assurer la comparaison temporelle. De plus, l'indice est également centré et réduit par rapport à la moyenne et à l'écart type de l'échantillon et ce pour permettre une comparaison entre les pays. Comme la valeur moyenne a été standardisée à zéro, les indices positifs indiquent les pays dont le niveau du développement est supérieur à la moyenne, c'est-à-dire les systèmes les plus développés. Les valeurs négatives classent quant à elles, les secteurs financiers au dessous du système standard.

Pour l'ensemble de l'échantillon étudié, l'indice synthétique calculé (IDF1) affiche 131 scores supérieurs à zéro (une moyenne de l'indice normalisé) et 205 scores négatifs. La valeur la plus élevée de l'indice, par pays, est de (3,391) qu'enregistre le système financier du Liban en 2010, contre un niveau le plus faible enregistré en Libye en 2006, soit une valeur négative de (1,85). Entre les deux extrémités, on retrouve les systèmes standards [Cezar (2012)], qui sont ceux qui enregistrent des niveaux moyens du développement financier, donc un indice égal à zéro ou aux alentours de zéro. Le système financier tunisien est celui qui se rapproche le plus de ce standard en 2002 avec un indice de 0,007.

La figure n°9 indique que le développement financier des pays de la zone suit, globalement, une évolution positive, témoignant de l'amélioration dans le fonctionnement de l'appareil financier de la région sur la période 1996-2011. Notons que la décennie 2000 est marquée par des indices du développement en moyenne positifs.

Figure 10: Évolution de l'indice global (IDF1) dans la zone MENA entre 1996 et 2011



Source : établi à partir de l'indice calculé à base des indicateurs du développement financiers (dont les données sont tirées de la base de la banque mondiale)

Suivant l'évolution de l'indice synthétique, les systèmes financiers des pays de la région MENA ont passé par quatre phases du développement entre 1996 et 2011. Une première, allant de 1996 à 1999, marquée par une évolution croissante des niveaux du développement financiers. Notons que l'IDF1 est négatif, passant d'une valeur de (-0,198) en 1996 à (-0,037) en 1999. Cette évolution a été apparente dans la majeure partie des pays du MENA.

Néanmoins, en l'an 2000, le développement financier des pays de la zone dissémine une décroissance considérable, soit un taux de croissance négatif de l'ordre de 172,16%. Cette chute du degré du développement financier a été observée dans quatorze sur vingt-et-un pays [Algérie, Bahreïn, Iran, Koweït, Libye, Oman, Qatar, Arabie Saoudite, Émirats, Israël, Syrie, Turquie et Yémen, (Annexe 1)]. La chute du degré du développement financier dans ces pays, particulièrement pétroliers, peut être attribuée à l'augmentation des prix du pétrole suite à la décision prise par l'OPEP et d'autres gros producteurs du pétrole de restreindre la production en 1998-1999. Cette décision qui a permis de mettre fin à la période du bas prix du pétrole et ainsi une élévation des recettes d'exportations du pétrole et donc du PIB dans la majeure partie des pays exportateurs du MENA. Cet accroissement rapide du PIB peut être à l'origine de la baisse des rapports entre les variables financières et le PIB et par conséquent de l'indice du développement financier (IDF1).

Le niveau du développement financier dans les pays du MENA a été, vite, marqué par une reprise en 2001. Passant d'un indice négatif de (-0,1007) en 2000 à un indice positif de (0,041) en 2001. Atteignant pour la première fois durant la période sous revue, un degré du développement positif. La croissance du niveau du développement financier dans les pays de la région en 2001, est pratiquement observée dans l'ensemble des pays ayant connu une baisse en 2000. Cependant, cette évolution croissante n'a caractérisé que l'année 2001.

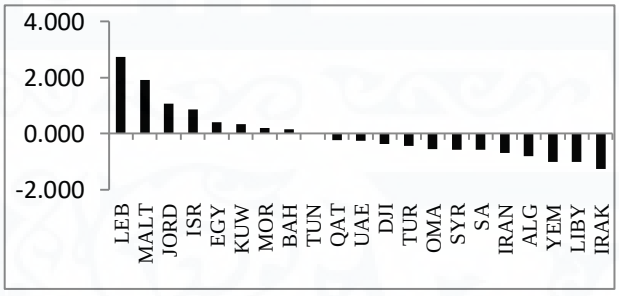
La période (2002-2004) constitue la seconde phase du développement où on observe un retour de situation. Le degré du développement financier qui s'est amélioré en 2001, a évolué à la baisse entre 2002 et 2004. Il était positif mais décroissant en 2002 et 2003 et devenu négatif en 2004.

La baisse du développement financier global est le reflet direct de la décroissance de l'indice (IDF1) dans neuf pays [Algérie, Bahreïn, Koweït, Libye, Oman, Qatar, Arabie Saoudite, Israël, Malte et Turquie]. La troisième phase qui peut être distinguée est celle allant de 2005 à 2009. Cette phase est caractérisée par des degrés du développement financier importants et croissant, passant d'un indice négatif de l'ordre de (-0,031) en 2005 à un indice positif de (+0,224) en 2009. Le développement financier est devenu positif à partir de 2007. En 2008, les systèmes financiers de la région ont connu une légère baisse de leur niveau du développement. Cette baisse, était la principale conséquence de la crise financière de 2007-2008. Cette dernière qui a débuté à fin 2007, a influencé à la baisse le niveau du développement financier dans certains pays du MENA, tels l'Algérie, l'Iran, le Koweït, Oman, Qatar, l'Arabie Saoudite, la Jordanie, le Liban et le Yémen.

En 2009, l'indice du développement financier connait une croissance importante et rapide, soit un taux de croissance annuel de 308,16%. Ce fait est nettement repérable dans la quasi-totalité des pays du MENA. Cette croissance coïncide avec la décroissance du PIB réel pétrolier. En effet, en 2009, le PIB pétrolier a atteint son niveau le plus bas, il a été marqué par une baisse très considérable. Cette baisse qui se reflète dans le PIB des pays exportateurs du pétrole est à l'origine de l'augmentation des indicateurs du développement financier qui sont représentés par des rapports entre les variables financières et le PIB. Ceci s'est principalement indiqué dans l'évolution de l'indice synthétique du développement financier. Par conséquent, le développement important des systèmes financiers de la région, principalement des pays pétroliers, en 2009 est le principal fait de la baisse du PIB à un rythme plus important par rapport à l'accroissement des variables financières.

La dernière phase qui peut être distinguée dans l'évolution de l'indice du développement financier de la région est celle des années 2010 et 2011 caractérisée, de nouveau, par une décroissance. L'indice global du développement financier a passé de (0,224) en 2009 à (0,137) en 2010 et à (0,073) en 2011. Cette évolution coïncide avec le printemps arabe (dans certains pays du MENA). Suivant l'indice global moyen du développement financier par pays, nous distinguons cinq groupes de pays (Figure n°10). Un premier comprenant les pays financièrement les plus développés de la région, avec un indice moyen compris entre (+1) et (+2,8). Ce groupe n'est composé que de trois pays, avec en première position le Liban (+2,726), suivi par Malte (+1,93), puis par la Jordanie (+1,062) qui sont des pays non pétroliers.

Figure 11: Indice synthétique IDF1 moyen du développement financier dans les pays de la région MENA



Source: établi sur la base de l'indice synthétique, calculé à partir des données de la Banque Mondiale

Le second groupe est celui des pays financièrement développés dont l'indice moyen est entre (+0,1) et (+0,99). On retrouve en première position, Israël avec un indice de (+0,861) suivi respectivement par l'Égypte, le Koweït, le Maroc et le Bahreïn.

Au niveau moyen du développement financier où, les systèmes financiers sont communément qualifiés de standards, se trouve exclusivement la Tunisie avec un score moyen de 0,0044.

Les pays financièrement les moins développés constituent le quatrième groupe avec des indices compris entre (-0,1) et (-0,6). Ce groupe de pays est le plus large, comprenant en première position le Qatar avec un indice de (-0,224) suivi respectivement des Émirats, Djibouti, Turquie, Oman, Syrie et Arabie Saoudite.

Alors que le dernier groupe, comprend les pays qui sont financièrement sous développés de l'échantillon dont les indices moyens sont compris entre (-0,61) et (-1,26). L'Iran occupe la première position dans ce groupe avec un indice moyen de (-0,685), suivi respectivement par l'Algérie avec un indice de (-0,795), le Yémen, la Libye et l'Irak.

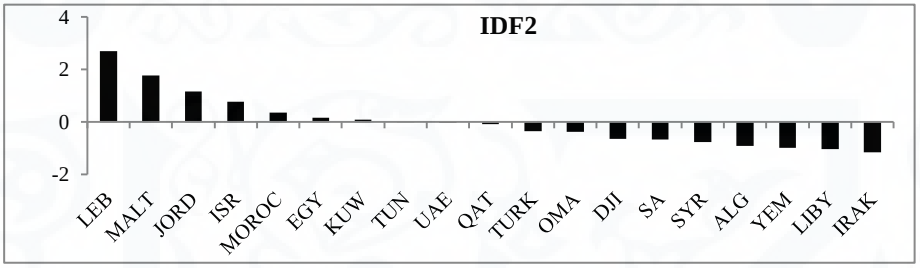
Afin d'appuyer nos résultats, nous avons construit un deuxième indice (IDF2) qui intègre en plus des quatre indicateurs précédents deux autres mesurant les aspects d'accessibilité et de stabilité du système bancaire. Ces deux indicateurs sont le nombre d'agences de banques commerciales par 100 000 adultes et le Bank Z-Score. L'indice est construit à l'aide de l'analyse en composantes principales appliquée sur la matrice créée par les six indicateurs sur un panel de dix-neuf pays couvrant la période (2004-2011).

De l'examen des 152 observations, il ressort qu'uniquement 59 indices sont supérieurs à la moyenne « 0 », et les 93 indices restants sont négatifs, indiquant l'importance des indices négatifs par rapport aux indices positifs.

L'indice le plus élevé est de l'ordre de 2,934 enregistré par le système financier du Liban en 2010, alors que le plus faible indice est atteint en Libye en 2011, soit un indice négatif de (-1,307).

L'analyse de l'indice global moyen, montre que le niveau du développement financier dans la région MENA varie entre (-1,161) le plus faible enregistré en Irak et (2,701) enregistré au Liban entre 2004 et 2011. Ceci indique que le classement des pays suivant ce second indice ne diffère pas beaucoup de la précédente classification (Figure n°11).

Figure 12: Le développement financier mesuré par IDF2, par pays (2004-2011)



Source : établi sur la base des valeurs moyenne de l'indice (IDF2) sur la période (2004-2011).

Le système financier tunisien est aussi considéré, dans ce cas, en tant qu'un système standard, qui enregistre en moyenne un indice se rapprochant de zéro.

Plusieurs facteurs peuvent être à l'origine de l'existence de disparités dans les niveaux du développement financier des pays de la zone MENA. Dans ce contexte, la qualité institutionnelle peut expliquer une grande partie de ces divergences.

IV.Conclusion

À travers ce papier et à l'aide d'une exploration comparative des niveaux du développement financier dans les différents pays du MENA, nous nous sommes interrogés sur la réalité du développement financier dans les pays de la zone.

Les résultats font montre de grandes disparités qui caractérisent les systèmes financiers de ces pays. La construction d'un indice synthétique du développement financier (IDF1, IDF2) nous a permis de mettre en évidence de grands écarts entre les niveaux du développement financier des différents pays et révèle une grande dissimilitude entre ces pays.

Le groupe de pays essentiellement exportateurs du pétrole, est celui qui possède les systèmes financiers les plus sous développés de la région (Irak, Libye, Yémen, Algérie et Iran) pouvant être le principal résultat des revenus pétroliers qui empêchent la prise de risques par les banques et leurs implications dans le financement des économies.

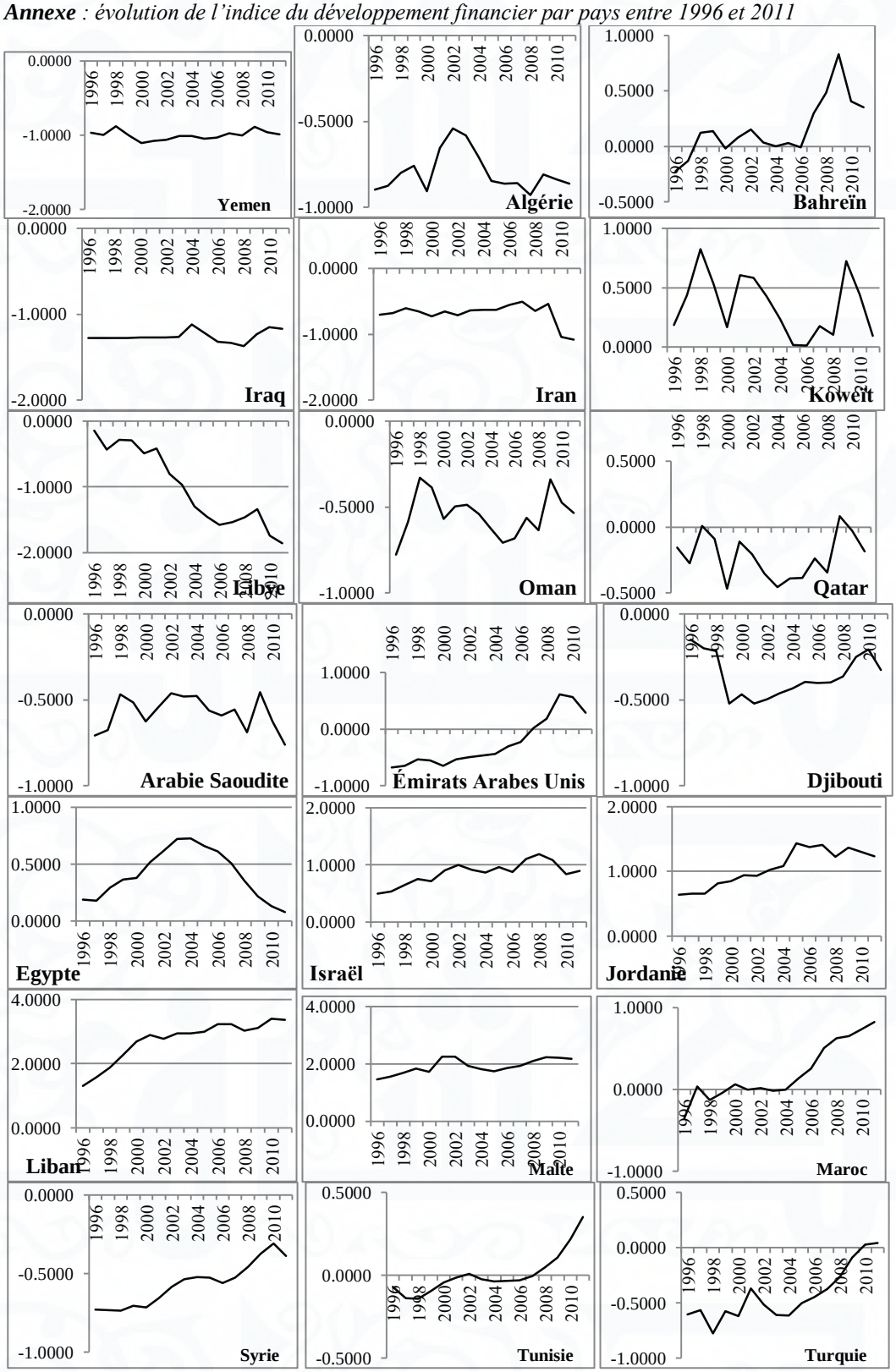
En revanche, Liban, Malte, Israël et Jordanie, pays non pétroliers, sont ceux qui possèdent les systèmes financiers les plus développés de la région.

Ainsi, il importe de souligner que les pays ayant les systèmes financiers les moins développés devront axer leur démarche principalement sur le vecteur des éléments qui déterminent le développement financier, en particulier la qualité des institutions.

Une stratégie qui permettrait une amélioration certaine de l'infrastructure institutionnelle dans les pays de la région et par le fait même une réduction du phénomène de la corruption et une stabilité politique améliorée, ce qui exhorte une relance des secteurs bancaires noyau dur des systèmes financiers, en particuliers dans les pays du MENA.

Outre l'amélioration de la qualité institutionnelle, il y a lieu de procéder, dans les pays pétroliers, par la modulation des liquidités induites des hydrocarbures, car à nos jours, ces liquidités ne font pas objet d'une gestion permettant une prise des risques par les banques, du moins pour le cas de l'Algérie.

***Annexe** : évolution de l'indice du développement financier par pays entre 1996 et 2011*



***Source** : établi sur la base des indices composites (IDF1) construit par nous même pour chacun des pays du MENA.*

Bibliographie:

[1]. *Abu-Bader S. and Abu-Qarn A. S. "Financial development and economic growth: the Egyptian Experience"* ***Journal of Policy Modeling*** *30 (2008), pp. 887–898*

[2]. *Aghion P., Fally T. and Scarpetta S. "Credit constraints as a barrier to entry and post-entry growth of Firms".* ***Journal of Economic policy****, Volume 22, Issue 52 (2007), pp. 731–779*

[3]. *Beck T. and Levine R.; "Industry growth and capital allocation: does having a market-or bank-based system matter?"* ***Journal of Financial Economics****. Vol. 64 (2001), pp. 147–180.*

[4]. *Beck T. and Levine R. "New Firm Formation and Industry Growth: Does Having a Market- or Bank Based System Matter?"* ***Journal of Financial Economics*** *64 (2002), pp. 147–180.*

[5]. *Beck T. Levine R. and Loayza N. "Finance and the sources of growth"* ***Journal of Financial Economics****. Vol. 58. (2000), pp. 261-300.*

[6]. *Brand Thomas; « Des indicateurs avancés de stabilité financières pour la zone Euro » document du travail n° 2011-03. Centre d'Analyse stratégique*

[7]. *Cherif M, and Gazdar K.; "Institutional and macroeconomic determinants of stock market development in MENA region. Panel data analysis".* ***The International Journal of Banking and Finance****, Vol. 7. Number 1, (2010), pp. 139-159.*

[8]. *Cezar R. «Un Nouvel Indice du Développement Financier »,* ***Document de travail UMR DIAL****, (2012)*

[9]. *Chouchane-Verdier A. « Une Analyse Empirique De L'impact De La Libéralisation Financière En Afrique Subsaharienne Sur La Période 1983-1996 ».* ***Revue Tiers Monde*** *2004/3 - n° 179, Pp. 617-641.*

[10]. *Christopoulos Dimitris K. Tsionas Efthymios G, "Financial development and economic growth: evidence from panel unit root and cointegration tests"* ***Journal of Development Economics*** *73 (2004) 55–74*

[11]. *Demerguç-Kunt A. and Levine R. "Stock market development and financial intermediaries".* ***World Bank Policy Research Working Paper****, n°1462, (1995).*

[12]. *Garcia V. F. et Liu L. "Macroeconomic determinants of stock market development".* ***Journal of Applied Economics****, Vol. II, No. 1. (1995), pp 29-59.*

[13]. *Guiso, L. Sapienza, P. and Zingales, L.; "Does local financial development matter?".* ***The Quarterly Journal of Economics****, (2004) pp. 929-969.*

[14]. *Gurley J-G. et Shaw E-S.; « Financial aspects of economic development ».* ***The American Economic Review****. Vol. 45, N 4. (1955), pp. 515-538.*

[15]. *Kabir Hassan, Benito Sanchez, Jung-Suk Yu, "Financial development and economic growth: New evidence from panel data"* ***The Quarterly Review of Economics and Finance*** *51 (2011) 88–104.*

[16]. *King, R. G. and Levine, R. "Finance and growth: Schumpeter might be right****". Quarterly Journal of Economics.*** *108 (3), (1993a), pp717-737.*

[17]. *King G. and Levine R.; "Finance, Entrepreneurship and Growth: Theory and Evidence".* ***Journal of Monetary Economics****, vol. 32, (1993b), pp. 513-542. North-Holland.*

[18]. *Klapper L., Laeven L. and Rajan R. 'Entry regulation as a barrier to entrepreneurship',* ***Journal of Financial Economics*** *82, (2006), pp 591–629*

[19]. *Levine R.; "Financial development and economic growth: Views and Agenda".* ***Journal of Economic Literature*** *Vol. XXXV. (1997), pp. (688–726).*

[20]. *Levine R. et Zervos S.; "Stock Markets, Banks, and Economic Growth"* ***The American Economic Review****, Vol. 88, No. 3, (1998)*

[21]. *Patrick A. ; "Le Ratio des Crédits/Dépôts des banques",* ***Recherche économique*** *n° 265, (2012), Natixis.*

[22]. *Rajan R. and Zingales L.; "Financial Dependence and Growth". Journal of* ***American Economic Review****, volume 88, (1998), pp 559-86.*

[23]. *Rousseau P-L, et Xiao S,. "Banks, stock markets, and China's great leap forward".* ***Emerging Markets Review****. Volume 8, (2007), pp 206–217.*

[24]. *Yartey C. A.; "Well Developed Financial Intermediary Sector Promotes Stock Market Development: Evidence from Africa"* ***Journal of Emerging Market Finance*** *(2007), pp 269-289.*

[25]. *Yartey C.A, "The determinants of stock market development in Emerging economies: Is south Africa Different?"* ***IMF Working Paper****, WP/08/32. (2008), African Department*

[26]. *Perspectives économiques régionales pour le Moyen-Orient et l'Asie centrale «* ***Moyen Orient, Afrique du Nord, Afghanistan et Pakistan*** *», FMI (2011)*

[27]. *Perspectives économiques régionales pour le Moyen-Orient et l'Asie centrale «* ***Moyen Orient, Afrique du Nord, Afghanistan et Pakistan*** *», FMI (2012).*